

جامعة الجزائر 2. أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

**الدبلوماسية الجزائرية في الفترة
العثمانية:
1518-1830م.**

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف:

أ. د. شكيب بن حفري

إعداد الطالب:

عبد الهادي رجائي سالمى

السنة الجامعية: 2019-2020

جامعة الجزائر 2. أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

**الدبلوماسية الجزائرية في الفترة
العثمانية:
1518-1830م.**

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

عبد الهادي رجائي سالمي

إشراف:

أ. د. شكيب بن حفري

لجنة المناقشة:

أ. د. فتحة لواليش	رئيسا	جامعة الجزائر 2
أ. د. شكيب بن حفري	مقررا	جامعة الجزائر 2
د. محمد دراج	عضوا	جامعة الجزائر 2
د. رابح كنتور	عضوا	جامعة الجزائر 2
د. سهيل جمال	عضوا	جامعة الجلفة
أ. د. الغالي غربي	عضوا	جامعة المدية

السنة الجامعية: 2019-2020

إهداء ...

إلى الوالدين الكريمين

إلى زوجتي الغالية

إلى إخوتي

إلى الأهل والأقارب

إلى الأصدقاء والزملاء

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

الشكر والحمد أولًا لله الذي لم يتخذ ولداً، ولم يكن له شريك في الملك، ولم يكن له وليّ من الدّل... شكراً وحمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه على أنعمه ظاهرة كانت أم باطنة، لا نحصيها عدداً ولا نحصيها ثناءً.

أتقدّم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور "شكيب بن حفري" على تكمّله بقبول الإشراف على هذا العمل، ودعمه لي بتوجيهاته وتصويباته التي لولاها لما رأى هذا العمل النور.

كما أتوجه بخالص الشكر والامتنان لأساتذتي وزملائي وأصدقائي وأهلي وكل من ساعدني في انجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة، جزاهم الله عني كل خير.

والله ولي التوفيق

قائمة المختصرات

- أ.م.و.ج: أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية

- **Doc** : Document

- **N.A.R.C.D** : National Archive (RIGSARKIVET), Copenhagen, Danemark

- **N.A.R.S.S** : National Archive (RIKSARKIVET), Stockholm, Sweden

- **R.A** : La revue Africaine

وإنِّي قد وجدتُ الماضي كما يلي: إنَّه من الخطأ أن يُصدّق المرء كل شهادة يصادفها. ذلك أنَّ الناس يقبلون من بعضهم البعض بسهولة ودون تفحص كلِّ ما يصلهم عن التاريخ حتى في الحالات التي يكون فيها بلدهم معنياً، وهكذا هم الناس بطبعهم غير ميّالين للبحث عن الحقيقة، مُفضّلين عوض ذلك ما هو جاهز.

ثوسديدس thucydides

إنِّي رأيت أنَّه لا يكتب انسان كتاباً في يومه إلّا قال في غده: لو غيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر...

العماد الاصفهاني.

مقدمة:

مقدمة:

يعتبر تاريخ أوجاق الغرب أو الايالات المغاربية في الفترة العثمانية من المواضيع التي جذبت اهتمام المؤرخين، خاصة فيما يتعلق بالوضع القانوني لهاته الايالات وعلاقاتها بمحيطها الخارجي. فالجزائر خلال ثلاثة قرون من الزمن شهدت نظاما سياسيا فريدا من نوعه من حيث طريقة نشأته وبنيته. فعلى الرغم من أنّ الجزائر كانت، من منظور قانوني، جزء من الدولة العثمانية، إلا أنّ ممارساتها السياسية والاقتصادية، في الداخل كما في الخارج، يمكن أن تُعتبر ممارسات دولة "ذات سيادة" حسب بعض الباحثين، خاصة وأنّ مفهوم الدولة ذات السيادة بدأ في الظهور في نفس الفترة تقريبا التي بدأت فيها الجزائر بفرض نوع من الاستقلال الواقعي على الدولة العثمانية.

وعلى الرغم من أن جيران الجزائر في الضفة الشمالية للمتوسط، الذين كانوا في اتصال حضاري مع الجزائر منذ القدم، قد تمكنوا من تأسيس كيانات سياسية استطاعت الخروج من هيمنة "الجمهورية المسيحية" التي حكمت العلاقات الخارجية للقارة الأوروبية في العصور الوسطى، وتمكنت من الانفلات من الاشراف الديني للكنيسة على الحياة السياسية والاقتصادية لهذه الدول، إلا أنّ الجزائر وباقي إيالات الدولة العثمانية في شمال افريقيا قد احتفظت بتبعيتها الدينية والمعنوية للسلطان العثماني، على الرغم من اكتسابها للحق في تقرير ما يناسبها في سلوكها الخارجي وعلاقاتها مع الآخر المسلم وغير المسلم.

وقد تعتبر الدبلوماسية أحد أهم مظاهر تفاعل الدولة مع محيطها الخارجي. فالإضافة لكونها أداة من أدوات السياسة الخارجية، تعتبر أرضية سلمية للتواصل بين صناع القرار ونظرائهم في الكيانات السياسية الأجنبية. وقد عرفت الجزائر هذا النشاط منذ أقدم الأزمنة، حيث عرفت الدول المتعاقبة على حكم المغرب الأوسط (نوميديا، الدولة الرستمية، الدولة الزيانية...) علاقات دبلوماسية مع جيرانها، تجسدت في بعثات دبلوماسية، ومراسلات، ومعاهدات... إلخ.

وقد تعزز هذا النشاط بشكل بارز في الفترة العثمانية، إذ ربطت الجزائر علاقات دبلوماسية مع أغلب دول محيطها الخارجي، سواء كان ذلك بطريقة غير مباشرة في إطار الامتيازات العثمانية، أو بطريقة مباشرة من خلال معاهدات مباشرة صاحبها ممارسات دبلوماسية كاستقبال القناصل وارسال والمبعوثين والسفراء، وتبادل المراسلات والهدايا الدبلوماسية.

لذا فالموضوع الذي ستتطرق له هذه الدراسة هو الدبلوماسية الجزائرية في الفترة العثمانية منذ تأسيس الولاية سنة 1518م إلى غاية الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830م الذي وضع حدا لتاريخ حافل بالأحداث، وفترة زمنية فريدة من نوعها في تاريخ الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الفعل الدبلوماسي للإيالة الجزائرية العثمانية، وتطور ممارساته والفواعل المتدخلة فيه. وبما أن الدبلوماسية جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية لأي كيان سياسي، تتناول هذه الدراسة وضعية الجزائر القانونية في الفترة العثمانية. ذلك أن الدارس لتاريخ إيالة الجزائر يلاحظ أنها جمعت بين ميزات الإيالة التابعة لسلطة مركزية من جهة، وميزات الدولة المستقلة من جهة أخرى. لذا فإنه من الضروري بمكان دراسة السياسة الخارجية للجزائر العثمانية، والتعرض للمحددات التي لعبت دورا في تشكيلها، وخطوط السياسة الخارجية العريضة، قبل التطرق للدبلوماسية.

ومما سبق، نلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

دراسة وضعية الجزائر القانونية: دولة "مستقلة" أم إيالة تابعة؟

دراسة السياسة الخارجية للجزائر العثمانية: محدّدات السياسة الخارجية وسلوكها اتجاه المحيط الخارجي.

دراسة الدبلوماسية الجزائرية: وصفها مع مراعاة تطورها التاريخي، والبحث في سماتها الأساسية (دبلوماسية قيمة أم براغماتية؟).

أسباب اختيار الموضوع:

لا أخفي إعجابا بالتاريخ السياسي والدبلوماسي للأمم والحضارات، وهو الدافع الأساسي الذي جعلني أختار موضوعا يتعلق بعلاقات الجزائر بمحيطها الخارجي. فبعد أن ناقشت رسالة ماجستير حول العلاقات بين الجزائر والدول الاسكندنافية في القرن 18م، ها أنا ذا أواصل في درب العلاقات الخارجية بدراسة الدبلوماسية الجزائرية في العهد العثماني بشكل عام.

صعوبات الدراسة:

أمّا بخصوص الصعوبات التي واجهتها فهي في واقع الأمر كثيرة ومتنوعة، غير أنّ أغلبها ذو طابع روتيني تعترض سبيل أي باحث أكاديمي، خاصة في حقل الدراسات التاريخية. ولعل أهم هذه الصعوبات هي صعوبة الحصول على الوثائق الأصلية المتعلقة بالدبلوماسية الجزائرية، من معاهدات، ومراسلات، وتقارير... إلخ، ذلك أنها متناثرة في أرشيفات الدول الأجنبية وبلغات مختلفة، والإحاطة بها كلها أمر صعب حتى بالنسبة لمراكز البحث، فما بالك بطالب يبحث بإمكانياته المحدودة.

أدبيات الدراسة:

تعتبر المصادر الأولية على غرار الوثائق الأرشيفية من أهم الأدبيات التي يُعتمد عليها في الدراسات التاريخية. وقد تم الاستعانة في هذا البحث بمجموعة من الوثائق من الأرشيفين الدانماركي والسويدي. تمثلت الوثائق الدانماركية أساسا في تقارير أول قنصل دانماركي في الجزائر الذي شغل منصبه بين 1746-1751م. هذه التقارير التي كان يرسلها دوريا إلى

السلطات في كوبنهاغن توفر لنا معلومات قيمة عن طريقة تواصل السلطات الجزائرية مع نظيرتها الدانماركية في القضايا المختلفة التي طرأت بين البلدين.

أما وثائق الأرشيف السويدي فهي عبارة عن مراسلات دايات الجزائر مع البلاط السويدي في القرن 18م، بالإضافة إلى نسخ للمعاهدات التي جمعت الجزائر العثمانية بمملكة السويد. كما لا يجب اغفال وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية حول المراسلات بين الدايات والسلطان العثماني المحفوظة في (ملف P. T.)، التي تحتوي على فرامانات السلطان ومعلومات كثيرة حول المراسلات الدبلوماسية بين الجزائر والأستانة.

كذلك، فإن وثائق الأرشيف الأمريكي المتعلقة بالحروب والعلاقات الدبلوماسية مع الإيالات المغربية، تعتبر دون أدنى شك خزانة معرفية تساعدنا على استخلاص معلومات هامة حول النشاط الدبلوماسي الجزائري. وقد نشرت هذه الوثائق بين سنتي 1939 و1944م في ستة مجلدات ضخمة، تحتوي على مراسلات بين مسؤولي الإيالات المغربية والمسؤولين الأمريكيين، وتقارير القناصل ومراسلاتهم...إلخ.

كما لا يجب أن ننسى المصدر الهام:

- EUGÈNE PLANTET, Correspondence des Deys d'Alger avec la Cour de France 1579-1833, Paris, 1889.

حيث يتعرض هذا المصدر المكتوب من طرف دبلوماسيين وقناصل لمراسلات حكام الجزائر مع الملوك الفرنسيين بين 1579م و1833م مع التعليق عليها في الهوامش لوضعها في سياقها التاريخي. وهو من المصادر القليلة التي تتطرق مباشرة لإحدى الممارسات الدبلوماسية الهامة والمتمثلة في المراسلات.

أما فيما يخص المراجع، فيبدو أن موضوع علاقات الجزائر الخارجية قد تطرق له كثير من الباحثين، في الجزائر وخارجها، كل من منظوره الخاص. غير أنّ ما يميز هذه الدراسة هو

تطرقها للدبلوماسية الجزائرية في اطارها الطبيعي المتمثل في السياسة الخارجية. حيث يختلف هذا البحث عن الدراسات الأخرى بكونه يحدّد طابع السياسة الخارجية ومحدداتها كشرط لفهم الدبلوماسية الجزائرية. ومن الدراسات التي تطرقت للدبلوماسية الجزائرية وعلاقات الجزائر الخارجية عموماً نذكر:

Moulay Belhamissi, Marine et marins d'Alger (1518-1830), Bibliotheque Nationale d'Algerie, 1996, p 23.

يمكن اعتبار هذه الدراسة للأستاذ المرحوم بلحميسي مولاي التي جاءت في ثلاثة أجزاء من الأعمال الجادة التي تناولت موضوع البحرية الجزائرية ومؤسستها، ودورها في العلاقات مع القوى الغربية. حيث يساعدنا هذا البحث في استنباط معلومات عن نشاط القرصنة وأثره على الدبلوماسية الجزائرية، خاصة الجزء الثالث الذي يهتم بالعلاقات الخارجية وكل ما صاحبها من معاهدات وإتاوات وعلاقات دبلوماسية.

أما الكتاب الموسوعي لمؤرخ البحر المتوسط فرنارد بروديل، الموسوم بـ:

Fernard Braudel, The Mediterranean and the Mediterranean world in the age of Philip II, TRANSLATED FROM THE FRENCH BY SIAN REYNOLDS, Harper and Row, Great Britain, 1972, p 798.

فيعتبر أحد أهم الأعمال التاريخية التي شهدتها القرن 20م. ذلك أنه تعرض بالدراسة لتاريخ البحر المتوسط في النصف الثاني من القرن 16م من وجهة نظر جديدة. إذ ركز على العوامل الاقتصادية التي ساهمت في التفاعل بين القوى الدولية في الفترة المدروسة، وهو ما ساهم في بدايات ظهور الرأسمالية الحديثة. وما يهمنا في هذه الدراسة هي المنهجية التاريخية التي اعتمد عليها في هذا العمل، نقصد بذلك التقسيم الزمني للتاريخ إلى تاريخ طويل المدى، ومتوسط المدى، وقصير المدى. وهو ما سنعود إليه عندما نتطرق للمنهجية المستعملة في هذه الدراسة.

إلى جانب الدراسات السابقة الذكر، لا بدّ من ذكر أعمال المؤرخين:

- جون بابتيست وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

- عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي تونس-الجزائر-ليبيا من 1816 إلى 1871، الدار التونسية للنشر، 1972، ص ص 252، 258.

تتناول عمل جون بابتيست وولف الذي ترجمه الأستاذ المرحوم أبو القاسم سعد الله إلى نظرة الأوروبيين للجزائر بما يفسر كثيرا من الأحداث التي شابت التاريخ المشترك لضفتي المتوسط. فقد تطرّق فيه لأوّل احتكاك بين الجزائر، التي كانت تحت حكم الإخوة بربروس، وأوروبا الكاثوليكية تحت زعامة إسبانيا، ممّا أدى إلى ظهور الإيالة كقوة فاعلة في المتوسط يمكن أن تعرقل خطط الإسبان. ثم تجاوز ذلك إلى دراسة الإيالة العثمانية في القرنين 17 و18م وعلاقتها بأوروبا المسيحية، مروراً بنظرة فاحصة للقوى الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية للأوجاق، وكذا الحياة في الجزائر (المجتمع، الأرقاء...). غير أنّ ما يهمّنا من هذا العمل وما سنركز عليه في هذه الأطروحة هي دبلوماسية الجزائر وسلوكها الخارجي والتطورات التي عرفت عبر الأنظمة المتعاقبة التي مرّت بها، والقوى الفاعلة في الممارسة النشاط الدبلوماسي. كتاب الأستاذ عبد الجليل التميمي من جهته، فيمنحنا بما يعرضه من وثائق أرشيفية معلومات هامة حول المراسلات الدبلوماسية بين دايات الجزائر والسلطنة العثمانية أوائل القرن 19م من جهة، وتقارير حول العلاقات السياسية التي ربطت الجزائر بالدول الغربية من جهة أخرى. كما لا يجب أن نغفل الدراسات التاريخية للمؤرخ التركي خليل إنالچك المتعلقة بالدولة العثمانية، والتي تعيننا كثيرا على فهم طبيعة العلاقة بين الباب العالي والجزائر، ومن أهم أعماله التي استقنّا منها نذكر:

- Halil İnalcık, Osmanlı idare ve ekonomi tarihi, İsam Yayınları, 2. Edition, march 2017.

- Halil İnalcık, "Islamic caliphate Turkey and Muslims in India", in: Shariah, Ummah and Khalifah, edited by: Yusuf Abbas Hashimi, University of Karachi.

- Halil İnalcık, The Ottoman Empire and Europe; the Ottoman Empire and its place in European history, Kronik Books, Istanbul, 2017.

ومن أعمال المؤرخين الأتراك الجديدة التي تمت الاستعانة بها في هذا العمل لفهم طبيعة العلاقات الخارجية للجزائر العثمانية، دراسة المؤرخ إمره صفا غوركمان (Emrah Safa Gürkan) حول القرصنة المغاربية، حيث لا يتطرق هذا الكتاب إلى القرصنة فحسب كظاهرة معزولة، بل يتطرق إلى ما صاحبها من علاقات دولية:

- Emrah Safa Gürkan, Sultanın kursanları; Osmanlı akdeniz’de gaza yağma ve esaret 1500-1700, Kronik Kitap, Istanbul, ekim 2018.

كثيرة هي الأعمال التي تناولت موضوع الدراسة ولو بطريقة غير مباشرة، حتى أنّ حصرها هنا يعتبر أمراً مستحيلاً، لكن هناك من الدراسات ما لا يمكن إغفاله مثل:

- H. D. De Grammont, Histoire d'Alger sous la domination Turque (1515-1830), ERNEST LEROUX Editeur, Paris, 1887.

يعتبر كتاب دو غرامون حول الحكم العثماني للجزائر من أوائل الدراسات الشاملة لنظام الأوجاق. ورغم المعلومات الكثيرة التي ضمّنها دو غرامون في كتابه هذا، إلا أنّ عمله يغلب عليه المنهج السردى، حيث أنه لا يتطرق للحادثة التاريخية بالنقد والتحليل، بل يرضى غالباً بذكرها مجردة دون تمحيص أو تحليل تاريخي.

أمّا عمل:

- Daniel Panzac, Barbary corsairs, Translation Victoria Hobson, Brill Publishing, Leiden-Boston, 2005.

فهو على النقيض عمل جاد وحديث يستعمل فيه بنزاک التحليل والنقد، حيث يتناول كل ما يتعلق بالقرصنة المغاربية وعلاقاتهم الدولية بالتحليل النقدي، وهو ما منح هذه الدراسة قيمة علمية كبيرة.

وفيما يخص الأطروحات الأكاديمية، فلعل أهم ما ساعدنا في هذا البحث هي رسالة فاطمة معمري الموسومة بـ:

- Fatma Maameri, "Ottoman Algeria in western diplomacy history with special emphasize on relations with the United States of America (1776-1816)", These de doctorat d'Etat, University of mentouri, decembre 2008.

تعتبر أطروحة الدكتوراه هذه من أبرز الأعمال الحديثة التي ساهمت في دراسة الدبلوماسية الجزائرية مع الكيانات الأوروبية المختلفة، وتكمن أهميتها في أن الباحثة عادت إلى مصادر ومراجع من عدة مكنت وأرشيفات أجنبية مما أعطى الدراسة قيمة أكبر. لكن ما يمكن ملاحظته هو أن العمل يُركز أكثر على العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، بينما ستحاول هذه الأطروحة التوسع إلى العلاقات مع باقي الدول.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق تأتي إشكالية هذه الدراسة للإجابة على ثلاثة تساؤلات رئيسية، سنحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث، ونلخصها في النقاط التالية:

1. ما هي السمات البارزة للدبلوماسية الجزائرية في الفترة العثمانية؟
2. وهل الفعل الدبلوماسي الجزائري كان مستقلا ضمن سياسة خارجية مستقلة؟
3. فإن كانت السياسة الخارجية الجزائرية أو السلوك الخارجي مستقلا، هل كان ذلك نتيجة لاستقلال إيالة الجزائر التام عن التبعية العثمانية؟ أم أنّ حالة الجزائر كانت استثناء في الفضاء العثماني؟

المقاربة المنهجية المتبعة في الدراسة:

من أجل المعالجة العلمية للموضوع، تم استخدام أدوات علمية تمثلت في مناهج. فالمنهج هو مجموعة من القواعد العامة التي يتم وضعها قصد الوصول إلى الدراسة والتحليل التاريخي الموضوعي.

1. إسقاط المفاهيم السياسية على التحليل التاريخي:

إنّ الميزة الفارقة للتاريخ الفكري للقرن العشرين هو التلاقي الذي حصل بين علم التاريخ والعلوم الاجتماعية، أو ما يُمكن أن يوصف بالبحث "نو التخصصات المتقاطعة" (Interdisciplinary research). حيث يمكن اعتبار هذا التلاقي، دون أدنى مبالغة، أحد أهمّ التطورات الفكرية في القرن العشرين. ذلك أنّ هذا اللقاء الخصب قد أضاف معنى وعمقا لمختلف الدراسات في فروع العلوم الاجتماعية المتعدّدة. ومن بين أهمّ نتائج هذا التلاقي والتلاقح الفكري هو ظهور مدرسة الحوليات التاريخية في فرنسا، التي تعتبر تلاقيا بين البحث التاريخي من جهة، والفكر الاقتصادي والديموغرافي والجغرافي والأنثروبولوجي من جهة أخرى¹. وحسب الباحثة أبو اللّغود، فإن الدراسات العابرة للتخصصات عادة ما تكون مثمرة، ذلك أنّها تضم تخصصات مختلفة كالاقتصاد، والسياسة، وعلم الاجتماع والتاريخ. كل تخصص يتميز بمنظوره التقليدي الخاص، مما يعني أنّ الملاحظين من مختلف التخصصات ينظرون إلى نفس "العالم الحقيقي" بنظرة مختلفة. فالفهم الجديد للظواهر أو الأحداث غالبا ما يغدو ممكنا إذا ما غامر الباحثون بعبور حدود تخصصاتهم².

¹ Paschalis Kitromilides, "The Encounter of History with the Social Sciences", in: THE NEW WAYS OF HISTORY Developments in Historiography, edited by: Gelina Harlaftis, Nikos Karapidakis, Kostas Sbonias, Vaios Vaiopoulos, I.B.Tauris Publishers, LONDON-NEW YORK, 2010, p 165.

² Janet L. Abu-lughod, Before European Hegemony the World System A.D. 1250-1350, Oxford University Press, New York-Oxford, 1989, p VIII.

وعند استخدام المختصين في العلوم السياسية للتاريخ بشكل جاد، يمكنهم إنتاج أعمال جادة ومهمة. ونفس الشيء ينسحب على الباحثين في التاريخ عندما يستخدمون مفاهيم ومصطلحات من العلوم السياسية لتنظيم تحليلهم التاريخي، حيث يسمح لهم هذا المزج بين التخصصات بإنتاج أعمال ذات قيمة علمية¹. فالتاريخ والعلوم السياسية، وميدان العلاقات الدولية بشكل أدق، ليسا بميدانين غريبين عن بعضهما البعض. ذلك أنّ أغلب منظري العلاقات الدولية الأنجلوسكسون، على غرار إدوارد كار (Edward Hallett Carr) وهانس مورغنثاو (Hans Morgenthau) وغيرهما من منظري العلاقات الدولية، هم في الحقيقة أصحاب خلفية تاريخية، وهو ما مكنهم من استعمال التاريخ كأداة لإثبات نظرياتهم في العلوم السياسية وإنارة بحوثهم².

ويأتي هذا البحث في نفس السياق، إذ يحاول المساهمة، ولو بقدر ضئيل، في ميدان ما بين التخصصات وذلك باستعمال المفاهيم السياسية واسقاطها على التحليل التاريخي. ذلك أنّ البحث التاريخي لا يقتصر على ذكر أحداث ضمن ظروفها التاريخية فحسب، فالتأريخ ليس رواية أو سردا لوقائع ماضية، بل هو استعمال الأحداث والقرائن التاريخية لتحليل وشرح نسق ومسار تاريخي معين. وبما أنّ موضوع هذه الرسالة يتعلق بالدبلوماسية أساسا، وبالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية عموما، فاستخدام مفاهيم ومصطلحات المعرفة السياسية لتهديب التحليل التاريخي قد يساهم في دراسة التاريخ السياسي الجزائري من منظور جديد.

2. التعرض لموضوع البحث من منظور المدى المتوسط:

منهجية هذا البحث لم تكن السرد أو الاخبار بالوقائع منفصلة ومنعزلة في ظرفها التاريخي الخاص، وإنما استعملت الوقائع المتشابهة والمتكررة كقارئ تاريخية لنسج بنية تاريخية مستمرة. فحسب تعريف فرنارد برودال، البنية (structure) هي دلالة على الحقائق الطويلة المدى والأمد، أما الظرف (conjuncture) فهو دلالة على الحقائق قصيرة المدى. وبالطبع للبنية

¹ Paschalis Kitromilides, op. cit., p 169.

² John M. Hobson and George Lawson, What is History in International Relations?, Millennium - journal of international studies, 37 (2), 2008, p 2.

أنواع مختلفة كما للظرف كذلك، ومدة كلا من البنية والظرف قد تختلف بدورها¹. وتبعاً لذلك يمكن تشريح التاريخ حسب فرناند برودال إلى مستويات مختلفة، وبتعبير آخر، تقسيم الزمان التاريخي إلى زمان جغرافي (المدى الطويل)، زمان اجتماعي (المدى المتوسط)، وزمان فردي (المدى القصير)².

المدى الطويل: هو التاريخ الذي لا يُكاد يُدرك أو يُلاحظ مروره، وهو تاريخ الإنسان وعلاقته مع محيطه، وهو التاريخ الذي تحدث فيه التغيرات ببطء، والتاريخ الدائم التكرار في حلقات متكررة³.

المدى المتوسط: هو التاريخ البطيء مع فارق عن التاريخ الطويل المدى وهو أنّ إيقاعاته يمكن ملاحظتها وإدراكها. هذا التعبير لو لم يتم تحويله من معناه التام، لأمكن وصفه بالتاريخ الاجتماعي، أي تاريخ المجموعات والتجمعات⁴. فالمدى المتوسط هو التاريخ الأقرب إلى الفرد، بمعنى التاريخ الذي يهتم بالمجموعات، المصائر المشتركة، والنزعات العامة. هذا النوع من التاريخ هو تاريخ اجتماعي موضوعه الإنسان، البشر، وليس الأشياء. وبتعبير آخر، التاريخ الذي يهتم بما صنعه الإنسان من الأشياء. فالمدى المتوسط يجمع كلا من البنية والظرف، أي ما هو دائم وما هو سريع التغير، وما هو بطيء الحركة وما هو سريع⁵.

المدى القصير: هو التاريخ التقليدي، أي التاريخ من مقياس الإنسان، أو بالأحرى الأفراد، أو ما يمكن وصفه بتاريخ الأحداث⁶. وهو التاريخ التقليدي السردى والإخباري.

هذا البحث يركز أكثر على المدى المتوسط. بمعنى دور العوامل ذات التركيب الاجتماعي كالدين، والنظام السياسي، وشخصية الحكام وتكوينهم الاجتماعي في دعم توجيه السلوك

¹ Fernard Braudel, The Mediterranean and the Mediterranean world in the age of Philip II, TRANSLATED FROM THE FRENCH BY SIAN REYNOLDS, VOLUME one, Harper and Row, Great Britain, 1972, p 16.

² Ibid, p 21.

³ Ibid, p 20.

⁴ Ibid, pp 20-21.

⁵ Ibid, p 353.

⁶ Ibid, p 21.

الخارجي لإيالة الجزائر. ومع ذلك، فقد تمت الإشارة في هذه الدراسة لبعض عناصر المدى الطويل، كالجغرافيا ودورها في بعض الخصائص الاجتماعية التي لم تتغير بمسيرة الزمن البطيئة. كدور الجغرافيا الهام في ازدهار نشاط القرصنة في الجزائر العثمانية، والمغرب الأوسط من قبل. ودورها كذلك في تشكيل معضلة أمنية للجزائر العثمانية، حيث ساهم موقع الجزائر المتوسط في إقليم شمال إفريقيا إلى تعرضها لحمولات برية من جيرانها في الشرق وفي الغرب، على غرار ما كان بني عبد الواد يتعرضون له من قبل، مما شكل بنية تاريخية مستمرة لم تتغير بتغير الظروف القصيرة المدى كالأنظمة السياسية أو البيئة الدولية.

3. التحليل التعددي:

حاولنا في هذا البحث اجتناب التفسيرات أحادية السبب، أو الطرح الاختزالي (reductionist) في التحليل الذي يختزل أسباب الظاهرة التاريخية تحت الدراسة في سبب واحد. حيث تمت الاستعانة بالتحليل التعددي (pluralist) الذي يُلزم الباحث بعدم حصر الظاهرة المدروسة في سبب واحد، وذلك بمحاولة استنباط كل الأسباب المتدخلة في الفعل التاريخي، ثم التحليل من خلال ذلك. مثلاً: سنحاول في الفصل الأول تبيان أنّ سبب طلب سكان بعض المدن الساحلية الجزائرية الانضمام إلى الدولة العثمانية لم يكن ذو طابع أمني فحسب، بل كان اقتصادياً أيضاً، أي الحفاظ على مكتسبات نشاط القرصنة المتمثلة في الغنيمة. كما سنحاول إظهار أنّ قبول الدولة العثمانية ضم الجزائر لفضائها لم يكن دينياً فقط، بل أيضاً لأغراض استراتيجية.

ومن فوائد الطرح التعددي في التحليل هو تصنيف مسببات أو محدّدات الفعل التاريخي إلى قسمين: داخلية المنشأ (endogenous) وأخرى خارجية المنشأ (exogenous). ونضرب المثل هنا بالسلوك الخارجي للجزائر، فبعض محدّداته كانت خارجية المنشأ، كالبيئة الدولية الفوضوية مما أنتج تهديدات خارجية. وبعضها الآخر كان داخلي المنشأ كالدين، وطبيعة النظام السياسي.

4. المنهج الوصفي التحليلي:

تم استخدام **المنهج الوصفي** بعد أن ارتأينا أنه يلائم طبيعة الدراسة، حيث يركز هذا الأخير على وصف الظاهرة والتعبير عنها. ويكون ذلك بجمع المعلومات وتحديد مشكلة البحث وتقييم الظاهرة وهذا ما حاولنا الإلتزام به من خلال وصف الدبلوماسية الجزائرية وتطورها التاريخي، والعوامل الداخلية والخارجية المتدخلة فيها، والممارسات الدبلوماسية التي اتبعتها النخبة الحاكمة في الجزائر.

5: المنهج النقدي:

حسب المفكر الألماني نيتشه، فإنّ التاريخ ينتمي للإنسان الحي من نواحٍ ثلاث: ينتمي إليه بقدر ما هو نشيط ومزدهر، وبقدر ما يُحافظ ويُعجّب، وبقدر ما يعاني وفي حاجة إلى التحرر. لهذا، وبقدر ما يمكن التمييز بين هذه النواحي، تتوافق هذه العلاقة الثلاثية مع ثلاثة أنواع من التاريخ: تاريخ تذكاري، وتاريخ أثري، وتاريخ نقدي¹.

من هنا فإنّ المنهج النقدي في التاريخ هو الذي يتحدّى الطرح المتعارف عليه، وذلك بمحاولة نقده علميا وذلك بإخضاعه لتساؤلات تخلو من الذاتية. مثلا هل كانت القيم، خاصة الدين، هي الأساس في علاقة الجزائر بمحيطها الخارجي الإسلامي وغير الإسلامي؟ وهو التساؤل الذي سنحاول الإجابة عنه في عدّة جهات من البحث من خلال التعرض لعدة نقاط كالعلاقة بين الجزائر والسلطان العثماني التي من المفترض أنها علاقة تبعية دينية كون إيالة الجزائر كانت "رسميا" إيالة عثمانية. والعلاقة بين الجزائر وجيرانها المسلمين، الذين من المفروض أن العلاقة بينهم تكون سلمية لاشتراكهم في نفس القيم. والدبلوماسية الجزائرية التي من المفروض أنّها قيمية كون الجزائر "قلعة جهاد"، وفي حرب دائمة مع "الكفار".

¹ FRIEDRICH NIETZSCHE, on the Advantage and Disadvantage of History for life, translated by: Peter Preuss, HACKETT PUBLISHING COMPANY, INC., Indianapolis-Cambridge, 1980, p 14.

تصميم خطة البحث:

على ضوء موضوع الدراسة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

وُسِم الفصل الأول بـ: "واقع الجزائر السياسي بعد الانضمام للدولة العثمانية". حيث جاء في ثلاثة مباحث، يتعرض المبحث الأول إلى "التجاذبات السياسية في الجزائر قبيل وبعد الانضمام للدولة العثمانية"، أي ظروف الجزائر قبل ظهور الاخوة بربروس في الحوض الغربي للمتوسط، وأعمالهم العسكرية هناك، ومساهماتهم في ضم الجزائر إلى السلطة العثمانية، وتأسيس نظام البايكليات. وقد صاحب هذا الوصف التاريخي تحليل من منظور سياسي لدوافع كل أهالي المغرب الأوسط والقراصنة العثمانيين للدخول في رابطة سياسية تحت لواء الدولة العثمانية. أما المبحث الثاني المعنون بـ: "المرحلة الانتقالية، من التبعية المطلقة إلى التبعية النسبية" فقد غُني بدراسة التغيرات السياسية في الجزائر ابان القرن 17م الذي حاولنا التعرض له من باب المرحلة الانتقالية التي سبقت الاستقلال غير المعلن عن الباب العالي الذي عرفه القرن 18م. أما المبحث الثالث الذي جاء على شكل سؤال مفاده: "إيالة تابعة للدولة العثمانية أم دولة ذات سيادة؟"، فقد حاولنا فيه دراسة العلاقة المعقدة بين الجزائر والباب العالي من ناحية مفاهيمية. أي البحث عما إذا كانت الجزائر إيالة عثمانية بامتياز أم أنها كانت دولة ذات سيادة؟

الفصل الثاني، جاء بعنوان: "السياسة الخارجية الجزائرية في الفترة العثمانية"، حيث اشتمل هو الآخر على ثلاثة مباحث. الأول يتطرق "لمحددات السياسة الخارجية للجزائر في الفترة العثمانية". أما المبحث الثاني المعنون بـ: "واقعية السياسة الخارجية الجزائرية"، فيدرس كيف أن السلوك الخارجي الجزائري كان واقعيًا براغماتيًا، يهدف إلى حفظ مصلحة الجزائر في بيئة دولية فوضوية. ثم يأتي المبحث الثالث تحت عنوان: "القرصنة كأداة في السلوك الخارجي" ليتعرض للقرصنة والفرق بينها وبين لصوصية البحر، وتداعيات استخدامها كأداة في السلوك الخارجي.

وجاء الفصل الثالث الموسوم بـ: "دبلوماسية الجزائر في الفترة العثمانية" ليدرس النشاط الدبلوماسي الجزائري. حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تعرض الأول "لمفهوم الدبلوماسية وتطورها التاريخي"، منذ الممارسات الدبلوماسية الأولى إلى غاية القرن 19م، مروراً بالدبلوماسية الإسلامية والعثمانية خصوصاً. ثم المبحث الثاني الموسوم بـ: "السياقات التاريخية للدبلوماسية الجزائرية"، والذي تناول السياقات والظروف التاريخية للدبلوماسية الجزائرية كبنية استمرت لعدة قرون، ودور القيم والمصالح فيها. ليأتي المبحث الثالث المعنون بـ: "الممارسات الدبلوماسية الجزائرية"، ليتطرق لمختلف الممارسات الدبلوماسية المعروفة في تلك الفترة من معاهدات ومراسلات وتبادل السفراء واستقبال القناصل.

وفي الأخير، يتوجب عليّ الاقرار هنا أنّ هذه الدراسة لا تشمل كل المصادر الأولية والثانوية التي تتعلق بالموضوع. كما أدرك أنّ الخلاصات التي سيتمخض عنها هذه الدراسة ستخضع للفحص العلمي، والمناقشة، وهو ما سأقبله بصدور رغب لأن النقاش والنقد البناء هو الذي يضمن تقدم البحث التاريخي.

الفصل الأول: واقع الجزائر السياسي بعد الانضمام للدولة العثمانية

المبحث الأول: التجاذبات السياسية في الجزائر قبيل وبعد الانضمام للدولة العثمانية

المبحث الثاني: المرحلة الانتقالية: من التبعية المطلقة إلى التبعية النسبية

المبحث الثالث: إيالة تابعة للدولة العثمانية أم دولة ذات سيادة؟

الفصل الأول: واقع الجزائر السياسي بعد الانضمام للدولة العثمانية

ميّزت الظروف التي صاحبت انضمام الجزائر تحت الراية العثمانية تاريخ المغرب الإسلامي ككل، حيث ساهمت هذه الظروف، التي سنتعرض لها في هذا الفصل، في جعل الجزائر حالة استثنائية لا تتطابق مع النسق العام الذي عرفه انضمام الولايات المشرقية للإمبراطورية العثمانية. فالاستثناء الجزائري المتمثل في إرادة الأهالي في ربط مصيرهم بإسطنبول كان نتيجة لظروف محلية (انحصار نفوذ الامارات المحلية وما نتج عنه من اضطرابات) وإقليمية (التوسع الإيبيري في المتوسط، وظهور نشاط القراصنة الأتراك في غرب المتوسط)، وهو ما أدى إلى ظهور كيان سياسي فريد من نوعه، اختلف المؤرخون كثيرا حول تعريفه ووضعيته القانونية.

من هذا المنطلق، يتطرق هذا الفصل بالدراسة والتحليل لواقع الجزائر قبيل الانضمام للدولة العثمانية، والظروف السياسية التي رافقت هذا الانضمام على الساحة الداخلية والخارجية. كما سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة الوضعية القانونية للكيان السياسي الذي أسسه العثمانيون في الجزائر، هل كان كيانا تابعا لإسطنبول على غرار الولايات العثمانية في المشرق، أم أن صفته القانونية كانت مختلفة؟

المبحث الأول: التجاذبات السياسية في الجزائر قبيل وبعد الانضمام للدولة العثمانية

1. الظروف الدولية في البحر المتوسط والمنطقة المغاربية قبيل الانضمام:

يكتسب البحر المتوسط أهمية بالغة من كونه منطقة حضارية، ترعرعت على ضفافه حضارات عريقة: مصرية، يونانية، فينيقية، رومانية وعربية إسلامية...، ومن كونه كذلك طريقا عالميا للتجارة والعبور الدوليين بين الشرق والغرب¹.

لقد كان الصراع الدائر بين الشرق والغرب أهم صراع حضاري شهده المتوسط، فطالما كان للغرب مسألة شرقية يُعاد إحيائها كلما وقف القدر إلى جانبه، بحيث أن أول جولة من الصراع بين الجانبين كان المنتصر فيها هو الغرب بقيادة الإسكندر المقدوني². وابتداء من زمن الحروب الصليبية، أصبح المسيحيون هم المهيمنون في موجة الصراع بين الشرق والغرب نتيجة سيطرتهم على المسالك والطرق التجارية. وقد تكرر هذا الأمر في القرن 16م أين أصبح الشرق أكثر اعتمادية على الغرب، خاصة بعد أن غدى هذا الأخير أكثر قوة³. ثم أخذ الصراع يأخذ صبغة دينية أكثر فأكثر، حيث أن الصراع بين الأتراك العثمانيين والاسبان لم يكن إلا تنمّة للحروب الدينية التي دامت قرونا بين المسيحية والإسلام، والتي بدأت بهجوم المسلمين على الإمبراطورية البيزنطية في القرن 7م، ثم فتح القسطنطينية من طرف العثمانيين

¹ يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، الجزائر، ص 41.

² Fernard Braudel, The Mediterranean and the Mediterranean world in the age of Philip II, TRANSLATED FROM THE FRENCH BY SIAN REYNOLDS, VOLUME TWO, Harper and Row, Great Britain, 1972, p 798.

³ Ibid, p 799.

المسلمين سنة 1453م، واتمام حروب الاسترداد بالاستيلاء على غرناطة من طرف الاسبان المسيحيين سنة 1492م¹.

وعلى إثر الفتح العثماني للقسطنطينية، سادت أوروبا موجة من الصليبية المتجددة تزعمها البابا شخصيا، فأصدر عدة نداءات يحث "الأمم المسيحية" على محاربة المسلمين، كان للبندقية دور بارز فيها خلال النصف الثاني من القرن 15م، ثم شاركتها دوقيات وممالك أوروبية أخرى. غير أن توسعات آل عثمان في أوروبا وصلت إلى أبواب فيينا (1529م، 1683م) وسواحل المغرب وإيطاليا وتحول البحر الأبيض المتوسط إلى شبه بحيرة للنفوذ العثماني بعد ضم قراصنة البحر المعادين للمسيحيين إلى صفوف الجيش العثماني².

أمّا في الجانب الغربي من الصراع، فقد حملت اسبانيا راية العداء للإسلام في البحر الأبيض المتوسط، وتبين أن السلام الذي عُقد عند استسلام غرناطة عام 1492م، لم يكن أكثر من هدنة قصيرة الأمد. فقد أدت انتفاضة مسلمي اسبانيا عام 1501م المستندة لدعم من وراء البحر إلى استئناف الحرب المقدسة. فقد قرّر الكاردينال خيمنس دي سينيروس توسيع الحرب إلى خارج حدود شبه الجزيرة الإيبيرية ومهاجمة قواعد المسلمين البحرية في شمال افريقيا³. وبدأت الحملة الصليبية الجديدة في الثالث من سبتمبر 1505 عندما تحركت الأرمادا الاسبانية باتجاه شواطئ الجزائر بحيث استولى الاسبان في 23 أكتوبر على المرسى الكبير⁴. وفي عام 1506 فرضت اسبانيا سلطتها على مليلة، لتستولي على القلعة عام 1508م. وفي 1510/1509 استولى الاسطول الاسباني بقيادة الكونت بيدرو دي نافارو على مدن وهران

¹ Georgios Theotokis, Aysel Yildiz, A Military History of the Mediterranean Sea; Aspects of War, Diplomacy, and Military Elites, volume 118, Leiden; Boston: Brill, 2018, p 92.

² نيقولايفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574م، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، دار الفرابي، بيروت، 1988، ص ص 17-18.

³ كان مينائي قرطاجنة وألميرية نقطتي الانطلاق الرئيسيتين للبحارة والاساطيل الاسبانية. يُنظر:

- عبد الحميد بن أبي زيان بن أشنهو، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، الجزائر، 1972، ص 23.

⁴ حضي ميناء المرسى الكبير بأهمية معتبرة في حكم الزينانيين إذ كان بالإضافة لميناء هنين وأرشقول ميناء تجاريا لتلمسان. غير أنه تحول إلى ميناء قرصنة مع بداية القرن 16م مما جعله يكتسب نوعا من الاستقلالية الذاتية عن تلمسان، وهو ما شجع الاسبان على احتلاله. يُنظر:

- بن أشنهو، مرجع سابق، ص 48.

وبجاية وجزيرة البنيون المقابلة لمدينة الجزائر التي أرغمت في 15 جانفي 1510 على الاعتراف بسلطة العرش الاسباني. وفي 25 جويلية 1510 وبعد معركة عنيفة، تمكن الاسبان من احتلال طرابلس الغرب. وفي عام 1511م خضعت للإسبان كثير من المدن الجزائرية كتنس ودلس وشرشال ومستغانم (يُنظر الملحق 1). وأخيرا استغل الاسبان نزاعا داخليا وفرضوا حمايتهم على سلطان تلمسان عبد الودود. وتُوج كارل الخامس ملكا على اسبانيا ثم امبراطورا على الإمبراطورية الجرمانية المقدسة¹.

2. الوضع السياسي في المغرب الأوسط قبيل الإنضمام:

في نهاية القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر، كانت دول المغرب الإسلامي تعيش حالة من التفكك الداخلي العميق. ولم يبق من أمجاد الماضي الزاهي سوى رموز شكلية احتفظ بها خلفاء الأسرة الحفصية في تونس وبجاية وقسنطينة وطرابلس الغرب². فدولة الحفصيين التي ازدهرت وأينعت، وكانت من أهم دول الإسلام، قد تضاعل عودها. ودولة بني مرين الزاهرة أصابها الانحلال وضعفت قواها واشرفت على الاضمحلال. ودولة بني عبد الواد في تلمسان قد انحطت إلى أسفل دركات الضعف³. وما زاد الطين بلة هي هجومات الحفصيين والمرينيين على الزيانيين ومحاولة اقتطاع أجزاء من أراضيهم، مما جعل الزيانيين عاجزين عن حماية رعاياهم. ومن جهة أخرى تكونت طوائف في صحراء المغربين الأوسط والأدنى وانفردت بالحكم وانفصلت عن السلطات المركزية في تلمسان وتونس. كما سيطر البدو الرحل في الهضاب العليا على القطر وتجبروا على المدن والقرى وفرضوا عليها الضرائب غير الشرعية⁴.

¹ نيقولايفانوف، مرجع سابق، ص ص 32-33.

² نفسه، ص 9.

³ أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 21.

⁴ بن أشنهو، مرجع سابق، ص ص 11-12.

أما الجزء الشرقي من المغرب الأوسط فقط كان تحت السيطرة الحفصية الإسمية. ومع نهاية القرن 15م ضعف الحفصيون على غرار الزيانيين ونخر الخلاف أمرائهم، مما جعل الأراضي الداخلية نهبا متنازعا بين الأعراب والقبائل البربرية المستقلة، التي كانت تأبى الخضوع لهذه القبائل أو الطاعة لنظام الدولة المركزية الحاكمة. ومنها قبائل ناحية قسنطينة، التي ظلت في حالة حرب وصراع مع السلطة المركزية، لا سيما في إقليم بجاية وقسنطينة، وكان كل ذلك سببا في تدخل الاتراك العثمانيين في تلك النواحي¹. وفي هذا الصدد يقول خير الدين بربروس في مذكراته: "منذ مئة سنة لم يكن في الجزائر دولة ولا حكومة، لقد كان الكفار يعرفون هذا ولأجل ذلك استولوا على أحسن الموانئ الجزائرية"².

3. الإخوة بربروس وأعمالهم البحرية في غرب المتوسط:

إن ظهور الامبراطورية العثمانية في الشرق والإمبراطورية الاسبانية في الغرب كان في مرحلة عرف فيها الاندلس والمغرب حالة من التفكك واللامركزية³. فالجزائر (المغرب الأوسط) قبيل قدوم الاخوة بربروس كانت بلدا مدمرا ومستعبدا تنازعته الصراعات الداخلية. فقد استولى الاسبان على الشواطئ بينما سطا البدو على المناطق الداخلية فأطفأوا فيها جذوات المدينة. فلم يبق في المغرب الأوسط أي سلطة حكومية موحدة⁴.

وقد لعب العثمانيون في المغرب دورا عسكريا وسياسيا فعّالا أول مرة عام 1486م عندما وصل أسطول كمال رايس بأمر من بايزيد الثاني لمساعدة المسلمين الاسبان⁵. وبعد ازدياد هجمات الاسبان على السواحل المغاربية، توجه القراصنة المسلمون الذين كانوا ينشطون في الشرق إلى

¹ علال بن عمر، "قسنطينة في العهد الحفصي؛ محور صراع وتنافس بين دول المغرب الإسلامي"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 3، ص 76.

² محمد دراج، مذكرات خير الدين بربروس، ترجمة محمد دراج، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2010، ص 113.

³ Andrew C. Hess, The forgotten frontier; a history of the Sixteenth-Century Ibero-African Frontier, Center for Middle Eastern Studies, Number 10, The University of Chicago press, 1978, p 11.

⁴ نيقولايفانوف، مرجع سابق، ص 97.

⁵ نفسه، ص 95.

الحوض الغربي الممتلئ بالسفن المسيحية التي مثلت غنائم محتملة¹. وبذلك شكّل هؤلاء القراصنة الطلائع الأولى التي ستُمهد لقدم الاساطيل العثمانية إلى غرب المتوسط في القرن 16م. وقد كان الاخوان بربروس من هؤلاء الأوائل الذين ولجوا المنطقة². ويبدو أنّ أول من قدم من الاخوة بربروس إلى غربي المتوسط هو عروج الذي ارتأى بيع خمس سفن في جزيرة جربة كان قد اغتتمها من البنادقة. ثم قرر البقاء لفترة واقتناص سفن النصارى في سواحل جربة. ولعلّ مقدار الغنائم التي تمكن من اغتنامها هناك كانت من الأسباب التي دعت للعودة الى السواحل التونسية مع يحيى رايس وأخيه خير الدين³، الذي كان يزاول التجارة البحرية حتى تلك الفترة⁴. ليتفقوا بعد ذلك مع سلطان تونس⁵ على السماح لهم باتخاذ ميناء حلق الوادي قاعدة "للجهاد في سبيل الله"، في مقابل:

1. أن يبيعوا غنائمهم في أسواق مدينة تونس فيستفيد الناس من ذلك وتنتعش التجارة.

2. أن يدفعوا لخزينة الدولة (الحفصية) ثمن ما يحوزونه من الغنائم⁶.

3. بالإضافة للهدايا القيمة التي كان سيتقيد منها ملك تونس من غنائم القرصنة⁷

¹ يؤكد نيكولا فاتان في مقاله على الدور الكبير الذي لعبته الغنيمة في حياة خير الدين بربروس ورجاله الذين رافقوه في غزواته. ينظر:

- Nicolas Vatin, "Arabes et Turcs au Maghreb dans les années 1513-1520 d'après les Gazavât-ı Hâyri-d-dîn Paşa », Osmanlı Araştırmaları / The Journal of Ottoman Studies, XL (2012), pp 370-371.

STANFORD SHAW, HISTORY OF THE OTTOMAN EMPIRE AND MODERN TURKEY, Volume I: ² Empire of the Gazis: The Rise and Decline of the Ottoman Empire, 1280-1808, Cambridge University Press, 1976, p 96.

³ يذكر صاحب "سيرة المجاهد خير الدين بربروس" قصة مغامرة لقدم خير الدين إلى غرب المتوسط. حيث يزعم أنه التقى بأخيه عروج في جزيرة جربة مصادفة بعد أن هرب من المشرق خوفا من ملاحقة السلطان سليم له، لأن خير الدين كان محسوبا على أخ السلطان سليم الذي نافسه على العرش. يُنظر:

- مؤلف مجهول، سيرة المجاهد خير الدين بربروس في الجزائر، تحقيق وتقديم وتعليق، عبد الله حمادي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009، ص 60.

⁴ التحق الاخوة بربروس وقراصنة أتراك آخرون بالحوض الغربي للمتوسط بعد اتفاق السلام بين الدولة العثمانية والبنديقية لعام 1502م. يُنظر:

- نيقولا ايغانوف، مرجع سابق، ص 96.

⁵ هو السلطان الحفصي ابي عبد الله محمد. يُنظر:

- أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 23.

⁶ محمد دراج، مصدر سابق، ص ص 42-47.

⁷ مؤلف مجهول، مصدر سابق، ص 64.

إن حقيقة أنّ عروج بربروس كان قد بدأ مشواره في البحر تاجرا بين موانئ الشرق الإسلامية تجعلنا نعتقد أنّ النشاط البحري المسلح الذي كان يقوم به في بداياته في الحوض الشرقي للمتوسط يمكن أن يوصف بأنه أعمال "معزولة وغير منظمة" كان هدفها الأساسي "الانتقام"¹ من فرسان رودس (فرسان القديس يوحنا)² الذين أسروه وأسأؤوا معاملته³، وأرهبوا المسلمين في شرق المتوسط. ليتطور الأمر إلى أسر السفن المسيحية دون تمييز بعدما اكتشف قيمة الغنائم التي توفرها أعماله البحرية التي حتى ولو كانت جهادا بحريا حسب وصف أخيه خير الدين، فإننا لا يمكن أن نصفها إلا بالغزو البحري في الغالب. غير أنّ ارتباطه بحاكم تونس غير من صفة نشاط الاخوة بربروس ليغدو عملهم قرصنة كونها مفوضة من طرف كيان سياسي شرعي (الدولة الحفصية)، ثم تحت رعاية سليم الأول سلطان الدولة العثمانية. ويقول خير الدين في هذا الصدد: "لم نعد مجرد قراصنة"⁴ بأنسين مجردين من أي حماية، بل قد صرنا في خدمة وحماية السلطان العثماني المعظم"⁵.

وقد بدأت عمليات الاخوة بربروس في القطر الجزائري في أوت 1512م وذلك بحصار بجاية، ونقل المسلمين واليهود من اسبانيا إلى الجزائر وتونس. ثم مهاجمة جبل التي كانت تحت نير أهل جنوة الايطاليين منذ 1260م، حيث فتح المدينة عام 1514م بإعانة القبائل المحيطين بها. وعلى إثر ذلك أعاد عروج وخير الدين في مارس 1515م مهاجمة بجاية بإعانة القوى

¹ يفترض عبد الله حمادي أنّ طعم الأسر الذي ذاقه عروج في مقتبل شبابه، والتجربة التي عاشها كأسير لدى فرسان رودس قد ساهمت بشكل كبير في تنميته تنمية المقاتل الشرس الذي يكن للمسيحيين كرها شديدا لكونه ذاق على أيديهم إهانة الأسر ومختلف أنواع التعذيب. يُنظر: - مؤلف مجهول، مصدر سابق، ص 12.

- بن أشنهو، مرجع سابق، ص 42.

² فرسان المعبد أو فرسان القديس يوحنا نسبة ليوحنا الأورشليمي الذي أسس هذا التنظيم سنة 1113م. ظل أسطول هذا التنظيم يجوب مياه شرقي البحر المتوسط ويقوم بأعمال السلب والنهب للسفن التجارية الإسلامية. وقد كان هؤلاء الفرسان يتمتعون بحماية البابا ويقدمون الملجأ للقراصنة على اختلاف جنسياتهم ويعملون على إرهاب المسلمين. مما أجبر السلطان سليمان على احتلال الجزيرة سنة 1522م وطرد الفرسان منها، يُنظر:

- STANFORD SHAW, op. cit., p 88.

³ فقد شرع عروج في مهاجمة سفن فرسان رودس واغتنامها بعد أن تمكن من الهروب من أسرهم. يُنظر:

- محمد دراج، مصدر سابق، ص 35-37.

⁴ يقصد المترجم هنا لصوص البحر، كون لصوص البحر هم الذين ينشطون بدون حماية سلطة سياسية. وستعرض للفرق بين لصوصية البحر والقرصنة في المبحث الثالث من الفصل الثاني.

⁵ محمد دراج، مصدر سابق، ص 69.

المحلية¹، لكن دون نتيجة تذكر. وقد استغاث شيخ جزائر بني مزغنة سليم (أو سالم؟) التومي بالأخوين التركيين لإنقاذ مدينة الجزائر من خطر الاسبان الذين هددوها باستمرار. فقدم بابا عروج مع 800 تركي و3000 آلاف قبائلي واحتل المدينة وتقدم نحو شرشال وافتكها من الأعداء. ثم نصب نفسه حاكما على مدينة الجزائر وأخذ في مهاجمة وتدمير المعقل الاسباني، غير أن الاسبان هاجموا الجزائر في سبتمبر 1516 بثمانية آلاف رجل للقضاء على قوتها الناشئة، فالتحمت معركة شديدة وانهزم الاسبان شرّ هزيمة وتركوا 3000 قتيل و 400 أسير بين يدي الاتراك والعرب والبربر. وأخذ عروج يوسع ملكه حتى امتد إلى المدينة ومليانة وكامل بلاد القبائل. ووضع أخاه خير الدين واليا على الناحية الشرقية وجعل مركزه مدينة دلس. ثم هاجم تنس واحتلها. وفيها وصلته وفود من أهل تلمسان تستغيثه ضد سلطانها أبو حمو الذي استعان بالاسبان لقضاء مآربه وتوصل إلى العرش تحت حمايتهم. فهاجم بابا عروج تلمسان ودحر أبا حمو ودخل المدينة وقضى على بقية بني زيان. ثم أعاد الاسبان الكرة من وهران لاحتلال تلمسان وإعادة تنصيب أبو حمو على العرش. ولم يصل المدد إلى بابا عروج فعزم على مغادرة تلمسان. وفي أثناء الطريق التقى بفرسان الاسبان، فقتل بعد معركة حامية سنة 1518م².

تولّى خير الدين الامر بعد مقتل أخيه وأمدّه السلطان العثماني بالنجدة. وفي سنة 1518 جهّز شارلكان حملة من 40 سفينة للقضاء على سلطة خير الدين ونزل الاسبان إلى ناحية الجزائر وتقدموا فاحتلوا المرتفعات حولها، وقعت ملحمة عنيفة بينهم وبين المدافعين انتهت باندحار الاسبان. واهلكت زوبعة في البحر أسطولهم فانسحبوا تاركين كل مدافعهم وسلاحهم بأيدي الجزائريين. وبعد هذا النصر نصب خير الدين السيد أحمد بن القاضي واليا على الناحية

¹ كان إقليم بجاية مقسما على القبائل المتنّعة فيه، إذ كان القسم الشرقي منه تحت سيطرة عبد العزيز المقراني وعاصمته بني عباس، أما القسم الغربي فكان تحت نفوذ أحمد ابن القاضي الغبريني، حيث كانت مملكة كوكو. وقد شارك أحمد ابن القاضي في الهجوم على بجاية على رأس جيش يتكون من قبائل الزوات وبني بيراثن (أث بيراثن) وبني فراوسن وقبائل أعالي وادي سباو. يُنظر:

- الحاج موسى بن عمر، محطات تاريخية حول الانتقال السياسي للجزائر من الحكم الزياني إلى النظام العثماني، مجلة الباحث، المجلد 8/ رقم 16، الجزائر، ص 157.

² أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص ص 23-24.

الشرقية الجزائرية، وجعل مركزه كوكو ببلاد القبائل، والسيد محمد بن علي واليا على الناحية الغربية. وأراد ان يحكم معتمدا على ولاية من أهل البلاد¹. غير أن سلطان تلمسان غرّ بمحمد بن علي لينثور على خير الدين². كما استمال أهل تونس ابن القاضي، فاحتل الجزائر مما أجبر خير الدين على الانسحاب إلى جزيرة جربة، ليحكم ابن القاضي الجزائر ونواحيها سبعة أعوام. غير أن خير الدين أعاد الكرة ودخل الجزائر بإعانة أهلها عام 1527م وتمكن من اخضاع كامل البلاد ما بين قسنطينة وتلمسان. ليتمكن بعد ذلك من تطهير قلعة الجزائر³ (البنين) المبنية على جزيرة مقابلة للمدينة من الاسبان في 16 ماي 1530، ويصل تلك الجزيرة بالأرض وينشئ المرسى الجزائري بربط الجزر بعضها ببعض⁴.

4. التدخل العثماني في الجزائر، بين مساعدة الاخوة في الدين وتوسيع الهيمنة العثمانية:

كانت التحرشات والاعتداءات الاسبانية أكبر دافع لسكان المدن الجزائرية للبحث عن تحالفات لصدّ العدوان الخارجي خاصة في ظل الضعف العسكري الذي عرفته بلاد شمال افريقيا خلال تلك الفترة. فيما يجمع المؤرخون أن التحركات التوسعية لإسبانيا جاءت أساسا على خلفية السعي لتشكيل امبراطورية تهيمن على العالم الجديد خاصة بعد اكتشاف قارة أمريكا. ولأجل تحقيق هذا المسعى وجهت اسبانيا أنظارها إلى الشواطئ الجنوبية للمتوسط لكي تستكمل دائرة توسعها. وفي هذا السياق فقد أرجع المؤرخ أبو راس الناصر سبب قيام إيالة عثمانية في الجزائر إلى تغلب النصارى على السواحل، الامر الذي جعله يساند قيام هذه السلطة الجديدة لأنها

¹ يبدو أن الاتراك في بداية حكمهم للجزائر أرادوا أن يطبقوا نفس أسلوب الحكم الذي طبقه إخوانهم في المشرق والبلقان، أي الاعتماد على العنصر المحلي في حكم المناطق التي أخضعوها. غير أنهم غيروا هذا الأسلوب خاصة بعد استغلال القادة المحليين لهذا النظام ومحاولتهم السيطرة على الحكم ونقض البيعة لهم. لهذا السبب ربما نجد أن أغلب حكام البايلاكات في باقي مراحل الحكم العثماني في الجزائر كانوا أتراكا.

² بن عتو بلبروات، "سلاطين مملكة تلمسان الزيانية في مواجهة الاخوة بربروس 1517-1546"، مجلة عصور الجديدة، العدد 2- عدد خاص بتلمسان عاصمة الثقافة العربية 2011م/1432هـ، ص 220.

³ بناها القائد الاسباني بدرو نافارو، يُطلق عليها كذلك peñón التي تعني الصخرة. يُنظر: - حنيفي هلايلي، بابا عروج وبدايات تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة، مجلة عصور، العدد 32-33، جانفي-مارس 2017، ص 61.

⁴ أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص ص 25-26.

حمت بلاد المسلمين، ودافعت عنها باسم الجهاد في وقت كانت السلطة الشرعية، أي الزيانيون والحفصيون، تتخاذل عن الجهاد ضدّ الأسبان الذين احتلوا المدن الساحلية الواحدة تلو الأخرى¹.

انطلاقاً مما سبق، فإننا نتساءل: هل كان دافع القراصنة الاتراك هو الدفاع عن المسلمين في المغرب الأوسط فحسب، أم كان لهم مآرب أخرى؟ وهل مساعدة الدولة العثمانية كانت من باب الأخوة في الدين أم لتمديد نفوذ الدولة إلى غرب المتوسط؟ وهل طلب أهالي المغرب الأوسط الدخول في حماية العثمانيين كان فقط بغرض الحصول على حماية من هجمات الأسبان؟

تُعتبر مذكرات خير الدين من المصادر القليلة التي تروي لنا السنوات الأولى لأيلة الجزائر، وهو ما يجعلنا غير قادرين على الاستغناء عنها في دراستنا لتلك المرحلة. غير أننا يجب أن نتناولها بقليل من التحفظ كونها غير محايدة تماماً، حيث يمكن اعتبارها نوعاً من الدعاية بالنظر إلى تركيز محتواها على النبرة الدينية²، ومحاولة خير الدين من خلالها رسم صورة "الغازي المجاهد" لنفسه. ضف إلى ذلك أنها أقرب ما يكون من الأسلوب الأدبي الذي تميز به المؤرخون العثمانيون في تلك الفترة³. فالعثمانيون من وراء تشجيعهم لهذا النوع من الدعاية والخطاب الشعبي كانوا يهدفون إلى استعمالها كركيزة أساسية من ركائز الأيديولوجية السلطوية ليحكموا بها العرب بشكل خاص، والمسلمين بشكل عام. والشيء الذي ساعدهم في ذلك هو أنّ الأيديولوجية السلطوية للكنيسة الكاثوليكية بزعامة البابا كانت تسعى للسيطرة على الكاثوليك بخاصة، والمسيحيين بعامة في إطار صليبية متجددة في القرنين الخامس عشر والسادس

¹ محمد مقصودة، الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2014، ص 19.

² يمكن النظر إلى مذكرات خير الدين كنوع من الدعاية بالنظر إلى تركيز محتواها على النبرة الدينية من غزو في سبيل الله وإنقاذ الأخوة المسلمين في إسبانيا، وأعمال صالحات كتوزيع الصدقات... إلخ. يُنظر:

- Emrah Safa Gürkan, Sultanin kursanları; Osmanlı Akdeniz’de gaza yağma ve esaret 1500-1700, kronik kitap, İstanbul, ekim 2018, p 57.

³ Ibid, pp 58-59.

عشر. فالسلطة العثمانية والسلطة البابوية تقومان على أيديولوجيا دينية متقاربة إلى حدّ ما من حيث الأهداف العميقة، رغم اختلافهما من حيث الطبيعة الدينية التي تمثلها كل منهما¹.

إن قراءة بين السطور في مذكرات خير الدين تجعلنا نعتقد أنّ عروج وأخوه خير الدين كانا من وراء أعمالها العسكرية في منطقة شمال افريقيا يفكران في تأسيس "دولة" بعد أن بايعهما سكان ضواحي بجاية وجيجل على الملك هناك، وحتى قبل قدوم وفود النواحي المختلفة ومنها وفد مدينة الجزائر لطلب المساعدة منهما. والسبب في تفكيرهما في تأسيس "دولة جيدة" في تلك المنطقة، حسب خير الدين، هو خذلان سلطان تونس لهما نتيجة خوفه من كبر شوكتهما، خاصة بعد ربط اسميهما بالسلطان العثماني وازدياد شعبيتهما بين السكان المحليين. لذلك ارتأيا "حل مشاكلهما بنفسيهما ويؤسسا دولة جديدة في غربتهما"² لتكون قاعدة لهما في أعمالهما البحرية في غرب المتوسط. فالجزائر رغم كل شيء تحتوي على "أجمل³ مرسى في شمال افريقيا"⁴.

أمّا بالنسبة للدولة العثمانية، فالجزائر يمكن أن تشكل للسلطان العثماني الذي كان في "حرب مفتوحة مع اسبانيا"⁵ قاعدة للردع الفوري الممدّد⁶ ضدّ طموحات الاسبان في شمال افريقيا والحوض الغربي للمتوسط، كما فعلت في الجزيرة العربية بعد استفحال خطر البرتغاليين في المحيط الهندي. فهذا النوع من سياسة الردع ممدّد: لأنّ الدولة العثمانية قد مدّت درعها الرادع إلى مناطق جغرافية بعيدة (شمال افريقيا والجزيرة العربية). وفوري: لأنّ خطر الاسبان

¹ نيقولايفانوف، مرجع سابق، ص 19.

² يُنظر:

- محمد دراج، مصدر سابق، ص 73.

³ لعله يقصد هنا "أحسن" مرسى في شمال افريقيا والأكثر ملائمة لاستقبال السفن ورسوها.

⁴ محمد دراج، مصدر سابق، ص ص 124-125.

⁵ نفسه، ص 161.

⁶ Extended immediate deterrence. للمزيد حول هذا المصطلح، يُنظر:

- Alex Mintz and Karl DeRouen Jr., Understanding Foreign Policy Decision Making, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 2010, p 122.

والبرتغاليين كان داهماً لاحتلال سواحل شمال افريقيا والجزيرة العربية¹، لهذا وجب التحرك سريعاً، قبل بسط الاسبان لهيمنتهم على غرب المتوسط. سبب آخر يمكن أن يفسر قبول دعم السلطان العثماني للقراصنة الأتراك في غرب المتوسط وهو ببساطة إمكانية مساهمتهم في الأسطول العثماني بسفنهم وخبرتهم².

ونرى بوضوح هذا الاتجاه الدفاعي في السياسة الخارجية للدولة العثمانية في النصف الأول من القرن 16م من خلال أوامر الصدر الأعظم إبراهيم باشا لأmir البحرية العثمانية خير الدين بربروس بضرورة فرض السيطرة العثمانية على البحر المتوسط والمحيط الهندي³. إنّ السيطرة على سواحل شمال افريقيا ستساهم بشكل حاسم في تشكيل قاعدة متقدمة لجيوش الدولة العثمانية للالتفاف على إمبراطورية آل هابسبورغ بقيادة شارل الخامس الذي يحكم من بلد الوليد. فالجزائر يمكن أن تشكل أكثر من مجرد قاعدة متقدمة للجيش العثماني للدفاع ضدّ هجمات اسبانية محتملة باتجاه الشرق، إذ بإمكانها لعب دور نقطة الانطلاق لحملة بحرية لاحتلال البر الاسباني في حدّ ذاته⁴.

لكن الاخوة بربروس ومن ورائهم الدولة العثمانية لم يشرعوا في ضمّ أراضي المغرب الأوسط إلا بعد طلب السكان المحليين مساعدتهم ضدّ الاسبان المسيحيين. والسبب في ميل هؤلاء السكان إلى وضع مصيرهم السياسي بين أيدي الأتراك العثمانيين هو اعتبارهم اياهم إخوة في الدّين، لهذا قرروا الاتحاد بانسجام لخير الجميع⁵، أي أنّ "الأنا" الجزائري حدّد هوية "الآخر"

¹ في عام 1498م، وعلى حين غرة، برز خطر جديد يهدد الإسلام عندما التف البرتغاليون حول رأس الرجاء الصالح وظهروا في البحار الجنوبية. ففي 20 ماي 1498م، ألقت سفن فاسكو دي غاما مراسيها في كلكتا في الهند، بعد أن قصفت السفن المصرية الراسية عند أرصفتها. هكذا وجّهت البرتغال ضربة إلى قلب التجارة العربية مع الهند، حيث كانت تنتشعب شرايين التجارة، واحد إلى عدن وجدة والسويس والقاهرة، والآخر إلى هرمز ثم إلى البصرة وعبرها إلى حلب وطرابلس. كما هدّد القائد البرتغالي دالبوكاركي باحتلال الحجاز والديار الإسلامية المقدسة. ينظر: - نيقولايفانوف، مرجع سابق، ص 33.

² Emrah Safa Gürkan, op. cit., p 51.

³ محمد دراج، مصدر سابق، ص 168

⁴ إنّ السلطان العثماني سليمان القانوني بدعاه لخير الدين لتقوية شوكته في الجزائر كان يفكر في احتلال اسبانيا كذلك. حيث يصرح بذلك في رسالة إلى خير الدين يأمره فيها بالقدوم إلى إسطنبول ليشرف على الأسطول العثماني: "علم بأنني عازم على غزو ملك اسبانيا...". يُنظر:

- محمد دراج، مصدر سابق، ص 159.

⁵ نيقولايفانوف، مرجع سابق، ص 183.

التركي إيجابيا، وبذلك أصبح "الآخر" ادراكيا جزءا من "الأنا"، ورفاهه من رفاهي. فالجهات الفاعلة في هذه الحالة (أهالي الجزائر + القراصنة الأتراك) ذووا الهوية المشتركة (الإسلام) مالوا إلى تحديد مصالحهم بناءً على قيم كالتضامن والتعاون الاجتماعي والولاء لبعضهم البعض¹.

وبذلك ارتأى أهل الجزائر تسليم حريتهم السياسية للعثمانيين طوعا عوض تسليم حريتهم الدينية للإسبان. فقد كان المسلمون في غرب المتوسط في حالة دفاع ضدّ الإسبان المنتشرين بالنصر على غرناطة، والراغبين في التوسع إلى الضفاف الجنوبية للمتوسط. فلم يجدوا سوى الاخوة بربروس لقيادة الدفاع عن المغرب تحت مظلة العثمانيين وبدعم منهم². كيف لا ولم يتلق مسلموا المغرب والاندلس غير التأكيدات الشفوية من دولة المماليك الذين كانوا يُعتبرون "حماة الإسلام"³، وأُعتبرت دولتهم "مركز الإسلام" و"دار الخلافة". هذا العجز عن مساعدة المسلمين في مختلف الأقطار أدى إلى تقويض زعامتهم نهائيا كحماة للإسلام⁴. وهو ما أدى بأهل الجزائر إلى طلب المساعدة من الدولة العثمانية الصاعدة.

وما ساعد في تسهيل حصول هذا الطلب هو انتشار "الشعبوية العثمانية"، أي نظرية التعاطف مع العثمانيين، في المناطق المجاورة للدولة العثمانية نظرا للاستقرار الكبير الذي شهدته مناطق السيطرة العثمانية، خاصة في الأقطار العربية حيث بلغ التعاطف أوجه بسبب الانتماء إلى الدين الإسلامي، واعتبار العثمانيين حماة له، ونظرا إلى مخاطر الغزو الأوروبي للأقطار

¹ Maja Zehfuss, Constructivism in International Relations; The politics of reality, Combridge university press, 2004, P 15.

² MARSHALL G. S. HODGSON, The Venture of Islam; Conscience and History in a World Civilization, VOLUME THREE, THE UNIVERSITY OF CHICAGO PRESS, 1974, p 117.

³ شرع حكام غرناطة في طلب المساعدات العسكرية من دولة المماليك منذ القرن 13م/7هـ واستمروا في ذلك حتى القرن 15م/9هـ. غير أن المماليك عرضوا الدعم العسكري بالعتاد والأسلحة فقط، ولم يستجيبوا قط لدعوات الغرناطيين بإرسال الجنود لمساعدتهم في حروبهم ضد مسيحيي الجزيرة الإيبيرية. يُنظر:

- Bárbara Boloix Gallardo, "Diplomatic Correspondence between Nasrid Granada and Mamluk Cairo: the Last Hope for al-Andalus", in: Mamluk Cairo a Crossroads for Embassies, edited by: Frédéric Bauden and Malika Dekkiche, Koninklijke Brill NV, Leiden, 2009, P 515.

⁴ نيقولايفانوف، مرجع سابق، ص ص 36-37.

العربية خلال تلك المرحلة، خصوصا في المنطقة المغاربية¹. ويتطور الأحداث، واحتكاك سكان مناطق المغرب الأوسط المختلفة بالعثمانيين، لفت انتباه سكان مدينة الجزائر² تلك الجهود الصادقة وذلك الإصرار المستميت الذي بذله الأخوين عروج وخير الدين ومعهما مختلف أهالي المغرب الأوسط³ على تحرير مدينتي بجاية وجيجل، ودفعهم بدورهم إلى طلب مساعدتهما لفك قيود الذل الذي وضعهم فيه الاسبان، "سمعنا بكم أناسا تحبون الجهاد وأخذتم بجاية وجيجل من أيدي النصارى ونصرتم الدين، فهنئنا لكم أيها المجاهدون. لابد أن تقدموا علينا وتخلصونا من أيدي هؤلاء الملاحين الكفرة لأننا نحن في محنة عظيمة وذلة شديدة". ولم يتردد عروج في تلبية نداء سكان مدينة الجزائر الذين رأوا فيه خير رجل لمواجهة الأعداء وقيادة حركة الجهاد انطلاقا من هذه القلعة⁴. ويقول خير الدين في مذكراته: "لقد استطعنا أن نوحّد إمارات وقبائل هذا البلد الكبير، وازدهرت التجارة مرات كثيرة، وأمن المسلمون من ظلم الاسبان، فصاروا أحرارا يسيرون مرفوعي الرأس..."⁵. وهو ما جعل أهل مدينة الجزائر يبايعون خير الدين حاكما لهم بعد مقتل عروج، وقد خاطبه أعيان المدينة: "أيها الأمير يتعين جلوسك في هذه المدينة لأجل حراستها والدّب عن ضعفاء أهلها، ولا رخصة لك في الذهاب عنهم وتركهم عرضة للعدو"⁶. فالطريقة المثلى التي يمكن أن تضمن للناس أمنهم وسلامتهم هي بتجمعهم في تجمعات أو نظام يكفل الرفاه و"الثروة المشتركة" (Commonwealth) لتجنب الحرب بينهم وتسهيل الحياة للجميع. بمعنى أنّ الدولة هي الإطار الوحيد ذو القوة والسلطة القانونية

¹ نيقولايفانوف، مرجع سابق، ص 17.

² في نهاية العصور الوسيطة، تمكنت قبيلة الثعالبة العربية من الاستحواذ على مدينة الجزائر وسهول متيجة المحيطة بها. وقد يسجل هذا العنصر الوافد مرحلة مهمة في تاريخ مدينة الجزائر تجسّدت في انتقال المدينة إلى نمط "المدينة-الدولة" المستقلة عن الكيانات السياسية المتواجدة في بلاد المغرب. حيث تعاقب على إمارتها عدد من أعضاء الأسرة الحاكمة كان أهمهم سالم التومي، الذي وطّد حكم الثعالبة ونشّط حركة المبادلات مع القوى المسيحية خصوصا فلورنسا والبندقية. وقد استمر حكم الثعالبة لمدينة الجزائر حتى بداية القرن 16م عندما استحوذ عليها عروج. يُنظر:

- علاوة عمارة و زينب موساوي، "مدينة الجزائر في العصر الوسيط"، مجلة انسانيات، عدد مزدوج 44-45، سبتمبر 2009، الجزائر، ص 39

³ حتى الاباضيون من أهل ميزاب قد شاركوا في صد هجمات الاسبان على المدن الجزائرية. خاصة على مدينة الجزائر التي كان يقطنها كثير منهم. يُنظر:

- الحاج موسى بن عمر، مرجع سابق، ص 161.

⁴ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 20.

⁵ محمد دراج، مصدر سابق، ص 101.

⁶ الحاج موسى بن عمر، مرجع سابق، ص 159.

الذي يمكن أن يكفل هذا الأمر. فحسب تعبير هوبز، "الدولة هي الإله الفاني الذي يدافع عنا لنعيش بسلام تحت الإله الخالد"¹.

ونرى كذلك نظرة سكان وأعيان مدينة الجزائر لخير الدين على أنه المنقذ والمدافع عنهم من هجمات الاسبان المسيحيين، حيث يرسلون إليه وفدا إلى جيجل بعد أن غادر مدينة الجزائر تاركا إياها لابن القاضي، متضرعين له: "إذا جاء غدا الاسبان، فمن يحمينا منهم؟"². غير أن خير الدين كان يدرك أن أهل مدينة الجزائر وجيجل وتونس الذين كانوا يرغبون في الخضوع لسلطته لم يرغبوا في الحماية فقط، بل كانوا يفكرون في الفوائد التجارية التي جلبها هو وقراصنته³، "كنت أدرك بأننا عندما ننسحب لن يتمكن العرب من إدارة الجزائر. وفضلا عن عدم قدرتهم على التصدي للاسبان، فإن انسحابنا سوف يلحق أضرارا بالغة بالحركة التجارية التي يمتد أثرها إلى الجميع"⁴. فالقرصنة كانت تدرّ نفعا عظيما لا على القراصنة أنفسهم فحسب، بل على الشعب كله الذي يشارك في تجهيز السفن من ماله، والدولة التي كانت تأخذ خمس الفيء⁵، والتجار الذين كانوا يشترون الغنائم بأسعار منخفضة. وهو ما كان يدركه سكان جيجل أيضا، فقد أقاموا احتفالا كبيرا عندما علموا بقدم خير الدين وقراصنته للاستقرار فيها بعد مغادرته لمدينة الجزائر، "فالآن جميع الثروات والأموال التي كانت تتدفق على مدينة الجزائر سوف تتدفق على جيجل"، يقول خير الدين⁶. وقد عبّر المؤرخ التركي امره صفا غوركأن عن ذلك صراحة، فالسبب الرئيسي الذي منح الشرعية للانكشارية والرياس في أعين سكان مدينة الجزائر وجعلهم يقبلونهم كحكام عليهم هو "القرصنة"، أي أن طاعة سكان مدينة

¹ Thomas Hobbes of Malmesbury, Leviathan or the Matter, Forme, & Power of a Common-wealth Ecclesiastical and Civil, printed for Andrew Crooke, at the Green Dragon in St. Pauls Church-yard, London, 1651, p. 112.

² محمد دراج، مرجع سابق، ص 118.

³ حسب كتاب "سيرة المجاهد خير الدين بربروس"، فقد كان الملك الحفصي في بداية علاقته بالآخوة بربروس في منتهى السعادة نتيجة للهدايا التي كانا يقدّمانها عليه، وكثر ثناؤه على خير الدين وجماعته. يُنظر:

- مؤلف مجهول، مصدر سابق، ص 64.

⁴ محمد دراج، مصدر سابق، ص 117.

⁵ بن أشنهو، مرجع سابق، ص 19.

⁶ محمد دراج، مصدر سابق، ص 119.

الجزائر للرياس والانكشارية كانت مرتبطة بالغنائم من حبوب وأسرى وسفن تجارية¹. فالتعاون والقبول المتبادل بين الأتراك والسكان المحليين لم يكن ذا بعد أمني فحسب، بل كان ذا بعد اقتصادي أيضا.

أمّا الحكام المحليين كحكام تونس وتلمسان وامارة كوكو² فقد رأوا في الاتراك خطرا على ممالكهم، لذلك ارتقوا التعاون مع الاسبان من أجل طردهم والحفاظ على سلاطنتهم الحاكمة³. "فهم (أي الأتراك) خلال عشر سنوات من دخولهم شمال افريقيا صاروا أسيادا علينا"، يقول الملك الحفصي في رسالة إلى ملك تلمسان⁴. ويضيف: "...إن تركنا المجال مفتوحا لخير الدين في المستقبل فإننا سنفقد مناطق حكمنا...وليكن في علمك أنّ مصدر نموّه العسكري والسياسي بالجزائر هي تلك المداخل الناتجة عن القرصنة البحرية الممارسة في عرض الحوض الغربي للبحر المتوسط، والدعم المادي الذي يقدمه له السلطان العثماني. وبالتالي فلا مناص من أن يكون هدفه هو إزاحة الحفصيين والزيانيين من عرشهم، مما يفرض علينا العمل سويا لاخترق هذه الإمبراطورية الناشئة..."⁵. وقد أحسّ سالم التومي الثعالبي⁶ بنفس الخطر على حكمه في الجزائر، لذلك أخذ في التواصل مع الاسبان من أجل طرد الاتراك واسترجاع نفوذه

¹ Emrah Safa Gürkan, op. cit., p 51.

² حكم إمارة كوكو في عهد خير الدين أحمد ابن القاضي، حفيد قاضي بجاية أيام الدولة الحفصية. وقد تمكن هذا أحمد من حكم مدينة الجزائر لبضع سنوات قبل أن يسترجعها خير الدين منه. يُنظر: - مؤلف مجهول، مصدر سابق، ص ص 13-14.

³ يبدو أن أهل تلمسان الذين استجدوا بعروج وفتحوا له أبواب المدينة لم يكونوا يريدون أن يتعدى الأمر ذلك، بحيث أنهم لم يريدوا أن يخسروا استقلالهم، وأن ينقذوا ملكهم الذي تركه لهم جدهم ياغمراسن. فما إن علموا أن عروج يريد أن تصبح تلمسان ومملكته جزءا من دولة جديدة عاصمتها الجزائر حتى تخلوا عنه، بل ناصبه أكثرهم العداء. ولم يكن هذا حال تلمسان فقط، بل كثير من عواصم الدول التي سقطت بين أيدي العثمانيين، فسكان القاهرة، عاصمة دولة المماليك، من رجال ونساء وأطفال شاركوا في الدفاع عن مدينتهم عند اقتحام جيوش سليم خان لها، بل وقُتلت أعداد كبيرة منهم دفاعا عن عاصمة دولتهم. يُنظر:

- أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثئة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1792، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1968، ص 193.

- نيقولايف ايفانوف، مرجع سابق، ص 70.

⁴ محمد دراج، مصدر سابق، ص 100.

⁵ بن عتو بلبروات، مرجع سابق، ص 219.

⁶ الثعالبة قبيلة عربية من المعائل كانت مسيطرة على الجزائر وما جاورها. وقد تكلم ابن خلدون عن الثعالبة حيث كان موطنها في زمانه متبجة من بسط الجزائر وكانوا قبل ذلك بتيطري نزلوا به منذ عصور قديمة. وفي عهد الزيانيين كانوا خاضعين لملوك بني عبد الواد وبقاوا ينتقلون من أرض إلى أخرى قصد الرعي حتى سنة 1438م أين استولوا على الحكم في الجزائر بعد استغلال الفوضى التي صاحبت مقتل السلطان الزياني أبو زيان محمد. يُنظر: - بن أشنهو، مرجع سابق، ص 71.

المطلق على المدينة¹، مما أجبر عروج على قتله. كما قام أمير تنس²، الذي كان ابنا لأحد إخوة الملك الزياني، "بخيانة" الاخوة بربروس والتحالف مع الاسبان بعد أن طرده خير الدين ومبايعة سكان تنس لعروج حاكما عليهم. حيث عاد الامير ومعه جيش اسباني إلى تنس، وأعاد احتلالها³.

ورغم أنّ ما قام به هؤلاء الأمراء المحليون كان منافيا لروح العصر الذي عرف صراعا دينيا بين المسيحيين والمسلمين، إلا أنّه بإمكاننا وصف تصرفهم بالماكيافيلية البراغمية⁴، أي المحافظة والدفاع عن سلطتهم مهما كلفهم الثمن حتى ولو كان ذلك بتجاوز الثقافة والدين والأخلاق المتعارف عليها والتحالف مع الأعداء، كون الأخلاق منعدمة في السياسة⁵، والفضيلة العسكرية والسياسية تختلف عن تلك الفضائل التي تحتفي بها الشعوب⁶. فالتشبث بالعرش والحفاظ على استمرارية السلالة الحاكمة كانت من الأسباب الرئيسية التي دفعت ملك الزيانيين بتلمسان للتحالف مع الاسبان من أجل استرجاع عرشه الذي وقع بين يدي عروج. وهو ما لم يغفل عنه عروج الذي "لم يكن يرغب في حرمان هذه الاسرة (الزيانية) من سلطانها وتاجها، بل كان يريد أن تتخلى عن تحالفها مع الاسبان، وأن ترضى بخضوعها لسلطتنا (الأتراك) العليا، فإن لم تقبل بهاذين الشرطين فإننا سنكون مضطرين لإزالتها من الوجود"⁷. فالغاية تبرر الوسيلة، وعلى الأمير اتباع كل الوسائل المتاحة من أجل المحافظة على العرش وبقاء دولته.

1 أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 174.

2 كان يسمى بحميد العبد لشدة سمرته. يُنظر: - بن عتو بلبروات، مرجع سابق، ص 215.

3 محمد دراج، مصدر سابق، ص ص 82-83.

4 يعتبر المؤرخ الروسي ايفانوف من الذين برروا تعاون حكام شمال افريقيا المحليين مع الاسبان وفرسان القديس يوحنا بأنه يدخل في نطاق الميكيافيلية السياسية. يُنظر: - نيقولاي ايفانوف، مرجع سابق، ص 187.

5 Peter Sutch and Juanita Elias, INTERNATIONAL RELATIONS THE BASICS, Routledge, 2007, p 26.

6 Robert Jackson, Classical and Modern Thought on International Relations; From Anarchy to Cosmopolis, PALGRAVE MACMILLAN, England, 2005, p22.

7 محمد دراج، مصدر سابق، ص 89.

فرغم كل شيء، شمال إفريقيا بلاد عربية حسب تعبير ابن القاضي¹، ويجب اخراج الأتراك منها². فمقاومة الأمراء المحليين للاخوة بربروس يمكن أن يُنظر إليها كنوع من الصراع بين "المراكز القديمة" الراغبة في الحفاظ على مكانتها كعواصم للسلطة (تلمسان ومن ورائها بني عبد الواد، تونس ومن ورائها الحفصيين، إمارة كوكو ومن ورائها أسرة ابن القاضي)، و"الطرف" (مدينة الجزائر ومن ورائها الاخوة بربروس) الراغبة في التحول إلى "مركز جديد للسلطة" يجعل المراكز القديمة مجرد أطراف تابعة.

وبعد تولي خير الدين الحكم بعد مقتل أخيه عروج في وادي المالح سنة 1518م، أشار خير الدين على أهالي مدينة للجزائر بأن يصلوا ولاءهم بالدولة العثمانية وذلك بمبايعة سلطانها سليم ليأتيهم المدد منها. فاجتمع الأهالي بمختلف أطرافهم من قضاة وخطباء وأئمة وتجار وأعيان وعوام على رسالة ارسلوها إلى السلطان بتاريخ 26 أكتوبر 1519م. ومما جاء فيها: "إِنَّ أَهْلَ مدينة الجزائر هم عبيد السلطان العثماني، ليس لهم أحد سواه يلجؤون إليه في موقفهم الحرج، استماتوا وراء قائدهم المجاهد في سبيل الله عروج إلى أن سقط شهيدا في حصار الاسبان لمدينة تلمسان، وخلفه أخوه المجاهد في سبيل الله خير الدين، وكان له خير خلف... ونحن معه ثابتون ونحن وأميرنا خدام أعتابكم العالية وأهالي إقليم بجاية والغرب والشرق في خدمة مقامكم العالي..."³.

أهم ما يشدنا في مضمون الرسالة هو وصف أهالي الجزائر لحاكم الدولة العثمانية بالسلطان، وليس الخليفة. لذا يجب أن نتساءل عن حيثيات طلب سكان مدينة الجزائر وضواحيها الانضمام

¹ ابن القاضي ليس عربيا، بل بربري من بلاد زواوة. غير أن ميتغى خير الدين هو أن الاتراك غرباء على سكان شمال إفريقيا. وهناك من الباحثين من يقول أن مصطلح "عرب" قبل القرن 19م كان يستعمل نمطيا للدلالة على البدو الرحل أو البدو عموما بما فيهم الذين لم يكونوا عربيين اللسان أو العرق. يُنظر:

- Jane Hathaway, "The Evlad-i 'Arab (Sons of the Arabs) in Ottoman Egypt: A rereading", in: Frontiers of Ottoman Studies: State, Province, and the West, Edited by: Colin Imber, Keiko Kiyotaki, Rhoads Murphey, Volume I, I.B. Tauris, London-New York, p 207.

² محمد دراج، مصدر سابق، ص 109.

³ الحاج موسى بن عمر، مرجع سابق، ص 160.

إلى الدولة العثمانية. هل كان ذلك كما يدّعي بعض الباحثين¹ من أنّ الدولة العثمانية كانت دولة الخلافة الشرعية؟ أم لأسباب أخرى؟

على مدى أربعة قرون من الزمن، أي من القرن 13 حتى القرن 16م ضمنا، لم تعد نظريات الأشعريين عن الخلافة، لاسيما نظرية الماوردي (991-1058) ذات قيمة تذكر، ففي ذلك الحين سادت آراء الغزالي (1059-1111م) وابن خلدون (1332-1406م) وجمال الدين الديواني (1427-1501م) الذين درسوا بأسلوب جديد مسألة السلطة العليا في الإسلام. وفي هذا الصدد كتب هاميلتون جيب: "يمكن القول انه اعتبارا من ذلك التاريخ سادت نظرية تقول إن الخلافة لم تدم إلا ثلاثين عاما فقط، ظهرت بعدها الامامة التي أصبحت ألقاب الخلافة عليها تعبيرا عن الولاء لها"². فاعتبرت الامامة بالتالي تجسيدا للسلطة العليا في الإسلام. ووفقا لآراء العصر كانت الامامة معقودة للحاكم الإسلامي الأقوى، أي للسلطان القادر على حماية الإسلام ضدّ اعتداءات الكفار. وكان السلطان بصفته الزعيم الديني الذي يمارس صلاحيات الزعيم الروحي والزمني للأمة. وهكذا لم يتخذ مفهوم الخلافة مدلولاً حقوقياً بقدر ما اتخذ مفهوماً معنوياً. وانتشر إلى جانبه مفهوم الامام العادل. وبذلك فقد مصطلح الخليفة معناه كصاحب السلطة العليا، وأصبح لقب شرفي يُصبغ على الحكام الأكثر جدارة به³.

وبذلك، فإن قضية انتقال الخلافة إلى السلطان سليم الأول من الخليفة الأخير الذي كان مقيماً في القاهرة تعتبر قصة غير حقيقية⁴. لكن هذا لا ينفي أحقية دعوى سلاطين بني عثمان بأنهم أئمة شرعيين في ممالكهم⁵. ذلك أنهم تمكنوا من اكتساب صفة الخليفة والامام (خاصة بعد

¹ يُنظر على سبيل المثال:

- مختار هواري، "الدولة الجزائرية في الفترة العثمانية: بين آراء النفي والإثبات"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27/ ديسمبر 2016، الجزائر، ص 575.

² Hamilton A. R. Gibb, Studies on the Civilization of Islam, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1982, p 145.

³ نيقولايفانوف، مرجع سابق، ص ص 37-38.

⁴ يبدو أنّ فكرة نقل الخلافة رسمياً من "المتوكل"، آخر خليفة عباسي إلى السلطان سليم الأول وورثته في مراسيم عقدت في مسجد آيا صوفيا قد ظهرت في القرن 18م. غير أنه لا توجد أي مصادر معاصرة قد ذكرت مثل هذا الحدث الهام. يُنظر:

- Halil inalçık, Islamic caliphate Turkey and Muslims in India, in: Shariah, Ummah and Khalifah, edited by: Yusuf Abbas Hashimi, University of Karachi, p 17.

⁵ Hamilton A. R. Gibb, op. cit., p 145.

انتصارهم على دولة المماليك بمصر¹ من خلال انفرادهم بعدة تقاليد إسلامية يقوم بها زعيم الأمة الإسلامية حصرا، وعلى رأسها: أن يُعترف به في مكة والمدينة "كخادم وحامي الحرمين الشريفين"²، وأن يُمثل مصالح جميع المسلمين ويدافع عنها، ويقدم العون للحجاج ويعتني بالأماكن المقدسة، وأن يُنقش اسمه على النقود، ويُقدم له الدعاء في خطبة الجمعة³.

كما أن "غزوات سلاطين بني عثمان للممالك المسيحية"، وايدولوجية توسيع دار الإسلام التي تبناها، كانت من الأعمال التي ساعدتهم على "شرعنة" دعواهم بأحقيتهم في السلطة⁴. وبذلك أضاف العثمانيون ميزة جديدة لمصطلح الخلافة، فبالإضافة لتطبيق الشريعة وحماية دار الإسلام، أصبح مصطلح الخلافة يشمل وجوب القيام بغزو الكفار⁵. وبفضل هذه الغزوات نمت الإعجاب بهذه القوة الإسلامية المتنامية في الشرق كما في الغرب. ففي المغرب كان الفلاحون وسكان المدن يعتبرون العثمانيين حماة ومنقذين، وفي الأغاني الشعبية للقبائل وُصف العثمانيون باعتبارهم المدافعين عن بسطاء الناس، وأنهم محاربون بوسائل وبارعون يستبسلون في مقاتلة أعداء الإسلام⁶.

وبعد انتصار السلطان سليم الأول على المماليك في مرج دابق عام 1516م لُقّب "بخادم الحرمين الشريفين" أثناء خطبة الجمعة في مدينة حلب. وبذلك اتخذ لنفسه اللقب الذي كان يحمله حكام مصر منذ صلاح الدين، وكرس نفسه زعيما روحيا ومدنيا على الإسلام. وهو ما قُوبل باعتراف فوري في العالم الإسلامي، ففي جويلية 1517م وبعد السيطرة على مصر،

¹ استمد السلاطين المماليك شرعيتهم من بيعتهم للخلفاء العباسيين الأواخر، وبذلك أصبحوا على رأس السلطة الزمنية في ديار الإسلام. يُنظر:

- Antony Black, The History of Islamic Political Thought From the Prophet to the Present, Edinburgh University Press, Second Edition, 2011, 146.

STANFORD SHAW, op. cit., p 85. ²

³ نيقولاوي ايفانوف، مرجع سابق، ص ص 37-38.

Suraiya Faroqhi, The Ottoman Empire and the World Around It, I.B. Tauris, 2004, p 8. ⁴

Halil inalçık, op. cit., pp 19-20. ⁵

- Antony Black, The History of Islamic Political Thought From the Prophet to the Present, Edinburgh University Press, Second Edition, 2011, p 208.

⁶ نيقولاوي ايفانوف، مرجع سابق، ص ص 45-46.

وصلت بعثة شرفاء مكة إلى القاهرة لتسلم سليم مفاتيح الكعبة، وتؤكد بذلك اعترافها بسلطته كخليفة وأمير للمؤمنين¹.

إذن فإن طلب أهل الجزائر والبلاد الإسلامية الأخرى² المساعدة من الدولة العثمانية جاء بعد عدم تمكن الدولة المملوكية، صاحبة حق الخلافة حتى سنة 1517م، من مساعدة مسلمي الغرب الاسلامي³. وبذلك طلب مسلمو الجزائر المساعدة من الدولة العثمانية لكونها، نظريا، دولة الخلافة الجديدة، ولأنهم لمسوا قوتها الفعلية في حماية بيضة الإسلام والمسلمين. "لقد اطلع رجال القبائل الجبليين على حقيقة تلك القيمة الحربية التي يتصف بها جيش الانكشارية، ولقد أعجب الجبليون لأول مرة بهذه الشجاعة وهذه الحمية التي يتحلى بها الأتراك... ولم يسعهم اتجاه ذلك إلا منحهم كامل موّتهم"⁴. هذه القوة العسكرية هي ما دفع أهالي الجزائر إلى الانخراط في صفوف جيش الاخوة ببربروس لتعويض خسائره البشرية⁵، وإلى قبول نصيحة خير الدين بربط مصيرهم بالقوة الإسلامية (الدولة العثمانية) الصاعدة والاعتماد عليها في حماية مدينة الجزائر. وذلك لا يكون إلا ببيعة سلطانها سليم خان والدخول في طاعته بالدعاء له في الخطب على المنابر، وضرب السكة باسمه، للحصول على حمايته⁶. ضف إلى ذلك أنّ الاستجابة المبكرة للسلطين العثمانيين لدعوات مسلمي الغرب الاسلامي⁷، حتى قبل تسلمهم

¹ نفسه، ص ص 64، 74

² وصلت عدة بعثات إلى اسطنبول من الهند، خاصة من كلكتا 1527م وديو 1532م ومن سلطنة دلهي 1536م تطلب المساعدة ضد الأساطيل البحرية البرتغالية. ينظر:

- نيقولايفانوف، مرجع سابق، ص 130

³ ضعف المماليك أواخر القرن 15 ومطلع القرن 16م، وظهر عجزهم أمام مواجهة أوروبا الغربية، وأضحى "خليفة المسلمين" غير قادر على حماية أرواح المسلمين وممتلكاتهم ولا حماية الدين نفسه، كما لم يعد "خليفة المسلمين" حاميا للمدن المقدسة وقادرا على ضمان سلامة الحجاج، إذ وقع مئات الحجاج في أسر البرتغاليين، كما أوقف الحج بصورة مؤقتة لأول مرة في عهد المماليك سنة 1506م. ينظر:

- نيقولايفانوف، مرجع سابق، ص ص 37-40.

⁴ أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 164.

⁵ نيقولايفانوف، مرجع سابق، ص ص 37-51.

⁶ أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 197.

⁷ في الحقيقة، إن طلب المغاربة والأندلسيين المساعدة من الدولة العثمانية بدأ منذ الربع الأخير من القرن 15م، فقد أرسل الأندلسيون مثلا بعثة إلى السلطان العثماني بايزيد الثاني سنة 1485م يطلبون منه المساعدة "بوصفه حامي المسلمين"، فلبى السلطان بدوره الطلب وأرسل أسطولا في السنة التالية بقيادة كمال علي باشا (كمال ريس) إلى غرب المتوسط. ومنذئذ خاضت السفن العثمانية حربا متواصلة ضد القوات البحرية للدول الأوروبية المسيحية. ينظر: - نيقولايفانوف، مرجع سابق، ص ص 45-56.

الزعامة الروحية على العالم الاسلامي من الممالك، يُمكن أن يُنظر إليها على أنها رغبة صادقة لمساعدة المسلمين في مختلف نواحي العالم الإسلامي.

إذن فطلب المساعدة من مختلف مدن المغرب الأوسط، وخاصة مدينة الجزائر التي ستصبح عاصمة الإيالة العثمانية الناشئة، كان هدفه أممي بامتياز، أي صدّ الخطر الإسباني. ومع ذلك، لا يجب أن نغفل البعد الاقتصادي في رغبة أهالي الجزائر الدخول تحت حكم العثمانيين ذلك أن الحركة التجارية التي جلبها نشاط القرصنة إلى المدن الساحلية كانت معتبرة. أما الدولة العثمانية فقد كانت موافقتها على طلب أهل الجزائر بالانضمام إليها: أولاً من باب مساعدة "الأخوة في الدين" في صراعهم ضدّ "الكفار"، ولكون الدولة العثمانية القوة الإسلامية الوحيدة التي كان لها من الإمكانيات لحمل راية الريادة الإسلامية. ثانياً لأن الجزائر كانت ستلعب دور القاعدة المتقدمة للجيش العثمانية في صراعها مع آل هابسبورغ.

5. البايلر بايات وتثبيت الحكم العثماني في الجزائر 1519-1587م:

كان حكام الجزائر في بداية العهد العثماني من رجال البحرية الذين عُرفوا بطائفة الرياس، وكان خير الدين بربروس أول حاكم حمل لقب البايلار باي منذ عام 1519م. كما كان أول من جمع بين منصب البايلر باي وأمير بحر الاسطول العثماني، حيث تولى منصب الأميرالية، وعيّن نائباً عنه على الجزائر دون أن يترك منصب البايلر باي¹. وقد استقر خير الدين أول الأمر أميراً بالجزائر من قبل السلطان سليم الأول، وضرب النقود باسمه وأمر بأن تُقرأ خطبة الجمعة باسم السلطان سليم². عرفت هذه المرحلة عند المؤرخين بعهد البايلر بايات التي تعني سيّد الأسياذ أو أمير الأمراء. امتدت من سنة 1519م إلى 1587م، ابتدأت بحكم خير الدين وانتهت بمغادرة علج علي الجزائر عام 1587م. تميزت هذه المرحلة بقوة الحكام الذين تمكنوا من إعادة النظام والأمن للبلاد وبسط السيطرة على عدة مناطق واسعة وصلت إلى الواحات

¹ محمد دراج، مصدر سابق، ص 164.

² نفسه، ص ص 94-95.

الجنوبية في عهد صالح رايس. كما شهدت هذه المرحلة تأسيس أول نواة للجيش الجزائري والبحرية الجزائرية، وقد كان معظم ولاية هذا العهد من طائفة رياس البحر الذين يعينهم السلطان العثماني أو يوافق على من يقترحه الرياس، والذين لم يكونوا يتقيدون بأراء الديوان الذي سيصبح فيما بعد الحاكم الفعلي للجزائر، وكانوا يمارسون سلطتهم على باشاوات طرابلس وتونس¹. وقد تركزت جهود البايلاز بايات في دحض الخطر الاسباني وتصفية جيوبه وتقديم المساعدة لمسلمي الأندلس للانتقال إلى البلاد الإسلامية². إنَّ أبرز صفة اتسمت بها هذه المرحلة هو العمل على تحقيق وحدة البلاد الجغرافية والسياسية، حيث عمل الاتراك على إحلال فكرة الحدود المضبوطة محل التخوم غير الدقيقة التي كانت سائدة، الأمر الذي سهل ترسيخ وإرساء قواعد الحكم العثماني في الجزائر³.

وفي هذا الصدد، قام صالح رايس سنة 1552 بتوسيع النفوذ الجزائري إلى تقرت وورقلة المعروفتان بتجارة الذهب والعبيد مع ممالك جنوب الصحراء، وأخضعهما لسلطة الجزائر المركزية. ولم يجد صعوبة تذكر في هزيمة بدو الصحراء لتفوق جيشه التكتيكي واستعماله للمدافع والأسلحة النارية. سنتان بعد ذلك، أي في عام 1554م، يتوجه صالح رايس نحو الغرب لمقارعة السعديين. هذه المرة واجه الجيش الجزائري جيشا يحسن استعمال الأسلحة

¹ كانت الجزائر في القرن 16م مركز حكم شمال افريقيا العثمانية، لذلك كان ممثل الدولة فيها يحمل لقب البيلار بك، ولكن هذا الاشراف لم يدم طويلا، فقد انفصلت تونس اثر تمرد عسكري في سنة 1590، وصار يحكمها داي يتصل بالأستانة مباشرة. يُنظر:

- صالح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 6، مصر، 1993، ص 25.

² بذل البايلاز بايات جهود كثيرة في نقل مسلمي الأندلس إلى البر الجزائري. منها على سبيل المثال وليس الحصر: ما يذكره الكاتب التركي شلبي أنَّ خير الدين وجَّه حوالي 36 سفينة إلى السواحل الاسبانية، وذلك خلال سبع مرات لنقل أعداد كبيرة من الموريسكيين. كما قام ايدين رايس وصالح رايس في سنة 1529 بنقل 600 أندلسي من منطقة بلنسية. ونقل درغوت رايس حوالي 1500 موريسكي من نفس المنطقة سنة 1559. وبعد فشل ثورة البشارات بغرناطة، نزح حوالي 30 ألف أندلسي بقيادة الحبيقي إلى الجزائر. يُنظر:

- حنيفي هلايلي، "القضية الموريسكية في الفضاء العثماني الجزائري على ضوء فرمانات العثمانية 1492-1614"، مجلة الحوار المتوسطي، عدد 6، سبتمبر 2018، ص ص 12-15.

³ محمد مقصودة، مرجع سابق، 2014، ص 23.

النارية غير أنه لا يزال معتمدا على التكتيكات العسكرية القديمة التي تعتمد على التنظيم القبلي. هذا الأمر كلف السعديين هزيمة فادحة واحتلال فاس لمدة نصف سنة¹.

وقد أكمل صالح باشا حملاته العسكرية لتوحيد المغرب الأوسط تحت السلطة المركزية بالجزائر، فاسترجع بجاية من الاسبان سنة 1555م² بعد تسليمها من طرف قائدها الاسباني. كما طلب المساعدة من السلطان سليمان القانوني للشروع في هجوم لاسترجاع وهران، آخر قلاع الاسبان في المغرب الأوسط. فوصله المدد المتمثل في 40 سفينة من نوع غاليلون على متنها 6 آلاف مقاتل. غير أن وفاته بالطاعون سنة 1556م أجّلت تحقيق مسعاه في تحرير وهران إلى القرن 18م³.

عرفت سنة 1557م أول تحدٍّ لسلطة الباب العالي في الجزائر. غير أن هذا التحدي لم يأت من السكان المحليين، بل من طرف الانكشارية أنفسهم الذين رفضوا الباشا الذي أرسله السلطان العثماني وثاروا عليه وقتلوه مما أدخل الايالة في دوامة من الفوضى. والسبب في هذا التحدي لم يكن سوى الغنائم. فقد طالب الانكشارية بنصيب من الغنائم التي كان يصيها رياس البحر، لكن هؤلاء رفضوا الفكرة جملة وتفصيلا لأن الانكشارية، حسبهم، كانوا يتقاضون أجورا مناسبة من الضرائب المحصلة من البر. ولحل هذا الخلاف، ارتأى الباب العالي تنصيب شخصية توافقية يجتمع عليها كل من طائفة الرياس والانكشارية، فاختر حسن بن خير الدين الذي كان يرتبط بالمصاهرة أيضا مع سلطان كوكو⁴. في الحقيقة إن هذه الثورة الانكشارية في المرحلة الذهبية للدولة العثمانية ما هي إلا مقدمة لثورات وتدخلات كثيرة لهذه الفئة في المستقبل،

¹ Andrew C. Hess, op. cit., p 76.

² لقد تمكن الاسبان من الصمود في بجاية إلى غاية منتصف القرن 16م نتيجة لاستخدامهم لتقنية جديدة في التحصين (على شكل نجمة) كانت قد طوّرت في إيطاليا. وقد استعملوا نفس التحصينات في وهران كذلك، وهي التي كانت السبب الرئيسي في فشل حسن ابن خير الدين في فتح مدينة وهران سنة 1563م. ينظر: (الملحق 2).

³ Andrew C. Hess, op. cit., p 77.

⁴ Andrew C. Hess, op. cit., p 77.

مستغلة البعد الجغرافي وضعف الدولة العثمانية. وهو ما سيؤدي لاحقا بهؤلاء إلى الاستحواذ على السلطة فيما يعرف بمرحلة الأغوات.

غير أن ارتباط حسن ابن خير الدين بالمصاهرة مع السكان المحليين¹ قد أقلق المركز العثماني والانكشارية في الجزائر من إمكانية استعانة حسن باشا بأصهاره للانفصال عن المركز وجعل الحكم في الجزائر محليا، خاصة بعد تسليح فرق من البربر، وهو ما أثار قلق الانكشارية من فقدان منصبهم كقوة عسكرية برية وحيدة في البلاد. هذا الأمر جعل الانكشارية تسارع إلى اللعب على وتر خوف السلطان سليمان القانوني من استقلال الجزائر عن المركز، وهو ما جعل الباب العالي يسارع إلى استدعاء حسن ابن خير الدين إلى الأستانة سنة 1562م².

لعبت الجزائر أثناء حكم البايلر باي علق علي دور قبضة الدولة العثمانية في غرب المتوسط. فمنها قامت بمساعدة ثورة الاندلسيين في جنوب اسبانيا فيما يعرف بثورة البشرات³ 1568-1570م، وضم تونس سنة 1569م عن طريق حملة بحرية بقيادة مامي رايس، نائب علق علي. كما حاولت اللعب على وتر النزاعات الداخلية على عرش المملكة السعدية عامي 1568م و1575م بدعم عبد الملك، أحد المطالبين بالسلطة. هذه العمليات المعتبرة لجناح الدولة العثمانية الغربي أقلقّت الاسبان والبابا بيوس الخامس المعروف برغبته في احياء النعرة الصليبية، مما جعلهم يتناسون خلافاتهم المذهبية مع البندقية، ويتحدوا لمواجهة الدولة العثمانية بحرب دينية جديدة، وأسطول جديد⁴. فمعركة ليبانتو 1571م لم تكن مجرد اصطدام لأكبر أسطولين في العالم، بل مثّل هذا الحدث اصطداما بين دينين، وامبراطوريتين، وحضارتين⁵.

¹ كان حسن كرجليا أمه عربية من بنات أحد أعيان الجزائر، وكان متزوجا بقبائلية من بنات الحسين ابن القاضي أمير كوكو. يُنظر:

- بن أشنهو، مرجع سابق، ص 207.

² Andrew C. Hess, op. cit, p 82.

Alpujarras³

⁴ Andrew C. Hess, op. cit., pp 87-90, 94.

⁵ Georgios Theotokis, Aysel Yıldız, op. cit., p 92.

غير أنّ خسائر العثمانيين في ليبانتو لم تشمل سفن أسطول شمال إفريقيا المشترك تحت قيادة بايلر باي الجزائر علج علي¹. هذا النجاح في حماية أسطوله بالإضافة إلى بعض النجاحات في المعركة في حدّ ذاتها جعلت السلطان العثماني يُعين علج علي أميرالا للبحرية العثمانية في 29 أكتوبر 1571م، ويأخذ لقب "كلج"، أي السيف². وقد استغل الهابسبورغ غياب القطع البحرية العثمانية عن المتوسط بعد ليبانتو ليقوموا بغزو تونس ويحتلوها مرة ثانية سنة 1573م ويبنوا فيها حصنا منيعا في حلق الوادي³ يتسع لثمانية آلاف جندي. رد فعل السلطان العثماني كان اعطاء أمر لقرصنة الجزائر بمهاجمة السفن الاسبانية أينما وُجدت، في انتظار تحضير حملة لاسترجاع حصن حلق الوادي التي ستتشكل لاحقا من حوالي 300 سفينة تحمل 70 ألف رجل، بالإضافة إلى جيوش برية بقيادة حكام الجزائر وطرابلس ومدينة تونس. وقد نجحت هذه الحملة في 24 أوت 1574م في احتلال الحصن المسيحي وتدميره، واسترجاع تونس إلى الفضاء العثماني الاسلامي⁴.

إننا نظن أن جذور إلغاء نظام البايلر بايات تعود لتغيّر أولويات السياسة الخارجية العثمانية في نهاية القرن 16م. فبعد تولي السلطان مراد الثالث الحكم (1574-1595)، حاول المقربين منه بقيادة قاره أويس باشا كسر هيمنة الوزير الأعظم محمد صوقولو⁵ على السياسة الخارجية العثمانية، التي كانت ذات ميول متوسطة، وتغيير توجهاتها. وبذلك ارتأت الجماعة الجديدة الانسحاب من المتوسط وتكريس المجهود الحربي العثماني في الجبهة الشرقية على حدود بلاد

¹ شارك الأسطول الجزائري بـ 14 سفينة غليون، غير أن قائد الأسطول الجزائري علج علي قد أنيط به مسؤولية قيادة الجناح الأيسر للأسطول العثماني الذي تشكل من 61 غليون و 32 غليوطة. يُنظر:

- Agnus Konstam, Lepanto 1571 the greatest naval battle of the renaissance, Osprey Publishing Ltd, United Kingdom, 2003, p 24.

² De Grammont H. D, Histoire d'Alger sous la domination Turque (1515-1830), ERNEST LEROUX Editeur, Paris, 1887, p 108.

La Goletta³

Andrew C. Hess, op. Cit., pp 93-94. ⁴

⁵ تعتبر عائلة صوقولو من أشهر العائلات ذات الأصول المسيحية المنحدرة من نظام الدفشرمه (Devşirme) العثماني. اعتلت العائلة عدة مناصب مرموقة في إسطنبول وبنّت شبكة قوية من المحميين. ويعتبر صوقولو محمد باشا (1505-1579م) أهم أفراد العائلة الذي ساهم في إبقاء هيمنة أفراد عائلته والمقربين منه على المناصب الهامة في الدولة. للمزيد حول عائلة صوقولو والصدر الأعظم بالتحديد، تُنظر مادة: "Sokollu family":

- Gábor Ágoston and Bruce Masters, Encyclopedia of the OTTOMAN empire, Facts On File Inc., New York, 2009, pp 534-536.

فارس، خاصة بعد ضمان عدم اعتداء الاسبان الهابسبورغيين على الممتلكات العثمانية بعد توقيع هدنة تاريخية بين الامبراطوريتين في أوت 1580م¹. وقد حاول علج علي أميرال البحرية العثمانية وبايلر باي الجزائر اقناع دوائر الحكم في اسطنبول بإبقاء اسطول قوي في غرب المتوسط للاستمرار في السياسة المتوسطة القديمة، غير أنّ مساعيه لم تتحقق كون التوجه الجديد في السياسة الخارجية العثمانية كان يهدف إلى تحقيق توسعات قارية². خاصة وأن الحلف المسيحي كان قد انحل بعد ليبانتو، وأن ملك اسبانيا فليب الثاني واجه عدة مصاعب مالية، مما جعله يركز اهتماماته على الجبهة المتوسطة وعلى مستعمرات بلاده في القارة الأمريكية³.

وقد سبق الغاء حكم البايلر بايات وانفصال تونس وطرابلس الغرب اداريا عن الجزائر انفصال ضرائبي. فقد ارتأت الحكومة المركزية في إسطنبول جمع ضرائب أكثر من الإيالات الغربية بعد الهدنة العثمانية الاسبانية لسنة 1580م، وذلك بالقيام بتنظيمات ضريبية جديدة تلغي الوحدة الضريبية لأوجاق الغرب وتجعلهم ثلاثة مقاطعات منفصلة. وتبعاً لهذا، أرسل الباب العالي ثلاثة دفتردار⁴ إلى كل من الجزائر، وتونس وطرابلس الغرب بأوامر بجعل النظام الضريبي لهذه الإيالات أكثر فعالية، وتوزيع المداخل على الطبقة الحاكمة على شكل أجور عوضاً عن منح ضريبية⁵.

أما السبب المباشر لإلغاء الباب العالي لنظام البايلر بايات فيحصره هايدو في رغبة انكشارية الجزائر في تغيير النظام السياسي في الايالة وذلك بإرسالهم لوفد إلى السلطان العثماني لتحريضه ضد علج علي الذي كان على وشك توجيه حملة ضد المغرب الأقصى. حيث زعم الانكشاريون أن علج علي بعد ضمّ المغرب الأقصى سيستأثر بالحكم بكل شمال افريقيا لاسيما وأن حاكم طرابلس موال له أيضاً. هذه الدعاوي من طرف الانكشارية جعلت السلطان العثماني

¹ Andrew C. Hess, op. Cit., p 98.

² Ibid, p 101.

³ صالح العقاد، مرجع سابق، ص 25.

⁴ القائم بالخرانة في المقاطعات العثمانية.

⁵ Andrew C. Hess, op. Cit., p 108.

يأمر عالج علي بوقف حملته على المغرب والعودة سريعا إلى إسطنبول في أكتوبر 1581م. ليتخذ السلطان قرارا بفصل أوجاق الغرب عن بعضها¹ واحلال نظام الباشاوات الثلاثين لاحقا خاصة بعد موت عالج علي سنة 1588م². أما دوغرامون، فيزعم أنّ سبب إلغاء نظام البايلار بايات يعود إلى اقتناع الصدر الأعظم بعد مداولات مع مبعوثي فرنسا أنّ منح نفوذ كبير للبايلربايات والسماح لهم بالتجنيد من الأهالي سيدفعهم في النهاية إلى الاستغناء عن التبعية للدولة العثمانية والانفصال بكل شمال افريقيا، من طرابلس حتى المغرب. والسبب وراء تدخل مبعوثي فرنسا لدى المسؤولين في الباب العالي هو تخوفهم من تشكل قوة موحدة في شمال افريقيا ترفع علم الجهاد ليس ضد الاسبان فحسب، بل حتى ضدّ فرنسا نفسها³.

¹ ظلت ولاية طرابلس الغرب مرتبطة بالجزائر على الرغم من تعيين أمير أمراء جديد عليها. لكنها لم تستمر طويلا قبل أن تفصل عنها. كذلك فقد فصلت تونس وغدت كل واحدة تدار بشكل مستقل عن الأخرى، وعين على كل منها أمير أمراء ربط مباشرة بإسطنبول. يُنظر:

- عزيز سامح إلتز، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، ترجمة علي عامر، دار النهضة العربية، لبنان، 1989. ص 275.

² عمار بن خروف، العلاقات بين الجزائر والمغرب 923-1069هـ/1517-1659م، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، جامعة دمشق، قسم التاريخ، 1983م، ص 229.

³ De Grammont H. D, op. cit., p V.

المبحث الثاني: المرحلة الانتقالية، من التبعية المطلقة إلى التبعية النسبية

1. مرحلة الباشاوات 1588-1659: الصراع على النفوذ بين ممثلي السلطان (الباشاوات) وممثلي الجزائر (الانكشارية والرياس).

ابتداءً من الربع الأخير من القرن 16م، وجد المسؤولون المعيّنون من طرف الباب العالي أنفسهم في بلد ليس لهم معه أية روابط¹، يتشارك في تسييره طائفة رياس البحر والانكشارية، ووجب عليهم التوفيق بين الجماعتين المتصارعتين على النفوذ والامتيازات. وقد ظهرت بوادر انشقاق قراصنة الجزائر عن طاعة السلطان منذ أواخر مرحلة البايلر بايات نتيجة لازدياد أعداد سفن القرصنة، وبالتالي ازدياد الغنائم. فقد رفضت طائفة الرياس الامتثال لبنود المعاهدة الإنجليزية العثمانية لعام 1583م التي تمنع السفن العثمانية من الاعتداء على سفن الانجليز. ولم يفلح مبعوث السلطان محمد شاوش سنة 1585م في اقناع الرياس بإعادة السفن ومحتوياتها لملاكها الانجليز. بل وتجراً قراصنة الجزائر على القيام بأمر لم يحدث من قبل، فقد أسروا سفينة انجليزية، وأخذوا طاقمها كأسرى، ثم باعوا السفينة ومحتوياتها في ميناء وهران الاسباني. هذا الحدث أثار مخاوف في إسطنبول من إمكانية أن يتجراً القراصنة في مرحلة لاحقة على الاغارة على السفن الاسلامية لصالح القوى المسيحية². وهو ما ساهم ربما في إلغاء نظام البايلر بايات القوي. وتعويضه بنظام الباشاوات.

استمرت مرحلة البايلر بايات حتى سنة 1587م لتبدأ مرحلة الباشاوات (1588-1659) أو عهد الباشاوات الثلاثين، ذلك أن فترة حكمهم حُدّت بثلاث سنوات. كما أنقصت امتيازاتهم وصلاحياتهم مما جعلهم أكثر ارتباطاً بالسلطنة العثمانية. لذلك فإن أهم اختلاف بين نظامي

¹ Tal Shuval, « Remettre l'Algérie à l'heure ottomane. Questions d'historiographie », Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée [En ligne], 95-98 | avril 2002, Paragraphe 22, mis en ligne le 12 mai 2009, consulté le 22 mai 2018. URL :

<http://journals.openedition.org/remmm/244>

² Andrew C. Hess, op. cit., pp 108-109.

الحكم يكمن في طريقة تعيين الحكام، إذ أصبح السلطان يعين الباشاوات مباشرة من إسطنبول لمدة محدودة، وهذا على عكس ما كان عليه الأمر سابقا إذ كان دور السلطان يقتصر على المصادقة على الحكام الذين يرشحهم الرياس والانكشارية، ولمدة زمنية مفتوحة وبصلاحيات مطلقة¹. وبذلك يتمثل دور الباشا، أو نائب السلطان، في تمثيل شخص السلطان العثماني لدى أوجاق الغرب والسهر على أن يتصرف الانكشارية بما يخدم مصالح السلطان².

ولم يلق هؤلاء الباشاوات المُعينين أي دعم أو احترام من الانكشارية، بل حدث صراع بين الطرفين أدى إلى توتر الأوضاع السياسية في الايالة، حيث أن النزاع بين الانكشارية والحكام على امتيازات السلطة جعل فئة الكراغلة تظهر كطرف مهم في المشهد السياسي والعسكري لنيابة الجزائر. فقد أفرز عهد الباشاوات وضعاً جديداً تمثل في بداية صراع طويل بين الحكام العثمانيين وطائفة الانكشارية، والذي كانت تتدخل فيه طائفة الرياس من حين لآخر حسب معطيات الوضع³.

استخدم لقب الباشا في بعض الولايات العثمانية ومنها الجزائر، حيث عمدت الدولة العثمانية إلى نظام الباشاوات المُعينين لمدة ثلاث سنوات، وهو نظام طبقته أيضا في آسيا الوسطى وفي بعض المناطق الأوروبية⁴. وقد استهل هؤلاء حكمهم في الجزائر بمعضلة مالية نتيجة ازدياد المطالب المالية من الانكشارية الراغبة في زيادة أجورها باستمرار. هذا الأمر أدى إلى عدم تمكن مداخل الايالة من تغطية المصاريف، وبالتالي افلاس خزينة الايالة. ولتجاوز هذه الصعوبات المالية، قرر شعبان باشا القيام بتغييرات جذرية في السياسة الداخلية للجزائر. ففي سنة 1593م كتب إلى السلطان العثماني بأن يسمح للانكشارية لأول مرة بالمشاركة في القرصنة، لكي يستغنوا عن مطالبهم المالية المتزايدة من الحكومة، وفي نفس الوقت، تزداد مساهمة الرياس للخزينة. وقد جاءت موافقة السلطان العثماني على هذه الخطوة مع نصيحة

¹ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 24.

² Pierre Dan, HISTOIRE DE BARBARIE ET DE SES CORSAIRES DES ROYAUMES, & DES VILLES D'ALGER, DE TUNIS, de Salé, & de Tripoli, seconde édition, Paris, 1646, p 95.

³ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 24.

⁴ إبراهيم سعيود، "تأثيرات الوجود العثماني في بعض مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 19، 2015، ص 161.

لفريقي الحل والربط في الجزائر (الانكشارية والرياس) بالعمل بانسجام أثناء "جهادهم ضدّ الكفار". غير أنه لم يُدرك أن هذا القرار سيبعد الطرف (الجزائر) أكثر عن المركز (إسطنبول)¹.

في الحقيقة، لم يكن للباشاوات من السلطة في الجزائر سوى المظهر، فالسلطة كانت بين أيدي طائفة الرياس والانكشارية الذين وصلت أعدادهم في الثلاثين سنة الأولى من القرن 17م إلى 22 ألف جندي. وبذلك أصبح هدف الباشاوات جمع كل ما يمكنهم جمعه من الأموال خلال الثلاث سنوات من حكمهم لتعويض ما دفعوه في إسطنبول للحصول على المنصب². وبذلك تخلوا عن الحكم الفعلي للانكشارية³، وأصبح عملهم مقصورا على "دفع أجور" الجنود⁴. فقد كانت كل القرارات الرسمية تبدأ بعبارة: "نحن باشا وديوان انكشارية الجزائر المنصورة"، لكن في الحقيقة، لم يكن الباشا إلا مُمضيا على قرارات ديوان "الانكشارية"، ولم يحق له الحضور إلى الديوان إلا بعد أن يستدعيه هؤلاء⁵. هذا الديوان كان يتشكل من ضباط الانكشارية، يجتمعون أربعة مرات في الأسبوع لتداول القضايا الخارجية، أين يُعلن الديوان الحرب والسلم، ويعقد التحالفات دون اهتمام يُذكر فيما إذا كانت قراراته تتعارض مع مصالح الباب العالي. بل حتى مبعوثي السلطان (كابيجي باشي⁶) كانوا يهانون ويحتقرون إذا ما أرسلوا لمحاولة اقناع الانكشارية باتخاذ قرارات توافق السياسة الخارجية العثمانية⁷.

هذا النفوذ الكبير الذي تمتع به الانكشارية لم يحاول أغلب الباشاوات مجابهته، إلا بعض الباشاوات كالباشا خضر الذي سلح الكراغلة سنة 1596 محاولا تشكيل جيش محلي منهم⁸،

¹ Andrew C. Hess, op. cit., pp 109-110.

² كانت واردات الجزائر وباقي الولايات الغربية الأخرى مرتفعة نظرا لازدهار نشاط القرصنة في القرنين 16 و17م، لذلك بيعت مناصب الباشاوات فيها بأسعار مرتفعة. يُنظر: - عزيز سامح إلتز، مرجع سابق. ص 277.

³ De Grammont H. D, op. cit.. P 125.

⁴ عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 49.

⁵ Pierre Dan, op. cit., p 95.

⁶ Kapıcı Başı أو رئيس البوابين. يتولى عادة وظيفة مبعوث السلطان العثماني إلى الولايات.

⁷ De Grammont H. D, op. cit., p 125.

⁸ Ibid., pp 126, 140.

ومستغلا اقضاءهم من الحياة السياسية من طرف آبائهم طوال ثلاثة أرباع القرن¹، وقد تسبّب هذا الصراع في خسائر معتبرة في الأرواح وفي نزوح الكثير من العائلات من الجزائر نحو البليدة، والمدينة ومليانة. وقد اضطر السلطان أمام هذه الأوضاع إلى تنحية خضر وتعويضه بمحمد كوسة الذي حاول بدوره اخضاع الانكشارية، لكن دون طائل².

تميزت مرحلة الباشاوات بارتفاع نشاطات القرصنة لعدة أسباب، أهمها وفود اللاجئين الاندلسيين والقرصنة الشماليين الذين علّموا الجزائريين استخدام أنواع جديدة من السفن، مما أدى إلى ارتفاع الغنائم. وهو ما أدى بدوره إلى ازدياد شكاوى الأوروبيين، خاصة الفرنسيين، مما أنتج مشاكل سياسية بين البلدين³.

أما داخليا فقد تميزت بعث الانكشارية بالسلطة وثوراتها وقتل أو طرد الباشاوات خاصة إذا ما تأخر دفع جريائهم⁴. وكثرت التمردات، خاصة في الجهة الشرقية كتمرد ابن الصخري عام 1638 الذي دام إلى غاية 1648م⁵. وبذلك أصبحت إيالة الجزائر في القرن 17م مرتعا للمؤامرات، والشغب، كون الازدياد غير الطبيعي للسكان نتيجة هجرات الأندلسيين مع بداية القرن 17م، وازدياد أعداد الانكشارية والأسرى الأوروبيين جعل الإنتاج الفلاحي لا يسد احتياجات الجميع. وما زاد الطين بلة هو الصراع بين النخبة العسكرية الإدارية على تقاسم مداخل الخزينة مما عقّد حالة الإيالة⁶.

وقد صاحب بداية عهد الباشاوات مشاكل سياسية مع فرنسا، حليفة الباب العالي، كان سببها أساسا نشاط الرياس ضدّ تجارة مارسيليا. فقد كانت السفن الجزائرية قبل ذلك لا تتعرّض للسفن الفرنسية. وقد استغلت الدول الأخرى هذا الوضع للإبحار تحت الراية الفرنسية، وهو ما جعل الرياس يهاجمون السفن الفرنسية دون تمييز مما أجبر الملك الفرنسي هنري الرابع على أن

¹ Andrew C. Hess, op. cit., p 110.

² صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 109.

³ نفسه، ص 111.

⁴ محمد الأمين عطالي، نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية، رسالة

ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي بغرداية، قسم التاريخ، 2011-2012، ص ص 106-107.

⁵ نفسه، ص 108.

⁶ Tal Shuval, op. cit., Paragraphes 13-18,

يشكو أمره للسلطان مراد الثالث. وقد جعل تدخل هذا الأخير لصالح الفرنسيين، والمرسيليين بخاصة، الديوان الجزائري يأمر بإحراق المراكب التجارية الفرنسية. فأرسل الباب العالي باشا جديد (مصطفى كوسة) سنة 1603م لتهدئة الأوضاع والتصالح مع الفرنسيين لضمان أمن سفنهم في المتوسط، وتقديم تعويضات من السلطات الجزائرية في حالة ما لحقتها أضرار من قراصنة الجزائر. غير أن الديوان رفض هذه المطالب مما أجبر إسطنبول على إرسال اسطول لمحاولة إخضاع الديوان. وفي الأخير تمكن مصطفى كوسة من التوفيق بين مطالب الفرنسيين والديوان الجزائري بمساعدة رئيس طائفة الرياس مراد راييس، وبذلك أبعاد الاسطول العثماني من الجزائر¹. هذا الموقف من الباب العالي يدل على أن إسطنبول كانت لاتزال تتمتع ببعض القوة والنفوذ على الأوجاق في بداية مرحلة الباشاوات.

وليشغل الباشا مصطفى الانكشارية عن مشاكل السلطة، قرّر تنظيم حملة عسكرية على وهران والمرسى الكبير. وقد طرحت في البلاد الاسبانية سنة 1574م مسألة أهمية وجدوى الاحتفاظ بوهران والمرسى الكبير، وبعد مناقشات طويلة وتحقيقات تقرّر سنة 1576م الاحتفاظ بالموقعين²، ليتخذوا منهما قواعد لمهاجمة القبائل المنتشرة في نواحيهما والاستيلاء على ثرواتها. وقد اشتد هذا الأمر أثناء حكم الدون راميراز دي كوزمان لوهران، حيث نظم ما مجموعه 17 حملة على دواخل البلاد استولى فيها على كميات معتبرة من الماشية و 1900 أسير مسلم. هذا الأمر أجبر القبائل على طلب المساعدة من المركز³.

خرج مصطفى باشا على رأس جيش من الجزائر سنة 1606م باتجاه وهران، غير أن القائد الاسباني على رأس جيش من 120 فارسا و 480 جنديا تمكن من مفاجأة الجيش الجزائري على بعد فرسخين من وهران قبل أن يجهّز عدته للقتال. وهو ما أدى إلى انهزام الحملة

¹ صالح عباد، مرجع سابق، ص 109-110.

² نفسه، ص 110.

³ Ernest Mercier, Histoire de l'Afrique septentrionale, ERNEST LEROUX ÉDITEUR, Paris, 1868, T 3. P 183.

الجزائرية وتقهقرها إلى مدينة الجزائر¹. لتشكل هذه الحملة المحاولة الوحيدة للباشاوات لتحرير مدينة وهران وتوحيد التراب الجزائري تحت راية الدولة العثمانية.

بقدم الباشا حسين إلى الجزائر عام 1618م، وجد الجزائر تحت رحمة الصراع بين الانكشارية والرياس، بالإضافة إلى الكراغلة المنبوزين من طرف كلتا الفرقتين، والذين ازدادت أعدادهم بشكل ملحوظ في بدايات القرن 17م ليصبحوا طرفا فاعلا في ميزان الصراع على السلطة في الايالة². أما في بلاد زواوة، فبعد فشله في الحصول على دعم اسباني لمهاجمة مدينة الجزائر، هجم سي عمر سلطان كوكو على متيجة وألحق أضرارا بليغة بها، وبعد وفاته سنة 1618م، تعاقب على حكم المملكة عدة أشخاص أدت سياساتهم الداخلية إلى انقسام المملكة إلى قسمين، وانحسار سيطرتها في مناطق أعالي سباو وقبائل الساحل البحري فقط³. وقد تمكنت قبائل الناحية القسنطينية من تشكيل نوع من الاقطاعيات القبلية كان على رأسها قبيلة الشابية التي استحوذت على مساحات شاسعة من الشرق الجزائري واتخذت من عين شبرو بالقرب من تبسة مركزا لها. غير أنّ تسلطها على القبائل الأخرى، لاسيما قبيلتي الحنانشة والدواودة، جعل هاتين الأخيرتين تتعاونان مع الأتراك للتخلص من نفوذها. وبذلك انتهى نفوذ قبيلة الشابية على الشرق الجزائري إلى الأبد، وانتهى نفوذ القبائل المتحالفة معها على غرار الدريد والنهد والخومير⁴.

دائما في الشرق الجزائري، فقد أدت الخلافات بين الجزائر وفرنسا حول القرصنة إلى أمر الباشاوات في مرات عديدة بمهاجمة المراكز التجارية الفرنسية في الشرق وتهديمها وأسر من فيها. إلا أنّ هذه الأعمال كانت ربما مفيدة في السياسة الخارجية للجزائر، حيث استعملتها كوسيلة ضغط على فرنسا لإجبارها على قبول مقترحاتها. غير أنها كانت في نفس الوقت ذات عواقب وخيمة إذا ما نُظر إليها من منظور السياسة الداخلية، كون المراكز التجارية التي تم تهديمها مرات عديدة كانت مصدر دخل لسكان المناطق المجاورة الذين كانوا يبيعون للفرنسيين

¹ صالح عباد، مرجع سابق، ص 111.

² De Grammont H. D, op. cit., p 153.

³ صالح عباد، مرجع سابق، ص 113.

⁴ Ernest Mercier, op. cit., p 205.

محاصيلهم ومنتوجاتهم من خلالها¹. لذلك عند تهديمها، أعلن السكان مرارا عدم إمكانية دفعهم للضرائب المفروضة عليهم من طرف المركز²، وبذلك أعلنوا العصيان والتمرد³.

نتيجة لهذه التحديات لسلطة المركز، لزم الاعتماد على باشا قوي ليعيد الهيبة لسلطة الدولة. وقد كان الباشا خوسرو الذي حكم حوالي سنة 1626م الرجل المناسب لهذه المهمة، بحيث تمكن من جمع الانكشارية والقيام بحملات على قسنطينة بهدف تحصيل الضرائب منها. كما هاجم في طريقه بلاد كوكو ودخلها ظافرا. ليوجه بعد ذلك جيشا قوامه 1200 انكشاري مرفقين بفرق من السكان المحليين إلى تلمسان بعد أن ثار أهلها بقيادة أحد رجال الدين على الحامية التركية التي التجأ ما بقي منها إلى قلعة المشور. وقد قامت الحملة التركية بمجزرة في حق الثوار ونكلت بجثثهم بعد أن قضت على الثورة⁴.

شهدت فترة حكم خوسرو باشا كذلك حربا مع الجارة تونس، لتشكل هذه الحرب بداية لسلسلة طويلة من النزاعات بين الإيالتين. ففي سنة 1627 أُيقظ الخلاف ما بين الجزائر وتونس بعد ان اتهم خسرو باشا التونسيين بتحريض قبائل قسنطينة على التمرد والعصيان⁵. كما لعبت الخلافات الحدودية بين بايلك قسنطينة وإيالة تونس دورا في تأزيم العلاقات والتسريع في الحرب بين الجانبين⁶. اشتد القتال بين الطرفين لمدة أربعة سنوات مما أجبر الباب العالي على التحضير لإرسال اسطول إلى شمال افريقيا لمحاولة فض النزاع بين الجارتين. لكن ظهور مشاكل في القرم منع ارسال الأسطول⁷. ومع ذلك، ورغم الضعف الذي بدأت ملامحه تظهر في الاستانة، فإن نية الحكومة العثمانية في حد ذاتها في ارسال أسطولها إلى شمال افريقيا

¹ مثلا، كانت محاصيل القمح التي باعها السكان للفرنسيين سنة 1629م كافية لسد احتياجات مدينة مارسيليا بأكملها. يُنظر:

- De Grammont H. D, op. cit., p 165.

² عزيز سامح إلتز، مرجع سابق، ص 286.

³ تعتبر ثورة ابن الصخري التي دامت من 1638م إلى 1648م من الثورات التي أرهقت العثمانيين في الجزائر. حيث كان سببها المباشر تخريب الباستيون في خضم الحرب الجزائرية الفرنسية عام 1637م، حيث كانت الكثير من القبائل والعشائر في شرق البلاد وعلى رأسها قبيلة الحناشنة تتعامل مع الفرنسيين. يُنظر:

- أمين محرز، الجزائر في عهد الأغاوات (1659-1671)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 54. De Grammont H. D, op. cit., p 159. ⁴

⁵ عزيز سامح إلتز، مرجع سابق، ص 334.

⁶ Ernest Mercier, op. cit., p 208.

⁷ عزيز سامح إلتز، مرجع سابق، ص 334.

تدل على أن الدولة العثمانية في النصف الأول من القرن 17م كان لا يزال لها من القوة الكافية لإخضاع أوجاق الغرب لإرادتها.

لم تكد الأوضاع تهدأ في الشرق حتى ظهرت المشاكل في مركز الإيالة. فقد قرر ديوان الانكشارية عام 1633 نزع صلاحيات ادارة الخزينة من الباشا حسين ولم يترك له سوى بعض الحقوق الشرفية كدفع أجور الجنود. وجد الباشا نفسه مجبرا على قبول قرارات الديوان، غير أن نقص الأموال وعدم تمكنه من دفع أجور الجنود كلفته فقدان حريته بعد أن رمته الانكشارية في السجن. استغل الكراغلة (القوة النائمة) هذا الوضع ليسترجعوا حقوقهم بعد أن منعوا من طرف الميليشيا من الولوج إلى المناصب الحساسة في السلطة¹، ففي جويلية 1633م دخل الكراغلة متتكرين إلى مدينة الجزائر وتمكنوا من الاستيلاء على مقرات الجنود بعد قتال بينهم². لكن لسوء حظهم وتدبيرهم كان هجومهم في موسم القرصنة أين كان أصدقاؤهم الرياس قد خرجوا للغزو، وبذلك لم يتمكنوا من الحصول على المساعدة عندما امتص الانكشارية الصدمة وأخذوا ينظمون هجوما معاكسا على الكراغلة³. التجأ هؤلاء إلى أعالي القصبية أين تحصنوا بقلعتها. لكن انفجار البارود الذي كان فيها أدى إلى مقتل أغلب الكراغلة المتحصنين بالإضافة إلى تدمير 500 منزل⁴ ومقتل أعداد كبيرة من سكان المدينة⁵. لاحق الانكشارية الناجين من المتمردين وقتلوا منهم الكثير، وقد تمكنت البعض منهم من اللجوء إلى بلاد القبائل أين وجدوا الترحيب⁶. وبذلك تم سحق قوة الكراغلة في مدينة الجزائر "مؤقتا"، ليبقى الصراع على النفوذ محصورا بين فرقة الانكشارية وطائفة الرياس.

لم يكن الرياس يخضعون للباشا ولا للانكشارية، بل كانوا يشكلون طائفة مستقلة لها نفوذ هائل كون مدينة الجزائر بأكملها كانت تعيش على مداخيل القرصنة التي عوّضت اندحار التجارة

¹ De Grammont H. Dop. cit., p 177.

² Pierre Boyer, « Le problème Kouloughli dans la régence d'Alger ». In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°8, 1970. unica. p 84.

³ Ernest Mercier, op. cit., p 224.

⁴ صالح عباد، مرجع سابق، ص 119.

⁵ Ernest Mercier, op. cit., P 224.

⁶ عزيز سامح إلتز، مرجع سابق، ص 357.

في المدينة نتيجة تجاوزات اليولداش¹، مما جعل السكان يفضلونهم ويعتبرونهم أبطالهم المنقذين. كما أن الانكشارية، التي تعلم أنّ قسما كبيرا من أجورها مرتبط بمداخل القرصنة، لم تتجرأ على مواجهتهم². كل هذا جعل نفوذ الرياس يزداد في الايالة إلى درجة أن تمكنت طائفتهم من السيطرة على الايالة في عهد رئيسها العلي بتشنين ذو الأصل الإيطالي. فحسب دوغرامون، اعتبرت بعثات افتداء الأسرى المسيحية وحتى الأسرى في حد ذاتهم علي بتشنين الحاكم الفعلي للجزائر بين 1630 و1645م³. وقد ساعدت بعض الظروف في الدولة العثمانية كثورات الأناضول ومعارضة بايات مصر للباشاوات الذين هددوا مصالحهم، كطردهم للباشا موسى سنة 1631م، ساعدت هذه الظروف علي بتشنين في التفكير في معارضة سلطة الباب العالي في الجزائر. ضف إليها ثرواته الكبيرة التي مكنته من تعويض الباشاوات الذين لم يتمكنوا من دفع أجور الانكشارية. وقد بدأ الأمر كله سنة 1638م عندما أمر السلطان العثماني رياس الجزائر بالمشاركة في حربه ضدّ البنادقة. شارك علي بتشنين في الحرب وتعرض لخسائر كبيرة في سفنه⁴. ورغم وعود السلطان بتقديم تعويضات، إلا أنه لم يتلق أي شيء. تجددت مطالب السلطان بضرورة مشاركة سفن الجزائر في هجومه على جزيرة مالطا سنة 1645، رفض رئيس الطائفة هذه المرة الامتثال لأوامر السلطان مما جعل هذا الأخير يرسل مبعوثين إلى الجزائر مرفقين بأوامر تُقضي بالتخلص من علي بتشنين واحضار رأسه للسلطان. لم تكن النخبة في إسطنبول تدرك أن الأمور بدأت تتغير في الجزائر وأنّ باشاواتها ومبعوثيها لم يعودوا مرحب بهم هناك، حيث ثار السكان على مبعوثي السلطان والباشا أحمد

¹ اليولداش (رفيق الطريق) هم المجندون الجدد الذين لا رتبة لهم، أي الجنود البسطاء. ويدعون بـ يكي يولداش أي اليولداش الجدد. يُنظر:

- عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 79.

² De Grammont H. D, op. cit., pp 126-127.

³ Ibid, P 178.

⁴ فقد الجزائريون في هذه الحرب 16 غليوطة وسفينتين من نوع برغانطة، وخسروا 3634 أسيرا مسيحيا من العاملين بالتجديف في سفنهم، كذلك فقدوا خلالها 1100 بحار ولم ينج من الرياس إلا القليل. وتعرض علي بتشنين لأضرار بليغة لأن المجدفين والسفن كانت من ملكه الخاص. تم الصلح بين الدولة العثمانية والبنديقية وتحصل السلطان ووزراؤه على هدايا وأموال كبيرة من البنادقة. وقد شعر الرياس بالخيانة والغضب من حقيقة أنهم وحدهم دفعوا من أموالهم ودمائهم ثمن الحرب دون أن يحصلوا على تعويضات، وبذلك قطعوا عهدا بعدم القيام بذلك مرة أخرى. يُنظر:

- عزيز سامح إلتز، مرجع سابق، ص 365.

مما أجبر هؤلاء إلى الالتجاء إلى مسجد للنجاة بحياتهم¹. ونتيجة لغياب الباشا الذي لم يعد مرحب به في المدينة، انتقلت السلطة إلى علي بتشين وانتقلت مسؤولياتها كذلك إليه، حيث قرر الانكشارية أن علي بتشين هو المكلف بدفع أجورهم، ومنحوه مهلة ثلاثة أيام مُددت لخمس. غير أن علي بتشين اضطر بعد عدم تمكنه من تجميع المبلغ اللازم إلى الهروب رفقة أسرته وثرواته إلى أصهاره في منطقة كوكو². وقد استغلت الانكشارية هذه الظروف لنهب المدينة والاستيلاء على كل ما وجدوه فيها، وانتشرت شائعات بأن بتشين سيعود رفقة جيش قبائلي، غير أنه عاد إلى المدينة واستقبله أولئك الذين طالبوا برأسه استقبالا حافلا³، كون عودته رافقها وصول كتاب فخر وتقدير من السلطان العثماني إلى علي بتشين، وهو ما أحدث تغييرا في مجريات الأحداث. وبذلك عاد للرئيس علي بتشين نفوذه السابق، وسعى بواسطته إلى الحصول على منصب الباشوية، غير أن وفاته المفاجئة منعت ذلك، وهناك من يتهم أحمد باشا بتدبير دس السم له لتخوفه من نفوذه⁴.

وعلى كال حال، فإن الأحداث التي صاحبت صعود وسقوط نفوذ علي بتشين في الجزائر يمكن اعتبارها مثالا عن صراع المصالح والنفوذ بين مختلف الأطياف الطامحة إلى السيطرة على إيالة الجزائر، كما يمكن اعتبار محاولة علي بتشين الانفراد بالحكم⁵ والتحالف مع القوى المحلية (أمير كوكو) تجسيدا للمحاولات العديدة للتخلص من الانكشارية وتأسيس حكم محلي.

¹ Tal Shuval, op. cit., Paragraphes 27-31,

² De Grammont H. D, op. cit., p 193.

³ صالح عباد، مرجع سابق، ص 125.

⁴ عزيز سامح إلتز، مرجع سابق، ص 370.

⁵ يذكر المؤرخ تال شوفال هدفا آخر لعلي بتشين، حيث يذكر أنه من خلال استئنائه بالحكم في الجزائر كان يسعى للحصول على منصب مرموق في إسطنبول (أميرال ربما)، غير أن نقص علاقاته الشخصية مع شخصيات مؤثرة في إسطنبول منعت حدوث ذلك. يُنظر:

- Tal Shuval, op. cit., Paragraphes 34-35.

1. 1. أسباب تسلط الانكشارية وتغير نظام الباشاوات:

مع انخفاض مداخيل القرصنة في النصف الثاني من القرن 17م مقارنة بنصفه الأول، فقد القراصنة سلطتهم في مواجهة غرمائهم من الانكشارية كنتيجة حتمية لانخفاض مداخيل القرصنة. وقد تصادف هذا مع تراجع كبير لاهتمام الباب العالي بالحوض الغربي للمتوسط¹. كما أدى تسلط الانكشارية في الأستانة إلى تشجيع الانكشارية في الايالات على التمرد والعمل بالمثل. فقد تعرضت الدول العثمانية إلى اختلالات مع بداية القرن 17م على مستوى السلطة، حيث تدخلت الانكشارية في البلاد ووصل بهم الأمر إلى عزل أو قتل السلاطين، وهو ما حدث للسلطان عثمان الثاني عام 1622م. كما أن فقر خزينة إسطنبول بعد حرب جزيرة كريت عام 1645م جعلت المشاكل تتفاقم خاصة فيما يتعلق بدفع أجور الانكشارية². إذن فإن التمردات التي قامت بها الانكشارية في أوجاق الغرب ليست بالأمر الشاذ، بل هي مجرد انعكاس لما حدث في مركز السلطنة العثمانية³.

ويمكن أيضا إضافة طبيعة حكم الباشاوات المؤقت وما أحدثه من عدم استقرار، ومحاولة الكثير من هؤلاء استنزاف خيرات البلاد⁴ والاستحواذ على جزء من عوائد الغزو البحري ولو على حساب الأوجاق وجماعة الرياس⁵، وهو ما سمح لقادة الجيش "الآغاوات" أن يتولوا

¹ Tal Shuval, op. cit., Paragraphe 26.

² محمد الأمين عطالي، مرجع سابق، ص ص 109-110.

³ عزيز سامح التر، مرجع سابق، ص 380.

⁴ يذكر ابن المقفي عن الأسباب التي أدت إلى انتزاع ميزة دفع الراتب من الباشاوات ما يلي: "عندما كانوا مكلفين به، كانوا يستغلون الأمر في نهب الأموال التي تُحمل إلى القصر من مختلف الجهات بدون تحفظ. في ذلك الوقت كانوا يتتبعون في السلطة على فترات متقاربة، وكان سكان الجزائر ضحايا لجشعهم، حتى أنهم أحيانا فرضوا على العلماء وعدول المحكمة دفع مبلغ معين. فطن عسكرنا المنصور بعون الله لذلك وقرروا نزع دفع الراتب من الباشاوات، وكذا جباية الضرائب، وتسديد النفقات، وذلك بصفة تامة". ويضيف "أنه أبقى على الباشا على رأس حكومة المدينة ومقاطعتها (دار السلطان؟) فقط". يُنظر:

- أمين محرز، مرجع سابق، ص 78.

⁵ كانت المناصب العليا في الدولة العثمانية حتى عهد السلطان سليمان القانوني تسند إلى رجال الدولة الذين أثبتوا جدارتهم وكفاءتهم القيادية والإدارية، إلا أن صوقولو محمد باشا الذي شغل منصب الصدارة العظمى من أواخر عهد السلطان المذكور إلى أن توفي عام 1579م في عهد السلطان مراد الثالث، فرض على حكام الولايات أن يُعيدوا شراء مناصبهم كل عام، بعد أن كانت العملية تتم مرة واحدة عند التعيين في المنصب أول مرة. وأوضحت عملية التعيين والإقرار تقترن بتقديم الهدايا من قبل الولاة إلى الصدر الأعظم وكبار أعضاء الديوان الهمايوني. يُنظر:

- أمين محرز، مرجع سابق، ص ص 41-42.

شؤون الحكم وأن ينتهجوا سياسة مستقلة عن الدولة العثمانية¹. والقطرة التي أفاضت الكأس كانت ارسال الباشا إبراهيم 500 ألف² قرش إلى إسطنبول للإبقاء على منصبه بعدما سمع أن شخصا اسمه علي قد عُيّن مكانه في منصب باشوية الجزائر، بل واستحوذ على نصيب من الأموال التي أرسلها السلطان إلى الرياس نظير التحاقهم بالأسطول العثماني. هذه الأحداث جعلت الانكشارية والرياس على حد سواء يسخطون عليه ويلقونه في السجن³، ويلغوا نظام الباشاوات سنة 1659م⁴.

2. مرحلة الآغوات (1659-1671): استئثار الانكشارية بالسلطة:

اجتمع ديوان الانكشارية وقرّر رسميا نزع صلاحيات الحكم من الباشا والسماح له بالإشراف على بعض الأمور التشريعية فقط⁵، على أن يتولى الحكم آغا الانكشارية⁶ لمدة شهرين حتى لا يستبد بالحكم⁷. وبذلك غيرت ثورة 1659 الحكم في الجزائر من الباشوية إلى "جمهورية عسكرية" حسب تعبير دو غرامون لأن الحكم سيقصر على الجنود فقط حسب الأقدمية، لتمثل هذه الحركة السياسية "انتقاما" من الرياس الذين ازداد نفوذهم في مدينة الجزائر، وابعادا لهم

¹ ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ: العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، الجزائر، ص 15.

² يذكر ميرسي أن المبلغ كان 200 ألف بياستر. يُنظر:

- Ernest Mercier, op cit., p 250.

³ عزيز سامح إلتز، مرجع سابق. ص 380.

⁴ De Grammont H. Dop. cit., p 209.

⁵ تجدر الإشارة هنا إلى أن بواذر نزع صلاحيات الباشا وتحويلها لديوان الانكشارية تعود إلى سنة 1618م على الأقل، أين وُضعت مالية الايالة تحت رقابة الديوان الذي شكل هيئة من ثلاثة أشخاص مسؤولة عن إدارة الخزينة، واقتصر دور أمين المال المعيّن من طرف الوالي على مهام تنفيذية فقط. يُنظر:
- أمين محرز، مرجع سابق، ص 48.

⁶ بتعريف مبسط، آغا الانكشارية في التنظيم العسكري العثماني هو القائد الأعلى لفيالق الانكشارية في مركز الإمبراطورية وفي المقاطعات. لمزيد من المعلومات حول هذا المنصب يُرجى مراجعة:
- Georgios Theotokis, Aysel Yıldız, op. cit., p 428.

⁷ تذكر عامة المراجع أنّ الآغوية حُدّت مدتها بشهرين فقط، لكن ذلك ينافي الحقيقة التاريخية. فخليل بلكباشي تولى المنصب من يوليو 1659م إلى أكتوبر 1660م، أي ما يناهز خمسة عشر شهرا، أما علي آغا، وهو آخر الآغوات وأطولهم مدة في الحكم، فقد حكم لمدة تفوق سبع سنوات. يُنظر:
- أمين محرز، مرجع سابق، ص 87.

من كل ما يتعلق بالحكم. وبذلك أصبح الأغا وديوانه العسكري مصدر السلطة الوحيدة في الإيالة¹.

كان الأغا خليل² أول من انتخب على رأس الديوان والإيالة، وقد بدأ عهده ببعض الإصلاحات الجمركية والتدخل في فض النزاعات التجارية. مما أعطى انطبعا لدى القوى الأوروبية أن الأمور تسير نحو الأحسن. ومع ذلك رفضت فرنسا التعامل مع الأغا خليل لأن من شأن ذلك أن يوحي بأنها قد اعترفت بهذا التحول في نظام الحكم في الجزائر، والذي هو في الأساس ثورة على الدولة العثمانية حليفة فرنسا³، وهو ما ساهم في حرمان الانكشارية من الشرعية الدولية، على الأقل من طرف فرنسا التي تعتبر المتعامل التجاري الأجنبي الأول مع الجزائر في القرن 17م⁴.

وإن لم يكن هذا كافيا، فقد خسر الديوان الانكشاري اعتراف الدولة العثمانية أيضا، وبالتالي شرعية حكم إيالة الجزائر بعد قرار الصدر الأعظم كوبرولو محمد باشا⁵ حرمان الجزائريين من

¹ De Grammont H. D, op. cit., p 209.

² يُعتبر الأغا خليل بلكباشي المسؤول عن تحريك الانقلاب على نظام الولاة الباشاوات، حيث كان أحد أبرز أعضاء الديوان ومن أكثرهم نفوذا. وقد أسندت له مهمة الأغا بشكل رسمي في يوليو 1659م. وقد عين الديوان عقب ذلك هيئة ذات سلطات استشارية وتنفيذية مكونة من أربعة وعشرين معزول أغا يرأسها الأغا الجديد. يُنظر: - أمين محرز، مرجع سابق، ص 79.

³ Ernest Mercier, op. cit., P 251.

⁴ كانت تجارة الجزائر في معظمها مع فرنسا، وبالضبط مع مارسيليا. ففي فرنسا يبيعون محاصيلهم، ومنها يشترون السفن والمدافع والذخيرة وما شابهها من لوازم ومعدات حربية. وقد وصل حجم التجارة المارسلية مع بلاد البربر أواخر القرن 17م إلى ثمانية ملايين ليرة تورنية "livres tournois"، أي ما نسبته 10,3 بالمئة من مجموع التجارة الخارجية للمدينة. وعلى الرغم من أن هذا الرقم ارتفع إلى ستة عشر مليون ليرة تورنية أواخر القرن 18م، إلا أن نسبة التجارة المارسلية مع البلاد المغاربية قد انخفضت إلى 6,4 بالمئة من مجموع التجارة الخارجية لمدينة مارسيليا. يُنظر:

- عزيز سامح إلتز، مرجع سابق، ص 371.

- Edhem Eldem, "Capitulations and Western trade", in: THE CAMBRIDGE HISTORY OF TURKEY, VOLUME 3: The Later Ottoman Empire 1603–1839, edited by: SURAIYA N. FAROQHI, Cambridge University Press, 2006, p 328.

⁵ تعتبر عائلة كوبرولو (Köprülü) من العائلات الوزارية القليلة التي لعبت دورا محوريا في الحياة السياسية العثمانية. إذ اشتغل عدة أفراد منها في منصب الوزارة العظمى بين سنتي 1656م و1695م وتمكنوا من حل عدة مشاكل عرفت الدولة العثمانية منذ أربعينيات القرن 17م. ينحدر اسم العائلة من مؤسسها كوبرولو محمد باشا (توفي سنة 1661م) ذو الأصول الألبانية، عُين على رأس الوزارة العظمى سنة 1656م حيث تمكن من القضاء على عدة اضطرابات عرفت الدولة العثمانية في القرن 17م. للمزيد يُرجى العودة لمادة: "Köprülü family" في:

- Gábor Ágoston and Bruce Masters, op. cit., pp 313-317.

الاقتراب من سواحل الدولة العثمانية ومن أداء فريضة الحج وعدم شراء السلاح من مقاطعات الدولة العثمانية نتيجة لطردهم الباشا المرسل من طرف السلطان. وقد أرسل فرمانا إلى انكشارية الجزائر يقول فيه: "أخيرا لن نرسل إليكم واليا، بايعوا من تريدون. السلطان ليس بحاجة إلى عبوديتكم، لدينا آلاف الممالك مثل الجزائر، فالجزائر سواء كانت أم لم تكن فلن يغير ذلك شيئا"¹. كما أرسل فرمانا إلى آخر إلى الموانئ في جميع السواحل العثمانية، وإلى مصر وشريف مكة يطلب منهما منع الجزائريين من الذهاب إلى الحج وعدم بيع السلاح لهم، وعدم السماح لهم بالاقتراب من الموانئ العثمانية، مما يعني تعطل حركة الحج والتجارة إلى المشرق مع ما قد يسببه كل ذلك من استياء رجال الدين والأهالي، فضلا عن توقف عمليات تجنيد الانكشارية الحيوية لاستمرار الأوجاق².

يُظهر هذا الجزء من تاريخ الجزائر في العهد العثماني الذي يسمى أحيانا "بثورة الآغاوات" أن الدولة العثمانية لم تعد بحاجة إلى الجزائر البعيدة جغرافيا، وهو ما يفسر ربما قرار الصدر الأعظم بالاستغناء عن هذه الايالة بسهولة بعدما حضيت بأهمية أكبر عندما كان عدو السلطنة الأول هو اسبانيا. غير أن النخبة الحاكمة في إسطنبول كانت تدرك أن الأسباب التي دعت خير الدين إلى طلب الارتباط بالدولة العثمانية في بداية القرن 16م كانت لا تزال قائمة، نقصد بذلك التهديدات الأوروبية المسيحية على الجزائر، ضف إليها أن العلاقات مع الجار المغربي في الغرب والجار التونسي في الشرق لم تكن ودية في أي حال من الأحوال. كما أن النخبة في إسطنبول كانت تدرك أن الانكشارية تحتاج إلى شرعية الارتباط بالدولة العثمانية لإخضاع القوى المحلية³. لهذه الأسباب لم تتحرك الدولة العثمانية عسكريا ضد انكشارية الجزائر على عكس ما فعلت ضد ثورات انكشارية المشرق⁴، لأنها كانت تعلم أنهم لن يتمكنوا من الاستمرار

¹ عزيز سامح إلتز، مرجع سابق، ص 387.

² أمين محرز، مرجع سابق، ص 81.

³ Tal Shuval, op. cit., Paragraphe 40

⁴ ثارت الانكشارية عام 1622م على السلطان عثمان الثاني وقامت بعزله، كما أقدمت الفرقة في عهد السلطان مراد الرابع على قتل الصدر الأعظم حافظ باشا سنة 1632م، وتجرات سنة 1648م على قتل السلطان إبراهيم الأول. كما ثارت انكشارية حلب رفقة السكان سنة 1655م ورفضوا استقبال الحاكم المرسل من إسطنبول مما أجبر الدولة العثمانية على محاصرة المدينة لمدة شهرين. كما أجبرت انكشارية دمشق الحاكم على مغادرة المدينة في 1652م ومنعوا الحاكم المرسل من إسطنبول من دخول المدينة بين 1656-1657م. يُنظر:

في الحكم طويلا دون دعم الدولة العثمانية. وللعامل الجغرافي دور أيضا في ذلك كون تكلفة تجهيز حملة إلى غرب المتوسط كانت مرتفعة¹. فالنية في معاقبة انكشارية الجزائر كانت موجودة، غير أن الإمكانيات لم تتوفر للقيام لذلك².

وقد رافقت محاولات انكشارية الجزائر الحصول على عفو المركز بعض الأعمال في الجزائر كبداية أشغال بناء "الجامع الجديد" سنة 1660م الذي من خلال تصميمه على الطراز "العثماني"، حاولت الزمرة العسكرية على الأرجح اظهار سيادة الدولة العثمانية على الجزائر³، وبالتالي إقناع نخبة إسطنبول بقبول اعتذارات ديوانها.

وقد كان الصدر الأعظم محقا في أن انكشارية الجزائر لن تتمكن من الاستمرار دون دعم الدولة العثمانية. إذ أرسل ديوانها وفدا إليه يرجوه أن يغفر خطأهم وأن يرسل إليهم ولو "كلبا لحكمهم"، ومع ذلك أصر الصدر الأعظم على رفض استقبال الوفد. لكن بعد وفاته وتعيين ابنه فاضل أحمد باشا صدرا أعظم مكانه، قرّر هذا الأخير العفو عن انكشارية الجزائر بعد أن

- أمين محرز، مرجع سابق، ص ص 57-58.

- Tal Shuval, op. cit., Paragraphe 37.

¹ تعتبر هذه الأزمة التي نشبت بين النخبة الحاكمة في الجزائر والباب العالي واحدة من الأزمات الكثيرة التي نشبت بين إسطنبول (المركز) والمقاطعات العثمانية (الأطراف) ابتداء من القرن 17م. حيث استعملت الدولة العثمانية لمواجهة تمردات ممثليها في المقاطعات البعيدة سياسة تراوحت بين "التوفيق وتسوية الخلافات" من جهة، و"القمع" من جهة أخرى. وفي حالة إيالة الجزائر، ونظرا للبعد الجغرافي والأزمات الاقتصادية التي عرفتھا الدولة العثمانية في القرن 17م، اعتمدت إسطنبول على مزيج من السياستين، أي قطع التجنيد والمساعدات عن أوجاق الجزائر (سياسة القمع)، ثم قبول "توبتهم" وارجاعهم إلى حضن الباب العالي (التوفيق وتسوية الخلافات). يُنظر:

- Dina Rizk Khoury, "The Ottoman centre versus provincial power-holders: an analysis of the historiography", in: THE CAMBRIDGE HISTORY OF TURKEY, VOLUME 3: The Later Ottoman Empire, 1603–1839, edited by: SURAIYA N. FAROQHI, Cambridge University Press, 2006, pp 138-139.

² Emrah Safa Gurkan, op. cit., p 480.

³ Tal Shuval, op. cit., Paragraphe 44.

أغدقه وفدها بأحسن الهدايا¹. وبناء على ذلك ولى السلطان القابجي (كبير البوابين) بوشناق إسماعيل باشا بن خليل كوالي على الجزائر وذلك في ماي 1662م².

في الحقيقة، لم يكن سعي أوجاق الجزائر للحصول على رضى وعفو نخبة الدولة العثمانية سوى من أجل ضمان استمراريتهم في الحكم، وليس رغبة منهم في الخضوع للدولة العثمانية كونها "دار الخلافة" أو "السلطة الدينية العليا في دار الإسلام". فبمجرد قدوم الباشا أعلمه الانكشارية أنّ القرارات في الأمور المهمة بيد الأغا، وأن دوره لن يتعدى القضايا التشريفية فقط³. وبهذا الشكل تمكن الانكشارية من الوصول إلى أعلى المناصب الإدارية في إيالة الجزائر بعدما كان دورهم في القرن 16م مقتصرًا على الخدمة العسكرية للبايلر بايات⁴.

تميز عهد الآغاوات القصير بسلسلة من الاغتيالات، بدأت مع اغتيال الآغا خليل قائد التمرد نفسه بعد تعيينه بحوالي 15 شهرا. خلفه الأغا رمضان الذي لم يطل عهده كثيرا هو كذلك، إذ قتل في أوت من سنة 1661. ليخلفه العليج البرتغالي شعبان آغا الذي بقي على رأس السلطة إلى غاية 1665⁵. وبعد أن ثارت عليه الانكشارية وقتلته، عين الديوان في مكانه علي آغا المعروف بتعاطفه مع فرنسا مما ساهم في حل بعض القضايا العالقة بين الجانبين⁶. يضاف إلى هذا العهد الاضطرابات التي عرفت دواخل البلاد، فقد انقطعت قبائل الشرق عن دفع الضريبة بعد تخريب الباستيون الفرنسي لأنها، كالعادة، لم تتمكن من بيع محصولاتها. وأخذ

¹ يذكر بعض المؤرخين أنّ سبب عفو الصدر الأعظم عن أوجاق الجزائر لم يكن سوى نتيجة للحاجة إلى أسطولهم البحري خاصة بعد الهزائم التي تعرض لها الأسطول العثماني أمام البنادقة في إيجة عامي 61-1662م. وما يؤكد هذا الطرح هو ارسال أوجاق الجزائر سنة 1662م لعمارة بحرية لدعم المجهود الحربي العثماني في جزيرة كريت، كما تم ارسال عمارة أخرى سنة 1664م إلى بحر اليونان لاعتراض سفن البندقية. يُنظر:

- أمين محرز، مرجع سابق، ص 99-101.

² أمين محرز، مرجع سابق، ص 99. بينما يذكر عزيز سامح التر سنة 1661م لتعيين الوالي الجديد. يُنظر:

- عزيز سامح إلتز، مرجع سابق، ص 388.

³ نفسه، ص 388.

⁴ Tal Shuval, op. cit., Paragraphe 41.

⁵ صالح عباد، مرجع سابق، ص 128.

⁶ De Grammont H. D, op. cit., p 217.

أحمد بن أحمد بوختوش (من أولاد القاضي) يتوسع في بلاد القبائل، انطلاقاً من أمغوت، وتمكن من السيطرة على بلاد القبائل من سباو إلى بجاية¹.

اعتقدت القوى الأوروبية أن القرصنة الجزائرية ستزول بسيطرة الانكشارية، خصوم الرياس، على السلطة، وبهذا الشكل سيعم الأمن والاستقرار في البحار. غير أن العكس حدث تماماً كون استمرار القرصنة كان ضرورة للأوجاق، لتأمين الغذاء وإطعام جنود الأوجاق. لذلك انفتح المجال للرياس للدفاع بكل قوة إلى البحار ملحقين أضراراً جسيمة بتجارة الدول المجاورة. فقد كان من الطبيعي أن تعتمد الجزائر على البحر لضمان مواردها²، خاصة بعد رفض الدولة العثمانية وفرنسا التعامل معها في بداية ثورة الآغاوات. وبذلك شرع الرياس في الإبحار على شكل أساطيل صغيرة من أجل تجنب هجومات الدول المسيحية وللحصول على غنائم أكبر. ونتيجة لذلك، فقدت ليفورنة ما مقداره مليوني ليرة و500 رجل لصالح رياس الجزائر، وفي خريف 1662 أسر الرياس 12 سفينة انجليزية، و9 هولندية و12 بين فرنسية وإيطالية. وما ساعد الرياس على هجوماتهم على الأوروبيين قرار الديوان بعد موت الأغا رمضان عدم عقد أية معاهدة مع القوى المسيحية³.

عرفت السنوات الأخيرة من حكم الآغاوات صعوبات كبيرة، ففي سنة 1668 تمرد الأهالي المقيمون في مدينة الجزائر من غير الحضر (فئة البرانية)، هذا التمرد نجعل أسبابه وتفاصيله. أُلقي القبض خلال هذا التمرد على مسؤول الفرق العسكرية الأهلية من الزواوة، فقتل وأحرقت أشلائه في أماكن مختلفة من المدينة⁴. على إثر هذه العملية تمردت بلاد القبائل كذلك. وهو ما يوحي بأن تمرد الزواوة كان له طابع سياسي، قد تكون وراءه جهات أخرى مثل طائفة الرياس أو الباشا ممثل السلطان في الجزائر. وفي تلك الأثناء كان الهولنديون، والانجليز، والمالطيون، والسردينيون وسفن البابا يطاردون الرياس بلا هوادة ويلحقون بهم خسائر فادحة،

¹ صالح عباد، مرجع سابق، ص 128.

² عزيز سامح إلتز، مرجع سابق. ص ص 388-389.

³ De Grammont H. D, op. cit., p 212.

⁴ أمين محرز، مرجع سابق، ص 131.

حتى أن سكان مدينة الجزائر كانوا يخشون انزالا اجنبيا في مدينتهم¹. ولتهدئة الأوضاع لجأ علي آغا إلى توزيع الهدايا وتحصين رأس ماتيفو (تامنفوست) ومصب وادي الحراش، وبناء حصن سيدي يعقوب. خاصة بعد حملة بحرية إنجليزية سنة 1669م².

أمام الخسائر الكبيرة التي تعرضوا لها من طرف الأساطيل الأوروبية، وأمام ضعف الأغا في مواجهة مطالب القوى الخارجية خاصة فرنسا، قام الرياس بقيادة ثورة في سبتمبر 1671م لتتحية الأغا. قاوم هذا الأخير المتآمرين عليه لكنه سقط في النهاية قتيلا أمام خصومه، حتى زوجته لم تسلم من المتآمرين الذين عذبوها لمعرفة المكان الذي أخفى فيه الأغا أمواله³. وقد صاحب هذه الحادثة فوضى في المدينة استغلها اليولداش لأخذ مهمة دفع جراياتهم بأيديهم، ثم حاول هؤلاء في الأيام التالية تنصيب آغا جديد عليهم، وقد وصل الحد إلى رفض خمسة أو ستة آغاوات في ثلاثة أيام تسميتهم على المنصب خوفا على حياتهم⁴. في تلك الأثناء كان الرياس يحاولون الخروج بالجزائر من المأزق الذي تعيشه، وبعد مداوات طويلة قرر الرياس التدخل وتنصيب "داي" يكون حاكما على الجزائر وفق النموذج التونسي. بذلك تكون الجزائر قد تجاوزت منعرجا سياسيا جديدا نتيجته تمثلت في انشاء آلية جديدة للحكم⁵.

كانت السمة البارزة التي ميزت فترة حكم الأغاوات عدم الاستقرار السياسي الذي أنتج توالي اغتيال الحكام إذ لم ينجح حاكم واحد من النهاية الدموية. والحقيقة هي أنه من الصعب تفسير تلك الظاهرة، لقد أرجع البعض ذلك إلى تشبث الأغاوات بالسلطة ومحاولة تمديد مدة الولاية المحددة. بينما أرجع البعض الآخر ذلك إلى "آلية التداول على الحكم" القائمة في مؤسسة الأوجاق التي كانت تسمح لكل الضباط بالارتقاء إلى منصب الأغا الذي لا يدوم سوى شهرين،

¹ صالح عباد، مرجع سابق، ص 132.

² أمين محرز، مرجع سابق، ص 123.

³ Ernest Mercier, op. cit., p 275.

⁴ De Grammont H. D, op. cit., p 220.

⁵ Ernest Mercier, op. cit., p 275.

مما جعل كل أعضاء الأوجاق يطمحون للوصول إلى السلطة، وكان ذلك سببا في تأزم الوضع السياسي¹.

تعتبر ثورة الرياس مظهرا آخر لمظاهر الصراع بين فرقة الانكشارية (الجيش البري) وطائفة الرياس (الجيش البحري) على الزعامة في الجزائر، كما تعتبر مظهرا لرجحان الكفة لصالح الطائفة بعدما كانت الغلبة لصالح الانكشارية بعد ثورتهم على الباشاوات، ممثلي السلطان². وتجدر الإشارة إلى أن ظروف انتقال السلطة من قادة الجيش البري إلى قادة الجيش البحري غير واضحة، إذ ذهب فريق من المؤرخين إلى القول أن قادة الجيش انسحبوا من الحكم لصالح طائفة رياس البحر، بينما يرى فريق آخر أن طائفة رياس البحر اغتنمت اضطراب الأوضاع واستولت على السلطة. وبلاستناد إلى الرأي نفسه فإن ظهور نظام الدايات يمثل انتصار قادة الجيش البحري على نظرائهم قادة الجيش البري في إطار التنافس الحاد بين القوتين³. كما يمكن وصف مرحلة الآغاوات بالمخاض السياسي الذي انتقلت فيه الجزائر والأطيايف السياسية المتحكمة في مصيرها من التبعية المباشرة للباب العالي إلى التبعية غير المباشرة.

¹ عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 54.

² De Grammont H. D, op. cit., p 220.

³ عائشة غطاس، مرجع سابق، ص ص 54-55.

المبحث الثالث: إيالة تابعة للدولة العثمانية أم دولة ذات سيادة؟

تتحدّر الموجودات المألوفة عند الناس من تجاربهم التاريخية، لتصبح بعد ذلك جزءاً من العالم الذي بينونه. فعلى الرغم من أن الدولة حقيقة مجردة ليس لها وجود فيزيائي ملموس، إلا أنها كيان حقيقي لأن الكل يتصرّف وكأنها كذلك، ولأننا نعلم أن هناك من يطبق قراراتها باستخدام القوة¹.

مثل هذه البنى الفكرية والممارسات (الحقائق السياسية غير الفيزيائية) يمكن أن تدوم لفترة طويلة دون أن يتم تحدّيها أو مساءلتها إلى أن يحين الوقت لمحاولة دراستها وفهمها². فالجزائر في الفترة العثمانية نُعتت بعدّة أوصاف من المعاصرين والمؤرخين، بعض هذه الأوصاف تقترح ضمناً أن الجزائر لم تكن سوى مقاطعة تابعة للدولة العثمانية، منها: إيالة، أوجاق الغرب (Garp Ocakları)، جزائر الغرب³. وبعضها الآخر توحى بأن الجزائر دولة قائمة بذاتها كمملكة⁴، وجمهورية أو حتى مدينة الجزائر ومملكتها⁵. والبعض الآخر وصفها بأنها دولة ذات سيادة. فعلى سبيل المثال، يذكر المؤرخان ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي أن الدولة الجزائرية لاسيما في الفترة الأخيرة من عهد الدايات كانت تتميز عن باقي أقاليم الدولة العثمانية بكيانها المتميّز بإدارة منتظمة وحدود معترف بها، بحيث أصبحت الجزائر "دولة

¹ ROBERT W. COX, Towards a post-hegemonic conceptualization of world order: reflections on the relevancy of Ibn Khaldun, in: GOVERNANCE WITHOUT GOVERNMENT: ORDER AND CHANGE IN WORLD POLITICS, (edi) JAMES N. ROSENAU and ERNST-OTTO CZEMPIEL, Cambridge University Press, 1992, p 133.

² Ontological understanding.

³ جزائر الغرب، أي جزر الغرب لتفريقها عن جزائر بحر سفيد التي هي الجزر اليونانية في شرق المتوسط.

⁴ وصفت الجزائر بمملكة خاصة في المعاهدات مع الدول الأوروبية كمعاهدة 1786م مع إسبانيا، ينظر: - عبد القادر فكايّر، "معاهدات الجزائر مع إسبانيا 1786 و 1791 ظروفهما وانعكاساتهما على العلاقات بين البلدين"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 10، الجزائر، ص 402.

⁵ يُنظر المعاهدة مع إنجلترا لسنة 1687م أين وُصفت الجزائر بـ "مدينة الجزائر ومملكتها في بلاد البربر (إفريقيا الشمالية)";

- أبو القاسم سعد الله، "وثائق عن الجزائر في مكتبة منيسوتا (أمريكا)"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 04، 1988، ص 176-177.

مكتملة السيادة¹. وقد استعمل المؤرخون مصطلحات "دولة"، "دولة ذات سيادة"، "دولة مستقلة" بحرية عند تطرقهم للجزائر في الفترة العثمانية دون الالتفات إلى هذه المصطلحات أو الإشارة إلى معانيها خاصة وأنها مصطلحات ذات مدلولات سياسية أكثر منها تاريخية. لذلك فإنه من الضروري القاء نظرة على المعاني الاصطلاحية لهذه الكلمات وتطورها التاريخي قبل قبولها أو اسقاطها على مرحلة تاريخية معينة.

وعليه، سنحاول هنا بحث ما إذا كانت سلطة الأتراك في الجزائر قد تطوّرت إلى دولة، كون الدولة حسب كثير من الباحثين هي التجسيد الفعلي والأخير للسلطة، وهذا لامتلاكها السيادة ووسائل الاكراه والقوة لتطبيق القوانين في المجتمع². لذلك سنحاول الإجابة على سؤال رئيسي: هل كانت الجزائر ولاية تابعة كلياً للدولة العثمانية أم دولة ذات سيادة؟

فإن كانت ولاية عثمانية، هل كانت مثل باقي الولايات العثمانية في المشرق والمغرب؟ أمّا إن كانت دولة، فأى نوع من الدول كانت، دولة بالمفهوم الإسلامي أم دولة بالمفهوم الأوروبي الحديث؟

1. تاريخ الدولة ذات السيادة:

في سنة 1050م، انقسمت الإمبراطورية المسيحية التي هيمنت على أوروبا إلى شرق أورثوذكسي وغرب كاثوليكي أو فيما يعرف "بالجمهورية المسيحية" (Respublica Christiana) أو "المملكة العالمية" (Monarchia universalis). كانت الإمبراطورية الغربية، نظرياً على الأقل، تحت الحكم السامي للبابا. أما في الواقع فقد كانت تحت حكم أمراء، وملوك ونبلاء حكموا أراضي ملكية بامتيازات اقطاعية. أما عن أسباب تحول أوروبا الغربية الإقطاعية إلى الحداثة فيلخصها الباحث أدام واطسون في ثلاثة عوامل:

¹ ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص 14.

² محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 144.

العامل الأول كان محاولة آل هابسبورغ في القرن 16م بسط امبراطوريتهم على كل المنطقة. هذا المسعى واجه مقاومة شرسة من القوى الأوروبية الصاعدة لدرجة أن أصبحت هذه الحركة المضادة للهيمنة السمة البارزة للنظام الدولي الأوروبي¹. فقد رأت الكاثوليكية أنه يجب على العالم المسيحي التكتل في مملكة عالمية واحدة بقيادة كنيسة واحدة، بابا واحد، امبراطور واحد، وامبراطورية رومانية مقدسة واحدة². في حين رأى البروتستانت أن على فروع المسيحية المتعددة أن تتبع عقائدها وخصائصها المحلية المختلفة³.

أما العاملان الثاني والثالث يتمثلان في النهضة الأوروبية وحركة الإصلاح الديني اللذان ساهما في تغيير فكرة امبراطورية مسيحية عالمية أو نظام غربي أوروبي واحد⁴.

وفي خضم هذا الصراع، سارع منظرون سياسيون ولاهوتيون عديدون من انجليز، فرنسيين وإيطاليين إلى الوقوف صفا لصف مع حكامهم ضد البابا. فمثلا، يقول عالم اللاهوت سواريز أن الكنيسة والدولة مجتمعان منفصلان، كل منهما طبيعي ومثالي بطريقته الخاصة، غير أنهما يختلفان في أصلهما وبنيتهما. فكل ما هو روحي تعود صلاحياته للكنيسة، بينما كل الأمور الزمنية تعود للدولة. فلا يحق للملك أن يتدخل في وظائف الكنيسة كما لا يحق للبابا أن يتدخل في وظائف الدول، حتى ولو كان يتمتع بسلطة غير مباشرة عليها. غير أن التفكير السياسي البروتستانتي، بقيادة لوثر، يرى أن سلطة الدولة تأتي من الله، وأن الشعب مجبر على الاعتراف بها، حتى ولو كانت استبدادية، وهو ما يشاطره فيه كالفن. كما ظهرت كتابات وأفكار أخرى تدعو إلى التحرر من هيمنة امبراطور الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة، خاصة في الولايات الألمانية. فالعالم السويدي الألماني شيمينتزر يدعو في سنة 1640م الدول إلى الكفاح من أجل انتزاع حريتها من سلطة الإمبراطور. فالسيادة للإمبراطورية وليس للإمبراطور. فإن

¹ Peter Sutch and Juanita Elias, INTERNATIONAL RELATIONS THE BASICS, Routledge, 2007, p 25.

² يرفض فرنارد برودال فكرة وجود حضارة مسيحية في القرن 16م، بل يصفها بالحضارة اللاتينية. يُنظر: - Fernard Braudel, op. cit., pp 763-764.

³ Anja V. Hatmann and Beatrice Heuser, War peace and world orders in European History, Routledge, London, 2001, P 161.

⁴ Peter Sutch and Juanita Elias, op. cit., p 25.

حدث وأن هدد الامبراطور سيادة وحرية الإمبراطورية، يجب اعتباره عدوا للإمبراطورية، وبالتالي تجب محاربته. إذ أنه لا يملك الحق في جمع الضرائب أو الجيوش، أو اعلان الحرب والسلم دون موافقة الدول الناجبة في الإمبراطورية، بل الدول الناجبة هي صاحبة الحق في تعبئة الجيوش والدخول في تحالفات، حتى ولو كانت مع دول أجنبية، دون الرجوع إلى موافقة الامبراطور¹. أما الانجليزي هوبز فقد عُرف بنزعته الدفاعية عن الدولة خاصة فيما يتعلق بحق الحاكم في الاستبداد. فالدولة عند هوبز هي "ذلك الوحش الذي نعقد معه ميثاقا ينصّ على تنازلنا له عن حقنا في حكم أنفسنا مقابل الدفاع عنا وتوفير السلام لنا. فحاكم الدولة، سواء كان رجلا أو مجلسا يتكون من جماعة، هو الوحيد المخول بتعبئة الجيوش، وإدارة العدالة في البلاد، وعلان الحرب والسلم، والتشريع...الخ².

كان صلح واستقاليا (Westphalia) عام 1648م إعلانا لنهاية حرب الثلاثين سنة (1618-1648) التي كانت عبارة عن صراع بين الداعين والمناصرين لفكرة "الجمهورية المسيحية" المتمثلين في العاهل الإسباني والإمبراطور اللذان ينتميان إلى سلالة هابسبورغ، ومواليان للبابا في مساعاهم المشترك في الدفاع عن حقهم الشرعي في حكم العالم المسيحي بأكمله. وخصومهم "المُجرّئين"، أهمهم الدانمارك، الجمهورية الهولندية، فرنسا، السويد والأمراء الألمان. هؤلاء اللاعبون رفضوا الزعامة الإمبراطورية وسلطة البابا، مناصرين عوض ذلك حق الدول في الاستقلال التام (السيادة)³. فقد مهدّ صلح واستقاليا لتأسيس نظام دول مستقلة عرف بالنظام الوستفالي. فمثلا، أعطت معاهدة مونستر (Münster)، التي كانت جزءا من صلح واستقاليا، الحق لدويلات الامبراطورية الرومانية المقدسة الصغيرة الحق في شنّ الحروب أو التحالف مع قوى أجنبية. وهو ما كان محرما عليها من قبل⁴. وبذلك مهدّت الطريق للدول الأوروبية الحديثة بالبروز على الساحة السياسية. ما ميّز هذه الدول هو نزعتها السيادية التي تهدف إلى القضاء

¹ J. P. COOPER and others, op. cit., pp 106-111.

² Ibid, p 130.

³ Andreas Osiander, "sovereignty, international relations, and the Westphalian Myth", international organization, MIT press, Vol. 55, No. 2 (spring, 2001), p 252.

⁴ Peter Sutch and Juanita Elias, op. cit., p 27.

على سلطة الدين الذي اتخذ الباباوات ذريعة للتدخل في سياسات الدول، والاستقلال بالقرار السياسي واعتبار الدولة الهيئة الوحيدة صاحبة السيادة والقرار الأخير في إقليمها الجغرافي.

وبعد القاء نظرة على التطور التاريخي لمفهوم الدولة ذات السيادة، يمكن مناقشة استقلالية الجزائر أو تبعيتها التامة للباب العالي من خلال أربعة نقاط:

1/ السيادة الداخلية واحتكار استخدام القوة

2/ إقليم معلوم وحدود ثابتة.

3/ الاعتراف الدولي بحكم الإقليم.

4/ الاستقلالية على الساحة الدولية.

1.1. السيادة الداخلية:

منذ القرن 17م على الأقل، تُعدّ السيادة الصفة الأساسية للدولة. فلا يمكن لأيّ سلطة، أو منظمة الزعم بوجود سلطة أعلى من الدولة¹. حيث يرى أكثر الباحثين براغماتية بأنّ السيادة هي مجموعة من الصفات الثابتة إلى حدّ ما، ومترابطة نوعا ما بقوة. هذه الخصائص أو الصفات هي دائما نفسها: أرض، وسكان، وإدارة تمارس السيطرة الفعلية، ودستور تشريعي مستقل، واعتراف دولي، وقدرة على ضبط التدفق العابر للحدود (تدفّق الافراد والسلع...) ².

يُعرّف جون بودان (Jean Bodin) الذي طوّر مصطلح السيادة بأنها: "السلطة (القوة) العليا في الدولة، غير ملزمة بالقوانين... ولا تعترف بأي سلطة (قوة) فوقها". من خصوصيات السيادة أنها تُشرّع، تشكل الجيوش، تعلن الحرب والسلام، تعطي أحكاما نهائية في مختلف القضايا،

¹ جيرارد ديسوا، دراسة في العلاقات الدولية، العلاقات البيدولالية، ترجمة قاسم المقداد، ج2، دار نينوى، دمشق، 2015، ص 44.

² نفسه، ص 40.

تقرّر الضرائب، وتضرب النقود... الخ¹. أما ماكس ويبر (Max Weber) فيُعرّف الدولة بأنها: "احتكار الاستعمال الشرعي للقوة المادية داخل إقليم ما". وبذلك، فإن السيادة تعني بأنّ للدولة الحق المطلق في اصدار وتطبيق القوانين داخل إقليم جغرافي محدّد. وهذا هو أساس القانون غير المكتوب أو العقد الاجتماعي بين الدولة والأفراد. فحسب هوبز (Hobbes)، فإن الأفراد يقايضون حريتهم مقابل ضمان الدولة لأمنهم². وهو ما نلاحظه عموما طوال الوجود العثماني في الجزائر، وخلال عهد الدايات خصوصا. حيث تكرّس احتكار الأوجاق لاستعمال القوة المادية ضد من يخالف القانون، كما كان لهم الحق في فرض وجباية الضرائب ومعاقبة المتخلفين عن ذلك. وقد تمكنوا رغم قلتهم من بسط نفوذهم على الأراضي التي تخضع لهم باستخدام عناصر محلية تعرف بقبائل المخزن، والتي هي مجموعات سكانية لها صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية لما تقوم به من أعمال وتؤدّي من أدوار³. وقد عمل الأتراك على الإبقاء على هذا النوع من القبائل المتعاونة عندما تيقنوا من أهميتها في استخلاص الضرائب ومعاقبة المتمردين منذ حكم الباشوات. ثم وسعوا صلاحياتها في القرن 18م، فأصبحت تشارك في المحلات الفصلية والحملات البعيدة المدى من أجل استخلاص الضرائب وإيقاع العقاب بالممتنعين والمعادين لسلطة البايلك⁴.

وبذلك، فإن فرض سيادة الدولة على الرعية أمر حيوي لاستمرارية الدولة، كما أن الرعية مجبرة قانونيا على إطاعة أوامر حاكمها. فإذا لم تطع الرعية حاكمها أو لم يستطع الحاكم أن يقود دولته، لن يُضمن الأمن وستتهار الدولة وسيجد الجميع نفسه في حالة الطبيعة البدائية مع كل ما يرافقها من ريبة وأخطار وانعدام للقانون. لهذا فإنه من الواجب على رجال الدولة أن يحموا

¹ J. P. COOPER and others, op. cit., p 104.

² John Baylis, Steve Smith, and Patricia Owens, The Globalization of World Politics; An Introduction to International Relations, oxford university press, 2014, p107.

³ للمزيد حول قبائل المخزن ودورها في تثبيت الحكم العثماني في الجزائر، يُنظر: - مخفي مختار، "ركائز الحكم العثماني في الجزائر بين 1520-1830"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، المجلد 1/ رقم 1.

⁴ ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص ص 105-106.

مواطنيهم من أي أفراد يمكن أن يهددوا بإيذائهم، بل يجب عليهم أن يعاقبوا كل من يخالف القانون¹.

كما أن السيادة هي احتكار الحق في تعبئة الجيوش أثناء الحروب والأزمات للدفاع عن البلاد. والامثلة المؤكدة لتمتع الدايات بهذا الحق كثيرة، نذكر منها ما ذكره القنصل الدانماركي هاميكان سنة 1749م من استدعاء الدايات للبايات وقواتهم إلى مدينة الجزائر للدفاع عنها ضد هجوم أوروبي محتمل، بحيث كان من المتوقع أن يجند البايات ما مجموعه 180 ألف رجل تبعا لأوامر الدايات².

1. 2. اقليم معلوم وحدود الثابتة:

إن السيادة حدود ثابتة قبل أي شيء آخر، بحيث تتمتع الدولة داخل هذه الحدود بالسلطة المطلقة لا تتنازعها فيها أية دولة، سواء كانت هذه السلطة تنفيذية، تشريعية، قضائية أو عسكرية. ومع ذلك لم يردع هذا المبدأ الدول من التدخل في شؤون الدول الأخرى، فقد كانت المطالب الحدودية دائمة الحدوث والتكرار بين الدول³.

يزعم باربروجي أنّ الجزائر لم تملك يوما حدودا ثابتة، وأنّ حدودها كانت أراضي مبهمة متنازع عليها دائما من طرف الأطراف المتحاربة. غير أنه يعود ويعترف أن حدود الجزائر كانت ولا تزال ثابتة منذ النفوذ الروماني في المنطقة. فموريطانيا الطنجية (المغرب الحالي) كان يفصلها واد ملوا (واد ملوية) عن قيصرية (الغرب الجزائري)، وهو نفس الواد الذي يشكل الحد بين مملكتي تلمسان وفاس، ثم بين إيالة الجزائر وامبراطورية المغرب. أمّا في الشرق، فواد الزين أو واد بربر المقابل لجزيرة طبرق كان الفاصل بين نوميديا (الشرق الجزائري)

¹ Robert Jackson, op. cit., p25.

² N.A.R.C.D, kommercekollegiet tyske sekretariat, Box 367, doc 31 mai 1749.

³ Immanuel Wallerstein, World-System Analysis; An introduction, Duke University Press, Durham and London, 2004, p 43.

ومقاطعة افريقيا أو تونس الشمالية. وهو نفسه الحد الذي فصل بين دول أسستها السلالات المحلية (الزيانيون والحفصيون)، ثم بين إيالتي الجزائر وتونس¹.

وقد بدأت حدود الجزائر الحديثة في التبلور في مرحلة متقدمة من عمر الولاية، أي في عهد البايلربايات. حيث يكتب ايفانوف في هذا الصدد أنّ حدود الجزائر في مرحلة البايلربايات ضمت الصحراء الشمالية بأسرها خاصة بعد حملات صالح رايس في واحة توقرت وورقلة عام 1552م². لتصل الحدود إلى الأغواط و"مناطق الصحراء الغربية حتى سواحل المحيط الأطلسي، وتصبح جزء من السلطنة العثمانية أو على الأقل اعترفت بالسيادة العليا للباب العالي"³. ورغم تحفظنا على الجزء الذي يتعلق بالصحراء الغربية والمحيط الأطلسي، إلا أننا نملك معلومات مؤكدة عن حملات حكام الجزائر في الجنوب التي استمرت إلى غاية أواخر القرن 18م كحملة الاغواط سنة 1785م بقيادة الباي محمد الكبير لتأديب الزاوية التيجانية المتمردة رفقة القبائل المحلية⁴. والواقع أن الحدود الجنوبية الصحراوية لم تكن قارة للطبيعة الجغرافية من جهة، وطبيعة القبائل البدوية والسكان الرحل الذين لا يعترفون بالحدود الجغرافية. غير أن ذلك لم يشكل عائقا أمام التواصل بين الشمال والجنوب خاصة وأن القوافل التجارية كانت تنطلق من الشمال مروراً بواحات الجنوب كتوات باتجاه منطقة الساحل⁵.

في الجهة الشرقية، تم ترسيم الحدود لأول مرة بين إيالتي الجزائر وتونس فيما يشبه المعاهدة عام 1614م. ثم أعيد المصادقة على المعاهدة في ماي 1628م⁶ بعد حرب بين الجانبين

¹ Adrien Berbrugger, des frontières de l'Algerie, In : R.A, N° 04, 1860, pp 402-403.

² قام حكام الجزائر ونوابهم في بابلك الشرق بتوجيه عدة حملات لاختضاع منطقة تقرت وورقلة بعد حملة صالح رايس، وهي كالتالي: حملة يوسف باشا 1647م، حملة صالح باي 1771-1792م، حملة أحمد المملوك باي قسنطينة 1818م. للمزيد حول هذه الحملات يرجى العودة لـ:

- بن معمر محمد، "علاقة بني جلاب سلاطين تقرت بالسلطة العثمانية في الجزائر"، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد 9/ رقم 12، الجزائر.

³ نيقولايفانوف، مرجع سابق، ص 117.

⁴ هجيرة بن عامر، "الصحراء الجزائرية من خلال رحلتي محمد الكبير وصالح باي خلال القرن 12هـ/18م (دراسة مقارنة)"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، السنة الجامعية 2017-2018م، ص ص 43-44.

⁵ مختار هواري، مرجع سابق، ص 577.

⁶ اتفاقية واد السرات سنة 1628م تعتبر من أهم المعاهدات بين الجزائر وتونس. وحسب حسام صورية، لم يتم احترامها دائما من طرف الجزائر، مما أدى إلى تغييرها لاحقا من طرف الباي التونسي حمودة باشا سنة 1807م. يُنظر:

بسبب الحدود. وقد نصّت بنود المعاهدة الجديدة على أن تُحدّد الحدود من الجنوب إلى الشمال بواد سرات إلى غاية واد ملاق مروراً بالكيرش وقلوب الثيران حتى راس جبل الحافة، ومن هناك إلى البحر¹.

وفي الجهة الغربية، اتفق محمد باشا مع سلطان سجلماصة المولى محمد العلوي، الذي كان يُغير على الأراضي الجزائرية من أجل الغنائم، على عدم تجاوز واد تافنة²، وكان ذلك سنة 1654م³. أمّا في الشمال الغربي، فقد اتفق شعبان باشا ومولاي إسماعيل مع نهاية القرن 17م على احترام واد ملوية كحد فاصل بين البلدين⁴. وبذلك نستنتج أن حدود الجزائر في الفترة العثمانية كانت عموماً معلومة ومحدّدة بمعاهدات مكتوبة رغم النزاعات الحدودية التي كانت تشب مع جيرانها من حين لآخر، شأنها في ذلك شأن كل الدول والممالك التي عرفها العصر.

1. 3. الاعتراف الدولي:

إن السيادة هي الحق في السلطة، ليس داخليا فقط بل خارجيا أيضا اتجاه الدول الأخرى. لذلك، فإن الاعتراف المتبادل سمة أساسية في نظام ما بين الدول. فقد عرف التاريخ عدّة كيانات أعلنت أنها دول ذات سيادة، لكنها في نفس الوقت فشلت في الحصول على اعتراف أغلب الدول الأخرى. فبدون هذا الاعتراف، يعتبر الإعلان بدون جدوى، حتى لو تمكن الكيان من ممارسة "حكم واقعي" (De facto control) على إقليم معيّن⁵.

- حسام صورية، "العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، قسم التاريخ والآثار، السنة الجامعية 2012/2013، ص 2.

¹ Ernest Mercier, op. cit., pp 208-209.

² كانت منطقة وجدة إلى غاية سنة 1653م تابعة للجزائر، غير أن السلطان العلوي مولاي محمد قام بعبور نهر التافنة والاعتراف على مدن الغرب الجزائري، مما أنتج اضطرابات خطيرة في بايلك الغرب. ليتم ترسيم الحدود لاحقا وتصبح وجدة تابعة للمغرب الأقصى. بينما يذكر توفيق المدني أن تسليم وجدة للمغرب كان سنة 1210هـ/1795م. يُنظر:

- أمين محرز، مرجع سابق، ص ص 68-70.

- أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 68.

³ صالح عباد، مرجع سابق، ص 126.

⁴ Adrien Berbrugger, "des frontières de l'Algerie", op. cit., p 402.

⁵ Immanuel Wallerstein, op. cit., pp 43- 44.

في سنة 1659م وبعد انقلاب الانكشارية على حكم الباشاوات المرسلين من إسطنبول، لم يتمكن الآغاوات من الحصول على اعتراف دولي بنظامهم السياسي الجديد، فقد رفضت فرنسا (أهم متعامل تجاري مع الجزائر في القرن 17م) التعامل مع الآغا خليل لأن من شأن ذلك أن يوحي بأنها قد اعترفت بهذا التحول في نظام الحكم في الجزائر، والذي هو في الأساس ثورة على حليفة فرنسا، الدولة العثمانية¹. أما في القرن 18م فالوضع كان على العكس تماما، إذ تمكن أوجاق الجزائر من كسب الشرعية الدولية واعتراف الدول الأوروبية من خلال ارتباطهم معهم بروابط تجارية وسياسية ودبلوماسية². وبذلك، تمكنت الجزائر من كسب صفة "دولة ذات سيادة". واحترامها للحقوق الدولية جعل ميناءها قبلة للتجار الأوروبيين. فالمعاهدات الممضية بين الجزائر والدول الأوروبية طوال القرن 17م تساوي من وجهة نظر قانونية بين الطرفين وتبعد عن الجزائر تهمة "عش لصوصية البحر"³. فلو لم تكن الجزائر دولة ذات سيادة لما عقدت الدول الأوروبية معاهدات منفصلة معها، ولما دفعت لها إتاوات سنوية ولما أنشأت قنصليات دبلوماسية على أرضها ولما تأسست علاقات تجارية بينها. فعدم الاعتراف بالجزائر كهيئة (دولة) قانونية أو اتهامها بأنها كانت دولة لصوص يمكن أن يُلْمَح بأن الدول الأوروبية كانت أيضا دول خارجين عن القانون، لأن المعاهدات لا تُعقد إلا بين النظراء أي بين دولة وأخرى⁴. وبذلك، إن أهم ما استفادت منه الجزائر من توقيعها لمعاهدات مع الدول الأوروبية هو اكتسابها لاعتراف دبلوماسي رسمي باستقلاليتها عن الدولة العثمانية⁵.

¹ Ernest Mercier, op. cit., p 251.

² Emrah Safa Gurkan, op. cit., p 433.

³ Ibid, p 433.

⁴ F. Maameri, Ottoman Algeria in Western Diplomatic History with Particular Emphasis on Relations with the United States of America, 1776-1816, These de doctorat d'Etat, University of mentouri, decembre 2008, pp 102,103.

⁵ DANIEL PANZAC, BARBARY CORSAIRS The End of a Legend 1800-1820, BRILL LEIDEN-BOSTON, 2005, p 40.

1. 4. الاستقلالية على الساحة الدولية:

بدأت بوادر السيادة الجزائرية تتبلور منذ رفض الداوي علي شاولي نزول الباشا بمرسى الجزائر سنة 1711م¹. في حين يرى الأب دان المعاصر للأحداث أن الجزائر كانت "دولة ذات سيادة" منذ ثلاثينات القرن 17م كونها تختلف عن باقي مقاطعات الدولة العثمانية². أما المؤرخ مارشال هودسون فيعتبر أن الإيالات المغاربية لم تكن سوى أقاليم عثمانية ذات "حكم ذاتي"³.

فالواقع والأحداث التاريخية تبين أن الجزائر في عهد الدايات كانت سياساتها الدولية تتمتع بهامش كبير من الاستقلالية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول الأوروبية، بمعنى أن سياستها الخارجية لم تكن جزءا من سياسة الدولة العثمانية الخارجية. والامثلة على ذلك كثيرة، فبعد أسر قراصنة الجزائر لسفينتين روسيتين سنة 1786م، حاول الروس تحريرهما من خلال وساطة الدولة العثمانية. غير أن جواب الداوي للمبعوث العثماني كان صادما للروس، فقد أخبر المبعوث العثماني بأن يخبر الامبراطور الروسي: "بأنني، تماما مثل الامبراطور الروسي، أحكم بإرادتي الشخصية. وأني صاحب القرار الأخير فيما يخص الحرب والسلام... إنني أمرك أن تعلم الامبراطور أنني لا أقدر صداقته، ولا أهتم لغضبه"⁴. كما كانت الجزائر لا تعبأ في كثير من الأحيان بطلبات ووساطة الباب العالي في علاقاتها مع الدول الغربية. ومثال ذلك طلب الولايات المتحدة من الباب العالي الوساطة بينها وبين دايات الجزائر. لكنها لم تتجح وأرغمت على توقيع معاهدة الصداقة في الجزائر سنة 1795م تماما كما كانت تريد حكومة الداوي⁵. وفي عهد الداوي الحاج علي باشا (1809-1815م) توترت العلاقات بين الباب العالي

¹ Tal Shuval, , Paragraphe 23,

² Pierre Dan, op. cit., p 95.

³ MARSHALL G. S. HODGSON, op. cit., p 157.

⁴ Ali Tablit, "The United States and Algeria 1776-1800",

مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، 1997، ص 456.

⁵ يُنظر: مختار هوارى، مرجع سابق، ص 578.

يُرجع دو بارادي بداية رفض الداوي للباشاوات إلى سنة 1710 بعد أن حاول الباشا تهريب الأموال التي جمعها في عهده والمغادرة إلى إسطنبول. ولما اكتشف الداوي شاولي ذلك أمر بمصادرة أموال الباشا وقتله. يُنظر:

- De Paradis Venture, Alger au XIII^e siècle, Typographie Adolf Jourdon, Alger, 1898. pp 98-99.

والجزائر. فقد أرسل السلطان محمد آغا إلى الجزائر حاملا تعليمات تطالب الداي باحترام السفن التجارية الأوروبية وإطلاق الأسرى الأوروبيين. غير أن الداي الحاج علي باشا لم يستجب لتوجيهات الباب العالي¹.

غير أن الجزائر لم تكن مستقلة كل الاستقلال عن الباب العالي، بمعنى أن سيادتها كانت ناقصة. وهو ما يناقض مميزات الدولة ذات السيادة التي ينبغي أن تكون سياساتها الدولية مستقلة من أي سلطة سياسية كانت أم دينية². فقد كان الدايات يضطرون في بعض الأحيان إلى الخضوع لأوامر السلطان العثماني من باب "الواجب الديني"، كما حدث عندما نقض الداي المعاهدة الجزائرية الفرنسية سنة 1801م نتيجة ضغوطات السلطان والانجليز، وبذلك امتثل لأوامر السلطان معتذرا من نابليون بأن "الامتثال لأوامر السلطان أمر يفرضه علينا ديننا"³.

وبغض النظر عن كون نزول الداي عند رغبة السلطان العثماني كان نتيجة لاحترام مكانته "كخليفة" للمسلمين، أو مخافة تنفيذ السلطان تهديداته بإرسال أسطول عثماني-انجليزي لقصف مدينة الجزائر⁴، فإن ما يهمنا هنا هو أن تدخل السلطان العثماني في السياسة الخارجية للجزائر، واعتراف حاكم الجزائر "بتبعيته الدينية" للسلطان العثماني إنما هو دليل على أن السيادة الجزائرية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية لم تكن مكتملة. وهو ما يأخذنا إلى البحث عن سبب امتثال حكام الجزائر للسلطان العثماني. هل لأنه كان "خليفة للمسلمين"؟ وهل الدولة في الإسلام تقتضي ذلك؟ بل قبل ذلك، ماهي الدولة في الإسلام؟

¹ زكية زهرة، "الأميرال سيدني سميث والتحالف الأوروبي-المسيحي ضدّ الجزائر عام 1814"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 15-16، 2012-2013 ص 225.

² Peter Sutch and Juanita Elias, op. cit., p 22.

³ زكية زهرة، "التنافس الفرنسي الإنجليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه"، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، السنة الجامعية 1996-1997، ص ص 51-55.

⁴ نفسه، ص 54.

2. الدولة في الإسلام

أخذت السلطة في التاريخ الإسلامي عدّة مسميات عند منظري الفكر السياسي الإسلامي كالماوردي وابن خلدون، منها الامامة والخلافة والمُلْك، بحيث نكاد نجد اجماعاً في تعريف هذه المفاهيم من خلال قواسمها المشتركة الأساسية. فالأصل في السلطة أيا كان شكلها هو خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وعقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع¹.

يرفض الفقه الإسلامي التقليدي (نظرياً) الأفكار الأوروبية حول "السيادة". فحسب الباحث ويرامنتري لم تُمنح السيادة أبداً في الفقه الإسلامي لأي فرد بشري كون السيادة لله وحده. فقد شهد التاريخ الإسلامي عدّة حكام طغاة ومستبدّين، ومع ذلك لم يزعم أحد منهم قطّ بأنّ السيادة له وليست لله. ويضيف أنّ العقد الاجتماعي في النظرية الأوروبية للدولة يجمع الانسان بالإنسان، في حين أنّ كل فرد في الإسلام في "عقد فردي" مع الله، إذ أنّ العقد الإسلامي هو ميثاق بين العبد وربّه². ومع ذلك، فنحن هنا لم نحاول قطّ ربط السيادة بالفرد، بل بالدولة ككيان اجتماعي له مؤسسات والصلاحيات اللازمة لتنفيذ قراراتها. فالناس يمكن أن يُعرّفوا هويتهم من خلال ثقافتهم أو دينهم أو أمّتهم أو وطنهم، غير أنّ ولاءهم لا يكون إلا للدولة التي يعيشون فيها³.

كما أنّ الثقافة الإسلامية لم تكن تعرف مصطلح "الوطن" بمعناه الحديث المعروف عند الأوروبيين. ففكرة الموت في سبيل الوطن مثلاً كانت مألوفة عند الغرب منذ زمن هوميروس وهوراس وغيرهما. غير أنّها لم تُعرف عند المسلمين إلا بعد الثورة الفرنسية التي نزعت الصبغة المسيحية عن هذه الأفكار مما جعلها مقبولة عند المسلمين. فحتى تلك الفترة، لم تكن فكرة الدولة أو الوطن القومي كأساس للهوية السياسية والسيادة معروفة عند سكان "الشرق الأوسط" الذين لم ينظروا قط لقضاياهم السياسية أو لأعدائهم من منظور "الوطن". هذا لا يعني أنه لم

¹ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص ص 144-145.

² C. G. Weeramantry, Islamic Jurisprudence; an International Perspective, THE MACMILLAN PRESS LTD, London, 1988, pp 82, 117.

³ BERNARD LEWIS, The multiple identities of the Middle East, Schocken Books, USA, 1998, p 91.

يكن هنالك ارتباط بالوطن كونه بلاد الأجداد ومكان الولادة، بل ما يختلف هنا هو أنّ الارتباط بالوطن في المخيال الاسلامي لم يحمل قطّ رسالة سياسية¹. وبذلك، فإن مفهوم الوطنية يعني حب الوطن والشعور بارتباط باطني نحوه في حين أن القومية تعني حب الأمة التي ننتمي إليها ونشعر بارتباط باطني نحوها. أمّا عند المسلمين فهناك فرق بين الوطنية القطرية وبين الانتماء إلى الأمة².

استعمل مصطلح "أمة" و"ملة" في التراث العربي للدلالة على هوية مجموعة بشرية تشترك في النسب أو اللغة أو العقيدة. وبمجيء الإسلام تحوّل المعنى ليبدل على "أمة محمد" (عليه الصلاة والسلام) التي تشترك في الدين نفسه، أي الإسلام. وبذلك أقصى العرب غير المسلمين من مفهوم الأمة الإسلامي، كما أصبح لغير العرب إمكانية أن يصبحوا جزءا من الأمة في حالة اعتناقهم الإسلام³.

وفي الدولة العثمانية كان مصطلح "ملة" يُطلق على المجتمعات الدينية المعترف بها رسميا في الدولة، على رأسها "الملة الحاكمة" أي المسلمون، ثم الارثوذكس والأرمن واليهود⁴. أي أن الدولة في التاريخ الإسلامي وفي الدولة العثمانية لم يكن أساسها عرقي، بل ديني.

فخلال أغلب فترات تاريخ الامبراطورية العثمانية، أعتبر العثمانيون الحكام الشرعيين لدولة إسلامية كبرى، حيث كان الحق في الانتماء إلى النخبة الحاكمة متاحا لكل رعايا الدولة العثمانية، شرط أن يكونوا مسلمين ويحسنون اللغة التركية⁵. كما لم يكن سلاطين بني عثمان يعتبرون أنفسهم أتراكا. بل كانوا يعتبرون أنفسهم عثمانيين. فالامبراطورية العثمانية لم تكن دولة قومية بالمعنى الأوروبي الواسع، بل دولة متعددة الأقوام، الأعراق والديانات⁶. ورغم

¹ BERNARD LEWIS, op. cit., p 58.

² مختار هوارى، مرجع سابق، ص 575.

³ BERNARD LEWIS, op. cit., p 82.

⁴ Ibid, p 83.

⁵ Ibid, p 90.

⁶ MUSTAFA AYDIN, The Determinants of Turkish Foreign Policy and Turkey's European Vocation, in: ANALYZING MIDDLE EAST FOREIGN POLICIES AND THE RELATIONSHIP WITH EUROPE, edit by: Gerd Nonneman, Routledge, 2005, pp 199- 200.

تبوّؤ الأتراك مركزاً ممتازاً في الثقافة العثمانية، ورغم احساسهم بكونهم أتراكاً وبأنهم يتكلمون التركية، إلا أن لفظ "تركي" لم يستعمل في أوج العصر العثماني إلا قليلاً للإشارة إلى الرعاة التركمان، ثم بعد ذلك إلى الفلاحين الذين يتكلمون اللغة التركية ويقطنون الأناضول¹.

وعلى هذا الأساس، فإنّ حكم الانكشارية العثمانية للجزائر من جهة، واعتراف الجزائريين بشرعيتهم في الحكم رغم تباعدهم في النسب والعرق من جهة ثانية يُعدّ أمراً عادياً في تاريخ الدول الإسلامية كون العامل الجامع بين الجانبين كان الدين الإسلامي. وقد نستشهد بحكم المماليك لمصر كنموذج لتمكن نخبة عسكرية أجنبية من حكم دولة بمباركة سكانها في إطار الدين الإسلامي. حيث كان المجنّدون الأتراك الأوائل في الدولة المملوكية من قبائل أغوز (Oğuz) وكبشاك (kipçak) يسجلون أنفسهم طواعية ليصبحوا "عبيداً ممالك" بهدف الصعود في السلم الاجتماعي لما توفره الجندية من آفاق، ليؤسسوا بعد ذلك السلطنة المملوكية في مصر². بتعبير آخر، هؤلاء العبيد الغريباء تمكنوا من حكم بلاد غريبة عنهم ووجدوا القبول عند سكانها كونهم مقاتلين بأسلحة قادرين على الدفاع عن المسلمين. وهو بالتحديد ما حدث في المغرب الأوسط عندما قبل السكان المحليون الرياس والانكشارية الأتراك كحكماء بعد أن أثبتوا جدارتهم في الدفاع عنهم من اعتداءات "الكفار"³. وتطور الأمر بهؤلاء الانكشارية (الذين هم قانونياً عبيد السلطان العثماني) بالاستقلال بالجزائر والانفراد بحكمها رغم أنهم غرباء عن البلاد. فالدولة في الإسلام لا تعترف بالقومية أو بما يُصطلح عليه في التاريخ الإسلامي "بالشعبوية" ذات الدلالة السلبية. ورغم وجود اصطلاح "العصبية" ذو المعنى الإيجابي الذي

¹ نيقولايفانوف، مرجع سابق، ص ص 11-12.

² David Nicolle, Mamluk Askari 1250-1517, Osprey Publishing Ltd, New York, 2014, p 7.

³ يجد الباحث بروس ماسترز شيئاً مشتركاً بين النظام السياسي الذي طورته النخبة العسكرية الحاكمة في الجزائر ونظيرتها في مصر العثمانية. يتمثل وجه الشبه في أنّ أوجاق الجزائر اعتمدوا على نفس نظام التجنيد الموجود في مصر، والمتمثل في تجنيد الأوجاق من عناصر غير محلية، بالتحديد من الأناضول والبلقان. والفرق الذي يميز الجزائر عن مصر يتمثل في العبيد (الأسرى) المجندين في أوجاق الجزائر الذين كانوا ذو أعداد قليلة ويتشكون أساساً من علوج مسيحيين استعبدوا (أسروا) أثناء عمليات القرصنة البحرية. يُنظر:

- Bruce Masters, "Semi-autonomous forces in the Arab provinces", in: THE CAMBRIDGE HISTORY OF TURKEY, VOLUME 3: The Later Ottoman Empire 1603–1839, edited by: SURAIYA N. FAROQHI, Cambridge University Press, 2006, p 203.

يدل على التعاضد والتضامن العرقي والقبلي¹، فإن العامل الجامع لأغلب الدول الإسلامية لم يكن العرق أو الأرض، بل الدين.

النقطة الثانية التي نرغب في مناقشتها في إطار "الدولة في الإسلام" هي قضية سبب اعتراف حكام الجزائر بالتبعية الدينية للسلطان العثماني. فقد اعتبر بعض المؤرخين أن السلطان العثماني كان خليفة للمسلمين، وزعيم العالم الإسلامي، وقوانينه ونظمه تقوم باسم الشريعة الإسلامية كتطبيق عملي لها². وتبعاً لذلك كان دايات الجزائر يُقدّمون له فروض الطاعة باعتباره "الخليفة الشرعي للمسلمين"³. غير أن هؤلاء المؤرخين لم يمنحونا أي دليل تاريخي يبرهن شرعية خلافة بني عثمان، مما يدفعنا إلى البحث في هذه الموضوع.

مثلاً أشرنا في المبحث الأول، انتقل التنظير الإسلامي في القرن 14م إلى القول بأن الخلافة الراشدة لم تدم إلا ثلاثين سنة بعد وفاة الرسول، وأنها لا تتحصر فقط فيمن هو من قریش. وقد ساهم ابن خلدون⁴ في تغيير مفهوم الخلافة عما كانت عنه في العهد الأموي والعباسي بقوله إنه يمكن مباشرة الخلافة من طرف سلاطين دول إسلامية متباعدة جغرافياً، بمعنى أن أي حاكم مسلم له الحق في الادعاء بأحقّيته في الخلافة ما دام بإمكانه فرض سلطته واقعياً على الممالك الإسلامية الأخرى⁵. وتبعاً لهذا الطرح، أعطى لطفی باشا⁶ الشرعية لسليمان القانوني

¹ BERNARD LEWIS, op. cit., p 85.

² نيقولايفانوف، مرجع سابق، ص 21.

³ ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص 15.

⁴ سبق إخوان الصفاء منذ القرن 10هـ ابن خلدون في منح الحق لكل حاكم مسلم بالمطالبة بالخلافة إن توفر فيه شرط القدرة على حماية المسلمين والدود عنهم. يُنظر:

- Ş. Tufan Buzpinar, "The question of Caliphate under the last Ottoman Sultans", in: Ottoman reform and Muslim Regeneration, Edited by: Itzhak Weismann and Fruma Zachs, Library of Ottoman Studies 8, I. B. Tauris, London, 2005, p 21.

⁵ Halil inalcik, op. cit., pp 19-20.

⁶ يعتبر عبد المؤمن لطفی باشا (توفي سنة 1562م) أول كاتب سياسي تعرض بالنقد والتحليل للسياسة العثمانية من منظور الحكم الراشد. اشتهر بكتابه التاريخي "تواريخ آل عثمان"، غير أن العمل الذي جعله يترك بصمته في الفكر العثماني هو كتاب "عصف نامه" الذي تطرق فيه لكل ما يتعلق بمنصب الوزارة الكبرى أو ما يصطلح عليه بالصدر الأعظم، وهو المنصب الذي شغله لمدة سنتين (1539-1541م). للمزيد حول لطفی باشا وآثاره في علم التاريخ والسياسة، يُنظر:

بأن يُسمّى نفسه إماماً وخليفةً لكل المسلمين، كونه الحاكم لكل أراضي الإسلام من أوروبا الوسطى حتى اليمن، وحامي حمى الدين وحرمة المسلمين. وهو ما يُذكرنا بطلب أبيه سليم الأول من الشاه شروان بالاعتراف "بخلافته العليا" على العالم الإسلامي والخطبة له في منابر الجمعة كونه حامي طريق الحج والحرمين الشريفين. بمعنى أن سلاطين بني عثمان أخذوا شرعيتهم في الخلافة من حمايتهم للإسلام والمسلمين والأماكن المقدسة، ومن زعمهم أن الله قد اختارهم لمباشرة تلك المهام، رغم عدم توفرهم لشروط الانتساب إلى قریش¹.

وأثناء فترات الضعف، ابتداء من القرن 18م، عندما فقدت الدولة العثمانية قوتها الفعلية وقدرتها على الاشراف وحماية الأراضي الإسلامية، اعتمد السلاطين على فكرة الخلافة لممارسة نفوذهم على مقاطعاتهم المنفلتة عن حكمهم مشدّدين على ضرورة الانصياع لأوامرهم كونهم الخلفاء المطلقون²، أو للإبقاء على النفوذ، ولو شكلياً، على الأقاليم التي وقعت تحت سيطرة القوى الأوروبية. فأتى الإعداد لمعاهدة كوتشوك كاينارجة (Küçük Kaynarca) سنة 1774م بين روسيا والدولة العثمانية، اعترفت روسيا بالسلطان العثماني "كخليفة" على تاتار القرم³ على الرغم من أن القرم انتقلت للإدارة السياسية الروسية في مقابل أن يُسمح للروس ببناء وحماية كنيسة أورثوذكسية في إسطنبول. أي أنّ سلطة الخليفة العثماني على القرم أصبحت لا تتعدّى الجانب الديني⁴. ولشرعنة هذا التوجه في السياسة الخارجية العثمانية تم في القرن 18م ابتكار

- Hüseyin Yılmaz, Caliphate Redefined the Mystical turn in Ottoman political thought, Princeton University Press, UK, 2018, pp 75-78.

- Muharem Jahja, "Lutfi paşa'nın (893\1488-970\1562) Halasü'l-Ümme fi Ma'rifeti'l-E'imme Risalesinin Tahkik, Tahlil ve Tercümesi", Yüksek Lisans Tezi, Marmara Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul, 2003.

Halil Inalcik, Essays in Ottoman history, EREN yayincilik, İstanbul, 1998, p 234. ¹

Ibid, p 234. ²

³ نصت المادة الثالثة من معاهدة كوتشوك كاينارجة على مايلي: "بما أن التتار يدينون بنفس دين المحمديين (المسلمين)، فإنهم يجب أن ينظموا أنفسهم، فيما يتعلق بسموّه بصفته الخليفة الأكبر للمسلمين، وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في شريعتهم، دون المساس باستقرار حريتهم السياسية والمدنية". أما في النسخة العثمانية من المعاهدة، فقد تم التأكيد على المركز الديني للسلطان وذلك بالتركيز على لقب "إمام المؤمنين" و"خليفة الموحدين". للمزيد يُنظر:

- Ş. Tufan Buzpinar, "The question of Caliphate under the last Ottoman Sultans", in: Ottoman reform and Muslim Regeneration, Edited by: Itzhak Weismann and Fruma Zachs, Library of Ottoman Studies 8, I. B. Tauris, London, 2005, pp 17-18.

DONALD QUATAERT, The Ottoman Empire; 1700–1922, Cambridge University Press, ⁴ Second Edition, 2005, p 96,

قصة نقل المتوكل، آخر خليفة عباسي، لحقوقه في الخلافة للسلطان سليم الأول في اسطنبول سنة 1517م، رغم عدم وجود أي مصدر تاريخي يثبت استلام أو طلب سليم انتقال الخلافة لشخصه¹. وبذلك غدت الخلافة في القرن 18م وما تلاه² "أداة دبلوماسية" في يد النخبة العثمانية تُستخدم لتعويض فقدان الدولة للقوة الصلبة الضرورية لفرض ارادتها السياسية على الساحة الدولية³، بل ولخدمة سياسات الدول الغربية في مستعمراتها كما كان حال بريطانيا التي استخدمت ورقة "الخليفة العثماني" للتعامل مع رعاياها المسلمين في الهند⁴.

من هذا المنطلق يمكن أن نفهم طبيعة العلاقة بين السلطان العثماني "خليفة المسلمين"⁵ ودايات الجزائر الذين هم تقنيا "متمردون" عن سلطة الدولة العثمانية، بانفصالهم سياسيا وليس دينيا، عن الدولة العثمانية، "دولة الخلافة". وتعود قضية انفصال الأقاليم عن الخلافة الإسلامية إلى القرون الأولى من الإسلام. فنظريا، لم توجد سوى دولة (أمة) إسلامية عالمية واحدة في منطقة الشرق الأوسط منذ ظهور الإسلام إلى بداية القرن 20م، خاصة بعد فتح بلاد فارس واسترجاع أراضي الصليبيين وفتح القسطنطينية. حيث كانت الدولة الإسلامية عبارة عن أمة واحدة يجمعها الدين والشريعة الإسلامية وتُحكم من طرف حاكم واحد، أي الخليفة. غير أنه في الحقيقة ابتداء من انتهاء القرون الأولى من التاريخ الإسلامي، لم يكن هنالك دولة واحدة ولا

¹ Halil inalcik, "Islamic caliphate Turkey and Muslims in India", op. cit., p 17.

² بعد خسارة الدولة العثمانية للبوسنة، ثم الجزائر وتونس، اعترفت الدول الأوروبية في حق السلطان بالاحتفاظ بمكانته كفائد روعي لرعاياها المسلمين، بنفس الطريقة التي يمارس بها البابا سلطته الروحية على رعايا الدول الأوروبية الكاثوليك. تُنظر مادة "caliphate" في:

- Gábor Ágoston and Bruce Masters, Encyclopedia of the OTTOMAN empire, Facts On File Inc., New York, 2009, p 114.

DONALD QUATAERT, op. cit., p 96.³

⁴ للمزيد حول هذا الموضوع، يُرجى العودة لـ:

- Azmi Özcan, "Attempts to use the Ottoman Caliphate as the legitimator of British rule in India", in: Islamic Legitimacy in a Plural Asia, edited by: Anthony Reid and Michael Gilsenan, Routledge, 2007, pp 71-76.

⁵ ومع ذلك، يجب أن نذكر أنه نادرا ما نجد استعمال لقب "الخليفة" أو "الخلافة العثمانية" في رسائل الدايات إلى السلطان العثماني خاصة أواخر حكم الأوجاق للجزائر. حيث نجد عبارات أخرى للإشارة للسلطان وسلطنته: كـ "حضرة سلطاننا"، "امبراطورية حامي الحرمين الشريفين"، "ظل الله على الأرض". يُنظر:

- عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي تونس-الجزائر-ليبيا من 1816 إلى 1871، الدار التونسية للنشر، 1972، ص ص 252، 258.

حاكم واحد¹، بل عدة دول وعدة حكام تفاعلوا فيما بينهم في السلم والتجارة والدبلوماسية والحرب². وقد حاول الفقه الإسلامي التكيف مع هذا الواقع الجديد باستعمال ما يعرف "بالحيلة الشرعية" أي إيجاد حلول شرعية لمعضلة طرأت قصد جلب المنافع ودفع المضار³. والمعضلة في هذه الحالة هي ظهور دول إسلامية عديدة على حساب الدولة الإسلامية الشرعية (الخلافة). وقد أعتبرت هذه الدول "متمردة" أو "منشقة" من طرف الخليفة الشرعي، غير أنه تم الاعتراف لها بالحق في إدارة مقاطعاتها وفرض الضرائب، وغيرها من الحقوق التي تتمتع بها الدول نظرا لضعف الخلافة، وعدم تمكنها من اجبار هذه الدول على العودة إلى نطاق سلطتها⁴. فمصطلح الدولة الذي استخدمه ابن خلدون يعني دولة ذات إقليم، مستقلة في ممارساتها ضمن الوحدة الاسمية والسيادة الأحادية للخلافة. غير أنه لا هو ولا معاصريه من المفكرين المسلمين رأوا أن الدول الإسلامية تُدير بالفعل نظاما للدول (على نموذج النظام الدولي الأوروبي الحديث) لأنها حسب اعتقاد الفكر الإسلامي كيان واحد يشكل "دار الإسلام"⁵.

وفي هذا الصدد، لم تعترف الدولة العثمانية التي كانت الدولة الإسلامية السنية الشرعية بانفصال الجزائر أو استقلالها عنها، بحيث اعتبرتها مقاطعة "منشقة" أو "متمردة"⁶ عن السلطة العثمانية، لاسيما بعد رفض الآغوات الخضوع للباشا المرسل من إسطنبول. ليتأكد هذا الواقع

¹ أدى توسع الدولة الإسلامية إثر الصراعات التي الفتوحات وتحول شعوب قوية ومحاربة كالفرس والأتراك إلى الإسلام سيطر على مشكلة إدارة فضاء ديني شاسع يضم جماعات بشرية متغايرة. وستحل هذه القضية، مؤقتا، لكن بطريقة لم تكن دائما فعالة، بفضل تمييز وظيفتين محددين: وظيفة الخليفة الذي يعد قائدا للمسلمين كلهم، والزعيم الديني للأمة. ثم وظيفة السلطان (الذي بيده السلطة) المكلف بإدارة الجماعة وإدارة الشؤون الزمنية. يُنظر: - جيرارد ديسوا، مرجع سابق، ص 32.

² BERNARD LEWIS, op. cit., pp. 91-92.

³ للمزيد حول مصطلح "الحيلة الشرعية" يرجى العودة لـ: - احسان الحق، "الحيلة وأثرها على الاحكام الشرعية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بشاور، قسم دراسات العلوم الإسلامية، باكستان، 2009، ص ص 26-30.

⁴ BERNARD LEWIS, op. cit., p 93.

⁵ Adam Watson, THE EVOLUTION OF INTERNATIONAL SOCIETY; A comparative historical analysis, Routledge, New York, 1992, p 118.

⁶ يُنظر مثلا إعلان شيخ الإسلام في إسطنبول داي الجزائر "متمرا" على السلطة العثمانية بعد رفضه الامتثال لأوامر السلطان العثماني بوقف الهجمات البحرية على سفن النمسا تبعا لمعاهدة باساروفيتش سنة 1718م. يُنظر: - Bruce Masters, op. cit., p 203.

الجديد برفض الداي سوكلي¹ علي شاوش (1710-1718) استقبال الباشا العثماني². غير أن إسطنبول سلّمت بالأمر الواقع ومنحت الحقّ للدايات بممارسة سلطتهم السياسية في الجزائر وجباية الضرائب وغيرها من الحقوق السيادية، تمثلت هذه الموافقة في ارسال السلطان قفطان الباشوبة لداي الجزائر. وفي مقابل ذلك لم يحاول الدايات منافسة السلطان العثماني في شرعيته الدينية كما فعل شاهات الدولة الصفوية وسلاطين المغرب الأقصى في القرنين 16 و17م، بل اعترفوا بشرعيته الدينية عليهم، مقابل الانفراد بحكم الجزائر سياسيا.

اذن رغم امتلاك الجزائر في القرن 18م لأغلب خصائص الدولة الأوروبية ذات السيادة من حدود وإقليم جغرافي معلومين، واعتراف دولي واستقلالية في السياستين الداخلية والخارجية، كانت لها بعض خصائص الدولة الإسلامية أهمّها التبعية الدينية للخليفة الشرعي. وهو إن بدا من منظور أوروبي انتقاصا لسيادتها، فهو من منظور إسلامي أمر واجب على كل المسلمين في إطار الأمة الإسلامية الواحدة، خاصة في زمن استقوى فيه الغرب على الشرق.

3. مرحلة الدايات:

يُعتبر نظام الدايات انتصارا لطائفة الرياس كما يدلّ على ذلك اختيار الدايات الأربع الأوائل من بين أفراد الطائفة. وقد كانت سلطة "الداي"³ مطلقة وإن كانت نظريا مُقيّدة بالديوان، فهو الذي يبيت في مسائل الحرب والصلح، وهو الذي يختار وزراءه بنفسه⁴.

كان اختيار الدايات في أول الامر (1671-1689) يتم من بين صفوف الرياس، نظرا لنفوذهم وثرواتهم ومكانتهم في أوساط السكان. ولكن بعد أن تناقصت ثرواتهم وقل نفوذهم إثر ضعف نشاط القرصنة أصبح الداي يُختار من بين قادة الأوجاق الذين ظلوا يتقلّدون منصب الداي

¹ Sökeli نسبة لقرية Söke القريبة من إزمير.

² Tal Shuval, Paragraphes 41-42.

³ اختير لقب الداي (الخال) عوضا عن لقب الأب كي لا يتحدّى لقب الداي الدور الذي لعبه السلطان العثماني كأب لجميع رعاياه في امبراطوريته. يُنظر:

- Andrew C. Hess, op. cit., p 111.

⁴ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 25.

حتى نهاية العهد العثماني (1689-1830)¹. هذا الأمر أعطى للإيالة الجزائرية نظاما سياسيا فريدا من نوعه، يمارس فيه الداوي سلطة شبه مطلقة في مجال الضرائب وحفظ الأمن الداخلي²، فهو حسب تعبير بعض المصادر: "الحاكم المستبد والسيد المطلق الصلاحية بإيالته"³.

ولعل أهم حدث يبرز لنا مدى تبلور الكيان الجزائري في فترة حكم الدايات الأخيرة نستخلصه من تمكن الدايات من التخلص من الباشا مبعوث السلطان إلى الجزائر الذي اعتاد الباب العالي إرساله إلى الجزائر لتمثيله شخصا لدى ديوان الجزائر في وقت كان فيه التنافس قائما بين طائفة الرياس التي كانت تعتمد على معاضدة العناصر اليونانية والالبانية "الأرناؤوط" التي بلغ عدد أفرادها في بعض الأحيان ما بين ستة آلاف وثمانية آلاف رجل، وبين جماعة الأوجاق التي كانت تعاضدها العناصر التركية الوافدة من الأناضول للخدمة في الجزائر. غير أن تزايد نفوذ الأوجاق مكن الداوي علي شاوش من منع دخول الباشا إبراهيم مبعوث السلطان إلى الجزائر عام 1711⁴، وحذا حذوه في هذا القرار الداوي عبيد باشا الذي منع المبعوث العثماني المكلف بأخذ المنصب الشرفي من النزول إلى بر الجزائر ليرغمه على الانسحاب والعودة إلى إسطنبول سنة 1729م⁵. وبالتالي أصبح دايات الجزائر يجمعون بين المنصب التنفيذي "الداوي" واللقب الشرفي "الباشا" ويستحوذون على المهام التنفيذية لجهاز الحكم بالجزائر. حتى أن بعض المؤرخين الغربيين لم يترددوا في وصفهم بأنهم كانوا يجمعون ألقاب السلطة كلها⁶. وبذلك يميح الداوي علي شاوش آخر رمز رسمي لهيمنة اسطنبول على الجزائر⁷.

للإشارة فقط، فإن رفض إرادة السلطان العثماني فيما يتعلق بتعيين حكام الجزائر بدأت بوادره منذ منتصف القرن 16م. أين رفض الانكشاريون استقبال الباشا مبعوث السلطان العثماني

¹ ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص 15.

² محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 25.

³ إبراهيم سعيد، "تأثيرات الوجود العثماني في بعض مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 19، 2015، ص 162.

⁴ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 26.

⁵ حميد أيت حبوش، "معالم الدولة الجزائرية الحديثة في ظل السلطة العثمانية"، مجلة عصور، العدد 32/33، جانفي-

مارس 2017، الجزائر، ص 85.

⁶ ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص 16.

⁷ Emrah Safa Gurkan, op. cit., p 503.

واختيارهم لحسن قورصو حاكما للبلاد بعد موت صالح رايس¹. وتكرست هذه العادة في القرن 17م من خلال اجبار العديد من الباشاوات على العودة لاسطنبول وعدم اكمالهم مدة ثلاث سنوات في الجزائر مع فارق وهو أن الباشا كان يترك خليفته إلى أن يُعيّن باشا جديد².

أما استقلالية الجزائر في القرن 18م عن الباب العالي فيُرجعها فرنارد برودال إلى مسار طويل من الأحداث والتطورات بدأت في التبلور منذ أواخر القرن 16م. فحسب تقديره، لم تكن وفاة عالج علي سنة 1587م وما نتج عنها من إلغاء نظام البايلار بايات وتعويضه بالباشاوات المنعرج الرئيسي في العلاقات بين الجانبين، بل عدم الاستقرار والقلق التي عرفتھا الدول والمقاطعات المرتبطة بالسلطة العثمانية، ونظامها المالي والنقدي، كان السبب الرئيسي في طفو بواذر قطع الصلة بين الجانبين إلى السطح³. ضف إليها انسحاب المتوسط من ساحة الأحداث الدولية وضعف منافس العثمانيين التقليدي (اسبانيا) ابتداء من وفاة الملك فيليب الثاني⁴ قد يكون سببا من الأسباب التي ساهمت في تسهيل الانسلاخ النسبي لأوجاق الغرب عن الدولة العثمانية.

وقد لعب التقسيم الإداري والضريبي العثماني دورا في تسهيل هذا الانسلاخ. فقد تشكلت الامبراطورية العثمانية إداريا في بداية القرن 17م من 32 إيالة، منها 23 (أغلبها في الأناضول والروميللي) تحت نظام تيمار (Timar)⁵ الضريبي، أي أن عساكر وموظفي هذه الايالات لا يأخذون أجورا مباشرة من إسطنبول، بل يتحصلون عوضا عنها على أراضي على شكل

¹ ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص 41.

² محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 27.

³ Fernard Braudel, op. cit., p 1189.

⁴ Ibid, p 1186.

⁵ Timar sistemi، هو نظام اقطاعي حربي كان السلطان يمنح وفقا له أرضا زراعية لأفراد من سلاح الخيالة (الصبايحية) يستقرون فيها ويشرفون على زراعتها بمساعدة فلاحين مستأجرين. وبالمقابل كان هؤلاء الفرسان الاقطاعيين أن يلتزموا بمبلغ من المال يؤدونه للدولة أو أن ينضموا للجيش زمن الحرب. للمزيد حول هذا النظام، يرجى العودة لـ:

- Halil inalçık, Osmanlı idare ve ekonomi tarihi, İsam yayınları, 2. Edition, march 2017, p 132.

- أمين محرز، مرجع سابق، ص 50.

إقطاعات. والبقية عُرفت بالإيالات السليانية (Salyaneli Eyalet)¹ التي من ضمنها جزائر الغرب (Cezayir-i Garb). ما يميز هذه الإيالات أنها لم تكن تأخذ الأجور من إسطنبول، كما لم يكن لحكامها الحق في إقطاعات ترابية، بل كانت تدفع أجور البايير باي وعساكرها المحلية وموظفيها مباشرة من خزائنها بعد جمع الضرائب السنوية للإيالة، والباقي يُرسل إلى إسطنبول². كما عزز ضعف البحرية الجزائرية وموارد القرصنة مع نهاية القرن 17م ارتباط الحكام بداخل البلاد واعتمادهم في تلبية المتطلبات المالية لجهازهم الحكومي على المصادر المحلية التي توفرها البايكات³. وهو ما ساهم في تأمين استقلاليتهم المالية التي لعبت دورا في تشجيعهم لاحقا على الاستقلال السياسي.

في الواقع، كان عدم تدخل حكومة الأستانة في الإدارة الداخلية للولايات ظاهرة عامة في نظام الدولة العثمانية آنذاك، غير أن استقلال ولايات شمال إفريقيا لم يكن يقف عند حد الإدارة المحلية، بل كان يتجاوز ذلك إلى التحكم في اختيار الولاة حتى تأسست بعض الأسر الحاكمة مثل الأسرة الحسينية في تونس والأسرة القرميلية في طرابلس، بينما سيطر الجند والبحرية سيطرة تامة على نيابة الجزائر. ولذا يمكن القول، حسب صالح عقاد، أن استمرار التبعية للأستانة كان أمرا اختياريًا حفز إليه "شعور التضامن الديني"، وكان أهم رمز لهذه التبعية استصدار الفرمانات لإقرار تعيين الحكام الذين اختارهم الأوجاق، ثم الدعوة للسلطان العثماني في خطبة الجمعة⁴.

وقد ساهمت الشعبية التي اكتسبتها بعض الزعامات المحلية في الولايات العثمانية كنتيجة للشرعية التي اكتسبوها من خلال أعمال "بطولية" قاموا بها لحماية الإقليم أو المنطقة أو الإيالة من تداعيات غزوات مدمرة أو حصار عسكري رهيب، ساهمت هذه الشعبية في تثبيت حكمهم

¹ من الكلمة الفارسية "سال" التي تعني "سنة". وبالتالي تعني كلمة "سليانه" تاريخيا "الضريبة السنوية" أو "الأجر السنوي" الذي كانت تمنحه الدولة العثمانية لبعض الولايات البعيدة جغرافيا عن إسطنبول والتي لم تكن جزء من نظام التيمار. يُنظر مادة "SALYÂNE" في:

<http://lugatim.com/s/SALY%C3%82NE> consulted: 07.04.2019

² Halil inalçık, op. cit., pp 84-85.

³ ناصر الدين سعيدوني، "صفحات من ماضي الجزائر المجيد البحرية الجزائرية: ظروف نشأتها وعوامل تطورها وأسباب ضعفها"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، 1997، ص 37.

⁴ صالح عقاد، مرجع سابق، ص 26.

المحلي وكسب شرعية سمحت لهم بالاستقلال السياسي¹. وعلى الرغم من أنّ الزعامات المحلية في الجزائر لم تتمكن من الاستئثار بالحكم لتمثل ما قامت به الزعامات المحلية في الشرق²، إلا أنه يبدو أنّ الأوليغارشية العثمانية في الجزائر (الانكشارية والرياس) قد اتبعت نفس نمط الاستئثار بالحكم والسلطة عن طريق الاستئثار بالشعبية من خلال صدّ الحملات الأوروبية المسيحية على البلاد، ومحاربة الكفار في البحار، وإعلان الجهاد ضدّهم لتحرير الثغور المحتلة. وبذلك استقلت الانكشارية بالحكم، وأصبح الداوي يُنتخب أو يُعيّن من قبل ديوانهم، ويحمل لقب "باشا" الشرفي في نفس الوقت. ولم يترك الانكشارية للسلطان إلا حقّ تركية القرار لتدعيم الجانب المعنوي في العلاقة بين الجزائر والباب العالي، حيث أصبح الأمر بيد الأوجاق وحدهم، لذا كان الداوي في نهاية العهد العثماني لا يهتم بقرار الباب العالي، بل ما يهمه هو رضى الانكشارية، إذ برضاهاهم يضمن منصبه وبغضبهم يفقد المنصب وحياته في أغلب الأحيان³.

وقد أسال استخلاص الانكشارية للحكم وعدم تأسيس كيان سياسي محلي في الجزائر على غرار تونس وطرابلس الغرب حبرا كثيرا، وبقي السؤال مطروحا حول الأسباب المتحكمة في عدم نجاعة القوى المحلية سياسيا مما أدى إلى فسح المجال للانكشارية للاحتفاظ بالسلطة. غير أن الحقيقة تقول أنّ القوى المحلية قد قامت بعدّة محاولات لاستخلاص السلطة وتأسيس سلالات حكم محلية طوال فترة الوجود العثماني في الجزائر. فقد حاول الكراغلة، الذين اعتبرهم لوجي دو تاسي في القرن 18م أعداءً للأتراك أكثر من الأهالي⁴، تأسيس حكم محلي وراثي

¹ سيار الجميل، زعماء وأفندية الباشاوات العثمانيون والنهضويون العرب البنية التاريخية للعراق الحديث (الموصل نموذجاً)، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999، ص 28.

² يرى سيار الجميل أنّ نظام الباشاوات والبيكات (البايات) التقليدي في الولايات العثمانية (الشرقية) استمر طيلة القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر، إلا أنّ ذلك النمط من الزعامات العثمانية قد أخذ له مسارا تاريخيا من نوع آخر في القرن الثامن عشر ليس في الثوابت والمرتكزات التي عرفها العثمانيون على امتداد حياة دولتهم، بل غدت الزعامات الاقليمية والمحلية العثمانية قادرة على أن تجسّد لنفسها أنظمة إدارية شبه سلطوية واقطاعية شبه سياسية في أكثر من إقليم عثماني وبيئة محلية، نتيجة انحسار السلطة المركزية العثمانية اثر الانهيار العسكري والاقتصادي والسياسي الذي أصاب الدولة بعد انهزاماتها المتكررة أمام قوى التحالف الأوروبية إثر فشل الحصار العثماني على فيينا عاصمة الهابسبورغ النمساوية عام 1683م. يُنظر:

- سيار الجميل، مرجع سابق، ص ص 27-28.

³ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 103.

⁴ Venture De Paradis, Alger au XIII^e siècle, op. cit., p 3.

على غرار ما فعله نظراؤهم في طرابلس بتأسيسهم للدولة القرميلية ابتداء من 1711م، وقبلها الأسرة الحسينية في تونس ابتداء من سنة 1705م. وبذلك أعلن الكراغلة في الجزائر الثورة وترعّمها كراغلة تلمسان بقيادة القائد الكرغلي رجب البجاوي بداية من سنة 1748م، واستمرت اضطراباتهما حتى سنة 1766م أين تم القضاء عليها¹. وربما يعود سبب عدم تمكن الكراغلة عبر تاريخ الجزائر العثماني من تأسيس حكم محلي على غرار جيرانها في الشرق إلى قوة الانكشارية الجزائرية مقارنة بتونس وطرابلس، ذلك أنّ غنائم القرصنة في الجزائر كانت أكثر من جاراتها، وبالتالي استقطبت أعداد أكبر من المجندين من الأناضول الطامحين إلى تكوين ثروات، وبذلك ازدادت أعدادهم لدرجة أن أصبح التخلص من نفوذهم صعبا. كما أنّ محاصرة الكراغلة ومنعهم من التسجيل في الجيش الانكشاري، إلّا في مرات قليلة بشرط ألا يرتقوا إلى المناصب الحساسة²، كانت سببا في عدم تغلغلهم في دوائر الحكم في دار السلطان، وحتى الانكشارية الذين تزوجوا من نساء محليات لم يقبلوا أبناءهم الكراغلة في صفوفهم³ نظرا لتخوّف الأوجاق من امكانية تحالفهم مع أخوالهم المحليين وقلب الأوضاع لصالحهم مثلما حاولوا القيام بذلك منذ بدايات تأسيس الأوجاق في الجزائر⁴.

غير أنّ الكراغلة لم يتوقفوا عن التربص للولوج إلى السلطة. لذلك رأوا في حركة الداوي علي خوجة (1816-1818م) "الجزارة"⁵ السلطة والقضاء على نفوذ الانكشارية وجعل السلطة في عقبه⁶ فرصة للانتقام من الانكشارية لما أوقعوه بهم سابقا⁷. وقد استعان الداوي بالكراغلة،

¹ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 133-134.

² نفسه، ص 158.

³ Emrah Safa Gurkan, op. cit., p 471.

⁴ De Paradis Venture, op. cit., p 80.

⁵ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 139.

⁶ وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، تعريب وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1982، ص 176.

⁷ يجدر الإشارة هنا إلى أنّه نتيجة للقتل الذي عرفه الانكشارية من طرف الداوي خوجة، أضطر خليفته الداوي حسين إلى كتابة أبناء الزواوة في صفوف الانكشارية لتعويض نقصهم، وهو ما لم يستسغه الخوجة الكتاب، حيث يذكر أحمد الشريف الزهار أن "خوجة الترك ضرب الأرض بالقلم الذي بيده، ودعا بالتركية وذلك من شدة غيظه على كتابة أبناء العرب". ينظر:

- أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر 1168-1246هـ/1754-1830م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 166.

والحضر وفرق من الزنوج¹، وبرجال زواوة وأشركهم في الحكم في محاولة للتخلص من الأوجاق الذين كانوا يعتبرون آخر ما يربط الجزائر بالباب العالي². حيث يذكر بعض المؤرخين أنه قتل ونكل بحوالي 500 انكشاري، ونقل مقر اقامته من قصر الجينية إلى القسبة حاملا معه أموال الخزينة في إشارة إلى القطيعة مع اليولداش³.

وهناك من يعتبر أنّ حركة الداوي علي خوجة⁴ الإصلاحية ما هي إلا امتداد لإصلاحات السلطان العثماني محمود الثاني (1808-1839م) التي ركزت على تحديث الجيش والقضاء على نفوذ الانكشارية⁵. فالهزائم المتعددة التي عرفها الجيش العثماني في مولدافيا وصربيا واليونان أدت بالسلطة إلى القيام بتصفيات واسعة النطاق داخل الانكشارية، ثم حلّها نهائيا سنة 1826م. وهو ما قامت به تونس قبل ذلك سنة 1811م في عهد حمودة باشا. غير أن حل الانكشارية في الجزائر لم يحصل على غرار ما حصل في تونس وإسطنبول كون الداوي علي خوجة لم يُعمر في السلطة ليمضي قدما في اصلاحاته. فقد توفي في مارس 1818م بداء الطاعون الذي اجتاحت مدينة الجزائر بعد أن مرّت 6 أشهر فقط من تولّيه الحكم⁶. فلو نجحت محاولة الداوي علي خوجة لكان يمكن أن تكون بداية لتأسيس حكم محلي هجين في الجزائر، يجمع العنصر التركي بالعنصر المحلي على غرار ما حصل في تونس وطرابلس. غير أن فشل محاولته جعل الانكشارية تسيطر على مقاليد الحكم أكثر مما مضى، وقد عبر قنصل الدانمارك كارتسن عن هذا الوضع بقوله أنّ الداوي حسين لم يكن قويا كفاية ليحوّل الجزائر

¹ عبد القادر فلوح، "العلاقات الجزائرية-العثمانية في الفترة (1233-1246هـ الموافق لـ 1818-1830م) على ضوء وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية 2009-2010، ص 13.

² حميد أيت حبوش، مرجع سابق، ص 86

³ عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، مرجع سابق، ص 88.

⁴ للإستزادة في حول محاولة الداوي علي خوجة للقضاء على نفوذ الانكشارية السياسي يُرجى العودة لـ:

- أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار...، مصدر سابق، ص 131-138.

⁵ سبقت إصلاحات السلطان محمود الثاني إصلاحات سلفه سليم الثالث (1789م-1807م) التي حاول من خلالها القضاء على نفوذ الانكشارية والأعيان. وقد كلفته هذه الإصلاحات ثورة شعبية عزلته عن الحكم بتحريض من الانكشارية والأعيان. يُنظر:

- Halil İnalçık, The Ottoman Empire and Europe; the Ottoman Empire and its place in European history, Kronik books, Istanbul, 2017, pp 43-46.

⁶ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 139.

إلى دولة تجارية عادية كونه مجبر على الخضوع للفرقة الحاكمة (يقصد العسكر) حتى لا يفقد حياته وعرشه¹.

وما يشدّ الانتباه طوال فترة التواجد العثماني في الجزائر هو قدرة الاوجاق على الدفاع عن مصالحهم وافشال محاولات تحييدهم والقضاء على نفوذهم من طرف منافسيهم. ولعلّ ما مكّن هؤلاء من الاحتفاظ بالسلطة طوال عهد الدايات هو اعتمادهم على "العصبية"، أو "العصبية العامة" بشكل أدق، التي أشار إليها ابن خلدون²، وذلك من خلال حفاظهم على تقليد تجنيد الجنود من الأناضول وعدم السماح للعناصر المحلية بالتجنّد في صفوف الانكشارية، وحصر المناصب السامية في العنصر التركي، عكس الجارة تونس التي اختارت الاعتماد على العنصر المحلي³، وبالتالي تقليل الاعتماد على الأستانة. بل حتى الايالات العثمانية المشرقية ارتأت التجنيد من المحليين وعدم الاعتماد على العنصر التركي فحسب. فمدينة حلب مثلا كانت حاميتها الانكشارية تتشكل من حوالي 4000 انكشاري محلي في القرن 18م، و 14 ألف انكشاري محلي بالنسبة للقاهرة في نفس الفترة⁴. ولعلّ التفسير المعقول لظاهرة عدم قبول الاوجاق التجنيد من العنصر المحلي في الجزائر يعطيه لنا ابن خلدون، فالوحدة العصبية، حسب رأيه، هي أفضل وسيلة لتأسيس دولة. فالناس يجتمعون ويتوحدون إذا كانوا من نفس

¹ T. Odegard, Une paix et amitié perpétuelle, SINAS, Fredrikstad, 2013, p 23.

² إنّ العصبية التي يشير إليها ابن خلدون، حسب تحليل الجابري، هي "رابطة اجتماعية-سيكولوجية، شعورية ولا شعورية معا، تربط أفراد جماعة ما، قائمة على القرابة، ربطا مستمرا يبرز بشدة عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد: كأفراد أو جماعة". ويضيف الجابري: "إنّ العصبية لذلك نوعان: عصبية خاصة، وعصبية عامة. فالعصبية التي يجمعها نسب خاص أو قريب، تشكل عصبية خاصة، أما العصبية الأكثر اتساعا والأقل ترابطا، والتي يجمعها نسب عام أو بعيد، فهي تشكل العصبية العامة". وهكذا يمكن القول أنّ العصبية عند ابن خلدون التي يقول عنها إنها ثمرة النسب، هي في الحقيقة ثمرة الانتساب إلى عصبية معينة تتميز عن غيرها من العصبية، بتلك العلامة المميزة: النسب... وهكذا فإنه من الواضح أنّ العصبية تبنى على أساسين: النسب والمصلحة المشتركة الدائمة للجماعة، والغاية التي تجري إليها العصبية هي الملك. يُنظر:

- محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط6، أبريل 1994، ص ص 168-172، 179.

³ اتبع باي تونس حمودة باشا سياسة ابعاد الأتراك من المناصب العليا في البلاد، وبذلك تمكن بعد سنوات قليلة من بداية عهده من تعويض عدد كبير من الأتراك برجال آخرين (تونسبيين ومماليك ونصارى ويهود) أكثر تفانيا له وأصدق عملا في سبيل مصلحة البلاد حسب تعبير رشاد الإمام. حتى تمكن في وقت مناسب من إزاحة الأتراك والضرب على أيديهم بصفة نهائية وقاضية بعد ثورة جندهم سنة 1811م. يُنظر:

- رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814م، رسالة قدّمت إلى دائرة التاريخ في الجامعة الأمريكية في بيروت للحصول على درجة دكتوراه في الفلسفة، ص ص 175-177.

⁴ Tal Shuval, op. cit., Paragraphes 44, 47,

العرق أو ذوو قرابة¹. لذا كان واجبا على الانكشارية أن تحافظ على وحدتها العرقية في إيالة الجزائر لكي تضمن عدم اختراقها من طرف العناصر المحلية الراغبة في الوصول الى السلطة على حسابها²، وهو ما أدى إلى تكوين شبه "إيديولوجية تركية"³ منعت الامتزاج بالمحليين، وجعلت الجزائر حالة فريدة من نوعها بين المقاطعات العثمانية في القرن 18م⁴.

كما يقدم بعض المؤرخين تفسيرات أخرى لعدم اختلاط الأتراك بالأهالي، فمنهم من يقول بتخوفهم من أن تكون المصاهرة سببا في ضياع عادات وتقاليد الأتراك، وهو ما يعكس مدى إصرار العثمانيين على عدم الانصهار والذوبان في المجتمع الجزائري وتفضيل العزلة⁵. فيما رجح دوبارادي فرضية التخوف من ذهاب تركية الانكشاري بعد وفاته إلى ورثته إذا كان متزوجا بدل ذهابها لخزينة الدولة في حالة وفاته عازبا، وبالتالي ضياع مداخيل الخزينة. كما أن هناك من جعل تخوف الحكام العثمانيين من تزايد وتكاثر أعداد الكراغلة وتأثير ذلك على مستقبل

¹ Ramazan Özey, Jeopolitik tanımlar, teoriler ve Değişimler, Pagem Akademi, Ankara, 2017, p 135.

² نفس الشيء قام به أترك تونس وطرابلس الغرب، حيث يقول إمام رشاد في هذا الصدد: "منذ أن فتح الأتراك العثمانيون تونس سنة 1574م، جعلوا من أنفسهم طبقة في المجتمع تتميز بالنبل والسمو على بقية الأهالي، وكذلك نصبوا رجالهم على أهم الخطط في البلاد، وهي خطط أصبحت بحكم العادة لا يتولاها غيرهم. وقد سن الأتراك هذا النظام السياسي في البلاد حتى ينحوا عن التونسيين إمكانات الاستيلاء على السلطة أو الثورة عليهم... سياسة الاستعلاء والامتياز عن بقية الأهالي الأصليين سنّها الأتراك في تونس كما سنوها في ولايتي الجزائر وطرابلس الغرب...". يُنظر: - رشاد إمام، مرجع سابق، ص ص 171-172.

³ وهو ما يفسر سبب حصر التجنيد أساسا في مدن الأناضول ذات الأغلبية العرقية التركية. وإلا لماذا لم يكن التجنيد من باقي المقاطعات العثمانية، خاصة العربية منها؟ والإجابة ربما عند الباحث التركي عزيز سامح إلتز، إذ يقول: "...ولكي يكون هؤلاء المتطوعين من أفراد الإنكشارية وليكي يُصبح من إنكشاري الجزائر، يجب أن يكون الفرد من جنسية الأتراك، ومع مرور الزمن غدا هؤلاء الإنكشاريون يتحكمون بمقدرات الجزائر، وشمل ذلك من أدنى المراتب حتى أعلاها، في حين اعتبر أهالي الجزائر أدنى مرتبة من الإنكشاري وأقل صلاحية". يُنظر: - عزيز سامح إلتز، مرجع سابق، ص 133.

⁴ Tal Shuval, op. cit., Paragraphe 61,

⁵ هذا لا يعني أن الأتراك لم يتزوجوا بتاتا من النساء المحليات، بل ما يُقصد هنا أن أغلبهم فضلوا البقاء عزاب. وللاستزادة حول موضوع تزواج الأتراك والأعلاج مع النساء المحليات وتركتهن، يُرجى العودة لـ:

- Fatiha Loualich, "IN THE REGENCY OF ALGIERS The Human Side of the Algerine Corso", in: TRADE AND CULTURAL EXCHANGE IN THE EARLY MODERN MEDITERRANEAN BRAUDEL'S MARITIME LEGACY, edited by: MARIA FUSARO, COLIN HEYWOOD and MOHAMED-SALAH OMRI, I.B.Tauris Publishers, LONDON-NEW YORK, 2010, pp 69-96.

وجودهم في الإيالة كما أشرنا سابقا، أهم سبب لعدم تشجيعهم الإنكشارية على الزواج في الجزائر¹.

غير أن انعزال الانكشارية وعدم ارتباطهم بالتراب الجزائري كون غالبيتهم العظمى من الأناضول ساهمت في عدم بناء ثقة بين السلطة والرعية. ضف إلى ذلك خلفية المجندين الانكشاريين الوضيعة، فأغلبهم كانوا من البؤساء المنبوذين والمتشردين² الذين التحقوا بالجزائر بحثا عن الثروة والحياة الكريمة³ بل والسلطة، فقد وصفهم هايدو بأنهم كانوا من المتسولين واللصوص الذين قدموا إلى الجزائر من أجل كسب الثروة. أما الفارس دارفيو فيخبرنا أن الميليشيا كانت تتألف من صعاليك وعصاة وهاربين من دفع الديون أو من جرائم ارتكبوها⁴. ويضيف عزيز سامح إلتز: "...أما انكشارية الجزائر فكان من الذين ارتكبوا جرائم في وطنهم الأم، ومن الذين أغضبوا آباءهم وأمهاتهم، ومن المشاغبين والميالين بطبائعهم إلى الحكايات والأساطير، فاندفعوا إلى بلاد المغرب مجربين حسن طالعهم وحظهم..."⁵.

وقد انتجت سياسة منع المحليين من الانخراط في الاوجاق نوعا من "الفصل العنصري" أدى بدوره إلى جعل كل المناصب العالية والرتب القيمة مقصورة على العنصر التركي والأعلاج لا غير. أما بقية الشرائح والطوائف الاجتماعية فكانت مهمشة. حيث سرعان ما شكّل الاتراك

¹ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص ص 64-65.

² يذكر الوكيل الأمريكي جويل بارلو في تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 18 مارس 1796م ما يلي: "...هؤلاء الأتراك ينحدرون من المشرق، حيث يُجنّدون ويُحضرّون إلى هنا (الجزائر) كجنود. يتّصفون بالجهل والشراسة وحب المغامرة، وكثير منهم مُدانون بجرائم أُجبرتهم على الفرار من بلادهم. هناك قول شائع في المشرق مفاده: لا يذهب الرجل للنزير إلى الجزائر..."، كناية على أنّ الذين يُجنّدون للاتحاق بانكشارية الجزائر أصحاب خلفيات وضيعة. للمزيد يُنظر: - Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, Volume I, Naval Operations including diplomatic background from 1785 through 1801, United States Government Printing Office Washington, 1939, Electronically published by American Naval Records Society Bolton Landing, New York 2011, pp 140.

³ نستشف ذلك من خلال العبارات التي استعملها ممثلي الجزائر في الأناضول لحث الرجال على الالتحاق بأوجاق الجزائر. فقد حاولوا إغرائهم بالربح المادي والفوائد الذي سيجنونها في الجزائر: "للربح بدون تعب، وجمع النقود بدون عرق، ودون بذل أي جهد، تعال للانضواء تحت علمنا". يُنظر:

- عزيز سامح إلتز، مرجع سابق، 133.

⁴ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 36.

⁵ عزيز سامح إلتز، مرجع سابق، ص 133.

ارستقراطية جديدة ذات نظرة مغلقة مبنية على أصول عنصرية¹ ومصلحية احتكرت وحدها السلطتين السياسية والاقتصادية. وقد نفسر هذه السطحية بعجز "الدولة" بأنظمتها وأدواتها على بسط حكمها، لأن الأدوات في واقع الأمر كانت أدوات حرب أكثر منها أدوات حكم. والمتعارف عليه لدى الدارسين لتاريخ الإمبراطورية العثمانية أن النشأة الأولى لهذه الأخيرة كانت عسكرية². وقد تمكن الاتراك رغم قلتهم من بسط نفوذهم على الأراضي التي تخضع لهم وإخضاع سكانها باستخدام عناصر محلية تعرف بقبائل المخزن. ويمكن تعريف قبائل المخزن بأنها مجموعات سكانية لها صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية لما تقوم به من أعمال وتؤدي من أدوار. وهي لا تعود في أصولها إلى نسب واحد أو أصل مشترك بل هي في واقع الأمر تجمعات سكانية ذات تكوين مصطنع، فمنهم العبيد والكراغلة وعرب الصحراء وسكان الهضاب والجبال. وتستمد قبائل المخزن وظائفها الحربية والإدارية من تقاليد التبعية والولاء التي طبقها الموحدون واتبعها فيما بعد الزيانيون بتلمسان وبنو حفص ببجاية وقسنطينة. وقد عمل الاتراك على الإبقاء على هذا النوع من القبائل المتعاونة عندما تيقنوا من أهميتها في استخلاص الضرائب ومعاقبة المتمردين منذ حكم الباشوات. ثم وسّعوا صلاحياتها في القرن 18م، فأصبحت تشارك في المحلات الفصلية والحملات البعيدة المدى من أجل استخلاص الضرائب وإيقاع العقاب بالممتنعين والمعادين لسلطة البايك والحيلولة دون تحرك القبائل الجبلية أو الصحراوية لاجتياح السهول الخصبة حيث توجد ملكيات البايك وتعيش قبائل الرعية الخاضعة³. هذه السياسة أدت إلى تقسيم المجتمع الجزائري إلى فئتين متباينتين على غرار مناطق السيطرة العثمانية الأخرى، **الفئة الأولى**: تمثل الرعية وكل القوى المنتجة وتشمل الغالبية الساحقة من السكان. **والفئة الثانية**: تمثل السلطة الحاكمة وتشمل نسبة ضئيلة من السكان تبدأ بالسلطان في

¹ نلاحظ مثلا أن أبناء الأتراك من أمهات جزائريات كانوا يُعتبرون كراغلة في حين أن أبناء الأتراك من أمهات تركيات أو أوروبيات اللائي اعتنقوا الإسلام فلا يُعتبرون كراغلة، بل يتمتعون بمثل الامتيازات التي يتمتع بها أبائهم. ينظر: - خليفة حمّاش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث، جامعة منتوري - قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، 1427هـ/2006م، ص 60.

² غالي العربي، "ثورة ابن الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري إبان القرن التاسع عشر"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، 1997، ص ص 53-54.

³ ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص ص 105-106.

المشرق، أو الداى في الجزائر، وتنتهي بأعيان القرى والمدن عبر شبكة من القادة العسكريين، والأشراف، وحكام المقاطعات (البايات)، وجُباة الضرائب (قبائل المخزن) وسواهم¹.

كما اعتمد الحكام الاتراك على تشجيع التنافس القبلي والصراع العشائري المعتمد على مبدأ الصف وروح العصبية في كثير من الجهات، وذلك حتى تبقى الكلمة الأولى والأخيرة لهم. كما دأب الحكام الاتراك أيضا على تفتيت التجمعات القبلية الكبرى التي رأوا فيها قوة تهدد نفوذهم، وذلك بإخضاع تلك القبائل الكبرى وتنصيب شيوخ موالين لهم عليها. وإذا لم يتمكنوا من إدخالها في نفوذهم، يعملون على الاستيلاء على أراضيها وترحيل بطون منها إلى جهات بعيدة. وهذا ما دفع كثيرا من القبائل المهمة إلى الانتفاضة ضدّ الحكام وإعلان التمرد²، مما أدى إلى انحسار المناطق المعترفة بالحكم المركزي. فحسب لويس رين، لم تكن الأراضي التي كانت خاضعة مباشرة للسلطة التركية في فترة حكم الداى الأخير تتعدّى سدس مساحة الجزائر الشمالية الحالية³. لذلك، يقول أحد المؤرخين أنّ النظام السياسي العثماني في الجزائر كان منذ بداياته يسير إلى الانهيار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لأنه اعتمد في أساسه على القوة العسكرية وعلى حكام لا تربطهم أية روابط طبيعية بالبلد والسكان، ما عدا الرابط الديني. هذا ما دفعهم لأن يتجاوزوا حدود سلطتهم القانونية ويستعملوا العنف ضدّ الرعية⁴.

غير أن استعمال القوة والعنف ضدّ السكان من أجل الحفاظ على النظام السياسي يمكن تبريره من وجهة نظر سياسية. ففي حوار بين سقراط (Socrates) وثراسيماخوس⁵ (Thrasymachus) حول الأخلاق في السياسة، يؤسّس ثراسيماخوس حجته الداحضة لأفكار سقراط المثالية القائلة بإمكانية مساهمة الأخلاق في السياسة على عدة نقاط براغماتية، من

¹ نيقولاى ايفانوف، مرجع سابق، ص 20.

² ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص 40.

³ Louis Rinn, "le royaume d'Alger sous le dernier Dey". In : RA, N° 41, 1897, p137.

⁴ غالى العربي، مرجع سابق، ص 55.

⁵ Thrasymachus من Chalcedon هو أحد "السفسطائيين الكبار" (بالإضافة لـ: Critias، Antiphon، Gorgias، Hippias، و Protagoras) الذين اشتهروا في أثينا خلال القرن الخامس قبل الميلاد. للمزيد من المعلومات حول هذا الفيلسوف، يُنظر:

بينها أنّ أولئك الذين يحكمون في أي دولة يرغبون بطبيعة الحال في التمسك بالسلطة والامتيازات التي تقدمها، لذلك يضعون وينفذون القوانين التي تُديم حكمهم. وبذلك يصيغ الطغاة قوانين طغيانية، والديمقراطيين يصيغون قوانين ديمقراطية، وتقوم القلة الحاكمة بإصدار قوانين تُؤمّن حكمها، وهكذا دواليك. ففي كل الدول يعاقب الحكّام (سواء كانوا أفراداً، أو قلة أو كثرة) أولئك الذين يعارضون قوانينهم، مبرّرين ذلك بأنّ معاقبة الفوضى وانعدام القانون أمر واجب. وبذلك، فإن حرفة الحكم هي نشاط يقوم فيه الحكام بالزام رعاياهم بفعل ما يريدون منهم أن يفعلوه، والكف عمّا لا يريدون؛ إن الأشخاص الذين لا يطيعون الحكام أو لا يستجيبون بالطريقة المطلوبة يمكن إدانتهم ومعاقبتهم باعتبارهم خارجين عن القانون. ومثل هذه العقوبة ستكون مثلاً للعدالة، لأنها تدعم قوانين الدولة¹.

ويدعم ماكيفالي هذا الرأي ويضيف أنه لا أخلاق (خاصة المسيحية) في السياسة. فحسب رأيه، لا يجب ولا ينبغي على الشعب أن يتوقع من قادته السياسيين أن يتحلوا بأخلاق عامة الشعب. بل يجب على الشعب أن يتوقع منهم أن يُطلّقوا مثل هذا النوع من الأخلاق وأن يسعوا إلى المحافظة على أمن دولتهم وبقائها باستعمال كل الوسائل، عادلة كانت أو خاطئة. فإن نجح الحكام في مسعاهم هذا المنبعث من المصلحة الذاتية، حتى ولو كان هذا المسعى أحياناً مليئاً بالقسوة والوحشية²، فإنه في الأخير سيكون في مصلحة كل فرد من الشعب³. وبالتالي، فعند استعمال الحكام الأتراك للعنف ضد القبائل الثائرة أو الرافضة لدفع الضرائب فهو حماية للدولة وشعبها من خطر عصيان القانون الذي قد يهدد وحدة الدولة. وما الحملات العسكرية

¹ Robert Jackson, op. cit., p 18.

² نجد الفقهاء المسلمين على غرار ابن جماعة (1241-1333م) يوافقون على هذا الرأي، حيث يقول هذا الأخير: "جور السلطان أربعين سنة خير من رعية مهملة ساعة واحدة". يُنظر:

- بدر الدين بن جماعة، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تحقيق ودراسة وتعليق: فؤاد عبد المنعم أحمد، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، 1985م، ص 49.

³ Robert Jackson, op. cit., p 22.

التي كانت تُوجّه ضدّ المناطق الثائرة إلا وسائل ضرورية لإعادتها لمنهج السلطة وإجبارها على الاعتراف بالسلطة المركزية للدايات والسلطة الإقليمية للبايات من خلال دفع المغارم¹.

ويشارك المؤرخ التونسي ابن أبي دينار ثراسيماخوس وماكيافيلي في أفكارهما السياسية الواقعية البراغماتية. حيث يبرّر بحماسة كبيرة تصرفات العثمانيين الطغيانية معتبرا أيّاهما من طبيعة الأشياء، ويضعها في خانة المبدأ السياسي القائل بأنّ الرضوخ للظالم أفضل من الاضطرابات والفتن². وبذلك، فقد طبّق الأتراك طوال ثلاثة قرون من حكمهم للجزائر واقعية سياسية في سياستهم الداخلية. فمن جهة قاموا بقمع الثورات بالقوة، وفصلوا في القوانين بينهم وبين الجزائريين كخضوعهم لمحاكم خاصة غير تلك المخصصة للأهالي وانفرادهم بحق حمل السلاح في دار السلطان، وهو ما كان معمولاً به في أجزاء الإمبراطورية الشرقية أيضاً³. فقد كان للبايات التصرف المطلق في الرعية بالقتل للعرب، والضرب، والسجن والعقوبة بكل وجه، غير أنّ الباي لا يقدر أن يقتل أحداً من الأتراك إلا بمشاورة الباشا (الداي) بالجزائر⁴. وحتى القناصل الغربيون ورعاياهم، حسب المعاهدات المبرمة بين الجزائر وبلدانهم الأصلية، كانوا أعلى درجة من الجزائريين لأنه في حالة نزاع بين جزائري وأوروبي، لا يمكن أن يعاقب الرعية الأوروبي أو الأمريكي بعقوبة أعنف من العقوبة التي تطبّق على التركي⁵.

ومن جهة أخرى، حاول العثمانيون توظيف فكرة التضامن الإسلامي لترسيخ نفوذهم لدى مختلف الأوساط الشعبية بالتقرب إلى المرابطين وشيوخ الزوايا، ومصاهرتهم ومنحهم مختلف

¹ مختار هواري، مرجع سابق، ص 576.

² نيقولايفانوف، مرجع سابق، ص 183.

³ MARSHALL G. S. HODGSON, op. cit., p 129.

⁴ محمد بن يوسف الزباني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق وتقديم: الشيخ المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة والنشر، الجزائر، 2013، ص 249.

⁵ ينظر مثلاً البند التاسع من تجديد معاهدة السلام مع هولندا سنة 1679م، والبند 19 في معاهدة السلام مع الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1815م في:

- علي تابلت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، منشورات خمسينية جامعة الجزائر، ج1، الجزائر، 2012، ص ص 253-254.

- منصور عمر الشثيوي، حرب القرصنة بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة الفرجاني، طرابلس-ليبيا، 1970، ص 299.

العطايا والامتيازات¹. فالعامل المشترك (الدين و"الجهاد" والعدو المشترك) قد جعل العثمانيين يبحثون عن حلفائهم في الجزائر ضمن الفئات والافراد الذين يؤمنون مثلهم². ولا شك أن أول من فعل ذلك، أفرادا وطرقا، هم رجال الدين والعلماء³. ومن ثمة بدأت هذه العلاقة بين الطرفين تنمو وتترسخ. وعندما ندرس فئة العلماء والمرابطين سنلاحظ اعتماد العثمانيين على التصوف سواء كانوا في المدن أو في الأرياف. وكان تقربهم منهم عن عقيدة في معظم الأحيان، تماما كما كان يفعل آباؤهم وزملاؤهم في الاناضول أو البلقان عندما كانوا يأخذون بركات الدراويش لينطلقوا نحو "الجهاد". فهم في الجزائر كانوا يسيرون على تقاليد راسخة حفظوها منذ أن كانوا في المشرق. وعلى هذا الأساس كان كبارهم وصغارهم يحترمون رجال الدين عامة احتراماً خاصاً ويبالغون في تعظيمهم وإكبارهم. وتحدثنا الوثائق أن الباشاوات والبايات كانوا يقومون احتراماً لرجال الدين وأن بعضهم، كالباشا يوسف ومحمد بكداش، كانوا يسترضون رجال الدين ويراسلونهم ويمنحونهم الهدايا والعطاءات. وتُعطى قصة الشيخ أحمد بن يوسف الملياني وعروج بربروس مثلاً على هذه العلاقة⁴.

وقد كان العثمانيون يعلمون أنهم غرباء في الجزائر⁵. فلم يكونوا يتكلمون لغة السكان ولا يعرفون تقاليدهم ولا طرق معيشتهم، ولم يولدوا على أرضهم أو يمارسوا حرفهم أو يختلطوا بجبل منهم

¹ غالي العربي، مرجع سابق، ص ص 53-54.

² لم يعتمد الأتراك في الجزائر على رجال الدين المحليين فحسب، بل استقدموا من المشرق رجال الصوفية كذلك لمعاودة فرق الانكشارية في حروبها ضد الاسبان منذ سنوات الإيالة الأولى. ويعتبر الولي داه (توفي في الجزائر سنة 1554م) أحد أشهر هؤلاء الذين قدموا مع خير الدين بربروس، إذ لعب دوراً روحياً مهماً في الدفاع عن مدينة الجزائر أثناء حملة شارلكان عام 1541م. حول هذه الشخصية، يُنظر:

- Mehmet Tütüncü, "CEZAYİR BEKÇİSİ VELİ DEDE Barbaros Kardeşlerin Cezayir'e Çıkışlarının 500. Yılı Hatırasına", INTERNATIONAL JOURNAL OF TURKOLOGY, N 01, 2020, pp 3-16.

³ كانت الطرق الصوفية إحدى دعائم الحكم العثماني بالجزائر الذي لم يمتد على كامل مناطق الإيالة، بل اعتمد حكمه على وسائط أو قوى محلية، كقبائل المخزن والعلماء خاصة المرابطين وشيوخ الزوايا الذين كان نفوذهم الروحي جلياً على الأوساط الشعبية. ونظراً للمكانة التي حظيت بها الزعامات الدينية بين الرعية، تقرب منهم الحكام الأتراك وجعلوا منهم وسائط بينهم وبين الأهالي. للاستزادة حول موضوع العلاقة بين السلطة العثمانية في الجزائر ورجال الدين يرجى العودة لـ:

- رشيدة معمّر شكري، "العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1671-1830م)"، مذكرة لنيل شهادة

الماجستير تخصص تاريخ حديث، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، السنة الجامعية: 2005-2006م، ص ص 205-206.

⁴ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص 191.

⁵ يبدو أن الأتراك كانوا يعتبرون فعلاً الأرض الجزائرية غريبة عنهم. فعشية الحملة الفرنسية على الجزائر 1830م، أمر العزاب من الانكشارية، وكان عددهم 2500، بالركوب على متن السفن الحربية الفرنسية لتتقلهم إلى إزمير. ينظر:

في مدرسة أو شارع أو منزل، وليس لهم في الجزائر ذكريات طفولة ولا شباب¹. وقد كان العامل الوحيد الذي يربطهم بالأهالي هو الدين الإسلامي و"الجهاد" ضدّ العدو المشترك. إنّ الاخوة في الدين والعدو المشترك هو الذي جعل استغلال العثمانيين الاقتصادي، إذا سلمنا بهذا الطرح، محتملا عند الجزائريين، بينما لم يجدوا أيّ مبرر لاحتمال استغلال الفرنسيين لهم فيما بعد².

ولكن هذا لا يعني أنه لم يكن هناك سخط من رجال الدين على العثمانيين. ذلك أن النزاعات بين أهل الطرق الصوفية أحيانا واستغلال أدعياء التصوف للعامة ومبالغة المرابطين والعلماء في طلب الجاه والتنافس كان يثير قلق السلطة العثمانية التي كانت تتدخل لتوقف الأمور عند حدودها، لأن النظام والأمن يقتضيان ذلك التدخل. وقد وقعت عدّة ثورات كان العامل الديني مظهرا لها. ولكن العامل الاقتصادي والتدخل الخارجي كانا أحيانا وراء بعضها، فالضرائب الإضافية وضعف مداخيل الغنائم البحرية كانتا سببا للثورات³. وقد بدأ هذا الضعف منذ القرن الثامن عشر⁴، حيث أصبحت مداخيل القرصنة لا تشكل سوى خمس مداخيل الخزينة حسب ما يورده حمدان خوجة⁵، وهو ما دفع بالحكام إلى زيادة الضغط على السكان بإثقال كاهلهم بضرائب إضافية لم يتمكنوا من تسديدها في أغلب الحالات⁶. مما أدّى بدوره إلى عجز مستمر في الميزانية، فقد كانت نفقات الدولة لا تزيد عن مصادرها، إذ كانت تقدّر بـ: 450 ألف دونة

- سيمون بفايفر، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تقديم وتعريب: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 109.

¹ يذكر الوكيل الأمريكي جويل بارلو في تقرير إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 18 مارس 1796م أنّ الأتراك في الجزائر غير وطنيين ذلك أنّه لا يمكن لأي رجل أن يتعلّق ببلد ليس له فيه أو لأصدقائه أية ذرية أو نسل... يُنظر:

- Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, volume I, op. cit., p 140.

² أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 190.

³ نفسه، ص ص 191-192.

⁴ كان الحكم العثماني، منذ تثبيت أركانه، وإلى غاية القرن 18م، يركز على الغنائم البحرية. وكانت معالجته للأوضاع الداخلية، ولاسيما الجانب الضريبي غير ذات أهمية بالنسبة للحكومة العثمانية. ولكن مع تراجع الإيالة بحريا، ونقص الموارد البحرية ثم نضوبها، لم يعد بإمكان العثمانيين الاستمرار على نفس نهج السياسات الداخلية التي كانوا ينتهجونها فيما سبق، مما دفعهم إلى وضع قوانين جديدة لجباية الضرائب اللازمة لمتطلبات الدولة. للاستزادة حول الموضوع يُنظر:

- توفيق دحماني وصباح نوري هادي العبيدي، "إيالة الجزائر العثمانية: بين موارد البحر والضرائب"، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، المجلد 4، العدد 10، السنة الرابعة/تشرين الثاني 2017، ص ص 136-141.

⁵ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 46.

⁶ فلة القشاعي، "النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837"، العدد 7، 1993، ص 180.

طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر، ثم ما لبثت أن تزايدت مع مطلع القرن الثامن عشر حتى فاقت مصاريف وجوه الدخل في أوائل القرن التاسع عشر. ففي سنة 1822 انخفضت المداخيل بالنسبة لوجوه الانفاق بما يعادل 673.500 قرش اسباني. ورغم انتهاج سياسة مالية تعتمد على استخلاص الضرائب الثقيلة من الأرياف والمدن، فإنّ هذا العجز المالي ظلت تعاني منه الخزينة عشية الاحتلال إذ قدّرت النفقات عام 1827 بـ: 2.947.000 فرنك، بينما لم تزد مصادر الدخل في نفس العام عن 2.273.500 فرنك¹.

¹ ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص 28.

خاتمة الفصل:

حاول في هذا الفصل دراسة الوجود العثماني في الجزائر من وجهات نظر مختلفة. فقد يعتبر بعض المؤرخين أنّ قدوم الأتراك إلى غرب المتوسط كان بهدف الجهاد فحسب، غير أنّ بعض القرائن التاريخية تظهر أنّهم كانوا يريدون اتخاذ الجزائر قاعدة لأعمال القرصنة المربحة، ليس للأتراك فقط، بل للسكان المحليين أيضا. لكن هذا لا ينقص على الإطلاق من دورهم الكبير في الدفاع عن السواحل المغاربية في القرن 16م. وهو ما يبرز تداخل القيم والمصالح في سير التاريخ.

وبسيرورة الزمن والاحداث، أخذ هؤلاء القراصنة يصطدمون بالانكشارية التي زاد نفوذها في إيالة الجزائر إلى درجة استئثارها بالسلطة في عهد الآغاوات. غير أنّ انتصار الانكشارية لم يكن سوى نتيجة لصراع هؤلاء مع الرياس والباشاوات ممثلي السلطان العثماني على السلطة في إيالة الجزائر صاحبة مداخل القرصنة الكبيرة في القرن 17م. كما شكل انفراد الانكشارية بالسلطة منعرجا هاما في تاريخ الإيالة، إذ شهدت المرحلة التي تلتها نوعا من الاستقرار كان سببه الأساسي انسحاب الرياس من ساحة الصراع على السلطة ابتداء من بداية القرن 18م نتيجة لانخفاض مداخل القرصنة، تاركين المجال للانكشارية لتستحوذ على الحكم.

وقد ذهب بعض المؤرخين، كأبو القاسم سعد الله وناصر الدين سعيدوني، إلى القول باستكمال "الدولة الجزائرية" في عهد الدايات لمقوماتها طبقا للسياق الزمني لتلك الفترة. حيث رأوا أنه من الخطأ أن نقارن الدولة الحديثة اليوم بمواصفاتها مع الدولة الجزائرية في العهد العثماني¹. ذلك أنّ الجزائر كانت جزءا من الدولة الإسلامية الشرعية (الدولة العثمانية) ولم يحاول حكامها قطّ قطع تبعيتهم الدينية معها، على عكس ما قامت به الدول الأوروبية في القرن 17م. غير أنّ الملاحظ هو أنّ الجزائر في القرن 18م قد اشتركت في عديد من الخصائص مع الدول الأوروبية الحديثة ذات السيادة: فقد تمتعت بحدود معلومة، واعتراف دولي من خلال معاهدات وبعثات دبلوماسية، وسيادة داخلية وخارجية فيما يخص قراراتها السياسية. وهو إن لم يمنحها

¹ مختار هواري، مرجع سابق، ص 577.

لقب دولة ذات سيادة بالمعنى الغربي، كون الجزائر كانت تابعة روحيا للدولة العثمانية، إلا أنه يمنحها لقب دولة بالمفهوم "الإسلامي"، أي مستقلة سياسيا وتابعة دينيا "لخليفة المسلمين"، أو للدولة الإسلامية السنية الشرعية على الأقل.

وبذلك، فإن أهم خاصيتين إيجابيتين يمكن أن تعزى لفترة الحكم العثماني في الجزائر هي:

1. المحافظة على وحدة التراب الجزائري وتثبيت حدوده، وتنظيمه إداريا.
2. محاولة فرض نظام الدولة المركزية الحكم على مكونات الرعية الجزائرية المتميزة بالعصبية القبلية الموروثة من العصور الوسطى.

وفي هذا الصدد، يقول أحمد مقصودة نقلا عن أحمد ابن سحنون الراشدي في الثغر الجماني: "ثم إن دولة الترك ضربت الأرض بجيرانها، وألقت بهذا المغرب الأوسط ككلها، ومدّت روافدها على ما بين وجدة إلى منتهى أعمال تونس... فانقطعت عروق الفتن، وذهبت مواد الشقاق ولم يبق بها صائل غيرهم، ولا تائر سواهم، واختصروا ما كان يكثر غيرهم لطلب الملك من الثورة بالقبائل، وإقامة الحروب وإثار الفتن الجلائل فصار ذلك مقصورا على دار الملك"¹.

¹ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 21.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية في الفترة العثمانية

المبحث الأول: مُحدّدات السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني: واقعية السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثالث: القرصنة كأداة في السلوك الخارجية

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية في الفترة العثمانية

تعتبر الدبلوماسية أداة من أدوات "السياسة الخارجية" لأي دولة أو كيان سياسي، وإحدى أهم وسائل تحقيق السياسة الخارجية للدول، إذ أنها تلعب دورا هاما في عملية تكوين قواعد القانون الدولي¹. لذلك، وقبل التطرق للدبلوماسية الجزائرية في الفترة العثمانية، نرى أنه من المنطقي المرور على السياسة الخارجية الجزائرية والتطرق لمحدداتها. بل ويجب أيضا فهم الاتجاه العام للسلوك الجزائري اتجاه محيط الجزائر الخارجي المتكون من عدة فضاءات سياسية تنقسم بدورها إلى عدّة قوى سياسية، هذه القوى بعضها تبدو، نظريا، عدوا دائما كونها تختلف في القيم مع الجزائر. وبعضها الآخر تبدو أنها صديقة وحليفة كونها تشارك الجزائر نفس القيم من تاريخ وهوية إسلامية مشتركة.

من هذا المنطلق، سنحاول في هذا الفصل بحث الاتجاه العام للسياسة الخارجية الجزائرية بناء على فرضية سنحاول اثباتها وهي أن السياسة الخارجية الجزائرية لم تكن مبنية على مبادئ "قيمة" ثابتة غير متغيرة وإنما هي سياسة براغماتية مرنة مبنية على المصلحة الذاتية للجزائر و"نخبتها الحاكمة".

¹ رحيمة لدغش، "سيادة الدولة وحققها في التمثيل الدبلوماسي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، كلية الحقوق، قسم القانون العام، السنة الجامعية 2013-2014، ص 124.

المبحث الأول: مُحدّدات السياسة الخارجية الجزائرية:

أصبح تجنّب التفسيرات أحادية السبب من الأمور المتعارف عليها في الدراسات الاجتماعية. كما أصبح من المتعارف عليه أنّ السلوك الخارجي للدول ينتج عن جملة من العوامل، داخلية وخارجية¹. وعليه، فإن سياسة الجزائر الخارجية في الفترة العثمانية لم تحد عن هذا السياق، فكل من المؤثرات الداخلية والخارجية لعبت دورا مهما في تحديد ثوابت ومتغيرات سياستها الخارجية وتشكيل سلوكها الخارجي منذ أن فرضت الجزائر الأمر الواقع فيما يخص استقلالها السياسي والاقتصادي عن الدولة العثمانية.

وعليه، فإن السياسات الخارجية للدول تُبنى على عدّة ركائز كالتحالفات الدولية والموقع الجغرافي والإمكانات البشرية والاقتصادية. بل لا تقتصر على ذلك فقط، إذ أنّ للروابط التاريخية دورا في رسم سياسات الدول، كما أنّ مسألة الهوية -أي مدركات الدولة لذاتها في مواجهة محيطها الجغرافي- من أهم العوامل في رسم السياسة الخارجية والإقليمية للدولة²، ضف إليها بعض العوامل الأخرى كالنظام السياسي للدولة والتكوين الذاتي للحكام. وبذلك، فالمحدّدات هي العوامل التي لها الدور الأكبر في تشكيل السياسة الخارجية لدولة ما.

وبناء على ما سبق نرى أنه من الضروري بمكان قبل الشروع في دراسة سلوك الجزائر اتجاه بيئتها الخارجية أن نبدأ بدراسة المحدّدات التي وجّهت هذه السياسة ورسمت خطوطها العريضة. كما تجدر الإشارة إلى أنه سيتم التركيز في دراسة السلوك الخارجي للجزائر في الفترة العثمانية على المرحلة التي تمتد بين القرن 17م والقرن 19م لاعتبارات عدّة:

¹ James N. Rosenau, The Study of World Politics, Volume 1: theoretical and methodological challenges, Routledge, 2006, p 172.

² شطاب غانية، "محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 8، جانفي 2016، ص 304

- أ. لم تشرع الجزائر في اتباع سياسة مستقلة عن الباب العالي، نظريا على الأقل، إلا بعد منتصف القرن 17م، أي بعد أن أصبح حكام الجزائر يُختارون في الجزائر وليس في إسطنبول.
- ب. ظهور الدول ذات السيادة في أوروبا في القرن 17م وما نتج عنه من تغير في السياسة الدولية. فبعد أن كان الصراع في القرن 16م بين الإمبراطورية العثمانية من جهة والامبراطورية الهابسبورغية من جهة أخرى تحت شعار الحرب الدينية (نظام دولي ثنائي القطبية)، تحوّل الصراع إلى منافسة بين "دول ذات سيادة" تطمح إلى تحقيق مصالحها الذاتية فقط، دون منح اعتبار كبير للدين في السياسة الخارجية (نظام دولي متعدّد الأقطاب).
- ت. أولى معاهدات الجزائر المباشرة مع الدول الأوروبية كانت في القرن 17م، مما يثبت أنّ استقلالية السلوك الخارجي بدأت تقريبا في الفترة المذكورة.

1. النظام السياسي:

ذهب بعض المؤرخين إلى وصف نظام الحكم الذي عرفته الجزائر في الفترة العثمانية بالعسكري، وأنّ الجزائر تحوّلت معه إلى جمهورية عسكرية. في حين وصف كل من توماس شو و فنثير دي بارادي الجزائر بالمملكة، ووصف هايدو حكامها بالملوك¹. بينما وصفها بيار دان "بدولة جمهورية"²، ووافقه في ذلك البرتغالي كارفالو مسكاريناس حينما قال أنّ الجزائر "جمهورية على غرار جمهورية البندقية"³.

أمّا العربي الزبيري فيرى أنّ الجزائر عرفت نظام حكم خاص بعد دخول العثمانيين إليها، أهم ميزاته أنه كان يجمع بين الصبغة المدنية والعسكرية، بحيث تتجلى الصبغة المدنية في أن

¹ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص ص 21-22.

² Pierre Dan, op. cit., p 110.

³ عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 113.

الداي كان دائما يلجأ إلى العلماء لحل المشاكل العويصة ولا يستطيع مخالفتهم في شيء، أما الصبغة العسكرية فتتمثل في الديوان الذي كان يعين الداي أو يعزله، والذي كان يتكون من غالبية عسكرية. ويضيف البعض أن النظام السياسي للجزائر العثمانية كان نظاما جمهوريا عسكريا مغلقا، فهو جمهوري لأن منصب الحاكم انتخابي وليس وراثي، وهو عسكري لأن الحاكم كان من العسكريين، وهو مغلق لأنه نظام لا يُسمح فيه إلا لفئة معينة (الأوجاق) بممارسة السلطة¹.

وبالفعل، فإن أهم ما تميّز به الجيش الانكشاري في الجزائر هو سعيه للوصول إلى السلطة والسيطرة عليها، حيث كانت الجزائر على رأس الولايات العربية التي وصل فيها الانكشارية إلى أعلى الهرم السلطوي، فقد استولى الجيش على الحكم في الجزائر تدريجيا وبالقوة، إلى أن تمت السيطرة المطلقة للانكشارية على الحكم في الجزائر في حدود 1659م². ليكونوا بذلك "جمهورية عسكرية" ذات زعامة إقليمية، حسب تعبير سيار الجميل³. فمنذ البداية، اعتقدت انكشارية الجزائر أنها مختلفة تماما عن غيرها من الانكشارية، لأنها ببساطة كانت تعتقد أن خضوع تلك المناطق للإدارة العثمانية تمّ بفضلها. ولهذا لم تتصور أنه بمقدور أي أحد معاقبتها أو تقليص نفوذها⁴. وبذلك تمكنت من الاستئثار بالحكم وتأسيس نظام سياسي عسكري فريد من نوعه.

ولقد ساهم عنصران أساسيان في إضفاء الصبغة العسكرية على الجزائر طوال الفترة العثمانية. يتمثل أولهما في الظروف الحرجة التي أسست فيها إيالة الجزائر، ويتمثل الثاني في كونها امتداد للدولة العثمانية التي أخذت عنها الجزائر خصائصها ومنها خاصيتها العسكرية⁵. وبذلك

¹ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص ص 21-22.

² جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع ببابك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2008، ص 36.

³ سيار الجميل، مرجع سابق، ص 52.

⁴ عزيز سامح إلتز، مرجع سابق، ص 276.

⁵ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص ص 21-22.

اتخذ اترك الجزائر النظام السياسي للدولة العثمانية كنموذج لهم في الحكم، وجعلوه يبدو وكأنه ارسنقراطية عسكرية¹.

غير أن الوصف الذي ذهب اليه بعض المؤرخين من أن الجزائر في فترة الدايات كانت "جمهورية عسكرية" لا يمكن قبوله بسهولة رغم ملامسته للصواب فيما يخص الجانب العسكري، كون أن مصطلح الجمهورية (Republic) يعني أن السلطة تقبّع بين أيدي "الشعب" من خلال ممثلين منتخبين من طرفه²، وهو ما لم يحدث قط في تاريخ الوجود العثماني في الجزائر أن ساهمت الرعية في اختيار الداى، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو ساهمت في اختيار أعضاء الديوان الذين يختارون الداى³. ونفس الشيء يمكن أن يُقال عن وصف الجزائر بالمملكة، لأن الجزائر لم تعرف الحكم الوراثي خلال العهد العثماني كقاعدة مؤسسية⁴.

¹ M. Renaudot, Alger; Tableau du royaume de la ville d'Alger et de ses environs, Librairie Universelle de P. Mongie Aîné, Paris, 1830, p 79.

² يُنظر: مادة Republic في:

<https://www.etymonline.com/word/republic>

³ كان الداى نظريا يُنتخب على مستوى هيئة الديوان، بيد أن الواقع العملي يثبت أن اختيار الداى في القرن 18م كان يتم إما من طرف الانكشارية إذا تمكنت من التخلص من الداى السابق، وبذلك تُعين دايا مواليا لها، أو من طرف الداى نفسه إذا توفي بطريقة طبيعية وعيّن قبل وفاته خليفة له من وزرائه أو المقربين منه. ومع نهاية القرن 18م كان اختيار الداى يتم ضمن الوزراء الثلاث: الخزناجي، آغا المحلة وخوجة الخيل. يُنظر:

- عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 114.

- Venture De Paradis, op. cit., P 118.

⁴ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 153.

لذا فإنّ الأقرب إلى الصواب هو وصف الجزائر بالأوليغارشية¹ العسكرية التي أسست لحكم عسكري². كون الانكشارية هم من كانوا يحكمون البلاد، ويختارون الداى فعليا بتوافقات بينهم³.

وقد نستشف مظاهر "عسكرة" النظام السياسي الجزائري من خلال الوثائق الرسمية الصادرة عن الديوان، الذي هو في الأساس ديوان الانكشارية. فالمعاهدات السياسية مع الدول الأوروبية تتضمن تسمية الجزائر "بمدينة الحرب"⁴ (دار الجهاد)، أو "محروسة جزائر غرب"، كما أننا نجد في المعاهدات وصف الجزائر بـ"أوجاق"، وعبارات كـ: "سعادتلو ومروتلو صاحب الدولة أولان عبيدي باشا يسر الله مراده وما يشا حضرتلرينك وديوان محترم اوجاق اختيارلري اتفاقيله وجمله عسكر منصوره بالله مشورتيله..." (بمشورة ذو السعادة والمروعة حضرة صاحب الدولة عبيدي باشا يسر الله مراده وما يشاء، وباختيار واتفاق ديوان الاوجاق المحترم وجمله العسكر المنصورة بالله...) ⁵. وقد يدل ذكر العسكر والأوجاق⁶ دون الأطراف المدنية في الجزائر في الوثائق المتعلقة بالسياسة الخارجية والدبلوماسية على أنّ العسكر كانوا العنصر الفعال الأول

¹ أوليغارشية Oligarchy تعني "حكم الأقلية". بمعنى أدق، "مجموعة صغيرة من الناس تتحكم في بلد ما أو منظمة ما". ينظر مادة Oligarchy في:

https://www.etymonline.com/word/oligarchy#etymonline_v_2576
<https://en.oxforddictionaries.com/definition/oligarchy>

² الحكم العسكري أو Military Rule هو نوع من الحكم الاستبدادي الذي يُشكل نظاما سياسيا يستحوذ من خلاله الجيش على أكثرية السلطة. يُنظر:

<https://www.britannica.com/topic/military-rule>

³ يُنظر مثلا كيف تم تعيين الداى علي باشا سنة 1816م بعد أن قرر الانكشارية في التكنات أن يزيحوا الداى عمر عن سدة الحكم وينصبوا غيره. وانتهى الأمر مثلما أرادت الانكشارية حيث تم خنق الداى عمر ووضعوا مكانه الداى علي، ليأتي بعد ذلك الديوان والفقهاء وأعيان البلد ليلبسوا الخلعة للداى الجديد الذي اختاره الانكشارية. يُنظر: - أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 131.

⁴ نجد بعض الدول الغربية تصف الجزائر في معاهداتها معها بمدينة الحرب (مدينة الجهاد) "warlike city"، مثلما هو الحال في معاهدة 1762 بين الجزائر وبريطانيا. ينظر:

- De Martens Charles, Recueil des traites, second edition revue et augmentee par le Bon Charles de Martens, T 5, (1791-1795), A gottings, 1826. P 70.

⁵ يُنظر مثلا معاهدة الجزائر مع السويد لسنة 1141هـ، 1729م في:

- (NAS) Original traktater med frammande maker (traktater) Bihang IV: Alger.

⁶ وليس هناك أبلغ تعبير عن الطبيعة العسكرية للنظام السياسي لإيالة الجزائر من التسمية الرسمية للإيالة، فهي "أوجاق" التي تعني في اللغة العثمانية "فوج عسكري".

في رسم سلوك الجزائر اتجاه محيطها الخارجي. كما ساهم التكوين العسكري للنخبة الحاكمة في الحفاظ على سياسة "الجهاد ضد الكفار" في تعاملها مع بعض القوى الأوروبية. وهو ما يعبر عنه دو بارادي في قوله: فنظرا لطبيعة الحكومة الجزائرية (العسكرية)، كل اتفاق معها لا يمكن أن يكون إلا اتفاقا مؤقتا وغير مؤكد¹.

2. العوامل الفردية (الشخصية):

تؤثر مجموعة الدوافع الذاتية، والخصائص المتعلقة بشخصية القائد السياسي على أسلوب تعامله مع السياسة الخارجية. ويُقصد هنا بالدوافع الذاتية مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية (المادية والمعنوية) للإنسان، والتي تدفع الفرد إلى التصرف بشكل معين، كالدافع نحو القوة، والحاجة إلى الانتماء، والحاجة إلى الإنجاز، واحترام الذات، والنزعة نحو السيطرة أو الخضوع وغيرها².

فالعوامل الذاتية هي المتغيرات المرتبطة بالحاجات الأساسية للإنسان والتي تدفع الفرد إلى التصرف بشكل معين. ومن أبرز هذه التفسيرات نجد البيولوجية التي ترى بأن لدى البشر دوافع عدوانية فطرية مثل ما هو موجود لدى بقية الحيوانات الأخرى مما يؤدي إلى الحروب والنزاعات. وتبرز السلوكيات العدوانية عند الإنسان كلما اعتقد أن هناك ما يهدد ذاته ووجوده وممتلكاته وحقوقه³.

وقد ساهم التكوين العسكري للقادة السياسيين للجزائر العثمانية في رسم ملامح السياسة الخارجية التي تعتمد على استمرارية الحرب ضد "الكفار". فتقاليد "الجندي الغازي" العثماني العسكرية استمرت في الوجود بين الانكشارية الذين اعتبروا أنّ قدرهم وهدفهم في الحياة هو إخضاع

¹ Venture De Paradis, op. cit., P 110.

² محمد السليم السيد، مرجع سابق، ص 358.

³ مزيان ايجر أمينة، مرجع سابق، ص 32.

"الكفار" ومقارعة الديار المسيحية على الحدود مع دار الاسلام¹، هذه "الأيديولوجية" الحربية جعلت الحرب الأداة المفضلة للجنود العثمانيين في علاقاتهم بأوروبا². هذا الأمر ساهم في التأثير على "اللاوعي السياسي"³ لهؤلاء، وبالتالي، الابقاء على القرصنة كأداة أساسية لتنفيذ سياسة خارجية "عدائية" انطلاقاً من قواعدهم في الجزائر. ففي الدول ذات الأنظمة الاستبدادية، يرى علماء السياسة والعلاقات الدولية أن القادة السياسيين والعسكريين يميلون في الغالب إلى اتباع سياسات مُجازفة على غرار استعمال القوة⁴.

من جهة أخرى، تنصرف الخصائص الشخصية إلى مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والعاطفي والسلوكي للإنسان. كأن يكون الفرد ذا شخصية تسلطية، أو يكون ميالاً إلى الانفتاح على الأفكار الجديدة⁵. وفي هذا الصدد، نجد تدخل شخصية الدايات والمسؤولين الكبار في كثير من المرات في اتخاذ قرارات مهمة تمس السياسة الخارجية والعلاقات مع الكيانات السياسية الأجنبية. ففي رسالة بعث بها السيد شورت إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 24 أوت 1791م، أعلم سلطات بلاده عن وفاة الداي محمد عثمان باشا⁶ وخلافته من

¹ MARSHALL G. S. HODGSON, op. cit., pp 100-106.

² Rifa'at Ali Abou-El-Haj, "Ottoman diplomacy at Karlowitz", in: Ottoman Diplomacy Conventional or Unconventional?, edited by: A. Nuri Yurdusev, PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2004, p 90.

³ للمزيد حول مصطلح "اللاوعي السياسي" يرجى العودة لـ:
- محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 2000، ص 10.
⁴ Todd L. Allee and Paul K. Huth, "When Are Governments Able to Reach Negotiated Settlement Agreements? An Analysis of Dispute Resolution in Territorial Disputes 1919–1995", in: APPROACHES, LEVELS, AND METHODS OF ANALYSIS IN INTERNATIONAL POLITICS CROSSING BOUNDARIES, Edited by Harvey Starr, PALGRAVE MACMILLAN, 2006, p 20.

⁵ محمد السليم السيد، مرجع سابق، ص 358.
⁶ جلس على كرسي الحكم في 8 فيفري 1766م وبقي عليه حتى وفاته في 9 أوت 1791م/10 ذي الحجة 1805هـ (يذكر أحمد الشريف الزهار أن تولي الداي محمد عثمان الحكم كان في 21 شعبان 1179هـ/8 أفريل 1766م، و وفاته كانت في 13 ذي القعدة 1205م) مستمرا في الحكم مدة 26 سنة و ثلاثة أشهر و نصف، شهدت دولته عدة حملات أوروبية كحملات الإسبان و الدانماركيين. للاستزادة حول هذا الداي يُنظر:

- Charles Feroud, "Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination turque à Alger de 1775 à 1805", in: R.A, N° 18, 1874, p 299.

- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص 23-51.

طرف شخص آخر (الداي حسن¹ 1791-1798م) يُقال أنه "يقف بجانب الولايات المتحدة" في محاولتها للتفاوض مع الجزائر. وأنّ الداي الجديد يُقال أنه "رجل تحرّري"². وبالفعل، ساعد الداي حسن الأمريكيين بأن أرسل سنة 1795م جواز سفر بحري إلى المفاوض الأمريكي الذي كان في فرنسا لكي يأتي إلى الجزائر في أمان، وأمر الداي الوسيط كاثكارت (Cathcart) بأن لا يخبر أحدا بهذا، لأنه لم يسبق أن منح أي حاكم جزائري جواز سفر رسمي لأي دولة قبل التفاوض على المعاهدة، وهو الإجراء الذي من شأنه أن يوحي بأن الجزائر هي التي تبحث عن السلم³. وبذلك تمكنت الولايات المتحدة بفضل المساعدة التي قدمها الداي نتيجة لشخصيته "التحررية" من توقيع معاهدة مع الجزائر سنة 1795م بعدما وقفت شخصية الداي السابق الصارمة في وجه هذا المسعى. وفي مرحلة الآغاوات، كان للآغا الجديد، الذي لم يذكر دي غرامون اسمه، ميلول لفرنسا، وهو ما جعله يطلق الأسرى الفرنسيين ويسهل التفاوض مع السلطات الفرنسية⁴. وعلى عكسه، كان الداي الثاني⁵ الذي حكم الجزائر لا يتوافق مع الفرنسيين لأنهم أسروا اثنتان من أفضل سفنه. وقد علم الانجليز، منافسي الفرنسيين، بهذه المشاعر الخاصة واستغلوها للحصول على معاهدة في نهاية 1671م⁶.

وفي نفس السياق، ساهمت شخصية الحكام التسلطية في تعكير العلاقات مع الدول الأجنبية واربك السياسة الخارجية الجزائرية من خلال اتخاذ قرارات اعتباطية دون الالتفات إلى القوانين

¹ حول الداي حسن باشا، يرجى العودة لـ:

- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص 52-82.

² منصور عمر الشثيوي، حرب القرصنة بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة الفرجاني، طرابلس-ليبيا، 1970، ص 47.

³ جيمس. ل. كاثكارت، مذكرات قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 155.

⁴ De Grammont H. D, op. cit., p 217.

⁵ يبدو أن دي غرامون قد أخطأ بين الداي الثاني بابا حسن باشا (1682م-1683م) وبين الداي الأول الحاج محمد باشا (1671م-1682م) الذي عقدت المعاهدة في عهده. حول هاتين الشخصيتين، يرجى العودة لـ:

- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص 42-43.

⁶ De Grammont H. D, op. cit., p 221.

المعمول بها آنذاك. ففي أكتوبر 1800م، هدّد الداوي مصطفى باشا (1797م-1805م)¹ القنصل الأمريكي بأنّ "العلاقات مع الولايات المتحدة لن تدوم إن رفض السماح له باستخدام سفينة أمريكية ورفع العلم الجزائري عليها لنقل وفده إلى إسطنبول. ورغم احتجاجات القنصل بأنه غير موافق على هذا القرار الذي يهدّد السفينة وطاقمها، وأنه لا يملك الصلاحيات للسماح بهذا الأمر دون العودة لمسؤوليه، هدّد الداوي القنصل بأن يسارع في تلبية طلبه وإلا فإنّ العلاقات مع الولايات المتحدة لن تدوم"². كما ذكر الوكيل الأمريكي جويل بارلو سنة 1796م في تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية أنّ الصعوبات في التعامل مع الجزائر لا تنبع من طبيعة دستور الحكومة الجزائرية فحسب، بل أيضا من طبيعة شخصية الداوي (حسن باشا) ذو المزاج المتقلب، والجائر، لدرجة أنّه لا يمكن حساب أو استشراف سياساته المتقلبة من لحظة إلى أخرى³.

وفي نفس السياق، أقدم الداوي حسين على التصرف بنفس العقلية المتصلّبة مع الفرنسيين الذين أرسلوا مبعوثا لهم إلى الجزائر لتسوية النزاع الذي نشب بعد حادثة المروحة، إذ رفض ارسال شخص إلى فرنسا لتسوية الوضعية، بل وأمر بقبلة سفينة المبعوث، إن لم تخرج في غضون ساعتين من الميناء، وهو ما حدث بالفعل. وقد وصف الشريف الزهار تصرف الداوي "أنّ الشيطان نفخ فيه وأخذ العجب والكبر، وظنّ أنّ يغلبه أحد". بل ورفض دعوات الدولة العثمانية ومحمد علي باشا للوساطة⁴. وهو ما كلف الجزائر حملة عسكرية أدّت إلى احتلال الجزائر سنة 1830م.

¹ Albert De Voulx, Tachrifat, Imprimerie du gouvernement, IMPRIMERIE DU GOUVERNEMENT, Alger, 1852, p 129.

² منصور عمر الشتيوي، مرجع سابق، ص 116.

³ Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, Volume I, op. cit., p 141.

⁴ أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 166-167.

من خلال هذه الأمثلة، نلاحظ دور الشخصية التسلطية ذات الخلفية العسكرية وتأثيرها على الروابط السياسية مع الدول الأخرى دون الالتفات للقوانين والقواعد المتعارف عليها في تلك الفترة. فشخصية القائد السياسي تلعب دورا مهما في توجيه السياسة الخارجية لبلاده، خاصة في الأنظمة السياسية الاستبدادية، على غرار الأنظمة التي عرفت الفترة الحديثة. وهو ما يظهر دور العوامل الذاتية وتكوين الفرد في اتخاذ القرارات التي تخص السياسة الخارجية.

ومع ذلك، فإن تفسيرات اتخاذ القرارات تُظهر أن كل القرارات التي يتخذها البشر ذات غايات معينة. فالسلوك البشري موجه دائما نحو هدف معين. والأهداف والغايات والمصالح يمكن أن تُفسر السلوك، كون السلوك ما هو إلا وظيفة لخيار بشري محسوب وذو غاية¹. وبالفعل، فإن الحاح الداي مصطفى باشا السابق ذكره، وإصراره على استعمال السفينة الأمريكية في مهام تخص حكومة الجزائر كانت الغاية من ورائه اجتناب ارسال سفينة جزائرية عبر بحر مليء بالأعداء مما يجعلها عرضة للوقوع في أيديهم، أو حتى الاستيلاء عليها من طرف الحكومة العثمانية عند دخولها إسطنبول للضغط على الجزائر من أجل إخضاعها لسلطتها وجعلها تستجيب لطلباتها. وبالفعل، كانت الحكومة العثمانية قد احتجرت رئيس الوفد الجزائري بعد استيلائها على الهدايا التي احضرها على متن السفينة الأمريكية، بالإضافة إلى مبلغ مالي كان موجهها كهدية إلى الصدر الأعظم. وقد هدّدت الحكومة العثمانية بأنها لن تطلق سراحهم حتى تستجيب الجزائر لطلبات الباب العالي وتخضع لسلطته².

يمكن أن نضيف أيضا أن البايلىر بايات، حكام الجزائر الأوائل ومؤسسي اللبنات الأولى للإيالة، كانوا رياس بحر أكثر من كونهم رجال حكم³. وقد لعب تكوينهم البحري العسكري دورا مهما في رسم وتحديد السلوك الخارجي للجزائر للقرون التي تلت فترة حكمهم. بحيث أصبحت

¹ Todd L. Allee and Paul K. Huth, op. cit., p 196.

² منصور عمر الشثيوي، مرجع سابق، ص 126.

³ ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص 15.

القرصنة الواجهة التي تغطي السياسة الخارجية الجزائرية، والتي تحدّد من خلالها علاقاتها مع الكيانات السياسية الأجنبية. إذن، فطبيعة تكوين شخصية حكام الجزائر ذوي النشأة العسكرية، سواء كانت متفتحة أو متسلطة، ساهمت في تشكيل النظام السياسي في الجزائر وفي تحديد وتوجيه سلوكه الخارجي. وفي ذلك يقول ريتشارد سنايدر: "إننا نحدّد الدولة عبر صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقفهم السلطوي قرارات الدولة، لذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها"¹.

3. النظام الدولي الفوضوي:

يُعد النظام الدولي من بين المحدّدات الأساسية في السياسة الخارجية. ويشمل كذلك إلى جانب الدول الأخرى، سواء كانت منفردة أو متحالفة، المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، الحركات العالمية السياسية والدينية التي تشكل مدخلات للبيئة الخارجية لأية سياسة خارجية كانت². غير أننا سنتجاهل هذه المنظمات والشركات في هذا البحث بحكم أنّها لم تكن من فواعل النظام الدولي في الفترة التي تشملها هذه الدراسة، أي بين القرنين 16م و 19م.

إضافة إلى بنية النظام الدولي، فإن طبيعته المتغيرة تؤثر هي الأخرى على السلوكيات الخارجية للدول وحتى على محدّداتها. فالنسق الدولي المُتسم بالتوتر يؤدي إلى اتسام السياسة الخارجية بالحذر، والعكس صحيح. كما أنّ حالة النظام الدولي الفوضوية تحدّد توقعات وحدات النظام حول تصرفات الآخرين بما في ذلك موازنة القوة ومساعدة الذات³.

¹ مزيان ايجر أمينة، مرجع سابق، ص 32

² نفسه، ص 28.

³ Christian Reus-Smit and Duncan Snidal, the Oxford handbook of international relations, Oxford press university, 2008, p 304.

نقصد بالنظام الدولي الفوضوي تلك الحالة التي توجد وتتفاعل فيها الدول فيما بينها في غياب سلطة عليا شاملة، وبالتالي بدون قانون¹. فلا تستطيع الدول التحكم في دول أخرى لأنها تقتصر إلى السلطة والشرعية للقيام بذلك². كما لا يمكن للدول في ظل النظام الدولي الفوضوي التعامل مع بعضها البعض قانونياً. وبذلك لا يمكنها القيام بذلك إلا بواسطة القوة التي هي الوسيلة الأنجع لتحقيق مصالحها³.

تجدر الإشارة هنا أنّ هناك من لا يعتبر النظام الدولي مُحدداً للسياسة الخارجية، بل هو حسب تعبير هؤلاء "مُقيد" لها⁴. أي أن فوضوية النظام الدولي لا تحدّد بالضرورة سلوك الدول اتجاه بعضها البعض، بل تُقيّد حريتها في تطبيق سياستها الخارجية بجعلها تلجأ إلى الحذر وإلى التفكير في مصلحتها الذاتية في تعاملاتها فيما بينها.

اذن في مثل هذه البيئة الدولية الفوضوية كانت تتفاعل الجزائر مع غيرها من الكيانات السياسية في الحرب والسلام. ولم يكن هذا الوضع الفوضوي خافياً على حكامها، فقد خاطب داي الجزائر القنصل الأمريكي الممتنع من عدم تدخل الداي لإطلاق سراح أسرى أمريكيين احتجزهم قراصنة طرابلس وأتوا بهم إلى ميناء الجزائر، خاطبه قائلاً أنّه (الداي) لا يعتقد أن أمريكا أو أي دولة مسيحية أخرى ستتناهى عن مهاجمة الجزائر إن رأت أنّ ذلك يخدم مصالحها⁵. في

¹ ينظر إلى السياسة الدولية عادة على أنها فوضوية (أناركية). وكما تعني كلمة ملكية (موناركية) حاكم واحد تعني كلمة أناركية أو فوضوي عدم وجود أي حاكم، وتعّد السياسة الدولية نظاماً للاعتماد على الذات. يُنظر:

- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 29.

² حسب مبادئ العلاقات الدولية، يقسم المجال السياسي بين الدول إلى صنفين: الأول تراتبي والثاني فوضوي. يتميز الفضاء السياسي التراتبي بالتمايز الوظيفي والاختصاصي، وذلك بمؤسساته ومنظّماته المحددة جيداً، مما يخلق درجة عالية من النظام. أما الفضاء السياسي الفوضوي فهو على النقيض يتميز بالصراع وضرورة مساعدة الذات. ولمخاطبة هاتين الحالتين تلجأ الدول إلى أداتين تتمثلان في الحرب والدبلوماسية. يُنظر:

- Christer Jönsson and Martin Hall, *Essence of Diplomacy*, PALGRAVE MACMILLAN, GB, 2005, p 13.

Robert Jackson, op. cit., p19. ³

Arthur A. Stein, *Constraints and Determinants: Structure, Purpose, and Process in the Analysis of Foreign Policy*, in: *APPROACHES, LEVELS, AND METHODS OF ANALYSIS IN INTERNATIONAL POLITICS*, "Edit" by Harvey Starr, PALGRAVE MACMILLAN, 2006, p 190.

⁵ منصور عمر الشتيوي، مرجع سابق، ص 176.

هذا التصريح إقرار ضمني بعدم ثقة الداي في الدول الأخرى لغياب ضامن أو قوة عليا تتحكم إليها الدولة لضمان مصالحها. أي أن النظام الدولي الفوضوي هو الحاكم. مما يؤدي إلى الريبة والشك بين الدول وعدم الثقة وإلى الاعتماد على الذات في الدفاع والسعي وراء المصلحة الذاتية فقط.

يجب ألا نغفل هنا أن الجزائر عاصرت نظاما دوليا ثنائي القطبية¹ قبل النظام الوستقالي، ميزته الحرب الدينية بين الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الهابسبورغية. فخلال القرن 16 والنصف الأول من القرن 17 عاشت الجزائر في كنف الدولة العثمانية التي شكلت قطبا إسلاميا ضد القطب المسيحي الذي قاده الهابسبورغ. وابتداء من منتصف القرن 17م وظهر الدول الأوروبية ذات السيادة وبداية الاستقلال الواقعي لأوجاق الجزائر عن اسطنبول، بدأت معالم نظام دولي جديد متعدد الأقطاب بالبروز، ميّزه ظهور عدّة دول شكلت اقطابا متصارعة على الهيمنة والنفوذ والأسواق والتجارة والحدود². وقد تبلور هذا النظام الدولي في القرن 18م، حيث هيمنت عليه خمسة قوى أو دول كبرى: فرنسا، النمسا، بريطانيا، بروسيا وروسيا، بالإضافة إلى عدة دول من الدرجة الثانية كاسبانيا، هولندا، السويد، الدانمارك، بافاريا، ساكسونيا وبولندا. أما الدولة العثمانية فقد كانت جزءا من هذا النظام الدولي، غير أنها بقيت خارج القواعد والمؤسسات التي طوّرها الأوروبيون³. فقد كانت الدولة العثمانية بعد واستقاليا لا تزال قوة أوربية تُهيمن على أجزاء واسعة من جنوب شرق أوروبا، آسيا وأفريقيا. ورغم ذلك، فقد كانت جدّ مختلفة عن باقي الكيانات الأوروبية بإصرارها على التعامل معها من خلال شروطها الإسلامية عوض القانون الأوروبي العام أو النظام الوستقالي. صحيح أن الإمبراطورية العثمانية

¹ يتميز بنيان القطبية الثنائية بتركز النفوذ الدولي في قطبين رئيسيين، وذلك بسبب تركّز توزيع المقدرات بين دولتين أو كتلتين رئيسيتين. ويتميز هذا النيان بوجود صراع رئيسي يتمركز حول القطبين الدوليين، تتضم كل الوحدات الدولية القائمة أو معظمها إلى أي منهما. يُنظر:

- محمد السليم السيد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 2، 1998، ص 266.

² محمد السليم السيد، مرجع سابق، ص ص 267-268.

³ Adam Watson, THE EVOLUTION OF INTERNATIONAL SOCIETY; A comparative historical analysis, Routledge, New York, 1992, p 220.

استمرت إلى غاية سنة 1922م. غير أنها في الحقيقة كانت في انحطاط مستمر ابتداء من انهزامها في حصار فيينا الثاني سنة 1683م، وتحت ضغط هائل من الأوروبيين لإجبارها على قبول الأساليب الأوروبية في الدبلوماسية والقانون الدولي إلى أن حدث ذلك بالفعل بعد معاهدة باريس سنة 1856م التي أنهت حرب القرم وأعطت الدولة العثمانية مكانة رسمية في المجتمع الدولي¹. وبذلك دخلت الدولة العثمانية عن مضض في النظام الدولي الأوروبي وأجبرت على التخلي عن نظرتها الذاتية بأنها أرفع من نظام الدول الأوروبي².

وبغض النظر عن أي من النظامين الدوليين يعدّ أكثر استقرارا من الآخر (النظام الثنائي القطبية أم متعدّد الأقطاب³)، فقد عاشت الجزائر على أطراف بيئة دولية عرفت منافسة كبيرة على النفوذ والهيمنة، مما جعلها تستجيب لتحديات النظام الدولي الفوضوي الذي افرزه القرن 17م باتباع سياسة القوة ضدّ منافسيها في المنطقة. وقد كانت وسيلتها في ذلك بناء أسطول حربي للدفاع عن نفسها ضدّ الدول العدوانية، ولإستخدامه في أعمال القرصنة التي سنتطرق لها بتفصيل أكثر في المبحث الثالث.

4. الجغرافيا:

تعدّ الجغرافيا في مقدّمة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، وهي من أكثر مقوّمات سياسة الدولة ثباتا⁴. فخواص الأرض وخصوبتها ومناخها وموقعها بالنسبة إلى الكتل البرية الأخرى

¹ Peter Sutch and Juanita Elias, INTERNATIONAL RELATIONS THE BASICS, Routledge, 2007, p 28.

² Robert H. Jackson, The Global Covenant; Human Conduct in a World of States, Oxford University Press, 2000, p 10.

³ يزعم بعض الباحثين على رأسهم والتز أن الأنظمة ثنائية القطبية أكثر استقرارا من الأنظمة الدولية متعددة الأقطاب، بينما يقول الباحثان دويتش و سينقر العكس، حيث يزعمان أن النظام الدولي متعدّد الأقطاب هو الأكثر استقرارا والضامن لعدم اندلاع نزاعات بين الدول. يُنظر:

- Patrick James and Michael Brecher, Stability and Polarity: New Paths for Inquiry, Journal of Peace Research, Vol. 25, No, 1, 1988, p 75.

⁴ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 200.

والممرات المائية عوامل تسهم في البيئة النفسية التي من خلالها يحدد السياسيون والشعب روابطهم بالعالم الخارجي¹. إن السلوك السياسي للدولة ما هو إلا انعكاس لتاريخها، وتاريخ تلك الدولة هو، لحدّ ما، نتاج وضعها الجغرافي². فالواقع الأساسي لأي حضارة هو مهدها الجغرافي، أي أنّ الجغرافيا هي المحدّد لما يمكن أن ينمو، والمحدّد للحدود غير القابلة للعبور³.

وفي هذا الصدد، يقول نابليون بونابرت أنّ "الوضع الجغرافي هو الذي يملّي السياسة". كما أكّد موسيليني على العامل الجغرافي عندما ألقى خطاباً عام 1924 جاء فيه: "ما كانت السياسة الخارجية أمراً مبتكراً، ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية"⁴.

وتبعاً لما سبق، يمكن القول أنّ تأثير المتغير الجغرافي في السياسة الخارجية لأية دولة ينبع من مجمل خصائصها الجغرافية التي تتنوع وتباين درجة تأثيرها. ومن هذه الخصائص: **حجم الدولة** الذي قد يكون واسعاً أو ضيقاً، ولكل منهما تأثيراته الخاصة المباشرة أو غير المباشرة، والايجابية أو السلبية في حركتها السياسية الخارجية. فأمّا عن الاتساع، فهو يُرتّب جملة مزايا سكانية واقتصادية وعسكرية. فهو يساعد على إيواء أعداد كبيرة من السكان ويمنح الدولة وفرة وتنوعاً في المصادر الطبيعية والغذائية. فضلاً عن ذلك فهو يوفر لها ذلك العمق الاستراتيجي الذي يسمح لها بالمناورة واعتماد استراتيجية الدفاع من العمق، مما يحول دون إمكانية احتلالها والسيطرة عليها. بيد أنّ مجمل هذه الايجابيات قد تتحول إلى سلبيات لاسيما في حالة غياب الإمكانية الاقتصادية والعسكرية ووجود التمزق الاجتماعي والتدخل السكاني بالاتجاه الذي يحول دون قدرة الدولة على الفعل الهادف والمؤثر. ومن هنا لا يشترط دوماً أن يضفي الحجم الواسع على الدولة التي تتميز به سمة الفاعلية والتأثير الدوليين. وكما أن لاتساع الحجم

¹ MUSTAFA AYDIN, op. cit., 2005, p 205.

² Sören Scholvin, GEOPOLITICS; AN OVERVIEW OF CONCEPTS AND EMPIRICAL EXAMPLES FROM INTERNATIONAL RELATIONS, The Finnish Institute of International Affairs, 2016, p 16.

³ Fernand Braudel, The Mediterranean and the Mediterranean world..., V2, op. cit., p 773.

⁴ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص ص 206-207.

تأثيرات مختلفة النوعية، كذلك هو الحال مع انكماشه. فمن ناحية يحرم الدولة من بعض مفردات القدرة التأثيرية، أو مجموعة منها. فهو يحرمها مثلاً من مصادر أولية استراتيجية وكثافة سكانية وقدرة عسكرية كمية. وأما من الناحية الثانية فإن الانكماش الجغرافي يدفع بالدول التي تتميز به إلى اعتماد مجموعة أنماط سلوكية خارجية محددة، كالانغماس الضئيل في التفاعلات السياسية الدولية¹.

ويؤكد مورغنثاو، منظر السياسة الواقعية، على أنّ الجغرافيا تعدّ أحد أهم محدّدات قوة الدول. ويعطي أمثلة عن قوة أمريكا نتيجة للمحيطات الكبرى التي تحيط بها التي تلعب دور العائق في وجه القوى المعادية². نفس الشيء بالنسبة لإنجلترا، حيث نرى أن الحاجز المائي الذي يعدّ فاصلاً بينها وبين البرّ الأوروبي يعتبر الأثر الرئيس في سياستها الخارجية على مرّ التاريخ³. غير أن هذا الأمر لا ينطبق على الجزائر، فصغر المساحة البحرية التي تفصل بين الجزائر والقارة الأوروبية، وطول ساحلها الممتد على أكثر من ألف كلم والمطل على مجموعة من الدول القوية (اسبانيا، فرنسا، الامارات الإيطالية)⁴، لم تساعد هذه المعطيات على حماية الجزائر من الهجمات الخارجية، بل العكس من ذلك، إذ لعب القرب الجغرافي بين ضفتي المتوسط دوراً كبيراً في تعرض الجزائر، والمغرب الأوسط من قبل، لحملات عسكرية عدوانية منذ القدم، وهو ما أجبر الجزائر على اختيار سياسة خارجية تعتمد بشكل كبير على أسطول بحري هدفه الذود عن الديار، وغزو أراضي وسفن الأعداء.

وقد لعبت الجغرافيا دوراً كذلك في ترسيم الحدود البرية مع الجيران. إذ ساهمت في رسم حدود الجزائر الشرقية والغربية، فكلاهما أسسا على أسس جغرافية وإثنية (واد الملوية في الغرب وواد

¹ مثني علي المهداوي، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد"، مجلة العلوم السياسية، العددان 38-39، بغداد، ص ص 109-110.

² Hans J. Morgenthau, Politics among nations; the struggle for power and peace, Alfred A. knopf, New York, 1948, p 78.

³ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 200.

⁴ عبد القادر فلوح، مرجع سابق، ص 38.

زين في الشرق)¹. غير أن هذه الحدود الطبيعية لم تمنع عبور جيوش الأطراف المتحاربة خدمة لسياسات دول شمال إفريقيا. فتونس، المحاطة بالصحراء من الجنوب، رأت في الشرق الجزائري الخصب والغني منطقة التوسع الطبيعي. نفس الشيء بالنسبة للمغرب الأقصى المحاط بالصحراء من الجنوب، والبحر والمحيط من الشمال والغرب على التوالي، لم يبق له سوى الغرب الجزائري للتوسع وكسب أراضي جديدة. هذا الواقع الجغرافي أنتج معضلة أمنية للجزائر (الأوروبيون من الشمال، تونس من الشرق، المغرب السعدي ثم العلوي من الغرب)، وهو ما ساهم ربما في احتكار الإنكشارية للسلطة كون الهجمات الخارجية منحت الأوجاق الشرعية بدفاعهم عن الإيالة. وبذلك يمكن القول أنّ الجزائر في الفترة العثمانية قد عاشت "معضلة أمنية" لعبت الجغرافيا دورا كبيرا في تشكيلها.

إذن، تأثرت العلاقات الجيوسياسية بين أوروبا البحرية وشمال إفريقيا كثيرا بشكل وبنية البحر المتوسط وسواحلها التي تشكل السلاسل الجبلية ثلاثة أرباعها. حيث أن الحوض الغربي منه، الذي يمتد من جبل طارق إلى الممر الضيق بين تونس وصقلية، محاط كلياً بالجبال. ضف إلى ذلك الجزر المتوسطية (الباليار، كورسيكا، سردينيا، صقلية) التي لعبت دور معبر بين الساحل الشمالي والجنوبي. هذه المعطيات الجغرافية لعبت دورا هاما في التطور السياسي للحوض الغربي عبر التاريخ مقارنة بالحوض الشرقي².

وقد ساهم نقص الممرات عبر الجبال التي تحيط بسواحل المتوسط في عزله عن تدخلات الكيانات غير المتوسطية، مما جعل قضية السيطرة على المتوسط "قضية عائلية" في الحوض الغربي (القرطاجيون، الرومان، المغاربة...). ولم يتغير هذا الوضع إلا مع بداية العصر الحديث بتطور وسائل المواصلات البرية والبحرية³، التي سهّلت على أمثال العثمانيين التدخل

¹ Adrien Berbrugger, "des frontières de l'Algerie», In : R.A, N° 04, 1860, p 403.

² Saul Bernard Cohen, Geopolitics; The Geography of International Relations, ROWMAN & LITTLEFIELD, Third Edition, 2015, p 209.

³ ibid, p 210.

في غرب المتوسط لتوسيع دائرة نفوذهم. وذلك باستخدام السفن بشكل أكبر في المعارك البحرية ونقل الجنود والتموين.

وقد ساعدت الجغرافيا الجزائرية وطبيعة سواحلها المفتوحة والمقابلة لأوروبا على امتداد 1200 كلم¹ في تشجيع الغزو البحري وتشكيل بحرية جزائرية نشطة. غير أنّ جغرافية الجزائر كونها دولة متوسطة سمح لأسطولها البحري بالنشاط في المتوسط أكثر منه في الأطلسي. فبين 1617 و1625م مثلاً تمكنت من أسر حوالي 200 سفينة هولندية فقط، مقارنة بميناء دونكيرك² الفرنسي المطل على المحيط الأطلسي الذي تمكن قراصنته من أسر 1499 سفينة هولندية وإغراق 336 أخرى بين 1626 و1634م. إذن الموقع الجغرافي فرض عليها أن تكون دولة متوسطة بامتياز. والأمر الذي جعل البحرية الجزائرية تتمكن من الولوج إلى المحيط الأطلسي هو استخدامها لتقنيات جديدة في بناء السفن المستديرة³، وهو ما يوضح فعالية التكنولوجيا الحديثة في التقليل من أهمية العوامل الطبوغرافية⁴.

كما أنّ موقع الجزائر المتوسط مقارنة بجيرانها سمح لأسطولها بتوسيع رقعة عملياته إلى الحوض الشرقي للمتوسط بالإضافة إلى الحوض الغربي الذي يطل عليه ساحلها (ينظر الملحق 3). فبينما كانت إيالتى تونس وطرابلس الغرب متخصصتان في شرق المتوسط ووسطه حتى السواحل الإيطالية، سمح الموقع الجغرافي للمتوسط للجزائر بتحريك سفنها في كل الاتجاهات، أي أنّ عمليات سفن القرصنة الجزائرية مع بداية القرن 19م مثلاً شملت شرق المتوسط

¹ ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 26.

² كان تابعا لإسبانيا في تلك الفترة.

³ J. P. COOPER and others, op. cit., pp 229, 232, 233.

⁴ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 207.

(السواحل اليونانية والإيطالية الشرقية)، ووسطه (جزيرة صقلية وجزر الباليار)¹ وغرب المتوسط حتى مضيق جبل طارق والمحيط الأطلسي² (يُنظر الملحق 4).

وقد لعبت جغرافية الساحل الجزائري دورا هاما كذلك في اختيار القرصنة كأداة في السياسة الخارجية. صحيح أن حلول الاتراك بالجزائر أعطى زخما لهذا النشاط، غير أن الواقع يشهد أنّ القرصنة كانت نشاطا مألوفا في سواحل المغرب الأوسط حتى قبل قدوم الاتراك، بل وقبل قدوم الاسلام، فالوندال مثلا عند حلولهم بشمال افريقيا أول الأمر استقروا في المنطقة الجغرافية التي تتوسط عناية وبجاية، ثم قاموا بالتوسع إلى الشرق ليحتلوا قرطاجة الرومانية ويتخذوا من سواحل شمال افريقيا الشرقية قواعد لغزو سواحل صقلية وإيطاليا واليونان من أجل الأسرى والغنائم³.

فطوبوغرافية الساحل الجزائري وتوفره على متطلبات النشاط البحري من موانئ محمية طبيعيا (جيجل، بجاية، الجزائر، المرسى الكبير...)، وأخشاب مناسبة لصناعة السفن⁴ ساهمت في دعم هذا النشاط منذ القدم. حيث كانت السواحل الجزائرية في القرون الوسطى مرتعا لهذا النشاط. وقد تحدّث ابن خلدون عن نشاط بحارة بجاية الذين يسميهم غزاة البحر ضد القراصنة الأوروبيين الذين يسميهم بالفرنج منذ سنة 1364م. كما نجد أثرا للقرصنة في كتابات المؤرخ الاسباني سواريز مونتانيز الذي يذكر أن سكان القارتين (أوروبا وافريقيا) قد مارسوا هذا النوع

¹ للمزيد حول مواقع عمليات القرصنة الجزائريين في المتوسط والاطلسي، يُنظر:

- LAUGIER DE TASSY, HISTOIRE du Royaume d'Alger, HENRI DU SAUZET, AMSTERDAM, M.

DCC. XXV (1725), p 266.

DANIEL PANZAC, op. cit., pp 85-87. ²

DUREAU DE LA MALLE, ALGÉRIE HISTOIRE DES GUERRES DES ROMAINS, DES BYZANTINS ET ³ DES VANDALES, LIBRAIRIE DE FIRMIN DIDOT: FRÈRES, Paris, 1852, pp 215-217.

⁴ يُنظر مثلا تقرير قنصل الدانمارك في الجزائر بتاريخ 8 أكتوبر 1749م الذي يقول فيه أنّ ترسانة مدينة الجزائر قد دشنت سفينة جديدة مسلحة بـ 52 مدفعا بصنع محلي، ويضيف التقرير أنّ الداوي أمر النجارين بالتجهّز لقطع الأخشاب من أجل سفينتين إضافيتين اللتان سيبدأ العمل عليهما في الترسانة. يُنظر:

- N.A.R.C.D, kommercekollegiet tyske sekretariat, Box 367, doc 8 octobre 1749.

من الحرب منذ زمن بعيد حتى أصبحت القرصنة كالمرض المزمن بالنسبة لهم¹. ففي حوالي عام 1245م، كان ميناء ألميريا التابع لمملكة غرناطة يستقبل أكثر من مئة سفينة قرصنة قادمة من مينائي بجاية والمرسى الكبير، ضف إليهما قرصنة ألميريا نفسها. فقد كان هؤلاء يهاجمون سواحل إسبانيا وفرنسا وإيطاليا، ويعترضون الأساطيل الصليبية لإنجلترا والأراضي المنخفضة وألمانيا وفرنسا المتجهة لغزو الأراضي المقدسة في القدس². ويؤكد البكري أن مدينة عنابة كانت منطلقا للسفن المتجهة لممارسة القرصنة في بلاد الروم، وجزيرتي سردينية وكورسيكا، وعدة بقاع أخرى³.

اذن، لعبت الجغرافيا دورا في تشكيل السياسة الخارجية للجزائر. ولم تتغير هذه السياسة المبنية على "غزو الكفار" بتغير الحكام. وفي إشارة إلى ديمومة دور الجغرافيا في رسم السياسة الخارجية للدول، يكتب نيكولاس سبايكن (Nicholas J. Spykman) منظر الجيوبوليتيك الكلاسيكية الشهير: "الجغرافيا هي العامل الأساسي في تشكيل السياسة الوطنية كونها الأكثر ديمومة وبقاء. يأتي وزراء ويذهب آخرون، بل حتى الحكام المستبدون يموتون في النهاية، غير أنّ السلاسل الجبلية تبقى راسخة عبر الزمن"⁴.

5. الدين:

ترتبط السياسة الخارجية بالمعتقدات والقيم السائدة في المجتمع، فصانع القرار في السياسة الخارجية ملزم على العمل بها واحترامها، وهو ما يجعل الأفراد القائمين على السياسة

¹ De Grammont H. D, op. cit., P 4.

² A. Berbrugger, «Mers el-Kebir ; traduction de Suarez », in : Revue Africaine, volume 09, 1865, p 253.

³ Moulay Belhamissi, Marine et marins d'Alger (1518-1830), T 1, Bibliotheque Nationale d'Algerie, 1996, p 23.

⁴ Gearoid O Tuathail, Critical Geopolitics; The Politics of Writing Global Space, Routledge, London, 1996, p 39.

الخارجية يتغيرون، بينما تبقى السياسة الخارجية ثابتة¹. وبناء على هذا الطرح، لعبت الروح الدينية المتجذرة في مجتمعات أوائل العصر الحديث وفكرة "الحرب المقدسة ضدّ الكفار" دوراً في البناء الاجتماعي والفكر الجماعي للمجتمعات المتوسطية عموماً، إسلامية كانت أم مسيحية. هذا البناء الاجتماعي المتشعب بالقيم الدينية لعب دوراً أساسياً في توجيه التفاعل الخارجي للدول المتوسطية، بحيث منح الصدام الديني الذي بدأ منذ القرن 15م، بين العالمين الإسلامي والمسيحي، الشروط الملائمة لظهور الأولوية الحربية التي حملت طابع الحرب الدينية المقدسة في كلا من العالمين²، لتتحول فيما بعد إلى نشاط قرصنة من كلا الجانبين.

أما فيما يخص الجزائر، فيمكن أن نضيف التبعية الضمنية للإمبراطورية العثمانية التي دعمت البعد الديني لنشاط القرصنة، لاسيما وأنّ الدولة العثمانية اعتبرت أعداءها "كفاراً"، وذلك لإضفاء صبغة دينية على حروبها، لاسيما ضدّ الهابسبورغ³. وبما أنّ النخبة الحاكمة في الجزائر كانت بالأساس من الأوجاق المجنّدين من الدولة العثمانية، نظر هؤلاء من نفس منظور الدولة العثمانية، أي أنّ "الآخر" كافر يجب الجهاد ضده. حتى أصبح مبدأ الحرب المقدسة والجهاد ضدّ الكفار مقترناً باسم الجزائر التي عُرفت "بدار الجهاد"⁴، بل حتى سياسة أسر المسيحيين يمكن أن ينظر إليها من منظور سياسي وديني على أنها رمز لانتصار الإسلام على أعدائه⁵.

¹ مزيان ايجر أمينة، مرجع سابق، ص 31.

² Michel Fontenay, *La Méditerranée entre la Croix et le Croissant; Navigation, commerce, course et piraterie (xv1e-x1xe siècle)*, ÉDITIONS CLASSIQUES GARNIER, Paris, 2010, p 325.

³ Emrah Safa Gürkan, *Sultanın kursanları; Osmanlı akdeniz’de gaza yağma ve esaret 1500-1700*, kronik kitap, İstanbul, ekim 2018, p 54.

⁴ Venture De Paradis, "Alger au XVIII^e siècle", in: R.A, N° 41, 1897, pp 87.

⁵ DANIEL PANZAC, op. cit., p 117.

المبحث الثاني: واقعية السياسة الخارجية الجزائرية.

يتجه هذا المبحث إلى إبراز البعد الواقعي البراغماتي في السلوك الخارجي للجزائر العثمانية اتجاه محيطها الخارجي بمكوناته السياسية المختلفة. بمعنى أننا سنحاول إبراز دور "المصلحة الذاتية" للجزائر في اتخاذ القرارات في سياستها الخارجية بعيدا عن الطروحات التقليدية التي ترى أن السلوك الخارجي للجزائر في الفترة العثمانية كان مبنيًا على مبدأ "التضامن الإسلامي" مع الكيانات السياسية الإسلامية، ومبدأ "الجهاد ضد الكفار" اتجاه الكيانات السياسية غير الإسلامية.

1. السياسة الخارجية اتجاه الدول الغربية:

يمكن تقسيم الدول والكيانات السياسية الخارجية التي لا تتشارك مع الجزائر في القيم والدين والتاريخ إلى أصناف حسب دورها من منظور النخبة السياسية الجزائرية. فبعض هذه الدول كان يُنظر إليها بأنها مفيدة كونها توفر ما يلزم الجزائر من معدات الصناعات البحرية الحيوية للأسطول الجزائري، وهي في الغالب الدول الشمالية (هولندا والدول الاسكندنافية والولايات المتحدة الأمريكية). وبعض الدول الأخرى تفيد الجزائر بسفنها وسواحلها التي توفر الغنائم والأسرى الضامنة لاستمرار نشاط القرصنة (الدول المتوسطية). أما الدول البحرية القوية (فرنسا وبريطانيا) التي لا يمكن للجزائر مجابهة أساطيلها البحرية مباشرة، فقد تميزت سياسة الجزائر اتجاهها بنوع من الليونة والبراغماتية، خاصة بعد القرن 17م.

1.1. السياسة الخارجية اتجاه القوى الكبرى: فرنسا وبريطانيا

تعتبر إنجلترا الدولة الوحيدة ربما التي لم تُقدم النخبة الحاكمة في الجزائر على القيام بتجاوزات ضدّ سفنها، نظرا لقوة أسطولها وتواجده الكثيف في المتوسط خاصة في القرن 18م. نفس

الشيء تقريبا مع فرنسا بعد القرن 17م، التي لم يحاول حكام الجزائر تجاوز الحدود معها لأنهم كانوا يدركون أنها، على غرار بريطانيا، تملك الوسائل اللازمة للردع¹. ومع ذلك، فهذا لم يمنع حكومة الجزائر في بعض الأحيان من اعلان العداء ضدّ فرنسا، نظرا لإدراك الجزائريين أن التجارة الفرنسية المعتبرة في المشرق، وفي شمال افريقيا وفي الجزائر ستمنعها من قطع العلاقات مع الجزائر أو اعلان الحرب عليها². وبذلك استعملت النخبة الجزائرية الحاكمة ورقة المصالح الاقتصادية الفرنسية كأداة ضغط على فرنسا في مرات عدة، خاصة إن حاولت هذه الأخيرة فرض ارادتها على الجزائر. ففي الواقع، لم يكن للجزائر الوسائل العسكرية اللازمة لمجابهة دول بحرية كبرى كإنجلترا وفرنسا³، فهي لم تكن تلك القوة البحرية التي يمكنها شن حروب ضد أساطيل كبيرة⁴، بل قوة الجزائر تكمن في هجماتها على السفن التجارية للدول لا تجمعها بها معاهدات سلام، أي المصالح الاقتصادية لهذه الدول. كما لعبت تقنيات الاشتباك التي اعتمدها بحارة الجزائر دورا في انتصاراتهم البحرية، حيث كانوا يرفعون علم دول أخرى على

¹ في تقرير مفصل للوكيل الأمريكي جول بارلو لوزارة خارجية بلاده بتاريخ 18 مارس 1796م، يقول أن الحكومة الجزائرية دائما ما تلجأ إلى قطع علاقاتها مع الدول التي هي في سلام معها، والإستثناء الوحيد هو فرنسا وإنجلترا ذلك أن قوتها البحرية سمحت لهما بالحفاظ على السلام مع الجزائر بأقل عدد ممكن من القطيعات. يُنظر:

- Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, volume 1, op. cit., p 140.

Venture De Paradis, op. cit.. Pp 109-110. ²

³ في حوار بين داي الجزائر حسين والقنصل الأمريكي سنة 1824م، حاول القنصل اقناع الداي باتخاذ سياسة رصينة اتجاه الأسطول البريطاني الراسي أما مدينة الجزائر لحل الأزمة بين البلدين. وقد استعمل القنصل خطابا صريحا ومباشرا جاء في فيه أنه لا يوجد أي توازن قوة بين الجزائر وإنجلترا، وأنه يجب التغلب على الخجل والخضوع لقوة دولة متفوقة. يُنظر:

- وليام شالر، مصدر سابق، ص 217.

⁴ يشير نبيل مطر إلى هذه النقطة بإسهاب: "يمكن للجزائريين هزيمة السفن الصغيرة، لكنهم لا يستطيعون مواجهة الأسطول الإنجليزي بمداfee الضخمة. فبينما يمكن للأسطول الإنجليزي بسفنه المسلحة بـ 80 حتى 100 مدفع تحطيم أكبر سفن الأسطول الجزائري، وتدمير الميناء، لا يمكن للجزائريين سوى الإستيلاء أو تحطيم السفن الصغيرة، فما بالك التفكير في مهاجمة ميناء بلايموث أو بورتسموث الإنجليزيين. لقد كان الجزائريون يعلمون أنهم ضعفاء دون مدافع مشابهة للتي يمتلكها الإنجليز والفرنسيين". يُنظر:

- Nabil Matar, "THE MAGHARIBA AND THE SEA Maritime Decline in North Africa in the Early Modern Period", in: TRADE AND CULTURAL EXCHANGE IN THE EARLY MODERN MEDITERRANEAN BRAUDEL'S MARITIME LEGACY, edited by: MARIA FUSARO, COLIN HEYWOOD and MOHAMED-SALAH OMRI, I.B.Tauris Publishers, LONDON-NEW YORK, 2010, p 130.

سفنهم حتى يباغتوا السفن التي يستهدفونها¹، أو يرتدون ملابس مشابهة لتلك التي يرتديها البحارة الأوروبيون على متن سفنهم². هذه الأساليب منحت السفن الجزائرية عنصر المفاجئة على حساب سفن الدول الأخرى.

كذلك تكمن قوة الجزائر في مدفعية تحصينات مدينة الجزائر التي جابهت وردعت الاساطيل الأوروبية لمدة ثلاثة قرون، فالأسطول الجزائري لم يتعد في أغلب فترات وجوده الثلاثين قطعة بحرية، أي ليس بإمكانه مواجهة أسطول أوروبي حديث في أية مواجهة مباشرة. فحسب الاميرال الإنجليزي ناربرو، تشكل الاسطول الجزائري سنة 1676م من 17 سفينة بقوة مدفعية وصلت إلى 626 مدفع. مما شكل أسطولا قويا مقارنة ببعض الدول الأوروبية التي لا تملك أساطيل حربية كبيرة. 60 سنة بعد ذلك، أي حوالي سنة 1737م، حافظ الاسطول الجزائري على نفس التعداد من السفن، غير أنّ قوته المدفعية تقهقرت إلى 100 مدفع، كما أنّ أغلب هذه السفن صالحة للعمل في الطقس الجيد فقط، أي في المتوسط³. وقد ساعدت الحروب، على غرار حرب السبع سنوات (1756-1763م)، الجزائر على تطوير اسطولها البحري ليصل سنة 1762 إلى 47 سفينة بقوة مدفعية لامست 578 مدفعا. ذلك أنّ الاسطول لم يكن يتجاوز 18 سفينة سنة 1756م⁴. أما في القرن 19م، فقد بلغ الأسطول أوجّه سنة 1802م عندما بلغت أعداده 20 سفينة بقوة مدفعية ناهزت 445 مدفعا⁵. وإذا ما قارنا تطور الاسطول الجزائري مع أساطيل فرنسا وبريطانيا لا نكاد نجد أي وجه للمقارنة نظرا للتفوق البحري والتكنولوجي الهائل للدولتين، ففرنسا مثلا تكوّن أسطولها الحربي سنة 1755م أساسا من 57 بارجة حربية بمجموع

¹ جون بابتيست وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009. ص 423.

² DANIEL PANZAC, op. cit., p 268.

³ Ibid, p 42.

⁴ Albert DeVoulx, "La marine de la régence d'Alger", in: R.A, N° 13, 1869, pp 401,403.

⁵ Ibid, p 414.

3696 مدفعا، و26 فرقاطة بمجموع 744 قطعة مدفعية¹. وتجلى بوضوح تفوق فرنسا التكنولوجي أثناء حملتها سنة 1830 على الجزائر إذ استعملت فيها 10 سفن حربية بخارية مثّلت أول أسطول حربي بخاري يشارك في حرب بحرية في التاريخ². أمّا فيما يخص بريطانيا، فيكفي الاستشهاد بهجوم اللورد اكسموث على الجزائر سنة 1816م. فقد ضمّ أسطولها بوارج حربية ذات 102 مدفعا لم تملك الجزائر قط مثيلا لها عبر تاريخها. كما استخدم البريطانيون في هذا الهجوم الأنواع الأولى من الصواريخ (حوالي 500 صاروخ) ضد تحصينات المدينة والتي استخدمت من قبل في الحروب النابوليونية، وهي التي كانت سببا في احراق وتدمير أغلب السفن الجزائرية³.

لذلك، كانت النخبة الحاكمة في الجزائر واعية بالتفوق الإنجليزي الفرنسي، وهو ما يظهر جليا من خلال تجنبها الدخول في مواجهات بحرية مباشرة مع هاتين الدولتين، ومن خلال منح امتيازات حصرية لها كعدم دفع الاتاوات، والحصول على مصالح اقتصادية في الجزائر، خصوصا فرنسا⁴.

إنّ حجم الأسطول الجزائري لم يكن كافيا لمنح الجزائر قوة فعالة للعب دور مهم على الساحة العالمية. فالجزائر من وراء أسطولها الحربي الصغير (مقارنة بجاراتها في الضفة الشمالية من المتوسط) لم تسع لزيادة قوتها من أجل القوة في حدّ ذاتها، أو من أجل التأثير على السياسة الدولية، بل تمثل هدفها في توفير دخل قار من اعمال الغزو البحري، والمساهمة في حماية الجزائر من عدوان الدول التي ترفض نشاطها البحري. أي المحافظة على الأمر الواقع في

¹ Jonathan R. dull, The French Navy and the Seven Years' War, University of Nebraska Press Lincoln & London, 2005, pp 259-260.

² Fatih Erbaş, Doğu Akdeniz'de güç mücadelesi 19. Yüzyılda donanmalar, Türkiye İş Bankası kültür yayınları, İstanbul, 2018, p 11.

³ DANIEL PANZAC, op. cit, p 280, 286.

⁴ بدأت الامتيازات الفرنسية في الجزائر مباشرة بعد التقارب الفرنسي العثماني الفرنسي في عهد السلطان سليمان القانوني (1495-1566). وللمزيد حول التنافس البريطاني-الفرنسي على المصالح الاقتصادية في الجزائر، يُنظر: - زكية زهرة، "التنافس الفرنسي الإنجليزي على الجزائر..."، مرجع سابق، ص ص 34-43.

بيئة دولية متغيرة انتقلت من نظام عالمي ثنائي القطبية (الامبراطوريتين العثمانية والهابسبورغية)، إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، أساسه مبدأ توازن القوى¹.

أما من منظور القوى الكبرى، فقد لعبت الجزائر دور الأداة التي استخدمتها الدول البحرية لضرب بعضها البعض أو لضرب قوة ما إذا حاولت الاخلال بتوازن القوى في منطقة المتوسط. وقد عبّر وزير خارجية بريطانيا عن ذلك صراحة، فقد أخبر الدبلوماسي الدانماركي دي برنستورف في بداية القرن 19م أنّ وجود إيلات شمال افريقيا لا يضرّ المصالح البريطانية بل ينفعها، وفي حالة نزاع مع ايلات شمال افريقيا فإنّ المشكل يحل بدفع مقابل مادي، أو باستعمال القوة، مؤكداً أن إنجلترا تفضل هاتين الوسيلتين. وقد أبدى تخوفه من أنّ القضاء على الايلات الشمال افريقية سيؤدّي إلى قيام دول متعاونة مع فرنسا على سواحل افريقيا الشمالية، مما ينتج عواقب وخيمة على مستقبل التجارة البريطانية في تلك المنطقة².

وفي نفس السياق، فقد تفاوض القنصل البريطاني في الجزائر سنة 1793م مع السلطات الجزائرية لعقد صلح لفائدة البرتغال دون علم السلطات البرتغالية. الهدف من وراء هذا المسعى هو فتح مضيق جبل طارق للسفن الجزائرية لمهاجمة سفن الولايات المتحدة الامريكية³ المستقلة حديثاً عن بريطانيا. كما قامت هذه الأخيرة بعقد معاهدة لصالح هولندا لمدة 6 أشهر⁴، وقام القنصل البريطاني بنصح وزير الخارجية الجزائري بألا يوقع اتفاقية مع الولايات المتحدة

¹ نتج عن مسار عولمة النظام الوستفالي والدولة الإقليمية بروز السمة الفوضوية الضد-هيمنية للنظام الدولي. نعني بـ ضد-هيمنية النظام الدولي تلك النزعة لمقاومة محاولات أي فاعل (سواء كان دولة أو تحالف دول) لكسب القوة والنفوذ، أو ببساطة الهيمنة، على حساب الفاعلين الآخرين. فعند نظرنا لتاريخ السياسة الدولية، نرى جلياً أن محاولات الدول لبسط هيمنتها ليست بالأمر غير الاعتيادي. فالفاعلين الدوليين عادة ما يحاولون تحقيق التفوق العسكري أو الاستراتيجي عبر تحالفات من شأنها ارفع الآخرين بالاستعمال المباشر للقوة، واكتساب التفوق العسكري أو تكنولوجيا السلاح. يُنظر:

- Peter Sutch and Juanita Elias, op. cit., pp 29-30.

² زكية زهرة، "الأميرال سيدني سميث والتحالف الأوروبي-المسيحي ضدّ الجزائر عام 1814"، مرجع سابق، ص 229.
³ أرسل القنصل الأمريكي في لشبونة تشرش رسالة إلى وزير الخارجية البرتغالي بتاريخ 21 أكتوبر 1793م يستعطفه فيها لمنح الحماية للسفن والبحارة الأمريكيين الذين عانوا من هجمات قرصنة الجزائر بعد الاتفاق على الهدنة بين البرتغال والجزائر، وقد وافقت الملكة البرتغالية على طلبه موضحة أن الحماية ستستمر حتى تاريخ المصادقة على الهدنة. ينظر:

- منصور عمر الشتيوي، مرجع سابق، ص 61.

⁴ Ali Tablit, "The United States and Algeria 1776-1800",

مرجع سابق، ص ص 462-463.

الأمريكية لأنها انفصلت عن بلاده¹. فغدت بذلك سفن الولايات المتحدة الوحيدة دون معاهدة تحميها من هجمات القراصنة الجزائريين. كل هذه الخطوات هدفت إلى استخدام الجزائر لضرب توسع الولايات المتحدة التجاري في المتوسط الذي هدّد المصالح الإنجليزية. مثال آخر هو ممارسة بريطانيا نفوذها على الجزائر كي لا تعترف بحكومة جوزيف نابوليون التي عيّنها الفرنسيون في إسبانيا، ولكي تستخدم سفن قراصنة الجزائر لضرب اقتصاد إسبانيا المتحالفة مع فرنسا النابوليونية².

ولم يكن الأمر مختلفا كثيرا مع فرنسا، فقد قام الفرنسيون بتشجيع القرصنة المسيحية ضدّ السفن الإسلامية لثني هذه الأخيرة عن الخوض في التجارة البحرية، وبالتالي، الاستعانة بالسفن الفرنسية في تجارتها البحرية. ونزولا عند طلب المجتمع التجاري في مارسيليا، طلبت وزارة البحرية الفرنسية من قادة القرصنة المالطية في مرات عدة تصعيد الحملات على السفن المغاربية، بل وعرضت عليهم الدعم المالي للقيام بذلك. بل أكثر من ذلك، فقد رأى أصحاب السفن الفرنسيون، الذين تمتّعوا بحصانة المعاهدات مع الايالات المغاربية، فائدة في القرصنة المغاربية والجزائرية خاصة، وأرادوا استمراريتها ولكن بقدر متواضع، لأن وجودها يعطي انطباع بعدم إمكانية الاستغناء عن القرصنة المسيحية في الحرب على القرصنة الإسلامية، وبالتالي الهاء الدول المتوسطية التي يمكن أن تنافس فرنسا في التجارة البحرية بحروب القرصنة مع الايالات المغاربية³، ليخلوا بذلك المجال للهيمنة الفرنسية على التجارة المتوسطية. فالقرصنة المغاربية كانت أمرا مقبولا عند الأوروبيين طالما أنها تُوجه ضدّ دول أخرى⁴.

وفي نفس السياق، تخوفت فرنسا كثيرا بعد احتلالها لمصر من أن تحذو الجزائر ومعهها تونس وطرابلس الغرب حذو الدولة العثمانية وتعلن الحرب على فرنسا، فأرسلت وزارة الخارجية

¹ منصور عمر الشثيوي، مرجع سابق، ص 25.

² وليام شالر، مصدر سابق، ص 180.

³ DANIEL PANZAC, op. cit., p 148.

⁴ Ibid, p 41.

الفرنسية في 19 ديسمبر 1798م منشورا إلى القناصل الفرنسيين في الايالات الثلاث دعتهم إلى ابلاغ ولايتها بأن اعلانهم للحرب على فرنسا إلى جانب الباب العالي سيجبرهم على التحالف مع بريطانيا وروسيا اللتين تسعيان للسيطرة على حوض المتوسط، مما يقلص نفوذ الايالات المغاربية ويحرمها من مصادر دخل، في مقدمتها موارد القرصنة¹.

من خلال إعطاء هذه الأمثلة، نلاحظ جليا كيف حاولت فرنسا وبريطانيا، القوتين الكبريتين في القرنين 18 و19م، الحفاظ على توازن القوى من خلال توظيف علاقاتها مع الجزائر وباقي الايالات المغاربية لضرب أية قوة تحاول الاخلال بتوازن القوى في البحر المتوسط. هاتين الدولتين كانتا عموما بمنأى عن هجمات السفن الجزائرية نظرا لقوتها البحرية ونفوذها في المتوسط. وهو ما جعل النخبة الحاكمة في الجزائر تتعامل معها بحذر وبراغماتية في نفس الوقت.

1. 2. الدول المتوسطية: مصدر الدخل الأساسي لنشاط القرصنة.

من مبادئ السلوك الخارجي للجزائر هو ألا تكون في حالة سلام أو حرب مع كل الدول الاوربية في نفس الوقت، بما فيها تلك الدول التي تجمعها معاهدات سلام معها، لأن من شأن ذلك أن يهدد نشاطات البحرية الجزائر وينقص من مداخيل القرصنة والهدايا والاتاوات المترتبة عن المعاهدات الجديدة². وبالإضافة للمكاسب المادية، كان الهدف من وراء هذا المبدأ إبقاء الرياس في روح قتالية دائمة والحفاظ على الضغط على الدول التي تعتبر عدوة³. ونظرا للقرب الجغرافي، اعتبرت الكيانات السياسية المتوسطية الفريسة الطبيعية لنشاط القرصنة الجزائرية. لذاك كان استمرار العداوة معها حيويا لضمان استمرار هذا النشاط. وقد كان العامل الديني

¹ حميد أيت حبوش، مرجع سابق، ص ص 91-92.

² DANIEL PANZAC, op. cit., p 40.

³ Ibid, p 111.

الغطاء الذي استعملته النخبة الجزائرية لشرعنة قرصنتها الموجهة أساساً ضدّ المسيحيين الكاثوليكين المتوسطيين الذين صوّروا بدورهم الدول الإسلامية على أنها العدو الطبيعي لهم. وعلى رأس هذه الدول تأتي إسبانيا التي حاولت في القرن 16م احتلال الجزائر لأهداف دينية واستراتيجية، ليتغير سلوكها من الجزائر من محاولة الاحتلال إلى محاولة القضاء على نشاط البحرية الجزائرية التي هدّدت السواحل والسفن الإسبانية من خلال حملات على مدينة الجزائر، الميناء الرئيسي للقرصنة المغاربية، سنوات 1775 و 1783 و 1784م¹. بل وتحالفت مع الدول المتوسطية² الأخرى لتشكيل أسطول مشترك ضد الجزائر سنة 1749م³. غير أن هذه المحاولات كلها لم تنجح في تغيير سلوك الجزائر المعادي لها، فما كان لها إلا أن تحاول عقد سلام يضمن لها حماية سواحلها وسفنها التجارية.

غير أن الجزائر رفضت عقد صلح وانتهاء العداوة الأبدية مع الأسبان رغم أوامر الدولة العثمانية التي هي نفسها أمضت سلاماً مع إسبانيا سنة 1782م منهية بذلك العداوة بين الدولتين⁴. وقد يعود سبب هذا الرفض لموقف الداي محمد عثمان باشا المتصلب الذي اعتبر إسبانيا العدو التقليدي الأبدى⁵، خاصة ومدينة وهران كانت لا تزال تحت الاحتلال الإسباني. ولم تتمكن إسبانيا من عقد هدنة مع الجزائر إلا في سنة 1786م مقابل دفع أموال طائلة، ولم تكن الهدنة إلا لمدة ثلاث سنوات نظراً لأنّ إسبانيا كانت لا تزال تحتل وهران⁶. وهنا نرى بوضوح دور

¹ ناصر الدين سعيدوني، "المعاهدة الجزائرية الإسبانية 1791"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 7، 1993، ص 72.

² كانت أغلب الدول الأوروبية أواسط القرن 18م في سلام مع الجزائر ما عدا الدول المتوسطية التي شكلت الأسطول الكاثوليكي في معركة ليبانتو سنة 1572م. ونقصد بها إسبانيا، مملكة الصقليتين، جمهورية البندقية، نظام مالطا التي بقيت في حرب مستمرة مع الجزائر. يُنظر:

- DANIEL PANZAC, op. cit., p 39.

³ تشكل في أبريل 1749م حلف في إسبانيا يضم بالإضافة لهذه الأخيرة كل من البرتغال والبندقية ومالطا من أجل قنبلة مدينة الجزائر وتدمير مينائها. وقد استعدت الجزائر لمواجهة هذا العدوان بتحسين الميناء واستدعاء البايات وجيوشهم وطلب المساعدة من إسطنبول. غير أن الحملة لم يُكتب لها التحقق لأسباب نجهلها. يُنظر:

- N.A.R.C.D, kommercekollegiet tyske sekretariat, Box 367, doc 31 mai 1749.

⁴ شكيب بن حفري، "العلاقات الإسبانية الجزائرية في القرن الثامن عشر الميلادي من خلال مخطوط عثمانى"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الأول، محرّم 2002/1423، ص 128.

⁵ نفسه، ص 122.

⁶ نفسه، ص 132.

الفرد والقائد وتكوينه السبقي في توجيه السياسة الخارجية للجزائر، إذ لا يستبعد المؤرخ ناصر الدين سعيدوني أنّ الاسبان كانوا ينتظرون وفاة الداوي محمد عثمان وتولية ابن أخيه وكيل الحرج حسن "المتفهم لمطالب الاسبان" من أجل الوصول إلى سلام حقيقي معهم¹، عوض الهدنة المؤقتة.

وبقدوم الداوي حسن باشا (1791م-1798م)، وبزوال شرط الاحتلال الاسباني لوهران، تم عقد سلام مع اسبانيا سنة 1791م أدى إلى انتهاء حالة التوتر والعداء القائمة بين البلدين منذ سقوط غرناطة وقدم لاجئي الأندلس إلى السواحل الجزائرية². غير أنه من الناحية الاستراتيجية لم تستقد اسبانيا من الانسحاب من وهران في مقابل تسهيلات تجارية وأمنية مع الجزائر، بل أضعفت من موقفها قبل عقود فقط من شروع القوى الأوروبية في بناء امبراطوريات استعمارية شاسعة³.

نفس الشيء يمكن أن يُقال عن البرتغال التي اعتبرت النخبة الحاكمة في الجزائر عدوا منذ السنوات الأولى لتأسيس الإيالة، غير أن الجزائر قبلت توقيع هدنة في 2 أكتوبر 1793م، مما سمح للسفن الجزائرية بالإبحار إلى المتوسط بعد رفع البرتغال لحصارها على مضيق جبل طارق الذي كان سدا منع الجزائريين من الإبحار إلى المحيط الأطلسي⁴. ومع ذلك، فإن الهدنة لم تلبث أن انهارت لتعود الهجمات الجزائرية على السفن البرتغالية على غرار غزوة حميدو الشهيرة على الفرقاطة البرتغالية سنة 1799م، والتي وثقها لنا أحمد الشريف الزهار⁵. ليعقد

¹ ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 77.

² نفسه، ص 84.

³ Georgios Theotokis, Aysel Yıldız, op. cit., p 96.

⁴ منصور عمر الشثيوي، مرجع سابق، ص 56.

⁵ أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 74.

آخر سلم بين الجانبين سنة 1813م الذي دام حتى نهاية عمر الجزائر العثمانية¹. هذا التغير في السياسة الخارجية الجزائرية أواخر القرن 18م يعكس مرونة في اتخاذ القرار بعيدا عن الأحكام المسبقة التي تقيد أن الجزائر اعتبرت نفسها في حرب أبدية مع المسيحيين، وأن سياستها الخارجية المبنية على الجهاد ضد الكفار ثابتة، غير قابلة للتغيير.

كذلك أُعتبرت باقي دول المتوسط المسيحية إلى غاية القرن 18م من الأعداء التقليديين نظرا للصراع الدين الذي كان قائما بين العالمين الإسلامي والمسيحي ابتداء من القرن 15م. فمالطا والجزائر مثلا كانتا تتشاركان في خاصية مشتركة، كلاهما كانتا تحملان راية الحرب المقدسة ضد الآخر "الكافر"، خاصة في القرنين 16 و 17م². ويمكن أن نُرجع هذه العداوة إلى أيام عروج بربروس، فطعم الأسر الذي ذاقه في مقتبل شبابه، والتجربة التي عاشها كأسير لدى فرسان رودس قد ساهمت بشكل كبير في تنميته تنمية المقاتل الشرس الذي يكن للمسيحيين عموما، وفرسان رودس خصوصا كرها شديدا لكونه ذاق على أيديهم إهانة الأسر ومختلف أنواع التعذيب³. هؤلاء الفرسان بعد طردهم من جزيرة رودس من طرف السلطان سليمان القانوني سيستقرون بمالطا ليكملوا مهمتهم المتمثلة في الهجوم على السفن والشواطئ الإسلامية وتخريبها. إن الحرب التي أعلنها عروج أول حاكم للجزائر على أسريه ستكون المنهج الذي سيسير عليه خلفاؤه في الجزائر بإعلان عداوتهم لفرسان مالطا.

غير أنّ العقود الأخيرة من القرن 18م غيّرت من هذه العداوة التقليدية لعدة عوامل منها تكيف مالطا مع التغيرات التي شهدتها المرحلة، حيث بدأت في تأسيس علاقات سلمية مبنية على

¹ Fatima Maameri, "Ottoman Algeria in Western Diplomatic History with Particular Emphasis on Relations with the United States of America 1776-1816", These de Doctorat d'Etat, University of Mentouri, Decembre 2008. p 139.

² Venture De Paradis, op. cit., p 85.

³ مؤلف مجهول، سيرة المجاهد خير الجين بربروس في الجزائر، مصدر سابق، ص 12.

التبادل التجاري مع كل من تونس وطرابلس الغرب¹. أما الجزائر فلم تتغير سياستها اتجاهها إلا بعد أن دخلت مالطا في الحكم البريطاني²، حيث غدت السفن الجزائرية تستعمل ميناء مالطا للتزود بالمؤن. ففي سنة 1810، أسر رايس جزائري سفينة طرابلسية وقطرها إلى ميناء مالطا لبيعها كغنيمة³، وفي سنة 1816م تقول الإحصائيات أن ميناء مالطا استقبل أربع سفن جزائرية⁴. وهو ما يعكس تغيرا في سياسة الجزائر اتجاه مالطا بعد أن عرف الجانبان عداوة طويلة دامت لعدة قرون.

وقد كان صناع القرار في الجزائر يستغلون الظروف الدولية في المتوسط لصالحهم، حيث قاموا باستغلال التغيرات في الخريطة السياسية لأوروبا كانتقال إقليم أو دولة إلى حكم دولة أخرى لإلغاء الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة معها من قبل⁵. مثلا استغلت الحكومة الجزائرية تغير الصفة السياسية لجنوة أثناء حملات نابليون على إيطاليا لإلغاء التزاماتها اتجاهها. نفس الشيء بالنسبة للبندقية التي أصبحت تابعة للنمسا، ومع ذلك رفض الجزائريون الاعتراف بهذا الواقع السياسي الجديد حتى يتمكنوا من أسر سفن البندقية. كما قام الساسة في الجزائر بتجاهل انضمام الجزر الايونية إلى الحكم الفرنسي واعتبروها سفنا "يونانية" وليست "فرنسية" مما مكّن القراصنة الجزائريين من أسر 29 سفينة منها⁶.

¹ Emanuel Buttigieg, THE SOVEREIGN MILITARY HOSPITALLER ORDER OF ST. JOHN OF JERUSALEM OF RHODES AND OF MALTA – A GENERAL HISTORY OF THE ORDER OF MALTA, p 39.

² اعترفت إيالة الجزائر بدخول مالطا تحت الحكم البريطاني من خلال معاهدة مع بريطانيا بتاريخ 19 مارس 1801م. تنظر المعاهدة في: - تابليت علي، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، منشورات خمسينية جامعة الجزائر، ج1، الجزائر، 2012. ص 171.

³ DANIEL PANZAC, op. cit., pp 84-85.

⁴ Ibid, p 83.

⁵ هذا لا يعني أن الجزائر كانت تهاجم كل الأطراف، بل إن السفن الجزائرية لم تهاجم إلا سفن الدول التي كانت تعتبر في حالة حرب مع الجزائر. يُنظر:

- DANIEL PANZAC, op. Cit., p 111.

⁶ Ibid, p 111.

1. 3. الدول الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية: مَوْرِدِ المعدات البحرية.

تجدر الإشارة قبل الشروع في دراسة السلوك الخارجي الجزائري اتجاه الدول الشمالية وأمريكا إلى أنّ الجزائر عبر سياستها الخارجية التي تعتمد على مبدأ أنّ كل الدول الأوروبية عدوة حتى تعقد معاهدة سلام معها¹ لم تُهدّد يوما الأمن القومي للدول الأوروبية، وإنما قد هدّدت أمنها الاقتصادي بهجمات قراصنتها على سواحلها وسفنها التجارية. وهو ما يصرح به الباحث السويدي ليوس ميلر عندما يتحدث عن حالة السويد: "فالقراصنة الجزائريون والمغاربة لم يهدّدوا الأمن القومي للسويد، بل هدّدوا أمنها الاقتصادي"². إنّ آخر مرة هدّدت فيها الجزائر الأمن القومي لدولة أوروبية ما كانت في الشطر الأول من القرن 16م عندما كانت الجزائر تابعة مباشرة للدولة العثمانية، وبالتحديد عندما استدعى السلطان العثماني سليمان القانوني بايلىر باي الجزائر خير الدين بربروس ليشرف على تجهيز الأسطول من أجل حملة عسكرية على اسبانيا³.

وقد أُعتبرت الدول الشمالية (هولندا، السويد، الدانمارك) والولايات المتحدة الأمريكية في القرن 18م دولا من الدرجة الثانية في تصنيف القوى الأوروبي. لهذا لم يكن الجزائريون يهتمون كثيرا بالصدّاقة أو العداوة معها⁴، لأنّها لم تملك القوة البحرية اللازمة لتفرض كلمتها على الجزائر. وقد اتبعت النخبة السياسية الجزائرية سياسة خاصة اتجاه الدول الشمالية تتمثل في التهديد في أغلب الأحيان بقطع علاقاتها معها لكي تستفيد من هدايا وإتاوات جديدة⁵، خاصة في حالة

¹ عائشة غطاس، "نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 5، 1988، ص 116،

² Leos Müller, "Swedish shipping in southern Europe and peace treaties with North African States; an Economic security perspective", in: Historical Social Research, N° 134, Vol 35, 2010. p 201.

³ يقول السلطان سليمان القانوني في رسالة إلى خير الدين يأمره فيها بالقدوم إلى إسطنبول ليشرف على الأسطول العثماني: "علم بأني عازم على غزو ملك اسبانيا...". يُنظر: - محمد دراج، مصدر سابق، ص 159.

⁴ Venture De Paradis, Alger au XIII^e siècle, op. cit., P 110.

⁵ GÉRARD VAN KRIEKEN, Corsaires et Marchands LES RELATIONS ENTRE ALGER ET LES PAYS-BAS 1604-1830, Editions Bouchene, 2002, p 109.

توقيع الجزائر لمعاهدة سلام مع دولة أخرى، وفي حالة عدم استجابة هذه الدول تُعلن الحرب على إحداها. وهي السياسة التي يؤكدّها الداوي حسن باشا¹ عند مخاطبته للديوان سنة 1795م مُدافعا عن رأيه في ضرورة عقد السلم مع الولايات المتحدة الأمريكية قائلا أنّ "الأجهزة البحرية والعتاد الحربي الذي ستلقاه الإيالة من الولايات المتحدة سيضمن استقلالها التام عن الدول الشمالية (الدانمارك والسويد وهولندا) فيما يتعلق بالعتاد البحري، وبالتالي فلن يكون هناك داعي للإبقاء على علاقات السلام مدّة أطول مما تقضيه خدمة مصاح الإيالة، وفي هذه الحالة يمكن إعلان الحرب على واحدة أو أخرى من هذه الدول على التوالي"².

وفيما يخص المعدات البحرية، أُعتبرت الدول الشمالية ممولا مهمّا للجزائر، فنظرا للعداوة التقليدية بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط، مُنعت التجارة بالمواد البحرية والعسكرية مع الدول المغاربية³، وتمثل ذلك في عدة إجراءات قامت بها الدول المتوسطية الكاثوليكية كتحريم البابا تصدير المواد اللازمة في الانشاءات البحرية إلى الدول المغاربية لأن ذلك سيُعِينها على تعزيز قوّتها لمواصلة الهجمات على سواحل أوروبا الكاثوليكية، ومعاقبة السلطات الأوروبية لأي تاجر يتجرأ على القيام بعمل مشابه⁴. وبذلك قام الأمراء والملوك الكاثوليكيون بالتكافل والتعاون لمنع المسلمين من الحصول على هذا النوع من الدعم⁵. وبما أنّ النشاط البحري الجزائري في القرنين 16 و 17م كان أساسا ضد الممالك الكاثوليكية، رأت هولندا وإنجلترا البروتستانتيتان أنّ تساعد الجزائر ضد العدو "البابوي" المشترك⁶، ومذ ذاك الحين وهاتان

¹ حكم هذا الداوي بين سنتي 1791 و 1798م. للمزيد حوله يُنظر:

- أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داوي الجزائر 1766-1791، مصدر سابق، ص 52.

- H. D. De Grammont, op. cit. , pp 346,347.

² جيمس لندر كاتكارت، مصدر سابق، ص 139.

³ Daniel Panzac, op.cit. , p 30.

⁴ أصدر البابا سنة 1694م قرار حرمان في حق تاجر من ليفورنه بعد ثبوت أنّه تاجر مع تونس بمعدات بحرية، يُنظر:

- F. Maameri, op.cit. , p 57.

⁵ D'Arvieux Chevalier, Memoires du chevalier d'Arvieux, Charles-Jean-Baptiste Delespine,

Paris, M.DCC.XXXV, T 5^{eme}, p 363.

⁶ ربما هذا النوع من التعاون بين الجانبين هو الذي ساهم في التسامح الكبير الذي أظهره المغاربة عموما اتجاه المذهب البروتستانت، حسب تعبير نبيل مطر، يُنظر:

- Nabil Matar, Britain and Barbary 1589-1689, University Press of Florida, 2005, p 3.

الدولتان تمولان الجزائر بالمعدات البحرية، واستمرت في ذلك ومعهما فرنسا¹ حتى نهاية القرن 18م²، لتتضم إليهم السويد والدانمارك بعد عقدهما السلم مع الجزائر لتغدوا المزودين الرئيسيين للجزائر بتلك المواد الاستراتيجية. حيث عزي الكونت الإسباني أنطونيو دو بارسيلو فشل حملته على الجزائر سنة 1783م إلى تزويد كل من السويد والدانمارك والباب العالي الجزائر بالأسلحة والمعدات الحربية اللازمة لتنظيم دفاعاتها³.

كما كانت الجزائر تستغل انشغال الدول من الدرجة الثانية في حروبها لتطالب برفع الاتاوات، أو الحرب إذا لم تتمكن من ذلك حتى تتمكن من أسر سفنها أثناء انشغالها. وهو ما فعلته مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت في حرب مع بريطانيا بين 1812 و 1814م. لكن ما إن انتهت الحرب، أرسلت هذه الأخيرة أسطولها إلى الجزائر لإجبارها على العودة إلى السلام بقوة المدافع⁴.

ورغم أننا يمكن أن نضم روسيا إلى فئة الدول الشمالية، إلا أنها كانت حالة خاصة بالنسبة للسلوك الخارجي الجزائري. فنظرا للعداوة التي اتسمت بها العلاقات العثمانية الروسية في القرن 18م، وقفت الجزائر في مواجهة أي طموحات روسية في المتوسط⁵، خاصة بعد معاهدة كتشوك كاينارجا مع الدولة العثمانية سنة 1774م التي سمحت للسفن التجارية الروسية بالنشاط

¹ كانت فرنسا الدول المتوسطة الوحيدة التي لم تكن في حرب دائمة مع الجزائر والتي تتاجر معها بحيث تشتري المنتوجات الأولية وتبيع لها الأسلحة رغم تهديدات البابا بقرار الحرمان ضد من يتاجرون مع الدول البربرية. يُنظر: - De Grammont H. D, op. cit., pp 197-198.

² نجد في دفتر التشريعات أنّ الجزائر استلمت من فرنسا سنة 1766م هدايا تتكون من معدات عسكرية وبحرية، كما أهدت إنجلترا للجزائر سنة 1797م أربعة مدافع مع كامل تجهيزاتها، يُنظر: - Albert De Voulx, Tachrifat, op. cit., pp 60-63.

³ يحيى بوعزيز، المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدرید (1780-1798م)، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 102.

⁴ DANIEL PANZAC, op. Cit., p 270.

⁵ حاولت روسيا سنة 1777م، تبعا لبنود معاهدة كتشوك كاينارجا، عقد معاهدة سلام مع تونس والجزائر، لكنها فشلت في ذلك لأن الجزائر اعترضت على تقرب روسيا من تونس قبل الجزائر. يُنظر:

- Asma Moalla, THE REGENCY OF TUNIS AND THE OTTOMAN PORTE, 1777-1814, RoutledgeCurzon, New York, 2004, p 49.

في البحر الأسود وعبور البوسفور والدردنيل إلى البحر المتوسط¹. كما هدّدت إيالة الجزائر مرارا الدول التي تدخل في تحالف مع روسيا ضدّ الدولة العثمانية أنها ستجعل معاهداتها معها ملغاة². فقد أمر داي الجزائر سنة 1789م بالاستيلاء على السفن الدانماركية بعد تحالفها مع روسيا. غير أن الدانمارك استبقت هذا الامر بمنع سفنها من الإبحار إلى المتوسط، كما أرسلت سفينة محملة بالهدايا بقيمة حوالي 50 ألف دولار إلى الجزائر مما ساهم في منع إعلان الحرب من طرف الجزائر³.

2. السياسة الخارجية اتجاه المحيط الإسلامي:

2. 1. السياسة الخارجية اتجاه اسطنبول:

يمكن ملاحظة بوادر استقلالية السلوك الخارجي الجزائري عن الباب العالي قبل القرن 18م الذي يعتبره الباحثون مرحلة الاستقلال الفعلي. حيث نلاحظ مظاهر الاستقلالية حتى في سنة 1606م عندما رفض أوجاق الجزائر أوامر السلطان العثماني بإطلاق أسرى أوروبيين وسفّهم، بل هدّوا بقتل المبعوث العثماني⁴. وقد بدأت هذه الاستقلالية في التبلور في نفس الوقت تقريبا الذي انتقلت فيه أوروبا من السيادة الدينية على السياسة إلى السيادة القومية، أي بعد 1648م، حيث تحوّلت الجزائر كذلك من مرحلة التبعية السياسية المطلقة للدولة العثمانية إلى الاستقلال السياسي مع المحافظة على نوع من "التبعية الإسمية"، وكان ذلك في حدود 1670م بعد مرحلة الآغوات "الانتقالية". ويتخذ المؤرخون، كما رأينا سابقا، حادثة رفض الداي علي شاوش⁵

¹ Roderic H. Davison, Essays in Ottoman and Turkish History 1774-1923, UNIVERSITY OF TEXAS PRESS, AUSTIN, 1990, p 30.

² منصور عمر الشتيوي، مرجع سابق، ص 23.

³ نفسه، ص ص 19-20.

⁴ أبو القاسم سعد الله، "وثائق عن الجزائر في مكتبة منيسوتا (أمريكا)"، مرجع سابق، ص 171

⁵ يذكر أحمد توفيق المدني أنّ الداي علي شاوش أرسل إلى السلطان العثماني قائلا بعد رفضه استقبال الباشا المرسل من اسطنبول: "إنّ الداي يمثل الباشا والسلطة الجزائرية معا". وبذلك اقتنع السلطان بنظرية الديوان. يُنظر:

استقبال الباشا الجديد بصفته مبعوث السلطان العثماني سنة 1711م¹، كإيدان ببداية مرحلة جديدة من العلاقات مع الباب العالي، إذ منذ ذلك التاريخ تحوّل الدايات من تابعين للسلطان في إسطنبول إلى "حلفاء" له يتبادلون معه الهدايا في المناسبات. وفي المقابل لم يُسجّل أي رفض من طرف السلطان للداي الذي يختاره الجند في الجزائر، وذلك لأن طلب تأكيد الاختيار² كانت ترافقه دائما هدية³ طيبة⁴. وبذلك قضى الداي علي شاوش على آخر أثر لهيمنة إسطنبول "المباشرة" على الجزائر⁵، إذ أصبح دايات الجزائر يجمعون بين المنصب التنفيذي "الداي" واللقب الشرفي "الباشا" ويستحوذون على المهام التنفيذية لجهاز الحكم بالجزائر. حتى أن بعض المؤرخين الغربيين لم يتردّدوا في وصفهم بأنهم كانوا يجمعون ألقاب السلطة كلها رغم بقائهم في نطاق الرابطة الإسلامية المتمثلة في الدولة العثمانية⁶. لهذا، كانت الجزائر في القرن 18م مقاطعة عثمانية اسميا وقانونيا فقط، كونها اكتسبت "استقلالاً واقعياً"⁷ عن الدولة العثمانية⁸. وقد نستشف اعتراف الباب العالي باستقلال السياسة الخارجية الجزائرية من خلال رسالة التبليغ التي قدمتها إسطنبول لـ إنجلترا بعد أن عقدت هذه الأخيرة مع الجزائر سنة 1816م معاهدة

- أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا...، مصدر سابق، ص 48.

Tal Shuval, op. cit., Paragraphe 23, ¹

² كان حكام الجزائر يقدمون باستمرار هدايا إلى السلطان العثماني لطلب التولية أو لتجديدها كل ثلاثة سنوات. وهو تقليد دبلوماسي اتبعته الجزائر من أجل استمرار التواصل مع الباب العالي. يُنظر:

- عبد القادر فلوح، مرجع سابق، ص 46.

³ نجد في دفتر التشريفات قوائم بالهدايا التي يرسلها حكام الجزائر للباب العالي، تمثلت في عبيد سود من ذكور وإناث، عبيد مسيحيين، مسدسات فاخرة، أحزمة، حايك ورقلي وتلمساني وبسكري، سباحات مرجانية وعاجية، قبعات تونسية، عصي ذهبية، سجادات من الجنوب، أغطية، بندقيات فاخرة... يُنظر:

- Albert De Voux, Tachrifat, op. cit., pp 57-63.

⁴ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 27.

Emrah Safa Gurkan, op. cit., p 503. ⁵

⁶ ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي البوعديلي، مرجع سابق، ص 16.

A de facto independence. ⁷

Georgios Theotokis, Aysel Yıldız, op. cit., p 95. ⁸

وقف استرقاق الأوروبيين. حيث جاء فيها: "...أوجاق الغرب مستقلون في الرأي في عقد وفسخ الصلح مع سائر الدول ما عدى روسيا والنمسا..."¹.

وتجدر الإشارة هنا لدور العامل الجغرافي في اضعاف ارتباط إيالة الجزائر بإسطنبول. حيث ساهم البعد الجغرافي، بين المركز والطرف (التخوم أو الثغور)، في تشجيع حكام الجزائر على عزل هذه الأخيرة عن سلطة الباب العالي المباشرة².

وعلى الرغم من أنّ الولاء للدولة العثمانية كان واضحا من خلال عدة مظاهر كالاقرار بالسلطان العثماني كولي على أوجاق الغرب، والخطبة له في منابر الجزائر، وضرب السكة باسمه، إلا أنّ الحكومة الجزائرية كثيرا ما كانت تعاكس مطالب الباب العالي خاصة إذا ما مسّت هذه المطالب مصالح الجزائر المباشرة³، بما يبرهن على الاستقلالية النسبية للقرار السياسي في الجزائر. ويمكن تقسيم الرفض الجزائري لمطالب الدولة العثمانية إلى قسمين:

أ. **المطالب السياسية:** في كثير من الأحيان كان حكام الجزائر يرفضون طلبات أو وساطة الباب العالي في القضايا السياسية، كرفض عقد السلام مع القوى الأوروبية كما حدث في الأول من أكتوبر 1748م عندما طلب الباب العالي من الجزائر أن توافق على عقد السلام مع النمسا، ودوق توسكانيا، ولوبيك، وبريمن، وهامبورغ وروستوك. غير أنّ الداي رفض أن يعقد السلام مع كل هاته الكيانات السياسية في نفس الوقت لأن ذلك يضرّ مصالح الجزائر⁴. كما رفض الداي عبيد باشا وساطة الدولة العثمانية من أجل الصلح مع اسبانيا سنتي 1725

¹ OSMANLI BELGELERİNDE CEZAYİR, T.C. BAŞBAKANLIK, DEVLET ARŞİVLERİ GENEL MÜDÜRLÜĞÜ, Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı, Yayın Nu: 115, Ankara, 2010, p 124.

² عبد القادر فلوح، مرجع سابق، ص 39.

³ أرسل الباب العالي العديد من الفermanات السلطانية إلى الجزائر. حيث تنقسم هذه الفermanات إلى نوعين: منها الفermanات السلطانية مصدرها السلطان مباشرة، وهذا النوع يحمل ختم السلطان الحاكم أي الطغرا. والنوع الثاني مصدره الصدر الأعظم أو القبودان داريا، حيث كان النوع الثاني الذي يحتوي على بعض القضايا والمسائل هو الذي تُرفض الاستجابة له من طرف داي الجزائر وديوانه. يُنظر:

- عبد القادر فلوح، مرجع سابق، ص ص 44-45.

⁴ N.A.R.C.D, kommercekollegiet tyske sekretariat, Box 367, doc 8 octobre 1748.

و1726م، بل ورفض تسليم شركس محمد، أحد المتمرّدين على الدولة العثمانية، لمبعوث السلطان العثماني¹. وفي نفس السياق، رفض الداوي حسين سنة 1828م طلب السلطان العثماني لمساعدته في دفع ما يتوجب عليه لروسيا بعد الحرب معها. وبعد أن بعث السلطان إلى كل من محمد علي والي مصر وولاية طرابلس وتونس لكي يعينوه على ذلك، امتنع داوي الجزائر عن الدفع وردّ مبعوث السلطان خائبا. وقد قيل أنّ الداوي قال للمبعوث العثماني: "ادفعوا أنتم للموسكو (روسيا) ما وجب عليكم، أمّا ما وجب علينا فابعثوه (أي الروس) لكي نعطيه من أفواه المدافع". وهو ما جعل السلطان يتأجج غضبا عند سماعه لهذا الردّ².

ب. **المطالب الاقتصادية:** كما يمكن أن نجد رفضا للنخبة الحاكمة في الجزائر لمطالب سلطانية ذات طابع اقتصادي أغلبها يتعلق بأعمال القرصنة الجزائرية التي مسّت مصالح الدولة العثمانية بشكل أو بآخر. والأمثلة على ذلك كثيرة، يكفي أن نعرض بعضها هنا. مثلا ثورة بعض الرياس الجزائريين على سفينتين نابوليتانيتين كانوا أسرى مجدّفين على متنها، فأخذوها إلى الجزائر وعلى متنها 550 أسير، وأصبحت هذه القضية موضع خلاف بين الجزائر ونابولي. وقد توسط الباب العالي لرد السفينتين لملاكها، غير أن الجزائريين احتجوا بأنهم فككوا السفينتين واستعملوا أخشابها في أعمال بحرية أخرى³. كما رفض الداوي علي باشا سنة 1813 إعادة سفن يونانية تم الاستيلاء عليها أثناء الثورة اليونانية⁴. بل أمر بقتل البحارة اليونانيين والاستيلاء على سفنهم وتسليحها خدمة للأسطول الجزائري رغم تحذيرات وطلبات السلطان بضرورة إعادتها لأصحابها⁵.

وغالبا ما يلجأ حكام الجزائر إلى الحيلة للالتفاف على مطالب الباب العالي كأن يزعموا أن الأموال والأرزاق التي أخذوها من السفن الأوروبية قد تم صرفها، لهذا لا يمكن إعادتها

¹ حميد أيت حبوش، مرجع سابق، ص 85

² أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 165.

³ شكيب بن حفري، مرجع سابق، ص 123

⁴ ناصر الدين سعيدوني، "معركة نافارين 1827"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 6، 1992، ص 86.

⁵ أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 110.

لأصحابها¹. ولعل خطاب الداوي عمر إلى السلطان العثماني بتاريخ 15 ماي 1815م يلخص لنا السبب المباشر لرفض النخبة الحاكمة في الجزائر لطلبات الباب العالي: "إن طاعتنا للسلطان أمر مسلّم به، شريطة أن لا يمسّ شرف الانكشاريين"²، ولعلّه يقصد هنا مصالح الانكشاريين.

ومع ذلك، فكثيرا ما كان الدايات يجيبون طلبات السلاطين العثمانيين بالإيجاب، خاصة عندما يصبح أمن إسطنبول في خطر. مردّد ذلك هو "التبعية الدينية" حسب الرأي الغالب بين المؤرخين كون الدولة العثمانية كانت تمثل "دار الخلافة الإسلامية"³. ففي سنة 1759م طلب السلطان مصطفى من الجزائر ارسال مراكبها "الجهادية" إلى إسطنبول فأرسل الداوي خمسة مراكب حربية بقيت في خدمة الباب العالي لمدة 5 سنوات كاملة⁴. وعندما طلب السلطان العثماني من الجزائريين سنة 1769م ارسال المساعدة متمثلة في 50 مدفعيا لحرب الروس، "لأن الجزائريين متمرسون في الحروب ويمارسون الجهاد ضدّ الكفرة دون انقطاع"، استجاب الجزائريون لهذا الطلب⁵. وهي نفس الاستجابة التي قابل بها الداوي حسين السلطان محمود خان الثاني عندما طلب منه ارسال السفن الحربية سنة 1825م⁶. ويمكن أن نضيف لهذه الأمثلة استجابة الداوي لطلب السلطان بإعلان الحرب على نابليون بعد حملته على مصر، بل وأرسل السفن الجزائرية للدفاع عن أراضي الدولة العثمانية⁷.

¹ يُنظر مثلا: عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 246.

² عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 246.

³ يرى بعض المؤرخين أنّ سبب انقياد الجزائر لأوامر الدولة العثمانية يتمثل في الرابطة الدينية التي جمعت الطرفين: يُنظر مثلا:

- صالح عقاد، مرجع سابق، ص 26.

⁴ أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 28.

⁵ أ. م. و، ملف P. T.، الوثيقة رقم 17، ترجمة فرمان الذي أرسله السلطان مصطفى الثالث إلى والي الجزائر الغرب محمد باشا يأمره بأن يرسل له خمسين نفر من الطوبجية وذلك في 1183هـ.

⁶ أ. م. و، ملف P. T.، الوثيقة رقم 36، ترجمة فرمان الذي أرسله السلطان محمود خان الثاني لمصطفى قبطان أحد قباطين أوجاق الجزائر الغرب 1240هـ.

⁷ زكية زهرة، "التنافس الفرنسي الإنجليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه"، مرجع سابق، ص 45.

لكن يتبادر إلى أذهاننا تساؤل مشروع: هل حقا أن العامل الوحيد في استجابة حكام الجزائر لمطالب السلطان العثماني هو "رابطة الخلافة الإسلامية" التي تجمع الطرفين؟

لم تستعمل الدولة العثمانية لورقة "الخلافة الإسلامية" في سياستها الخارجية بشكل صريح إلا بعد أن دخلت الدولة في مرحلة ضعف لدرجة أنها لم تجد سوى "نظرية الخلافة" لتشدّد على حق "ال خليفة" في حكم كل مسلمي العالم¹. فإنّ فحصنا رسائل الدايات إلى السلطان العثماني، فإنّنا نادرًا ما نجد استعمال لقب "ال خليفة" أو "الخلافة العثمانية" للإشارة للسلطان العثماني أو للرابطة التي جمعت الطرفين، بل نجد عبارات أخرى للإشارة للسلطان وسلطنته: كـ "حضرة سلطاننا"، "امبراطورية حامي الحرمين الشريفين"، "ظل الله على الأرض"². "أمير المؤمنين" و"ممثّل الله على الأرض"³. صحيح أنّ هذه الألقاب يمكن أن تحمل دلالة ضمنية للسلطة الدينية التي يمثلها السلطان العثماني، بالإضافة لسلطته السياسية التي يمثلها منصب السلطان أو الباديشاه. لكن في نفس الوقت، يمكن أن تظهر أنّ الأوجاق لم تكن تنظر إلى السلطان على أنه " خليفة"، بما يمثله هذا المنصب من سلطة دينية.

إذن، فالسبب ربما في إطاعة أوامر السلطان العثماني لم يكن بالضرورة شعور الرابطة الدينية أو شعور الولاء للخلافة الإسلامية، بل هو ببساطة المصلحة المشتركة بين إسطنبول والجزائر. فمصلحة أوجاق الجزائر تقتضي ربط مصيرهم بالسلطنة العثمانية⁴، لأنهم حالوا دون تشكل

¹ Halil İnalçık, Essays in Ottoman history, op. cit., p 234.

² تُنظر بعض الأمثلة حول الألقاب التي اتخذها سلاطين بني عثمان في: - عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص ص 252، 258.

- Antony Black, op. cit., pp 207-208.

³ DANIEL PANZAC, op. cit., p 112.

⁴ تقول ثريا فاروقي في هذا الصدد أنّ الاستقلال النسبي الذي عرفته الإيالات الشمال إفريقية في سياستها الخارجية المتمثل في رفضها الامتثال لمعاهدات السلطان مع القوى الأوروبية التي لا تشارك في المفاوضة عليها لم يمنع شعورا قويا بالولاء للسلطان من جانب هذه الإيالات، خاصة في حالة الجزائر التي كان هذا الشعور فيها أقوى نتيجة لاستمرار قدوم مجندي الانكشارية من الأناضول. يُنظر:

- Suraiya Faroqhi, op. cit., p 83.

حكم مرتبط بالعنصر المحلي في الجزائر على غرار الجارتين تونس وطرابلس الغرب، وحافظوا على روابط قوية مع إسطنبول والآناضول كقاعدة لتجنيد وتجديد أوجاقهم¹. وبالتالي الاعتماد الحصري على التجنيد² من العنصر التركي في الآناضول الذي سمح بالحفاظ على "تركية" النخبة الحاكمة في الجزائر. إلا أن هذا الاعتماد وضع مصير هذه النخبة بين يدي إسطنبول التي اضطرتها إلى دفع الأموال والهدايا من أجل التجنيد، بل وأجبرتها على مساعدة الأسطول العثماني عند الحاجة³. فحاجة الجزائر إلى التجنيد باستمرار هو العامل الذي حال دون القطيعة مع الدولة العثمانية⁴. ففي الحقيقة، لم يملك السلطان أية قوة لمواجهة أعمال القراصنة المغاربة ضد الدول الصديقة للباب العالي. كما أن الفرمانات التي حملها المبعوثون إلى الجزائر لم تكن سوى كلمات جوفاء. والوسيلة الوحيدة التي كان يستعملها للضغط على الجزائر كانت عدم السماح لتجنيد الانكشارية في الآناضول. غير أن هذا الخيار كان محدودا كون مفعوله لا يلمس إلا على المدى المتوسط أو البعيد، بينما أعمال القراصنة كانت آنية المفعول والنتائج⁵. وقد استعمل الباب العالي ورقة التجنيد في مناسبات عدة للضغط على الأوجاق لتنفيذ مطالب السلطان. حيث أنه لم يكن بيد السلطان ورقة أخرى سوى تهديده بقطع التجنيد. ففي فرمان في أوائل رمضان 1230هـ، أوت 1815م يُذكر الحكومة الجزائرية بأنه سمح لها بالتجنيد من ازميز وأنه استمع لطلبات عملائها. وفي المقابل، وجب عليها أن تطيع أوامره وتوقف اعتداءاتها على السفن التابعة للسلطان العثماني أو الدول التي هي في سلام مع الجزائر⁶. وفي حالات

¹ DANIEL PANZAC, op. cit., p 300.

² كان التجنيد عبارة عن مؤسسة قائمة بذاتها في الجزائر، كان له موظفون يطلق عليهم اسم الدائيات تحت سلطة الوكلاء، وهم موزعون في عدد من المدن العثمانية خاصة بمدن مقاطعات الآناضول. وقد كانت تتم عملية التجنيد بطلب من حكام الجزائر، ولا تبدأ إلا بإصدار السلطان العثماني فرمان يسمح للدائيات الجزائريين بتنظيم عملية التجنيد، وبذلك يُرخص لها في المدن العثمانية. وفي حالات أخرى يقوم المصدر الأعظم أو القبودان دريا بإعلام ولاية المقاطعات العثمانية بعملية التجنيد. يُنظر:

- عبد القادر فلوح، مرجع سابق، ص 52.

³ Tal Shuval, op. cit., Paragraphe 47,

⁴ حميد أيت حبوش، مرجع سابق، ص 86

⁵ DANIEL PANZAC, op. cit., p 269.

⁶ Ibid, p 112.

عدم الاستجابة من الطرف الجزائري، لجأ السلطان مباشرة إلى قطع التجنيد، كما كان سنة 1815م بعدما منع الجزائريين من التجنيد في ازميز نظرا لما ارتكبه قراصنة الجزائر من انتهاكات في حق سفن الدول الأوروبية الصديقة للبال العالي¹. ليعفوا عنهم في السنة التالية (1816م) ويأمر قاضي ازميز بالسماح لوكلاء الجزائر على التراب العثماني بالتجنيد بعد "توبة" الأوجاق واستجابتهم لمطالب الأستانة². كما أمر السلطان محمود الثاني بتجميد التجنيد لصالح أوجاق الجزائر بعدما تلقى تقريرا من طرف القبطان دريا حول انفصال قطع الأسطول الجزائري عن الأسطول العثماني عام 1825م خلال حربهما ضد الانفصاليين اليونان. هذه الحادثة أغضبت السلطان كثيرا، لكنه تراجع بعد ذلك، وسمح من خلال فرمان سلطاني لولاية المقاطعات بفتح التجنيد لصالح الجزائر من أجل كسب أوجاقها إلى جانبه في حربه ضد اليونانيين³. إنَّ عدم السماح للانكشارية بالتجنيد في الاناضول من طرف الدولة العثمانية في بعض المناسبات كان بمثابة حكم بالإعدام للأوجاق⁴.

ويُضيف البعض أنَّ من الأسباب الأخرى لإبقاء أوجاق الجزائر لروابطهم مع الدولة العثمانية هي الحاجة إلى الحماية التي توفرها اسطنبول ضد القوى الأوروبية⁵، وذلك بتأجيل الطلبات الدبلوماسية غير المرغوب فيها، كمطالب وقف القرصنة البحرية⁶. ضف إليها المساعدات العينية، فقد كانت إسطنبول ترسل للجزائر الأخشاب، والبارود الأسود، والحديد الخام، والمدافع، وصواري السفن، والسلاسل والحبال... وغيرها من مواد الصناعات البحرية معفاة من

¹ أ. م. و، ملف P. T.، الوثيقة رقم 25، ترجمة فرمان الذي أرسله السلطان محمود الثاني لوالي الجزائر الغرب عمر باشا في 1230هـ. (ينظر الملحق 5.)

² أ. م. و، ملف P. T.، الوثيقة رقم 29، ترجمة فرمان الذي أرسله السلطان محمود الثاني إلى قاضي ازميز وإلى سائر الحكام الموجودين في تلك الناحية سنة 1231هـ. (ينظر الملحق 6.)

³ عبد القادر فلوح، مرجع سابق، ص 56.

⁴ Emrah Safa Gurkan, op. cit., p 503.

⁵ Tal Shuval, op. cit. Paragraphe 44.

⁶ Georgios Theotokis, Aysel Yıldız, op. cit., p 95.

الضرائب¹، كلما احتاجت الجزائر إليها². كما كانت الترسانات العثمانية تبني وترسل السفن الحربية للجزائر مجاناً³.

كذلك، يجب ألا نغفل أنّ دايات الجزائر في سياستهم اتجاه الباب العالي كثيراً ما كانوا يعتمدون على استعطاف السلطان العثماني باللعب على وتر التبعية الدينية والسياسية عندما يحتاجون مساعدة الدولة العثمانية، خاصة عند ظهور تهديدات خارجية للجزائر، ويذكرون السلطان العثماني أنّهم تابعين له. ففي سبتمبر 1816م، أي بعد حملة اللورد اكسموث، بعث الداي رسالة الى السلطان يستعمل فيها أسلوب الاستعطاف: *«إِنَّ أَوْجَاقَنَا الْبَوَاسِلَ وَالْعُلَمَاءَ وَرِجَالَ الدِّينِ وَالْأَهَالِي وَالْدِيَّانَ يَرْفَعُونَ لِحُضْرَةِ سُلْطَانِنَا مَشَاعِرَ الْوَلَاءِ وَالْوَفَاءِ... إِنَّ أَوْجَاقَنَا يَدْعُونَ حُضْرَةَ السُّلْطَانِ أَنْ يَعْمَلَ لِلدِّفَاعِ عَنِ الدِّينِ وَالْبِلَدِ...»*⁴، بل ويصف الجزائر عند الحاجة "بالولاية العثمانية"⁵، أي التبعية المباشرة للباب العالي. أمّا عندما تكون الجزائر في غنى عن دعم الدولة العثمانية يغيّر الدايات خطاباتهم الاستعطافية بخطابات "تصادمية" تؤدّي في كثير من الأحيان إلى غضب السلطان. من ذلك ردّ الداي لمبعوث السلطان سنة 1786م الذي قدم للتوسط لروسيا: *«إِنِّي، تماماً مثل الامبراطور الروسي، أحكم بإرادتي الشخصية. وأنتي صاحب القرار الأخير فيما يخص الحرب والسلام... إِنِّي آمُرُكَ أَنْ تُعْلِمَ الْإِمْبَرَاطُورَ (الرُّوسِي) أَنَّي لَا أَقْدَرُ صِدَاقَتَهُ، وَلَا أَهْتَمُ لِعُضْبِهِ»*⁶.

¹ تسمى هذه المساعدات "بالإعانة"، تأتي إما على شكل مساعدات عسكرية أو غير عسكرية، وقد كانت من واجبات السلطان العثماني اتجاه ايلاتته. يُنظر:

- Asma Moalla, op. cit., p 50.

² طلب الداي حسين من السلطات العثمانية اعانته لبناء دار للصناعة الحربية بالجزائر من حيث الاستعانة مهندسين والحاجة إلى الطوب اللازم. مما جعل الباب العالي يبعث بأحد المختصين في هذا المجال وهو محمود أفندي. يُنظر: - عبد القادر فلوح، مرجع سابق، ص 48.

³ Emrah Safa Gurkan, op. cit., p 471.

⁴ عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 252.

⁵ نفسه، ص 258.

⁶ Ali Tablit, op. cit.

ص 456.

وحسب كينيث والتر فإن الدولة "ذات السيادة" تتخذ القرارات حول كيفية مواجهة مشاكلها الداخلية والخارجية بنفسها، وتطلب العون من الآخرين إن شاءت. فإن قامت بذلك، فإنها تحدّ من حريتها بسبب الالتزامات التي تتعهد بها اتجاههم¹. وبارتباط الجزائر بالدولة العثمانية عن طريق التجنيد وتلقي المساعدات العسكرية، فإنّ الجزائر كانت مجبرة بالمقابل على تقديم خدمات للدولة العثمانية كمساعدتها في الحروب بإرسال أساطيلها للحرب ضدّ أعداء الدولة العثمانية في القرن 18م وبداية القرن 19م، خاصة ضدّ روسيا والمتمردين اليونانيين². كما كانت الدولة العثمانية تستفيد من خبرة الرّياس الجزائريين بتعيينهم في بحريتها كقبوطات³، كما كان حال داي الجزائر حسين ميزو مورتو⁴ وباي وهران جزايرلي حسن باشا⁵، وكمعلمين في المدارس البحرية العثمانية⁶.

إذن، فإنّ الاتجاه العام لعلاقة السلطنة بالجزائر قد سادته التقاهم بين السلطان وحكام الجزائر. فالباشا كان يحاول تمكين سلطته بعد تسميته وبيعته من الجنود. غير أنّ هذا لا يكفي إذا لم يبارك السلطان البيعة بالفرمان والقفطان المذهب، وسيف الشرف والعمامة الخاصة⁷. فمثلاً استنتج المؤرخ التركي امره صفا غوركمان، كان حكام الجزائر الممارسين لنشاط القرصنة وحكام "دار السعادة" (إسطنبول) في حالة تعاون وتبادل منفعة بحيث تضمن لحكام الجزائر قبول

¹ Kenneth N. Waltz, theory of international politics, Addison-Wesley publishing company, 1979, p 96.

² DANIEL PANZAC, op. cit., pp 12-13.

³ Emrah Safa Gürkan, op. cit., p 473.

⁴ Ibid, p 479.

⁵ حول هذا الباي وقصة هروبه من الجزائر إلى إسطنبول، يُنظر:

- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 28.

⁶ يذكر القسيس البندقي توديريني "Toderini" أنه التقى بمعلم من أصول جزائرية في المدرسة البحرية العثمانية أواخر القرن 18م، حيث وجد أنّ أغلب المعلمين كانوا أوروبيين تعلموا التركية، وأنّ المعلم الجزائري كان يحسن الإيطالية مما مكنه من مساعدة القس. يُنظر:

- BERNARD LEWIS, from Babel to Dragomans interpreting the Middle East, Oxford University Press, 2004, pp 23-24.

⁷ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 146.

السلطات العثمانية السماح لهم بالتجنيد في أراضيها، والحصول على مساعدات في شكل أسلحة ومعدات الصناعات البحرية. وفي المقابل، تضع الجزائر بحريتها في خدمة الأستانة، وتمدّها بالبحارة وأمرء البحر المتمرسين في المعارك البحرية¹.

إذن، لم يكن الوازع الديني السبب الرئيس أو الوحيد لطاعة حكام الجزائر وإعلان تبعيتهم للسلطان، أو لإرسال السفن الحربية الجزائرية لمساعدة اسطنبول كما يشير له صالح العقاد في قوله: "أَنَّ استمرار التبعية للأستانة كان أمراً اختياريًا حفز إليه شعور التضامن الديني"². بل إنّ "التضامن الديني" أو "التبعية للخلافة الإسلامية" كان غطاءً شرعياً لعلاقة منفعة مشتركة بين أوجاق الجزائر والباب العالي في وقت أصبحت فيه الدول الأوروبية تتعامل مع الجزائر على اعتبارها كيانا سياسياً مستقلاً عن الباب العالي³. وقد وفرت هذه العلاقة للجزائر في المقابل حقّ التجنيد في أراضي "الدولة العثمانية" عبر وكلائها المقيمين في ازمير (يُنظر الملحق 7)⁴. وهو ما يُظهر بجلية التداخل بين القيم والمصالح في علاقة الجزائر بإسطنبول.

2.2. السياسة الخارجية اتجاه الجيران:

إنّ القُرب الجغرافي لعب دوراً كبيراً عبر التاريخ في المساهمة في نشوب نزاعات مسلحة بين الدول. فالدول الجارة هي الأكثر احتمالاً في الدخول في نزاعات مسلحة أو حروب حول الحدود، أو الموارد الطبيعية أو استرجال أقاليم معينة⁵. وهو ما نلاحظه عند التطرق لسلوك

¹ Emrah Safa Gürkan, op. cit, pp 472-473.

² صالح عقاد، مرجع سابق، ص 26.

³ ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص 15.

⁴ Seyfullah Aslan, "Akdeniz'de Cezayir Korsanlığı (1770-1830)", yüksek lisans tezi, İstanbul Üniversitesi, sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul, 2012, pp 91-93.

⁵ Todd L. Allee and Paul K. Huth, op. cit., p 80.

الجزائر الخارجي اتجاه جيرانها، على الرغم من مشاركتها اياهم نفس القيم، من دين وماضي مشترك.

2. 1. اتجاه الجارين العثمانيين: تونس وطرابلس الغرب

اتبعت الجزائر ابتداء من القرن 17م سياسة تهدف إلى الحفاظ على الأمر الواقع في إقليم شمال افريقيا ومقاومة أي قوة أخرى تحاول تهديد مصالحها أو تغيير ميزان القوة في المنطقة. وعلى هذا الأساس بنت سياستها الخارجية اتجاه جيرانها في تونس وطرابلس الغرب والمغرب الأقصى.

وقد مارست الانكشارية، التي هي أساس الحكم في الجزائر، سياسة هيمنة في إقليم شمال افريقيا، لاسيما اتجاه جارتها تونس¹، حتى غدى وضع تونس اتجاه الجزائر، حسب تعبير رشاد الإمام "لا يقل عن وضع الدولة التابعة أو المستعمرة"²، لعل ذلك يرجع إلى الاشراف الإداري الذي تمتع به بايلربايات الجزائر على تونس وطرابلس الغرب في القرن 16م³. وعلى هذا الأساس، تدخلت الجزائر كثيرا في المراحل التاريخية اللاحقة في القضايا الداخلية للجارة تونس⁴. فذكرى تبعية كل من طرابلس الغرب وتونس لحاكم واحد مقيم في الجزائر في فترة البايلاز بايات ترسّخت كمسلمة في اللاوعي الجزائري، وهو ما شجع حكام الجزائر اللاحقين على اتباع سياسة خارجية تدخلية اتجاه تونس⁵، وطرابلس الغرب بدرجة أقل.

¹ حسب الباحثة التونسية أسماء معلى، مارس دابات الجزائر ابتداء من 1756م نوعا من "السيادة" على الحكومة التونسية. يُنظر:

- Asma Moalla, op. cit., p 50.

² رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814م، رسالة قدّمت إلى دائرة التاريخ في الجامعة الأمريكية في بيروت للحصول على درجة دكتوراه في الفلسفة، ص 408.

³ Asma Moalla, op. cit., p 54.

⁴ DANIEL PANZAC, op. cit., p 300.

⁵ عبرت الجزائر بوضوح على اشرافها السياسي على تونس في كثير من المرات، فقد ندّد الداوي شعبان (1661م-1665م) في رسالة شديدة اللهجة إلى الملك الفرنسي لويس الرابع عشر بتدخل فرنسا من خلال قنصلها في الحرب الأهلية التي عرفتها تونس، وقد اعتبر الداوي أن هذا التدخل هو اعلان حرب على الجزائر، وهو ما اضطر فرنسا إلى شجب موقف قنصلها واعتبار سلوكه مبادرة شخصية وليس موقف الحكومة الفرنسية الرسمي. يُنظر:

وقد نستشف نظرة حكام الجزائر الفوقية لتونس واعتبارهم إياها تحت مظلة النفوذ الجزائري من خلال جواب المبعوث الجزائري للحكومة العثمانية عندما طُلب منه شرح أسباب العداوة بين الجزائر وتونس في بداية حكم حسين داي. حيث أجاب المبعوث الجزائري: "هذه تونس كنا أخذناها سابقا، وأصبح أهلها رعية لنا، وكنا نأخذ منهم الغرامة كل سنة. ثم أنهم عصونا وصرنا نأخذهم، ولا نزال نأخذهم ونأخذ بلادهم. إنَّ التوانسة رعية لنا مثلما الكريك (اليونانيون) رعية لكم، فنأخذ نحن من التوانسة كما تأخذون من الكريك"¹.

غير أنَّ الملاحظ للحملات العسكرية الجزائرية² على تونس في القرن 18م يجد أنها لم تكن ذات طابع توسعي أو تهدف لضم أراضي تونسية إلى التراب الجزائري. فأغلب هذه الحملات كانت ذات أهداف سياسية لتغيير شخصيات في الحكم في تونس حاولت الخروج عن الهيمنة الجزائرية³، أو كردّ فعل لحملات عسكرية تونسية في الشرق الجزائري أغلبها كانت ذات طابع توسعي⁴. وما شجّع "التوانسة" على الهجوم على الشرق الجزائري هو استغلالهم لبعض الظروف

- عبد القادر صحراوي وعائشة جميلة، "التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء فرمانات العثمانية"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 16/15، مارس 2017، ص 498.

¹ أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 146.

² مُنح دور مراقبة تونس وإخضاعها لنفوذ أوجاق الجزائر إلى بايلك الشرق نظرا للإمكانات التي تمتع بها هذا البايك، ولمجاورته لتونس. يُنظر:

- محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 30.

كما لعب أتراك تونس دورا مهما في إبقاء تبعية هذه الأخيرة للجزائر، إذ كانوا كثيرا ما يأخذون جانب الجزائر في الحروب التي دارت بين الإيالتين، على غرار حرب 1807م. كما كانوا قاموا بالتآمر مع الجزائر ضد السلطات التونسية كحال الداي (حاكم مقاطعة) التونسي محمد قره بورنلي الذي أعدهم الباي حمودة باشا سنة 1808م. يُنظر:

- Asma Moalla, op. cit., p 58.

³ تمكن بايات قسنطينة ودايات الجزائر من فرض ارادتهم على بايات تونس، فعينوا بايات موالين لهم مثل علي باشا الذي ارتقى للعرش التونسي بمساعدة حسن باي قسنطينة عام 1735م. كما توصل الجزائريون في بعض الأحيان إلى فرض أتاوة مالية وضريبة عينية على حكومة تونس مقابل تقديم المساعدة والعون إلى بعض المطالبين بالعرش التونسي. وفي سنة 1756م احتل الجزائريون مدينة تونس في محاولة لإعادة الحكم للأسرة الحسينية، وفرضوا تبعا لذلك ضريبة على تونس تتمثل في 150 ألف جنيه، 600 جرة سمن و50 جرة صابون، وشواشي وبرانس وحيالك وعطور، وحمولة سفينة من زيت الزيتون لإضاءة مساجد مدينة الجزائر "كدلالة رمزية" لهيمنة الجزائر على تونس. يُنظر:

- ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص 42.

- رزيقة محمدي، "العلاقات التونسية المغاربية في عهد حمودة باشا 1782-1814"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 4/ رقم 8، ص 3.

- DANIEL PANZAC, op. cit., p 300.

⁴ وقعت حروب عديدة بين تونس والجزائر في القرنين 17 و18م، ومن أهم تلك الوقائع ما حدث سنوات: 1628، 1676، 1677، 1678، 1684، 1685، 1694، 1695، 1699، 1700، 1701، 1704، 1705، 1706، 1743، 1752، 1755، 1756م. وقد أدت طموح بايات تونس للتخلص من التبعية لدايات الجزائر ورغبتهم في تحقيق

المحلية في الجزائر. كما كان لدور الجغرافيا دور في ذلك، فالانعدام النسبي للموانع الطبيعية كالجبال الوعرة والانهار الكبيرة التي يمكن أن تعيق تقدّم الجنود ساهم بدرجة كبيرة في تشكيل السلوك الخارجي التونسي الراغب في التوسع في السهول الشرقية الجزائرية¹، خاصة وذكرى الحكم الحفصي لمدن بجاية² وقسنطينة³ الجزائريتين لم يكن بالأمر البعيد. فالمغرب الأوسط (الجزائر) حسب ابن سحنون صاحب الثغر الجماني كان يمتد في العصور الوسطى إلى حدود بجاية، أي أنّ بجاية وقسنطينة وما يليهما إلى الشرق كان جزءاً من المغرب الأدنى⁴. ومن الأسباب كذلك التي رغبت حكام تونس في بايلك قسنطينة هو أهميته الاستراتيجية وشروطه المناخية الملائمة للاستقرار البشري وممارسة نشاطات اقتصادية قائمة أساساً على الفلاحة والرعي⁵. ضف إلى ذلك أنّ بايلك الشرق كان أهم بايلكات الجزائر من حيث القوة ووفرة الرعية، فلم يضاهيه في ذلك بايلك التيطري ولا بايلك الغرب⁶. هذه المعطيات جعلت بايات تونس يطمحون في مرات عدّة إلى ضم إقليم قسنطينة إلى باشوية تونس.

انتصارات على بايات قسنطينة إلى استمرار حالة العداء بين الايالتين، لاسيما بعد أن بادر مراد باي عام 1701م بالهجوم على قسنطينة ومحاصرتها خمسة أشهر بتأييد من الباي خليل حاكم طرابلس. ولم يتراجع إلا بعد انهزام جيشه بجوامع العلامة أمام محلة الجزائر ووقوع أغلب جيشه في الأسر. هذه الهزيمة أجبرت خلفه إبراهيم الشريف على عقد صلح مع حكام الجزائر عام 1702م. وبعد هدوء نسبي عم أغلب فترات القرن 18م تجددت حالة التوتر عندما حاول صالح باي قسنطينة الضغط على حمودة باشا باي تونس بين سنتي 1783-1787 للتوصل إلى فرض شروط مجحفة بحجة هروب بعض الرعايا المعادين له إلى تونس، وهذا ما أدى إلى تجدد الصراع عام 1806م. فشّن حمودة باشا هجوماً على مدينة قسنطينة عام 1808م وحاصر المدينة سبعة عشر يوماً ولم يتوصل في حملته هذه إلى أي نتائج تحسم الخلاف. يُنظر:

- رشاد الإمام، مرجع سابق، ص 408.

- ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص 42.

1 أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 204.

2 كانت بجاية أول الأمر تحت إمارة بني زيان (المغرب الأوسط) إلى أن استولى عليها أبو فارس السلطان الحفصي، حتى آل أمرها إلى عبد الله الحفصي الذي عزله أخوه عبد الرحمن واستولى على العرش في نفس تاريخ استيلاء الاسبان عليها، أي 5 جانفي 1510م. يُنظر:

- عبد الحميد بن أبي زيان بن أشنهو، مرجع سابق، ص ص 63-64.

3 دخلت قسنطينة في الحكم الحفصي في عهد سلطانها أبي زكرياء يحيى الأول (1226-1249م). يُنظر:

- علال بن عمر، مرجع سابق، ص 52.

4 الراشدي أحمد بن محمد بن علي بن سحنون، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم الشيخ المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2013، ص 453.

5 فلة القشاعي، مرجع سابق، ص 177.

6 أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 35.

نظريا، كانت الجزائر وتونس تتشاركان نفس التاريخ والدين والأخطار الخارجية، وهو ما يجعلهما من المفروض في صف واحد خاصة أنهما رسميا إيلتان عثمانيتان. غير أن الجزائر وتونس، كونهما دولتان استبداديتان¹، على غرار أغلب دول تلك الفترة، كانتا مجبرتان في كثير من الأحيان على اللجوء إلى الصدام لحل خلافتهما. ففي النزاعات بين الدول الاستبدادية، يرى علماء السياسة والعلاقات الدولية أن القادة السياسيين والعسكريين يميلون في الغالب إلى اتباع سياسات مُجازفة، على غرار استعمال القوة². ولتعويض ضعفها النسبي أمام الجزائر، استعانت تونس في مرات عدة بوساطة الدولة العثمانية لحل خلافاتها مع الجزائر، خاصة عندما لا تتمكن من مواجهة الجيوش الجزائرية. ففي حرب 1756م بين تونس والجزائر، هجم الجزائريون على تونس، ولتقيّتهم من عدم إمكانية محاربة الجزائر وطرابلس بمفردهم، أرسل "التوانسة" هيئة إلى إسطنبول للشكاية من الجزائر. وبدورها أرسلت إسطنبول أوامر إلى الطرفين لفض النزاع. فبعد أن كانت جيوش الدولة العثمانية تضرب في كل مكان أصبح السلطان العثماني يرسل تهديدات بدون مفعول ويوصي المسلمين من قبيل "حسن الوفاق وكمال الاتحاد". وبلهجة شديدة يخاطب السلطان حكام الجزائر وتونس في خط هامايوني: "...فبعد أن كان الكفار يرهبون جانبكم هل يعقل أن يتحارب جماعتان من المسلمين فيما بينهما؟... يجب على البادئ بهذه الفتنة والمفسدة أن يرجع الحقوق إلى الآخر ثم يستغفر ويتوب من ذنبه... فلنعش في صفاء ومحبة فيما بيننا..."³.

وقد استمرت النزاعات بين الجانبين إلى بداية القرن 19م كحرب 1807م⁴، وحرب 1816م نتيجة إصرار دايات الجزائر على أن يرسل باشا تونس ما اعتاد أسلافه إرساله للجزائر من

¹ الدولة المستبدّة أو النظام السياسي الاستبدادي هو النظام الذي يستبد فيه الحاكم بالسلطة المطلقة. يُنظر:

<https://en.oxforddictionaries.com/definition/despotism>

² Todd L. Allee and Paul K. Huth, op cit., p 20.

³ Emrah Safa Gurkan, op. cit., pp 496-497.

⁴ انهزم التونسيون في هجومهم على قسنطينة سنة 1807م أمام انكشافية الجزائر، ثم انهزم الجزائريون في هجوم التوانسة في أوت 1807م. يُنظر:

- Asma Moalla, op. cit., pp 56-57.

هدايا، ففي رسالة إلى السلطان العثماني الذي حاول التوسط بين البلدين من أجل إيقاف الحرب، أجاب عمر داي الجزائر بتاريخ 1 جوان 1816م أنه نتيجة لجواب باشا تونس الاحمق الذي قال له: "لقد كان أجدادنا في السابق يوجهون لكم الهدايا، إنهم مجانيين ولا يفكرون. أما نحن فلسنا على شاكلتهم، وعليه فسوف لن نرسل لكم شيئاً ولو كان ذلك حبة قمح"، نُعلم حضرة سلطاننا أنه نتيجة لهذا الرد الأحمق، فإن نزاعنا مازال قائماً معهم¹. إنَّ الهدايا التي أصرَّ عليها الجزائريون لم تكن ذات قيمة كبيرة، إلا أنها كانت ترمز لتفوق دايات الجزائر على باشاوات تونس.

إذن اعتمدت الجزائر في عهد الدايات على سياسة تدخّلية واقعية اتجاه تونس مبنية على مبدأ الحفاظ على مصالح الجزائر وهيمنتها في المنطقة. ومن القرائن التي تظهر بوضوح هيمنة الجزائر على تونس وسياستها الخارجية طلب داي الجزائر من باي تونس حمودة باشا ارسال حملة عسكرية على طرابلس الغرب لعزل الباي علي برغل سنة 1795م الذي كان في الأصل وكيل حرج في الجزائر قبل أن ينفيه الداوي حسن باشا (1791-1798م) إلى اسطنبول لمخالفته أوامره². وقد تحقق الأمر إذ تمكنت تونس من طرد علي برغل وتمكين الحكم لصاحبها القديم³. كما تعاونت مع طرابلس الغرب للتدخل في النزاعات على العرش التي شهدتها تونس بعد

¹ عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص ص 251-252.

² وقد استقبل حمودة باشا التونسي سنة 1792م الأسرة القرمالية التي طردها علي برغل من طرابلس. وكان تدخل علي برغل في الشأن التونسي ومحاويلته زرع الفتنة بين الجزائر وتونس من الأسباب التي دعت التوانسة إلى التدخل في طرابلس. ويقول أحمد الشريف الزهار في هذا الصدد: "...ووصل (علي برغل) إلى إستانبول ونال رفعة هنالك. وبعد ذلك قدم إلى طرابلس وثار على صاحبها، واستقل بملك طرابلس. ولما سمع به حسن باشا دخله الرعب منه، وبعث لصاحب تونس وأمره بأن يتحرك لطرابلس ليعين صاحبها القديم، ويقول له إنني أردت أن أمدك بما تحب...". يُنظر: - رزيقة محمدي، مرجع سابق، ص 9.

- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص 62-63.

كما يمكن النظر إلى هذا النزاع الذي نشب بين طرابلس الغرب وتونس من منظور أوسع، إذ يمكن ربطه بمحاولات الدولة العثمانية في عهد السلطانين عبد الحميد (1773-1789م) وسليم الثالث استرجاع نفوذها على إيلاتها الأفريقية. فتدعيم السلطان سليم الثالث لعلّي برغل بمساعدات عسكرية كان مقابل توّعه بالعودة لحضن إسطنبول بعد سيطرته على الحكم في طرابلس الغرب. وهجوم علي برغل على تونس سنة 1793م كان استمراراً لهذه السياسة. وهنا يأتي دور أوجاق الجزائر التي رأت في هذه السياسة خطراً على استقلاليتها ونفوذها في المنطقة، خاصة وأن علي برغل كان منبؤاً من الجزائر. وهو ما دعا النخبة الحاكمة في الجزائر إلى مباركة مساعي تونس ضد علي برغل المدعوم من إسطنبول. يُنظر: - Asma Moalla, op. cit., pp 50-52.

³ أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص 62-63.

1675م، ووصلت إلى أن احتلت عاصمتها كذلك¹. فقوة الجزائر مقارنة بجيرانها منحته صفة دركي المنطقة²، إذ كانت وساطتها مرحب بها في النزاعات والخلافات السياسية. فعلى سبيل المثال، طلب باشا طرابلس وساطة داي الجزائر لدى الأمريكان الذين كان أسطولهم يحاصر ميناء طرابلس³، وهو ما جعل أمير طرابلس يوسف باشا يرسل مركبا حربيا من نوع بلاكرا إعانة للجزائر بعد حملة اللورد اكسموث كنوع من "التعاضد الديني بين الاخوة في الدين"⁴، بل ويتوعد بمواجهة الحملة البرية التي كان والي مصر محمد علي بصدد تجهيزها سنة 1829م ضدّ الجزائر، بتعاون مع فرنسا⁵. دون أن ننسى استجابة طرابلس الغرب لطلبات إيالة الجزائر المتمثلة في المساعدات العسكرية بالعتاد والجنود في حروب هذه الأخيرة ضد تونس⁶. هذا التقارب النسبي بين الجانبين لم يجعل علاقاتها بسوء علاقات الجزائر وتونس رغم بعض النزاعات التي حدثت من حين لآخر بين الجزائر وطرابلس الغرب⁷. وسبب ذلك ربما يعود لعدم تشارك الجزائر وطرابلس الغرب في حدود برية مباشرة، وبالتالي عدم وجود احتكاك مباشر بين الجانبين.

¹ Pierre Dan, op. cit., p 496.

² كانت تونس تدرك قوة الجزائر جيدا، لهذا حاولت موازنتها بالتقرب من المغرب وطرابلس الغرب وكسبهما إلى جانبها بغية إقامة توازن مع إيالة الجزائر في المنطقة. يُنظر:

- رزيقة محمدي، مرجع سابق، ص 11.

³ منصور عمر الشتيوي، مرجع سابق، ص 166.

⁴ أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 127.

⁵ جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص 79.

⁶ يسجل دفتر التشريفات في 6 شوال 1105هـ/1694م قدوم أربعة سفن حربية طرابلسية إلى ميناء عنابة وعلى متنها خمسون خيمة جنود، ونزول هؤلاء والتحامهم مع الجيش الجزائري بغية التجهز للهجوم على تونس. يُنظر:

- Albert Devoux, Tachrifat, op. cit., p 12.

⁷ أمر الداي سنة 1811م بمهاجمة السفن الطرابلسية في البحر والإستيلاء عليها بعد خلاف حول تصفية غنائم جزائرية جيء بها إلى طرابلس. وقد انتهت هذه الأزمة بين الطرفين في ديسمبر من نفس السنة بعد إرسال الباشا الطرابلسي مبعوثا إلى الجزائر بعد أن أضرت السفن الحربية الجزائرية كثيرا بالنشاط البحري الطرابلسي. يُنظر:

- DANIEL PANZAC, op. cit., p 301.

2. 2. 2. اتجاه الجار المسلم غير العثماني: المغرب الأقصى

اتسمت السياسة الخارجية للجزائر العثمانية اتجاه المغرب المريني والسعدي في القرنين 16م و 17م بنوع من العدائية¹ كون سياسة الجزائر الخارجية كانت لاتزال جزءاً من السياسية الخارجية الكبرى للدولة العثمانية الطامحة إلى توسيع الرقعة الجغرافية وضم أراضي جديدة في أوروبا وآسيا وأفريقيا². غير أنّ هذه السياسة ما لبثت أن تغيّرت تبعاً لاستقلال أوجاق الجزائر بحكمهم عن إسطنبول واقتناعهم بالأراضي التي كانت تحت حكمهم في المغرب الأوسط، واشتغالهم بأعمال القرصنة المربحة عوض الحروب البرية مع الجيران، لتتحول بذلك سياسة الجزائر الخارجية اتجاه المغرب الأقصى من سياسة عدائية إلى سياسة "الحفاظ على الأمر الواقع"³. إذ سعت الجزائر من خلال سفارات عدة إلى تلطيف العلاقات مع المغرب الأقصى وتذليل الخلافات بين البلدين كقضية الحدود. فقد أرسل عثمان باشا في منتصف القرن 17م سفارة إلى السلطان العلوي محمد الأول من أجل ترسيم وادي تافنة كحدّ بين البلدين. وهم ما تم بالفعل، حيث كتب محمد الأول العلوي بعهد إلى داي الجزائر يلتزم فيه بالألا يتخطى هذا الواد إلا فيما يُرضي الله ورسوله"، كما تأكد ترسيم هذه الحدود في عهد المولى الرشيد الذي

¹ سعت الجزائر في القرنين 16 و 17م إلى إضعاف الدول المغربية من خلال الحملات العسكرية ودعم وتشجيع الثورات على سلاطين المغرب. من ذلك حملة صالح رايس على فاس عاصمة الدولة الوطاسية واحتلالها لحوالي نصف سنة مع تعيين حاكم موال للجزائر عليها. وتنصيب عبد الملك السعدي حاكماً على المغرب بعد حملة عسكرية بقيادة حاكم الجزائر رمضان باشا عام 1576م. ودعم أتراك الجزائر عبر تلمسان للأمير أحمد محرز المتمرد بالجنوب ضد أخيه الملك المولى إسماعيل العلوي وعقد حلف سري معه حوالي سنة 1681م. يُنظر:

- Andrew C. Hess, op. cit., pp 76, 96.

- عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، المجلد التاسع، ج 1، المغرب، 1988، ص 13.

² حقيقة كان المغرب الأقصى مهماً جداً للدولة العثمانية. إذ أن موانئه المطلّة على الأطلسي كانت ستشكل قواعد مناسبة للقرصنة العثمانيين لضرب الخطوط التجارية الأيبيرية التي تعتمد على تجارة العبيد مع أفريقيا، وتجارة السكر مع البرازيل البرتغالي، والتوابل مع آسيا. هذا الأمر جعل السفير الإسباني في البندقية غوزمان دي سيلفا يشرح لملكه فيليب الثاني في رسالة مؤرخة بـ 23 ماي 1576م ما يلي: إن احتلال المغرب سيُفرح العثمانيين من دون أي شك لأنه سيمنح السفن الإسلامية قواعد بحرية لمهاجمة السفن الأيبيرية المشتغلة في التجارة الأطلسية، وبالتالي استرجاع أمجاد وفوائد خطوط التجارة المتوسطية الشرقية التي تسيطر عليها الدولة العثمانية والبندقية (التي هي في هدنة مع الدولة العثمانية). يُنظر:

- Andrew C. Hess, op. cit., pp 96-97.

Status quo³

تعهد بالحفاظ على الحد الفاصل الذي رسمه أخوه وسلفه محمد الأول مع حكام الجزائر¹. حيث جدد سنة 1665م الاتفاق مع الجزائر الذي أقر وادي تافنة حدا فاصلا بين البلدين².

وبذلك، لم تحاول الجزائر في القرن 18م تنظيم حملات عسكرية من أجل تغيير النظام في المغرب الأقصى أو لأجل ضم أراضي جديدة عكس ما كان يحدث في القرن 16م. ورغم ذلك، واصل المغرب العلوي لعب دور "المراجع"³ للمنظومة الإقليمية في شمال إفريقيا، أي عدم رضاه بالأمر الواقع ومحاولته تغيير ميزان القوى لصالحه. حيث يعتبر منظري "انتقال القوة بين الدول" أن "الدافع الذي يجعل الدول تعلن الحرب هو عدم رضاها النسبي بالترتيبة الدولية أو الإقليمية". بمعنى أن الحروب والنزاعات تنشب نتيجة لعدم رضى أحد الأطراف بالوضع القائم، فيلجأ هذا الطرف إلى محاولة اكتساب القوة اللازمة لتغيير الوضع لصالحه⁴. فقد حاولت الدول المتعاقبة على حكم المنطقة الجغرافية التي تشكل المغرب الأقصى التوسع على حساب إقليم المغرب الأوسط. وكانت الجغرافيا المحفّز في ذلك كون المغرب الأقصى محصور جغرافيا بين البحر المتوسط من الشمال، المحيط الأطلسي من الغرب والصحراء الكبرى من الجنوب. وتبعاً لذلك مثّل المغرب الأوسط الخصب لحكام المغرب الأقصى مجال التوسع والامتداد الطبيعي. وهو ما جعل الدول التي نشأت من المغرب الأقصى، كالموحدين والمرابطين، تتجه في توسعها إلى الأندلس والمغرب الأوسط. غير أن سقوط الأندلس في يد الإسبان الأكثر قوة لم يترك لدول المغرب الأقصى اللاحقة سوى المجال الشرقي في حالة ما أرادوا توسيع رقعة دولتهم. فحسب مُنظر الجيوبوليتيك الكلاسيكية الشهير نيكولاس سبايكن (Nicholas J. Spykman)، "الجغرافيا هي العامل الأساسي في تشكيل السياسة الوطنية

¹ عبد الهادي التازي، مرجع سابق، ص 12.13.

² أمين محرز، مرجع سابق، ص 127.

revisionist state³

⁴ Scott Burchill, Andrew Linklater, Richard Devetak, Jack Donnelly, Matthew Paterson, Christian Reus-Smit and Jacqui True, Theories of International Relations, PALGRAVE MACMILLAN, third edition, 2005, p 28.

كونها الأكثر ديمومة وبقاء"¹، مهما تغيرت الدول والحكومات. ويضيف هالفورد ماكيندر (Halford Mackinder) بهذا الخصوص أن "الخصائص الجغرافية تحدّد التاريخ، أو تقوده على الأقل"². وعلى هذا الأساس نظّم المغرب العلوي في مرات عديدة حملات ذات طابع توسّعي على الغرب الجزائري على غرار حملات السعديين والمرينيين والمرابطين والموحّدين من قبل، لعلّ أشهرها حملة مولاي محمد الثانية على تلمسان سنة 1658م التي انتهت بهزيمته على يد القوات الجزائرية³، وحملة مولاي إسماعيل الأولى سنة 1694م⁴ التي انتهت بهزيمته على يد الداوي شعبان، وحملة الثانية بالتحالف مع باي تونس مراد باي سنة 1703م التي تكبد فيها خسائر فادحة على يد مصطفى باشا داي الجزائر⁵.

لكن على عكس الزيانيين الضعفاء⁶، اصطدم حكام المغرب السعديين بجزائر عثمانية قوية أوقفت طموحاتهم في التوسع شرقا، وبذلك نجد أنّ توسع المغرب الأقصى نحو الجنوب على حساب مملكة أسكيا إسحاق الثاني في بلاد السودان لم يكن سوى ترجمة لفشل السعديين في اختراق الجزائر العثمانية⁷. نلاحظ هذا الفشل في العذر الذي قدّمه السلطان السعدي المنصور للعالم السوداني بن بابا بعد أن سأله هذا الأخير عن سبب تركه غزو تلمسان والمغرب الأوسط وأفريقية التي هي أقرب إلى السعديين من بلاد السودان، حيث أجاب المنصور مستعينا بحديث يُنسب للنبي محمد صلى الله عليه وسلم: *أتركوا الترك ما تركوكم*"⁸.

¹ Gearoid O Tuathail, op. cit., p 39.

² Sören Scholvin, op. cit, p 13.

³ أمين محرز، مرجع سابق، ص 75.

⁴ يذكر دفتر التشرّيفات أنّ الحرب مع المغرب كانت سنة 1103 هـ/1692م. يُنظر:

- A. De Voulx, op. cit., pp 7-10.

⁵ ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص 43.

⁶ إنّ ضعف الدولة الزيانية لم يكن أمرا متأصلا، بل نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية أهمها موقعها الجغرافي المتوسط الذي أجبرها على خوض حروب دفاعية على جبهتين، جبهة شرقية ضد الحفصيين وغربية ضد المرينيين.

⁷ Andrew C. Hess, op. cit., p 116.

⁸ Ernest Mercier, op. cit., P 171.

وبعد أن يؤس حكام المغرب من إمكانية اختراق الغرب الجزائري وتوسيع رقعته الجغرافية على حسابيه، التجأ هو الآخر إلى المهادنة والاعتراف بالأمر الواقع في شمال إفريقيا، ما منح زخما للعلاقات الجزائرية المغربية، لتصبح خصائصها المحافظة على السلم بين البلدين وحسن الجوار. "قباسم الأخوة" بين الجزائر والمغرب الأقصى توسط سلطان المغرب لدى الجزائريين ليقبلوا بعقد سلام مع الإسبان¹، وقام بفدية الأسرى الجزائريين في إسبانيا سنة 1787م². كما قام السلطان محمد بن عبد الله سنة 1779م بإيفاد سفير (محمد بن عثمان المكناسي) إلى إسبانيا لتجديد الصلح بين البلدين، وافتكاك الأسرى الجزائريين بإسبانيا³. بل وأرسل سلطان آخر (مولاي سليمان)⁴ فرقاطة ذات 36 مدفعا إلى الجزائر كهدية من أجل إعادة بناء أسطولها بعد حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م⁵. كل هذه البوادر الحسنة من جانب المغرب العلوي يمكن أن يُنظر إليها على أنها دليل على حسن الجيرة بين الجانبين نظرا لتشاركهما في نفس القيم والتاريخ والدين. غير أنه في نفس الوقت يمكن أن يُنظر إليها على أنها نوع من "القوة الناعمة"⁶ المغربية الهدف من ورائها كسب قلوب الرعايا المسلمين في شمال إفريقيا، ولإصباغ صفة "حامي كل المسلمين" على "أمرأء المؤمنين" العلويين والسعديين من قبلهم الذين اعتبروا أنفسهم الخلفاء الشرعيين لرسول الله نظرا لنسبهم الشريف⁷.

1 شكيب بن حفري، مرجع سابق، ص 124

2 نفسه، ص 135

3 عبد الرحمن بنحادة، سفير مغربي في مدريد في نهاية القرن السابع عشر، معهد الأبحاث في لغات وثقافات آسيا وإفريقيا، طوكيو، 2005، ص 14.

4 عبد القادر فلوح، مرجع سابق، ص 18.

5 Albert De Voulx, "La marine de la régence d'Alger", in: R.A, N° 13, 1869, p 417.

6 القوة الناعمة (Soft Power) هي القدرة على حصول الدولة على مرادها من خلال سياسات الجذب والاستقطاب عوضا عن القوة الإكراه. وتنشأ القوة الناعمة من جاذبية ثقافة الدولة وأفكارها السياسية وسياساتها، سواء كانت داخلية أو خارجية. يُنظر:

- JOSEPH S. NYE, JR., soft power the means to success in world politics, PUBLIC AFFAIRS, New York, 2004, p X.

7 يمكن النظر إلى الصراع بين أتراك الجزائر وأشرف المغرب كصراع بين فكرة الخلافة التي لا تعترف بالنسب القرشي (تمثلها الدولة العثمانية وممثلتها في شمال إفريقيا: الجزائر)، وفكرة الخلافة الكلاسيكية القائلة بشرط النسب القرشي التي مثلها أشرف المغرب السعديون والعلويون. وبذلك سعى حكام المغرب لإعلاء مركزهم فادعوا الخلافة لأنفسهم ورئاسة العالم الإسلامي. وهو ما نستشفه من اتخاذ السلطان السعدي المنصور حجة أن حاكم السودان اسحاق

كما أنّ سياسة المغرب السعدي والعلوي من بعده المتمثلة في استمالة الطرق الصوفية في الجزائر من باب أنّ كلا من سلاطين المغرب وشيوخ الطرق الصوفية ذوي أصول شريفة (الجيولوجيا)¹، يمكن اعتبارها كذلك نوع من "القوة الناعمة" لمحاولة التدخل في شؤون الجزائر بعدما فشلت "القوة الصلبة"² في تحقيق ذلك طوال قرن ونيف من الزمن. هذا الأمر جعل الحكام الاتراك في الجزائر يحاولون موازنة هذه الافضلية في السياسة الخارجية المغربية بالتقرب من شيوخ الطرق الصوفية بإعفائهم من الضرائب وتقديم التسهيلات لهم. صحيح أنّ اكبار الطرق الصوفية ورجالها كان أمرا متجذرا في الاتراك حتى قبل قدومهم إلى الجزائر، فقد كان آباؤهم وزملائهم في الاناضول أو البلقان يأخذون البركات من الدراويش قبل خروجهم إلى الجهاد³. غير أنّ ما زاد في تقربهم من رجال الصوفية في الجزائر هو الضرورة السياسية. ذلك أنّ الطرق الصوفية كانت تتدخل في العلاقات بين الجزائر والمغرب. فإن خاف الاتراك في إسطنبول من مغبة التحالف بين البكداشية والانكشارية، فإنهم في الجزائر قد خافوا من مغبة التحالف بين الشاذلية وسلاطين المغرب⁴. حيث تذكر بعض المصادر التاريخية أنّ السلطان العلوي الرشيد قد أرسل سنة 1668م بعض رؤوس الزاوية الدلائية إلى تلمسان من أجل تحريض سكانها على الثورة على أوجاق الجزائر ليتسنى له تحقيق حلم سلفه وأخيه المولى محمد في ضم الغرب الجزائري⁵. كما شجع السلطان مولاي سليمان (1792-1822م)، حسب

سوكيا لم يكن من النسب القرشي، وبالتالي ليس له الحق في الحكم بالاعتماد على النسب "الشريف". فالنسب الشريف كان من صلب السياسة الخارجية المغربية وأداة لتبرير الطموحات السياسية الخارجية للمملكة. يُنظر: - عبد القادر فلوح، مرجع سابق، ص 18.

- Ernest Mercier, op. cit., pp 162-163.

- عزيز سامح إلتز، مرجع سابق. ص 346.

¹ Genealogy، تعقب الخط نزولا، أي تتبع أصل الفرد إلى أسلافه. يُنظر:

https://www.etymonline.com/word/genealogy#etymonline_v_5991

² القوة الصلبة (Hard Power) هي عكس القوة الناعمة. وتعني استعمال الدولة للإكراه ودفع الأموال للحصول على مبتغاه من الطرف الثاني. يُنظر:

- Joseph S. Nye, Jr. "Get Smart: Combining Hard and Soft Power", Foreign Affairs. Vol. 88, No. 4 (July/August 2009), p 160.

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص 191.

⁴ أبو القاسم سعد الله، ص ص 191-192.

⁵ أمين محرز، مرجع سابق، ص 128.

بعض المؤرخين، الثورة الدرقاوية في بايلك الغرب¹. ويمكن إضافة التيجاني الذي قام بثورته في الغرب الجزائري (عين ماضي) بعد أن عاش فترة من الزمن في مدينة فاس المغربية²، ليعود ويفر إلى المغرب الأقصى بعد فشل ثورته³. هذه العلاقة بين سلاطين المغرب والطرق الصوفية ومحاولتهم كسب قلوب "المسلمين الجزائريين" بالمبادرات الحسنة كما أشرنا سابقا لم تكن سوى ترجمة لعدم تمكن المغرب من تحقيق سياساته التوسعية اتجاه الجزائر بالقوة، فجاءت القوة الناعمة لتحاول تحقيق ما لم تحققه القوة الصلبة.

ويثبت المؤرخ الحافظ أبو راس في رحلته أن سلاطين المغرب الأقصى إلى غاية القرن 19م كانوا لا يزالون يطمعون في ضم الغرب الجزائري إلى مناطق حكمهم. حيث يقول: "ولما اجتمعت بسلطان المغرب مولاي سليمان⁴، سألتني عن حدّ المغرب الأقصى، فقلتُ له قال ابن خلدون: حدّه وجدة"، وجُدّد ذلك الحدّ أول القرن الثاني عشر مع جدّك السلطان إسماعيل وأتراك الجزائر، فقال لي إني رأيت حدّه تافنا، فسكّئت. قلت: "وما قاله مولاي سليمان هو الذي ذكره الزيّاني في رحلته"⁵. أي أن المغرب العلوي لم يكن راضيا بالوضع الراهن وكان يرغب في تغييره، أي التوسع على حساب الجزائر ما إن تأتي الفرصة السانحة. وقد نستشف هذا الأمر من مسارعه إلى ضم تلمسان بعد الحملة الفرنسية على الجزائر بحجة تلبية طلب سكان تلمسان. غير أن تهديدات الجنرال الفرنسي كلوزيل بمحاصرة المدن المغربية أدّت في النهاية إلى انسحاب قوات المغرب من الأراضي الجزائرية⁶.

¹ DANIEL PANZAC, op. cit., p 295.

² أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 159.

³ أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا...، مصدر سابق، ص 55.

⁴ هو السلطان سليمان بن محمد (1760-1822م) من السلالة العلوية. حكم ما بين 1792 و1822م.

⁵ محمد بن يوسف الزيّاني، مصدر سابق، ص 235.

⁶ أرزقي شويّتام، "مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي للجزائر"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 6، 1992، ص 127.

المبحث الثالث: القرصنة كأداة في السلوك الخارجي

يقسّم هيرمان أدوات السياسة الخارجية إلى ثمان هي: الأدوات الدبلوماسية والأدوات الاقتصادية والأدوات العسكرية والأدوات السياسية الداخلية والأدوات الاستخباراتية والأدوات الرمزية والأدوات العلمية والتكنولوجية والموارد الطبيعية¹. فالقرصنة باعتبارها نوع من العمليات العسكرية²، ما هي إلا نتيجة للعوامل والمحددات التي ذكرناها آنفا من جغرافيا ونظام سياسي وبيئة دولية فوضوية... إلخ. هذه العوامل ساهمت في جعل القرصنة أداة في سياسة الجزائر اتجاه محيطها الخارجي.

وقبل الشروع في دراسة استعمال القرصنة في السياسة الخارجية وتداعياته على الجزائر، نرى أنه من الأجدر أولاً تعريف القرصنة، وتاريخها والفرق بينها وبين لصوصية البحر التي اتهم رياس البحر الجزائريين بممارستها من طرف المؤرخين الأوروبيين.

1. بين القرصنة ولصوصية البحر:

إنّ التباين بين القرصنة ولصوصية البحر يكمن في أنّ القرصنة³ عمل شرعي قانوني مُرخّص له من طرف الدولة و مُنظم و مُنظر بعناية، يمكن وصفه بحرب اقتصادية ضد العدو، كما

¹ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 355.

² كانت القرصنة نوعاً من الحرب المشروعة الشائعة في العصور الحديثة تهدف إلى القضاء على قدرات العدو الاقتصادية والعسكرية، كنوع من الضربات الاستباقية، وبقي هذا النوع من الحروب مستعملاً حتى تم إلغاؤه رسمياً من القانون البحري الدولي في إعلان باريس سنة 1856م. يُنظر:

- Erik Gobel, "The Danish Algerian sea passes 1747-1838", in: Historical Social Research, N° 134, Vol 35, 2010, p 168.

³ كلمة قرصنة مُعربة من الكلمة الإيطالية (Corsa) التي تعني السباق، و منها اشتقت كلمة (Corsaro) أي القرصان الذي يقوم بفعل التسابق البحري أي الهجوم والاعتداء على سفن أو سواحل الدول الأخرى، و يُسمى القرصنة في الإسبانية (Corsarios) و (Corsaires) في اللغة الفرنسية، أما الأنجلو-سكسون فقد نعتوهم بـ (Privateers) لأنهم كانوا ينشطون كلصوص بحر، لكن على عكس هؤلاء كانوا مُرخصين قانونياً للقيام بهذا العمل من طرف حاكم أو ملك أو سلطة سياسية. كما ويفرق بعض المؤرخين بين قراصنة المتوسط corsairs وقراصنة الأطلسي والكاراييب privateers الأوروبيين. قراصنة المتوسط في القرنين 16 و 17م كان هدفهم دينياً بالأساس، أما قراصنة الأطلسي

أنها نوع من الحرب غير الرسمية التي ازدهرت في البحر الأبيض المتوسط بين القرنين 13 و 19 الميلاديين، فعلى عكس لصوصية البحر (Piracy)¹، كان المُنضوي في القرصنة يتحصل من الحاكم الأوروبي على ترخيص "Letter of marque" أو "lettre de marque" بالفرنسية و الباسابورطي بالاسبانية²، يسمح له بالاستيلاء على سفن العدو، وبما أنّ هؤلاء لا يتقاضون أجرا من الدولة، فقد مُنحوا الحق في اغتنام كل ما يجدونه على السفينة من سلع وأفراد³. فقد كانت القرصنة شكلا من أشكال الحرب، وهي، أي القرصنة، لم تكن نشاطا فرديا، بل نشاط جماعات وشبكات تشترك المدن والدول في تنظيمها، الأمر الذي يُظهر أنها كانت من طباع ذلك الزمن ومزاياه⁴.

وعلى غرار القرصنة الأوروبيين، كانت تحكم القرصنة الجزائريين بيروقراطية ادارية تقرض عليهم الخضوع لقوانين الدولة وأوامر حكامها⁵، مما جلب احترام الأوروبيين الذين احتكوا بهم

وبحر الكاراييب فكان هدفهم اقتصادي بامتياز. للمزيد يرجى العودة لـ:
- خير الدين شترة، "النشاط البحري للأسطول الجزائري خلال العهد العثماني"، أعمال الملتقى الدولي الموانئ الجزائرية عبر العصور، جامعة الجزائر، 07-08 ديسمبر 2009، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط. ص 649.

- F. maameri, op.cit. , p 91.

- Emrah Safa Gurkan, op. cit., p 52.

¹ تعتبر لصوصية البحر (Piracy) عملا أقدم من القرصنة بكثير، برزت في العصور القديمة كنوع من كسب الرزق وتطورت لتصبح ظاهرة خطيرة تهدد الكيانات الاقتصادية والسياسية، فقد ظهرت في الألف الثالثة قبل الميلاد في البحر المتوسط أثناء نمو التجارة المكثفة بين مصر و فينيقيا وجزيرة كريت، كما نجد ذكرا لها عند هوميروس في إلياذته وأديسته "The Iliad and The Odyssey" اللتان نجد في مضمونها أن لصوصية البحر كانت ظاهرة متكررة في بقاع متوسطة عديدة، وعلى سبيل المثال، قامت الامبراطورية الرومانية بتعيين قائد بحري و وضعت تحت تصرفه سلطات استثنائية لشن حملات عسكرية على مواقع لصوص البحر للقضاء عليهم. وفي نهاية القرن الخامس ميلادي عادت القرصنة للظهور بواسطة الفايكنج الذين كانوا يهجمون على السواحل الأوروبية من أجل السلب والنهب قبل أن يعتنقوا النصرانية. للمزيد أنظر:

- F. maameri, op.cit. , p 89.

- مايا خاطر، "الإطار القانوني لجريمة القرصنة البحرية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد 4، 2011، ص ص 268-269.

² عبد الحميد بن أبي زيان بن أشنهو، مرجع سابق، ص 20.

³ F. maameri, op.cit. , p 64.

⁴ هلايلي حنفي و بوجلال مسعودة، "قضايا البحر الأبيض المتوسط بين الجهاد والصليبية من خلال كتابات فرناند بروديل"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 8/ رقم 1، مارس 2017، ص 570
⁵ أرسل الانجليز والفرنسيون سنة 1818 بعد مؤتمر ايكس لاشابيل أسطولا مشتركا لاجبار الايالات المغاربية على نبذ القرصنة، لكن الجزائر وتونس ترفضان، وجواب باي تونس أن الايالات لا يمكنها أن تقبل نعتها بلصوصية البحر لأنها تحترم معاهداتها دائما، ولأنها تسليح سفنها خدمة للباب العالي إذا احتاجها. يُنظر:

وعايشوا انضباطهم¹. وكما أن القراصنة الأوروبيون خواص يملكون سفنهم الخاصة، فمؤسسة القرصنة الجزائرية أيضا مؤسسة خاصة لأن أغلب سفنها تابعة لخواص يقومون بتجهيزها بأنفسهم من مخازنهم في الميناء²، ويعهدون لرياس بحر بقيادتها مقابل سهم أو حصة متفق عليها³. ومع ذلك فقد ألغيت القرصنة الخاصة أواخر القرن 18م وأصبحت كل السفن تابعة للبايلك فقط⁴.

ولرياس البحر الحرية في تجهيز سفنهم متى شاءوا وأن يُبحروا في أي وقت يرونها مناسبة، لكنهم مجبرون على خدمة الايالة إن احتاجتهم سواء لنقل الحاميات أو المؤن العسكرية، أو للإبحار قصد القرصنة نزولا عند طلب الداوي⁵، أو حتى الانطلاق لمساعدة الأساطيل العثمانية في حروبها مع الدول الأخرى⁶. وكل هذه الأمور لا يُجبر لص البحر على القيام بها لأنه لا يعترف بأي سلطة عليه، لكن القرصان مُكلف بها لأنه تابع لكيان سياسي ذو مؤسسات تخضع قراراته لعلاقاته الدولية⁷.

- DANIEL PANZAC, op. Cit., p 289-290.

¹ ينظر على سبيل المثال:

- Chevalier d'Arvieux, op. cit., pp 262,263.

² يذكر قنصل إنجلترا في الجزائر بتاريخ جوان 1674م أنّ "...طريقة الجزائريين في الاعتناء وتجهيز سفنهم لم يسبق أن رأى لها مثيل أو سمع بها، ذلك أنه كل السفن والعلبوبات تابعة للخواص، ولا واحدة منها تابعة للحكومة، على نفس شكل قراصنتنا في إنجلترا، أو بالأحرى في جمايكا". يُنظر:

- Nabil Matar, "THE MAGHARIBA AND THE SEA Maritime Decline in North Africa in the Early Modern Period", in: TRADE AND CULTURAL EXCHANGE IN THE EARLY MODERN MEDITERRANEAN BRAUDEL'S MARITIME LEGACY, edited by: MARIA FUSARO, COLIN HEYWOOD and MOHAMED-SALAH OMRI, I.B.Tauris Publishers, LONDON-NEW YORK, 2010, p 129.

³ Shaw, Voyage dans la régence d'Alger, Traduction J. Mc Carthy, Marlin Editeur, Paris, 1830, p 195.

⁴ وليام شالر، مصدر سابق، ص ص 99، 101.

⁵ تجدر الإشارة هنا أنّ سفن القرصنة كانت مقسمة إلى قسمين: سفن ملك الخواص، وسفن ملك للداوي وتسمى سفن البايلك. يُنظر:

- Venture De Paradis, Alger au XIII^e siècle, op. cit., P 41.

⁶ Laugier de Tassy, op. cit., pp 261,262.

⁷ للمزيد حول الفرق بين القراصنة المغاربة و لصوص البحر، يُنظر:

- G. Fremont-Barnes, The wars of the Barbary pirates, Osprey publishing, England, 2006, p 09.

ورغم أنّ تأثيري القرصنة ولصوصية البحر متشابهان من حيث السلب والنهب والاختطاف، إلاّ أن الفرق بينهما بيّن، فقد عرّف المؤرخ اليوناني بلوتارك Plutarch سنة 100م لص البحر بأنه كل من يهاجم السفن و سكان السواحل بواسطة سفن ليس لها سلطة شرعية. ورغم هذا التعريف المتقدم إلاّ أن الاصطلاح في حدّ ذاته يعود إلى فترة أبعد، فقد استعمل المؤرخ الروماني بوليبيوس Polybius سنة 140 ق.م كلمة (Peirato) اشتقاقاً من الكلمة اللاتينية (Pirata) التي تعني المحاولة أو التجربة¹، وقياساً تجربة اللص لحظه في البحر، أمّا في العصور الحديثة فقد استُعملت عدّة مصطلحات للإشارة إلى لصوص البحر تصب كلها في نفس المعنى، ففي القرن 17م، سُمي ناهبوا البحر الكاريبي بوكانييرس (Buccaneers) وأصل الكلمة هو (Boucan)، وهي كلمة هندية تعني الشبكة التي تستعمل لتدخين اللحم المُجفف الذي يُستهلك على متن السفن أثناء الإبحار، كما نعت الفرنسيون لصوصهم البحريين بـ: (Flibustiers) وهو مصطلح مستعار من الكلمة الهولندية (Vrijbouter) التي تعني الغانم الحر (Freebooter) أو النّاهب (Plunderer)² وهناك تسمية فرنسية أخرى تعود إلى القرن 15م تصف لص البحر بـ Ecumeur أي المهاجم، وهي مشتقة من (Ecume) التي معناها زبد البحر أو الرغوة التي تتركها السفن خلفها³، أمّا الهولنديون فقد سموهم (Zeeroovers) بمعنى لصوص البحر⁴. لذا فالتعريف الحديث للصوصية البحر هو أنها: "كل سرقة أو عمل عنيف له غايات خاصة و بدون ترخيص من أي سلطة عمومية، يُرتكب في أعالي البحار خارج النطاق القانوني العادي لأي دولة"⁵. ويقابل هذه المصطلحات الأوروبية عدة كلمات عربية توافقها في المعنى، فهم

- Leos Müller, "Swedish shipping in southern Europe...", op.cit., pp 191,192.

- E. Gobel, op.cit. , pp 167,168.

¹ سيد الحسيني عبد الكريم، "ظاهرة القرصنة البحرية في البحر الأحمر و آثارها الأمنية على دول المنطقة"، ص 19. F. maameri, op.cit. , p 90. ²

³ خير الدين شترة، مرجع سابق، ص 649.

F. maameri, op.cit. , p 90. ⁴

Encyclopaedia Britannica, "Piracy", consulted: 12-08-2018.⁵

مغامرون و نهّابون وأقاقون وجوّابوا بحار، وكلّ هؤلاء غير القراصنة (غزاة البحر) أو المغامرون البحريون غير النظاميين أو الرياس الذين كان يُرخص لهم من طرف سلطة سياسية معينة بمهاجمة سفن العدو زمن الحرب، وهاته الفئة بالذات هي التي ينضوي القراصنة الشمال افريقيون ضمنها¹. ففي رسالة من الجزائر إلى الغرفة التجارية في مرسيليا سنة 1806م، يحذر كاتبها من ظهور لصوص بحر من الخليج الادرياتيكي يجوبون المتوسط رافعين علما أسودا ويحرقون السفن ويقتلون طواقمها. هؤلاء لصوص بحر ليس لهم دولة محدّدة. وكون الرسالة قادمة من الجزائر لتحذير الفرنسيين منهم فهي دليل قاطع على أن الجزائريين لم يكونوا لصوص بحر².

2. جهاد بحري؟

لعب العامل الديني دورا في تشجيع القرصنة حتى قبل القرن 16م، فقد تحدّث ابن خلدون عن نشاط بحارة بجاية³ الذين يسميهم غزاة البحر ضد القراصنة الأوروبيين الذين يسميهم بالفرنج منذ سنة 1364م⁴، وشرح كيف كانوا يجهزون أنفسهم، ويخرجون لهذا النوع من الحروب في عرض البحار، ويعودون بغنائم وافرة⁵. حيث يقول: "...ثم فشل ربح الفرنجة واختل مركز دولتهم بافرنسة (فرنسا)، وافترقت طوائف في أهل برشلونة وجنوة والبنادقة وغيرهم من أمم الفرنجة النصرانية وأصبحوا دولا متعدّدة فتمّت عزائم كثيرة من المسلمين بسواحل افريقيا لغزو

¹ سيد الحسيني عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 18-19.

² DANIEL PANZAC, op. cit., p 89.

³ ليس قراصنة بجاية فقط، بل القراصنة المغاربة ككل قد اتخذوا من المياه المحيطة بجزر الباليار مجالا لنشاطهم البحري ابتداء من القرن 14م. يُنظر:

- JOHN H. PRYOR, Geography, technology, and war Studies in the maritime history of the Mediterranean 649—1571, CAMBRIDGE university press, 1988, p 157.

⁴ De Grammont H. D, op. cit., P 4.

⁵ يحيى بو عزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، مرجع سابق، ص 55.

بلادهم، وشرع في ذلك أهل بجاية منذ ثلاثين سنة فيجتمع النفير والطائفة من "غزة البحر" ويصطنعون الأسطول ويتخيرون له الأبطال الرجال ثم يركبونه إلى سواحل الفرنجة وجزائريهم على حين غفلة فيتخطفون منها ما قدروا عليه ويصادمون ما يلقون من أساطيل الكفرة فيظفرون بها غالبا ويعودون بالغنائم والسبي والأسرى¹. فالقرصنة أو الغزو البحري كانت متجذرة في المتوسط منذ القدم²، وقد منحها الصراع الديني بين العالمين المسيحي والإسلامي طابعا دينيا، خاصة أثناء وبعد حروب الاسترداد الايبيرية التي أنتجت آلاف من المهجرين الأندلسيين إلى شمال افريقيا. هذا الصراع ذو الصبغة الدينية أعطى دافعا للأندلسيين لتنظيم حملات بحرية من أجل انقاذ اخوانهم في الدين الذين كانوا لا يزالون يعيشون في اسبانيا، وللانتقام من الاسبان بالهجوم على سواحلهم واغتنام ما يمكن اغتنامه³. وقد كان المرسى الكبير أحد الموانئ التي اتخذها الاندلسيون منطلقا لهجماتهم على اسبانيا. ففي سنة 1505م مثلاً، هجم هؤلاء على فالنسيا وألكنتي واخذوا غنائم وأسرى. بعد ذلك بمدة قليلة، وكرّد فعل على هجوم قراصنة مالقا الاسبان على مدينة زريل (جيجل؟)، هجم قراصنة المرسى الكبير على مالقا وأحرقوا كل ما وجدوه من سفن تجارية كانت بذلك الميناء. هذا الأمر جعل الملك الاسباني فرديناندو يقرر تدمير المرسى الكبير وقراصنته الاندلسيين⁴. وبذلك بدأت سلسلة الهجمات الاسبانية على المدن الساحلية الجزائرية التي اتخذها الأندلسيون قواعد للهجوم على السواحل الاسبانية.

¹ عبد الحميد بن أبي زيان بن أشنهو، مرجع سابق، ص 18.
² كانت كل من لصوصية البحر غير القانونية والقرصنة تحت أوامر سلطة سياسية شرعية متجذرة في المتوسط من القرن 12م إلى غاية القرن 19م. لم تسلم منها أية منطقة أو فترة زمنية، كما لم يعرف المتوسط مدينة بحرية، أو دولة لم يمارس بحارتها لصوصية البحر أو القرصنة، بحيث كثر القباطنة الذين يبحثون عمّن يدفع لهم أو يمنحهم إذنا لممارسة هاتين المهنتين البحرية. يُنظر:

- JOHN H. PRYOR, op. cit., pp 153-154.

³ في جويلية 1498م، تمكن قرصان فرنسي من احتجاز سفن قرصنة مغربية على شاطئ فالنسيا الاسباني. مما يدل على هجومات القراصنة المغربية على اسبانيا حتى قبل قدوم الأتراك العثمانيين. يُنظر:

- Claire Judde de Larivière, Naviguer commercer gouverner Économie maritime et pouvoirs à Venise (XVe–XVIe siècles), Brill, LEIDEN-BOSTON, 2008, p 93.

⁴ De Grammont H. D, op. cit., p 5.

وبقدوم القراصنة العثمانيين إلى شمال إفريقيا وتأسيس أوجاق الغرب، لعب هؤلاء دورا كبيرا في تدعيم الصبغة الدينية للقرصنة على غرار حروب إخوانهم الانكشارية في البلقان¹. بحيث أصبح الهلال يقف في وجه الصليب في البحر المتوسط ابان القرن 16م، وأصبح البحارة يحاربون إما باسم الصليب وإما باسم الجهاد... لقد قوي الطابع الديني للقرصنة في القرن 16م وغلب على القرصنة المسيحية وكذا الإسلامية على حدّ سواء، لا سيما بعد اشتداد الصراع بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية².

وقد لعب البناء الاجتماعي لشعوب المتوسط والجزائر دورا في تشجيع الحرب الدينية. فكثرة الحملات العسكرية على الجزائر من طرف القوى الأوروبية المسيحية (يُنظر الملحق 8.) ساهمت في تشكيل نظرة الريبة والخوف من الآخر في البناء الاجتماعي الجزائري، سواء كانوا قادة أو رعية³. فقد عرفت السواحل الجزائرية حملات عسكرية متتالية ابتداء من القرن 16م أدّت إلى احتلال أغلب مدنها (المرسى الكبير: أكتوبر 1505، وهران⁴ وبجاية 1510/1509، تنس ودلس وشرشال ومستغانم 1511)⁵، بحيث لم يعد بالإمكان محيها من الذاكرة الجماعية للجزائريين. هذه الهجمات المتكررة طوال قرون حتما ولدت مشاعر سلبية لدى الجزائريين

¹ تلخص الباحثة فاطمة معمري الصراع الديني في المتوسط الذي وُجدت الجزائر فيه كما يلي: منذ ظهور محافظة عثمانية في الجزائر في أوائل القرن السادس عشر حتى انهيارها بعد ثلاثمائة عام، وتاريخها، وحوض البحر الأبيض المتوسط عموماً، تاريخ من المواجهات بين الديانتين: الإسلام والمسيحية. لقد كان الانقسام الديني واضحاً لدرجة أن المرء قد يتخيل الشواطئ الجنوبية والشرقية من البحر الأبيض المتوسط ملونة باللون الأخضر للدلالة على تمسكها بالإسلام بينما "الشواطئ الشمالية والغربية، إن لم تكن بلون واحد، فهي على الأقل مزينة بالأعلام التي تحمل صليبا" دلالة على تمسكها بالمسيحية. يُنظر:

- Fatima Maameri, op. cit., p17.

² هلايلي حنيفي و بوجلال مسعودة، مرجع سابق، ص 571.

³ يذكر محمد ابن محمد التلمساني (ابن رقية التلمساني) سنة 1194هـ/1780م أنه من الأسباب التي توجب وصف مدينة الجزائر "بالرباط" هو "تعرضها لسبعة أو ثمانية حملات عسكرية من طرف الكفار منذ قدوم الأتراك إلى الجزائر". أكيد أن مدينة الجزائر قد تعرضت لعدد أكبر من الحملات من التي ذكرها ابن رقية، لكن ما يهمنا هنا هو تأثير هذه الحملات في تشجيع روح الجهاد والانتقام من الكفار. يُنظر:

- Muhammad Ibn Muhammad Al-Tilimsani, El-Zohrat El_Nayerat Chroniques de la Régence d'Alger, traduction par : Alphonse Rousseau, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1841, p viii.

⁴ أدى الهجوم الاسباني على وهران إلى مقتل أربعة آلاف مسلم وأسر ثمانية آلاف آخرين. يُنظر:

- Nabil Matar, Britain and Barbary 1589–1689, University Press of Florida, 2005, p 113.

⁵ نيقولايفانوف، مرجع سابق، ص 33.

ساهمت في تشجيع روح الانتقام والعداوة ضد الأوروبي "المسيحي"¹. وهو ما ترجم إلى أعمال قرصنة تحت راية الجهاد البحري.

وقد أدى الصراع بين المسيحية والإسلام إلى ظهور أدب أوروبي ابتداء من القرن 17م متمزمت لفكرتين: المناداة بتوحيد أوروبا المسيحية أولاً، والقضاء على خطر الإسلام والمسلمين ثانياً². وقد لعبت هذه الكتابات دور الدعاية المغرضة التي ساهمت في تشجيع الهجمات على القوى الإسلامية كالجزائر من أجل القضاء على قراصنتها وتحرير الأسرى المسيحيين. وقد تمنحنا هذه الكتابات التاريخية نظرة على هيمنة الخطاب الديني في مجتمعات العصر الحديث المتقدم ومساهمتها في اصباغ الطابع الديني على النزاعات السياسية. فالجزائر في نظر كريماي مثلاً "جمعت المصائب، فهي مصدر بلاء أوروبا ومغارة للصوص، ومهد القساوة والفظاظة بشتى صورها". أما الراهب دان الذي ألف كتاباً غايته إثارة حماس أوروبا المسيحية من أجل تخليص الأسرى المسيحيين من "جحيم الجزائر"، فيصف الجزائريين أنهم ليسوا سوى لصوص بحر لا عهد لهم ولا صدق، ولا يتورعون لنقض المعاهدات المصادق عليها عند أول فرصة عندما يتعلق الأمر بمصالحهم، بل يفتعلون الأسباب لنكثها³. ووصف مؤرخون آخرون الجزائريين بأنهم سرب من النسور الجائعة والسوقة الشنيعة، غريزتهم النهب والطمع⁴. فمثل هذه الكتابات التي كانت من المصادر القليلة التي يمكن أن يتعرف من خلالها الإنسان الأوروبي على الآخر

¹ يمكن إيجاد عدة شواهد تثبت اقتناع المجتمع الجزائري أثناء حكم العثمانيين بأنهم في حرب مقدسة ضد الكفار الأوروبيين. فعلى سبيل المثال هتاف سكان مدينة الجزائر ابتهاجاً بفشل الحملة الأسبانية سنة 1775م بعبارات تثبت البناء الديني لتلك الفترة، على غرار: "لقد طرد الله الأسبان من شواطئ محمد المقدسة"، على حد تعبير القنصل الدانماركي نيكولاوس سوينسن. يُنظر:

- T. Odegaard, Une paix et amitié perpétuelle, op. cit., p 13.

² عائشة غطاس، "نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 05، 1988، ص 119.

- عائشة غطاس، "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، السنة الجامعية 1984-1985، ص 67.

³ عائشة غطاس، "نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية..."، مرجع سابق، ص 119-120.

⁴ مولاي بلحميسي، "موقف المؤرخين الفرنسيين من تاريخ الجزائر في العهد العثماني"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 5، 1988، ص 103.

الجزائري المسلم قد لعبت دورا كبيرا في بناء النظرة العدوانية للمسلم عموما، والجزائريين خصوصا، في المجتمعات الأوروبية. وقد شجعت الحكومات الأوروبية، حسب فرنارد برودال، الأسرى وأصحاب المطابع على نشر قصص أسرههم من طرف المور (سكان شمال إفريقيا) والأتراك. هذا الأمر أدى إلى انتشار النظرة السلبية للقراصنة الشمال افريقيين¹، والتي بدورها ساهمت في تشجيع العمليات العدوانية على الجزائر، مما أدى بدوره إلى تشجيع القرصنة كرد فعل. فكلما الترك عند الضمير الأوروبي حتى القرن 18م كانت تثير في الذهنية ردود فعل مسبقة، وهي ردود فعل عدائية بالطبع. فرغم أنّ أهل شمال إفريقيا غير أترك في هذه الذهنية، فإن تبعيتهم للسلطان العثماني وكون الحكام والانكشارية وكثير من البحارة أتركا ومن الشرق، جعل الكلمة تطلق عليهم أيضا ومعناها يسري عليهم. وفي الذهنية الأوروبية إنّ الأتراك أعداء المسيح وأنهم غلاظ ومتوحشون، وكانوا مثالا للرعب والنهب. فالتركي والوحشية عند دارفيو سواء. وقد شاركه في ذلك غيره من المؤلفين أيضا. وهو ما يعكس العداء التقليدي المسيحي للإسلام². ورغم اعتبار بعض المثقفين الأوروبيين سكان شمال افريقيا من البيض، إلا أنهم اعتبروهم متوحشين ولهم استعداد للسرقة والقتل³.

وقد حاولت بعض الكتابات الأوروبية في القرنين 18م و 19م تغيير النظرة السلبية النمطية السائدة في المجتمعات الأوروبية بنظرة جديدة بعيدة عن الاحكام المسبقة، من هذه الكتابات كتابات لوجي دي تاسي الذي كتب: "ستغمزني سعادة كبرى إذا استطاع كتابي أن يقدّم نفعا للدول الأوروبية المتعاملة مع الجزائر، وإذا نجح في القضاء على الادعاء غير العادل الناتج عن تعصب مبالغ فيه ضدّ كل ما هو تركي"⁴. ويمكن أن نضيف له وليام شالر الذي يصرح بموضوعية في أوائل القرن 19م "أنه لمن الانصاف القول أنّ حالة الأسرى المسيحيين في

¹ Nabil Matar, op. Cit., p 111.

² آن تومسون، "بلاد البربر في عصر الأنوار"، تقديم وعرض: أبو القاسم سعد الله، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، 1997، ص 347-348.

³ نفسه، ص 550.

⁴ عائشة غطاس، مرجع سابق، ص ص 120-121.

الجزائر لم تكن أسوأ من أسرى الحرب الذين يقعون في أيدي البلدان المسيحية المتحضرة¹. وحتى المتعامل التجاري البريطاني في الجزائر جون مورغن أصر سنة 1729م على أنه يجب التعامل مع القراصنة الشمال افريقيين من منظور أوروبي مقارن، لأنه إن أراد الأوروبيين ادانة أعمال الشمال افريقيين، يجب إدانة أعمال المسيحيين كذلك. ويضيف أن أسر المسلمين للمسيحيين واستخدامهم في التجديف في الغالييات ما هو إلا عمل تعلّمه المسلمون من نظرائهم المسيحيين². غير أن أصواتا مثل هذه كانت معزولة في القرن 18م، بل إن ذهنية القرن 17م بقيت راسخة عند الأوروبيين نتيجة كتابات كُتّاب ك: فانتور دو بارادي و شو³.

هذه الكتابات ذات الطابع العدائي لكل ما هو مسلم وجزائري أنتجت فهما اجتماعيا للأنا الأوروبي المسيحي يعادي الآخر المسلم الشمال افريقي. فتعريفنا الاجتماعي لماهيتنا يفصل ويبرز محيطنا السياسي. فعند تشكيلنا لهذا المحيط نضيف البعض ونقصي البعض الآخر حسب تعريفنا لأنفسنا. بمعنى أننا لا نستطيع أن نشكل ماهيتنا دون أن نحدّد ما لسنا عليه. فإن كنّ منتسبا إلى العالم المسيحي فهذا يعني أنني لست مسلما⁴، وإن كنّ أوروبيا متحضرا فهذا يعني أنني لست شمال افريقي بربري...الخ⁵

وبذلك أدّى هذا الفهم الاجتماعي للأنا الأوروبي المسيحي إلى فهم اجتماعي إسلامي مناقض له. وقد ساهمت الأعمال الأوروبية العدائية ضد الآخر المسلم في تعزيز هذه الثنائية التي أنتجت بدورها رد فعل شمال افريقي إسلامي معاكس لها تمثل أساسا في الجهاد البحري⁶ أو

¹ وليام شالر، مصدر سابق، ص 99.

² Nabil Matar, op. Cit., p 113.

³ عائشة غطاس، مرجع سابق، ص ص 120-121.

⁴ Karl K. Schonberg, Constructing 21st Century U.S. Foreign Policy Identity, Ideology, and America's World Role in a New Era, Palgrave Macmillan, 2009, p 18.

⁵ للمزيد حول نظرة وإدراك المسلم والمسيحي لبعضهما البعض، يُنظر:

- BERNARD LEWIS, op. cit., pp 115-134.

⁶ هناك نوع من المصادقية في عبارة "الجهاد البحري"، كون السفن الجزائرية لم تكن تهاجم سوى سفن الدول المسيحية، عكس قراصنة مالطا وسان ستيفانو الذين كانوا لا يميزون بين السفن الإسلامية والمسيحية في غنائمهم. فمثلا، رغم المنع

الغزو البحري الذي لا يعدو أن يكون إلا قرصنة مغلفة بطابع ديني. حيث نجد أنّ الجزائريين كانوا يسمون القرصنة بالجهاد، وسفن القرصنة بالمراكب الجهادية، وهو ما نلاحظه جليا في كتابات المعاصرين كأحمد الشريف الزهار وابن رقية التلمساني. فعملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية يمكن أن تفسر من عدّة جوانب، حيث يمكن أن تكون استجابة لفرصة/تحدي (اعتداءات القوى المسيحية)، اتباع تقليد تاريخي (الجهاد ضدّ الكفار)، أو منتج طموحات المجتمع¹ (رغبة المجتمع في الانتقام من أعمال المسيحيين العدائية ضدّ المسلمين).

كما تظهر لنا الكتابات الجزائرية في الفترة العثمانية العداوة الشائعة في البناء الاجتماعي الجزائري للآخر الأوروبي المسيحي نتيجة للحملات الأوروبية الكثيرة على الجزائر ابتداء من القرن 16م. فما هو صاحب مخطوط التبر المسبوك في أخبار الملوك الذي عاصر هجمات الاسبان أواخر القرن 18م يصف الجزائر بدار الجهاد التي لم يتمكن الاسبان من احتلالها، ويعبّر بوضوح عن كرهه لملكها الظالم. بل وكان شخصا معارضا لفكرة إقامة السلام مع اسبانيا. ويحتار عندما قبل السلطان العثماني امضاء معاهدة سلام مع الاسبان بل ويتساءل كيف تمكن ذلك "الكافر" من خداع السلطان². هذه النظرة للآخر لعبت دورا أيضا في تشكيل شعور التفوق على الآخر الأوروبي لدى الايالات المغاربية، لدرجة أنّ حكام هذه الايالات وصلوا إلى الاعتقاد بأنهم سادة البحر المتوسط وأصحاب الكلمة الأخيرة فيه، ولعل هذا الوعي

المباشر لفرسان مالطا من التسبب في أي ضرر للمسيحيين، إلا أنّ قرصنة مالطا كانوا كثيرا ما يهاجمون سفن الرعايا العثمانيين المسيحيين. يُنظر:

- J. P. COOPER and others, op. cit., p 232.

- Molly Greene, "VICTIMS OF PIRACY? Ottoman Lawsuits in Malta (1602-1687) and the Changing Course of Mediterranean Maritime History", in: TRADE AND CULTURAL EXCHANGE IN THE EARLY MODERN MEDITERRANEAN BRAUDEL'S MARITIME LEGACY, edited by: MARIA FUSARO, COLIN HEYWOOD and MOHAMED-SALAH OMRI, I.B.Tauris Publishers, LONDON-NEW YORK, 2010, p 181.

Vinsensio Dugis, "Analysing Foreign Policy", p 113, in:¹
https://www.researchgate.net/publication/287269388_Analysing_Foreign_Policy?enrichId=rgreq-516d3c682b56286e4eac54dd1d968ee3-XXX&enrichSource=Y292ZXJQYWdlOzI4NzI2OTM4ODtBUozMDgyNjM0NzA0NjkxMjBAMTQ1MDUwNzE0NjMxNA%3D%3D&el=1_x_2&esc=publicationCoverPdf

² شكيب بن حفري، مرجع سابق، ص ص 122، 126، 127، 129.

الذاتي قد تولّد في القرن 16م أين كان للدولة العثمانية وأوجاقها في غرب المتوسط السطوة في المتوسط، واستمر هذا الاعتقاد والشعور بالتفوق إلى القرون التالية. فهي هو مبعوث طرابلس إلى لندن السيد عبد الرحمن يخبر المفاوض الأمريكي أدامس في نهاية القرن 18م أنّ: "حكام البحر الأبيض المتوسط هم تركيا (الدولة العثمانية)، طرابلس، تونس، الجزائر والمغرب، وأنه لا يمكن لأية دولة أن تبهر في المتوسط قبل عقد معاهدة مع هذه القوى"¹.

وبانتصاف القرن السابع عشر، بلغ النشاط البحري الجزائري أوجه وأصبح يتحكم في أوضاع البلاد ويقوم عليه النشاط الاقتصادي للسكان بحيث غدت مغامرات الجهاد البحري وما يتصل بها من أسرى وغنائم توفر مصادر الرزق ووسائل العيش² لأغلب سكان مدينة الجزائر³. وبذلك ضعفت الدوافع الروحية للجهاد البحري واكتسى النشاط البحري الجزائري صبغة سياسية وطابعا اقتصاديا يعتمد على مبدأ الربح المادي⁴. وقد تدعّم هذا الاتجاه في القرن 18م إذ تغيرت الأوضاع عما كانت عليه خاصة بعد الغاء الدايات للقرصنة الخاصة في النصف الثاني من القرن 18م، بحيث أصبحت كل سفن الأسطول الجزائري تابعة للباييك فقط⁵. وهو ما ساهم في تقليص البعد الديني للقرصنة خاصة بعد ارتباط الجزائر بمعاهدات سياسية مع القوى الأوروبية. ولم يكن استخدام الأوجاق للدين في مراحل الايالة الأخيرة إلا من أجل اكتساب شرعية الحكم لدى: أولاً: السلطان العثماني، وذلك بأنّ "الجزائر دار الجهاد تقع على حدود

¹ Ali Tablit, op. cit.,

ص 4.

² استثمرت مختلف أطياف وطبقات سكان مدينة الجزائر في نشاط القرصنة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نظرا لفرص الربح السريع الذي يوفره هذا النوع من النشاطات. فكبار المساهمين هم الأرماتور أو المجهزون، أما التجار الصغار والبلديين فكانوا يتشاركون لشراء وتجهيز سفينة قرصنة، حتى النسوة كنّ يبعن مجوهراتهن ليشركن في هذا النشاط المربح. يُنظر:

- De Grammont H. D, op. cit., P 129.

Fatiha Loualich, op. cit., p 73.³

⁴ ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص 45.

⁵ يعزو وليام شالر ذلك إلى رغبة السلطة في الجزائر إلى احتكار القرصنة لصالح الحكومة فقط. يُنظر:

- وليام شالر، مصدر سابق، ص 99، 101.

إمبراطورية حامي الحرمين الشريفين...¹، لذا وجب على السلطان مساعدة أوجاقها للدفاع عن الثغور الإسلامية². **ثانياً:** عند الجزائريين لكسب مبرر البقاء في الجزائر من أجل الجهاد ضدّ الكفار وحماية المسلمين من اعتداءاتهم. كما استعمل الدين كذلك لشرعنة القرصنة كونها كانت بالنسبة لأوجاق الغرب ضرورة للوجود، لأنها تضمن بعض الشروط الاجتماعية والسياسية: فقد كانت القرصنة العامل الذي يوحدّ مصالح مجموعات اجتماعية غير متجانسة (الأتراك، الأعلاج، مجهزي السفن، التجار واليهود الذين يشتغلون في إعادة بيع الغنائم)، كما كانت القرصنة تبريراً لهيمنة الأقلية الحاكمة المنتفعة من القرصنة على الأغلبية من الأهالي العرب والمور. وأخيراً لضمان استقلال الأقلية الحاكمة السياسي عن الباب العالي³. لهذا لعب الخطاب الديني دوراً مهماً من أجل استمرارية القرصنة الحيوية لوجود وازدهار الطائفة التركية الحاكمة. هذا الخطاب الديني لم يكن موجهاً ضدّ غير المسلمين فحسب، بل ضدّ القوى المسلمة أيضاً لتبرير الحرب ضدّها. حيث نجد في دفتر التشريفات أن الجزائريين كانوا ينعنون قتلى المغرب العلوي بعد هجومه على الغرب الجزائري سنة 1692م بالقتلى الذين قضوا بالنار والقنابل، بينما أُعتبر القتلى الجزائريون "شهداء في سبيل الله"⁴، رغم أنّ كلا من الطرفين كانا مسلمين. وهو ما يعكس واقعية وبراغماتية النخبة الجزائرية بتوظيفها للدين لشرعنة الأفعال السياسية اتجاه محيط الجزائر الخارجي.

وقد نلاحظ براغماتية الدايات أواخر العهد العثماني الذين لم يعودوا ينظرون إلى علاقاتهم مع الأوروبيين على أساس الصراع الديني كهدف في حدّ ذاته، بل على أساس المصلحة الذاتية

¹ عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 253.

² حسب التفكير الإسلامي، إن الصراع بين الإسلام والغرب هو صراع تاريخي عقائدي مزمن بين دارين، دار الإسلام ودار الحرب، أي بين العالم الإسلامي وأوروبا. وما بينهما يمثل الثغور (أي التخوم العازلة) بين عالمي الصراع آنذاك. يُنظر:

- محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 18.

³ Michel Fontenay, op. cit., pp 335-336.

⁴ Albert De Voulx, Tachrifat, op. cit., p 8.

للجزائر. فقد قال الداوي محمد عثمان باشا عند مشاوراته مع ديوانه حول هدنة 1786م مع اسبانيا، التي كانت بالمناسبة تعتبر العدو الدائم للمسلمين، ...إنّ عقد السلام مع ذلك الكافر (يقصد ملك اسبانيا حسب وصف صاحب مخطوط التبر المسكوك الذي يعبر صراحة عن حقه على الاسبان) لا يعتبر أبدا عارا لنا...لأنه هو الذي طلبه وليس نحن الذين طلبنا ذلك. كما أن الصلح الذي سنعقده معه سيوفر للإيالة "أموالا كثيرة" من خزينة ذلك الكافر. وإلى جانب ذلك فإنه قد عقد صلحا مع الباب العالي أبد الله حكمه، وكذلك مع سلطان فاس...¹

الأموال الكثيرة التي ذكرها الداوي كانت "العامل الرئيسي" الذي أقنعه بقبول السلام مع اسبانيا²، والغنيمة هي العامل الحاسم كذلك في اتخاذ القرصنة كأداة في السياسة الخارجية. فمتغير الغنيمة لعب دورا حاسما منذ المراحل الأولى للدولة الإسلامية في تحفيز الجهاد بين القبائل العربية الحديثة اسلامها. وهو ما يشير له الباحث محمد عابد الجابري عندما حثّ الباحثين في التاريخ الاسلامي على منح اعتبار خاص لما كان يشكل الشرط الذاتي في عملية الجهاد، وهو الفوز بإحدى الحسينيين: الجنة في حال الاستشهاد، والغنيمة في حال البقاء على قيد الحياة. وإذا كانت قلة من المسلمين وهم "السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ومن اتبعهم بإحسان" قد ربطوا تحركاتهم من أجل المساهمة في الفتح بالدعوة المحمدية ونشر رسالتها أكثر من تعلّقهم بشيء آخر، فإن الغالبية العظمى من جمهور المسلمين، وتتكون أساسا من "المسلمين الجدد" من قريش والأعراب، علاوة على "المنافقين"، فقد كانت تتحرك بدافع الغنيمة أساسا. وقد كان أمرا واقعا وسائدا حتى زمن النبي صلى الله عليه وسلم. وانطلاقا من عهد عمر ابن الخطاب، فإنّ "الغنيمة" سيصبح لها شأن أكبر بكثير: أولا لأن المجندين في هذه المرحلة هم مجموع القبائل العربية بما في ذلك تلك التي كانت قد ارتدت والتي عادت

¹ شكيب بن حفري، مرجع سابق، ص 132

² يذكر الوكيل الأمريكي جويل بارتلو سنة 1796م أنّ السلام الاسباني كان أبهظ سلام عقدته الجزائر عبر تاريخها، حيث يُقدر أنّ اسبانيا قد دفعت مقابله 5 ملايين دولار، منها حوالي مليون دولار كاملة ذهبت لجيب الداوي لوحده. يُنظر:

- Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, Volume I, op. cit., p 141.

فأسلمت بقوة السلاح ولم يكن قد مضى من الوقت لـ "يدخل الإيمان في قلوب" أهلها. ثانياً لأن غنائم "الفتوحات الكبرى" ابتداء من فتح العراق والشام كانت تختلف كلياً، كمياً ونوعياً، عن تلك التي اعتادت القبائل العربية الحصول عليها من الغزو في الجزيرة العربية. إن الأمر يتعلق هذه المرة لا بممتلكات "القبيلة" وهي في الغالب إبل وشياه، بل يتعلق الأمر بخزائن دول كبرى عريقة في الحضارة، ومدّخرات مدن، وغلّات حقول وبساتين، وأموال منقولة من ذهب وفضة، فضلاً عن الماشية¹.

ويلخص الجابري بحثه بأنّ "الغنيمة" كان لها شأن كبير جداً، وبالتالي فلا بدّ من اعتبار دورها الأساسي في الأحداث السياسية التي شهدتها عصر الخلفاء الراشدين الذي يمثل في مخيلنا الديني والتاريخي، نحن العرب والمسلمين، "المدينة الفاضلة". لقد كانت كذلك من بعض الوجوه... ولكنها من بعض الوجوه كانت مدينة من مدن الدنيا تجري عليها وعلى أهلها نفس السنن التي تجري على أي مدينة أخرى². نفس الشيء يمكن أن يقال عن "الجهاد البحري" أو "الغزو البحري" الذي لعبت الغنيمة دوراً هاماً في تشجيعه واستمراره. فالأتراك والأعلاج الذين تركوا أوطانهم الأصلية وانضموا إلى أوجاق الغرب وقراصنتهم لم يأتوا من أجل الجهاد ضدّ الكفار فحسب، بل أيضاً من أجل ما توفره القرصنة وغنائمها من فرص للثراء والصعود في المكانة الاجتماعية³. فإن كان المسلمون الأوائل قد استعملوا مُتغير الغنيمة من أجل تشجيع الجهاد ونشر الدعوة الإسلامية، فإنّ النخبة الحاكمة في الجزائر خاصة بعد القرن 16م، قد استعملت ورقة الجهاد والحرب المقدسة لتبرير استمرارية القرصنة وما توفره من غنائم وإتاوات وهدايا. ويقول حنفي هلايلي في هذا الصدد نقلاً عن فرناند برودال: "إن القرصنة كانت منتشرة في أنحاء المتوسط كلها دون أن تعرف ديناً أو وطناً. فهي مهنة للعيش تتوسل الدين كذريعة

¹ محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص ص 169-170.

² نفسه، ص 171.

³ GÉRARD VAN KRIEKEN, op. cit., p 13-14.

حملها المؤرخون على محمل الجد فأتت استنتاجاتهم متسعة¹. وتضيف فتيحة لواليش نقلا عن برودال كذلك: "لم يكن لهؤلاء المغامرون (القرصنة) عادة أي بلد أو دين، كون القرصنة لم تكن سوى تجارة، أو وسيلة للعيش. في الحقيقة، كانت القرصنة "تجارة قديمة" أمُتهنت في المتوسط منذ أقدم العصور"².

لقد حملت القرصنة طابع الحرب المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين على حدّ سواء، ولكن الطابع الديني بدأ يضعف ويفسح المجال للطابع الاقتصادي بعد توقف الصراع الكبير بين الدول الكبرى (حرب الأرمادات) ليتم فسح المجال أمام الغزو البحري أو الحروب الصغرى (حرب المغامرات). وفي خضم هذه التحولات، بدأت البحرية الجزائرية بدورها في التحول نحو الغزو البحري الذي كان الهدف من ورائه القيمة الاقتصادية، ومن هنا كانت نقطة التحول من الجهاد البحري إلى الغزو البحري، وبذلك غدت القرصنة الجزائرية تتمحور أساسا حول فكرة الغنائم الجيدة والثمينة، لا حول فكرة الدين³.

ومع ذلك، وعلى الرغم من اختلاف التشريعات السياسية والدينية، لا يجب أن ننسى أنّ موقف العثمانيين من "الغنيمة والنهب" لم يختلف عن المواقف الموثقة لنظرائهم الأمراء الأوروبيين في حروبهم فيما بينهم. فقد نظر العثمانيون إلى الغنيمة التي تستخلص من الحروب ضدّ الكفار على أنها مصدر للحظوة الاجتماعية. بمعنى أن اهتمام الجنود العثمانيين بتحصيل الغنائم لم يجعلهم مختلفين كثيرا عن منافسيهم الأوروبيين⁴.

¹ هلايلي حنفي و بوجلال مسعودة، مرجع سابق، ص 572.

² Fatiha Loualich, op. cit., p 70.

³ هلايلي حنفي و بوجلال مسعودة، مرجع سابق، ص ص 572-573.

⁴ Georgios Theotokis, Aysel Yıldız, op. cit, p 86.

3. تداعيات اتخاذ القرصنة كأداة في السلوك الخارجي:

إنّ التداعيات التي عرفت الجزائر جراء اعتمادها على نشاط القرصنة تتنوع من إيجابية وسلبية، قريبة وبعيدة المدى، مباشرة وغير مباشرة. فكثير من الباحثين يعتبرون أنّ أسطول القرصنة منح الجزائر مكانة دولية هامة جعلتها من مصاف الدول ذات التأثير الكبير في المتوسط، كما اعتبر هؤلاء أنّ الأموال الطائلة التي اكتسبتها الجزائر من أموال فدية الأسرى¹ والإتاوات والهدايا وبيع الغنائم قد منحها استقلالية اقتصادية أنعشت اقتصاد مدينة الجزائر². غير أنه يجب النظر كذلك إلى الآثار الجانبية التي تجرّعتها الجزائر ككل، وليس مدينة الجزائر فقط، من اتخاذها القرصنة كأداة في السلوك الخارجي، خاصة الآثار التي تمس الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تعتبر آثارا ذات مدى بعيد. فالقرصنة حسب فايرونغ كانت أساس النظام الاقتصادي والاجتماعي بل السياسي لدول المغرب³، وهي التي جعلت حكومة الاتراك في الجزائر غير قابلة للتحسين، لأن هذه الحكومة "غير المعقولة" ستتهار حتما، حسب وليام شالر، ما إن تضطر إلى التخلي عن القرصنة⁴، وهو ما حدث بالفعل.

3. 1. خلفيات التجاء أوجاق الغرب إلى القرصنة واتخاذها أداة في السلوك الخارجي:

في الحقيقة، ضيّعت الموانئ المغربية ذات التجارة والصناعة الضعيفة في القرنين 16م و17م فرصتها في اللحاق بأوروبا الغربية، بحيث أخذت أوروبا تزدد غنى بعد أن طوّرت نظاما

¹ يُقدّر المؤرخ الإيطالي سلفيتوري بونو أنّ أعداد العبيد المسلمين في أوروبا بين القرنين 16م و19م ناهزت المليونين فرد على الأقل. بينما يُقدّر أعداد العبيد (الأسرى) المسيحيين في العالم الإسلامي بحوالي المليون فرد في نفس الفترة. يُنظر: Salvatore Bono, "SLAVE HISTORIES AND MEMOIRS IN THE MEDITERRANEAN WORLD a Study of the Sources (Sixteenth-Eighteenth Centuries)", in: TRADE AND CULTURAL EXCHANGE IN THE EARLY MODERN MEDITERRANEAN BRAUDEL'S MARITIME LEGACY, edited by: MARIA FUSARO, COLIN HEYWOOD and MOHAMED-SALAH OMRI, I.B.Tauris Publishers, LONDON-NEW YORK, 2010, p 105.

² GÉRARD VAN KRIEKEN, op. cit., p 15.

³ عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 123.

⁴ وليام شالر، مصدر سابق، ص 186.

تجاريا ماركنتيليا مربحا لا سيما بعد الكشوفات الجغرافية. وما زاد من عزل الموانئ المغربية عن التجارة العالمية هو السياسة الأوروبية الهادفة إلى تحييد الموانئ المغربية والتجارة الإسلامية واعاقتها عن العمل مع الموانئ الأوروبية، سواء كان ذلك بطرق سلمية¹ أو عسكرية². وبحلول القرن 18م، غدت أغلب السلع المغربية تنقل بواسطة السفن الفرنسية³.

وقد لعب لصوص البحر الأوروبيون دورا هاما كذلك في تحييد التجارة البحرية الشمال افريقية، فحسب المؤرخ جوزيف فونتانا، كان الشمال افريقيون ضحايا للصوص البحر الأوروبيين⁴ الذين ساهمت أعمالهم العدوانية في منع الشمال افريقيين من تطوير تجارة عادية، وهو ما دفعهم للجوء إلى القرصنة⁵. كما يمكن أن نضيف سببا خارجيا آخر لعدم ظهور تجارة شحن بحرية مغربية قوية، وهو حقيقة أن السفن التجارية المغربية كانت عرضة لمضايقات كثيرة في الموانئ الأوروبية مما تثبط عزيمة التجار عن بيع منتجاتهم بأنفسهم في تلك الموانئ، وهو ما

¹ لعبت الغرفة التجارية بمدينة مرسيليا الفرنسية دورا بارزا في إعاقة التجارة الإسلامية عموما، والمغربية خصوصا. ومن الأساليب التي استعملتها لعرقلة التجار المغربية هي إجبارهم على البقاء في الكرنيتينة (الحجر الصحي) لمدة تصل أحيانا إلى 4 أشهر، في حين أن الكرنيتينة المتعارف عليها في أوروبا عندئذ لم تتجاوز الشهر. هذه الإعاقة المقصودة أجبرت التجار المسلمين على استعمال السفن الأوروبية في تجارتهم، خاصة الفرنسية منها. يُنظر: - عائشة غطاس، "العلاقات الجزائرية الفرنسية..."، مرجع سابق، ص ص 135-136. ومع ذلك، لا يجب اغفال السبب الذي جعل الأوروبيين يتوجسون من السفن القادمة من المشرق ومن البلاد المغربية، والمتمثل في الأوبئة التي كثيرا ما كانت تأتي من أقاليم الدولة العثمانية التي، على النقيض من نظيراتها في أوروبا الغربية، لم تطور نظاما صحيا في موانئها للوقاية من الأوبئة التي تنقلها السفن إلا في القرن 19م. للمزيد حول الموضوع يُرجى العودة لـ:

- Daniel Panzac, "PLAGUE AND SEAFARING in The Ottoman Mediterranean in the Eighteenth Century", in: TRADE AND CULTURAL EXCHANGE IN THE EARLY MODERN MEDITERRANEAN BRAUDEL'S MARITIME LEGACY, edited by: MARIA FUSARO, COLIN HEYWOOD and MOHAMED-SALAH OMRI, I.B.Tauris Publishers, LONDON-NEW YORK, 2010, pp 45-68.

² يرجح نبيل ماطر أنّ هجمات الأساطيل الفرنسية والإنجليزية على الكيانات السياسية المغربية في القرن 17م، لا سيما الجزائر، كانت ضمن خطة رسمية من طرف حكومتها للبلدين لتعطيم القدرات البحرية المغربية بهدف احتكار التجارة المتوسطية. حيث أرادت كلا من فرنسا وإنجلترا السيطرة على المياه المتوسطية واقصاء المسلمين كليا من الحياة التجارية والبحرية للمتوسط. يُنظر:

- Nabil Matar, "THE MAGHARIBA AND THE SEA..." op. cit., p 119-110.

Emrah Safa Gurkan, op. cit., p 372. ³

⁴ رغم ارتباطها بمعاهدات سلام وصداقة مع الجزائر، حاولت فرنسا تحطيم التجارة الجزائرية من خلال استخدام قراصنة مالطا لمطاردة السفن الجزائرية، وهو ما يتضح من قولهم حول الهدف المتوخى من مطاردة الجزائريين: "...إن هدفنا الأساسي يتمثل في منع الأتراك من نقل بضائعهم على متن سفنهم وعلى إبقائهم في تبعيتنا". يُنظر: - عائشة غطاس، مرجع سابق، ص ص 137-138.

⁵ Nabil Matar, Britain and Barbary 1589-1689, op. Cit., pp 113-114.

أدى بدوره إلى بروز السفن الأوروبية خاصة الفرنسية لتستفيد من هذه الوضعية¹، وتصبح المتاجر الأول مع شمال افريقيا².

غير أنّ السبب الأساسي في عدم تطور تجارة شحن بحري قوية في الجزائر وبقية أوجاق الغرب هو اتخاذ القرصنة أداةً سياسية وعسكرية في علاقاتها الدولية مما جعلها مقصاة من نشاط الشحن التجاري البحري بين موانئ المتوسط بقدر التزام هذه الايالات بالقرصنة، وهو ما ساهم بدوره في منع السفن المغاربية من الاقتراب من كثير من الموانئ الأوروبية³. فغياب السفن الشمال افريقية عن الموانئ الأوروبية ما هو إلا نتيجة حتمية لتفضيلهم القرصنة على تجارة الشحن البحري. ورغم أنّ القرصنة لم تكن تقدّم في القرن 18 قيمة ربحية على غرار ما كان عليه الحال في القرنين 16م و17م، إلّا أنّ ذلك لم يشجع الحكام على استغلال سفنهم في تجارة الشحن خاصة وأنّ المعاهدات مع الدول الأوروبية تضمن، ولو نظرياً، احتراماً متبادلاً لسفن وتجار الطرفين⁴.

وقد أهملت نخبة الجزائر الحاكمة القطاع التجاري الخارجي، وذلك بسبب سيطرة القرصنة على الحياة الاقتصادية في الإيالة، مما جعل الجزائر، حسب ويليام شارلر، أقل بلدان شمال افريقيا حظاً في ميدان التجارة الخارجية والداخلية، خاصة مع افريقيا⁵. فنظرة سريعة على السفن الداخلة إلى موانئ شمال افريقيا بين سنتي 1782م و1785م تظهر لنا أنّ ميناء الجزائر (أقوى

¹ تعود جذور استخدام السفن الأوروبية، لاسيما الفرنسية، في الشحن التجاري بين المقاطعات العثمانية، خاصة بين الاسكندرية وإسطنبول، إلى حرب العثمانيين مع البنادقة حول جزيرة كريت (1645-1669م) التي أرهقت السفن العثمانية، مما جعل إسطنبول تلجأ إلى سفن الدول الأوروبية المحايدة. كما تُعد سنة 1686 سنة مفصلية ذلك أنّ الباب العالي منح فيها حقاً تفضيلياً للسفن التجارية الفرنسية بمباشرة نقل المنتوجات من إسطنبول إلى باقي الموانئ العثمانية نتيجة لحصار أساطيل البندقية لمضيق الدردنيل بين 1684 و1699م الذي منع السفن العثمانية من الاتصال بباقي الايالات. يُنظر:

- Molly Greene, op. cit., p 178.

- DANIEL PANZAC, BARBARY CORSAIRS..., op. cit., p 147.

Ibid, pp 146-147. ²

GÉRARD VAN KRIEKEN, op. cit., p 15. ³

DANIEL PANZAC, op. cit., 146, 147. ⁴

⁵ ويليام شارلر، مصدر سابق، ص 103.

ميناء قرصنة في شمال افريقيا) كان أقل الموانئ المغاربية استقبالا للسفن التجارية الأجنبية بـ 9 سفن فقط مقارنة بـ 53 سفينة لتونس و35 لطرابلس الغرب¹.

وبالإضافة للقرصنة، كان الاحتكار الحكومي الجزائري عائقا كبيرا أمام النشاط التجاري²، إذ كان الديوان الحكومي أواخر القرن 18م أكبر تاجر في الإيالة، فله الحق وحده في بيع الحبوب، وهو الذي يسعّرها، ويمنع بيع المنتجات للشركات الأجنبية إلا بفوائد تتراوح ما بين 50 بالمئة إلى 60 بالمئة³. وبذلك قضى الاحتكار في جميع المرافق وحضر الحكومة تصدير المنتجات المحلية إلى الخارج على التجارة الجزائرية والزراعة في البلد⁴. ضف إلى ذلك سيطرة الانكشارية على معادلة اتخاذ القرار في الجزائر أواخر العهد العثماني، بحيث لم يكن الداى حسين مثلا قويا كفاية ليحوّل الجزائر إلى دولة تجارية عادية كونه مجبر على الخضوع للفرقة الحاكمة (الانكشارية) حتى لا يفقد حياته وعرشه⁵. هذه المعطيات أوصلت الميزان التجاري الجزائري في بداية القرن 19م إلى العجز نتيجة لاحتكار الحكومة لكل المعاملات التجارية وعدم تشجيعها للتجارة الخارجية والاعتماد على الخزينة المملوءة بالمجوهرات والثروات لتعويض العجز، ونتيجة كذلك للمنافسة من الجارتين تونس وطرابلس اللتان فتحتا ابوابها على التجارة مع أوروبا⁶.

ويمكن أن نضيف أيضا احتكار الشركات التجارية والدول الأجنبية لتجارة الموارد الأولية الجزائرية⁷، إذ أنّ الحكومة الجزائرية كانت تقوم بتأجير المواقع ذات الثروات الطبيعية لدول أخرى لها الرغبة والتكنولوجيا الضرورية لاستغلالها. فاستغلال المرجان في الشرق الجزائري

¹ DANIEL PANZAC, op. cit., p 136.

² بل حتى القرصنة احتكرتها الدولة لنفسها، إذ ألغيت القرصنة الخاصة في النصف الثاني من القرن 18م لتصبح الدولة المالكة الوحيدة لسفن القرصنة. يُنظر:

- وليام شالر، مصدر سابق، ص ص 99، 101.

³ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 48.

⁴ وليام شالر، مصدر سابق، ص 101.

⁵ T. Odegaard, op. cit., p 23.

⁶ وليام شالر، مصدر سابق، ص 104.

⁷ فلة القشاعي، مرجع سابق، ص 182.

مثلا تم منحه للفرنسيين¹ مقابل دفع مبالغ مالية متفق عليها لخزينة الجزائر²، ليتطور الأمر بعد مدة إلى استعمال هذه القلعة لأغراض مريبة من طرف الفرنسيين³. كما مُنح نفس الحق لجنوة بعد اتفاقية 1693م⁴، ثم لإسبانيا في نواحي وهران بعد معاهدة 1791م⁵. وبذلك أصبحت الجزائر دولة ريعية تعتمد على مداخيل القرصنة ومداخيل تأجير استغلال الثروات الطبيعية⁶. وبعد ضعف نشاط الغزو البحري أواخر القرن 18م، أدى ذلك بنظام الضرائب في بايلك الشرق مثلا إلى التوسع إلى مختلف أنواع الإنتاج وبالتالي إثقال كاهل السكان بالضرائب⁷. وهو ما وثّق ارتباط النخبة الحاكمة واهتمامها بالأرض، أي المداخيل المحلية. لكن هذا الاهتمام بالشؤون الداخلية للنيابة كانت نتائجه وخيمة على السكان وعلى مستقبل الحكم العثماني في الجزائري. فهذا التحوّل السريع من سياسة إلى أخرى لم يعتمد على خطة مدروسة مسبقا تمتص الردود الشعبية عليها، باعتباره يمسّ أوسع طبقة اجتماعية، أي طبقة الفلاحين، التي كانت تشكل الأغلبية والعمود الفقري الذي يعتمد عليه اقتصاد الإيالة. هذا بالإضافة إلى أنّ دور الاتراك في تطوير البنية الاقتصادية لنيابة الجزائر كان سلبيا، إذ لو أسهموا في انفاق رؤوس

¹ تم بناء قلعة فرنسا من طرف الفرنسيين سنة 1560 بين بون والقالة لاستغلال المرجان المتوفر في سواحل المنطقة، وتجارة الحبوب والأحصنة مع الأهالي. للمزيد حول هذا الموضوع يرجى العودة لـ: Adrien Berbrugger, "Notes relatives à la révolte de Ben Sakhrî", la revue Africaine, T 10, 1866, p 337.

- عائشة غطاس، مرجع سابق، ص ص 158-185.

² جون بابتيست وولف، الجزائر وأوروبا، مرجع سابق، ص 292.
³ صاحبت النشاطات الاقتصادية للفرنسيين بالقالة وعنابة والباستيون نوايا سياسية. حيث كان ينوي الوزير الفرنسي روشيبيو استغلال هذه المواقع كمحطات للتدخل في شمال إفريقيا. فقد كان الفرنسيون يستعملون الحصن كمركز للجوسسة، كما كانوا يبيعون الأسلحة لقبائل الحنانشة، وهو ما كان محظورا من طرف السلطات التركية. يُنظر: - صالح عباد، مرجع سابق، ص 120.

⁴ A. Berbrugger, "des frontières de l'Algerie", op. cit., p 409.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، "المعاهدة الجزائرية الأسبانية 1791"، مرجع سابق، ص 81.
⁶ كانت فرنسا في بداية القرن 19م تدفع حوالي 30 ألف دولار سنويا مقابل صيد المرجان وتصدير الصوف والجلود والشمع وحوالي 16 ألف كيل من القمح إلى الخارج. يُنظر: - وليام شالر، مصدر سابق، ص 101.
⁷ فلة القشاعي، مرجع سابق، ص 182.

الأموال التي جمعوها من القرصنة في تحسين أحوال البلاد ورفع مستواها الاقتصادي، لكن كفيلا بتخفيف الآثار السلبية التي تركها هذا التحول¹.

ومن تداعيات القرصنة السلبية كذلك أنّ مداخلها لم تكن تستفيد منها الجزائر كإيالة أو كدولة، بل كانت تستفيد منها الجزائر كمدينة وميناء فحسب، ومعها بعض المدن الساحلية حتى أواخر القرن 17م². بينما الآثار السلبية لعمليات القرصنة كانت تمس الجزائر كدولة، من حملات عسكرية على المدن الساحلية خاصة مدينة الجزائر وما ينجر عنها من قتل للسكان وتدمير للمنشآت العمرانية، وتجنيد الجنود من كل البايلاكات للدفاع، وأعمال قرصنة مضادة على السواحل والسفن الجزائرية ومنع سفن التجارة الجزائرية من المتاجرة في الموانئ الأوروبية... الخ. فبالرغم من اهتمام أوجاق الجزائر بالبحر، لا نكاد نجد لهم أثرا في انشاء الموانئ الصالحة للتجارة، وكان ميناء الجزائر هو الميناء الوحيد الصالح للتجارة الخارجية في حين كانت باقي الموانئ مهمة تقريبا³. كما أنّ اهتمام الحكومة بميناء الجزائر لم يكن القصد منه تشجيع التجارة، بل لإيجاد مرسى آمن لسفن القرصنة⁴. إنّ الدولة العثمانية عموما لم تهتم جدّا ببناء تجارة بحرية وصناعة محلية. بل يمكن أن نقول أنّ سياسة الامبراطورية العثمانية التقليدية ككل، خاصة فيما يتعلق بالتجارة مع أوروبا، كانت أقرب ما يكون إلى سياسة ضدّ-ماركننتيلية⁵

¹ غالي العربي، مرجع سابق، ص 56.

² من الموانئ الأخرى التي كانت ناشطة في أعمال القرصنة في القرنين 16م و17م نذكر ميناء بجاية، فقد استعملته السفن الجزائرية إمّا كميناء انطلاق أو ميناء احتماء. فمثلا في 9 مارس 1671م هجم أسطول انجليزي على ميناء بجاية وأحرق 12 سفينة كانت تحتمي بحصون المدينة. يُنظر:

- De Grammont H. D, op. cit., P 219.

³ يقول القنصل الدانماركي كريستيان لفسن (Christian Levsen) أنّ ميناء بجاية رغم اتساعه وعمليته في نهاية القرن 18م، إلا أن السفن الأوروبية لا تستعمله إلا نادرا. يُنظر:

- T. Odegaard. Op. cit., p 92.

⁴ محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 41.

⁵ هناك من المؤرخين من يرفض هذا الطرح، حيث يذكر أندري رايموند أنّ التجارة البحرية العثمانية كانت أساسا بين المقاطعات، حيث يعطي مثلا عن صادرات مصر إلى إسطنبول بين سنتي 1776-81م والتي وصلت إلى 178 مليون باراس مقارنة بـ 156 مليون باراس كصادرات إلى أوروبا. أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فيشير الباحثون إلى تواجد تجارة عثمانية مع الدول المتوسطية على غرار البندقية، بل مع دول أبعد بكثير على غرار ليتوانيا وبولندا ودوقية موسكو. غير أنّ ما لا يجب اغفاله هو أنّ هذه التجارة كانت في القرن 16م أساسا، ولم يعد لها وجود ابتداء من النصف الثاني من القرن 17م. وحتى رعايا السلطان من غير المسلمين (يونان، يهود وأرمن) لم تكن حالهم مختلفة، إذ كانت نشاطاتهم التجارية محدودة. فالتجار اليهود الذين أسسوا شبكات تجارية مع المدن الإيطالية لم يدم نشاطهم إلى القرن 17م. أما

لأنها فضّلت التجار الأجانب، وفرضت رسوم جمركية عالية على الصادرات¹. ضف إلى ذلك حقيقة أنّ منع بعض المعاهدات مع الدول الأوروبية السفن الجزائرية من الاقتراب من موانئها² قد ساهم في القضاء على أي محاولة من الجزائريين لتأسيس تجارة خارجية، فخلّى بذلك المجال لأطراف أجنبية كاليهود والتجار الأوروبيين للاستحواذ على تجارة الجزائر الخارجية، ثم التدخل في سياستها الخارجية بالتوسط لعقد المعاهدات مع الدول الأوروبية. فاليهودي بكري مثلا أقرض الأمريكان أموالا لكي يتسنى لهم اقتناء هدايا للحكومة الجزائرية³، "لقد كان يتمتع بنفوذ لا يتمتع به أحد مع باي (داي) الجزائر"، حسب شهادة المفاوض الأمريكي دونالدسون⁴.

وبذلك، أصبحت كثير من الأرباح الناتجة عن العلاقات التجارية مع الخارج تذهب في أغلب الأحيان إلى جيوب اليهود، ولو كانت السلطات الحاكمة قد فطنت إلى الدور التجاري اليهودي ووضعت حدّا له وشجعت أبناء البلاد على العمل التجاري الخارجي، لاستفادت الجزائر من الثورة الصناعية التي كانت انذاك تقلب الأوضاع في أوروبا. فقد اشتغل اليهود بأعمال الوساطة لإعادة بيع غنائم البحر التي كان القراصنة الجزائريون يستولون عليها من السفن الأوروبية

الأرمن، وبالرغم من تجارتهم الواسعة التي بنوها مع الشرق، بقيت نشاطاتهم هشة. ونفس الشيء ينطبق على اليونانيين الذين ركزوا في نشاطهم التجاري على البلقان وجزر بحر إيجه والبلقان. ولهذا، يمكن القول أنّ أغلب العمليات التجارية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية كانت قد أسست من طرف هذه الأخيرة. وأنّ مساهمة الدولة العثمانية في هذه التجارة كانت في الغالب تخص التجارة بين ولايات الدولة العثمانية. وبذلك، فإنه من البديهي القول، حسب ادام الدام، "أنّ الدولة العثمانية، على عكس نظيراتها الأوروبية، لم تهتم بتشجيع وتحفيز رعاياها على خوض غمار التجارة الدولية..." ويضيف: "...إنّ السلوك العثماني اتجاه التجارة الخارجية لا يمكن تصوره في دولة ماركنتيلية، وهو ما أدى إلى شيوع الخلاصة التي مفادها أنّ السياسة الاقتصادية العثمانية كانت أساسا غير أو ضد - ماركنتيلية...". يُنظر:

- Molly Greene, op. cit., p 189.

- Edhem Eldem, op. cit., p 302-307.

J. P. COOPER and others, op. cit., p 62. ¹

² ينظر مثلا البند الثامن من معاهدتي السلام مع إنجلترا سنة 1686م والدانمارك لسنة 1746م التي تنص صراحة على عدم السماح للسفن الجزائرية، صغيرة كانت أم كبيرة، بالإبحار بقرب الموانئ الانجليزية والدانماركية والنرويجية، أو الرسو فيها. لما يمكن أن يحدثه من سوء فهم. ينظر:

- عبد الهادي رجائي سالمي، العلاقات الجزائرية الإسكندنافية في الفترة العثمانية 1142-1206 هـ/ 1729-1792م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، 2014-2015، ص 109.

- علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا... مرجع سابق، ص ص 177-178.

- Torbjørn Ødegaard, Une paix et amitié perpétuelle, SINAS, Fredrikstad, 2013, p 43.

³ منصور عمر الشتيوي، مرجع سابق، ص 103.

⁴ نفسه، ص 100.

حتى تكوّنت شركات بين يهود ليفورن ويهود الجزائر مختصة في هذا الميدان منذ بداية القرن 17م¹ (ينظر الملحق 9)، وذلك بفضل الجهود التي بذلتها شركة (بوشناق وبكري)² في ميدان الاتصالات واستمالة المسؤولين الجزائريين واستعطافهم وكسب رضاهم بمختلف الوسائل الممكنة. مما جعلها تحقق انتصارات كبيرة من حيث السيطرة على العلاقات التجارية بين الجزائر وأوروبا حتى أنها أجبرت المؤسسات الفرنسية على التعاون معها في تصدير الحبوب إلى مارسيليا³. هذه التصرفات التي اتبعتها المسؤولون الجزائريون مع نهاية القرن 18م⁴ وبداية 19 ساهمت في الحيلولة دون تشكل برجوازية جزائرية. ولإبراز سطوة اليهود على التجارة الخارجية الجزائرية يكفي الاستدلال بأعداد التجار الجزائريين الذين قاموا بإرسال سفن تجارية إلى مارسيليا في الفترة ما بين 1798 و1816، أي أثناء الحروب النابوليونية، بحيث أنّ أغلبهم كانوا يهودا، أي 75 تاجرا، في مقابل 65 تاجرا مسلما⁵.

وقد اكتسب أغلب اليهود ثروات طائلة وفوائد جمة من الأعمال التجارية بين الجزائر وأوروبا⁶، خاصة من استغلال الأسرى وافتدائهم، وقد أصبحوا الوسطاء الحقيقيين لهذه الحرفة بفضل تمتّعهم بمستوى جيد من التكوين والتدريب ومعرفتهم باللغات السائدة في حوض المتوسط، وبفضل العلاقات التقليدية التي تربطهم مع مختلف البلدان، وبسبب منع الجزائريين من الاقتراب من الموانئ الأوروبية بسبب نشاط القرصنة، فخلا بذلك المجال لهم ليشغلوا في تجارة غنائم

¹ De Grammont H. *Dop. Cit.*, P 145.

² محمد مقصودة، مرجع سابق، ص 48.

³ محمد دادة، "اليهود في الجزائر في العهد العثماني (منذ القرن الثامن عشر وحتى 1830)"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 04، 1988، ص ص 151-152.

⁴ يذكر القنصل الدانماركي بيل سنتي 1798م وأنّ اليهودي بكري يمارس نفوذا هائلا على الداوي، وأنّ سكان مدينة الجزائر ساخطون على هذا الوضع مما جعلهم يقومون بثورة ونهب أحياء اليهود. يُنظر:

- T. Odegaard. *Op. cit.*, pp 17, 19.

⁵ DANIEL PANZAC, *op. cit.*, p 241.

⁶ نظرا لتفضيل الداوي لبوشناق ومنحه احتكار بيع الحبوب للفرنسيين في مقابل فوائد لشخصه، عانى التجار الجزائريون من هذه المنافسة غير العادلة. ويقول حمدان خوجة في هذا الصدد: "اكتسب اليهود ثروتهم على حساب سكان الولاية. لقد تمتعوا بأفضلية احتكار التجارة وهو ما أقصى التجار المسلمون لأنهم لم يتمكنوا من شراء المنتجات بمثل الأسعار التي يشتري بها اليهود". يُنظر:

- DANIEL PANZAC, *op. cit.*, p 236.

القرصنة وافتداء الأسرى التي أكسبتهم ثروات طائلة. وهو ما منحهم أفضلية التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية والتأثير عليها، خاصة بعد اكتساب حظوة عند السلطة الحاكمة، ليتوسع نطاق عملياتهم تدريجيا ليشمل الشؤون الدبلوماسية¹. فالقرصنة كنشاط اقتصادي لم يستفد منه سوى الطبقة الحاكمة والرياس والحضر المشتغلين في تجارة الغنائم، بالإضافة لليهود الذين كانوا يبيعون الغنائم في أوروبا عبر شبكاتهم في أهم الموانئ المتوسطية².

ولم تعرف التجارة البحرية الجزائرية انتعاشا إلا في فترة الحروب النابوليونية³ عندما انسحبت السفن الفرنسية المهيمنة على التجارة البحرية من المتوسط نتيجة لضغط البحرية الإنجليزية. كما تمكنت الجزائر وأوجاق الغرب عموما من استغلال اغلاق نابليون بونابرت للموانئ الأوروبية أمام الاستيراد، لتترك سفنها اعمال القرصنة وتنتقل إلى التجارة من أجل تعويض السفن الأوروبية وتأخذ بعضا من حصصها التجارية⁴. ففي نوفمبر 1809م وصلت قافلة بحرية تونسية جزائرية إلى ميناء مارسيليا أثناء الحصار الإنجليزي⁵. كما حاول تجار جزائريون الوصول إلى مارسيليا في نفس السنة. وتعتبر فترة الحروب النابوليونية ذروة تجارة الشحن البحري المغربية مع الموانئ الأوروبية، حيث وصل الاسطول الجزائري التجاري بين سنتي

¹ محمد دادة، "جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لليهود الجزائر في الفترة العثمانية"، مجلة عصور الجديدة، العدد 10/ جويلية 2013، الجزائر، ص 172-176.

² لم تكن سيطرة الذميين (اليهود والمسيحيين) على التجارة الخارجية من صفات الحكم العثماني في الجزائر فحسب، بل كان الأمر نفسه في باقي مقاطعات الدولة العثمانية الشرقية. غير أن تمكن غير المسلمين من التجارة الخارجية في الدولة العثمانية كان نتيجة سياسة الامتيازات التي منحها السلاطين للأوروبيين. هذه الامتيازات ولدت طبقة تجارية جديدة عرفت عند الأوروبيين بالمشرقيين "Levantines"، و"الفرنجة الماء الحلو" "tatlisu frengi" لتمييزهم عن الإفرنج (الأوروبيون) الحقيقيون الذين هم "ماء مالح". والمشرقيون مسيحيون، أغلبهم كاثوليك، عاشوا في الدولة العثمانية، وشكلوا كيانات اقتصادية في المتوسط تعتمد على حماية الدول الأوروبية دون أن تكون تابعة لأي منها. وهو ما قضى على الطبقة التجارية المسلمة في الدولة العثمانية. كما اشتغلوا بكثافة في كترجمين عند العثمانيين والأوروبيين معا. للمزيد ينظر:

- MARSHALL G. S. HODGSON, op. cit., p 142.

- Bernard Lewis, op. cit., p 25.

³ لم تكن التجارة الجزائرية، أو المغربية عموما، الوحيدة التي عرفت انتعاشا في فترة الحروب النابوليونية، بل حتى التجار المحليون في الولايات العثمانية الشرقية قد استفادوا من الفراغ الذي تركه الفرنسيون. لكن ما إن انتهت الحروب النابوليونية حتى عادت الأمور إلى ما كانت عليه. يُنظر:

- Edhem Eldem, op. cit., pp 323-324.

Michel Fontenay, op. cit., p 339. ⁴

DANIEL PANZAC, op. cit., p 211. ⁵

1808 و1810م إلى 24 سفينة تجارية، غير أنه كان صغيرا مقارنة بتونس (56 سفينة) وطرابلس (42 سفينة). ومع ذلك، لا يجب أن نغفل أن نسبة كبيرة من هذه السفن التجارية هي في الحقيقة سفن قرصنة تحولت الى النشاط التجاري¹.

غير أنّ عرقلة وتنشيط الأوروبيين المتعمّد للتجار الشمال افريقيين مع نهاية الحروب النابوليونية ما لبث أن أدّى بهؤلاء إلى التخلي في الأخير عن تجارة الشحن البحري والعودة الى القرصنة. لكن هذه المرة دون التفريق بين سفن الدول التي هي في سلام معهم وبين التي ليست كذلك²، وهو ما جلب مشاكل سياسية ودبلوماسية كثيرة للجزائر.

3. 2. مساهمة القرصنة في ابعاد الجزائر عن النظام الدولي الذي بدأ في التشكل أواخر القرن 18م:

ومن تأثيرات اعتماد القرصنة في السياسة الخارجية ابعاد الجزائر وعزلها عن التطورات التي شهدتها أوروبا ابتداءً من القرن 18م رغم القرب الجغرافي بين الضفتين. إنه لأمر بيّن أنّ النظام الاقتصادي (الرأسمالي) الذي نعيشه اليوم قد بدأت ملامحه الأولى في الظهور في القرن 16م³. ومع بداية القرن 18، شهد الغرب توسعا كبيرا لقوّته التجارية مقارنة بالعالم الإسلامي وامبراطورياته الثلاث الكبرى (العثمانية، الصفوية، الهندو-تيمورية)، ممّا أوجد أساليب انتاج اقتصادية جديدة في العالم الغربي ساهمت في القضاء على أي أمل لمواكبة العالم الإسلامي لتطورات الغرب⁴. ولم تستفد الجزائر، على غرار الدولة العثمانية⁵، من قربها

¹ DANIEL PANZAC, op. cit., pp 215-216, 193-194.

² Ibid, pp 267-268.

³ Terence K. Hopkins, Immanuel Wallerstein, world-systems analysis; theory and methodology, Exploration in the World-Economy: publications of the Fernard Braudel Center, volume 1, SAGE publications, 1982, p 43.

⁴ MARSHALL G. S. HODGSON, op. cit., p 137.

⁵ لم تستفد الدولة العثمانية ككل من التطور من أنماط الإنتاج السابقة للرأسمالية إلى نمط الإنتاج الرأسمالي. مما جعل أحد المؤرّخين يطرح سؤالا منهجيا مهما: لماذا سارت القوى السياسية المفككة في أوروبا في القرن 16م إلى الوحدة

الجغرافي من المراكز الاقتصادية في العالم الغربي لمواكبة تطوراته التجارية والاقتصادية، والخروج من ثنائية الأنا المسلم/الآخر الكافر، والتفتح على الآخر. ومما ساهم في ذلك ربما اعتمادية حكام الجزائر على القرصنة البحرية وتجارة الأسرى الأوروبيين، ما جعل موانئ منطقة المغرب ككل تعرف تراجعا تجاريا مقارنة بالأزمة السابقة¹.

وقد بقيت قضية "الرقيق الأبيض"، أو الأسرى الأوروبيون في الايالات الشمال افريقية، القضية التي أقلقّت الساسة الأوروبيين خاصة المتوسطيين منهم. ما دفعهم إلى طلب جدولة قضية القرصنة المغربية في مؤتمر فيينا 1815م² الذي يُعدّ أول مؤتمر لنظام "المؤتمرات الأوروبي" الذي شرعت الكيانات السياسية الأوروبية في تجسيده بعد الحروب النابوليونية³. وقبل ذلك، ظهرت مساع أوروبية متعددة الوسائل لإجبار الايالات المغربية عموما والجزائر خصوصا على نبذ القرصنة وأسر الأوروبيين. ففي رسالة من الأمريكي ستان إلى توماس جيفرسون المؤرخة بـ 17 ماي 1786م، دعا ستان إلى حصار الجزائر عوض قصفها، لأن ذلك سيكون كمن يحاول كسر زجاج النوافذ بالجنيهاات. والحل الذي ارتآه هو أن تقف كل الدول موقفا موحدًا وترسم خطة معروفة ضد الحكومات الشمال افريقية، وحتما ستستطيع أن تُجبر الدول

المجتمعية والمؤسسية عبر دولها القومية في القرون اللاحقة، بينما سارت السلطنة العثمانية على الطريق النقيض تماما من الوحدة الشاملة والدولة المترامية الأطراف إلى التفكك والعزلة والانهيار الاقتصادي؟ يُنظر: - نيقولايفانوف، مرجع سابق، ص 23.

¹ MARSHALL G. S. HODGSON, op. cit., p 157.

² نظرا للمشاكل الداخلية التي واجهتها الدولة العثمانية، غاب عن ذهن الحكومة العثمانية المشاركة في مؤتمر فيينا للدفاع عن مصالحها، و"مصالح أوجاق الغرب". يُنظر:

- Halil Inalcik, The Ottoman Empire and Europe..., op. cit., p 137.

³ يعتبر نظام المؤتمرات الأوروبي أول مرة في التاريخ يحاول فيها السياسيون خلق ميكانيزمات للإشراف على العلاقات بين الدول ذات السيادة بهدف الحفاظ على السلام العالمي والاستقرار. وعلى الرغم من أن هذا النظام الدولي قد فشل في الأخير، إلا أنه يمثل خطوة هامة في تطور المؤسسات الدولية التي نعرفها اليوم. غير أن هنالك من يرى أن المؤرخين يبالغون في النظر إلى نظام المؤتمرات واعطائه كل الفضل في تطور مؤسسات النظام الدولي الحالي دون منح أهمية كذلك للنشاطات الدبلوماسية الأخرى كمجالس السفراء والقنوات الدبلوماسية العادية. يُنظر:

- Mark Jarrett, THE CONGRESS OF VIENNA AND ITS LEGACY; War and Great Power Diplomacy after Napoleon, I.B.Tauris, New York, p 353.

- Tim Chapman, THE CONGRESS OF VIENNA; Origins, processes and results, Routledge, New York, 1998, p 76.

"البربرية" على التخلي عن حياة القرصنة والدخول في حياة التبادل التجاري¹. وها هو سدني سميث يحث الأوروبيين في مذكرة قدّمها لمؤتمر فيينا على القضاء على سياسة القرصنة التي تتبعها دول شمال إفريقيا²، لاسيما الجزائر، باستخدام الأسلوب العسكري. وهو الطرح الذي ساندته الكونت دي بولنيك في مذكرته المُنونة "آراء حول الحملة المحتملة ضدّ إيلات شمال إفريقيا"، داعيا في الوقت نفسه أن تكون فرنسا المسؤولة الوحيدة عن هذه الحملة ضد إيلات شمال إفريقيا، وبالأخص الجزائر. كما لم يخرج كل من شاتوبريان و روشيليو عن هذا المقترح، فقد صرّح الأوّل في 4 أفريل 1816م بأفكاره الداعية إلى "محو عار أوروبا" من خلال الانتقام للعالم الأوروبي-المسيحي من اعتداءات إيلات شمال إفريقيا، بينما دعا الثاني إلى "حملة صليبية" على الجزائر انطلاقا من فرنسا³.

وقد أدى الغاء استعباد الأفارقة السود في هايتي الفرنسية سنة 1794م ومنحهم حق المواطنة بعد الثورة الفرنسية⁴، ثم الغاء تجارة العبيد السود في الدانمارك سنة 1802م⁵، ثم في إنجلترا سنة 1807م، إلى ظهور أصوات في إنجلترا تنادي بإجبار الإيالات المغاربية على الغاء عبودية البيض. وبناء عليه تم اقتراح حملة أوروبية مشتركة أو بقيادة إنجلترا. غير أن إنجلترا لم توافق عليها في بداية الأمر لأن المغاربة كانوا يحترمون المعاهدات معها ولا يمكن لإنجلترا أن تقوم بحماية مصالح الدول الأخرى. لكن بعد محاولات فرنسا لقيادة هذا المسعى وبعد نجاح الأمريكيين في عقد سلام مع الإيالات المغاربية، ونتيجة لضغط التجار الانجليز، غيّرت إنجلترا سياستها وتقبّلت المقترح الأوروبي في مؤتمر فيينا لإدانة هذه الأعمال⁶. ولعلّ ما سرّع الوصول

¹ منصور عمر الشثيوي، مرجع سابق، ص12.

² علي تابلت، "مذكرة سدني سميث ضد النشاط البحري لدول الغرب"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 07، 1993، ص 170.

³ زكية زهرة، "الأميرال سيدني سميث Sydney Smith ..."، مرجع سابق، ص ص 224-231.

⁴ Mark Jarrett, op. cit., p 144.

⁵ Dan H. Anderson, « Le traite de paix Dano-Algerien 1446 et la reaction du consul Anglais », in : Les correspondences de Ludolf Hammeken le premier consul Dano-Norvegien a Alger 1746-1751, edited by : Torbjorn Odegaard, ENAG Editions, Alger, 2016, p 28.

⁶ DANIEL PANZAC, op. Cit., pp 271-273.

إلى تفاهم حول الأسرى البيض في شمال إفريقيا هو خروج مؤتمر فيينا ببيان مشترك مُوَّع من الدول المشاركة "يندد بتجارة العبيد عامة لأنها ضدّ روح العصر"¹، "وحدّ المبادئ الإنسانية والأخلاق العالمية"².

وبالفعل، هجم اسطول انجليزي-هولندي مشترك بقيادة اللورد الإنجليزي اكسموث على الجزائر سنة 1816م ملحقا خسائر فادحة في المدينة والأسطول³، كما قام بتحرير كل الأسرى الأوروبيين في شمال إفريقيا مع الغاء أسر الأوروبيين إلى الأبد، واسترجع المبالغ المالية التي دفعها كل من سردينيا وصقلية لفدية أسراهما، وفرض معاهدة سلام على الجزائر لصالح الهولنديين⁴. إنّ سياسة القرصنة وأسر الأوروبيين، بغض النظر عن خلفيتها التاريخية، قد ساهمت بشكل كبير في تشكيل نظرة العداء في المخيال الجماعي الأوروبي لكل ما يتعلق بالجزائر.

غير أن النخبة العسكرية الحاكمة في الجزائر أظهرت رغبة في العودة للقرصنة رغم تحذيرات الأوروبيين الذين أرادوا اجبار الجزائر عبر حملة اكسموث وبعد مؤتمر اكس لاشايل سنة 1818م على الخضوع لقوانين النظام الدولي الأوروبي وروح العصر الجديد. إذ أرسل الجزائريون بعثة إلى لندن محملة بالهدايا الثمينة سنة 1819م لمحاولة جس نبض السلطات البريطانية بعد هجوم اكسموث والاستعلام عما إن كانت هناك إمكانية لخرق المعاهدات مع الدول الصغيرة، ونهب تجارة الدول التي ليس لها تمثيل دبلوماسي في الجزائر دون المساس بصالح بريطانيا⁵. هذه البعثة تثبت أنّ النظام السياسي والاقتصادي الذي طوره الأوجاق في

¹ Mark Jarrett, op. cit., p 146.

² BRIAN E. VICK, The Congress of Vienna; power and politics after Napoleon, Harvard University press, London, 2014, p 203.

³ تكبدت إيالة الجزائر جراء القصف الإنجليزي-الهولندي خسائر تمثلت في تسعة سفن حربية، وتدمير القلاع ومنازل المدينة. بينما تكبد الجانب الإنجليزي-الهولندي خسائر في الأرواح قاربت 883 قتيلًا دون حساب الجرحى. يُنظر:

- Albert De Voux, Tachrifat, op. cit., pp 19-20.

⁴ زكية زهرة، مرجع سابق، ص 230

⁵ وليام شالر، مصدر سابق، ص 178.

الجزائر كان مبنيا بشكل شبه كلي على القرصنة¹، إذ لم تمر بضع سنين على اجبار الجزائر على نبذ القرصنة وأسر الأوروبيين حتى عادت "الحكومة العسكرية" إليها دون الاهتمام بإيجاد بديل عنها. لذا يمكن النظر إلى هجمات الأوروبيين في القرن 19م بعد مؤتمر فيينا في إطار تلك المساعي لإجبار الجزائر على الامتنثال بالقوة للنظام الدولي الذي أسسه الأوروبيون، والقبول بقيم عصر الأنوار وذلك بإجبارها على إلغاء الرقيق الأبيض سنة 1816م بعد أن ألغى الأوروبيون الاتجار بالرقيق الأسود، ثم محاولة إلغاء القرصنة ككل بعد مؤتمر إيكس لاشابيل 1818م ووصول أسطول انجليزي فرنسي مشترك إلى الجزائر سنة 1819م للتأكد من قيامها بذلك². إذن، فعدم تكيّف أوجاق الجزائر مع روح العصر والقانون الدولي الذي بدأ بالتشكل في القرن 18م هو الذي جلب سخط القوى الأوروبية، ومنحهم الذريعة لمهاجمة الجزائر مرات عدة. وهو ما أدى بالفرنسيين في الأخير إلى اتخاذ القرصنة كعذر لتجريد حملة عسكرية لاحتلال الجزائر³.

¹ حسب القنصل السويدي جورج لوجي "إن تفكير الجزائريين (بقصد حكام الجزائر) كان مُنصباً كلياً على النهب والقرصنة، كما أنهم لا يُشجعون أنفسهم أو أي شخص آخر يحاول أن يُؤسس تجارة خاصة..." يُنظر: L. Müller, L. Müller, Müller Leos, Consuls corsairs and commerce; the Swedish consular service and long-distance shipping 1720-1815, Elanders gotab, Stockholm, Sweden, 2004, p 121.

² وليام شالر، مصدر سابق، ص ص 177-179، 183.

³ يمكن أن نستشف اتخاذ فرنسا من قضية القرصنة واسترقاق الأوروبيين كعذر لاحتلال الجزائر من خلال التعليمات التي أعدتها الحكومة للقائد العام للحملة العسكرية دي بورمون في 18 أبريل 1830م، حيث جاء فيها أن هدف فرنسا هو القضاء على طغيان طائفة الأتراك وتحرير السكان من سيطرتهم وقهرهم، وإلغاء استرقاق المسيحيين الأسرى وإطلاق سراحهم وإلغاء القرصنة والجزية المفروضة على بعض الدول الأوروبية. يُنظر: جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص ص 81-83.

خاتمة الفصل:

لعبت عدّة عوامل، داخلية وخارجية المنشأ، دور المحدّد للسلوك الخارجي الجزائري في الفترة العثمانية (نظام سياسي عسكري، تكوين الحكام الشخصي، الجغرافيا المفتوحة على الجيران، والشعور الديني). بحيث ساهمت هذه العوامل في تشكيل سلوك خارجي "عدائي" اتجاه محيط الجزائر، تمثل أساسا في القرصنة. كما لا يجب اغفال دور طبيعة النظام الدولي الفوضوية الذي عاشت فيه الجزائر في تشكيل نظرة الريبة عند الجزائريين اتجاه محيطهم المتوتر والمشكل من كيانات سياسية همّها الأساسي خدمة المصالح الذاتية. وهو ما ساهم إلى حد كبير في حفاظ صناع القرار في الجزائر على اختيار القرصنة كأداة لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية.

ومع ذلك، فقد مارست النخبة الحاكمة في الجزائر سلوكا خارجيا براغماتيا ومرنًا اتجاه محيطها الخارجي. حيث تعاملت بنوع من الحذر مع كل من بريطانيا وفرنسا نظرا لقوتها البحرية وتفوقهما في المتوسط، خاصة بعد القرن 17م، ما جعل سفنهما وسواحلها في منأى عن هجمات السفن الجزائرية. أما الكيانات السياسية المتوسطة الضعيفة فقد مثّلت الفريسة الطبيعية للرياس الجزائريين، لهذا السبب كانت سياسة الجزائر اتجاهها سياسة عدائية في أغلب الوقت. وعلى النقيض، فقد ساهمت الدول الشمالية في توفير ما تحتاجه الجزائر من مستلزمات الصناعات الحربية. وبذلك، يمكن تصنيف وظيفة الدول الغربية في السياسة الخارجية الجزائرية حسب الدور المناط لها من طرف النخبة الحاكمة في الجزائر.

أما الدولة العثمانية فقد كانت في علاقة مصلحة مشتركة مع الجزائر توفر لهذه الأخيرة فرصة لتجديد أوجاقها من الأناضول، وفي المقابل تقدم الدعم العسكري لإسطنبول عند الحاجة. وعلى النقيض، مارست الجزائر سياسة هيمنة وتدخل اتجاه الجارتين تونس وطرابلس الغرب نظرا لأسباب تاريخية وجغرافية واقتصادية وسياسية، أمّا المغرب الأقصى والكيانات السياسية التي

ظهرت فيه (السعديون والعلويون) فقد حاول مراجعة الخريطة السياسية في إقليم شمال افريقيا بما يخدم مصالحه، بينما اتبعت الجزائر ابتداء من القرن 18م سياسة تعتمد على المحافظة على الأمر الواقع طالما كان ذلك يخدم مصالحها ويضمن استقرار حدودها الغربية.

وقد ساهم البناء الاجتماعي والتاريخي للأنا الجزائري في بناء سياسة خارجية تُشجّع الحرب على الآخر الكافر، تمثلت هذه الحرب في أعمال قرصنة مغطاة بعباءة دينية حتى أصبحت في المخيال الاجتماعي والسياسي الجزائري غزوا بحريا غايته الجهاد، بينما كان للغنيمة دور أساسيا في هذا النشاط، بل يمكن أن نقول أن العامل الديني لم يكن سوى غطاء لشرعنة القرصنة ومنحها بعدا دينيا مقدسا، لضمان استمرارياتها واستمرارية فوائدها التي تجنيها النخبة الحاكمة. هاته الفوائد من غنائم وأموال فدية الأسرى وإتاوات... لم تستخدم لتطوير نظام انتاجي حديث أو لإيجاد بدائل لمداخل القرصنة، بل ساهمت في ترسيخ اعتمادية اقتصاد الجزائر على المداخل الريعية كعوائد القرصنة، والضرائب المستحقة على الشركات الغربية المستفيدة من حقوق استغلال موارد البلاد الأولية في إطار نظام الامتيازات.

ومن أسباب عدم وجود تحول اقتصادي وتجاري نوعي في الجزائر هو تبعيتها للدولة العثمانية التي أبقت إلى غاية أواخر القرن 18م على الأساليب الاقتصادية والإدارية والعسكرية القديمة، كما أن اعتبارها لنفسها أنها في حرب دائمة مع العدو المسيحي قد ساهم في تشجيع المداخل المالية القادمة من غنائم الحروب. ضف إلى ذلك أن الامتيازات المقدمة للتجار الأجانب على حساب رعايا الدولة العثمانية وعدم تشجيع هؤلاء على انشاء تجارة شحن بحري قد لعب دورا كذلك في عدم ظهور اقتصاد تجاري حديث. ومع ذلك لا يجب أن نُنكر أن لصوص البحر والقرصنة المسيحيون كانوا من العوامل الأساسية كذلك التي منعت المسلمين من خوض غمار تجارة الشحن البحري.

بناء على ما سبق، يمكن أن نستنتج أنّ القرصنة أبقت الجزائر بعيدة عن التطورات السياسية والاقتصادية التي عرفتها أوروبا أواخر القرن 18م. ولإجبار الجزائر على قبول قيم النظام الدولي الذي طورته الدول الأوروبية أوائل القرن 19م، أدرجت الكيانات السياسية الأوروبية قضية القرصنة والأسرى البيض في مؤتمراتها الكبرى كفيينا وإكس لاشابيل، وأرسلت أساطيل بحرية لإجبار الجزائر على الامتثال لروح العصر ونبذ الأساليب القديمة. وقد كلف تعنت النخبة الحاكمة في الجزائر حملات عسكرية مدمرة واستعماراً فرنسياً طويلاً.

الفصل الثالث: دبلوماسية الجزائر في الفترة العثمانية

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية وتطورها التاريخي

المبحث الثاني: السياقات التاريخية للدبلوماسية الجزائرية

المبحث الثالث: الممارسات الدبلوماسية الجزائرية

الفصل الثالث: دبلوماسية الجزائر في الفترة العثمانية

بعد أن حاولنا في الفصل الأول دراسة الوضعية السياسية للكيان الذي أوجده العثمانيون في المغرب الأوسط، وبعد أن تطرقنا بالدراسة في الفصل الثاني للسياسة الخارجية للجزائر وما يتعلق بها من محدّدات وعوامل مؤثرة فيها، واتخاذ الجزائر للقرصنة كأداة في سياساتها الخارجية، آن الأوان لنحاول دراسة أداة أخرى من أدوات السياسة الخارجية، نقصد بذلك الدبلوماسية. فالعمل الدبلوماسي، وإن عُرف قديما بتسميات أخرى، هو نشاط معروف بين الشعوب والأمم والحضارات المتقدمة. غير أنّ هذا النشاط، ذو الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قد مرّ بمراحل طويلة وتطورات عديدة عبر العصور حتى وصل إلى ما هو متعارف عليه اليوم بالدبلوماسية الحديثة.

وما يهمنا في هذا الفصل هو دبلوماسية إيالة الجزائر العثمانية وما يتعلق بها من أصول ومراسيم وممارسات...إلخ. بيد أنّ المرور على تعريف الدبلوماسية والتطورات التي عرفها النشاط الدبلوماسي أمر لا مفر منه، ذلك أنّ ما يعرف اليوم بالدبلوماسية ما هو إلا حوصلة لتجارب سياسية واجتماعية مديدة، شأنها في ذلك شأن أي نشاط بشري آخر.

غير أننا سنمنح، بطبيعة الحال، اهتماما أكبر للممارسات الدبلوماسية للدولة العثمانية، لا لسبب سوى لأن النخبة الحاكمة في الجزائر، مثلما تطرقنا له في الفصلين السابقين، كانت عثمانية الأصل، وتنظيماتها السياسية منبثقة من التنظيمات العثمانية، ولأن الجزائر، قانونيا على الأقل، كانت ولاية عثمانية. لهذا نرى أنه من الضروري إبراز تطور الدبلوماسية العثمانية وما يتفرع عنها من تقاليد وأعراف وممارسات لفهم الدبلوماسية الجزائرية وطريقة عملها في الإطار العام للسلوك الخارجي الجزائري في الفترة العثمانية.

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية وتطورها التاريخي

1. تعريف الدبلوماسية

1.1. الأصل الاصطلاحي لكلمة دبلوماسية:

إن مصطلح الدبلوماسية من أكثر المصطلحات امتزاجا بالسياسة الخارجية، إذ كثيرا ما تستخدم الدبلوماسية بمعنى واسع يتضمن صنع وتنفيذ السياسة الخارجية. أما معناها الفني كما في تعريف جورج كينان فهو "عملية الاتصال بين الحكومات". فالدبلوماسية في الكلام العام، تعني دراسة الوثائق إذ أنها مشتقة من الكلمة الإغريقية Diploma التي تعني "رسالة مطوية"¹. إلى جانب ذلك فإن الدبلوماسية تعني دراسة الوثائق القانونية والإدارية المهمة، كما أنها تتضمن دراسة السجلات والمفكرات والمخطوطات²، أي "علم التدقيق في الوثائق"³. وكانت كلمة Diploma تطلق على جزء من الوثائق الرسمية التي كانت تصدر عن الرؤساء السياسيين للمدن التي يتكون منها المجتمع اليوناني القديم، وتُمنح إلى أشخاص فيترتب لهم بموجبها امتيازات خاصة⁴.

أما على صعيد اللغة العربية، فيلاحظ أنه لا توجد ترجمة حرفية مقابلة ومناسبة لكلمة دبلوماسية. وكان العرب قد استخدموا كلمتين للتعبير عن النشاط الدبلوماسي أو الممارسة الدبلوماسية، فكانت كلمة "كتاب" للتعبير عن الوثيقة التي يتبادلها أصحاب السلطة فيما بينهم والتي تمنح حاملها مزايا الحماية والأمان. وبهذا المعنى تقترب كلمة كتاب من المعنى الذي أعطاه الإغريق لكلمة دبلوماسية. إلى جانب هذه الكلمة -أي الكتاب- كانت كلمة سفارة تستخدم عند العرب بمعنى الرسالة أي التوجه والانطلاق إلى القوم بغية التفاوض. وتشتق كلمة سفارة من سفر أو أسفر بين القوم إذا أصلح. وكانت هذه الكلمة ترادف في معناها كلمة

¹ Jeremy Black, A history of diplomacy, Breaktion Books, London UK, 2010, p 20.

² أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 46.

³ Timuçin KODAMAN ve Ekrem Yaşar AKÇAY, "Kuruluşta Yıkılışa Kadar Osmanlı Diplomasi Tarihi ve Türkiye'ye Bıraktığı Miras", SDÜ Fen Edebiyat Fakültesi, Sosyal Bilimler Dergisi, Aralık 2010, Sayı:22, p 76.

⁴ رحيمة لدغش، مرجع سابق، ص 118.

رسالة حيث لا يوجد فرق بين حامل الرسالة أي الرسول والسفير، بمعنى أنه لم يكن هناك ميزة خاصة لأحدهما على الآخر¹.

كما أطلق فقهاء الشريعة الإسلامية على القواعد التي تنظم العلاقات الدولية في وقت السلم وإرسال الرسل واستقبالهم اسم "قواعد السير". فيقولون السير أو السيرة النبوية، أو كتب السير، وهي تعني سياسة الرسول صلى الله عليه وسلم الراشدة أو قيادته الحكيمة أو تصرفاته الكريمة في السلم والحرب، مع الأصدقاء والأعداء، وأخلاقه ومعاملته لأصحابه وكياسته مع الرسل، واختياره لهم وعلمه وعدله ورحمته².

ونلاحظ أنّ مصطلح السير في الفقه الإسلامي أوسع بكثير من مصطلح الدبلوماسية اليوناني المستخدم حالياً، فالسير تعني إدارة سياسة الدولة الداخلية والخارجية، بينما تعني الدبلوماسية إدارة سياسة الدول الخارجية. وإذا كان القانون الدولي العام هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الأشخاص والدول وقتي السلم والحرب، فإن فقهاء الشريعة الإسلامية يطلقون على هذه القواعد "السير والمغازي". فالسير هي تلك القواعد التي تنظم العلاقات في وقت السلم. أما المغازي فهي القواعد التي تنظم القواعد التي تنظم العلاقات في وقت الحرب³.

وهكذا تكون كلمة دبلوماسية قد استخدمت عند العرب بالمعنى الذي استخدمه اليونان وفيما بعد الرومان. ومع مرور الزمن ومع التطور العام للعلاقات الدولية والدبلوماسية، أصبحت هذه الكلمة تستخدم في جميع اللغات بمعنى واحد للتعبير عن مفهوم علمي له أصول وقواعده المنظمة⁴. وبعد تعريب معاهدة فيينا 1961م لم يُعَرَّب مصطلح دبلوماسية، وإنما استخدم المصطلح الغربي "الدبلوماسية" وأصبح هو المتداول بين الدول العربية والإسلامية⁵.

¹ رحيمة لدغش، مرجع سابق، ص ص 118-119.

² سهيل حسين الفتلاوي، الدبلوماسية الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الدولي، دار الثقافة للنشر، عمان، 2005، ص 15.

³ نفسه، ص 16.

⁴ رحيمة لدغش، مرجع سابق، ص ص 118-119.

⁵ سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 15.

1. 2. التعريفات المختلفة للدبلوماسية:

تعتبر العلاقات الدبلوماسية، بالإضافة للعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية جزءا من السياسة الخارجية لأي دولة اتجاه دولة أخرى. وهي أيضا، أي الدبلوماسية، بالإضافة للعمل العسكري، جانب من الخطة الاستراتيجية التي ترسمها الدولة في إطار سياستها الخارجية¹. ويشير هانس مورغنثاو (Hans Morgenthau) في هذا الصدد إلى أن "مباشرة الدولة لشؤونها الخارجية بواسطة الدبلوماسيين في زمن السلم يقابل ويعادل ما يقوم بها المخططون والاستراتيجيون العسكريون في زمن الحرب. إنه فن الاستعمال الحسن لعناصر قوة الدولة المختلفة وتسليطها بأقصى فعالية ممكنة على القضية الدولية التي تمس مصلحة الدولة مباشرة"²

يمكن أن نُعرّف الدبلوماسية بأنها مباشرة العلاقات بين الدول والكيانات السياسية الأخرى بواسطة عملاء وموظفين رسميين بطريقة سلمية، وبذلك تشمل كل من تصميم وتطبيق السياسة الخارجية. كما يمكن أن نعرف الدبلوماسية على أنها نسق وفن التواصل بين الدول ذات السيادة باستخدام التفاوض كأهم وظيفة، وبذلك تتعلق الدبلوماسية بالعلاقات السلمية فقط، حيث تشمل الاعتماد المتبادل، علاقات دائمة، العيش سوية، الحاجة إلى الآخر ونوع من المساواة والاعتراف المتبادل. وبذلك تعتبر الدبلوماسية إحدى المؤسسات الأساسية في نظام الدول الأوروبي الحديث تبعا لتطورها المتزامن مع ظهور الدول ذات السيادة في أوروبا ابتداء من القرنين 15 و 16 الميلاديين³.

¹ زعيتري يوسف، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية 2016/2016، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية: تخصص تحليل السياسة الخارجية، جامعة مزيان عاشور، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية: 2016/2017، ص 17،

Christer Jönsson and Martin Hall, op. cit., p 15²

A. Nuri Yurdusev, "The Ottoman Attitude toward Diplomacy", in: Ottoman Diplomacy ³ Conventional or Unconventional?, edited by: A. Nuri Yurdusev, PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2004, p 10.

يقسم هيرمان أدوات السياسة الخارجية إلى ثمانية أدوات أهمّها الأدوات الدبلوماسية والأدوات الاقتصادية والأدوات العسكرية¹. فإن كانت السياسة الخارجية تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى، فإن الدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية. فالدبلوماسي هو الذي يقوم بتنفيذ الخطة التي يرسمها رجل السياسة في الدولة في أوقات السلم². أمّا ارنست ساتو (Sir Ernest Satow) فيعرّف الدبلوماسية في كتابه الشهير "دليل الممارسة الدبلوماسية" بأنها: "استعمال الذكاء والكياسة عند مباشرة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة، لتمتد في بعض الأحيان هذه العلاقات إلى الدول التابعة. فالدبلوماسية، بشكل مقتضب، هي معالجة القضايا بين الدول بطريقة سلمية"³. ويعتبر إدموند بروكه (Edmund Burke) أول من ربط الدبلوماسية بالعلاقات الدولية، حيث عرف الدبلوماسية سنة 1796م بأنها "فن تسيير العلاقات بين الدول"، كما يعتبر أول من أطلق لقب "دبلوماسي" على المشتغل في هذا المجال⁴.

ويُعرّف كوينسي رايت الدبلوماسية بأنها تعني استخدام التكنيك في أية مفاوضة أو في أي محضر جلسة، وبصورة عامة تستخدم في العلاقات الدولية كفنّ للمفاوضات لتحقيق الحد الأدنى لأهداف الجماعات مع الحد الأدنى من الكلفة. وفي هذا المجال يشبه كوينسي الدبلوماسية بالحرب، إلا أنها تختلف عنها بسبب استخدام الكلمات في الدبلوماسية أكثر من الأسلحة المادية⁵.

بالنسبة لهارولد نيكلسون (Harold Nicolson) الذي كان على غرار ساتو دبلوماسيا بريطانيا عندما كانت بريطانيا القوة العالمية الأولى بداية القرن 20م، فإنه يُعرّف الدبلوماسية بأنها:

1 أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 355.

2 نفسه، ص 43.

3 Jeremy Black, op. cit., p 12.

4 Timuçin KODAMAN ve Ekrem Yaşar AKÇAY, op. cit., p 76.

5 أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 47.

"المسار والماكنة التي تُقام المفاوضات بواسطتها". أما المؤرخ بيتر باربر (Peter Barber) فقد عرفها بأنها "التسيير السلمي للعلاقات الدولية"¹.

2 . تطور الدبلوماسية عبر العصور:

تتفاعل الدول فيما بينها في النظام الفوضوي باستعمال ثلاثة وسائل رئيسية: القانون الدولي، الدبلوماسية والحرب. كل واحدة من هذه الوسائل هي نظام قانوني في النظام الدولي، وأسلوب للتعامل مع نزاعات المصالح التي تنشأ بين الدول ذات السيادة. فللنظم الثلاث تاريخ يعود لما قبل الفترة الحديثة. الحرب، مثلا، تبدو وكأنها خاصية دائمة في التاريخ السياسي البشري، لكن لا يجب أن نعتبر الحرب نتيجة لفشل السياسة أو انحراف عن العلاقات الدولية. فالحرب حسب الفيلسوف الألماني كلوسفيتز (Clausewitz) "هي استمرارية السياسة بطرق مختلفة"². أما فيما يخص الدبلوماسية، فيمكن العثور على آثار للنظام دبلوماسي معترف به في ممارسات دول الشرق الأدنى القديم واليونانيين القدماء (بما في ذلك حصانة المبعوثين). وقد اكتسبت الدبلوماسية زخما ب بروز نظام الدول الإيطالية في القرن 15م الذي ساهم في تشكيل نظام دبلوماسيين مقيمين ودائمين، والذي سيعرف تطورا هاما من خلال تبني النظام الدبلوماسي الفرنسي ابتداء من القرن 18م. فخاصيتي الحرب والدبلوماسية كأداتي لتسوية النزاعات ما هما إلا نتيجة للنظام الفوضوي اللذان يشغلان فيه³.

¹ Jeremy Black, op. cit., p 12.

² Peter Sutch and Juanita Elias, op. cit., p 32.

³ Ibid, p 32.

2. 1. من الممالك الإيطالية إلى القرن 18م:

إنّ البيزنطيين هم الذين علّموا البندقية الدبلوماسية¹، وإنّ البنادقة هم الذين وضعوا القالب للمدن الإيطالية وفرنسا وإسبانيا وأخيرا لجميع الدول الأوروبية. فقد كان البيزنطيون أول من أوجد نظم إدارة خاصة لمعالجة الشؤون الخارجية، وقاموا بتدريب المفوضين المحترفين للخدمة كسفراء في البلاطات الأجنبية. وكانوا يوجهون هؤلاء المندوبين بتعليمات مكتوبة، حيث كان يُطلب منهم أن يكونوا دائما رسميين في معاملاتهم مع الأجانب، وألا ينتقدوا الأحوال التي يلاحظونها في الخارج، وكان حريا بهم أن يمتدحوها².

وقد أنشأت بيزنطة إدارة خاصة لاستقبال السفراء الأجانب، وأصبح البنادقة يدينون بالنظرية الدبلوماسية البيزنطية، فكانوا أول من أوجد نظاما دبلوماسيا منظما، أي عرف هؤلاء الدبلوماسية الدائمة لأول مرة في التاريخ. ويرى أغلب الباحثين في تطور الدبلوماسية بأنّ البندقية هي أول من طبق الدبلوماسية الدائمة³. ومن أهم الأسباب التي ساعدت البندقية على تطوير الدبلوماسية هو امتلاكها لقوة بحرية وعسكرية معتبرة، حيث اعتمدت على التوسع التجاري مثل جميع الدول في تلك الفترة. وللمحافظة على تفوقها التجاري وجدت أنّه من الضروري أن تكون على علم بما يدور في المدن والدول الأخرى، فحتى القرن 15م كانت ترسل دبلوماسيين مُفوضين في بعثات مؤقتة. ثم مع بداية القرن 15م أخذت بإيفاد ممثلين دبلوماسيين مقيمين (Oratores)

¹ تميزت الدبلوماسية البيزنطية بتأثير بعيد المدى فيما يتعلق بتطور الدبلوماسية، حيث استعملتها بيزنطة لتجنب الحرب في مرات عدة عبر تاريخها. كما استعملتها لاستمالة القبائل الوثنية إلى فلك الحضارة اليونانية-الرومانية. لهذا يعتبر المؤرخون أن الدبلوماسية البيزنطية كانت جد ناجحة عموما، حيث يُضرب المثل بانتشار الدبلوماسية الحديثة في المدن الإيطالية نتيجة للاحتكاك المتواصل بين بيزنطة والبندقية. يُنظر:

- Christer Jönsson and Martin Hall, op. cit., p 11.

² عبد العزيز بن ناصر بن عبد الرحمن العبيكان، الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية في القانون الدولي، مكتبة العبيكان، 2007، ص 104.

³ يُعتبر زكرياس بيمبو (Zacharias Bembo) من أوائل الأمثلة عن سفراء جمهورية البندقية المقيمين، إذ أرسل في مهمته إلى روما سنة 1435م. وقد كان السفراء البنادقة يعتمدون على دليل (guidebook) يُسمى (Relazioni) أو "العلاقات" لتسهيل التعامل مع سلطات البلد المضيف. يُنظر:

- CEM ERÜLKER, "UNDERSTANDING THE REFORM PROCESS OF THE OTTOMAN DIPLOMACY: A CASE OF MODERNIZATION?", MASTER OF SCIENCE' thesis, EAST TECHNICAL UNIVERSITY, DECEMBER 2015, pp 14-15.

(Venitiens). وقد أقامت آنذاك بعثات دائمة لها لدى القسطنطينية وروما وكذلك في المدن الإيطالية الأخرى، ولدى دوق بورغون. ثم اتسعت هذه البعثات وشملت جميع ملوك فرنسا. وقد أصبح دبلوماسيوها المقيمون في تلك البلاد يزودونها بالتقارير المتعلقة بالأمور الاقتصادية والسياسية¹. فنظام ما بين الدول الذي تطور في أوروبا بعد وستفاليا يمكن ارجاع جذوره إلى تطور الدبلوماسية في شبه الجزيرة الإيطالية في عصر النهضة، أما مؤسسة هذا النظام فقد تمت بعد سلام وستفاليا عام 1648 الذي أمضت عليه أغلب دول أوروبا، وبذلك قُنّنت بعض قوانين العلاقات المابين-دولانية التي تحدّ وتضمن الحكم الذاتي لهذه الدول. لتتطور هذه القوانين وتصبح القانون الدولي المتعارف عليه اليوم².

ومهما يكن من الأمر، فإن الدبلوماسية الدائمة كانت ناجمة عن حاجات إيطاليا في تلك الفترة³. فقد كانت إيطاليا مقسمة إلى خمسة دول مهمة وهي: البندقية، ميلانو، فلورنسا، نابولي، وروما. ولم يكن أي منها يملك القوة الكافية للسيطرة على الآخرين، فكان من الضروري وجود توازن بينها، فكانت البعثات الدبلوماسية هي التي تحافظ على التوازن بحيث ينقل السفراء إلى دولهم المعلومات عن أوضاع الدول المعتمدين لديها⁴. ويمكن مقارنة القوى الأوروبية الكبرى المتنافسة زمن الحروب الإيطالية (1494-1559م) خاصة فرنسا، إسبانيا والنمسا بالقوى التي تنافست على الهلال الخصيب في الألفيتين اللتان سبقتا ميلاد المسيح، خصوصا مصر وممالك بلاد الرافدين. يكمن مفتاح المقارنة هنا في أن هذه الدول المتنافسة كانت منغمسة في صراع على الهيمنة الإقليمية، كما أنّ الصراع كان تجسيدا للطموحات الفردية لحكامها⁵.

¹ عبد العزيز بن ناصر بن عبد الرحمن العبيكان، مرجع سابق، ص 104-105.

² Immanuel Wallerstein, op. cit., p 42.

³ للمزيد حول دبلوماسية المدن-الدول في إيطاليا القرن 15م، يرجى العودة لـ:

- Riccardo Fubini, "Diplomacy and government in the Italian city-states of the fifteenth century (Florence and Venice)", in: Politics and diplomacy in early modern Italy; the structure of diplomatic practice 1450-1800, Edited by: Daniela Frigo, translated by: Adrian Belton, Cambridge University Press, UK, 2000, pp 25-48.

⁴ عبد العزيز بن ناصر بن عبد الرحمن العبيكان، مرجع سابق، ص 105.

⁵ Jeremy Black, op. cit., pp 18-19.

ومن إيطاليا، فإن المؤسسات الدبلوماسية الدائمة توسعت لتشمل جميع أنحاء أوروبا وخاصة بعد الحروب الدينية، فلقد وضع الكاردينال ريشيليو (Richelieu) ولويس الرابع عشر في فرنسا نواة وزارة الخارجية¹. كما كان لفرنسا ما يقرب من خمسين سفارة دائمة في عهد لويس الرابع عشر. وفي عهده كذلك أسست مدرسة اللغات الشرقية الحية لتكوين العاملين في السفارات الفرنسية في أقطار الشرق².

وكان لمعاهدة وستفاليا لسنة 1648م أهمية قصوى حيث أوجدت نوعا من التوازن الدولي الأوروبي لصيانة السلام. هذا التوازن يتطلب ضرورة المراقبة الدائمة والمتبادلة بين الدول وهو ما لا يتأتى إلا عن طريق وجود ممثلين لكل منها لدى الآخر على وجه عام. كما نشرت معاهدة وستفاليا فكرة المساواة الحقوقية بين الدول³.

ويذكر أنّ هذه المرحلة استمرت حتى مؤتمر فيينا عام 1815م، وعليه فالدبلوماسية الدائمة أنشأت ولكن لم يكن لها قواعد ثابتة حيث كانت في طور الإنشاء، ويرى فليب كاييه (Ph. Cahier) بأن هذه المرحلة تمتاز بالخصائص التالية:

- كانت قواعد الدبلوماسية غير واضحة، فالامتيازات والحصانات وكذلك القواعد المتعلقة بالأشخاص الدبلوماسيين ودرجاتهم كانت محل نزاع دائم.
- كان المبعوث الدبلوماسي يعتبر ممثلا للملك أو الأمير أكثر منه ممثلا للدولة، وكان هذا نتاج عن مفهوم الدولة في تلك الفترة. حيث كانت شخصية الدولة منصهرة في شخصية الحاكم. ويؤكد ذلك قول لويس الرابع عشر: الدولة هي أنا، وأنا الدولة.

¹ لعب البلاطان الفرنسي والاسباني دورا كبيرا في تطوير الأسلوب الدبلوماسي الإيطالي المتمثل في شبكة سفراء مقيمين يسهرون على مصالح أمرائهم. وقد وصلت الدبلوماسية الفرنسية ذروتها في عهد لويس الرابع عشر ووزيره ريشيليو Richelieu الذي أصر أن الحوار بين البلاطات الأوروبية يجب أن يكون مستمرا. وهو ما سيشكل ما يُعرف بالحوار الدبلوماسي متعدّد الأطراف الذي يُعتبر أحد سمات النظام الأوروبي في القرن 18م. يُنظر:

- Adam Watson, op. cit., p 205.

² عبد العزيز بن ناصر بن عبد الرحمن العبيكان، مرجع سابق، ص 106.

³ نفسه، ص 106.

- لم يكن هناك سلك للعمل الدبلوماسي، فالسفراء يختارهم الملوك والأمراء من بين كبار التجار والقضاة. أمّا معاونون للسفير فكانوا عبارة عن تابعين له وموظفين لديه فهو الذي يدفع مخصصاتهم وبعد انتهاء مهمة السفير يصبح هؤلاء بلا عمل.

- كان للدبلوماسي وظيفة مراقب أو ملاحظ وذلك من أجل معرفة الأخبار في الدولة المعتمد لديها. وكانت السفارة عبارة عن وكر للتجسس. بالإضافة إلى أنها تتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المعتمدة لديها. وفي بعض الأحوال كانت السفارة تساعد مواطني الدولة المعتمدة لديها على إعلان الثورة والعصيان. وكان يُنظر للسفارة بعين الريبة والشك. ويُذكر أنه في عام 1653م صدر قانون في بريطانيا يمنع أعضاء البرلمان من الاتصال بالدبلوماسيين الأجانب تحت طائلة فقدان المقعد النيابي¹.

2. 2. تطور الدبلوماسية بعد مؤتمر فيينا 1815م:

يعتبر وايت (Wight) أنّ ظهور البعثات الدبلوماسية المقيمة في إيطاليا خلال القرن 15م وانتشارها في القرن 16م في كل أوروبا أحد قرائن تطور نظام الدول الأوروبي الحديث من الجمهورية المسيحية التي عرفت العصور الوسطى. ويشاطره ماتينجلي (Mattingly) في طرحه ويضيف أنّ السفراء المقيمين يمثلون أبرز موظفي الدبلوماسية الغربية منذ القرن 15م، والسمة البارزة التي تفصل النظام الدبلوماسي الحالي عن أي نظام سابق².

وقد شعرت الدول الأوروبية بضرورة إبرام معاهدة جماعية تبين الوضعية الخاصة لممثليها في الخارج من الوجهة القانونية. وأوّل نص تعرّض لهذا الموضوع هو الاتفاق الذي حصل في فيينا عام 1815م. فقد وقّعت الدول المشاركة على معاهدة تُبَيّن اختصاصات السفراء

¹ عبد العزيز بن ناصر بن عبد الرحمن العبيكان، مرجع سابق، ص ص 106-107.

² A. Nuri Yurdusev, op. cit., p 11.

والامتيازات التي يتمتعون بها، وقد ألحقت بهذه المعاهدة معاهدة أخرى في مؤتمر إكس لاشابيل عام 1818م أكملت شروط الأولى، وقد بين كل من هاذين النصين درجة رجال السلك الدبلوماسي والفرق بينهم على أساس الدرجة والأقدمية¹. ويعتبر مؤتمر فيينا لعام 1815م وما أقره من قواعد دولية ثابتة حجر الأساس في بناء الدبلوماسية الحديثة، فقد اكتسبت بعده الخدمة الدبلوماسية أبعادها الخاصة كمهنة مميزة عن حرفة السياسي أو رجل الحكم وأصبحت لها قواعدها وإجراءاتها ومراسمها الخاصة بها².

إذن، يمكن تعقب التطور التاريخي للدبلوماسية ابتداء من ظهور ما يسمى بالسفارات المقيمة في المدن-الدول الإيطالية في القرن 15م، ثم انتشارها شمالا وتبنيها من طرف الدول الأوروبية الرئيسية في القرن 16م، والاعتراف بمبدأ "الحصانة من الاختصاص المحلي"³ في القرن 17م، مروراً بتطوير الهيئات الدبلوماسية في القرن 18م، إلى حل مسألة التصنيف والأولوية في مؤتمر فيينا 1815م تبعا لمبدأ المساواة القانونية. هذا التطور ساهم في تغيير الدول ذات السيادة الحديثة لاستعمال الدبلوماسية والسياسة الخارجية من أجل المصلحة الوطنية⁴ عوض مصلحة الجمهورية المسيحية كما كان عليه الحال في العصور الوسطى⁵.

2. 3. الدبلوماسية من منظور اسلامي:

منذ بداية العصر الإسلامي في جزيرة العرب وفي زمن النبي صلى الله عليه وسلم أقام العرب المسلمون علاقات ودية داخل الجزيرة العربية وخارجها سواء مع القبائل العربية أو مع الشعوب

¹ عبد العزيز بن ناصر بن عبد الرحمن العبيكان، مرجع سابق، ص 106.

² رحيمة لدغش، مرجع سابق، ص 115.

³ Extraterritoriality : الحصانة من الاختصاص المحلي خارج الحدود الوطنية، أو الحصانة الدبلوماسية في القانون الدولي هي الحصانات التي تتمتع بها الدول الأجنبية أو المنظمات الدولية وممثليها الرسميين من أية متابعات للسلطة القضائية في الدولة التي يقيمون فيها. يُنظر:

<https://www.britannica.com/topic/extraterritoriality>

raison d'état⁴

A. Nuri Yurdusev, op. cit, p 10-11. ⁵

الأخرى المجاورة. وقد اتسمت هذه العلاقات بالشمولية وتبادل الرسائل وعقد المعاهدات وارسال المبعوثين (السفراء) إلى الدول الأخرى أو القبائل للقيام بمهام مختلفة سواء عقد الصلح أو التحالف أو تبادل الأسرى أو إقامة السلام إلى غير ذلك من المهام الدبلوماسية¹. ويشير المؤرخون إلى وجود ما يُعرف بأسطوانة الوفود والسفراء في مقر الدولة الإسلامية (داخل المسجد النبوي)، وهي قاعة بنيت بمحاذاة المسجد كان يستقبل فيها النبي صلى الله عليه وسلم ضيوفه والوفود الأجنبية. هذا ويذكر أنه كانت هناك ما يُعرف بدار الضيافة (الضيغان)، فهي بمثابة دار تابعة للدولة الإسلامية تتخذ من أجل راحة الوفود طيلة اقامتهم في المدينة².

وقد استخدم الخلفاء الراشدون الدبلوماسية في وقتي السلم والحرب، فعندما يقررون فتح مدينة يرسلون الرسل إلى أهلها لدعوتهم للإسلام فالمسلمون لا يستخدمون الحرب المباشرة وسيلة لفتوحاتهم وإنما يجب أن يسبق ذلك الدعوة إلى الإسلام، وهذه الدعوى تتم عن طريق الرسل³. وإذا ما رفض أهل المدينة الدخول في الإسلام فيطلب منهم دفع الجزية. وإذا رفضوا ذلك منحوا ثلاثة أيام يتخيرون فيها فإذا أصرروا على الكفر فعند ذلك يبدأ القتال إلى أن يقولوا لا إله إلا الله⁴.

وقد تبادل أبو بكر وعمر السفراء مع قيصر روم، فقد أرسل أبو بكر سفراء إلى ملك الروم. وفي زمن عمر ابن الخطاب أصبحت الدولة الإسلامية على رقعة شاسعة من الأرض تمتد من شمال إفريقيا حتى أواسط آسيا. وكان لابد لهذا الاتساع أن يصاحبه تنظيم في جميع المجالات الإدارية والسياسية لذلك فقد أنشأ عمر بن الخطاب هيئة سميت ديوان الرسائل أو ديوان الإنشاء، حيث كان يهتم هذا الديوان بالمراسلات الدبلوماسية مع الملوك ورؤساء الدول⁵.

¹ رحيمة لدغش، مرجع سابق، ص 110.

² محمد مقيرش، "إدارة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية في ظل القانون الدولي والممارسة الجزائرية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون: فرع القانون الدبلوماسي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2004/2005، ص 37.

³ رحيمة لدغش، مرجع سابق، ص 111.

⁴ سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 211.

⁵ رحيمة لدغش، مرجع سابق، ص ص 111-112.

يُعد العصر الأموي من أهم العصور الإسلامية التي استخدمت فيها الدبلوماسية في انشاء الدولة وإدارتها والتعامل بينها وبين الدول الأخرى. فالأمويون كانوا بارعين بالدبلوماسية، فإن أرادوا شيئاً لجأوا أولاً إلى الوسائل الدبلوماسية للحصول عليه، ولم يستخدموا الحرب إلا عند الضرورة. وقد استطاع الأمويون السيطرة على أرجاء دولتهم المترامية الأطراف بسبب حكمتهم الدبلوماسية وقدرتهم على الإدارة. فهم بارعون في القتال كما أنهم بارعون في الدبلوماسية فحيث تراجعوا ما إن وجدوا أنّ القوة غير قادرة على تحقيق أهدافهم، ولجأوا إلى الدبلوماسية لأخذ ما لم يحصلوا عليه¹.

وقد اقتربت عاصمة الدولة الإسلامية دمشق من مناوئتها القسطنطينية وأخذت العلاقات بين الدولتين شكلاً جديداً قام على المساواة واعتراف كل منهما بمنزلة الأخرى والمنافسة على النفوذ والسلطان. فكانت الدبلوماسية هي البديل الوحيد للحرب وحلّت محل القسر والإكراه الذي مارسه الروم على معظم شبه الجزيرة العربية أيام انفرادهم بالقوة. فتبادلت الدولتان السفراء بينهما كلما دعت الحاجة. ويعتبر الوفد الذي أرسله الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان برئاسة عامر بن شرحبيل الشعبي إلى القسطنطينية من أمثلة إدراك الأمويين لأهمية الدبلوماسية، حيث وُكلت للوفد مهمة شرح السياسة المالية الجديدة التي تبنتها الحكومة الأموية بإصدار دينار إسلامي ليحل محل الدينار البيزنطي، ولتهدئة خاطر الامبراطور وتخفيف حدة التوتر الذي تركته هذه السياسة على العلاقات بين البلدين. وأهمية الحدث تكمن في إشارته لتوسيع مهام السفارة التقليدية وإدراك أهمية الجانب الدنيوي من الدولة الإسلامية والتعامل على هذا الأساس مع الكيانات السياسية الأخرى².

وفي الوقت الذي استولى فيه العباسيون على الخلافة من الأمويين قامت دولة للأمويين في الأندلس عام 751م. وفي الوقت نفسه تقريبا ظهرت قوة جديدة في أوروبا هي دولة الفرنجة،

¹ سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 217.

² رحيمة لدغش، مرجع سابق، ص 112.

فكان على العباسيين أن يواجهوا وضعاً دولياً لم يكن مألوفاً لأسلافهم من قبل، فالتجأوا إلى الأحلاف. وقد استخدمت الدبلوماسية في هذا العصر لتوفيق العلاقات الثقافية والتجارية. فكانت الوفود والسفارات تخرج من بغداد وهي تضم أهل الفكر والصناعة والتجارة والفن حاملة الهدايا المقدمة من الخليفة، وكانت تنهي مهمتها بعقد معاهدة مع الدولة الموفدة إليها تلك الوفود والسفارات. وثمة دور آخر للدبلوماسية في هذا العصر هو استخدامها كوسيلة لتحقيق التوازن الدولي¹.

2. 4. الدبلوماسية العثمانية:

كما رأينا في الفصل السابق، لقد تأثر النظام السياسي ذو الطابع العسكري لإيالة الجزائر بالنظام الإنكشاري العثماني كون الجزائر كانت، من ناحية قانونية، جزء من الدولة العثمانية، وكون النخبة الحاكمة ذات خلفية عسكرية ومرتبطة بالوطن الأم. نفس الشيء يمكن أن يقال عن الدبلوماسية الجزائرية التي تطورت مؤسساتها وممارساتها عن الممارسة الدبلوماسية العثمانية². لهذا نرى من الضروري بمكان دراسة الدبلوماسية العثمانية وخصائصها حتى نتمكن من فهم الممارسة الدبلوماسية الجزائرية في الفترة العثمانية.

من خلال تعريفاتها المتعددة التي رأيناها سابقاً، يمكن تعريف الدبلوماسية باختصار بأنها "الأفراد، المؤسسات، القوانين والمفاهيم المتعلقة بفن ممارسة السياسة الخارجية". أما في الحالة العثمانية، فعلى الرغم من أن الدولة امتلكت سياسة خارجية نشطة، إلا أن الدبلوماسية كانت

¹ رحيمة لدغش، مرجع سابق، ص 113.

² إن دراسة التاريخ والدبلوماسية العثمانية ضروري لفهم السياسة الخارجية للدول التي كانت تابعة للفضاء العثماني. حيث أن أي دراسة لتاريخ دول البلقان، أو المجر أو جنوب روسيا أو الدول العربية أو تاريخ الأتراك يستدعي بالضرورة دراسة تاريخ الدولة العثمانية ودبلوماسيتها. يُنظر:

- Esin Yurdusev, "Studying Ottoman Diplomacy: a review of the sources", in: Ottoman Diplomacy Conventional or Unconventional?, edited by: A. Nuri Yurdusev, PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2004, p 167.

قد تطورت ببطء إلى غاية أواخر القرن 18م، وبذلك لعبت الدبلوماسية دورا ثانويا في تشكيل السياسة الخارجية العثمانية. ومنه فعلى عكس مما هو شائع من أن دبلوماسية الدولة القوية تكون قوية بالضرورة، كانت الدبلوماسية العثمانية ضعيفة حتى في أيام مجد الدولة العثمانية، بمعنى أن الدبلوماسية العثمانية كانت ضعيفة في عصر قوة الدولة، وقوية في عصر ضعفها¹. والسبب في ذلك يعود إلى أنّ العثمانيين لم يكونوا جزءا من النظام الدولي الأوروبي لأنهم مسلمون ولأنهم لم يحضروا تسويات واستقاليات ولم يقبلوا بمبادئ القانون الأوروبي بما فيها عدم "استعباد" أسرى الحرب. ولم تدخل الدولة العثمانية في نظام الدول الأوروبية إلا في 1856م²، ومع ذلك، فقد كانت تتعامل مع الدول الأوروبية بقوانين ومؤسسات معينة، أهمّها الامتيازات³ (Capitulations)⁴. كما أنّ العثمانيين اقتبسوا الدبلوماسية الأوروبية وتعاملوا بها، غير أنهم لم يرسلوا مبعوثين أو سفراء مقيمين في الغرب⁵ نظرا للأسباب التالية، أولها: أنّ الإمبراطورية

¹ Omer Kurkcuoglu, "The Adoption and use of permanent Diplomacy", in: Ottoman Diplomacy Conventional or Unconventional?, edited by: A. Nuri Yurdusev, PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2004, p 131.

² تم قبول الدولة العثمانية رسميا في نظام الدول الأوروبي في معاهدة باريس 1856م التي أعقبت حرب القرم. وقد أعلن البند السابع من المعاهدة أنه "قد تمّ قبول مشاركة الباب العالي في النظام والقانون العام الأوروبي". يُنظر:

- Omer Kurkcuoglu, op. cit., p 139.

³ لم يكن العثمانيون أول من ابتكر نظام الامتيازات، فالحقوق العابرة للحدود المشابهة لنظام الامتيازات العثمانية قد تبنتها دول سابقة. حيث منح السلاجقة والبيزنطيون امتيازات تجارية وحافظوا على التجارة الشرقية مع المدن-الدول الإيطالية من خلال نظام الامتيازات. وقد استمر العثمانيون في نفس الدرب بعد فتح القسطنطينية، حيث منحوا امتيازات للمدن الإيطالية (جنوة، البندقية، فلورنسا، ونابولي) ثم فرنسا، وبريطانيا وهولندا. يُنظر:

- Behice özlem Gökakın, "The Ottoman Empire and European International society: A theoretical – historical analysis", A Ph.D. Dissertation, The institute of Economics and Social Sciences, Department of International relations, Bilkent University, Ankara, January 2010, p 293.

⁴ على عكس ما هو شائع من أنّ مصطلح "capitulation" يعني الاستسلام أو الخضوع، تعود أصول كلمة "capitulation" إلى الكلمة الإغريقية "capitulum" والتي تعني "فصل"، تبعا للفصول أو البنود التي تقسم وثيقة "عهد نامه" أو "الامتيازات". يُنظر:

- Edhem Eldem, op. cit., p 297.

Adam Watson, op. cit., p 216-218. ⁵

العثمانية كانت دولة إسلامية¹، ثانيا: نتيجة للمنطق العثماني القائل بالتفوق المطلق للإسلام²، وبالتالي ازدياد أوروبا المسيحية³. ثالثا: نتيجة لكون الدولة العثمانية دولة إسلامية، فقد ألزمتها ذلك التعامل في علاقاتها الخارجية بالشريعة الإسلامية ضمن إطار ثنائية "دار الإسلام" و"دار الحرب"⁴.

وفي هذا الصدد، يشير المؤرخ التركي كوران (Kuran) إلى أن الدولة العثمانية لم تؤسس سفارات دائمة في العواصم الأوروبية لأن أوروبا كانت من وجهة نظر العثمانيين جزءاً من دار الحرب⁵، ولأنه حسب الفقه الإسلامي لا تستوي الدول الإسلامية والمسيحية، كما لا يجب امضاء معاهدات سلام (أبدية) مع "الكفار"⁶، لهذا كان أمراً مقبولاً ألا ترسل الدولة العثمانية

¹ يشير عبد الرحمن بنحادة في تحقيقه لرحلة السفير المغربي محمد بن عبد الوهاب الغساني إلى إسبانيا أواخر القرن 17م إلى نقطة مهمة، وهي أن الغساني، ومن خلال العنوان الذي اختاره لكتابه الذي دَوّن فيه سفارته (رحلة الوزير في افتكاك الأسير) أراد تبرير وجوده كمسلم في دار الحرب. ذلك أن فقهاء الإسلام حرموا إقامة المسلم في ديار الكفر، مع بعض الاستثناءات. فبيما كان الحنفية أكثر انفتاحاً وأباحوا سفر المسلم إلى دار الحرب من أجل التجارة خاصة زمن المسبغة والمجاعة، كان المالكية أكثر تشدداً ولم يبيحوا سفر المسلم إلى دار الكفر إلا غازياً أو في مهمة اقتداء الأسرى المسلمين. يُنظر:

- عبد الرحمن بنحادة، مصدر سابق، ص 31.

² من مظاهر شعور المسلمين بالتفوق على غير المسلمين، كتاباتهم التاريخية التي لم تعن بتاريخ أوروبا. وحتى عندما كتبوا، فإن التاريخ الذي أنجزوه كان تاريخاً اجترارياً يغيب عنه تتبع المستجدات التي وقعت في أوروبا. ويكفي أن نورد مثلاً هنا من القرن 17م، فعندما كُلف مصطفى نعيمة، وهو أول مؤرخ عثماني رسمي، بكتابة تاريخ الفترة الممتدة ما بين 1590 و1660م لم تنل أوروبا عنايته في كتابه الذي جاء في ستة مجلدات. وعندما كتب عن حرب الثلاثين سنة في أوروبا لم يخصص لها سوى صفحتين، وكانت المعلومات التي قدمها عن هذه الحروب سطحية وخاطئة كأن يقول مثلاً إن فليب الرابع "لا زال ملكاً يحكم حتى الآن". يُنظر:

- عبد الرحمن بنحادة، مصدر سابق، ص 18.

³ يبدو أن نظرة المسلمين الاستيعابية اتجاه المسيحيين لم تكن محصورة بالعثمانيين فقط. فالسلطان المغربي محمد المتوكل (1574م-76) يخاطب الملكة الإنجليزية إليزابيث في رسالة إليها "بطاغية الانجليز الرينة (الملكة)". فحسب التفكير الإسلامي المتعارف عليه آنذاك، كانت إليزابيث طاغية تحكم خارج مبادئ الدولة الإسلامية، ومع ذلك يمكن التعامل معها لأنها من أهل الكتاب. يُنظر:

- Nabil Matar, op. Cit., p 4.

A. Nuri Yurdusev, op. cit., p 6. ⁴

⁵ صحيح أن الدين كان عاملاً مسبباً للحروب العثمانية الأوروبية، غير أننا لا يمكن أن نتيقن مما إذا كان الدين العامل الوحيد عوض كونه مجرد وسيلة لشرعنة النزاعات الموجودة أصلاً مع الأوروبيين. فعلى الرغم من أن حروب الدولة العثمانية لا يمكن أن تفهم دون فهم العوامل الدينية المتدخلة، إلا أن نفوذ هذه الأخيرة يجب أن يُدرس ضمن السياقات الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية والسياسية العامة، وليس بمعزل عنها. يُنظر:

- Behice özlem Gökakın, op. Cit., p 216.

⁶ اعتمد السلاطين العثمانيون لبناء شرعيتهم على مبدأ الجهاد المستمر ضد الكفار. لهذا لم يكن هناك مجال لسلام دائم مع غير المسلمين، بقدر ما تسمح به الظروف، خاصة وأن الشريعة الإسلامية تنص على أن الاتفاقيات (المعاهدات) مع غير المسلمين ما هي إلا هدنة مؤقتة. يُنظر:

سفراء مقيمين في الدول الغربية، وألا يُسمح للمسلم بالمكوث طويلا في ديار "الكفار"¹. فحتى المسلمون الذين كانوا يعيشون في البلدان غير المسلمة وجدوا الظروف غير ملائمة لممارسة الشعائر الدينية². حيث يلاحظ المؤرخ رايت (Wright) أنه كان من المستحيل للمسافر المسلم أن يمارس شعائره الدينية في الغرب. فلم يكن هنالك مساجد أو لحم حلال، وإن صادف وحاول المسلم ممارسة شعائره فإن السلطات الكنسية في أغلب الظن لم تكن لتسمح بذلك³. وعلى النقيض، كان من الممكن للمسيحيين العيش ضمن الفضاء العثماني في إطار نظام الامتيازات الممنوحة لهم من طرف السلطان والذي يكفل للقوى الأوروبية حقوقا دبلوماسية وتجارية "عابرة للحدود"⁴. وقد اعتبر العثمانيون السفراء الأوروبيين المقيمين ضيوفا للسلطان وليس ممثلين لبلدانهم بحيث كانت مصاريفهم تغطي من طرف السلطان⁵. وقد استمرت الإمبراطورية العثمانية في دعم البعثات الأجنبية وتغطية تكاليفها حتى بعد الضعف الاقتصادي الإمبراطورية ومنحتهم

- Virginia Aksan, "War and peace", in: THE CAMBRIDGE HISTORY OF TURKEY, VOLUME 3: The Later Ottoman Empire 1603–1839, edited by: SURAIYA N. FAROQHI, Cambridge University Press, 2006, p 107.

A. Nuri Yurdusev, op. cit., p 9. ¹

² من العوامل التي عرقلت سفر العثمانيين إلى الغرب، خضوع مبعوثي السلطان العثماني لفترات طويلة ومذلة من الحجر الصحي الذي لم تعمل بمثله الدولة العثمانية إلا في القرن 19م. كما لم تتعاون البلاطات الأوروبية مع مبعوثي السلطان، مما جعل الكثير منهم يشكون من بخل مضيفيهم. يُنظر:

- Virginia Aksan, op. cit., p 108.

Behice özlem Gökakın, p 278. ³

Extra-territorial rights. ⁴

⁵ أول سفير أوروبي مقيم في إسطنبول كان من البندقية سنة، وذلك سنة 1454م، ثم السفارة الفرنسية الدائمة ابتداء من سنة 1534م، ثم الإنجليزية سنة 1538م والهولندية سنة 1612م. يُنظر:

- Behice özlem Gökakın, op. Cit., p 281.

"الأمان"¹ في إطار "عهد نامه"² (ahdname)³. ونتيجة لهذه التسهيلات، أصبح السفر إلى الشرق ابتداء من منتصف القرن 17م متاحا للسفارات الدائمة، والقناصل، والتجار، ومهمات التقصي الاقتصادي، والمهام العلمية... إلخ، فقد تم غزو الشرق فجأة من طرف الغرب، هذه الغزوة حملت في طياتها بوادر الهيمنة⁴.

وفي نفس السياق، وعلى النقيض من الأوروبيين، كانت الدولة العثمانية دولة مسلمين، آمنوا بأن المبادئ والارشادات الإسلامية تطبق في كل زوايا الحياة اليومية حتى السياسية والإدارية منها. بتعبير آخر لا يفصل الإسلام بين الدين والسياسة، لهذا السبب بالتحديد لم يكن من الممكن للدولة العثمانية، نظريا على الأقل، أن تتجاوز الشريعة الإسلامية وتؤسس علاقات دبلوماسية دائمة مع غير المسلمين. ضف إلى ذلك اعتماد الدولة العثمانية على القوة (السلطين الغزاة) للحصول على مرادها⁵. هذه الممارسة والذهنية كانت سببا رئيسيا في ابعاد الدولة العثمانية عن الدبلوماسية الأوروبية والنظام الدولي الأوروبي إلى غاية القرنين 18م

1 لم يُمنح "الأمان" للبعثات الدبلوماسية الغربية فحسب، بل مُنح لكل غير-المسلمين الذين يرغبون في عبور الأراضي العثمانية أو الإقامة فيها لمدة لا تتجاوز سنة قمرية واحدة، بعد ذلك وجب على المستأمن مغادرة التراب العثماني أو قبول الدخول في فئة أهل الذمة. غير أن العثمانيين، وللتعامل مع الأجانب الراغبين في البقاء في التراب العثماني (كسفرء وقناصل أو لغرض التجارة) دون الدخول في فئة أهل الذمة، التجأوا إلى أداة قانونية علمانية (لا توجد في الفقه الإسلامي) تحول حالة المستأمن من وضعية مؤقتة إلى وضعية دائمة، تمثلت هذه الأداة في "عهد نامه"، أو ما يُتعارف عليه في الغرب بالامتيازات. يُنظر:

- Edhem Eldem, op. cit., p 293-294.

2 أصدرت الدولة العثمانية ثلاثة أنواع من العهود نامه:

النوع الأول: هو ما يُتعارف عليه في الغرب بالامتيازات، ونقصد بها اتفاقيات تجارية أصدرت بشكل أحادي الجانب من طرف الحكومة العثمانية كرسائل امتيازات. وقد منحت أول الأمر للتجار البنادقة، لتصبح نموذجا للاتفاقيات مع فرنسا وإنجلترا وهولندا.

النوع الثاني: Name-i hümayun خط همايون أو الرسائل السلطانية. وقد أصدرت للدول التي تحد الإمبراطورية العثمانية مباشرة. وقد كان هذا النوع من الاتفاقيات ثنائي الجانب تهدف لحل النزاعات المسلحة، وقد أصدرت أساسا لحكام المجر، الإمبراطورية الهابسبورغية وبولندا.

النوع الثالث: وقد أصدر هذا النوع من "عهد نامه" لبعض الدول التي اعترفت بالسلطة العثمانية عليها. حيث تنقسم الدول المسيحية التي أصبحت تابعة لإسطنبول إلى قسمين مختلفين، فقد كانت إما تابعة للدولة العثمانية (وبذلك تصبح جزء من دار الإسلام وسكانها يحصلون على مرتبة ذميين)، أو تكون في علاقة تعاقدية مع الباب العالي أو الإدارة العثمانية، بحيث تعتبر جزء من الدولة العثمانية سياسيا وليس قانونيا. تُنظر مادة ahdname في:

- Gábor Ágoston and Bruce Masters, op. cit., p 22.

Behice özlem Gökakın, op. Cit., p 279. ³

Fernard Braudel, op. cit, p 799. ⁴

Timuçin KODAMAN ve Ekrem Yaşar AKÇAY, op.cit., pp 80-82. ⁵

و19م. فالسلوك العثماني "السلبى" اتجاه الأساليب الدبلوماسية الأوروبية لم يكن سوى نتيجة لاعتبار الفرد العثماني لنفسه أنه غير منتمي للنظام الدول الأوروبى الذى تُعتبر الدبلوماسية احدى مؤسساته الهامة. غير أنّ هذا لا ينفى على الاطلاق أنّ الدولة العثمانية عاشت في كثير من الأحيان في تناغم مع النظام الدولى الأوروبى وأسست علاقات اقتصادية وسياسية مع مكوناته من الدول الأوروبية¹، في إطار ما اصطلح عليه "بدار الصلح"، وهو مصطلح يرافق مصطلحي دار الإسلام ودار الحرب، ويعني الحيز الذي يعيش فيه المسلمون وغير المسلمين في سلام².

غير أنّ اختزال أسباب عدم ارسال إسطنبول لسفراء دائمين إلى البلاطات الأوروبية في العامل الديني فقط لأمر يجانب الصواب. فالسبب الأساسي الآخر هو عدم اعتراف الامبراطورية العثمانية بالمساواة مع الدول الأوروبية التي كانت ترسل سفرائها المقيمين إلى أراضيها، ولم يتغير هذا الشعور إلا أواخر القرن 18م. حيث اعتبر العثمانيون أنّ أعلى درجة في البلاط العثماني يمكن أن يُقارَن الملوك الأوروبيون بها هي درجة الوزير الأعظم³. وقد بدأ هذا المعطى في التغير شيئاً فشيئاً بعد معاهدة زيتفا-توروك (Zsitva-Török) سنة 1606م التي اقرّ الباب العالي فيها بأحقية حاكم النمسا بلقب امبراطور. نفس الشيء بالنسبة للقيصرة الروس الذين لم يُعترف بهم كأباطرة إلا سنة 1740م. ويجدر الإشارة هنا أنّ كل هذه الهدنات والاتفاقيات كانت "أحادية الجانب"، على شكل وعد من السلطان أمام الله، بمعنى أن السلاطين العثمانيين اعتبروا أنفسهم مسؤولين أمام الله وحده للحفاظ على وعودهم. ولم يُتخل عن

¹ A. Nuri Yurdusev, op. cit., pp 10, 24.

² Ibid, op. cit., p 15.

³ لم يتميز السلطان العثماني باعتقاده بعلو درجته عن بقية الملوك الأوروبيين، ولم يكن أمراً جديداً أو خاصاً بالمسلمين، فحتى الامبراطوران الصينى والبيزنطى كانا يعتبران نفسيهما أعلى درجة من الملوك الأجانب. إذن هو أمر خاص بالأنظمة الإمبراطورية. يُنظر:

- Jeremy Black, op. cit., pp 33-34.

الاتفاقيات الأحادية الجانب إلا في معاهدة كارلوفيتز (Karlowitz) عام 1699م التي قبل فيها السلطان العثماني باتفاق "متعدّد الأطراف"¹ لإمضاء الهدنة².

أمّا فيما يخص مبدأ عدم المعاملة بالمثل، أي عُرِف استقبال السفراء المقيمين دون إرسالهم فلم يكن خاصا بالعثمانيين فحسب، فحتى القرنين 18 و 19م لم تتحمس القوى الأوروبية الكبرى لإرسال سفراء مقيمين إلى بلاطات الدول الأقل شأنًا منها³. كما أنّ الإمبراطورية الرومانية كانت تفضل قبل مئات السنين قدوم السفراء إليها دون الحاجة إلى إرسال سفرائها إلى الدول الأخرى، أي أنّه كان لروما أن ترفض مندوبا، بينما لم يكن هذا من حق الدول الأخرى⁴، وهو شأن الإمبراطوريات الكبرى التي رأت أنها أعلى درجة من الكيانات السياسية الأخرى.

ومع ذلك، كانت الدولة العثمانية ترسل مبعوثين مؤقتين إلى البلاطات الأوروبية⁵، فبين 1384 و 1600م أرسلت إسطنبول 145 مبعوثا مؤقتا إلى البندقية لوحدها، وأحيانا دامت مهمات هؤلاء المبعوثين لسنوات، مما جعل المؤرخ التركي نوري يوردوساف يعتبر أن الدبلوماسية بين الإمبراطورية العثمانية والدول الأوروبية كانت دائمة ومستمرة رغم أنّ السفراء العثمانيين لم يكونوا مقيمين دائمين⁶. إذن فحقيقة أن السلطان العثماني قد اعتبر نفسه أعلى درجة من الملوك والحكام الأوروبيين، وحقيقة أن إرسال السفراء إلى الدول الأجنبية، خاصة العدو منها،

¹ تشير الباحثة فرجينيا أكسان إلى أنّ معاهدة كارلوفيتس صنعت التحول في الاستراتيجية الدبلوماسية العثمانية، من "الإملاء" (الذي كان نتيجة لقوة الجيوش العثمانية في القرون السابقة)، إلى "التفاوض مع أُنْدَاد" (بعد الهزائم التي لحقت بالجيوش العثمانية أمام نظرائهم الغربيين)، ثم العقلنة التدريجية للدبلوماسية العثمانية على النموذج الأوروبي. يُنظر: - Virginia Aksan, op. cit., p 107.

² Bülent Arı, "Early Ottoman Diplomacy: Ad Hoc Period"; in: Ottoman Diplomacy Conventional or Unconventional?, edited by: A. Nuri Yurdusev, PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2004, pp 41-42.

³ A. Nuri Yurdusev, op. cit., p 26.

⁴ عبد العزيز بن ناصر بن عبد الرحمن العبيكان، مرجع سابق، ص 102.

⁵ بقي استعمال الدولة العثمانية للدبلوماسية الوقتية علامة فارقة تدل على تمكنها من الحفاظ على وحدة أراضيها وهيمنتها على مقاطعاتها التي لم يتمكن الأوروبيون من تهديدها. يُنظر:

- Timuçin KODAMAN ve Ekrem Yaşar AKÇAY, op.cit., p 82.

⁶ A. Nuri Yurdusev, op. Cit., p 27.

كان يُعتبر مؤشرا للضعف¹، كانا من الأسباب الرئيسية التي أجّلت تبني الدولة العثمانية للأساليب الدبلوماسية الأوروبية، خاصة ما يتعلق بالسفراء والقناصل الدائمين في البلاطات الأوروبية.

كما لا يمكن أن نتجاهل أنّ اعتماد العثمانيين على "الدبلوماسية الوقتية"² أو "غير الدائمة" يرتبط بحقيقة أن العثمانيين كانوا يملكون مصادر معلومات كافية عن القضايا الأوروبية، لهذا السبب لم يشعروا بحاجة لتأسيس سفارات منتظمة لجمع المعلومات عن التطورات العسكرية، السياسية، والسوسيو-اقتصادية. فبايات الدانوب (والاشيا ومولدافيا Wallachia, Moldavia)، والتجار المسلمين وغير المسلمين، ومترجمي الباب العالي (Dragomans)³ وقروا للإمبراطورية المعلومات الضرورية عن المستجدات في أوروبا⁴. وبذلك فإن عدم ارسال اسطنبول لمبعوثين أو سفراء دائمين إلى البلاطات الأوروبية لم يجعلها غير قادرة على جمع المعلومات، فقد كانت منضوية في القضايا الأوروبية من خلال شبكاتها لجمع المعلومات⁵.

وقد لعب انحسار قوة العثمانيين ابتداء من أواخر القرن 16م حتى نهاية القرن 18م دورا في اعتماد العثمانيين على الدبلوماسية لتعويض ضعفهم العسكري. وأول نجاح دبلوماسي عثماني هام كان سنة 1790م عندما تمكن سليم الثالث من توقيع معاهدة تحالف مع روسيا، العدو

¹ Bülent Ari, op. cit, p 44.

² ad hoc diplomacy مصطلح يستعمل للدلالة على اعتماد الدبلوماسية في فترات متقطعة وغير مستمرة كاستعمال سفراء غير دائمين أو بعثات دبلوماسية خاصة. يُنظر:

- G. R. Berridge and Alan James, A Dictionary of Diplomacy, PALGRAVE, UK, 2001, p 3.

³ ينحدر مصطلح "Dragoman" من الكلمة الآرامية "مترجمان" "meturgeman" التي استعملت في الترجمة الآرامية للإنجيل من اللغة العبرية. لتنتقل بعد ذلك كلمة "مترجمان" أو "ترجمان" من الآرامية إلى العبرية، ثم العربية، فالتركية والإيطالية "turcimanno" والفرنسية "truchement" والانجليزية "Dragoman" أو "Drogman". يُنظر:

- BERNARD LEWIS, from Babel to Dragomans..., op. cit., p 19.

⁴ اعتمد العثمانيون على رعاياهم المسيحيين واليهود في جمع المعلومات حول الأوضاع خارج الحدود العثمانية، نظرا لشبكاتهم الواسعة التي نسجوها في أوروبا بفضل مزاولتهم للتجارة. كما اعتمد العثمانيون حتى القرن 18م على السفراء الأوروبيين المقيمين في الباب العالي لتزويدهم بمعلومات حول منافسيهم، فكثيرا ما أمد سفراء البندقية وفرنسا الحكومة العثمانية بمعلومات عن الإمبراطورية النمساوية، كما قام السفراء الإنجليز بنفس الأمر، إذ قدموا معلومات عن إسبانيا، عدوة العثمانيين في القرن 16م. كما جند العثمانيون جواسيس لهم في أوروبا، الذين كانوا في أغلبهم مسيحيين، خاصة في إسبانيا وفيينا. للمزيد تنظر مادة: "intelligence" في:

- Gábor Ágoston and Bruce Masters, op. cit., pp 276-278.

⁵ Behice özlem Gökakın, op. Cit., p 277.

اللدود، بفتوى من شيخ الإسلام، وهو ما يمثل منعطفًا في السياسة الخارجية العثمانية. لتواصل الدولة العثمانية اصلاحاتها بإقرارها سنة 1793م¹ تأسيس سفارات دائمة في الخارج² على أساس المعاملة بالمثل³، أي الاستعاضة عن الدبلوماسية الأحادية الجانب والسفراء غير الدائمين التي اعتمدتها في القرون السابقة. وفي هذا الصدد، يقول الباحث التركي كوركجو أوغلو (Kurkçuoğlu) نقلا عن هريويتز (Hurewitz): "...تعتبر الدولة العثمانية أول بلد غير مسيحي ينضم إلى نظام الدول الأوروبي، كما تعتبر أول بلد يتقبل النظام الدبلوماسي الأوروبي دون شروط مسبقة⁴. ومع ذلك، وإلى غاية مؤتمر باريس 1856م، يعتبر المؤرخون أنّ الإمبراطورية العثمانية كانت أوروبية وغير أوروبية في نفس الوقت، فقد كانت جزء من النظام الدولي الأوروبي وليس جزء من المجتمع الدولي الأوروبي. فنسبة معينة من التفاعل بين الدول تجعلها أعضاء في النظام الدولي، ومع ذلك نفس الدول يمكن أن تفشل في أن تصبح أعضاء في المجتمع الدولي إن لم تكن تتشارك نفس القيم والأعراف والمؤسسات. ويلخص المؤرخ توماس ناف (Thomas Naff) وضعية الدولة العثمانية: "على الرغم من أنّ جزءًا كبيرًا من الإمبراطورية (العثمانية) كان في أوروبا، إلا أنها لا يمكن أن تُعتبر جزءًا من أوروبا"⁵.

¹ لعبت الحاجة إلى جمع المعلومات بسرعة في فترة حروب الثورة الفرنسية دورًا هامًا في جعل الدولة العثمانية تقرر تأسيس سفارات دائمة في أوروبا. يُنظر:

- Behice özlem Gökakın, op. Cit., p 298.

² كانت أول سفارة دائمة تم تأسيسها في لندن سنة 1793م في عهد السلطان سليم الثالث (1789-1807م). كما يعتبر يوسف آغا أفندي أول سفير عثماني دائم. يُنظر:

- Bülent Ari, op. cit., p 40.

- Halil İnalçık, op. cit., p 51.

- Timuçin KODAMAN ve Ekrem Yaşar AKÇAY, op. cit., p 83.

³ كما لا يجب اغفال العامل الاقتصادي، ذلك أن الهيمنة الاقتصادية التي عرفت أوروبا، لاسيما بعد القرن 17م، قد ساهمت في اعتماد العثمانيين على "دبلوماسية المعاملة بالمثل". يُنظر:

- Virginia Aksan, op. cit., p 108.

⁴ Omer Kurkcuoglu, op. cit., pp 131-132.

⁵ Turan Kayaoğlu, Legal Imperialism: Sovereignty and extraterritoriality in Japan, The Ottoman Empire, and China, Cambridge University Press, New York, 2010, p 107.

المبحث الثاني: السياقات التاريخية للدبلوماسية الجزائرية

1. السياق التاريخي لدبلوماسية المعاهدات:

كما رأينا في الفصل السابق، ساهمت عدّة محدّدات في تشكيل السياسة الخارجية الجزائرية، تفرّعت بدورها إلى محدّدات داخلية المنشأ وأخرى خارجية. وقد ساهمت هذه المحدّدات من بيئة دولية عدائية، ونظام سياسي عسكري، وموقع جغرافي يحدّ دولاً مختلفة، ساهمت في تشكيل سلوك جزائري "عدائي" لبيئته الخارجية غير الإسلامية، تجسّد هذا السلوك أساساً في القرصنة.

وعلى العكس ممّا هو متعارف عليه اليوم من أنّ الدول تلجأ إلى الحرب التي تعدّ أداة فعالة للوصول إلى أهدافها في حالة عدم تمكنها من الوصول إلى اتفاق عن طريق الدبلوماسية¹، كانت القرصنة (التي هي في الأساس نوع من الأعمال الحربية) الطبيعة في علاقات الجزائر الخارجية. ولم تأت الدبلوماسية ومعاهدات السلام إلا لاحقاً بعد أن أظهرت النخبة الحاكمة في الجزائر نزعة استقلالية في سياستها الخارجية، وبعد أن استقوت الدول الغربية وأصبح تفوّقها واضحاً على العالم الإسلامي.

يعتبر بعض المؤرخين أنّ تفوق الجزائر العسكري في الحوض الغربي للبحر المتوسط قد سمح للجزائر بأن تُملي شروطها على غيرها من الأمم بحيث أصبحت الدبلوماسية الجزائرية تركز على مبدئين أساسيين:

أولهما: كل دولة لا تعقد معاهدة صداقة وسلام تعتبر في وضع حرب مع الجزائر.

ثانيهما: لا يصادق على أي معاهدة لا تعترف بتفوق الجزائر²

¹ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 45.

² عائشة غطاس، "نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني"، مرجع سابق، ص 116.

وبغض النظر عن تحفظنا على أنّ الجزائر كانت متفوقة عسكرياً في الحوض الغربي للبحر المتوسط، فمقولة "كل دولة لا تعقد معاهدة صداقة وسلام تعتبر في وضع حرب مع الجزائر" تحمل في طياتها افتراضاً مفاده أنّ الجزائر هي من اشترطت عقد معاهدات سلام وعلاقات دبلوماسية على الدول الأوروبية. غير أنّ القرائن التاريخية تثبت العكس، كون الحرب هي الأصل والطبيعة في علاقات الجزائر العثمانية مع أوروبا المسيحية في إطار النظام الدولي الفوضوي، وما العلاقات الدبلوماسية ثم معاهدات السلام إلا استثناء فرضته الدولة العثمانية في القرن 16م، ثم الدول الأوروبية بأساطيلها الحربية في القرن 17م فيما يُعرف بدبلوماسية أمراء البحر أو دبلوماسية المدافع. ليصبح الفعل الدبلوماسي فيما بعد أمراً طبيعياً في علاقات الجزائر مع نظرائها الغربيين.

وتبعاً لما سبق، يُمكن تقسيم مراحل تطور الدبلوماسية الجزائرية إلى مرحلتين أساسيتين:

1.1. دبلوماسية تابعة للسياسة الخارجية العثمانية (غير مستقلة):

اعتبرت إيالة الجزائر في مرحلة البايلر بايات إيالة عثمانية بامتياز، إذ ساهمت طبيعة الإيالة العسكرية في لعب دور كبير في السياسة الخارجية العثمانية في غرب المتوسط خصوصاً فيما يتعلق بآل هابسبورغ¹. فحتى ثمانينات القرن 16م، كانت كلمة السلطان لا تزال مسموعة في

¹ يُنظر مثلاً كيف أمر السلطان العثماني الجزائريين سنة 1593م بإرسال مبعوث إلى حاكم مدينة مارسيليا للتوسط بينه وبين الملك الفرنسي هنري الرابع بعد أن ثار المارسيليون على ملكهم وأرادوا تسليم المدينة للإسبان الهابسبورغ. وقد أمر السلطان حكام الجزائر بأن يهددوا الثوار المارسيليين بأن يكفوا عصيانهم وإلا فإن الأسطول الجزائري سينضم إلى قوات الملك الفرنسي ليسلط عليهم عقوبة العصاة. للمزيد يرجى العودة لـ: - عائشة غطاس، "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)"، مرجع سابق، ص 16-17. وفي سنة سبتمبر 1595م، وعلى إثر الحملة الفرنسية على إسبانيا، أرسل السلطان رسالة إلى بايلر باي الجزائر يطلب منه التواصل مع سكان مرسيليا وتنبيههم بضرورة ترك خلافاتهم الدينية والمذهبية والاتحاد واطاعة ملكهم. يُنظر:

الجزائر، وأوامره مستجابة¹. لذلك لم تكن الدبلوماسية الجزائرية مع القوى الأوروبية سوى امتداد للدبلوماسية العثمانية. ونتيجة لذلك، ارتأت فرنسا تأسيس قنصلية لها في الجزائر من أجل السهر على مصالح مدينة مارسيليا الاقتصادية وحماية تجارتها في شمال إفريقيا² في إطار نظام الامتيازات العثمانية الذي كفل للدول المسيحية المستفيدة منه حق الإقامة والتجارة في كل مقاطعات الإمبراطورية العثمانية³. وللقيام بهذا، قام السفير الفرنسي في إسطنبول بتريمول دو نورفوا (Petremol de Norvoie) سنة 1565م باستصدار أوامر سلطانية تقضي بضرورة استقبال البايلر باي للقنصل الفرنسي بارتول (Bartolle) الممثل لإقليم البروفانس⁴ ومدينة مارسيليا⁵. غير أنّ الجزائريين رفضوا أول الأمر استقبال القناصل الفرنسيين، واعتبروا الأمر بدعة منافية لعقولة الشعب والتجار والجميع في الجزائر⁶. ولم يتقبلوا الأوامر السلطانية إلا سنة 1678م⁷.

¹ De Grammont H. D, op. cit., Pp 52-53.

² تنص رسالة اعتماد الملك الفرنسي شارل التاسع للقنصل الفرنسي في الجزائر بأنه: "نظرا لازدياد الأهمية التجارية التي يمارسها رعايانا في الجزائر وعلى السواحل البربرية ونموها، فإنه يتحتم تعيين قنصل بها لحماية مصالح التجار وحقوقهم، كما فعلنا مع البلدان الأخرى التابعة للسلطان". يُنظر: - جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، طبعة وزارة المجاهدين، 2007، ص 39.

³ عائشة غطاس، مرجع سابق، ص ص 12-13.

⁴ احتكر إقليم البروفانس (المقاطعة) ومدينة مارسيليا كل العمليات التجارية الفرنسية مع المشرق العثماني، خاصة بعد قرار السلطات الفرنسية سنة 1669م منح احتكار هذه التجارة رسميا لمدينة مرسيليا. وفي سنة 1691م، قامت فرنسا بإصلاحات جعلت الملك هو الذي يقوم بتعيين القناصل في المشرق بينما تتكفل غرفة التجارة في مارسيليا بدفع أجورهم. هذه الإجراءات جعلت فرنسا، ومارسيليا بالتحديد، المتاجر الأول مع الدولة العثمانية في القرن 18م بعدما كان الانجليز أصحاب الغلبة في هذا المجال في القرن 17م. يُنظر:

- Maurits H. Van Den Boogert, The capitulations and the Ottoman legal system *Qadis, Consuls and Beratlis in the 18th century*, Brill, Leiden, 2005, pp 38-39.

- Edhem Eldem, op. cit., pp 300, 315-317.

Paul MASSON, HISTOIRE DES ÉTABLISSEMENTS ET DU COMMERCE FRANÇAIS DANS ⁵ L'AFRIQUE BARBARESQUE (1560-1793), LIBRAIRIE HACHETTE & Cie, Paris, 1903, pp 55-56.

⁶ عائشة غطاس، "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1694-1619)", مرجع سابق، ص 11.

⁷ De Grammont H. D, op. cit., pp 53-54.

وتعود جذور العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا إلى نظام الامتيازات العثماني¹. فقد أبرمت أول "معاهدة" بين الإمبراطورية العثمانية وفرنسا في المجال التجاري عام 1529م، وقد صدرت هذه المعاهدة في شكل فرمان أحادي الجانب من السلطان سليمان القانوني، وذلك بناء على طلب قنصلي كل من فرنسا والكاطالان المقيمان في مدينة الإسكندرية لمنح ضمانات وتسهيلات للتجار الفرنسيين والكاطالان الذين يتعاملون ويتاجرون في مدينة الإسكندرية دون غيرها من المدن العثمانية². وجملة ترتيبات هذا فرمان تؤمن هؤلاء التجار وممتلكاتهم وتُرخص لهم مزاوله شعائهم الدينية ومنح القنصلية الحق في الفصل بين المنازعات التي تحدث في هذه المدينة بين رعايا البلدين³.

وفي معاهدة 1535م⁴ بين السلطان سليمان القانوني والملك فرنسوا الأول التي ظهرت هي الأخرى في شكل فرمان، أكد الطرفان حالة السلام والوئام بينهما الذي سيدوم مدى حياة العاهلين. كما وسّعت هذه المعاهدة ما تم التتصيص عليه في المعاهدة السابقة فيما يتعلق بالتسهيلات التي منحت للتجار الفرنسيين في مدينة الإسكندرية لتصبح سارية المفعول في

¹ اعتمدت الدولة العثمانية في علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع الغرب على نظام الامتيازات الذي يمنح المستفيد منها عهد نامه Ahdname (رسالة تعهد، ميثاق) أو (معاهدة)، أمان (ضمان). وهي بالأساس مراسم تسمح للأجانب المقيمين في أقاليم الإمبراطورية العثمانية بالحصول على امتيازات وحقوق عابرة للحدود، خاصة الناشطين في قطاع التجارة بهدف جذب وتحفيز تجار الغرب على المتاجرة مع المشرق. وقد شملت الامتيازات، عموماً، عدة حقوق كحق التجوال والعبادة، حرية المرور الآمن، الإعفاء من الضرائب، والحق في الاحتكام لدى ممثلات الدول الأجنبية في القضايا الاجرامية والتجارية. وبذلك أستثنى الأجانب من الضرائب ومن الاحتكام للقوانين الإسلامية، وتمتعوا بحق الاحتكام لقوانين بلدانهم. وتعتبر هذه الإجراءات انعكاس لنظرة العثمانيين الدونية للغرب المسيحي كون السلطان لم يقبل المساواة في السيادة مع نظرائه الأوروبيين. يُنظر:

- Behice özlem Gökakın, op. Cit., pp 291-292.

- Maurits H. Van Den Boogert, op. cit., p 7.

² يذكر الباحث ادام الدام أنّ الفرنسيين كانوا قد تحصلوا سنة 1517م على اعتراف من السلطان العثماني بالامتيازات التي منحت لهم من الدولة المملوكية في مصر، أي قبل حصولهم على امتيازات مباشرة من السلطان العثماني. يُنظر:

- Edhem Eldem, op. cit., p 290.

³ جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، مرجع سابق، ص 35.

⁴ تجدر الإشارة هنا إلى تشكيك الباحث ادام الدام في سنة أول امتيازات فرنسية، إذا يذكر أنها كانت سنة 1536م، وأنّ معاهدة الامتيازات هذه لم يصادق عليها السلطان سليمان القانوني، وبذلك يعتبرها غير ملزمة. ويضيف أنّ أول معاهدة امتيازات حصلت عليها فرنسا كانت سنة 1569م نتيجة مساعي كلود دو برغ (Claude du Bourg) سفير فرنسا عند الباب العالي والمكلف بخزينة الملك الفرنسي. يُنظر:

- Edhem Eldem, op. cit., p 290, 295.

جميع مقاطعات الإمبراطورية العثمانية¹، ومن ضمنها إيالة الجزائر. وقد جدّدت هذه المعاهدة أو الامتياز سنة 1604م ومنحت لفرنسا من خلالها ضمانات خاصة بإيالتي الجزائر وتونس، إذ أقرت من جديد حق الفرنسيين في صيد المرجان والسمك، كما أعطت حق معاينة ومطاردة المغاربة في حالة تعديهم على الشواطئ الفرنسية، كما تعهدت أيضا بحماية فرنسا من تعديات الجزائريين: "إذا استمر الجزائريون في تعدياتهم على الفرنسيين سننّخذ الإجراءات الضرورية بمجرد علمنا بذلك"².

أمّا الإنجليز، فقد منحهم السلطان العثماني امتيازات (عهد نامه) عبر معاهدة 1579م³ التي سمحت بدورها بإرسال قنصل انجليزي إلى الجزائر للسهر على مصالح التجار الانجليز في المياه الغربية للمتوسط. وكان جون تيبتون (John Tipton) أول قنصل انجليزي يزاول عمله في الجزائر، وذلك سنة 1581م⁴. وفيما يخص هولندا، فقد حصلت على أول امتيازاتها (عهد نامة) سنة 1612م⁵. وتجدر الإشارة هنا أنّ الامتيازات الممنوحة لهذه القوى الأوروبية البحرية حملت بعدا سياسيا براغماتيا، ففرنسا كانت المنافس الكاثوليكي الأول للهابسبورغ أعداء العثمانيين، وبريطانيا وهولندا كانتا منافستاهم البروتستانتيتين. غير أنه ابتداء من معاهدة بساروفيتز (Passarowitz) شرعت الدول المستفيدة من الامتيازات، كاثوليكية كانت أم بروتستانتية، في املاء مواد وشروط الامتيازات، لتصبح هذه الأخيرة أدوات بين أيدي الدول الغربية ضد الإمبراطورية العثمانية الضعيفة⁶.

¹ جمال قنان، مرجع سابق، ص 36.

² عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 36. بينما يذكر الباحث الدام أنّ أول معاهدة امتيازات انجليزية كانت سنة 1580م. يُنظر:

- Edhem Eldem, op. cit., p 290.

Fatima Maameri, op, cit., P 110. ³

⁴ عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 22.

⁵ Maurits H. Van Den Boogert, op. cit., p 16.

⁶ Behice özlem Gökakın, op. Cit., p 294.

ومع مستهل القرن 17م، عقدت الدول الأوروبية المنضوية في الحروب الدينية معاهدات سلام فيما بينها. فعقدت اسبانيا السلام مع فرنسا سنة 1598م، ثم مع إنجلترا 1604م، وهولندا 1609م. هذا التغير الجذري في غرب المتوسط ساهم في انتهاء الحروب التي عرفت إنجلترا وهولندا مع اسبانيا مما سمح لها بالتفرغ للقرصنة الجزائرية وعقد علاقات دبلوماسية مباشرة مع الجزائر، خاصة وأنّ هذه الدول لم تكن جزء من الحلف الكاثوليكي التقليدي الذي خاض حروبا ضد الدولة العثمانية وحلفائها¹. وتبعاً لذلك، حاولت هولندا أن تحصل على امتيازات من الباب العالي على غرار فرنسا وإنجلترا تشمل الإيالات المغربية. وقد أرسلت في سبيل ذلك السفير كورنيليس هاغا (Cornelis Haga) سنة 1612م الذي نجح في ضم الإيالات المغربية إلى المعاهدة مع الدولة العثمانية بإضافة بند يُلزم الجزائر بتحرير الأسرى الهولنديين وقبول مبدأ "سفينة مسموح لها بالمرور -بضاعة مسموح لها بالمرور"².

وقد أرسلت هولندا بين سنتي 1614 و1615م ثلاثة بعثات إلى الجزائر من أجل اقناعها بضرورة قبول الاتفاق الهولندي العثماني، غير أنّ الجزائر رفضت ذلك لأنه يضر بمصالح قراصنتها وتجارها، وهو ما يدل على تغليب النخبة الحاكمة في الجزائر لمصالحها على حساب مصالح الدولة العثمانية. ومهما يكن من الأمر، وبعد سفارات كثيرة، اضطرت هولندا إلى ارسال قنصل إلى الجزائر سنة 1616م للسهر على مصالحها كون سفيرها في إسطنبول لم يتمكن من إلزام الجزائر بقبول المطالب الهولندية من خلال وساطة الباب العالي. ولم يكن لهذا

¹ Fatima Maameri, op. cit., pp 109, 112.

² كثير من الخلافات التي نشبت بين الجزائر والدول التي كانت في سلام معها لاسيما في القرن 17م راجعة للمبدأ الذي يُصطلح عليه "سفينة مسموح لها بالمرور-حمولة مسموح لها بالمرور". بمعنى أن الدول الأوروبية، خاصة هولندا، كانت تعتبر أن رايتها كفيلا بحماية السفينة وطاقمها وحمولتها. أما الجزائريون فكانوا يعتبرون أنّ الراية تحمي السفينة والطاقم والحمولة إذا كانت من نفس الجنسية وإذا كانت الحمولة هي البضاعة الأصلية التي غادرت بها السفينة ميناءها الأصلي، ذلك أن التجار الأوروبيون كانوا عند بيعهم لسلعهم وبضائعهم في الموانئ المتوسطية يقومون بشحن سلع أخرى في طريق عودتهم لحساب التجار الايطاليين (أعداء الجزائر)، ويتوقعون أن يحمي علمهم وجواز سفرهم هذه السلع. بينما اعتبرها الجزائريون غير مشمولة تحت حماية راية وجواز السفر الدولة المعنية. وكانت فرنسا قد تحصلت في معاهدة 1619م على هذا الحق لأول مرة وآخر مرة، وظلت فرنسا تحتج عن هذا الحق الذي ظلت الدولة العثمانية ملتزمة به، في حين رفضت الجزائر الاعتراف به. يُنظر:

- GÉRARD VAN KRIEKEN, op. cit., p 17.

- عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 44.

القنصل إلا أن قبل بعقد اتفاق مباشر مع الجزائر في نفس السنة يضمن حماية مصالح إيالة الجزائر¹. وبذلك يمكن اعتبار العشرية الثانية من القرن 17م نهاية لمرحلة الدبلوماسية الجزائرية التابعة للباب العالي وبداية مرحلة جديدة تحمل ملامح استقلالية السياسة والدبلوماسية الجزائرية عن الأستانة، بحيث ستصبح الدبلوماسية الجزائرية تسير وفق مبدئين أساسيين: أولهما إصرار الجزائر على عدم الاعتراف وبالتالي عدم تطبيق المعاهدات التي تبرمها الدولة العثمانية مع الأطراف الأخرى. والثاني يتمثل في المطالبة بالتفاوض المباشر مع كل دولة تريد إقامة علاقات مع الجزائر².

أما أول معاهدة سياسية (معاهدة سلام وتجارة) مباشرة بين الجزائر ودولة أجنبية فقد كانت مع فرنسا، حيث ارتأت هذه الأخيرة عقد معاهدة مباشرة مع الجزائر خاصة وأن النخبة الحاكمة الجزائرية لم تستجب لامتيازات 1604م التي منحها الباب العالي لفرنسا. وبذلك جاءت معاهدة 1619م كأول معاهدة سياسية مباشرة بين الجزائر وفرنسا لتنظم العلاقات بين البلدين، إذ لم يسجل قبل هذا التاريخ توقيع أية اتفاقيات أو معاهدات ثنائية تحدّد الشؤون المشتركة الخاصة بالبلدين على الرغم من أن العلاقات الدبلوماسية المباشرة بينهما تعود إلى سنة 1578م، وهي السنة التي أنشئت فيها أول قنصلية فرنسية في الجزائر. وقد عقدت المعاهدة عقب أزميتين عصفتا بالعلاقات بين البلدين: الأولى بعد استيلاء القرصان الهولندي سيمون دانسا (Simone Dansa) على مدفعين جزائريين والهروب بهما إلى فرنسا مما أثار أزمة دبلوماسية تحولت إلى حرب³. والثانية جاءت بعد حادثة تدمير حصن فرنسا في القالة من طرف القوات الجزائرية⁴. ونتيجة لوساطة الباب العالي، قبلت الجزائر الصلح مع فرنسا و أبرام معاهدة سلام معها في مارس 1619م. نصّت هذه المعاهدة على احترام المعاهدات التي أبرمتها الدولة

¹ شمل هذا الاتفاق قضايا القرصنة وتحرير الأسرى فقط، إذ لم يكن معاهدة سلام وتجارة. يُنظر:

- GÉRARD VAN KRIEKEN, op. cit., p 19-22.

² جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 46.

³ عبد القادر صحراوي وعائشة جميلة، مرجع سابق، ص 498.

⁴ عائشة غطاس، "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)"، مرجع سابق، ص 36.

العثمانية وفرنسا، وعدم التعرض للسفن الفرنسية وتبادل الأسرى... إلخ¹. غير أنّ ما يمكن ملاحظته بعد هذه المعاهدة هو أنه ابتداء من القرن 17م، سيصبح التفاوض مباشرة مع النخبة الحاكمة في الجزائر هو السبيل الوحيد لضمان معاهدات سلام وعلاقات دبلوماسية مع الإيالة. ويجدر بنا الإشارة إلى أنّ سماح السلطان العثماني للقوى الأوروبية في بداية القرن 17م بمطاردة القراصنة الجزائريين، واحتلال موانئهم، أي معاقبتهم، قد حمل في طياته اعترافا ضمنا بأنه لم يعد يملك أي سلطة أو نفوذ على رعاياه في الأطراف الغربية للدولة²، وهو ما أظهر للنخبة الحاكمة في الجزائر أنه لم يعد بإمكانها الاعتماد الكلي على الباب العالي لحماية مصالحها، وأن مصالحها ومصالح السلطان لا تتلاقى دائما. لذا وجب عليها الاعتماد على نفسها واللجوء إلى اجبار القوى الأوروبية على التفاوض مباشرة معها. وهو ما أنتج مفاوضات مباشرة ودبلوماسية مستقلة تخدم مصالح إيالة الجزائر بالدرجة الأولى. كذلك فإن نظام الامتيازات قد لعب دورا في تحفيز الجزائر على الاستقلال بدبلوماسيتها وسياستها الخارجية، حيث حاولت هذه الأخيرة مرارا التنصل من الامتيازات المفروضة عليها من طرف الدول الأوروبية من خلال القرارات الخارجية الباب العالي. فالامتيازات الاقتصادية التي حصلت عليها فرنسا مثلا في الشرق الجزائري منذ القرن 16م سببت في مرات عديدة نزاعات سياسية ودبلوماسية بين الطرفين. ففرنسا من خلال استعمالها في القرون اللاحقة لورقة فرمانات "الرجل المريض" حاولت باستمرار توسيع امتيازاتها الإفريقية³. غير أنّ الجزائر كانت في كثير من الأحيان ترفض هذه المطالب الفرنسية، المدعومة من الدولة العثمانية، من باب أنها تمس المصالح الجزائرية. وهو ما أدى بإيالة الجزائر في النهاية إلى رفض الامتيازات العثمانية واشتراط تأسيس علاقات دبلوماسية مباشرة على أي دولة تريد التعامل معها.

¹ محمد عائشة، "الأسرى الأوروبيون في مدينة الجزائر ودورهم في العلاقات بين الجزائر ودول الحوض الغربي للمتوسط خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر للميلاد"، مذكرة محضرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغيراية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2011-2012، ص ص 75-76.

² Fatima Maameri, op. cit., pp 125-126.

³ لمزيد حول موضوع استغلال فرنسا لضعف الدولة العثمانية من أجل زيادة امتيازاتها في الجزائر، يُنظر: - جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص ص 65-69.

1. 2. دبلوماسية مستقلة:

1. 2. 1. مرحلة الصدام ومواجهة دبلوماسية أمراء البحر:

جلبت استقلالية السياسة الخارجية والدبلوماسية متاعب جمة لإيالة الجزائر. فبعد أن اعتادت القوى الغربية الحصول على مطالبها من خلال الباب العالي، أصبحت في القرن 17م مجبرة على التعامل مباشرة مع الجزائر. وأمام إصرار هذه الأخيرة على حماية مصالحها ورفض أي معاهدات لا تخدمها ولا يُتفاوض حول بنودها في الجزائر¹، لجأت الدول الغربية إلى استعمال القوة للحصول على مطالبها في إطار "النظام الدولي الفوضوي" وما ينطوي عليه من غياب سلطة عليا فوق الدول، وبالتالي التنافس والتصادم وغلبة القوي على الضعيف. وهو ما أدى بالجزائر إلى قبول معاهدات السلام والعلاقات الدبلوماسية مع محيطها غير الإسلامي. وما الأساطيل الأوروبية الحربية التي فرضت معاهدات على الجزائر، فيما يعرف بدبلوماسية أمراء البحر، أو دبلوماسية المدافع، إلا مظهرا من مظاهر سطوة الغرب على الشرق في إطار "نظام دولي فوضوي".

ودبلوماسية أمراء البحر تعني أن ترسل القوى الأوروبية أساطيلها الحربية تحت قيادة أميرالاتها إلى الجزائر أو الإيالات المغاربية الأخرى لإجبارها على عقد السلام معها تحت التهديد باستعمال القوة في حالة الرفض. وقد استعمل هذا الأسلوب مرات عدة من طرف القوى الأوروبية خاصة في القرن 17م، حيث انطلق الأسطول الإنجليزي المتكون من 18 سفينة حربية إلى الجزائر سنة 1621م في محاولة لإجبار الجزائريين على إطلاق سراح الأسرى الإنجليز وعقد معاهدة سلام معهم. والشيء الذي جعل الجزائريين يقررون عقد الصلح مع الإنجليز هو تخوفهم من تحالف بين إنجلترا وهولندا التي كانت هي الأخرى في حرب مع

¹ إن التحول من وضعية "إيالات عثمانية تابعة" إلى "إمارات شبه مستقلة" الذي عرفته الإيالات الشمال إفريقية في علاقتها مع الباب العالي يمكن ملاحظة جليا، حسب ثريا فاروقي، من خلال رفض حكومات هذه الإيالات في القرنين 17 و18م الامتثال لبنود معاهدات السلام التي جمعت الدولة العثمانية بالدول الأوروبية، بحيث أعلنت حكومات هذه الإيالات أنها لن تعترف بهذه المعاهدات إلا في حالة مشاركتها في المفاوضات عليها. يُنظر: - Suraiya Faroghi, op. cit., pp 82-83.

الجزائر. وبذلك ارتأت السلطات الجزائرية إبرام السلام مع إنجلترا عوض المغامرة بحرب ضدّ أكبر قوتين بحريتين في القرن 17م. وقد قام الهولنديون بهذا النوع من الدبلوماسية قبل ذلك، أي سنة 1618م، وبالتحالف مع اسبانيا، عدوة الجزائر. حيث تمكن هؤلاء من اعتراض أسطول جزائري في مضيق جبل طارق يتكون من 20 سفينة وتدمير 12 سفينة منها في معركة دامت 48 ساعة¹.

ثم لجأ الهولنديون سنة 1624 إلى أسلوب آخر، حيث قاموا بأسر قراصنة جزائريين وشنقهم أمام المدينة²، مما دفع الجزائريين سنة 1726م إلى قبول المقترحات الهولندية بتجديد معاهدة السلام بينهما³. وتأسل هذا الأسلوب بين الساسة الأوروبيين ابتداءً من ستينات القرن 17، وهي الفترة التي شهدت سباق تسلح بين الدول الأوروبية الرئيسية (الأراضي المنخفضة، إنجلترا، فرنسا) مكنها من امتلاك سفن مسلحة بـ 80 و 90 و حتى 100 مدفعاً، مما أكسبها تفوقاً واضحاً على سفن القراصنة الجزائريين⁴. ففي سنة 1661م قدم أسطول انجليزي إلى ميناء الجزائر لإجبار حكومتها على قبول المطالب الإنجليزية في عدم ازعاج السفن التجارية الإنجليزية، وبعد قنبلة فاشلة للمدينة، انسحب الأسطول خائباً⁵. وقد كرر الإنجليز المحاولة سنة 1670م بعد أن أبحر أسطول انجليزي بقيادة دوق يورك (Duke of York) إلى الجزائر، وفي طريقه تمكن من تدمير سبعة سفن جزائرية وقتل 2200 بحاراً. وفي السنة التالية (1672م) تمكن أسطول انجليزي آخر من تدمير سبعة سفن جزائرية كانت راسية في ميناء بجاية. وقد تسببت هذه الخسائر في اجبار الجزائريين على قبول المطالب الإنجليزية وعقد معاهدة جديدة

¹ GÉRARD VAN KRIEKEN, op. cit., p 26, 29.

² يرفض المؤرخ الهولندي Van Krieken هذه الرواية التي ذكرها الأب دان Dan، ويذكر أن الأسطول الهولندي وصل إلى الجزائر سنة 1619م وأنه لم يحدث وأن قام الهولنديون بإعدام البحارة الجزائريين وأن ذلك من مخيلة الأب دان Dan. يُنظر:

- GÉRARD VAN KRIEKEN, op. cit., p 27.

³ Fatma Maameri, op. cit., p 141.

⁴ DANIEL PANZAC, op. Cit., p 28.

⁵ Nabil Matar, "THE MAGHARIBA AND THE SEA...", op. cit., pp 127-128.

مع إنجلترا سنة 1673م¹. وحتى فرنسا التي كانت تعتبر حليف الدولة العثمانية استعملت نفس الأسلوب سنتي 1682 و 1683م بعد أن أعلنت الجزائر الحرب عليها. وقد تمكن القصف المكثف لمدينة الجزائر من طرف الأسطول الفرنسي² من إقناع النخبة الحاكمة في الجزائر بتجديد معاهدة السلام مع فرنسا سنة 1684م بعد وساطة الباب العالي³.

وبعد الخمول الذي عرفته دبلوماسية أمراء البحر في أغلب فترات القرن 18م، شهدت هذه السياسة انتعاشا مع بداية القرن 19 عندما قامت عدد من الدول الأوروبية بإرسال أساطيلها البحرية إلى الجزائر خاصة بعد مؤتمر فيينا 1815م وإكس لاشابيل (Aix-la-Chapelle) 1818 لفرض شروط الأوروبيين على الإيالة، مما أدى إلى تعرض مدينة الجزائر للقصف عدة مرات جراء هذه الحملات، كالحملة الإنجليزية الهولندية المشتركة بقيادة اللورد إكسموث (Lord Exmouth) التي أدت إلى قنبلة المدينة سنة 1816م، والحملة الإنجليزية الثانية سنة 1824م⁴.

وقد تميزت مرحلة الدبلوماسية الجزائرية المستقلة باعتراف دبلوماسي رسمي من الدول الأوروبية بسيادة الجزائر "النسبية" في سياستها الخارجية، وذلك بتفاوضها مباشرة مع الجزائر من أجل الحصول على معاهدات سياسية أو امتيازات اقتصادية⁵. فأي مفاوضات أو اتفاقيات تتعلق بالجزائر بين الدول الأوروبية والسلطان العثماني تجد رفضا عند الجزائريين⁶. فحتى

¹ DANIEL PANZAC, op. Cit., p 33.

² استعمل الفرنسيون في قصف مدينة الجزائر تكنولوجيا جديدة تمثلت في المدافع بعيدة المدى التي سمحت للسفن الفرنسية بقنبلة بطاريات ميناء الجزائر بالإضافة للسفن الراسية فيه دون أن تتعرض لنيران مدفعية الميناء. وقد أدت هذه القنبلة إلى تدمير قدرات الجزائر البحرية، بالإضافة لتدمير المئات من منازل المدينة. وقد كتب القنصل الإنجليزي فيليب ريكو في 16 أوت 1683م بهذا الخصوص: "أقدر أن الفرنسيين قد استعملوا 4000 قنبلة من 6000 آلاف التي أحضروها معهم. ويتمثل الضرر الذي تكبدته هذه المدينة في تدمير 800 بيت ومحل، وإغراق أربعة سفن بالإضافة لسفن أخرى بجانب الصخور...". ويشير نبيل مطر، نقلا عن جودفري فيشر أن الهدف من الحملة كان "إظهار للعالم بأسره قوة وموارد حضارة متفوقة". يُنظر:

- Nabil Matar, "THE MAGHARIBA AND THE SEA...", op. cit., pp 132-133.

³ DANIEL PANZAC, op. Cit., p 34.

⁴ ibid, pp 280-288.

⁵ Ibid, p 40.

⁶ A. Nuri Yurdusev, op. Cit., p 20.

بداية القرن 17م، كانت الدول الأوروبية تفاوض السلطان العثماني مباشرة في إسطنبول من أجل الوصول إلى اتفاقية أو معاهدة مع إيالة الجزائر لأن هذه الأخيرة كانت لاتزال تابعة مباشرة للدولة العثمانية. فمثلا، عندما أراد الفرنسيون عقد معاهدة مع الجزائر توجهوا مباشرة إلى إسطنبول للتفاوض عليها، فكان لهم ذلك سنة 1604م. وهو الأمر ذاته الذي قام به الهولنديون سنة 1612م. غير أن هذا الأمر تغير في النصف الأول من القرن 17م أين أصبح التفاوض في الجزائر بعدما فرضت الجزائر استقلاليتها في سياستها الخارجية عن الأستانة. فجاءت معاهدات 1622م مع الأراضي المنخفضة، و1622م مع بريطانيا، ومعاهدة 1628م ثم 1640م مع فرنسا لتؤكد هذا الطرح. أين تم التفاوض على هذه المعاهدات في الجزائر وليس إسطنبول¹.

1. 2. 2. دبلوماسية القرن 18م، الاستقرار النسبي:

شهدت الفترة ما بين 1689م و1714م مواجهات كبرى بين فرنسا والقوى الأوروبية، مما أدى إلى تواجد الأساطيل الأوروبية الحربية والقرصنة الأوروبية بكثرة في البحار، بل حتى السفن التجارية كانت تبخر في قوافل مسلحة من أجل حمايتها من الأعداء. وكانت الحرب التي شنتها الجزائر ضدّ تونس سنة 1704م، ثم عملية استرجاع وهران سنة 1708م قد ساهمتا في تركيز مجهود الجزائر الحربي في البر²، وهو ما ساهم كذلك في تقليص نشاط القرصنة الجزائرية واستقرار العلاقات الدبلوماسية مع أوروبا، لتعرف هذه الفترة هدوء نسبيا في علاقات الجزائر مع الدول الأوروبية مقارنة بالعقود الأخيرة من القرن 17م، حيث يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية بين دبلوماسية القرن 17م التي كانت ميزتها الأساسية قوة المدافع، ودبلوماسية القرن 18م التي ستعرف نوعا من الاستقرار.

¹ أبو القاسم سعد الله، "وثائق عن الجزائر في مكتبة منيسوتا (أمريكا)"، مرجع سابق، ص ص 172-177.

² DANIEL PANZAC, op. cit., p 37-38.

ونتيجة للحروب الأوروبية القارية التي شهدتها القرن 18م، اضطرت الدول الغربية إلى التركيز على حروبها وعدم التفكير في ارسال حملات ضد الجزائر مقارنة بالقرن السابق. كما أنّ عدم تطوير الأوروبيين لسياسة جماعية في المتوسط لمجابهة قرصنة الجزائر ساهم بشكل كبير في إقناع القادة الغربيين على استعمال الدبلوماسية السلمية والمفاوضات في التعامل معها¹، وبذلك فضل هؤلاء كسب ود الجزائريين بطرق أقلّ كلفة عبر الهدايا والإتاوات². وقد عبّر عن هذا الطرح صراحة المبعوث الأمريكي إلى لندن جون آدامز (John Adams) في رسالة إلى وزارة الخارجية الأمريكية: إنّ الطريقتين الوحيدتين اللتان أمانا لحماية تجارتنا من هؤلاء الأفاقة هي المفاوضات أو الحرب. وإن حاولنا ترضية هذه الدول فإن ما سنتكبّده سوف لن يقل عن 60 ألف جنيه وهذا مبلغ باهض جدا لكنه يعد أقل من تكاليف الحرب. وقد اعتادت الدول الأوروبية أن ترسل رجالها للمفاوضات، ومعهم بعض القطع البحرية حتى تظهر وكأنها مستعدة للحرب³.

2. نسق ابرام المعاهدات

من خلال دراسة معاهدات واتفاقيات إيالة الجزائر مع نظيراتها الغربية، يمكن استخلاص نسق متماثل اتبعته الدول الغربية عند محاولتها ابرام معاهدات سلام أو تأسيس علاقات دبلوماسية مع الجزائر. ويتمثل هذا النسق في ثلاثة نقاط رئيسية:

أولاً: الحصول على امتيازات أو فرامانات من الباب العالي حول الإيالات المغاربية، أو على الأقل تخصيص بنود فيها حول هذه الإيالات لكي تساعد على الضغط عليها فيما بعد⁴. ومن بين الدول التي استعملت هذا الأسلوب نجد مملكة السويد، عندما تحالفت في بداية القرن 18م مع الدولة العثمانية ضد روسيا، هذا الحلف الذي تضمن علاقات تجارية بين البلدين،

¹ وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب و تقديم عبد القادر زبادية، دار القصة، الجزائر، 2006، ص 176.

² G. Fremont-Barnes, op. cit., p 18.

³ منصور عمر الشثيوي، مرجع سابق، ص 9.

⁴ H. D. de Grammont, op. cit., p 237.

ساهم في دفع الجزائر وباقي الإيالات المغاربية من بعدها إلى تقبل فكرة إقامة علاقات سلمية مع السويد ابتداء من سنة 1729م¹، فحسب دافيد أنكارلو (David Gustaf Ankarloo) أمين سرّ القنصلية السويدية في الجزائر بين 1801-1810م، "عرفت معاهدة السلام مع الجزائر ظروفًا حسنة نتيجة لإشراف الباب العالي على الجزائر"².

نفس الشيء قامت به هولندا بعدما طلبت وساطة الباب العالي عام 1726 الذي بدوره أرسل مع المبعوث الهولندي إلى الجزائر كابيجي باشي³ ليحث الديوان الجزائري على الموافقة على إقرار السلم مع الهولنديين⁴. كما تضمنت معاهدة باساروفيتز (Passarowitz) (21 جويلية 1718م) بين اسطنبول والبندقية بنودا حول الإيالات الشمال إفريقية⁵، لكنّ السلطان العثماني اعتذر عن التوسّط لدى الجزائر والإيالات الأخرى لصالح البندقية، فما كان من هذه الأخيرة إلّا أن شرعت في التفاوض رأسًا مع أوجاق الغرب بدءًا بالجزائر⁶.

ثانياً: دراسة المعاهدات المنعقدة سابقا بين الإيالات المغاربية والقوى الغربية لمعرفة ما يمكن التفاوض عليه وما يُفترض دفعه لحكام الجزائر: وعلى هذا الأساس نجد في الوثائق المتعلقة بالجزائر في الأرشيف السويدي وثيقة تتحدث عمّا يجب أن يأخذه القنصل معه من هدايا عند

¹ وقعت بين أيدينا رسالتان من السلطات العثمانية حول ضرورة التزام الجزائر بكل الاتفاقات مع السويد، الأولى من الصدر الأعظم (le grand vizir) عبد الله باشا إلى داي الجزائر بتاريخ 21 أبريل 1742م، والثانية من الصدر الأعظم حسن باشا موجهة للداي إبراهيم باشا بتاريخ 18 ماي 1746م، ونجد في هاتين الرسالتين معلومة هامة، وهي أنّ الشيء الأكثر أهمية من الروابط الاقتصادية والتجارية التي تجمع الباب العالي بالسويد، هو رابطة الصداقة الخاصة والتحالف بين الدولتين، يُنظر:

- National Archive (RIKSARKIVET); Stockholm Sweden; Diplomatica Algerica, vol 15; Doc 21 Avril 1742, Doc 18 Mai 1746.

Joachim Östlund, "Swedes in Barbary captivity: the political culture of human security;² CIRCA 1660-1760", in: Historical Social Research, N° 134, Vol 35, 2010, p 156.

³ كابيجي باشي (kapıcıbaşı) أو رئيس البوابين، هو المكلف بالعلاقات الخارجية من قبل السلطان العثماني. يُنظر: - سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية العثمانية، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسلة الثالثة (43)، الرياض، 1421هـ / 2000م، ص 171.

⁴ H. D. de Grammont, op.cit. , p 281.

⁵ وليم سبنسر، مرجع سابق، ص ص 174، 175.

⁶ A. Sagerdoti, "Venise et les regencies d'Alger, Tunis et Tripoli (1699-1760)", traduction de Mlle M. Despois, in: revue africaine, N° 101, 1957, p 291.

إبرام المعاهدة، تبعا لمعلومات مستسقة من معاهدات الدول السابقة¹. وقد قامت البندقية بأمر مشابه سنة 1719م، عندما أرسلت ملخصات للمعاهدات التي وقعتها الإيالات المغاربية بين سنتي 1600 و1683م إلى سفيرها في إسطنبول لكي يدرسها ويحاول التفاوض مع الباب العالي على أساسها². كما قامت وزارة الخارجية الأمريكية بتقديم تقرير في 28 ديسمبر 1790م للكونغرس الأمريكي حول الظروف العامة للحصول على معاهدات سلام مع الايالات المغاربية، خاصة الجزائر، التي تعتبر أهم الايالات حسب التقرير. والأموال والهدايا التي يمكن أن تكلفها المعاهدة، حيث يذكر التقرير أن المعاهدة مع الجزائر دائما ما تكون تكلفتها أعلى من المعاهدات مع جارتها تونس وطرابلس الغرب³.

ثالثا: محاولة التفاوض مع الجزائر قبل الإيالات الشمال إفريقية الأخرى: هذا الأسلوب هو الذي اعتمدته أغلب الدول الغربية التي أرادت تأسيس علاقات دبلوماسية مع الجزائر. والأمثلة كثيرة هنا، فهولندا بعد حصولها على موافقة إيالة الجزائر على تجديد السلام سنة 1622م والالتزام بحلف مشترك ضد الاسبان⁴، توجه مبعوثها يان منريك إلى إيالة تونس من أجل الحصول على الموافقة على تجديد السلام كذلك. وقد وافقت السلطات التونسية على ذلك بنفس شروط التي وضعتها الجزائر، أي قبول التحالف مع تونس ضد الاسبان⁵. ليصل بعد ذلك السفير الهولندي كورنيليس بينكر (Cornelis Pijnecker) الى تونس في 28 أكتوبر 1622م ليبرم سلام معها بعد أن أبرم صلحا مع الجزائر في نفس السنة⁶.

¹ N.A.R.S.S, Diplomatica Algerica, vol 15, 21.

² A. Sagerdoti, op.cit. , p 277.

³ Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, Volume I, pp 22-26.

⁴ نص البند الرابع من معاهدة أكتوبر 1622م مع هولندا على "إن إعلانكم لأنكم في حرب مع الاسبان في البحر وفي البر، يعزز رغبتنا في العيش في كنف السلام والصدقة". ونص البند العاشر: "إضافة إلى ذلك إذا ارتأى أصحاب السيادة منكم أن يرسلوا بعض السفن الحربية لشن الحرب جنبا إلى جنب مع سفننا الحربية ضد ملك اسبانيا عدونا اللدود المشترك، فسنكون مع الأصدقاء والأخوة الذين يتعاونون كما يلزم مع حلفاء أوفياء وإخوة متحدين". يُنظر: علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا...، مرجع سابق، ص ص 249-250.

⁵ GÉRARD VAN KRIEKEN, op. cit., p 29-30.

⁶ Ibid, p 33.

وقد اتجه مبعوثو الإمبراطور النمساوي ومبعوث السلطان العثماني (كابيجي باشي) أولاً إلى إيالة الجزائر في بداية أكتوبر من عام 1748م بغرض التفاوض على السلام مع الإيالة، ليتوجه الوفد بعد ذلك إلى إيالتي تونس وطرابلس بعد نجاح مهمتهم في الجزائر¹. ولم تحدّ البندقية أيضاً عن هذا النهج، فأرسلت مبعوثها سنة 1754م إلى الجزائر، بصفتها أقوى الدول المغاربية، ليُحاول الوصول إلى تفاهم مع المسؤولين هناك، مُزوّداً بتعليمات بأن يتوجه بعدها إلى تونس وطرابلس الغرب في حالة نجاح المفاوضات مع مسؤولي إيالة الجزائر². فالسّلم مع هذه الأخيرة كفيل بأن يُقنع جارتها باتّباع نفس النهج وقبول مقترحات الدول الغربية، وهو السّبيل الذي لم تتجاهله السويد والدانمارك والولايات المتحدة وأغلب الكيانات الأوروبية في القرن 18م. حيث يذكر تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية عن التجارة الأمريكية في المتوسط بتاريخ 30 ديسمبر 1790م، أنه لا داعي لأي محاولة لعقد معاهدات سلام مع تونس وطرابلس طالما أن الجزائر في حالة حرب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإن قُدّر للجزائر أن وافقت على الدخول في اتفاقية معنا، فإن البلدين الآخرين (تونس وطرابلس الغرب) سيخضعان عاجلاً أم آجلاً³. كما ينبه أحد الأسرى الأمريكيين في رسالة بعثها إلى حكومته بتاريخ 28 أبريل 1791م أنّ الوقت قد حان لعقد معاهدة مع إيالة الجزائر بمبلغ حوالي 60 ألف جنيه، ومع تونس مقابل 15 ألف جنيه، وأنّه عند توقيع الصلح مع الجزائر يجب إلحاق بند يتعلق بتونس لأنها حسب تعبيه "واقعة تحت السيطرة الجزائرية"⁴.

والعكس غير صحيح في هذه المسألة، أي أنه إذا ما ارتأت دولة ما بدأ المفاوضات مع إيالة تونس أو طرابلس ثم المضي إلى الجزائر، فهذا الأمر لن يضمن لها موافقة هذه الأخيرة التي اعتادت أن تكون لها الأسبقية بين الايالات المغاربية. فعلى سبيل المثال، أرسل الباب العالي

¹ National Archive (RIGSARKIVET), Copenhagen, Danemark, kommercekollegiet tyske sekretariat, Box 367, 22 octobre 1748.

² A. Sagerdoti, op.cit., p 291.

³ منصور عمر الشثيوي، مرجع سابق، ص 32.

⁴ نفسه، ص 40.

مبعوثا رفقة المبعوث الفرنسي لإقناع تونس والجزائر بتسوية خلافتهما مع فرنسا. وقد نجحت هذه البعثة في تونس سنة 1606م إلا أنّ الديوان الجزائري رفض الانصياع لمطالب البعثة العثمانية-الفرنسية¹. ودائما مع فرنسا، حيث خرج الكوموندان بول في صيف 1660م على رأس حملة من 14 سفينة إلى شمال افريقيا لإجبار الأوجاق على تحرير الاسرى الفرنسيين هناك. وقد شرع في مهمته من طرابلس ثم تونس أين تكّلت كل مساعيه بالنجاح، غير أنّه واجه مقاومة عنيفة من إيالة الجزائر مما أجبره على العودة إلى فرنسا دون تحقيق أي شيء².

3. معاهدات السلام بين كفتي القيم والمصالح:

يشير المؤرخ جمال قنان إلى أنّ الدول الإسلامية عموما، ودول المغرب البحرية خصوصا، اعتبرت أن حالة السلم في منطقة المتوسط هي الحالة التي يجب أن تسود وأن تكون دائمة وليس العكس. ويُحاجج في طرحه هذا بأن المعاهدات التي أبرمتها الجزائر خلال القرنين 17م و18م ليست محدّدة بأجل، بل هي معاهدات تكرر صلحا "دائما وأبديا"، وعندما تُحدّد بأجل فهي آجال طويلة الأمد، كما هو الشأن بالنسبة للصلح المؤي مع فرنسا³.

لكن ما يجب دراسته في هذا الطرح هو ما إذا كانت الجزائر والدولة العثمانية من ورائها عند منحها "عهود نامة" أو امتيازات للدول الغربية المسيحية قد راعت القيم التي يحدّدها الفقه الإسلامي، خاصة المذهب الحنفي (مذهب الدولة العثمانية)، أم كان الأمر اجتهادا براغماتيا تماشيا مع سياقات تاريخية معينة؟

¹ عائشة غطاس، "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)"، مرجع سابق، ص 37-39.

² محمد عائشة، مرجع سابق، ص 59.

³ جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 52-53.

وهل حقا كان السلام هو الطبيعة في علاقات الدول المسلمة مع الدول غير المسلمة؟ أم أنّ الحرب (الجهاد) كان هو الأصل والطبيعة في العلاقات بين الجانبين؟ وهل حقا معاهدات الجزائر مع الدول الأوروبية المسيحية كانت معاهدات سلام "دائمة وأبدية"؟

إنّ المعاهدات في الاسلام مع الدول غير المسلمة تتضوي ضمن ما يعرف بفقهِ السّير، أو ما يصطلح عليه الباحثون المعاصرون بقانون الأمم الإسلامي. فهو امتداد لقانون الشريعة الإسلامية، هدفه تنظيم علاقات المسلمين مع غير المسلمين عند الاتصال بين الطرفين¹. وحسب تعريف نجيب أرمينازي، فالسّير هي مجموع القواعد التي تربط المسلمين في علاقاتهم مع غير المسلمين، سواء كان هؤلاء في قتال مع المسلمين أو في حالة سلام معهم. ويقترّب عثمان جمعة ضميرية من نفس التعريف، حيث علم السّير حسب تعريفه هو القوانين المتخصصة في العلاقات مع غير المسلمين في داري الحرب والإسلام خلال زمن الحرب والسلام². ويشمل فقهِ السّير عدة قوانين تتعلق بشروط اللجوء إلى الحرب، والمعاهدات، وطريقة التحارب خاصة فيما يتعلق بمن لا يجب التعدي عليه أثناء الحرب، وما ومن يجب حمايتهم أثناء القتال، وحقوق أسرى الحرب، وإنهاء الأسر، وآثار الحرب... إلخ³.

يدور قانون الأمم الإسلامي حول مصطلح الأمة، بحيث يقسم العالم إلى قسمين: دار الإسلام ودار الحرب التي تدخل في نطاقها كل الأقاليم التي ليست ضمن حدود دار الإسلام. وقد ساهمت مدرسة الفقهِ الشافعية في إيجاد مصطلح دار الصلح بين داري الإسلام والحرب أين يمكن للمسلمين وغير المسلمين العيش بسلام⁴. بحيث يمكن للحكام المسلمين أن يعقدوا

¹ Behice özlem Gökakın, op. Cit., p 308.

² Muhammad Munir, "Islamic International Law (Siyar): An Introduction", Hamdard 2 Islamiscus, Vol. XXXX, Iss. No. 4, 2012, pp 7-8.

³ Ibid, op. cit., p 1.

⁴ حاول باحثون مجدّدون في القرن 20 كمحمد طلعت الغنيمي اظهار أنّ الأصل في العلاقات بين المسلمين وبقية الشعوب هو السلام وليس الحرب، وقد استشهدوا بآيات وأحاديث عديدة لتدعيم هذا الطرح. للمزيد حول هذا الموضوع يرجى العودة لـ:

- C. G. Weeramantry, op. cit., pp 159-163.

معاهدات مع غير المسلمين بشرط أن تكون هذه المعاهدات غير أبدية¹، أي لمدة محددة كعشر سنوات، حتى لا يتم إعاقة الجهاد ضدّ دار الحرب².

وإن نظرنا إلى التعريفات المختلفة التي قدّمها الفقهاء المسلمون الأوائل، خاصة الحنفية (مذهب الدولة العثمانية)، فإن "شرط تحديد مدة المعاهدة" كان من النقاط المتفق عليها. فالمعاهدة أو المودعة³ حسب الفقيه الحنفي محمد بن حسن الشيباني (المتوفى 189هـ/804م) هي: "مودعة المسلمين والمشركين **سنيين معلومة**". وأخذ فقهاء الحنفية هذا المعنى، فقال السمرقندي في تعريف المودعة: "هي الصلح على ترك القتال مدة بمال أو بغير مال". وعرفها الكاساني بأنها "الصلح على ترك القتال مؤقتا"⁴.

والأمثلة على تحديد مدة المعاهدات كثيرة عبر التاريخ الإسلامي، فمثلا معاهدة 1270م بين السلطان الحفصي وقادة الحملة الصليبية على تونس كانت مدتها 15 سنة⁵، ومعاهدتي 1305م و1317م بين الحفصيين والبنديقية كانت لمدة 10 سنوات⁶. وفي كتابه المعنون بـ: "الدبلوماسية المملوكية المتقدمة"، أحصى بيتر هولت (Peter Holt) إحدى عشرة معاهدة بين حكام المماليك وحكام جنوة وأراغون والامبراطورية البيزنطية بين سنتي 1267م و1290م. وقد وجد أن أغلب هذه المعاهدات⁷، التي تمحورت حول الصلح بين الجانبين، كانت لمدة

¹ Behice özlem Gökakın, op. Cit., p 309.

² Adam Watson, op. cit., p 114.

³ استعمل الشيباني عدة مصطلحات للدلالة على المعاهدة، أهمها: المودعة، والعهد، والمرأضة، والهدنة، والمصالحة، والمتاركة، والمسالمة. وغالبا ما يختار الشيباني لفظ المودعة والمعاهدة دون المسالمة والمصالحة، لأنه لا مسالمة ولا مصالحة حقيقية بين المؤمنين والمشركين، وإنما تكون بينهم المعاهدة. يُنظر:

- عثمان بن جمعة ضميرية، المعاهدات الدولية في فقه الإمام محمد بن حسن الشيباني، دعوة الحق: كتاب شهري يصدر عن رابطة العالم الإسلامي، العدد 177، السنة 15، رمضان 1417هـ/1997م، ص 25.

⁴ نفسه، ص 25.

⁵ جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، مرجع سابق، ص 30.

⁶ L. de Mas Latrie, Traité de paix et de commerce et documents divers concernant les relations des chrétiens avec les Arabes de l'Afrique septentrionale au moyen-âge / recueillis par ordre de l'empereur et publiés avec une introduction historique, Henri Plon Imprimeur-Editeur, France, 1866. Pp 212, 217.

⁷ للمزيد حول معاهدات الدولة المملوكية مع القوى الأوروبية بين القرنين 13 و16م يرجى العودة لـ:

زمنية محدّدة. ومع ذلك، فقد وجد أن معاهدة 1290م مع مملكة أراغون، التي أسست لصداقة، واتفاق بين الجانبين، لم تحدّد بمدة زمنية معينة¹. وهو ما ينفي أنّ كل المعاهدات مع الدول غير المسلمة كانت محدّدة بفترة معينة، لأن الاستثناءات دائماً واردة، فقد عقد الخليفة عثمان بن عفان سنة 651م معاهدة مع بلاد النوبة دون تقييدها بمدة زمنية معينة²، ودون أن تدفع جزية كما تدفع الدول المصنفة في دار الحرب³. كما عرف المسلمون الأوائل علاقات طيبة مع الحبشة المسيحية تبعا لحديث نبوي يأمر المسلمين بترك الحبشة ما ودعوا المسلمين⁴. غير أنّ العلاقات السلمية التي عرفت العلاقات بين الجانبين هي استثناء وحالة شاذة نظرا لأن ملك الحبشة نيغوس (Negus) كان قد عامل المسلمين الذين هاجروا إلى الحبشة هروبا من قريش معاملة حسنة. وقد اختلف الفقهاء والمنظرين السياسيين في تصنيف وضعية الحبشة، فبعضهم كخدوري خلق لها تصنيفا جديدا سماه "دار الحياد"، بينما اعتبر أحمد مصري أن الحبشة قد "حُيّدت" استثنائيا تبعا لحديث النبي صلى الله عليه وسلم بشرط ألا تهاجم أراضي

- بيار مكرزل، "ملاحظات على ترجمة نصوص المعاهدات المعقودة بين السلاطين المماليك والمدن الإيطالية"، مجلة أسطور التاريخية، العدد 11، جانفي 2020، قطر، ص ص 215-231.

- Pierre Moukarzel, "The European Embassies to the Court of the Mamluk Sultans in Cairo", in: Mamluk Cairo a Crossroads for Embassies, edited by: Frédéric Bauden and Malika Dekkiche, Koninklijke Brill NV, Leiden, 2009, pp 685-710.

¹ Peter Malcolm HOLT, EARLY MAMLUK DIPLOMACY (1260-1290); Treaties of Baybars and Qalāwūn with Christian Rulers, E.J. BRILL, Leiden, 1995, pp. 132-138.

² ومع ذلك، فهذا لا يعني أن المعاهدات التي لم تحدّد بمدة زمنية معينة تكون أبدية بالضرورة. بل هي في حكم "المعاهدات المطلقة عن التوقيت"، فهذا النوع من المعاهدات ليست مؤبدة وليست محدّدة بمدة معينة أيا كانت. وقد أجازها فقهاء الحنفية خاصة الشيباني. يُنظر:

- عثمان بن جمعة ضميرية، مرجع سابق، ص ص 80-81.

³ Ahmed Mohammed Masri, "The classical conceptions of treaty, Alliance and Neutrality in Sunni Islam", Ph.D. Thesis, Department of Politics, University of Newcastle, June 1998, p 273.

⁴ روى أبو داود (4302) والنسائي (3176) والبيهقي (19068) عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (دَعُوا الْحَبْشَةَ مَا دَعَوْكُمْ وَاتْرَكُوا التَّرْكَ مَا تَرَكَوْكُمْ). ورواه الطبراني في "المعجم الكبير" (10389) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، ورواه أيضا (882) من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما. وحسنه الألباني في "صحيح أبي داود". يُنظر:

<https://islamqa.info/ar/answers/159494/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83-%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%88%D9%83%D9%85> consulted: 12.07.2019

المسلمين، وقد استشهد أنّ الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور قد حاربها بعد أن هجمت على مدينة جدة سنة 150هـ/770م، أي بعد أن بادر أهلها بالاعتداء على المسلمين¹.

ويقترح أحمد محمد مصري أنّ من الأسباب التي جعلت الحرب وليس السلام الطبيعة في علاقات المسلمين مع غير المسلمين²، على الأقل إلى نهاية العصر العباسي، هي الكيفية التي وصل بها العباسيون إلى السلطة، أي عن طريق القوة، بحيث ساهم هذا في جعل القوة عاملاً أساسياً في علاقاتهم الخارجية، وبذلك أصبح إدراك العباسيين لعلاقاتهم مع الدول غير المسلمة يتم من خلال القوة والحرب أساساً، وهو ما جعل غلبة القوة (الجهاد) اعتقاداً مسلماً به في القضايا السياسية للدولة العباسية، لينسحب بعد ذلك هذا الاعتقاد على فقهاء تلك المرحلة التاريخية³.

وفي نفس السياق، فإن ما ميّز الدولة العثمانية هو أنّها كانت مبنية على مبدأ "السلطين الغزاة" الذين برّروا حكمهم وسلطتهم بجهادهم وغزوهم لديار الكفار، أو دار الحرب. لذا كان الجهاد ضد الكفار أحد العوامل الأساسية التي منحت شرعية للسلطة العثمانية على حساب الدول الإسلامية الأخرى. ومع ذلك، فقد منح العثمانيون "عهد نامة"⁴ حسب التعبير العثماني، أو امتيازات حسب التعبير الغربي، للدول الأوروبية المسيحية التي كانت نظرياً حليفة لإسطنبول. وقد قُيدت في بداية الأمر بمدة محدّدة تمثلت في فترة حياة السلطان الذي منحها، ثم ما لبثت أن أصبحت الامتيازات تُجَدّد دون تحديدها زمنياً⁵، لتصبح بعد ذلك أبدية، خاصة بعد معاهدة

¹ Ahmed Mohammed Masri, op. cit., pp 266-269.

² يدعم جون بروير الطرح القائل بديمومة الحرب بين المسيحية والإسلام، على الأقل فيما يتعلق بالحروب البحرية في العصور الوسطى. إذ يقول في هذا الصدد: "إنّ الحالة الطبيعية للعلاقات بين الإسلام والمسيحية في البحر هي الحرب، وما معاهدات السلام والهدنات إلا شذوذ عن القاعدة...". يُنظر:

- JOHN H. PRYOR, op. cit. p 156.

Ibid, p 99. ³

⁴ المعاهدات أو عهد نامة (عهد عربية، نامة فارسية تعني الرسالة، أي رسالة عهد أو تعهد) من طرف السلطان وهي تعهد للمستفيد الأوروبي بالحصول على امتيازات في التراب العثماني مقابل التعهد بعد التعرض للبحارة والتجار العثمانيين بالخصوص. يُنظر:

- Maurits H. Van Den Boogert, op. cit., p 19.

Ibid, p 8. ⁵

امتيازات 1740م التي مُنحت لفرنسا نظير مساعدتها للدولة العثمانية لعقد معاهدة بلغراد سنة 1739م. وقد مثلت معاهدة الامتيازات هذه منعرجا في التاريخ الدبلوماسي العثماني ذلك أنه، ولأول مرة، قد تم إصدارها "كالترام"، لرد الجميل للفرنسيين¹، وليس "تطوعا" كما كان عليه الحال في القرنين 16 و 17م². وبذلك، أصبحت الامتيازات وسيلة ضغط استغلتها الدول الأوروبية لخدمة مصالحها وزيادة نفوذها على إسطنبول خاصة بعد ضعف هذه الأخيرة ابتداء من أواخر القرن 17م³.

ورغم أنّ الامتيازات الممنوحة من طرف السلطان كانت أحادية الجانب، إلا أنه يمكن اعتبارها مناقضة للفقهاء الإسلامي الكلاسيكي، خاصة الحنفي. فحسب قانون الأمم الإسلامي أو فقه السير، فإنّ المعاهدات السلمية مع غير المسلمين لا يمكن أن تتعدّى مدّتها عشر سنوات⁴ (في حالة ضعف الدولة الإسلامية)، أما إذا كانت الدولة الإسلامية في حالة قوّة، كما كان حال الدولة العثمانية في القرن 16م، فلا يجوز مهادنة أو موادة دار الحرب⁵. وهو ما يعني أنّ أغلب الامتيازات العثمانية الممنوحة تنافت مع قانون السير الإسلامي لأنها سمحت بمعاهدات طويلة الأمد مع دار الحرب. وبذلك ساهم العثمانيون في تغيير الفقه الإسلامي المتعلق بالعلاقات بين الأمم بشكل جذري⁶. لتصبح المعاهدات الأبدية أو غير المحدّدة بمدة

¹ Edhem Eldem, op. cit., pp 319-320.

² كما هدف العثمانيون من وراء منح الأوروبيين امتيازات، خاصة البندقية وفرنسا، في مرحلة قوّة الدولة العثمانية إلى تفريق وحدة المسيحيين. أما امتيازات مرحلة ضعف الدولة العثمانية فكان الهدف من ورائها تنظيم التجارة مع القوى الأوروبية وكسب دعم الدول المستفيدة ضد خصوم السلطان، خاصة الروس. يُنظر:

- Timuçin KODAMAN ve Ekrem Yaşar AKÇAY, op. cit., p 83.

³ Maurits H. Van Den Boogert, op. cit., p 8.

⁴ ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل مكة عام الحديبية على أن وضع الحرب بينه وبينهم عشر سنين. ويرى الشيباني، تبعا لشيخه أبي حنيفة وأبي يوسف، أن المعاهدة لا يقتصر جوازها على عشر سنين كما هو مروي في صلح الحديبية، بل إن ذلك مفوّض لرأي إمام المسلمين وما يراه من المصلحة والحاجة. للمزيد يُنظر:

- عثمان بن جمعة ضميرية، مرجع سابق، ص 74.

⁵ يرى الإمام أبو حنيفة أنه "لا ينبغي موادة أهل الشرك إذا كان بالمسلمين عليهم قوّة، وإن لم يكن بالمسلمين قوّة عليهم فلا بأس بالموادة...". ويضيف الشيباني أنه عند ضعف المسلمين لا بأس بالموادة، فقد رغب فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما أحس بالمسلمين ضعفا، وعند القوّة لا تجوز الموادة. يُنظر:

- محمد بن أحمد السرخسي، شرح كتاب السير الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى 189هـ، تحقيق: أبي عبد الله محمد حس محمد حس إسماعيل الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، المجلد الخامس، بيروت، 1997، ص ص 3-7.

⁶ Behice özlem Gökakın, op. Cit., pp 110-111.

زمنية أمراً مقبولاً به في العلاقات بين المسلمين وغيرهم، وهو ما يُظهر انتقال التشريع العثماني من التشريع القيمي (المؤسس على النص الإسلامي الكلاسيكي) إلى التشريع البراغماتي (المؤسس على فهم مصلحة الدولة في سياقها التاريخي).

وتبعاً لما سبق، يبادر إلى أذهاننا تساؤل مشروع: هل سارت إيالة الجزائر العثمانية على منوال إسطنبول فيما يتعلق بالمعاهدات والامتيازات مع الدول الغربية المسيحية؟ وهل معاهداتها مع القوى الغربية كانت متشابهة مع معاهدات الباب العالي من حيث تقديم المصلحة على القيم في إطار توازنات القوى على الساحة الدولية؟

إن المعاهدات السياسية التي عُقدت بين إيالة الجزائر والدول الغربية كانت في أغلبها معاهدات سلام تتعلق بمنح عهد وأمان (عهد وأمان نامه) للطرف الأوروبي المعني وعقد صلح يضمن انتهاء حالة العداء بين الجانبين. أي أنّ الحرب كانت الأصل والطبيعة في علاقات الجزائر مع الدول الأوروبية قبل إبرام السلام معها. وما يدل على ذلك، استعمال لفظ صلح في النسخ العثمانية، ومصطلح سلام في النسخ الأوروبية، وهي مصطلحات تدل على انتهاء الأعمال الحربية. ونجد كذلك عبارات في المادة الأولى (الفصل 1) من المعاهدات في أصلها العثماني، من قبيل: "...بعد اليوم صلحهم مخالف ومغاير ايدجك بر سوز وبر سبب قالمامشدر": "لم يبق بعد اليوم أية كلمة وأيّ سبب سيخالف أو يغيّر صلحنا (الذي عقدناه)"، وهي العبارة الموجودة في معاهدتي 17 رمضان 1141هـ/1729م مع السويد¹ ومعاهدة 22 رجب 1159هـ/10 أوت 1746م مع الدانمارك².

مثل هذه العبارة تدل على أنّ العداء والحرب هي التي كانت الحالة السابقة في علاقات الجزائر وباقي الدول المغاربية البحرية من جهة، والدول الغربية المسيحية من جهة أخرى. وما معاهدات

¹ N.A.R.S.S, Original traktater med främmande makter (traktater), Bihang IV: Alger.

² يُنظر عهد نامه (معاهدة) التي جمعت الجزائر والسويد سنة 1729م في (الملحق 10).

السلام والصلح إلا وسيلة دبلوماسية جاءت لتغيير هذا الواقع، أي من حالة الحرب إلا حالة الصلح والسلام.

أمّا فيما يخص قضية مدّة المعاهدات، فعلى غرار إسطنبول، عقدت الجزائر معاهدات طويلة الأمد مع القوى الأوروبية، إن لم نقل أنّها لم تكن محدّدة بمدة زمنية معينة. حيث نلاحظ اختلافا طفيفا في صياغة العبارات التي تخص هذه المسألة. ذلك أن النسخ العثمانية المدونة من طرف الديوان الجزائري لا تستخدم عبارات أو كلمات صريحة للدلالة على "أبدية" معاهدات السلام، على عكس النسخ المترجمة إلى اللغات الأوروبية التي احتوت على عبارات مباشرة من قبيل: *(perpetuelle)* و *(forever forward)* تدل على أنّ معاهدات السلام كانت أبدية ولا يمكن نقضها. وقد نشير إلى بعض النماذج، على سبيل المثال وليس الحصر:

- في النسخة الفرنسية لمعاهدة ماي 1662م بين بريطانيا والجزائر:

« *Que d'ici en avant et pour toujours il y aura une bonne et ferme paix entre sa Majesté le Roi de la Grand Bretagne... et le Bassa (Bacha) Divan et les Gouverneurs d'Alger...* »¹

- في النسخة الفرنسية لمعاهدة 22 نوفمبر 1662م مع هولندا:

« *...Ont dit qui'ls vouloient faire avec nous une bonne et ferme Paix pour jamais, sans intentions de la rompre...* »²

¹ Recueil des traites de paix, de trêve, de neutralité, de suspension d'armes, de confédération, d'alliance, de commerce, de garantie, et d'autres actes publics... Le tout redigé par ordre chronologique, & accompagné de notes, de tables chronologiques & alphabétiques, & des noms des auteurs dont on s'est servi. Tome 4. 1700, p 43.
<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k9774625k/f620.image.r=trait%C3%A9s%20france%20alger?rk=257512;0>

² Mehmet Tütüncü, "Grand Dutch Admiral Michiel Adriaenszoon de Ruyter's Mediterranean expedition and the Peace treaties Between the Dutch Nation and the Ottoman Algeria in 1662", in: FOUR CENTURIES of DIPLOMATIC and ECONOMIC RELATIONS BETWEEN TURKEY and the NETHERLANDS (1612-2012), Edited by: Bülent Ari and Levent Kirval, Panteia, Istanbul, 2012, pp 124-145.

- وفي المادة الأولى من النسخة الإنجليزية لمعاهدة 30 أكتوبر 1664م¹:

« *That from this day, and forever forward, there be a good and firm peace between his sacred majesty the King of Great Britain... and the Bassa, Divan, and the Governours of Algiers...* »

- وفي الترجمة الفرنسية لمعاهدة الصلح أو السلام لسنة 1746م بين الجزائر والدانمارك:

« *...il s'est fait une Paix et Amitié **perpetuelle** entre S. M. Roiale ... et sérénissime Dey et Gouverneur d'Alger...* »²

- وفي المادة الأولى (الفصل الأول) من نفس المعاهدة نلاحظ كذلك وجود لفظ "سلام أبدي":

« *Depuis ce moment, **une Paix perpetuelle** et Sincère entre la majesté Roiale de Dannemarc et... d'un coté, et entre Dey de la République d'Alger, de l'autre coté...* »

- ونجد نفس المعنى تقريبا في الترجمة الفرنسية لتجديد معاهدة السلام والتجارة بين الجزائر والسويد لسنة 1792م، حيث تذكر:

« *Il est convenu d'abord que **dés ce jour et dans toute la suite des tems** il y aura une **paix et amitié constante** entre...* »³.

¹ Recueil des traites de paix, de trêve, de neutralité, de suspension d'armes..., op. cit., p 703.

² يُنظر (الملحق 11).

³ De Martens Charles, op. cit., P 317.

أما فيما يخص النصوص العثمانية الأصلية للمعاهدات التي تمكنا من الاطلاع عليها (معاهدة 22 نوفمبر 1662م مع هولندا¹، معاهدة السلام مع السويد 1729م، معاهدة السلام مع الدانمارك 1746م، تجديد معاهدة السلام مع الدانمارك 1772م، معاهدة 1748م مع توسكانيا، معاهدة 1795م مع الولايات المتحدة الأمريكية)، فلا نجد فيها أي ذكر لكلمة "أبدية" (*perpetuelle*) أو "دائم" رغم احتواء اللغة العثمانية على هاتين الكلمتين. وكل ما نجده هو عبارات من قبيل: "بو صلح وصلاحمز متين ومحكم أولوب ثابت أولمشر، بعد اليوم صلحمزه مخالف ومغاير وفاسد ايده جك بر سوز وبر سبب قلمامشدر"². وفي الفصل الأول من نسخة معاهدة السلام مع توسكانيا لعام 1748م نجد إضافة لما سبق، شرطا لنقض المعاهدة: "بو صلح وصلاحمز متين ومحكم أولوب ثابت أولمشر. بعد اليوم بلده نكر أولونان أوج بلدلرينين ليমানلرنده أولان تكنه لرين غيري اجناس مختلفه نين سفينه لرينه باصه بورتو ويا باتنته وليبر ايسه ما بينميزده أولان صلحمزي فسق (فسخ؟) ادوب وعقدمزي تغيير ايدر"³. بمعنى أنه لو منحت موانئ توسكانيا الثلاث (ليفورنه، بورتا فيرارا، فيومي) باصه بورتو أو باتنته (جواز المرور) إلى أجناس (دول) أخرى، سيغير هذا الفعل الصلح الذي بيننا، وسيجعله باطلا.

¹ لا تحتوي هذه المعاهدة على أي عبارة تدل على مدة المعاهدة، حيث نجد في بداية المعاهدة: "جمله به سلاملردن صكره اعتذار ادوب دميش كي افندلر بزم مرادمز سزركله صلح وصلاح ايدوب من بعد ما بينميزده جنك وجدال اولمامق اجون شرطلريمز قبوله قرين أولورسه كي عهد نامه تحرير أولونوب...". بمعنى: ...بعد أن سلموا علينا قدموا اعتذاراتهم وقالوا، يا سادة مرادنا هو عقد الصلح معكم، ولتحرير عهد نامه (معاهدة) إذا وافقتم على شروطنا من أجل وقف الحرب والجدال الذي بيننا... كما نجد في آخر المعاهدة عبارة تشير إلى تعهد الطرف الجزائري بالحفاظ على السلم وعدم السماح لأحد بنقضه: "...بو عهد نامه ويرلدغي من بعد قورصان كملرمز قلمنك كملري انجتميوب عهد وامانمز افسادنه سبب اولميه عهدمز عهد امانمز اماندر هر كم افسادنه سبب اولورسه ندامت حكسه مقررر...". بمعنى: لن نتعرض سفن قراصنتنا للسفن الفلامنكية (الهولندية) بعد عهد نامه الذي محناه، ولن يفسد عهدنا وأماننا (الذي منحناه) أي سبب، لأن عهدنا عهد وأماننا أمان حقيقي، وقد قرر أنه سيندم كل من يكون سببا في افساده... يُنظر:

- Mehmet Tütüncü, op. cit., pp 124-145.

² يُنظر (الملحق 10).

³ OSMANLI BELGELERİNDE CEZAYİR, op. cit., pp 36-37.

صحيح أن كلمة "ثابت" توحى بالدوام والأبدية¹، إلّا أنها ليست مرادفاً مباشراً لكلمتي "دائم" أو "أبدي". وخلفيات هذا الاختلاف الطفيف بين النسخ العثمانية الأصلية وترجماتها في تحديد مدّة المعاهدة بدقّة يمكن أن يحتمل فرضيتين:

1. أنّ معاهدات الصلح في أصلها كانت أبدية، أي موافقة لديباجة النسخ الأوروبية. غير أنّ المسؤولين الجزائريين استخدموا مصطلحات مرنة وهلامية عمداً كي يتمكنوا من تأويل المعاهدة بالشكل الذي يناسب مصالحهم، أو للتنبّل من التزاماتها عندما لا تخدمهم. خاصة إذا علمنا أن معاهدات السلام الأبدية لا تخدم نشاط القرصنة الجزائرية، وأنّ المعاهدات المباشرة الأولى مع الدول الأوروبية كانت مفروضة بقوة المدافع.
2. أنّ معاهدات الصلح في أصلها لم تُحدّد بمدّة معينة، غير أن الترجمات الأوروبية قصّدت عمداً تأويل أصلها العثماني إلى ما يخدم مصالح الدولة المعنية، أي تأويلها وترجمتها إلى معاهدات أبدية تضمن كفّ هجمات القراصنة الجزائريين على المصالح التجارية للدول الأوروبية إلى الأبد. خاصة إذا علمنا أنّ الترجمة من وإلى اللّغة العثمانية في المعاهدات التي جمعت الباب العالي بالقوى الأوروبية كثيراً ما شكلت فرصاً لتغيير المعاني². ويكفي أن ننظر إلى معاهدة كتشوك كاينارجا كمثال³، إذ سمحت في بندها السابع نتيجة "لكلمات المبهمة" المستعملة، و"التعبير الغامض والمشوش"، و"الفقرة الواسعة ذات التأويلات الخطيرة" حسب تعبير بعض المؤرّخين، سمحت لروسيا بتقديم

¹ كلمة "ثابت" في اللغة العثمانية توافق معناها الأصلي في العربية، إذ تعني: الشيء الذي يبقى في نفس الوضع وفي نفس القيمة باستمرار، لا يزداد ولا ينقص ولا يتغير. يُنظر:

<http://lugatim.com/s/S%C3%82B%C4%B0T> consulted: 14. 09. 2019.

Virginia Aksan, op. cit., p 108.²

³ كتبت المعاهدة باللغة الإيطالية التي كانت لا تزال لغة دبلوماسية رئيسية في القرن 18م. حيث يشير البند الأخير في المعاهدة إلى أنّ المعاهدة ستوقع وتختتم في نسختين: الأولى بالإيطالية والروسية، والثانية بالإيطالية والعثمانية، لكي يتسنى لكلا الجانبين الحصول على نسخة من المعاهدة بلغته. وبذلك تكون الترجمة الإيطالية، التي هي نفسها في كلتا النسختين، هي المُلزَمة. ومع ذلك استعمل الروس الترجمة الروسية، واستعمل العثمانيون الترجمة العثمانية، وهو ما أدى إلى كثير من التناقضات في تأويل المعاهدة، كل حسب أهدافه. يُنظر:

- BERNARD LEWIS, op. cit., p 30.

مطالب للباب العالي "نيابة عن كنيسة القسطنطينية، وكل من يخدمها"¹. وهو ما أدى لتدخل روسيا في القضايا الداخلية العثمانية في العقود اللاحقة.

وإن لم يكن الاختلاف في الكلمات كافيا لخلق التباسات وسوء فهم بين الجانبين الموقعين، فإنّ بعض المعاهدات قد عرفت ترجمة مختلفة تماما لبند أو مجموعة بنود، على غرار معاهدة 26 مارس 1622م مع هولندا²، إذا لاحظ الباحث محمد توتونجو أنّ بعض البنود في الترجمة الهولندية لا توجد في النسخة الجزائرية العثمانية، أو ترجمت بطريقة مختلفة تماما. على غرار البند التاسع في النسخة الهولندية الذي ينص على: "إذا عثر قراصنة الجزائر على بحارة هولنديين على متن سفينة تابعة لأعداء الجزائر فلا يجب أسرهم، بل يجب تسليمهم للقنصل الهولندي". بينما لا تحتوي النسخة العثمانية الأصلية على هذا البند³.

ونجد كذلك تناقضا كبيرا في معاهدة 1746م مع الدانمارك، وتجديدها سنة 1772م. إذ يختلف البند الثامن في المعاهدتين اختلافا كاملا في المضمون والمعنى بين النسختين الدانماركية والفرنسية من جهة، والعثمانية من جهة ثانية. حيث ينص البند الثامن في النسخة العثمانية (أي الجزائرية) على: "بر دنيمرق بازركانى محروسه جزائردين بر اقطرمة صاتون السه وياخود درياده قورصانلق ايدن جزائر رئيسلرندن برى بر كمي غنيمت ايديوب مذكور كمنيك قبودانى وياخود رئيسى بر دنيمرق بازركانه اقطرمة سين صاتسه كرك جزائردين وكرك درياده رئيسلرندن اولسون يندنه بومنونال اوزره صاتون الدغنه تذكيره سى اولدقده بر آخر محروسه جزائرك قورصان كمى سنه راست كلور ايسه بر كمسه مذكور اقطرمة الان بازركان دوقونميوب سلامت ايله يولنه كتمدن مانع اولميه"⁴. بمعنى: "إذا ما اشترى تاجر دانماركي غنيمة من محروسة الجزائر أو من راييس جزائري في عرض البحر، ومُنحت له تذكرة البيع، فلا يحق

¹ Roderic H. Davison, op. cit., p 31.

² حُدِّثت هذه المعاهدة بمدة معينة وهي سبعة أشهر. يُنظر:

- Mehmet Tütüncü, op. cit., pp 124-145.

Ibid, pp 124-145.³

⁴ يُنظر (الملحق 11).

الاستيلاء عليه من طرف قرصان جزائري آخر إذا ما تصادف مع التاجر المذكور، ويجب السماح له بمواصلة الإبحار بسلامة، ولا يتم منعه من مواصلة طريقه". في حين ينص البند الثامن من النسختين الدانماركيتين¹ لمعاهدي 1746م و1772م بالإضافة لترجمتهما الفرنسية على مضمون مغاير تماما: "لا يسمح لأي سفينة جزائرية، كبيرة كانت أم صغيرة، بالإبحار بالقرب من بلدان، أو دخول موانئ تابعة للدانمارك أو النرويج. لأن من شأن ذلك أن يحدث سوء فهم"².

فكيف يمكن تفسير هذا التناقض في مضمون البند الثامن بين النسخة الجزائرية والدانماركية لمعاهدة 1746م؟

للإجابة على هذا التساؤل، يجب علينا مقارنة البند الثامن في المعاهدات السابقة واللاحقة التي عقدت بين الجزائر والقوى الأوروبية للتأكد مما إذا كان الجزائريون قد منعوا في معاهدات أخرى من الإبحار بالقرب من سواحل الدولة التي أبرمت معها معاهدة السلام. ولتسهيل الأمور، سنرمز للبند الثامن في النسخة الدانماركية الذي يمنع مضمونه السفن الجزائرية من الإبحار قرب السواحل الدانماركية-النرويجية ب: (أ). بينما نرمز للبند الثامن في النسخة الجزائرية العثمانية الذي يتناول مضمونه بيع وشراء الغنائم ب: (ب)، وذلك ليتسنى لنا المقارنة بين نسخ المعاهدات السابقة واللاحقة والتحقق مما إذا كان هذا التناقض قد وُجد في معاهدات أخرى، وللتأكد كذلك مما إذا كانت الجزائر قد قبلت من قبل المضمون (أ)، أي عدم اقتراب سفنها من سواحل الدولة التي منحت عهد أمان.

¹ قام الباحث النرويجي توربيورن أوديغارد "Torbjørn Ødegaard" بمساعدتي في الترجمة من اللغة الدانماركية، وهو مشكور على ذلك.

² يُنظر (الملحق 11).

تجدر الإشارة إلى أنّ فرنسا كانت قد سمحت في معاهداتها مع إيالة الجزائر بدخول سفن هذه الأخيرة للموانئ الفرنسية، وذلك ابتداء من معاهدة 1684م في بندها السادس، ومعاهدة 1689م¹ في بندها الثامن.

الدولة	سنة المعاهدة	نسخة الجانب الجزائري (بالعثمانية)	نسخة جانب الدولة الأوروبية (بلغة البلد)	ترجمة (بالفرنسية أو الإنجليزية)
هولندا	1680م		أ	أ
	1726م		أ	أ
إنجلترا	1682م		أ	
	1686م	أ	أ	
	1695م	أ	أ	
السويد:	1729م	ب	ب	ب
الدانمارك	1746م	ب	أ	أ
	1772م	ب	أ	أ
الولايات المتحدة الأمريكية	1795م	ب	ب	

¹ علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا...، مرجع سابق، ص ص 57-58، 62-63،

نلاحظ في الجدول أعلاه أنّ إيالة الجزائر قد وافقت في معاهداتها مع هولندا¹ وإنجلترا² في القرن 17م على المضمون (أ)، أي البند الثامن الذي لا يسمح لسفنها بالاقتراب من سواحل الدولة الممضية. ولعل مرد هذه الموافقة يعود للقوة البحرية التي تمتعت بها هاتين الدولتين، مما مكنهما من اجبار الجزائر على قبول مطالبها، خاصة إذا علمنا أنّ أغلب معاهدات القرن 17م كانت مفروضة على الجزائر بقوة المدافع. أمّا في القرن 18م، فنلاحظ أنّ الجزائر غيرت مضمون البند الثامن من (أ) إلى (ب)، أي من عدم السماح لسفنها بالإبحار أو القرصنة قرب سواحل الدولة الممضية، إلى تنظيم بيع وشراء الغنائم البحرية. والملاحظ هنا أنّ الدول التي وافقت على المضمون (ب) في القرن 18م تعتبر من حيث القوة البحرية دولاً من الدرجة الثانية، عكس الدول التي حصلت على المضمون (أ) في القرن 17م. لذا، من المرجح أنّ الجزائر حاولت الاستفادة من ضعف هذه الدول (السويد، الدانمارك، الولايات المتحدة) بتغيير البند الثامن من المضمون (أ) إلى المضمون (ب).

ومع ذلك، فحالة الدانمارك تبقى مبهمة، ذلك أنّ البند الثامن من النسخة الجزائرية العثمانية ينص على المضمون (ب)، في حين أنّ نفس البند في النسختين الدانماركية والفرنسية ينص على المضمون (أ). هذا التناقض يمكن أن يُفسر بأنّ الدانمارك أرادت ضماناً مكتوباً يمنع الجزائريين من مهاجمة سواحلها، خاصة وذكرى هجمات القراصنة الجزائريين على ايسلندا سنة 1627م وجزر الفارو سنة 1629م ليست بالبعيدة³. لهذا وضعت المضمون (أ) في النسخة

¹ تُنظر المعاهدات مع هولندا في:

- علي تابلت، مرجع سابق، ص 255، 257-258.

² نص البند الثامن في النسخة العثمانية لمعاهدة 1686م مع إنجلترا على: "هيج بر جزاير كمي سي نه بيوك ونه كوجك انكلتره قرالى كن حكم ايلدغى شهرلر وقلعه لر وليمانلر اوكلرنده كوز ويروب كورندقدن صكره قرصانلق اتمك يقدر ويو بورديكي صلح وصلاحمزه افسانده اوليجق ايشلر اشلبيه لر". بمعنى أنّه لا تمارس السفن الجزائرية، كبيرة كانت أم صغيرة، القرصنة على مرأى من المدن أو القلاع أو الموانئ التابعة لملك إنجلترا، كما لن تمارس أية أفعال تفسد هذا الصلح الذي عقدناه. ونجد نفس المعنى تقريباً في النسخة الإنجليزية من المعاهدة: "لن تبجر أية سفينة، أو سفن أخرى صغيرة، من سفن الجزائر بالقرب أو على مرأى من طرق أو مرفئ أو موانئ أو مدن أو أماكن جلالته، كما لن تعكر سلام (أمن) وتجارة بريطانيا بأي شكل من الأشكال". ونجد نفس البند والمضمون في معاهدة 1695م. يُنظر: - علي تابلت، مرجع سابق، ص 151-152، 156-157، 194، 215، 228.

³ للمزيد حول غزوة قراصنة الجزائر على ايسلندا وجزر الفارو. يُنظر:

- عبد الهادي رجائي سامي، مرجع سابق، ص 14-24.

الدانماركية، رغم أن الجزائر تحوّلت في القرن 18م في معاهداتها (التي اطلعنا عليها) مع الدول من الدرجة الثانية إلى المضمون (ب).

وما يلفت الانتباه كذلك فيما يخص الاختلافات بين الترجمات، أنّ عنوان المعاهدات باللغة العثمانية يشير إلى طابع سياسي فقط، أي عهد وصلاح نامه أو عهد أمان. أمّا عناوين المعاهدات في الترجمات الأوروبية تحمل دلالات سياسية واقتصادية، أي معاهدة سلام وتجارة. وهو ما يظهر اختلاف المنظور والتوقعات من الطرفين المُمضيين على المعاهدات. فالطرف الأوروبي كان يرى في المعاهدة جانبان: أولهما أمني (حماية السفن والرعايا من اعتداءات القراصنة الجزائريين)، وثانيهما اقتصادي (تأسيس تجارة مع إيالة الجزائر). أمّا الجانب الجزائري، ربما لطبيعة النخبة الحاكمة العسكرية، لم تر في المعاهدات إلا جانباً أمنياً (الصلح ووقف الأعمال العدائية بين الجانبين)¹. وفي غياب النسخ العثمانية الأصلية لكل معاهدات السلام بين الجزائر والقوى الأوروبية، لا يمكننا الجزم أو إعطاء أحكام مطلقة حول أيّ النسخ هي أصدق تعبيراً عما تم الاتفاق عليه. في انتظار أن يحظى هذا الموضوع بعناية أكبر من قبل الباحثين في المستقبل. غير أنّ ما يمكن لمسه هو أنّ المعاهدات، سواء كانت أبدية أو غير محدّدة بأجل، تعكس واقعية النخبة الحاكمة في الجزائر، وتكيّفها مع سياقها التاريخي الذي شهد تفوقاً واضحاً لغير المسلمين في جميع المجالات.

¹ لا يبدو هذا الاستنتاج غريباً إذا علمنا أنّ الدولة العثمانية هدفت من خلال منحها امتيازات (عهد نامه) للدول الأوروبية إلى استعمالها كأداة دبلوماسية لعقد تحالفات مع الدول الأوروبية وضمان تعاطفها السياسي، بالإضافة لجذب التجار الأجانب. بينما نظرت القوى الأوروبية إلى الامتيازات كأداة للتوسع التجاري، بالموازاة مع المزايا الدبلوماسية البديهة التي توفرها. يُنظر:

- Edhem Eldem, op. cit., p 296.

4. نقض المعاهدات:

يُتهم بعض المؤرخين الغربيين الجزائر بأنها لم تحترم المعاهدات والاتفاقيات التي تعقدها، حيث يجزم روتاليي أنّ نكث المعاهدات أمر غريزي لدى الجزائريين ولا يتسنى للجزائر أن تعيش إلا عن طريق الحرب لما توفره لها من ثروات¹، وأنّها تنقض متى تشاء وأنّ حكامها كانوا لا يوفون بعهودهم². وبغض النظر عن صحّة هذه الاتهامات، فإنّ الفضيلة والأخلاق ليس لهما مكان في السياسة الدولية. بل المصلحة هي أساس العلاقات الدولية حسب المفهوم الماكيافالي³. أمّا من وجهة نظر فقهية، فإنّ نقض المعاهدات أمر مباح إذا لم تعد تخدم مصلحة الدولة المسلمة⁴.

إنّ نقض المعاهدات يعتبر من لبّ السياسة الدولية. وهو أمر لم يكن مقصورا على إيالة الجزائر فحسب، بل كل الدول كانت تحنث بوعودها أو تلغي معاهداتها متى ترى في ذلك جلبا للمصلحة، أو درأً للمفسدة. وحتى لو كان نقض المعاهدات أمرا منبوزا من منظور أخلاقي، فحكام الجزائر لم يقوموا بأي شيء خاطئ من منظور سياسي أو دبلوماسي لأن الدولة يجب أن تراعي مصالحها الخاصة، كما أنّه لا مكان للأخلاق في السياسة بين الدول. فإن رأت الجزائر مثلا أن معاهدة أو اتفاق ما لم يعد يخدم مصالحها فلها الحق في نقضه. وهو تصرف قامت به الدول الأوروبية فيما بينها ولا يزال أمرا متعارفا عليه في السياسة الدولية. ففي صيف 1536م، انفتحت الدولة العثمانية بقيادة سليمان القانوني مع حليفها فرنسا بقيادة فرانسوا الأول على تنظيم حملة مشتركة ضدّ إيطاليا، يقودها العثمانيون من الجنوب والفرنسيون من الشمال. وقد عبّأ السلطان سليمان لهذه الحملة حوالي 300 ألف جندي على سواحل ألبانيا لينقلهم

¹ عائشة غطاس، "نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني"، مرجع سابق، ص 123.

² يُنظر على سبيل المثال:

- A Berbrugger, op. cit., p 338.

³ محمد لحسن زغدي، "نظرة في الفكر السياسي عند ميكافيلي"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 6، 1992، ص 113.

⁴ حول شروط نقض المعاهدات في الفقه الإسلامي الحنفي، يُنظر:

- عثمان بن جمعة ضميرية، مرجع سابق، ص ص 109، 197.

الأسطول الهامايوني بقيادة القبودان خير الدين بربروس إلى السواحل الإيطالية. غير أنّ السلطان سيتعلم من هذه الحملة ما سيستيقنه خلفاؤه السلاطين لاحقا: *"إنّ الحلفاء "الكفار" سيتخلون عن كل اتفاقياتهم وتعهداتهم ما إن يروا في ذلك خدمة لمصالحهم"*. فتحت ضغط البابا، تصالح فرانسوا الأول مع عدوه شارل الخامس لكي تتمكن أوروبا من التوحد ضدّ الإسلام. وبذلك، انسحبت جيوش فرانسوا من شمال إيطاليا تاركة العثمانيين لوحدهم¹.

وقد كانت النخبة الحاكمة في الجزائر تدرك جيّدا أنّ الدول الأوروبية لا تهتمّ إلّا بمصالحها، لهذا وجب على الجزائر أن تعمل بالمثل. وفي هذا الصدد يقول المبعوث الجزائري عند ذهابه إلى إسبانيا للمصادقة على هدنة 1786م لأحد مبعوثي السلطان العثماني أنّ الجزائر قد عقدت هدنة لمدة ثلاث سنوات مع إسبانيا لكن الجزائر لن تتردد في نقضها إذا ما دعتها الضرورة إلى ذلك². ويمكن اعتبار حملة اللورد اكسموث على الجزائر سنة 1816م برهانا واضحا على عدم احترام الأوروبيين لتعهداتهم، حيث قام الأسطول الإنجليزي-الهولندي المشترك بخرق حرمة العلم الأبيض الذي رفعوه وساعة الانتظار التي قدموها للجزائريين للاستجابة لطلباتهم، بل استغلوا انشغال الجزائريين ودخلوا الميناء وشرعوا في قصف المدينة وتدمير الأسطول الجزائري³. وبعد هذه الحادثة، أمر الداوي عمر باشا بتسجيل ما يلي في سجل القصر: *"حذاري من الوثوق في الإنجليز أو تصديق كلامهم أو تعهداتهم المكتوبة أو علمهم الأبيض. فكل ما ينبع عنهم هو مجرد أكايب"*⁴.

مثال آخر على عدم التزام الأوروبيين بالتزاماتهم مما أجبر إيالة الجزائر على نقض اتفاقياتها معهم هو حرب 1769م-1772م مع الدانمارك. حيث قامت هذه الأخيرة ببيع جوازات سفر جزائرية لمدينة هامبورغ، لأن هذه المدينة لم تكن لها علاقات دبلوماسية مع الجزائر⁵، وهو ما

¹ STANFORD SHAW, op. cit., pp 98-99.

² شكيب بن حفري، مرجع سابق، ص 134-135

³ عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 257.

⁴ A. De Voulx, Tachrifat, op. cit., p 19.

⁵ Torbjorn Odegaard, Niels Moss un norvégien a Alger 1769-1772. Moklegaards Trykkeri, Fredrikstad, 2007. pp 15, 16.

مثل خرقا مباشرا لمعاهدة 1746م التي لا تسمح بتسليم جواز السفر الجزائري إلّا لرعايا ومراكب الدانمارك. وهو ما أجبر الجزائر على نقض المعاهدة وإعلان الحرب عليها. وحسب المؤرخ الهولندي فان كريكن (VAN KRIEKEN)، فقد كان الهولنديون أيضا لا يهتمون بتنفيذ بنود المعاهدات بحيث كانوا يتأخرون في دفع الضرائب السنوية، ويبيعون جوازات السفر في السوق السوداء لرعايا الدول التي هي في حرب مع إيالة الجزائر¹، وهو ما دفع هذه الأخيرة إلى نقض المعاهدات أو إلغائها في كثير من الأحيان.

5. الأطراف المتدخلة في الفعل الدبلوماسي الجزائري:

5. 1. الديوان:

يعتبر الديوان الهيئة السياسية العليا ذات الصلاحية في تسيير الشؤون الداخلية والخارجية للجزائر العثمانية. ورغم قلة المعلومات الدقيقة حول تاريخ إنشائه وحول مهامه في العهد الأول، إلّا أنّه يمكن القول أنّ تأسيسه يعود إلى عهد خير الدين بربروس مثلما ذكره صاحب "غزوات عروج وخير الدين" عندما أشار إلى أنّ خير الدين كان يستشير الأعيان والعلماء والانكشارية². أمّا الأسير الاسباني ديبغو دي هايدو فقد تحدث عن عدد هام من المستشارين المساعدين للباشا في إدارة وتسيير الحكومة. وعلى الرغم من عدم وضوح النصّ إلّا أنّه يوحي بوجود هيئة مساعدة للباشا، ولعلّها الديوان³. ومنذ أواخر القرن 16م بدأت تردّ إشارات صريحة إلى وجود هذه المؤسسة التي أصبحت تلعب دورا رئيسيا في حياة البلاد. ولا يجب أن ننسى أنّ الديوان

¹ GÉRARD VAN KRIEKEN, op. cit., p 11.

² نيقولايفانوف، مرجع سابق، ص 107.

³ عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، مرجع سابق، ص 112.

كان هيئة مقتبسة من الدولة العثمانية، حيث كان يمثل في حينها عنصر تجديد وتطوير أدخله السلاطين العثمانيون في المؤسسات الإسلامية¹.

ومن المؤكد أنّ هيئة الديوان أضحت أهم مؤسسة على مستوى الحياة السياسية ابتداء من مطلع القرن 17م إذ يذكر الدبلوماسي الفرنسي دي بريف (Debreves) أنّ جل القضايا المتصلة بالسياسة الخارجية والأوامر السلطانية وما إلى ذلك كانت تعرض على الديوان. كما اعتبرها البرتغالي كارفالو مسكاريناس أعلى سلطة بمدينة الجزائر².

ولا يمكن الحديث عن ديوان واحد بل عن ديوانين: الديوان الصغير والديوان الكبير³:

الديوان العام (الكبير): هو مجلس استشاري يتزأسه الأغا (القائد الأعلى للإنكشارية)، يتكون من أربعة وعشرين آياباشي، ومجموعة من البلوكباشية⁴ وممثلين عن مجموعة من الأوداباشا⁵ وآخرون عن مجموعة المعزول آغا⁶، كما يحضره أيضا ممثلون عن طائفة الرياس. والعضوية في هذا المجلس أكثر شمولية منها في الديوان الصغير فهو يضم مختلف الموظفين السامين في الأوجاق فضلا عن نسبة كبيرة من العلماء وممثلين عن الأعيان. ومع النصف الأول من القرن 17م تحوّلت هذه المؤسسة إلى أحد أجهزة الدولة بعد أن كانت جهازا خاصا بالأوجاق مما سمح له بعد ذلك بانتزاع السلطة نهائيا من الباشاوات⁷. وحسب أقوال الأب دان، الذي كان في الجزائر في النصف الأول من القرن 17م، فإنّ الديوان الكبير كان يتشكل من كل ضباط

¹ جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، مرجع سابق، ص ص 245-246.

² عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، مرجع سابق، ص 112.

³ نفسه، ص 113.

⁴ Büyükpasalar

⁵ Odapaşalar

⁶ Me'zul Ağā

⁷ عائشة غطاس، "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)"، مرجع سابق، ص 24.

الإنكشارية، حيث يجتمع كل يوم سبت في حصن القصبة¹، وهو المكلف بمسائل الحرب والسلام، في حضور "ألف وخمسمئة عضو" مصطفىين عن يمين وعن شمال².

الديوان الخاص (الصغير): لقد لوحظ تطور داخل مؤسسة الديوان (الكبير) خلال القرن 17م، ذلك أن العدد الكبير لأعضاء الديوان جعل منه هيئة ثقيلة الحركة وغير قادرة على متابعة الأمور بدقة وبالسرية المطلوبة مما أدى إلى انبثاق هيئة محدودة العدد من داخل الديوان نفسه والتي أطلق عليها اسم الديوان الصغير التي استأثرت بالسلطة الفعلية داخل هذه المؤسسة الواسعة³. وكان الباشا هو الذي يترأس الديوان الصغير في القرن 17م. وقد ضم كبار الإنكشارية ورياس البحر وبعض الموظفين الإداريين، وهو صاحب السلطتين التشريعية والتنفيذية. فمن صلاحياته وحده اتخاذ القرارات. يبلغ عدد أعضاء هذه الهيئة حوالي خمسين عضواً، أو ثمان وأربعين بالتحديد⁴. والباشا هو صاحب النفوذ المطلق، وبضعف سلطة الباشا تضاءلت أهميته⁵. أما عن أيام انعقاد جلساته فكانت أيام الأحد والإثنين والثلاثاء في قصر الباشا⁶.

ولقد واكب تحوّل النظام السياسي في الجزائر من الباشوية (Paşalık) إلى نظام الدايات (Dayılık) مروراً بالآغوية (Ağalık)، تقلصاً لدور الديوان الذي بدأ يتحول شيئاً فشيئاً إلى هيئة استشارية، حيث انتزعت منه على مرّ السنين صلاحيات الاشراف ومراقبة الجهاز التنفيذي الذي يرأسه الداوي. وبالرغم من ذلك، فقد احتفظ بصلاحياته في اختيار الداوي وحل مشكلة

¹ Pierre Dan, op. cit., p 101.

² GÉRARD VAN KRIEKEN, op. cit., p 14.

³ جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، مرجع سابق، ص ص 247-248.

⁴ GÉRARD VAN KRIEKEN, op. cit., p 14.

⁵ عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 24.

⁶ Pierre Dan, op. cit., p 101.

الإستخلاف. ومن المفيد بهذا الصدد الملاحظة بكونه ربما يعود إليه الفضل في عدم ظهور نظام الحكم الوراثي في الجزائر وقيام أسر حاكمة تتوارث السلطة بين أفرادها¹.

ويذكر وليام شالر أن الداوي أوائل القرن 19م كان بالكاد يستشير الديوان (ديوان الانكشارية)، لأن الواقع أنه منذ نقل مقر الداوي إلى القصبة، أصبح الديوان مجرد حبر على ورق في إيالة الجزائر². ذلك أن الداوي أصبح منذ منتصف القرن 18م يُعين وزرائه بنفسه³، وهم: الخزناجي الذي تشمل سلطته الشؤون المالية والداخلية، والآغا الذي هو القائد الأعلى والذي يمكن تسميته بوزير الحربية، ووكيل الحرج أو وزير البحرية والشؤون الخارجية، وخوجة الخيل وهو المشرف على أملاك الدولة. وهؤلاء الوزراء يشكلون مجلس وزراء الداوي⁴ الذي يدير شؤون البلاد. أما الديوان الذي كانت له سلطة مستقلة في السابق، فقد فقد دوره ولم يعد الداوي يستشير⁵. والجدير بالذكر هنا أن بداية ظهور المناصب الوزارية يعود إلى عهد رمضان بلكباشي بعد تعيينه على رأس آغوية الجزائر عام 1660م، حيث بدأت تتشكل ما يمكن تسميتها بالمناصب الوزارية على نفس النحو تقريبا الذي كانت عليه خلال مرحلة الدايات⁶.

5. 2. وكيل الحرج:

يُعتبر وكيل الحرج المسؤول عن كل ما يتعلق بالقضايا الخارجية للجزائر، بما فيها القضايا الدبلوماسية⁷. ويُعرف كذلك بوكيل حرج باب الجزيرة (باب الميناء)، حيث يعتبره الغربيون،

¹ جمال قنان، مرجع سابق، ص 246.

² وليام شالر، مصدر سابق، ص ص 42-43.

³ جمال قنان، مرجع سابق، ص ص 247-248.

⁴ وليام شالر، مصدر سابق، ص ص 42-43.

⁵ M. Renaudot, Alger, op. Cit., pp 80-81.

⁶ أمين محرز، مرجع سابق، ص 88.

⁷ يُذكر أن مهام الإشراف على البحرية والشؤون الخارجية للإيالة في القرن 17م كانت منوطة بالقبطان رايس الذي كان أحد أعضاء الديوان الخاص. يُنظر:
- أمين محرز، مرجع سابق، ص 25.

على غرار دوفو (De Voulx)، أنه وزير البحرية¹، والوزير المكلف بالعلاقات مع القوى الأوروبية².

ويقع تحت إشرافه كل ما يتصل بشؤون البحرية والغزو البحري والعلاقات الخارجية. وتحت أوامره اثني عشر بولوك باشا يراقبون المحلات المعدة لعتاد تجهيز السفن، كما يخضع لسلطته القبطان باشا وقائد الميناء والحراس ورياس البحر³. وقد ارتبطت مكانة وكيل الحرج بنشاط الغزو البحري، ففي ثلاثينيات القرن 17م، وفي الفترة التي تتوافق مع العصر الذهبي للقرصنة، كان وكيل الحرج أحد أبرز الموظفين السامين، وحينما تقهقر الغزو البحري، فقد مكانته⁴. كما يراقب وكيل الحرج النشاط البحري ويشرف على أعمال الترسانة البحرية وينظر في توزيع الغنائم، ويتصل في بعض الأحيان بقناصل ومبعوثي الدول الأوروبية⁵.

ورغم أهمية وكيل الحرج التي جعلته يهتم بالشؤون الخارجية ويشرف على الأمور البحرية، إلا أنه ما لبث أن تضاعفت مكانته بين وزراء الداى إثر ضعف القرصنة واشتداد الضغط الأوروبي على الجزائر⁶. أما فيما يخص صلاحياته، فقد تنامت منذ أواخر القرن 18م، فهو إلى جانب اهتمامه بالشؤون البحرية المختلفة أصبح يتأصل ديوان البحرية الذي كان من بين مهامه الفصل في القضايا والنزاعات التي تحدث في البحر بين الجزائريين وبين الدول الأخرى بحضور القناصل الأجانب المعتمدين في البلاد. كما كان من مهامه أيضا متابعة علاقات الجزائر مع الدول الأجنبية، أي بمثابة وزير للخارجية. ولقد تأكدت هذه الصلاحيات الأخيرة بالقرار الذي اتخذته الداى عام 1807م بإلزام القناصل الأوروبيين بالتعامل مباشرة مع وكيل الحرج. ولقد أثار هذا القرار في حينه ردود فعل واحتجاجات صاخبة من طرف الدول الأوروبية، غير أن

¹ A. De Voulx, op. cit., p 28.

² DANIEL PANZAC, op. cit., p 14.

³ Venture De Paradis, op. cit., p 118.

⁴ عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، مرجع سابق، ص 119.

⁵ ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص 16.

⁶ نفسه، ص 16.

إيالة الجزائر تمسكت به إذ يبدو أنه كان يندرج ضمن عملية اصلاح الهياكل، قامت بها الدولة في هذه الفترة¹.

وقد مارس وكيل الحرج صلاحياته في القضايا الدبلوماسية، فوكيل الحرج حسن² مثلا هو الذي حثّ الداوي محمد عثمان باشا³ سنة 1791م على قبول عقد السلم مع الاسبان. ويعود ذلك إلى أسباب شخصية، لأنه كان قد وقع أسيرا في يد الاسبان ولم يتحرّر إلا بعد وساطة الملك الاسباني، فغدا بذلك مدينا له. ولإقناع الداوي بعقد هذه المعاهدة، حاول اغراءه بالفوائد المادية الكبرى التي يمكن أن يستفيد منها هو وبقية الموظفين في الحكومة من وراء عقد الصلح⁴.

5. 3. القوى الخارجية:

تدخلت القوى الخارجية من خلال قناصلها المتواجدين في الجزائر في مرات عديدة في العملية الدبلوماسية الجزائرية، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من أجل التأثير أو توجيه القرار السياسي الجزائري بما يوافق مصالح دولهم. وذلك بالتدخل لدى المسؤولين الجزائريين من أجل اقناعهم بعقد المعاهدة، أو نقضها، أو حتى اعلان الحرب على دول أخرى. وفي هذا الصدد نجد القنصل الإنجليزي يحاول سنة 1666م عرقلة المفاوضات الفرنسية الجزائرية لعقد السلام ويعد السلطات الجزائرية بتسليمها 30 سفينة للدفاع عن نفسها إن قبلت بنقض السلام مع الفرنسيين⁵. نفس الشيء قامت به الدانمارك والبنديقية اللتان عارضتا مساعي الولايات

¹ جمال قنان، مرجع سابق، ص 248.

² هو الذي سيصبح لاحقا الداوي حسن باشا بين 1791م-1798م بعد وفاة الداوي محمد عثمان. للمزيد حول هذه الشخصية يرجى العودة لـ:

- أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا...، مصدر سابق، ص 52.

- A. De Voulx, Tachrifat, op. cit., p 129.

³ حكم محمد عثمان باشا بين 1765م و1790م، وتعتبر عهده من أطول العهود في تاريخ إيالة الجزائر، وقد أفرد له احمد توفيق المدني ترجمة مأخوذة من مذكرات أحمد الشريف الزهار. يُنظر:

- أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا...، مصدر سابق، ص 79-132.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، "المعاهدة الجزائرية الاسبانية 1791"، مرجع سابق، ص 81.

⁵ De Grammont H. D, op. cit., p 218.

المتحدة في عقد معاهدة مع الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن 18م، مخافة إعلان الجزائر الحرب عليهما بعد ذلك. بل حتى فرنسا، خاصة الغرفة التجارية لمرسيليا، كانت ضد محاولات الولايات المتحدة لتوقيع سلام مع الجزائر رغم أنها كانت تزعم علنا أنها مؤيدة للمعاهدة الجزائرية الأمريكية، كون المعاهدة ستمنح السفن التجارية الأمريكية حرية التجارة في المتوسط، مما يعني منافسا جديدا لفرنسا في المنطقة¹. لهذا السبب أمرت الولايات المتحدة بمفاوضتها بإبقاء أمر المفاوضات سرا لأن السلطات الأمريكية كانت تعلم أنها ستواجه معارضة في الجزائر من طرف أفراد محسوبين على دول أخرى². كما اتبعت هامبورغ نفس الخطوات في مفاوضاتها مع إيالة الجزائر سنة 1749م، حيث أرسلت تعليمات للمكلف بالمفاوضات في مدينة الجزائر بإبقاء تحركاته سرية. وعلى الرغم من اظهار قنصل فرنسا لومار (Lemaire) في العلن أن بلاده تساند مساعي هامبورغ، قام هذا الأخير بعدة تحركات في الظل لعرقلة أي اتفاق مع هامبورغ، خاصة بعد أن علم أن السلطات الجزائرية كانت تخطط لنقض السلام مع الدانمارك، حليفة فرنسا، بعد إبرامها للصلح مع هامبورغ. وبذلك قام القنصل الفرنسي بعدة محاولات لتأخير المفاوضات، كما حث صناع القرار في إيالة الجزائر على رفع مطالبهم لتعجيز المفاوضات الهامبورغي³.

بل هناك من القناصل أو المفاوضين الغربيين من حاول استخدام وساطة داخلية من الجزائر لتسهيل عملية التفاوض وإبرام المعاهدات. فالقنصل الدانماركي هاميك (Hammeken) على سبيل المثال حاول اقناع إحدى زوجات الداى بالتوسط له لتسريع المفاوضات، مقابل هدايا بالطبع. وعند توقيع المعاهدة الدانماركية الجزائرية سنة 1746م، بدأت تظهر نوع من المنافسة بين قنصل الدانمارك هاميك وقنصل السويد لوجي (Logie). ذلك أن كلا المملكتين

¹ جيمس. ل. كاتكارت، مصدر سابق، ص ص 195، 200.

² Ali Tablit, op. cit., ص 462.

³ Magnus Ressel, "The peace between Hamburg and Algiers (Feb. 1751-Nov. 1752)", in: Portal Militärgeschichte. <http://portal-militaergeschichte.de/node/1543> consulted: 14-04-2019

كانتا تتنافسان في نفس المجال، أي تصدير مواد الصناعات البحرية والعسكرية¹. والأمثلة هاته التي بين أيدينا ما هي إلا عينات قليلة عن تدخل القوى الخارجية في العملية الدبلوماسية الجزائرية لمحاولة توجيهها بما يوافق مصالحها، وذلك للإشارة بأن العوامل الخارجية لها دور كذلك في توجيه النشاط الدبلوماسي والسلوك الخارجي لأي دولة أو كيان سياسي.

¹ T. Odegaard, op.cit. , p 42.

المبحث الثالث: الممارسات الدبلوماسية الجزائرية:

نقصد بالممارسات الدبلوماسية مجموع الأفعال المتعارف عليها والمتصلة بالفعل الدبلوماسي الذي تمارسها الكيانات السياسية، كإرسال البعثات الدبلوماسية، والتفاوض على المعاهدات وإبرامها، والمراسلات الدبلوماسية...

1. المعاهدات:

يمكن تقسيم المعاهدات والاتفاقيات بين الجزائر والدول الغربية إلى صنفين متباينين. الصنف الأول هو معاهدات السلام والتجارة، وهذا الصنف من المعاهدات هو الأكثر إبراما. أما الصنف الثاني فهو معاهدات الامتيازات أو التنازلات التجارية والاقتصادية، حيث تعتبر هذه الاتفاقيات أقلّ عددا بكثير من معاهدات السلام، كون الدول التي تمتعت بامتيازات اقتصادية في الجزائر تعتبر قليلة، وعلى رأس هذه الدول تأتي فرنسا.

1.1. معاهدات السلام والتجارة:

تُصنّف المعاهدات السياسية التي جمعت الجزائر بالدول الأوروبية في خانة ما يُعرف بمعاهدات السلام والتجارة. وتعتبر معاهدة 1619م مع فرنسا أول معاهدة سياسية مباشرة عقدتها إيالة الجزائر مع دولة أوروبية. والمفارقة أن آخر معاهدة عقدتها الجزائر العثمانية كانت مع فرنسا أيضا، وهي وثيقة الاستسلام التي وقعها الداوي حسين في 5 جويلية 1830م.

في المجموع حوالي 79 معاهدة سلام وتجارة عُقدت بين الجزائر والدول الأوروبية (يُنظر الملحق 12)، أكّدت بشكل كبير استقلالية الجزائر عن الباب العالي فيما يخص الدبلوماسية والسياسة الخارجية للإيالة وعلاقاتها الدولية.

1.1.1. معاهدات السلام والتجارة مع فرنسا:

تعتبر فرنسا الدولة الأولى من حيث الروابط الدبلوماسية والاقتصادية مع الجزائر. فكما ذكرنا سابقا، كانت فرنسا السبّاقة إلى انشاء قنصلية لها في الجزائر، والأولى في ابرام معاهدة سلام معها. ويعود الفضل في هذه الأسبقية إلى العلاقات الحسنة والحلف الذي جمع الدولة العثمانية بفرنسا في النصف الأول من القرن 16م¹. وعلى الرغم من أنّ الجزائر (المغرب الأوسط) لم تجمعها أية علاقات دبلوماسية مع فرنسا في القرون الوسطى²، إلا أنّ هذا الأمر تغيّر في الفترة العثمانية إذ أصبحت فرنسا الدولة الأولى من حيث المعاهدات المنعقدة مع الجزائر.

أُبرمت أول معاهدة بين الجزائر وفرنسا في 21 مارس 1619م. وذلك بعد الأزمة التي نشبت بين البلدين بسبب حادثة القرصان سيمون دانسا (Simon Dansa). وقد عُقدت هذه المعاهدة في مدينة مارسيليا الفرنسية، ولكن بعد المجزرة التي قام بها سكان هذه المدينة في حق الوفد الجزائري الذي قام بالمفاوضات، لم يحدث أن أبرمت الجزائر معاهدة أخرى مع فرنسا خارج أراضيها³. أمّا عن بنود المعاهدة فنلخصها فيما يلي:

البند الأول: ستحترم المعاهدات المبرمة والمتفق عليها بين المملكتين من أجل السلام والراحة المشتركة لدولتيهما بدقة. وستُراعى دون أن يصدر من أي طرف أي مخالفات.

البند الثاني: تتوقف مختلف عمليات القرصنة والتعديات. ولا يُتعرّض إلى قرصنة الجزائر ومراكب فرنسا في الشرق أو في الغرب. كما لا يُتعرض إلى التجار الآخرين الذين يبحرون

¹ في حديث لريس أفندي (رئيس الكتاب) في اسطنبول مع سفراء روسيا والنمسا وبروسيا بعد طلب هؤلاء طرد الرعايا الفرنسيين من أراضي الدولة العثمانية أثناء الثورة الفرنسية، أشار رئيس الكتاب إلى أنه لا يمكنه فعل ذلك لأن فرنسا كانت منذ زمن بعيد حليفة الدولة العثمانية والدولة الأوروبية الأكثر تفضيلا في نظام الامتيازات العثماني. يُنظر: - Behice özlem Gökakın, op. Cit., p 312.

² L. de Mas Latrie, op. cit., P VIII.

³ جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 66.

تحت الراية الفرنسية. ولا يسمح بتفتيشهم أو الاستيلاء على بضائعهم ولو كانت ملكا لأعداء الدولة العثمانية¹.

البند الثالث: لضمان عدم خرق هذا الاتفاق من طرف الأفراد والخواص، فلن يسمح لأي مركب أو سفينة قرصنة مغادرة ميناء الجزائر إلا بعد تقديم ضمانات بكونها لن تتعرض للفرنسيين بأي أذى...²

البند الرابع: لا يُسمح لقرصنة دول ومملكات أخرى أن يأتوا إلى مدينة الجزائر بأي فرنسي. وإذا حدث وأن جيء به يطلق سراحه على الفور مع ارجاع سفينته وأمتعته.

البند الخامس: لا يسمح جلالة الملك اطلاقا بتسليح أية سفينة بموانئ مملكته وثغورها لمطاردة الجزائريين.

البند السادس: يتم اطلاق سراح جل الفرنسيين من أي منطقة كانوا، وكل الذين قبض عليهم تحت راية فرنسا. كما يتم اطلاق جل أسرى مملكة الجزائر بفرنسا³.

البند السابع: إنّ الايطاليين والاسبان الساكنين والمقيمين في فرنسا والذين يطلبون أن يُعتبروا مثل رعايا الملك فإنهم سيعاملون تماما كما يُعامل الفرنسيون الأصليون.

البند الثامن: من أجل ضمان أكثر لتنفيذ ترتيبات هذا الاتفاق وهذه المعاهدة، فإن صاحبي الفخامة الباشا والديوان، سيرسلان اثنين من الأعيان للإقامة في هذه المدينة، مرسيليا، كرهائن.

البند التاسع: وفي حالة ما إذا وقع حدث في المستقبل، من طرف أو من آخر والذي من شأنه أن يُعتبر انتهاكا، فإنه لا يجوز للطرف الذي يعتبر نفسه مؤذى أن يبادر إلى استعمال القوة

¹ عائشة غطاس، "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)"، مرجع سابق، ص 44.

² جمال قنان، مرجع سابق، ص 264.

³ عائشة غطاس، مرجع سابق، ص ص 44-45.

أو الرد بالتعدي وإنما يطلب ترضيته بالقوة. وإذا ما رفض له ذلك ففي هذه الحالة يمكنه أن يعتمد إلى استعمال القوة¹.

وبعد هذه المعاهدة، أخذت العلاقات الجزائرية الفرنسية منحى متقلب، خاصة في القرن 17م. إذ شهد هذا القرن عدة حروب بين الجانبين، انتهت أغلبها بعقد معاهدات سلام أو تجديد المعاهدات السابقة في إطار دبلوماسية أمراء البحر. أما القرن 18م فقد شهد نوعاً من الاستقرار في العلاقة بين الجانبين، مما أدى إلى غلبة الدبلوماسية السلمية من مراسلات بين الدايات والملوك الفرنسيين، ومراسلات قنصلية وتبادل السفارات. ونشير فيما يلي إلى معاهدات السلام والتجارة بين الجانبين حتى القرن 19م:

معاهدة 19 سبتمبر 1628م، معاهدة 17 ماي 1666م، معاهدة 25 أبريل 1684م، معاهدة 24 سبتمبر 1689م، معاهدة 4 مارس 1698م²، معاهدة 26 جانفي 1718م، معاهدة 7 ديسمبر 1719م، معاهدة 20 فيفري 1720م، معاهدة 16 جانفي 1764م، معاهدة 29 مارس 1790م، معاهدة 16 جويلية 1791م، معاهدة 20 ماي 1793م، معاهدة 30 سبتمبر 1800م، معاهدة 28 ديسمبر 1801م، معاهدة 26 ديسمبر 1805م، معاهدة 7 نوفمبر 1808م، معاهدة 12 جويلية 1814م، معاهدة 30 مارس 1815م، معاهدة 16 أبريل 1815م، معاهدة 29 مارس 1818م³.

¹ جمال قنان، مرجع سابق، ص 265.

² تذكر مراجع أخرى أنّ هذه المعاهدة كانت في ماي 1689م، بعد القصف الفرنسي الذي دام من 1 حتى 16 جويلية 1688م، والذي استعمل فيه الأسطول الفرنسي أكثر من عشرة آلاف قذيفة من المدافع بعيدة المدى. وقد أدى القصف إلى تدمير المساجد ومنازل الداي، وحصن ماتيفو، والتكنات والبيوت التي لم يبق منها سوى 800 بيت مأهول من أصل عشرة آلاف. يُنظر:

- Nabil Matar, "THE MAGHARIBA AND THE SEA...", pp 133-134.

³ E. ROUARD DE CARD, Traités de la France Avec les pays De l'Afrique du Nord Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc, A. PÉDONE, Éditeur, Paris, 1906, Pp 3-7.

- عائشة غطاس، مرجع سابق، ص ص 194-196.

1. 1. 2. معاهدات السلام والتجارة مع هولندا:

تعتبر هولندا ثاني دولة تعقد معاهدة سلام وتجارة مع إيالة الجزائر. كما تعتبر أول دولة بحرية غير متوسطة تسالم الجزائر، وكان ذلك سنة 1622م¹. وقد تأكدت معاهدة 1622م نهائيا في يناير 1626م²، بعد إضافة بنود جديدة تتعلق بالسلام والتجارة بين الدولتين³. وتستدعي معاهدة 1626م المجددة اهتماما خاصا كونها ستصبح نموذجا للمعاهدات بين الجزائر والقوى الغربية، بحيث أنّ كل المعاهدات اللاحقة بين الجزائر والدول الأوروبية بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية ستكون مشابهة لها في البنية⁴ مع بعض الاختلافات في البنود⁵.

وقد عرفت العلاقات الدبلوماسية بين إيالة الجزائر وهولندا استقرارا في القرن 18م، ذلك أنّ هذه الأخيرة كانت تعلم أنّها لم تعد قوة بحرية هامة كما كان عليه الحال في القرن 17م، إذ لم يعد بإمكانها فرض كلمتها على الإيالات الشمال افريقية. ضف إلى ذلك أن ارسال أساطيل إلى المياه الدافئة لحراسة التجارة الهولندية كان مكلفا، والأحسن هو توفير احتياجات الجزائر من معدات الصناعات البحرية مادامت السفن التي تصنع من هذه المعدات لا تُوجّه لضرب السفن الهولندية. وفي نفس الوقت، رأت إيالة الجزائر التي فقدت كثيرا من قوتها البحرية في القرن 18م أن السلام مع هولندا يخدمها أكثر لأنه يضمن سلامة قراصنتها من هجمات الهولنديين، وفي نفس الوقت يساهم في منع تحالف هولنديا اسبانيا ضدّ إيالة الجزائر⁶.

¹ ارسلت هولندا كورنيلس بينكر كمفاوض لعقد السلام مع الجزائر سنة 1622م. وقد كان كورنيلس أستاذ للقانون في جامعة كرونينغ Groningue وهاوي للغات الشرقية. يُنظر:

- GÉRARD VAN KRIEKEN, op. cit., p 30.

² هناك من يقول أنها عقدت في 22 نوفمبر 1626م. يُنظر (الملحق 13).

³ أبو القاسم سعد الله، "وثائق عن الجزائر في مكتبة منيسوتا (أمريكا)"، مرجع سابق، ص 176.

⁴ ذلك أنّ هذه المعاهدة احتوت على 23 فصلا أو بندا، بينما معاهدة 1622م احتوت على 16 فصلا فقط. وبذلك أصبحت المعاهدات اللاحقة بين الجزائر والقوى الغربية تصاغ تقريبا بنفس البنود تقريبا، مع بعض الاختلافات في المضمون. للاطلاع على بنود معاهدة 1726م بين الجزائر وهولندا، يرجى العودة لـ:

- GÉRARD VAN KRIEKEN, op. cit., p 157.

Fatima Maameri, op. cit., p 117. ⁵

GÉRARD VAN KRIEKEN, op. cit., p 101. ⁶

وقد نرى بوضوح تغير سياسات الدول الخارجية حسب ما تقتضيه الظروف الداخلية والخارجية للدول وحسب ما تقتضيه المصلحة. فهولندا دخلت في تحالف مع الجزائر ضد اسبانيا بعد معاهدة 1622م، وذلك عندما كانت اسبانيا عدوا مشتركا لكلا الدولتين¹. لكن بعد قرنين من الزمن تغيرت الموازين وعقدت هولندا حلفا دفاعيا مع اسبانيا موجه ضد الايالات المغربية وإيالة الجزائر بالخصوص، وذلك سنة 1816م².

وقد حاولت الجزائر سنة 1824م اجبار هولندا على الغاء معاهدة الدفاع المشترك التي عقدتها مع اسبانيا وأن تدفع الضرائب كما كانت تدفع من قبل على غرار الدول الأخرى قبل تجديد السلام معها³. لكن في الأخير رضخ الداوي حسين للضغوطات الهولندية وقبل تجديد السلام معها، ويذكر وليام شالر أن السبب يعود ربما للخسائر التي تعرضت لها الجيوش العثمانية في المشرق⁴. ربما لأن الداوي وصل إلى قناعة مفادها أنه لو حصل نزاع مع هولندا وقدم اسطولها إلى الجزائر فإنه لن يتمكن من الحصول على مساعدات عسكرية من إسطنبول.

ونلخص فيما يلي المعاهدات ذات الطابع السياسي التي تمت بين هولندا والجزائر:

أكتوبر 1622م: أول معاهدة سلام ممضاة من طرف حسين باشا، وحמיד آغا والمبعوث الهولندي كورنليس بينكر (Cornelis Pijnacker).

جانفي 1626م: المعاهدة الثانية المنعقدة بواسطة كورنليس بينكر (لم تصادق عليها حكومة الأقاليم الهولندية).

¹ GÉRARD VAN KRIEKEN, op. cit., p 34.

² Le Baron I. De Testa, Recueil de traites de la Porte Ottmane avec les puissances Etrangères depuis le premier traite conclu, en 1536, entre Suleymen I et François I jusqu'à nos jours, T1, AMYOT Editeur des Archives Diplomatiques, Paris, MDCCCLXIV (1864), p 423.

³ وليام شالر، مصدر سابق، ص ص 243-244.

⁴ نفسه، ص ص 254-255.

أفريل 1662م: أول معاهدة سلام ممضاة من طرف شعبان آغا وميشال أدرينز دي رويتر (Michiel Adriaensz de Ruyter) (لم تصادق عليها حكومة هولندا).

نوفمبر 1662م: ثاني معاهدة ممضاة من طرف شعبان آغا¹ وميشال أدرينز دي رويتر.

ماي 1677م: اتفاق بين الحاج محمد²، وبابا حسن³ وتوماس هيس (Thomas hees) حول تحرير الأسرى.

أفريل 1679م⁴: معاهدة سلام ممضية من طرف إسماعيل باشا، والحاج محمد، وبابا حسن وتوماس هيس.

أفريل 1707م: معاهدة سلام ممضاة من طرف حسن خوجة⁵ وجودا كوهين (Juda cohen).

جوان 1712: معاهدة سلام ممضاة من طرف بابا علي⁶ وجون فان بيرل (Johan van Baerle).

¹ حكم بين 1661م و1665م، عرفت عهده نزاعات كثيرة مع فرنسا، كما شهد عهده الانزال الفرنسي على مدينة جيجل. للمزيد حول الأغا شعبان يُنظر:

- أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا...، مصدر سابق، ص 40.

² الحاج محمد باشا (1671م-1682م)، كان من قدماء الرياس، وبسبب استرجع الرياس سطوتهم ولم يعترفوا بالمعاهدات السابقة مع فرنسا. وبعد أن ادرك الهرم محمد باشا، اعتزل الحكم واستقر بطرابلس، وأولى مكانه صهره بابا حسن باشا. يُنظر:

- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 42.

³ بابا حسن باشا (1682م-1683م)، هو صهر الداي السابق محمد باشا، عرفت عهده الهجوم الفرنسي بقيادة دوكين في 25 جويلية 1682م، خلعه حسن ميزومورتو وتولى الحكم مكانه سنة 1683م. يُنظر:

- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 43.

⁴ لعلها المعاهدة التي طالب فيها الجزائريون الهولنديين بتسليمهم 100 مدفع نحاسي، وذلك بعد إخفاقات الجزائريين أمام الأساطيل الإنجليزية في سبعينات القرن 17م. يُنظر:

- Nabil Matar, "THE MAGHARIBA AND THE SEA...", op. cit., p 130.

⁵ حسن أو حسين خوجة (1707-1710م)، اعتزل الحكم طواعية بعد فشل مخططه في التدخل في الصراع على حكم تونس بين إبراهيم الشريف الموالي للجزائر وحسين بن علي. يُنظر:

- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 47.

⁶ بابا علي شلوش (1710-1718م) هو الداي الذي رفض استقبال الباشا المرسل من إسطنبول سنة 1711م. يُنظر:

- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 48.

سبتمبر 1726م: معاهدة سلام ممضية من طرف كرد عبيدي¹ وفرانسوا فان أرسن فان سوملسديك (François van Aerssen van Sommelsdijck).

نوفمبر 1757م: معاهدة سلام ممضاة من طرف علي داي² ويوست سلس (Joost Sels).

مارس 1795م: معاهدة سلام ممضاة من طرف حسن باشا وبيتر ملفيل (Pieter Melvill).

أوت 1816م: معاهدة سلام ممضاة من طرف عمر داي³ وثيودوروس دي كبلان (theodorus van de capellen)⁴.

1. 1. 3. معاهدات السلام والتجارة مع إنجلترا:

لم تدم معاهدة 1621م بين الجزائر وإنجلترا، إذ سرعان ما عاد الجزائريون إلى أسر السفن الإنجليزية. فاضطر بذلك السير توماس روي (Sir Thomas Roe)، سفير إنجلترا في إسطنبول، إلى التفاوض مع السلطات العثمانية سنة 1623م بحضور بعثة جزائرية على اتفاق لوقف القراصنة الجزائريين لاعتداءاتهم على السفن الانجليزية⁵.

¹ كرد عبيدي، تقلد منصب باي التيطري ثم آغا السبايحية، ليتولى بعد ذلك منصب داي الجزائر وهو في حوالي 60 من عمره بعد مقتل الداوي محمد باشا في 18 ماي 1724م (يذكر دو غرامونت أنه قُتل في 18 مارس)، وُصف بالوداعة ودمائة الأخلاق، وبأنه الأحقّ بالحكم من غيره في تلك الفترة. يُنظر:

- L. de Tassy, op.cit. , pp 224-226.

- H. D. de Grammont, op.cit. , p 282.

² علي باشا ملمنلي، تولى الحكم سنة 1168هـ/1754م، قُتل سنة 1179هـ/1765م بعد فترة حكم دامت إحدى عشر سنة. يُنظر:

- A. De Voulx, Tachrifat, op. cit., p 129.

³ اشتغل عمر باشا في منصب آغا العرب قبل اختياره في منصب الداوي في 28 رجب 1230هـ، قُتل بتاريخ 26 شوال 1232هـ/1817م بعد أن قضى سنتين على رأس الجهاز التنفيذي في إيالة الجزائر. يُنظر:

- A. De Voulx, Tachrifat, op. cit., p 130.

GÉRARD VAN KRIEKEN, op. cit., p 147. ⁴

- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص ص 173-176.

⁵ Alan G. Jamieson, lords of the sea; a history of the Barbary corsairs, reaction books, London, 2012, p 92-94.

وقد تراوحت العلاقات بين الجزائر وإنجلترا بين السلم والحرب إلى غاية عام 1664م، أين عقد البلدان معاهدة سلام وتجارة في 30 أكتوبر من نفس السنة¹. غير أنّ المعاهدة لم تلبث أن نُقضت مرة أخرى، مما أجبر الإنجليز على إرسال السير توماس ألين في جوان 1669م ليقراً مطالب الملك شارلز على الجزائريين، خاصة فيما يتعلق بتحرير الأسرى الإنجليز ومعاقبة الرياس الذين هاجموا السفن الإنجليزية. وعند رفض الجزائريين هذه المطالب، قام الأسطول الإنجليزي بقنبلة مدينة الجزائر من 5 سبتمبر إلى 21 نوفمبر، مما سبب دماراً كبيراً للمدينة وبنيتها التحتية. وفي الأخير قبلت إيالة الجزائر تجديد السلام بنفس بنود مواد معاهدة 1664م، مع إضافة بند يمنع الجزائريين من الإبحار عبر ميناء طنجة، الذي كان تحت السيطرة البريطانية، إلى المياه الأطلسية².

وقد تواصلت بعد ذلك سلسلة معاهدات السلام والتجارة بين الجانبية، حيث نلخص بعضها فيما يلي:

- معاهدة 10 أبريل 1682م: وُقعت بين الأميرال هيربرت (Herbert) وداي إيالة الجزائر³.
- معاهدة 6 أبريل 1686م: وُقعت من طرف القبطان وليم سلون (William Sloane) والداي⁴.
- معاهدة 17 أوت 1707م: وقعت من طرف القبطان مندن (Munden)، والقنصل كول (Cole) والداي (حسن خوجة).

¹ Recueil des traites de paix, de trêve, de neutralité, de suspension d'armes, de confédération, d'alliance, de commerce, de garantie, et d'autres actes publics..., op. cit., p 703.

² Nabil Matar, Britain and Barbary 1589–1689, op. Cit., pp 141-142.

³ في ديسمبر 1681م، رخص ملك إنجلترا شارل الثاني للقراصنة الإنجليز بمهاجمة الجزائر حتى إبرام معاهدة سلام 10 أبريل 1682م. لكن نتيجة لعدم تسليم الإنجليز للأسرى الجزائريين الذين كان من المفروض تسليمهم للجزائر، اضطر الداي بابا حسن لنقض المعاهدة. فما كان من الإنجليز إلا أن شرعوا في قنبلة المدن الساحلية الجزائرية وتحطيم 14 سفينة قرصنة جزائرية. يُنظر:

- Nabil Matar, "THE MAGHARIBA AND THE SEA...", op. cit., p 131.

⁴ هو الداي حسين باشا ميزومورتو (1683م-1688م)، واجه حملات الفرنسيين البحرية على غرار حملة دوكن 1683م وحملة ديستري 1688م. عين سنة 1688م قبطان باشا الأسطول العثماني. يُنظر:
- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 44.

معاهدة 29 أكتوبر 1716م: وُقعت من طرف القبطان نورباي والقبطان إيتون (Eaton) والقنصل طومسون (Tompson) والداي (علي باشا شاوش).

معاهدة 3 أوت 1765م: وُقعت من طرف كليفلند (Cleveland) والداي¹.

معاهدة 3 سبتمبر 1800: بين القنصل العام وداي الجزائر².

معاهدة 20 ماي 1816م: بين اللورد إكسموث والداي عمر باشا، وهذا على اثر قصف الأخير لمدينة الجزائر. ثم عُدّت معاهدة أخرى تم بموجبها تحرير الأسرى المسيحيين الموجودين في الجزائر، وذلك بتاريخ 28 أوت من نفس السنة³.

1. 1. 4. معاهدات السلام والتجارة مع امبراطورية النمسا:

بحلول القرن 18م، دخلت دول أوروبية جديدة في علاقات دبلوماسية مع الجزائر وعقدت معاهدات سلام وتجارة معها، حيث تعتبر النمسا من أوائل هذه الدول. فبعد معاهدة باساروفيتز مع الدولة العثمانية سنة 1718م، خطّطت النمسا لسياسة تجارية في المتوسط متخذة من ميناء تريسته (Trieste) قاعدة تجارية لإمبراطوريتها، وبعد أن فشلت في اجبار الجزائر على الامتثال لامتيازاتها مع الدولة العثمانية⁴، ارتأت عقد معاهدة مباشرة مع الجزائر عام 1727م

¹ هو الداوي علي باشا نقسيس (1754م-1766م). ابتدأ أعماله بعد انتخابه دايا بمحاولة اخضاع تونس وقهر علي باشا المتولي بها، حيث احتل الجزائريون في عهده مدينة تونس مرتين. بعد ذلك وجه الداوي جهوده إلى الغرب أين أعاد احتلال تلمسان وأعدم القائد رجم بجاوي الطي تمرد فيها وحكمها نحو العشرين عاما. يُنظر:

- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 51.

² هو الداوي مصطفى باشا (1798م-1805م)، أعلنت إيالة الجزائر في عهده الحرب على فرنسا نزولا عند رغبة البابا العالي بعد أن نزل نابليون بجيشه في مصر عام 1798م. كما عرفت عهده ثورة الطريقة التيجانية في عين ماضي وثورة الشريف الدرقاوي في بابلك الغرب. يُنظر:

- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص 55-56.

³ بلقاسم قرياج، "تاريخ الجزائر العثمانية من خلال الكتابات الإنجليزية"، مجلة عصور الجديدة، العدد 11-12، فيفري 2013/2014، ص 230.

⁴ حاولت النمسا في معاهدة باساروفيتز مع الباب العالي ضم الجزائر وباقي الايالات المغاربية إلى المعاهدة واجبارها على الامتثال إلى الامتيازات العثمانية. حيث ينص البند 13 من نفس المعاهدة على أنه "يجب على الجزائريين والتونسيين والطرابلسيين، من الآن فصاعدا، اجتناب كل انتهاك لمعاهدات السلام بين الدولة العثمانية والنمسا، وعدم الاقدام على أي أعمال تنقض السلام بين الدولتين". غير أنّ السلطات الجزائرية رفضت الامتثال لأوامر الباب العالي بوقف القرصنة على السفن النمساوية، مما جعل السلطات العثمانية تأمر بمنع الجزائريين من الحج ومن التجنيد في الأناضول. ولم تنته الأزمة

بوساطة عثمانية¹. وفي سنة 1748م تمّ تجديد المعاهدة بين الجانبين، وضم كل من توسكانيا، وموانئ ليفورنه (Livorno)، وترسته (Trieste) وفيوم (Fiume) إلى المعاهدة².

ومع ذلك، لم يدم السلام بين البلدين، إذ تدهورت العلاقات بين الجانبين مرة أخرى مما اضطر النمسا إلى طلب تجديد السلام مع الجزائر وتونس سنة 1781م بوساطة عثمانية، غير أن طلب الجزائر لمبالغ ضخمة قد أفشل المفاوضات. أما تونس، فقد أجابت بأن موافقتها على إبرام الصلح لن تكون إلا بعد موافقة الجزائر³.

وقد استمرت العلاقات بين البلدين في القصور إلى درجة أن طلب امبراطور النمسا سنة 1814م من رئيس وزرائه رفع قضية القرصنة الشمال افريقية للسلطان العثماني، غير أن مستشار الامبراطور لم يكن يثق في استجابة الايالات المغاربية وبالتالي طلب حملة عسكرية للقضاء على خطرهم. وفي الأخير، دعا رئيس الوزراء ميترنخ إلى الحفاظ على الأمر الواقع في الشرق الأدنى والمتوسط لأنه لو تم القضاء على الايالات المغاربية، فسيفتح ذلك المجال لروسيا لتدعم تواجدها في المياه المتوسطية الدافئة. وهو الطرح الذي دعمته بريطانيا كذلك⁴.

1.1. 5. معاهدات السلام والتجارة مع السويد:

على الرغم من أن العلاقات الدبلوماسية بين الامبراطورية العثمانية ومملكة السويد، من سفارات ومراسلات دبلوماسية، تعود إلى أواخر القرن 16م⁵، إلا أن البلدين لم يُقنّا هذه العلاقات

بين الطرفين إلا سنة 1732م عندما أجبرت الحرب ضد اسبانيا السلطان العثماني على إعادة الاعتبار لأوجاق الجزائر. يُنظر:

- Le Baron I. De Testa, Recueil de traites de la Porte Ottomane avec les puissances Etrangères depuis le premier traite conclu, en 1536, entre Suleymen I et François I jusqu'à nos jours, T9, AMYOT Editeur des Archives Diplomatiques, Paris, MDCCCLXIV (1864), p 79.

- Bruce Masters, op. cit., p 203.

D. Panzac, op.cit., p 38.¹

N.A.R.C.D, kommercekollegiet tyske sekretariat, Box 367, doc 8 octobre 1748.²

Asma Moalla, op. cit., p 49.³

BRIAN E. VICK, op. cit., p 222-223.⁴

⁵ للمزيد حول العلاقات بين الدولة العثمانية والسويد قبل معاهدة 1737م، يُنظر:

- Elzbieta Swiecicka, "Ottoman manuscripts in Europe: the collection of Ottoman-Turkish Documents in Sweden", in: Frontiers of Ottoman Studies: State, Province, and the West,

بمعاهدة إلا في القرن 18م، بالتحديد سنة 1737م¹. وما يثير الانتباه في هذه المسألة هو أنه على عكس القوى الأوروبية الأخرى، لم تحاول السويد تأسيس علاقات دبلوماسية مع الباب العالي قبل التوجه إلى الجزائر، حيث أنها عقدت معاهدة سلام مع الجزائر أولاً سنة 1729م، لتتجه بعدها لتعقد معاهدة مع الدولة العثمانية.

وقد ساهم الوفاق الذي جمع السويد بالدولة العثمانية في الحفاظ على السلام مع الجزائر. لكن مع أواخر القرن 18م بدأت الأمور في التغير، إذ أعلنت الجزائر الحرب على السويد سنة 1791م لأنها لم ترسل هدايا لائقة، حسب تعبير الداي حسن باشا². وانتهت هذه الأزمة بتجديد معاهدة السلام بين الجانبين سنة 1792م بعد استجابة السويد لمطالب الداي³. لكن إيالة الجزائر أعلنت الحرب مرة أخرى على السويد سنة 1814م مستغلة انسحاب قوات نابليون من المتوسط⁴. وانتهت هذه الحرب بتجديد المعاهدة في نفس السنة، أي 1814م، بعد دفع السويد لكل المستحقات المترتبة عليها⁵.

1.1. 6. معاهدات السلام والتجارة مع الدانمارك:

تمكنت الدانمارك من الحصول على أول امتياز (عهد نامه) لها من الباب العالي سنة 1746م⁶. بعد ذلك أرسلت أسطولاً إلى الجزائر لتحاول إجبارها على الامتثال لامتيازات الباب العالي وقبول إبرام السلام معها. ولعل من الأسباب التي أجبرت الديوان على قبول السلام مع الدانمارك سنة 1746، هو دخول الجزائر في حرب مع جارتها تونس ابتداءً من 6 أفريل 1746، هذا الأمر أجبرها على إرسال 4000 آلاف جندي تركي وعدد كبير من الجنود

Edited by: Colin Imber, Keiko Kiyotaki, Rhoads Murphey, Volume II, I.B. Tauris, London-New York, pp 50-55.

Mustafa Ünver, "18. Yüzyılda osmanlı-ısveç diplomatik ilişkileri", yüksek lisans tezi, ¹ Karamanoğlu Mehmetbey Üniversitesi, Sosyal bilimler Enstitüsü, 2018, p 93.

T. Odegard, op.cit. , p 16. ²

Leos Müller, Consuls corsairs and commerce, op. cit., p 127. ³

⁴ ولیم سینسر، مصدر سابق، ص 190.

⁵ خير الدين شثرة، مرجع سابق، ص 692.

Maurits H. Van Den Boogert, op. cit., p 7. ⁶

المحليين إلى الجبهة الشرقية¹. كما أنّ كراغلة مدينة تلمسان -في الغرب الجزائري- كانوا قد ثاروا على الحكم التركي في جانفي من نفس السنة (1746) مما أدى إلى استنفار القوات التركية في الغرب كذلك². لذا وتبعاً لهذه الظروف، كان آخر شيء يريده الداوي إبراهيم الصغير (küçük İbrahim) هو رفض توقيع معاهدة سلام مع مملكة الدانمارك-النرويج، وبالتالي فتح جبهة ثالثة ضد الأسطول الراسي أمام المدينة.

واستمرت العلاقات السلمية بين البلدين إلى غاية 1769م، أين أعلنت الجزائر الحرب على الدانمارك بعد أن اتّهمها الديوان الجزائري بخرق بنود المعاهدة ببيع جوازات السفر لهامبورغ. وقد سعى السفير الدانماركي في الأستانة للضغط على السلطان لإرسال فرمان إلى الجزائر لثني الداوي محمد عثمان باشا عن هذه القطيعة³. وبالفعل أرسل السلطان مصطفى الثالث أوائل رجب 1183هـ/ 30 أكتوبر-8 نوفمبر 1769م فرماناً إلى الداوي ينهاه فيه عن الدخول في نزاعات مع الدول الأوروبية لكيلا ينعكس ذلك على حربه مع الروس، كما أمره بأن يُنهي العداوة مع الدانمارك وأن يجدّد المعاهدة معها⁴، لكن الداوي رفض الامتثال لأوامر السلطان ومضى فيما عزم عليه. وبعد فشل الأسطول الحربي الذي أرسلته كوبنهاغن في جويلية 1770م في إجبار الجزائر على تجديد السلام وفق الشروط الدانماركية، قبلت هذه الأخيرة تجديد السلام في 1772م وفق الشروط الجزائرية⁵.

1.1.7. معاهدة السلام والتجارة مع توسكانيا:

عقدت دوقية توسكانيا معاهدة امتيازات مع الدولة العثمانية سنة 1747م⁶، هذه المعاهدة شملت الإيالات المغاربية كذلك على غرار المعاهدات الأخرى مع الدول الأوروبية. وبذلك استعان

¹ H. D. De Grammont, op.cit. , pp 302, 303.

² عزيز سامح إلتز، مرجع سابق، ص ص 508-509.

³ خليفة حمّاش، كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد الثماني، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1432هـ/

2012م، ص 56.

⁴ أ. م. و، المجموعة رقم 3190، وثيقة رقم 16، أواخر رجب 1183هـ.

⁵ عبد الهادي رجائي سالم، مرجع سابق، ص ص 118-124.

⁶ Maurits H. Van Den Boogert, op. cit., p 7.

دوق توسكانيا بوساطة الباب العالي والنمسا ليعقد معاهدة سلام مع إيالة الجزائر سنة 1748م¹. وقد شملت المعاهدة ثلاث موانئ توسكانية (ليفورنو Livorno، بورتا فيرارا Porta Ferrara، فيومي Fiume)².

1.1. 8. معاهدة السلام والتجارة مع هامبورغ:

وصل السيد بيتر غوفرتز³ (Pieter Govertz) إلى الجزائر في مارس 1750م للشروع في المفاوضات من أجل توقيع معاهدة مع الجزائر لصالح هامبورغ، حيث أقام مكوثه في الجزائر في منزل قنصل فرنسا حتى السنة التالية، أين تمكن من عقد السلم مع الداوي محمد بكير⁴ في 17 فيفري 1751. ويذكر القنصل الدانماركي هاميكان أن هذه المعاهدة لم يتذوقها العامة أبداً، بل حتى القناصل الآخرون لم يرضوا بها، وهو ما يوحي بأنها لن تدوم طويلاً، وأنّ الجزائريين سيبحثون عن بعض الحجج لنقض السلم مع دولة أخرى. لهذا نصح هاميكان غرفة التجارة بأن ترسل مع الإتاوات السنوية بعض الهدايا لتوزيعها على الداوي والمقربين منه ورياس البحر لتوجيه أنظارهم إلى بلد آخر في حالة ما قرّروا أن يقيموا قطيعة مع دولة ما⁵. كما ارتعبت السلطات الهولندية من إمكانية قطع الجزائريين لعلاقاتهم السلمية معهم. فأرسلت لاهاي (عاصمة الأراضي المنخفضة آنذاك) هدايا إلى النخبة الحاكمة في الجزائر لتظهر لهم مدى الصداقة التي تجمع البلدين⁶. ومع ذلك، اضطرت هامبورغ في السنة التالية إلى التراجع عن المعاهدة تحت ضغط السلطات الإسبانية بعد أن هدّدت هذه الأخيرة بمقاطعة هامبورغ

¹ N.A.R.C.D, kommercekollegiet tyske sekretariat, Box 367, doc 8 octobre 1748.

² OSMANLI BELGELERİNDE CEZAYİR, op. cit., pp 36-37.

³ تذكر مصادر أخرى أن اسمه يعقوب غوفرتز (Jacob Goverts) وأنه تاجر من هامبورغ مقيم في مارسيليا، أين تحصل على الجنسية الفرنسية. يُنظر:

- Magnus Ressel, op. cit.

⁴ حكم الداوي محمد بكير باشا بين (1748م-1754م). تم اغتياله من طرف أحد اليولداش ظنا منه أن موته سيبيد شعب الحرب مع فرنسا بعد أن تم جلد أحد ربابنة السفن الفرنسيين حتى الموت. مما استدعى احتجاج السلطات الفرنسية. يُنظر: - أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 50.

⁵ N.A.R.C.D, kommercekollegiet tyske sekretariat, Box 367, doc 24 février 1751.

⁶ GÉRARD VAN KRIEKEN, op. cit., p 110.

تجاريا، مما أجبرها على إلغاء المعاهدة¹. ذلك أنّ الإتّوات التي كانت ستمنحها هذه المعاهدة ستؤمّن لقرصنة الجزائر مصدر جديد للمعدات البحرية، وبالتالي تقوية أسطول القرصنة الجزائري الذي يعتبر السفن والسواحل الاسبانية أهدافه المفضلة. وكنتيجة حتمية، تلقت السلطات الجزائرية رسالة رسمية من هامبورغ بتاريخ 8 نوفمبر 1752م تعلمها فيها بإلغاء هذه الأخيرة لمعاهدتها مع الجزائر².

1.1. 9. معاهدات السلام والتجارة مع البندقية:

ظلت البندقية إلى غاية عشرينات القرن 18م تتسّتر لحماية تجارتها وحماية مصالحها وراء المعاهدات المبرمة بينها وبين الباب العالي، فقد أقّرت معاهداتي كارلوفيتس (karlowitz) (1699م) وباسرويتز (passarowitz) (1718م) سريان نصوص تلك المعاهدات على مختلف الولايات العثمانية، ومن ضمنها الجزائر³. لكن إبرام معاهدة 1748م بين الجزائر وتسكانيا جعل جمهورية البندقية تتضرر كثيرا، فقد أضحى القرصنة الجزائريون منذئذ لا يجدون صعوبة في الاستيلاء على سفن البندقية، ذلك أنّ المعاهدة سمحت للبحارة الجزائريين بالانتماء بالموانئ التابعة لتسكانيا. ولم يجد سفير البندقية بدا من الاحتجاج لدى السلطان العثماني من نشاط الجزائريين. فكان رد الباب العالي كما يلي: "إذا كانت جمهورية البندقية ترغب في تفادي تكرار مثل هذه الأعمال، عليها أن تفكر في عقد سلام مع تلك الدول"⁴. وما دفع البندقية كذلك إلى عقد السلام مع الجزائر هو نمو تجارتها البحرية بشكل ملحوظ في منتصف القرن 18م⁵، وبذلك جاءت معاهدة السلام الموقعة في محرم 1177هـ/18 يوليو 1763م⁶ لتضع حدا للعداوة بين الجانبين.

¹ T. Odegaard, op.cit. , p 62.

² Magnus Ressel, op. cit.

³ عائشة غطاس، "المعاهدة الجزائرية-البندقية 7 محرم 1177هـ - 18 يوليو 1763م"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 7، 1993، ص 94.

⁴ نفسه، ص 95.

⁵ DANIEL PANZAC, op. cit., p 39.

⁶ عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 97.

1.1. 10. معاهدات السلام والتجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية:

بعد فقدان الولايات المتحدة لحماية بريطانيا عقب استقلالها، سعت هذه الدولة الفتية إلى طلب الحماية الفرنسية للبحارة والسفن الأمريكية المتجهة إلى المتوسط من هجمات قراصنة شمال إفريقيا. وللقيام بذلك، حضّرت مادة في مسودة معاهدة 1778 بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تنص على حماية ملك فرنسا للسفن والبحارة الأمريكيين، غير أنّ السلطات الفرنسية لم تقبل تضمين هذه المادة في المعاهدة¹. ربما لتجنب أي رد فعل أو تعقيدات من دول شمال إفريقيا يمكن أن تعود سلبا على التجارة الفرنسية.

في الثاني من شهر جانفي 1794، قرّر الكونغرس الأمريكي أنه من الضروري بناء أسطول حربي للدفاع عن تجارة الولايات المتحدة ضد القوة الجزائرية. وبذلك شرعت الترسانات الأمريكية في بناء 6 فرقاطات وشراء 10 مراكب صغيرة لتجهيزها على شكل غليوطات². ومع ذلك، خضعت الولايات المتحدة الأمريكية لطلبات الايالات المغاربية وعقدت معها معاهدات سلام وتجارة ابتداء من المعاهدة مع إيالة الجزائر سنة 1795م³، مع الاتفاق على دفع اتاوات على شكل أموال، ومعدات بحرية وسفن حربية⁴ (يُنظر الملحق 14).

غير أنّ السلام بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية لم يدم أكثر من 15 سنة، فقد خرقت الجزائر المعاهدة وشرعت في أسر السفن الأمريكية في المتوسط. ولم تتمكن هذه الأخيرة من عمل أي شيء لأنها كانت في حرب مع بريطانيا ابتداء من سنة 1812م⁵. وبعدها ضمنت

¹ Ali Tablit,

"مذكرة سدني سميث...", مرجع سابق، ص 455.

² Ibid,

ص ص 463-464.

³ للمزيد حول هذه المعاهدة وكل ما يتعلق بها من مفاوضات وظروف دولية، يرجى العودة لـ:

- Robert W. Daly, "Diplomatic Relations of the United States with the Barbary Coast, 1790-1801". Master's Theses, Loyola University, Chicago, 1940, pp 30-62.

⁴ DANIEL PANZAC, op. cit., p 77.

⁵ منصور عمر الشنتوي، مرجع سابق، ص 294.

الولايات المتحدة السلام مع بريطانيا سنة 1815م، رأت ألا تنتظر القوى الأوروبية وأن تأخذ أمر الدفاع عن مصالحها بيديها، فأرسلت أسطولا إلى الجزائر في نفس الوقت الذي كانت فيه جيوش الحلفاء ونابليون تستعد لصدامها الأخير في واترلو¹.

وقد تمكن الأسطول الأمريكي في 16 جوان 1815م من قتل أمير البحرية الجزائرية الرئيس حميدو وأسر سفينته بالإضافة إلى سفينة أخرى، ممّا منح الولايات الأمريكية اليد العليا في مفاوضات السلام مع الجزائر². وبالفعل، وافق الداوي عمر (1815-1817م) على الشروط الأمريكية للسلام تحت تهديدات الاسطول الأمريكي الراسي أمام المدينة. وقد ألغيت بنود عديدة من المعاهدة الجديدة كالهدايا التي تقدّم كل سنتين أو أي نوع آخر من الهدايا، كما تم الاتفاق على أن تدفع الجزائر تعويضا لرعايا الولايات المتحدة الذين استولت الجزائر على ممتلكاتهم أو اضطرتهم إلى تركها³. وبذلك أخرجت معاهدة 29 جوان 1815 الولايات المتحدة الأمريكية من نادي الدول الدافعة لإتاوات للجزائر، كما مهدّت لتبادل الأسرى بين الجانبين⁴.

1.1.11. معاهدة السلام والتجارة مع صقلية:

أُبرمت في 21 نوفمبر 1813م⁵ معاهدة سلام بين الجزائر وصقلية بوساطة بريطانية. وتنص المعاهدة، التي هي هدنة لسنتين، على السماح لرعايا صقلية بالتجارة في موانئ الجزائر، ولرعايا الجزائر بالتجارة في موانئ صقلية. كما نصت المعاهدة على السماح لسفن البلدين

¹ BRIAN E. VICK, The Congress of Vienna; POWER AND POLITICS AFTER NAPOLEON, Harvard University press, London, 2014, p 223.

² حول ظروف مقتل الرئيس حميدو وانتصار أسطول الولايات المتحدة، يُنظر: - Alan G. Jamieson, lords of the sea; a history of the Barbary corsairs, reaction books, London, 2012, p 166-169.

- ALBERT DEVOULX, LE RAÏS HAMIDOU, TYPOGRAPHIE ADOLPHE JOURDAN, ALGER, 1859, pp 115-119.

³ منصور عمر الشنتوي، حرب القرصنة بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة الفرجاني، طرابلس-ليبيا، 1970، ص 294.

⁴ DANIEL PANZAC, op. cit., p 270.

⁵ يذكر أحمد الشريف الزهار أنّ نابولي عقدت الصلح أو السلام مع الجزائر سنة 1231هـ/1815م بطلب من الانجليز. يُنظر:

- أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار...، مصدر سابق، ص 120.

الحربية بالرسو والتزود بالمؤونة في موانئ البلد الآخر¹. ويذكر وليم شالر أنه في 5 أبريل 1824م، قدم قنصل نابولي إلى الجزائر، وهو السيد ماجيلولو².

1.1.12. اتفاق الهدنة ومعاهدة السلام والتجارة مع اسبانيا:

منذ تأسيس إيالة الجزائر من طرف الإخوة بربروس في بداية القرن 16م، لم يحدث وأن وُقِع على معاهدة سلام بين الجزائر واسبانيا. فقد كانت الدولتان نظريا في حرب استمرت لـ 270 سنة³. حيث اتّصفت العلاقات الجزائرية الاسبانية طيلة العهد العثماني بالعداء وغلب عليها طابع التحدي، نظرا لموقف اسبانيا المعادي للنشاط البحري الجزائري وتمسكها باحتلال وهران والمرسى الكبير⁴.

وبعد إبرام الاسبان لصلح مع العثمانيين سنة 1782م⁵، أملت اسبانيا أن تمنحها الدولة العثمانية الحرية في التصرف ضدّ إيالاتها في شمال افريقيا⁶. فطالب الباب العالي أوجاق الغرب بالانضمام للاتفاقية وعقد الصلح مع اسبانيا. غير أن الجزائر رفضت الانصياع لأوامر الباب العالي. كما حاول المغرب الأقصى العلوي التوسّط لدى الجزائر بطلب من السلطان العثماني لكي يستجيب الداي محمد عثمان باشا لأوامر إسطنبول، غير أنّ جهوده باءت بالفشل⁷.

لكن الأمور بدأت في التحول خاصة بعد ثلاث حملات عسكرية فاشلة في جويلية 1775 بقيادة ألكاندرو أوريلي (Alejandro O'Reilly)، وأوت 1783م وجويلية 1784م بقيادة

¹ علي تابلت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا...، مرجع سابق، ص 172.

² وليم شالر، مصدر سابق، ص 101.

³ Alan G. Jamieson, op. cit., pp 175-177.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، "المعاهدة الجزائرية الاسبانية 1791"، مرجع سابق، ص 71.

⁵ بعد عداوة طويلة دامت طوال القرن 16م، توصلت الدولة العثمانية واسبانيا إلى معاهدة صداقة. والسبب الذي دفع هاتين الدولتين إلى التقارب هو صعود دول جديدة كإنجلترا، فرنسا وهولندا وضعف الدولة العثمانية واسبانيا في القرنين 17 و18م. هذا التقارب بين الدوليتين كان أمرا طبيعيا نظرا لتضررها من نفس الأعداء الذين اقتطعوا منهما أراضي شاسعة في القرنين 18م و19م. يُنظر:

- Georgios Theotokis, Aysel Yıldız, op. cit., p 93.

⁶ Ibid, p 94.

⁷ عبد الهادي التازي، مرجع سابق، ص 33.

أنتونيو برثيلو (Antonio Barcelo)، حيث قرّرت السلطات الاسبانية الدخول في مفاوضات مع الجزائر لعقد السلام معها لاسيما وأن السلطات الجزائرية كانت قد ضاقت الأمرين بعد القصف الأخير لمدينة الجزائر. وقد اتفق الطرفان على أن تكفّ السفن الجزائرية عن مهاجمة السفن الاسبانية، في مقابل تنازل اسبانيا عن وهران والمرسى الكبير للجزائر، مع إمكانية تأسيس مركز تجاري في وهران على غرار الفرنسيين في الشرق الجزائري. وقد قبلت الجزائر المقترح الاسباني وأمضت على هدنة¹ مع الحكومة الاسبانية في 14 جوان 1786م، غير أنّ الرأي العام الاسباني رفض بنود الهدنة واعتبرها إهانة لمكانة اسبانيا، فما كان من الحكومة الاسبانية إلا أن أخّرت تنفيذ بنودها، خاصة ما يتعلق بتسليم وهران².

وفي تلك الأثناء، لم تطق السلطات الجزائرية صبرا على تماطل الاسبان وأخذت زمام المبادرة، حيث أمرت باي الغرب محمد الكبير (1780-1798م) سنة 1790م بالشرع في حصار مدينة وهران للضغط على اسبانيا. وبعد الزلزال الذي شهدته المدينة في نفس السنة. وبعد قدوم الداوي الجديد حسن باشا المتعاطف مع الاسبان³، قرّرت السلطات الاسبانية الدخول في مفاوضات مع الجزائر تكلّلت في الأخير بمعاهدة سلام وصداقة سنة 1791م⁴، تتكوّن من تسعة بنود (فصول) على شاكلة المعاهدات التي ارتبطت بها الجزائر مع كل من فرنسا وانجلترا. وتتص في بندها الأول على إعادة وهران إلى الجزائر⁵ (ينظر الملحق 15). غير أنّ هذا لا يعني أنه بعد هذه المعاهدة قد استتب السلام بين البلدين، حيث نجد أنه قد أُلغيت في 9 جانفي

¹ يصف المؤرخ ناصر الدين سعيدوني هدنة 1786م "بالاتفاق"، ويرفض تسميتها بالمعاهدة. يُنظر: - ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 75.

² Alan G. Jamieson, op. cit., pp 175-177.

³ يذكر أحمد الشريف الزهار أنّ حسن باشا لما كان وكيل حرج للداوي محمد عثمان باشا، أرسله هذا الأخير إلى إسطنبول ليسلم الهدية للسلطان العثماني، غير أنه تم اعتراض سفينته من طرف الاسبان الذين تكلموا معه على أن يتوسط لهم في الصلح مع إيالة الجزائر. ويضيف أن الناس اتهموه بعد هذه الحادثة باستلام أموال كثيرة من الاسبان. أما ناصر الدين سعيدوني فيذكر أنّ وكيل الحرج حسن قد كان في علاقة مع الاسبان منذ أن أسروه وأطلقوا سراحه في 23 ماي 1776م بمساع من القنصل الفرنسي في مدريد وتدخل ملك فرنسا لويس السادس عشر. وهو ما جعل وكيل الحرج حسن يعمل ما في وسعه لإقناع الداوي محمد عثمان باشا بجدية وفائدة الاتفاق مع الحكومة الاسبانية. يُنظر:

- أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار...، مصدر سابق، ص ص 33-34.

- ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 81.

⁴ Alan G. Jamieson, op. cit, p 217.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 81.

1824م سفن جزائرية للقيام بجولة قرصنة في عرض البحر، وقد رفعت هذه السفن العلم الاسباني، وهو اشارة إلى اعلان الجزائر الحرب على اسبانيا¹. ليتمكن بعد ذلك الرئيس حسن في 23 شوال 1239هـ/1824م من أسر ثلاثة عشر اسبانيا².

1.1. الهدنة مع البرتغال:

امضت البرتغال على هدنة مع إيالة الجزائر في 2 أكتوبر 1793م (عبر الوساطة الإنجليزية)، مما سمح للسفن الجزائرية بالولوج إلى المحيط الأطلسي بعد رفع البرتغال لحصارها عن مضيق جبل طارق³. وقد رفض النبلاء البرتغاليون هذه الهدنة لأنهم رأوا فيها تجريدا لبلادهم من كرامتها وطالبوا بإلغائها فورا، بل إنهم أصروا على أنه ليس من المشرف أن تقبل البرتغال الهدنة دون أن تُعوّض عن تكاليف الأسطول الذي اضطرت لإبقائه في مضيق جبل طارق طيلة عشر سنوات، ورأوا أنه من الأفضل أن تعلن الحرب الآن مهما كلف الثمن بدل أن تقبل هدنة واستسلاما. وبذلك أصبحت الهدنة "الإنجليزية" على شفا حفرة⁴. ولتنقض لشبونة هذه الهدنة، ارتأت منح الحماية لسفن المدن الهانزية⁵ المبحرة إلى المتوسط، رغم تعارض هذا الفعل مع الهدنة مع الجزائر التي تمنع صراحة حماية سفن أي دولة أخرى. وحسب القنصل الأمريكي في لشبونة السيد تشرشل، فإن هذا الاجراء لا يعدو عن كونه مجرد محاولة لخلق أعذار للتخلص من الهدنة، لأن الحكومة البرتغالية لم تكن راضية عن الهدنة مع إيالة الجزائر كونها أثارت سخط العامة والخاصة. كما أنّ الهدنة التي توسّطت لها بريطانيا جاءت بعد شروع

¹ وليام شالر، مصدر سابق، ص 201.

A. De Voulx, Tachrifat, op. cit., p 153.²

³ منصور عمر الشتيوي، مرجع سابق، ص 56.

⁴ نفسه، ص 62.

⁵ الهانزه كلمة ألمانية تعني الفوج، وهي مجلس اقتصادي جمع مدن البلطيق في وحدة اقتصادية للتعاون واحتكار التجارة الشمالية، تعود جذوره إلى سنة 1161م، وتطور ليجمع أكثر من 200 مدينة سنة 1358م. يُنظر: - كندر هيرمن، هيلغيمن فسرر، أطلس DTV تاريخ العالم، ترجمة إلياس عبدو، المكتبة الشرقية، ط2، لبنان، 2007، ص 182، 183.

البرتغال في بناء أسطول فعّال، فجاءت الوساطة البريطانية من أجل إعاقه مشروع الأسطول الذي يمكن أن يسبّب قلقا للبحرية البريطانية¹.

وبذلك لم تدم معاهدة الهدنة فترة طويلة، إذ عادت العداوة إلى الطفو على سطح العلاقات بين البلدين. واستمر الأمر بين الدولتين على هذا الحال إلى غاية 1812م، حيث قام القنصل البريطاني في الجزائر مرة أخرى بالتفاوض مع الداي لعقد صلح لفائدة البرتغال دون علم السلطات البرتغالية. وكان الهدف من وراء هذا المسعى هو فتح مضيق جبل طارق للسفن الجزائرية لمهاجمة سفن الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت في حرب مع بريطانيا. كما قامت هذه الأخيرة بعقد معاهدة لصالح هولندا لمدة 6 أشهر. فغدت بذلك سفن الولايات المتحدة الوحيدة بدون معاهدة تحميها من هجمات قراصنة الجزائر². وقد وثّق أحمد الشريف الزهار هذه المعاهدة بقوله: "وكان البردقيز (البرتغال) قد جاؤوا سنة 27 (1227هـ/1812م) لعقد الصلح، بعد أن توسطت له الوسائط، فانعقد الصلح، ودفع مليونين ونصف ثمن الصلح، وافتدى جميع أسراه الذين من جنسه بألف دورو لكل واحد وفرّق الأمير على العسكر من دراهم الصلح عشرة دورو لكل واحد"³.

¹ منصور عمر الشثيوي، مرجع سابق، ص ص 63-64.

² Ali Tablit,

مرجع سابق، ص ص 462-463.

³ أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار...، مصدر سابق، ص 110.

2.1. معاهدات الامتيازات والتنازلات الاقتصادية:

1.2.1. فرنسا:

أبرمت الجزائر عدة معاهدات ذات طابع تجاري مع فرنسا، حيث اعترفت هذه المعاهدات لشركات تابعة لتجار فرنسيين بحياة حصن فرنسا وملحقاته¹. وتتعلق بنود هذه المعاهدات بـ:

أ. الامتياز الحصري في ممارسة التجارة مع الأهالي وصيد المرجان.

ب. دفع الاتاوات والحقوق الجمركية.

ت. تسديد الديون المتأخرة.

ث. الحق في تشييد بعض البناءات وترميمها.

ج. الحق في صيانة البواخر والسفن.

ح. الحق في التمويل.

خ. سلامة وحرية الأعوان التجاريين².

أمّا عن مجموع معاهدات الامتيازات التي حظيت بها فرنسا في الجزائر فهي كالتالي:

معاهدة 29 سبتمبر 1628م، معاهدة 7 جويلية 1640م، معاهدة 9 فيفري 1661م، معاهدة 21 جوان 1666م، معاهدة 24 أكتوبر 1667م، معاهدة 21 مارس 1670م، معاهدة 11 مارس 1676م، معاهدة 23 أفريل 1690م، معاهدة الأول من جانفي 1694م، معاهدة 23 جويلية 1698م، معاهدة 9 جويلية 1700م، معاهدة نوفمبر 1705م، معاهدة 8 مارس 1707م، معاهدة 30 مارس 1710م، معاهدة 14 أوت 1710م، معاهدة 15 جويلية 1714م، معاهدة 6 أفريل 1748م، معاهدة 18 مارس 1724م، معاهدة 6 جويلية 1731م، معاهدة

¹ حصن فرنسا (Le Bastion de France) تم تأسيسه سنة 1524م حسب البعض، أو سنة 1560م حسب البعض الآخر من طرف توماس لينش Thomas Linche و كارلين ديدبي Carlin Didier بغرض التجارة بالمنتجات الجزائرية وصيد المرجان. وقد كان موقعه بالقرب من القالة على السواحل الشرقية لإيالة الجزائر. وقد كانت كل من القالة، وكاب روز (Cap Rose)، وعنابة، وتكوش، وسطورا، والقل، وجيجل، وبجاية تابعة لهذا الحصن. يُنظر:

- E. ROUARD DE CARD, op. cit., pp 4-5.

² علي تابلت، "معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية"، مرجع سابق، ص 32.

10 جوان 1732م، معاهدة 6 سبتمبر 1732م، معاهدة 13 أكتوبر 1743م، معاهدة 2 نوفمبر 1745م، معاهدة 18 فيفري 1748م، معاهدة 29 ديسمبر 1754م، معاهدة 8 فيفري 1766م، معاهدة 23 ماي 1767م، معاهدة 10 جوان 1768م، معاهدة 23 جوان 1790م، معاهدة 13 مارس 1817م، معاهدة 26 أكتوبر 1817م، معاهدة 24 جويلية 1820م¹.

1. 2. 2. جنوة:

حصلت الامارات الإيطالية على امتيازات تجارية في شمال افريقيا منذ القرون الوسطى، فجنوة مثلا تمكنت من ابرام معاهدة امتيازات مع سلطان تونس منذ سنة 1236م، حيث منحت هذه المعاهدة امتيازات اقتصادية شملت كل الشرق الجزائري الذي كان تحت الحكم الحفصي². وقد حافظ العثمانيون عند تأسيسهم لإيالة الجزائر أوائل القرن 16م على امتيازات الدول مثلما فعل السلاطين العثمانيين في المشرق عند ضمهم بلدانا جديدة. فعلى سبيل المثال، تنازلت الجزائر على إثر معاهدة شوال 1104هـ / 5 جوان 1693م بين الحاج شعبان، داي وحاكم "مملكة الجزائر"، ومحمود آغا وكل الديوان من جهة، وبين السيد جيوفاني نيكولو سبيروني (Giovanni Nicolo Speroni) الجنوبي من جهة ثانية، على الحق في استغلال المرجان في طبرقة مقابل أن يدفع هذا التاجر ضرائب بمقدار 1600 إيكو ذهبي³. وحتى التوانسة كانوا يأخذون حصتهم من منح هذا الامتياز للجنوبيين، ففي حوالي سنة 1724 كانوا يأخذون 15 ألف ريال سنويا، أما الجزائريون فكانوا يأخذون 25 ألف ريال⁴.

¹ E. ROUARD DE CARD, op. cit., pp 4-8.

² L. de Mas Latrie, op. cit., P IX.

³ Adrien Berbrugger, op. Cit., p 409.

⁴ F. Elier de la primaudaie, « Le commerce et la navigation de L'Algerie », Revue Algerienne et coloniale, Juin 1860, p 5.

1. 2. 3. إسبانيا:

تميّزت معاهدة 12 سبتمبر 1791م التي تم إبرامها نهائياً في 9 ديسمبر 1791م بين الجزائر وإسبانيا بكونها معاهدة سياسية ومعاهدة امتيازات اقتصادية في نفس الوقت. فبالإضافة للقضايا السياسية التي تناولتها بنود هذه المعاهدة، جاءت البنود الثاني والثالث والخامس والسادس والسابع لتمنح لإسبانيا الحق في بناء مؤسسة تجارية قرب المرسى الكبير، حيث سمحت لها بشراء المواد الأولية من حبوب وشمع وصوف وعسل، واحتكار صيد المرجان بالسواحل الغربية مثل ما كان للفرنسيين في السواحل الشرقية¹.

1. 2. 4. إنجلترا:

بعد انتهاء مدة استغلال فرنسا لتجارة الشرق الجزائري بداية سنة 1807م، أعلن الداوي أحمد للقنصل الإنجليزي بلانكلي أنه مستعد لمنح إنجلترا ما كان يُمنح سابقاً لفرنسا من امتيازات تجارية في الشرق الجزائري. وبالفعل وافق القنصل على العرض الجزائري دون مراجعة مسؤوليه بلندن. وتم إبرام معاهدة امتيازات في 8 جانفي 1807م بين الداوي أحمد والقنصل الإنجليزي بلانكلي، تمثلت أهم بنودها في:

- أ. تتولى إنجلترا حقوق التجارة في القالة وعنابة عوضاً عن فرنسا.
- ب. يُسمح للإنجليز بالتجارة بالمواد التالية: الشمع والصوف والجلود والمرجان.
- ت. لا يسمح لأية دولة أخرى غير إنجلترا بالاتجار بهذه الموارد الأولية.
- ث. تدفع إنجلترا مقابل تلك الحقوق والامتيازات 50 ألف دولار في السنة، ويدفع من هذا المبلغ 26 ألف دولار كل ستة أشهر إلى الخزينة.
- ج. تكون مدة المعاهدة 10 سنوات قابلة للتجديد².

¹ ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 81.

² زكية زهرة، "التنافس الفرنسي الإنجليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه"، مرجع سابق، ص ص 70-72.

2. ارسال واستقبال البعثات الدبلوماسية:

2. 1. ارسال السفراء والمبعوثين إلى الخارج:

من الصعب الإقرار بوجود آلية دبلوماسية جزائرية على غرار ما كان في أوروبا حيث كانت هذه المؤسسة تعكس مظهرًا من مظاهر حيوية الدولة وطموحاتها، في حين كانت السفارة أو البعثة في الجزائر تتدرج ضمن منطق إسلامي معروف في التاريخ بالرحلة، أي القيام بسفر إلى دولة أجنبية من أجل قضاء أمر ما، فهي عمل مؤقت وبأمر رسمي¹. وعلى غرار السلاطين العثمانيين، أو سلاطين المغرب الأقصى²، لم يشعر حكام الجزائر بضرورة ارسال قناصل أو سفراء مقيمين إلى الدول الأوروبية أو موانئها الهامة³ لثلاثة أسباب رئيسية:

أ. افتقار الجزائر لمصالح تجارية في أوروبا: حيث يرى أغلب الباحثين أنّ السبب الرئيسي في ظهور اللبانات الأولى للدبلوماسية الحديثة عند المدن-الدول الإيطالية، خاصة البندقية، هو امتلاكها لأساطيل بحرية معتبرة، واعتمادها على عقيدة التوسع التجاري. وللمحافظة على تفوقها التجاري وجدت أنّه من الضروري أن تكون على علم بما يدور في المدن والدول الأخرى. لهذا السبب كانت البندقية في القرن 15م ترسل دبلوماسيين مُفوضين في بعثات مؤقتة⁴ ليسهروا على مصالحها التجارية، ثم تطور الأمر إلى سفراء وقناصل دائمين. فبالإضافة لحل القضايا

¹ عبد القادر صحراوي وعائشة جميلة، مرجع سابق، ص 495.

² لم يعتمد سلاطين المغرب في علاقته مع أوروبا، كما الشأن لباقي الدول الإسلامية الأخرى، تقليد السفير المقيم واكتفى السلاطين المغاربة بإيفاد عدد من المبعوثين كلمت دعت الضرورة إلى ذلك. وقد كانت إسبانيا، بحكم القرب الجغرافي، من البلدان الأوروبية التي أوفد إليها سلاطين المغرب في العصور الحديثة أكبر عدد من "السفراء" مقارنة مع باقي البلدان الأوروبية. يُنظر:

- عبد الرحمن بنحادة، مصدر سابق، ص 11.

³ تجدر الإشارة هنا إلى أنّ معاهدة سلام 1619م بين الجزائر وفرنسا نصت على إمكانية ارسال باشا الجزائر لشخصين من مقام عال ليقما في مدينة مرسيليا "كرهينتين"، ليسمعا في عين المكان الشكاوي التي قد تصل عن خرق المعاهدات. أما معاهدة 1666م بين البلدين فقد أسقطت صفة "الرهينة" على مبعوثي الجزائر المقيمين في مرسيليا، إذ نصت في بندها السادس: "حرصا على إرساء تجارة ثابتة ومستقرة يتولى سمو الباشا والديوان والمليشيا، إن شاءوا، ارسال رجلين منهم ومن منزلة رفيعة ليقما في مرسيليا ليسمعا في عين المكان الشكاوي...وفي المدينة المذكورة سيحظيان بكل المعاملة الحسنة مثلما يحظى القنصل الفرنسي بنفس المعاملة في مدينة مملكة الجزائر". يُنظر:

- علي تابلت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا، مرجع سابق، ص ص 36-38، 49-50.

⁴ عبد العزيز بن ناصر بن عبد الرحمن العبيكان، مرجع سابق، ص ص 104-105.

السياسية، كانت الرغبة في التوسع التجاري من الأسباب التي دفعت الدول إلى إرسال سفراء وقناصل إلى الدول الأخرى، وهو السبب الذي يمكن أن يكون أيضا هاما في عدم إرسال الجزائر لقناصل مقيمين إلى الدول الأخرى لأنها لم تهدف إلى إرساء نظام تجاري مركنتيلي نظرا لاعتمادها الشبه تام على مداخل القرصنة وجباية الضرائب، ولاعتمادها كذلك على التجار الأوروبيين الذين سهّل لهم نظام الامتيازات العثماني نشاطهم في المقاطعات العثمانية¹، ذلك أنّ المسيحيين لا يمانعون الإقامة والتجارة في الأراضي غير المسيحية².

وبذلك، فإنّ عدم وجود شبكة قناصل جزائريين، أو مغاربة على العموم، في الموانئ الأوروبية على غرار ما فعله الأوروبيون كانت من العوامل التي جعلت التجارة البحرية المغربية مع أوروبا غير مزدهرة. فالقناصل هم المعنيون بتوفير معلومات لبلدانهم حول المناخ الاقتصادي والتجاري في مراكز عملهم³.

ب. الاستعاضة عن خدمات القناصل الدائمين بشبكات تقليدية وغير رسمية لجمع المعلومات: لم تر الجزائر، على غرار الباب العالي، داعيا في تعيين قناصل دائمين في الدول الغربية من أجل جمع المعلومات وتقصي الأخبار لأنها كانت تستعين بطرق تقليدية تؤدي نفس الغرض، كاستعمالها للتجار الأجانب واليهود⁴ والجواسيس لمدّها بالمعلومات السياسية والعسكرية التي تحتاجها حول أوروبا⁵. وهو الأسلوب الذي اعتمده حكام الجزائر منذ فترة حكم خير الدين بربروس، حيث يقول هذا الأخير في مذكراته: "والحقيقة التي يجب أن أشيد بها هنا هو أنه كان لي في كل بلدان البحر المتوسط جواسيس تابعين لي"⁶. ويذكر دوفو (De Voulx) أنّ

¹ إن حرية التجارة مع الأسواق الشمال افريقية والخيرات التي تمتعت بها هذه البلاد قد ساهمت في استقطاب التجار الانجليز مثلا، لذلك لم يفكروا في التوسع الاستعماري فيما وراء البحار إلا بعد انتصاف القرن 17م. يُنظر:

- Nabil Matar, BARBARY CORSAIRS..., op. Cit., p 2.

Behice özlem Gökakın, op. Cit., p 293.²

DANIEL PANZAC, op. cit., p 147.³

⁴ حول استخدام حكام الجزائر لليهود في الدبلوماسية السرية مع فرنسا أواخر عهد الإيالة، يُنظر:

- جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830م، مرجع سابق، ص 104.

Bülent Arı, op. cit., p 45.⁵

⁶ محمد دراج، مذكرات خير الدين بربروس، مصدر سابق، ص 137.

جاسوس الجزائر في جبل طارق هو الذي أخبر الجزائريين بالواقعة التي جمعت أسطول الرايس حميدو بالأسطول البرتغالي في بداية القرن 19م¹.

ت. الاعتماد على السفارات والبعثات الدبلوماسية المحددة بزمان: لم تعتمد الجزائر التمثيل الدبلوماسي الدائم في الدول الغربية حالها حال الولايات الإسلامية وقتئذٍ لأن المسلم عموماً لم تكن تراوده فكرة الإقامة في البلدان الأوروبية حيث اعترضته موانع عدّة منها الدينية والاجتماعية والثقافية². وبذلك كانت البعثات الدبلوماسية المؤقتة أو ما يُتعارف عليه بـ Ad Hoc Diplomacy هي الحل. حيث يتسنى للمبعوث أو السفير أن يؤدي مهامه الدبلوماسية، ثم العودة إلى أرض الوطن بعد انتهاء مهامه. وقد غدت هذه الممارسة أمراً مألوفاً في القرن 17م³ ثم 18م، إذ أصبح الأوجاق يرسلون سفراء إلى البلاطات الأوروبية لحل المشاكل العالقة بين الطرفين، وكذلك كنوع من المجاملة "الدبلوماسية"⁴.

وعلى النقيض من ذلك، حرصت الجزائر وباقي الايالات المغاربية على الاحتفاظ بممثلين (وكلاء) دائمين في بعض الموانئ والمدن العثمانية الرئيسية، ففي إسطنبول كان هؤلاء يسهرون على حماية مصالح الأوجاق ويقدمون التقارير عن سياسات الباب العالي⁵، ويوكلون في بعض الأحيان بتمثيل أوجاق الجزائر والتفاوض باسمهم مع سفراء الدول الغربية في إسطنبول⁶. وفي

¹ بعد عودته من غزوه في المياه الأطلسية، حاول الرايس حميدو رفقة السفن المصاحبة له عبور مضيق جبل طارق للعودة إلى الجزائر، إلا أن أسطولاً برتغالياً كان له بالمرصاد. وقد تمكن حميدو من الإفلات بعد أن قام بمناوره سمحت له بتجاوز الأسطول البرتغالي، مما جعل سكان جبل طارق يصفقون لهذه المناورة، حسب تعبير الجاسوس الجزائري. يُنظر: - ALBERT DEVOLUX, LE RAÏS HAMIDOU, op. cit., pp 105-106.

² عائشة غطاس، "نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني"، مرجع سابق، ص 118.

³ يُنظر جدول بأسماء المبعوثين الجزائريين إلى فرنسا خلال القرن 17م في (الملحق 16).

⁴ DANIEL PANZAC, op. cit., p 41.

⁵ Ibid, p 251.

⁶ قام وكيل الجزائر في إسطنبول علي خوجة سنة 1755م بتقديم شروط الأوجاق لتجديد المعاهدة التي سبق عقدها بين الجزائر والنمسا والتي أوقف تنفيذها. وتمثلت شروط الجزائر في: عدم تجاوز أعداد سفن موانئ ليفورنه، بورتا فيرارا وفيومي التي يمنح لها جواز المرور البحري (باصه بورتو) أربعين سفينة. حيث يجب أن تكون هذه السفن سفن تجارية فقط، بحيث لا يسمح بمنح جواز المرور البحري لسفن القرصنة. كما لا يجب أن يكون ربانة هذه السفن من جنسية أخرى. يُنظر:

- OSMANLI BELGELERİNDE CEZAYİR, op. cit., pp 66-67.

الموانئ التي تعتبر هامة للجزائر كميناء إزمير، كانت مهام هؤلاء "الوكلاء"، الذين لم يتمتعوا بصفة دبلوماسية أو يتلقوا أجور دورية، تتمثل في السهر على المصالح التجارية لإيالتهم، كما كانوا يتدخلون في القضايا التي تخص رعايا الايالات كتسوية تركتهم عند وفاتهم على الأراضي العثمانية. ومن مهام وكيل الجزائر في ازمير كذلك السهر على تجنيد المتطوعين من الأناضول وارسالهم إلى الجزائر¹.

وقد كان الوكلاء يعينون من طرف حكام الجزائر، غير أنّ الباب العالي كان يعين أحيانا، من خلال القبودان دريا، وكلاء للجزائر في المدن العثمانية كإسطنبول. بل إنّ محمد علي باشا، والي مصر، قام بتعيين وكيلي الجزائر بالقاهرة والإسكندرية².

2. 2. استقبال قناصل الدول الأجنبية:

لا تعتبر قضية استقبال قناصل الدول الأجنبية في الإيالات الشمال افريقية بالأمر الجديد، فقد منحت الدول المغاربية منذ العصور الوسطى للدول الأوروبية، خاصة المدن الإيطالية، الحق في ارسال قناصل مقيمين للسهر على تجارة هذه المدن-الدول. فمنذ القرن 13م، أرسلت مدينة بيزا قناصل دائمين إلى تونس وبجاية³. وقد تمتع هؤلاء القناصل بحقوق عابرة للحدود (extraterritoriality)، فمعاهدة 1230م بين السلطان الحفصي وبيزا منحت الحق للبيزيين بإرسال قنصل إلى تونس والتحاكم له وقبول خصوصية الشرائع للرعايا الأجانب⁴. وقد منح العثمانيون في المشرق مثل هذه الحقوق للأجانب منذ القرن 14م، أي منذ أن مُنح الجنويون هذه الحقوق والصلاحيات⁵، التي ستتحصل عليها باقي الدول الأوروبية في القرون التالية.

¹ DANIEL PANZAC, op. cit., p 251.

² عبد القادر فلوح، مرجع سابق، ص 65.

³ L. de Mas Latrie, op. cit., pp 130-131.

⁴ جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا...، مرجع سابق، ص 29.

⁵ Maurits H. Van Den Boogert, op. cit., pp 33-34.

وقد أكدت معاهدات الامتيازات العثمانية¹، ثم المعاهدات المباشرة بين الجزائر والقوى الأوروبية لاحقا الحق في تعيين قناصل في الجزائر. وقد تمتع هؤلاء بنفس الحقوق العابرة للحدود التي تمتع بها نظرائهم في الدولة العثمانية، حيث تمتّع السفراء والقناصل الأوروبيون في المدن العثمانية الشرقية بالحق في حل الخصومات التي تطرأ بين رعايا عواهلهم دون المرور بالمحاكم المحلية، وذلك بالاعتماد على تشريعات بلدانهم الأصلية. كما مُنحوا الحق في الدفاع عن مصالح رعايا بلدانهم سواء كانوا مقيمين، تجارا أو بحارة. وبذلك لعب القنصل دور "ممثل السلطة الملكية، والقاضي، والمدافع والمرشد"².

أما فيما يخص المعاهدات المباشرة مع الجزائر، فقد منحت للقناصل الأوروبيين حقوقا وصلاحيات كحضور جلسات ديوان البحرية للدفاع عن مصالح رعايا بلدانهم³ في النزاعات التي تحدث بينهم وبين البحارة الجزائريين⁴. كما منحتهم الحصانة الدبلوماسية، خاصة بعد المعاهدات التي أبرمت بعد النصف الثاني من القرن 17م⁵. ومع ذلك، فقد أدت النزاعات بين الأوروبيين والجزائر إلى تجاوز السلطات الجزائرية في بعض الأحيان للحصانة الدبلوماسية الممنوحة للقناصل الأوروبيين، مما عرض هؤلاء لمختلف أنواع العقوبات، كالسجن⁶، والضرب،

¹ يُنظر مثلا كيف منح الباب العالي لإنجلترا في معاهدة امتيازات 1675م (البند 13) الحق في تعيين قناصل في موانئ الدولة العثمانية، ومن بينها الجزائر. يُنظر:

- Recueil des traités de paix, de trêve, de neutralité, de suspension d'armes, de confédération, d'alliance, de commerce, de garantie, et d'autres actes publics..., op. cit., p 358.

² Maurits H. Van Den Boogert, op.c it., pp 34-42.

³ يُنظر مثلا معاهدة معاهدة 17 ماي 1666م التي تعتبر أول معاهدة اهتمت بالقضايا المتعلقة بالجالية الفرنسية بالجزائر، من قناصل وتجار وأسرى. للمزيد يرجى العودة لـ:

- عائشة غطاس، "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)", مرجع سابق، ص 79.

⁴ جمال قنان، مرجع سابق، ص 248.

⁵ DANIEL PANZAC, op. cit., p 36.

⁶ تعرّض القنصل الدانماركي أولريش Georg Frederik Ulrich سنة 1808م للسجن بعد أن تأخرت الدانمارك في ارسال الهدايا السنوية، ثم الحكم عليه بالأشغال الشاقة من طرف الداي. وقد احتج القناصل الأوروبيون على هذا الخرق للحصانة الدبلوماسية للقنصل الدانماركي وتضامنوا معه بمسيرة في شوارع مدينة الجزائر، مما اضطر الداي إلى اطلاق سراحه. كما اتفق القناصل الغربيون بعد هذه الحادثة على تأسيس جمعية لحماية حقوقهم وحقوق أسرهم المقيمة في الجزائر. يُنظر:

- D. H. Andersen and H. J. Voth, "the grapes of war neutrality and Mediterranean shipping under Danish flag 1750-1807", discussion papers in Economic and Social history, University of Oxford, N° 18, sep. 1997, p 3.

والطرد¹، بل والقتل في بعض الحالات كما كان الحال بالنسبة للقنصل الفرنسي لوفيشر بعد تأمره مع أسطول بلاده الذي جاء لقصف مدينة الجزائر سنة 1683م².

وتجدر الإشارة هنا أنّ التجاوز للحصانة الدبلوماسية من طرف السلطات الجزائرية لم يكن خاصا بالجزائر فحسب، إذ أنّ مثل هذه الاجراءات الاستثنائية كانت تحدث أحيانا حتى في إسطنبول، حيث احتفظت الدولة العثمانية بالحق في الغاء المعاهدات، خاصة في حالة هجمات القراصنة على سفن رعاياها، أو في حالة الحرب³. كما احتفظت بالحق في الغاء حصانة القناصل والمترجمين وزجهم في السجن مثلما فعلت مع القناصل الفرنسيين بعد حملة نابليون على مصر 1798م⁴. والهدف من هذا الإجراء الاستثنائي هو ضمان العودة الآمنة لرعايا الدولة العثمانية وتجارها الذين يمارسون نشاطاتهم في الدولة التي هي في حرب معها⁵.

وقد سعى الأوروبيون باستمرار إلى زيادة امتيازاتهم القنصلية وحصانتهم الدبلوماسية، ففي القرن 19م، كادت الأمور تصل إلى حد الحرب بين الجزائر وبعض القوى الأوروبية على غرار بريطانيا وفرنسا حول الحصانة الدبلوماسية للقنصليات التي خرقتها الجزائر بعد أزمة داخلية نشبت بين الحكومة المركزية في الجزائر وقبائل بجاية⁶. حيث طالبت بريطانيا والولايات

- Bardoux, " La vie d'un consul auprès de la régence d'Alger" in: R.A, N° 65, 1924, pp 270-273.

- T. Odegaard, Une paix et amitié perpétuelle..., op.cit. , p 20.

¹ أعلن الداى حسين سنة 1824م أن القنصل الإنجليزي أصبح "شخصية غير مرغوب فيها" (persona non grata) وطرده من الجزائر. يُنظر:

- A. Berbrugger, "Sir Harry Neal- Guerre de 1824 entre Alger et l'Angleterre", in: Revue Africaine, volume 08, 1864, pp 202, 204.

² عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 90.

³ للمزيد حول موضوع إلغاء إسطنبول لحقوق وحصانة الدبلوماسيين الغربيين في حالات الحرب، يُرجى العودة لـ:

- Behice özlem Gökakın, op. Cit., p 289-290.

Maurits H. Van Den Boogert, op. cit., pp 26-29. ⁴

A. Nuri Yurdusev, op. cit., p 28. ⁵

⁶ بعد النزاع الذي نشب بين الحكومة المركزية في الجزائر وقبائل بجاية، رفض القنصلان الإنجليزي والأمريكي تسليم خدمهما من سكان منطقة القبائل لشاوش الداى مما دفع السلطات الجزائرية إلى اقتحام البيوت الريفية للقناصل بغرض اعتقال الموظفين القبائل فيها. وقد استجاب القنصل الفرنسي أوّل الأمر لطلبات الداى لكن أوامر من فرنسا دفعته إلى التعاون مع القنصل الإنجليزي والأمريكي من أجل المطالبة باحترام حصانة بيوت القناصل والموظفين فيها. يُنظر: - أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص 151-154. وليام شالر، مصدر سابق، ص ص 193-201.

المتحدة وفرنسا من الحكومة الجزائرية أن تحترم حصانة القنصليات وبيوت القناصل والموظفين المشتغلين فيها حتى ولو كانوا من رعايا الجزائر¹، ثم ما لبثت أن ازدادت هذه المطالب سنة 1824م إلى رفع العلم البريطاني فوق بيت القنصل الريفي. وقد وافقت الجزائر في البداية على احترام حرمة القنصليات وبيوت القناصل والموظفين فيها، مع رفض السماح برفع العلم البريطاني فوق البيت الريفي الخاص بالقنصل². لكن في الأخير استجابت إيالة الجزائر للمطالب البريطانية، ووافقت على السماح برفع العلم البريطاني في الجزء العلوي من منزل القنصل البريطاني، سواء في المدينة أو الريف، وفي قاربه عندما يكون مارا في البحر³.

3. المراسلات الدبلوماسية:

3. 1. المراسلات بين حكام الجزائر والحكام الأجانب:

إن المراسلات التي كانت تتم بين دايات الجزائر والحكام الأجانب -بما فيهم السلطان العثماني- في مناسبات دورية أو طارئة، وعلى اختلاف خلفياتها ومواضيعها، تعتبر من مظاهر النشاط الدبلوماسي الذي عرفته الجزائر العثمانية. وبناء على ذلك، يمكن تقسيمها إلى صنفين:

3. 1. 1. المراسلات الدورية: ونقصد بها ما تم التعارف عليه من مراسلات في

مناسبات تكرر باستمرار، على غرار:

أ. **مراسلات تولي الحكم:** ومن أمثلتها رسالة الداوي حسين بتاريخ 18 نوفمبر 1705م إلى الملك الفرنسي لويس الرابع عشر يُعلمه فيها باختياره دايا من طرف الانكشارية، وهو ما استدعى جوابا من لويس الرابع عشر مهنئا الداوي حسين على منصبه، ومعربا له عن أمله في

¹ وليام شالر، مصدر سابق، ص 194-200، 202.

² A. Berbrugger, op. cit., pp 202, 204.

³ جاءت هذه الإستجابة مدونة في معاهدة 26 جويلية 1824م بين الجزائر وبريطانيا. يُنظر: - علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا...، مرجع سابق، ص 176.

استمرار العلاقات السلمية والمحافظة على المعاهدات السابقة بين البلدين¹. كذلك رسالة الداى علي بن أحمد إلى السلطان العثماني بتاريخ 6 أكتوبر 1817م يعلمه فيها بتوليته دايا خلفا لعمر داى الذي عُزل لأنه لم يحسن السيرة، مما أدى إلى تدمير الأسطول إثر هجوم اللورد إكسموث². وقد جرت العادة أن يُوافق السلطان العثماني على اختيار الداى بفرمان كما هو حال الفرمان الذي أرسله السلطان محمود الأول إلى داى الجزائر علي بتاريخ 1168هـ/1755م يوافق له على تعيينه خلفا لمحمد باشا المتوفي، مرفوقا بعبارات الثناء على خدماته للداى السابق³. كما جرت العادة عند اعتلاء سلطان جديد لعرش الباب العالي إرسال فرمان لتجديد ولاية داى الجزائر على غرار الفرمان الذي أرسله السلطان مصطفى الثالث إلى داى الجزائر علي بتاريخ 1172هـ/1758م مرفوقا بنصائح بحسن السيرة في حكم البلاد⁴.

ب. مراسلات التعيينات: أي المراسلات التي تتعلق بتعيين القناصل والسفراء من وإلى الجزائر، على غرار رسالة الرئيس الأمريكي جون أدامس إلى الداى حسن باشا بتاريخ 25 ديسمبر 1797م حول تعيين ريتشارد أوبراين (Richard O'Brien) قنصلا عاما للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر⁵. ورسالة الداى حاج شعبان إلى الملك الفرنسي لويس الرابع عشر بتاريخ 10 ماي 1690م حول إرساله محمد الأمين أفندي كسفير إلى فرنسا للتفاوض حول السلام بين البلدين⁶. ورسالة الداى علي شاوش بتاريخ 10 جانفي 1711م إلى لويس الرابع عشر يعلمه بتعيينه الرايس بكير كسفير مرفوقا بهدايا وسمع إلى بلاده⁷.

¹ EUGÈNE PLANTET, correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France 1579-1833, T2, Paris, 1889, p 37, 44.

² عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 259.

³ أ.م. و، ملف P. T. الوثيقة رقم 03، ترجمة الفرمان العالي الذي أرسله السلطان عثمان الثالث إلى والي الجزائر علي داى في 1168هـ.

⁴ أ.م. و، ملف P. T. الوثيقة رقم 06، ترجمة الفرمان الذي أرسله السلطان عثمان الثالث إلى والي الجزائر علي داى في 1172هـ.

⁵ Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, Volume I, op. cit., pp 230-231.

⁶ EUGÈNE PLANTET, op. cit., T 1, pp 226-248.

⁷ EUGÈNE PLANTET, op. cit., T 2, pp 66-67.

3. 1. 2. مراسلات القضايا الطارئة: نقصد بهذا الصنف من المراسلات كل المراسلات غير الدورية والتي تطرأ ظرفيا بين الدايات والحكام الأجانب، أغلب هذه المراسلات ذات طابع سياسي واقتصادي، منها ما يتعلق بالقرصنة كرسالة الداى مصطفى بتاريخ 4 أكتوبر 1701م إلى ملك فرنسا لويس الرابع عشر حول أسر سفن جزائرية لسفن فرنسية مهجورة قرب سواحل جزيرة ماديرا البرتغالية¹. ورسالة شكوى من الداى حسين في 18 نوفمبر 1705م إلى أمين الدولة الفرنسي للبحرية دي بونشارتران (LE COMTE DE PONTCHARTRAIN) حول أسر سفينة تجارية تحمل سلعا جزائرية من طرف سفن فرنسية². وفرمان السلطان مصطفى خان الثالث إلى والي الجزائر في 1175هـ/1761م يطلب منه إرجاع سفينة ملك لتاجر من ميناء دوبروفنيك التابع للدولة العثمانية³. ورسالة من الداى عمر إلى السلطان العثماني بتاريخ 16 ماي 1815م يعلمه فيها بأنه وافق على طلب السلطان بكف هجمات قرصنة الجزائر على السفن التجارية النمساوية والروسية بعد أن أبرمت إسطنبول معاهدات سلام معهما، كما أعلمه في نفس الرسالة ببعض القضايا الداخلية كمشاكل دفع مستحقات الانكشاريين، وعجز الخزينة نتيجة اسراف الداى السابق، ونزاع داخلي مع "الأعراب" الذين يسكنون في الجبال المحيطة بمدينة الجزائر (لعله يقصد القبائل)⁴.

ومن المراسلات ما يتعلق بالأحداث الإقليمية والدولية، كرسائل التهاني من الملك الفرنسي لويس الرابع عشر لداى الجزائر مصطفى في 24 نوفمبر 1700م بمناسبة انتصار الداى على قوات تونس وطرابلس، ورسالة أخرى في 25 مارس 1701م بمناسبة انتصار الداى على سلطان المغرب مولاي إسماعيل⁵. ورسالة من الداى مصطفى باشا إلى الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون بتاريخ 17 أكتوبر 1802م يعلمه فيها أنه استجاب لطلب قنصله بالتوسط

¹ EUGÈNE PLANTET, op. cit., p 11.

² Ibid, pp 39-42.

³ أ.م. و، ملف P. T. الوثيقة رقم 08، ترجمة الفرمان الذي أرسله السلطان عثمان خان الثالث إلى والي الجزائر في 1175هـ.

⁴ عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 245.

⁵ EUGÈNE PLANTET, op. cit., pp 9-10.

لدى طرابلس الغرب من أجل اطلاق الأسرى الأمريكيين¹. أو رسالة نابليون بونابرت إلى داي الجزائر بتاريخ 15 جويلية 1802م تتضمن عدة قضايا من بينها قضية ضم فرنسا للأراضي الإيطالية وطلبه من الداي احترام هذا الواقع السياسي الجديد². ورسالة من الداي عمر إلى السلطان العثماني بتاريخ جوان 1816م يطلب منه دعم الجزائر بالأسلحة والمعدات لمواجهة حركة الأساطيل المسيحية في المتوسط التي يفترض أنها موجهة ضدّ الجزائر³. ورسالة نفس الداي إلى السلطان بتاريخ 1 جوان 1816م يخبره فيها بأن الحرب مع تونس ستستمر نظرا لرفض تونس دفع الهدايا الواجبة عليها للجزائر⁴، وغيرها من الرسائل التي تصبّ في نفس الموضوع.

3. 2. مراسلات القناصل الغربيين مع مسؤوليهم:

تعتبر التقارير والمراسلات الدورية التي دأب قناصل الدول الغربية في الجزائر على ارسالها إلى مسؤوليهم أو إلى زملائهم في المتوسط جزءاً مهماً من الممارسات الدبلوماسية التي لا يجب اغفالها. ورغم أنّ القناصل يعملون لصالح كيانات سياسية أجنبية، إلّا أن ذلك لا يمنعنا من ادماجهم ضمن الممارسات الدبلوماسية الجزائرية ذلك أنّ عملهم يتعلق بالجزائر، وأنّ الجزائر استقبلتهم بشكل رسمي في إطار اتفاقيات ومعاهدات دبلوماسية.

في حديثه عن مراسلات القنصل الإنجليزي روبرت كول (1694-1712م) في الجزائر، يُقسّم المؤرخ بروملي مواضيع مراسلات هذا القنصل إلى: تقارير الأخبار السياسية، مطالب لمراجعة نظام جواز السفر، تفاصيل حول الحوادث البحرية، بعض القوائم لسفن القرصنة، وطلبات لدفع

¹ Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, Volume II, Naval Operations including diplomatic background from january 1802 through August 1803, United States Government Printing Office Washington, 1940, Electronically published by American Naval Records Society Bolton Landing, New York 2011, p 301.

² Le Baron I. De Testa, Recueil de traites de la Porte Ottmane avec les puissances Etrangeres depuis le premier traite conclu, en 1536, entre Suleymen I et Frncois I jusqu'à nos jours, T1, op. cit., p 442.

³ عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 250.

⁴ نفسه، ص ص 250-252.

أجوره¹. هذا التقسيم الموضوعاتي يمكن تطبيقه نسبيا على مراسلات وتقارير كل القناصل الغربيين، حيث أنّ أغلب مراسلاتهم يمكن تقسيمها إلى مراسلات تتعلق بالأحداث المحلية في الجزائر، وأخرى تتعلق بالقضايا الدولية، ومراسلات تتعلق بنشاط القرصنة الجزائرية.

3. 2. 1. تقارير الأحداث السياسية المحلية:

بالإضافة إلى السهر على استمرار السلام مع الجزائر، تعتبر تقارير الأحداث المحلية من أهم واجبات القناصل الغربيين في الجزائر. حيث غالبا ما ضم هؤلاء إلى مراسلاتهم أخبارا تتعلق بالأحوال السياسية في الجزائر، خاصة ما يتعلق بالحكومة. فالقنصل الإنجليزي كول يكتب مثلا عن الصعوبات التي تواجهه عند حدوث تغييرات في أعلى هرم السلطة الجزائرية، إذ يجب دائما توفير أموال لدفعها للداي الجديد من أجل كسب صداقته². ويكتب القنصل الأمريكي في تونس إلى القنصل الأمريكي العام في الجزائر بتاريخ 22 جوان 1804م تقريرا يقدم فيه مستجدات حول مصالح الولايات المتحدة في تلك البلاد، ويستعلم حول الثورة التي أطاحت برأس الداي³ وأدت إلى قتل اليهود⁴. والسبب في تقديم قناصل أمريكا في إيالتي تونس وطرابلس الغرب لتقارير دورية لقنصل أمريكا في الجزائر هو أنّ وزارة الخارجية الأمريكية اعتمدت ابتداء من سنة 1798م على تقسيم دبلوماسي لإدارة مصالحها في شمال إفريقيا يُحدّد منصب قنصل الجزائر كقنصل عام للولايات المتحدة، كون الجزائر أهم الإيالات البربرية، وبذلك يجب على

¹ J. S. Bromley, Corsairs and Navies 1660-1760, The Hambledon Press, London, 1987, p 32.

² Ibid, p 37.

³ هو الداي مصطفى باشا (1798-1804م) الذي قتله أحد الجنود الإنكشاريين بعد أن تم القضاء على اليهودي بوشناق خمسة أيام قبل ذلك. يُنظر:

- أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا...، مصدر سابق، ص ص 55-56.

⁴ Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, Volume IV, Naval Operations including diplomatic background from April to September 6, 1804, United States Government Printing Office Washington, 1942, Electronically published by American Naval Records Society Bolton Landing, New York, 2011, pp 214-216.

القناصل الأمريكيين في تونس وطرابلس العودة إليه في المسائل التي تطرأ عليهم، واستشارته دورياً¹.

كما دأب قناصل الأمم الغربية على اعداد تقارير حول الثورات ذات الطابع السياسي التي تحدث في الجزائر، كتقرير القنصل الدانماركي هاميكان في ديسمبر 1750م حول الحرب في بلاد القبائل²، إذ يذكر أنها انتهت بعد وساطة بين الطرفين المتحاربين (الأتراك والقبائليين)³. ويصّب تقرير القنصل الأمريكي العام توبياس لير إلى القنصل الأمريكي في ملقة (Malaga) بتاريخ 19 جويلية 1804م في نفس المجرى، إذ يحيطه علماً بثورة أحد المرابطين (ابن الأحرش) وتفاصيل صداماته مع الأتراك في الشرق الجزائري⁴.

3. 2. 2. تقارير الأحداث الدولية:

من المواضيع التي تتواتر كذلك في مراسلات القناصل هي تلك التقارير المتعلقة بالأحداث الإقليمية والدولية التي تتعلق بإيالة الجزائر أو بمصالح الدولة التي يمثلها القنصل. من أمثلتها تقرير القنصل السويدي جورج لوجي بتاريخ 8 جانفي 1730م حول وفاة سلطان المغرب وتصارع أبنائه على الحكم مما أدى إلى خلق إضرابات كبيرة في البلاد، لهذا نصح سلطاته بعدم الشروع في المفاوضات على السلام مع المغرب حتى تتضح الأمور⁵. كذلك، تقارير قنصل الدانمارك هاميكان سنة 1749م حول تشكل حلف كاثوليكي ضد الجزائر يضم كل من إسبانيا والبرتغال والبندقية ومالطا من أجل قبلة مدينة الجزائر، ويذكر الإجراءات الدفاعية

¹ Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, Volume I, op. cit., pp 208, 282.

² وهي على الأرجح الحرب مع قبيلة فليسة التي تذكر المراجع أنها كانت بين سنتي 1748 و 1754م، للمزيد حول هذه الحرب، يرجى العودة لـ:

- صالح عباد، مرجع سابق، ص ص 160-161.

³ N.A.R.C.D, kommercekollegiet tyske sekretariat, Box 367, doc December 1750.

⁴ Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, Volume IV, op. cit., p 280.

⁵ N.A.R.S.S, Diplomatica Turcica, bihang Algerica, vol IV, Doc 8 january 1730

التي اتخذتها السلطات الجزائرية¹. ومراسلة القنصل الأمريكي أوبراين إلى وزارة الخارجية بتاريخ 27 جانفي 1801م يعلمه فيها أنّ السلطان العثماني قد أسر المبعوث الجزائري وأمر السلطات الجزائرية بإعلان الحرب على فرنسا، وإطلاق سراح كل الأسرى الذين أسروهم تحت الحماية البريطانية، وكل النمساويين والبنادقة، وكل رعايا حلفاء الدولة العثمانية. كما يأمر الجزائريين بدفع مبلغ 2 مليون و240 ألف دولار كتعويض على الخسائر التي تكبدها اليونانيون والنمساويون جراء نشاط القرصنة الجزائرية. وهو ما دفع الداي مصطفى باشا إلى إطلاق سراح الأسرى النابوليتانيين والمالطيين الذين كانوا تحت حماية الراية البريطانية. كما أطلق سراح 160 من نمساوي وبنديقي وجمع مبلغ كبير من الخزينة لإرسالها على متن سفينة دانماركية إلى السلطان العثماني، ومن ثم استجاب لأوامر السلطان وأعلن الحرب على فرنسا. ويرجع سبب استجابة الداي السريعة، حسب تقدير القنصل الأمريكي، إلى تجهّز أسطول انجليزي في جزيرة رودس وعلى متنه جيش عثماني للقيام بإنزال بحري في الإسكندرية لمحاربة جيوش نابليون. ومن المقرّر أن يبحر نفس الأسطول بعد ذلك لمهاجمة الجزائر وتونس لتحطيم حكومتيهما وتعويضها بباشوات موالين للسلطان، وهو ما أُرعب النخبة الحاكمة في الجزائر². كما نجد تقريراً آخر من القنصل الأمريكي العام أثناء وجوده في مالطا، إلى المكلف بالأعمال في الجزائر في 30 أفريل 1805م يعلمه فيه أنّ الاسطول الفرنسي قد غادر ميناء طولون وقد عبر مضيق جبل طارق إلى وجهة مجهولة، وأنّ اللورد الإنجليزي نيلسون يتعقبه بفارق 3 إلى 4 أيام³.

N.A.R.C.D, kommercekollegiet tyske sekretariat, Box 367, doc 31 mai 1749. ¹

Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, Volume I, ² op. cit., pp 413-416.

Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, Volume V, ³ Naval Operations including diplomatic background from September 7, 1804 through April 1805, United States Government Printing Office Washington, 1944, Electronically published by American Naval Records Society Bolton Landing, New York 2011, pp 559-560.

3. 2. 3. التقارير الخاصة بنشاط القرصنة الجزائرية:

تنوعت الخطوط العريضة لمراسلات القناصل المتعلقة بالقرصنة الجزائرية باختلاف خلفية القنصل واختلاف مصالح بلاده. ومع ذلك، فالمتخصص لمراسلات بعض القناصل يلاحظ فيها بعض المواضيع المتكررة، كتقارير خراجات الرياس الجزائريين وغنائمهم على غرار ما كان القنصل الدانماركي هاميكان يدأب على تضمينه في مراسلاته، كمراسلة 31 أوت 1748م التي يتكلم فيها عن أسر سفن جزائرية لسفينة إسبانية قادمة من جزيرة مايوركا باتجاه برشلونة، وعلى متنها جنود وضباط إيرلنديون مع عائلاتهم، تابعين للفيلق الأيرلندي الذي يخدم إسبانيا¹. ومراسلة 8 أكتوبر 1749م حول تجهيز سفن القرصنة الصغيرة وعددها 12 من أجل القيام بإنزال في جزيرة سان بيار (Saint pierre) القريبة من سردينيا بعد أن نصب بها الجنويون مصيدة لصيد للمرجان². وتقرير حول أسر سفينة تابعة لمدينة دانتسش (Danzig)³ الألمانية وهي في طريقها إلى لشبونة وعلى متنها حمولة من خشب البلوط وبعض المنسوجات⁴، وفي ديسمبر 1750 تم إرسال هذه السفينة إلى البحر طلباً للقرصنة مع 5 مراكب أخرى بعد أن جُهزت بـ 58 مدفعاً من عيار 8 إلى 12⁵. ويمكن إضافة تقرير القنصل الأمريكي بتاريخ 2 ديسمبر 1803م حول عودة تسعة سفن قرصنة جزائرية من غزوتها على سواحل نابولي وصقلية مع 150 أسير، ووصفاً للسفن المشاركة في الغزوة وتسليحها⁶.

¹ N.A.R.C.D, kommercekollegiet tyske sekretariat, Box 367, doc 31 aout 1748.

² N.A.R.C.D, kommercekollegiet tyske sekretariat, Box 367, doc 8 octobre 1749.

³ فيما يخص هذه السفينة، نجد أنّ أغلب المراجع التي تكلمت عنها تتردّد فيما يخص مصدرها، فها هو وولف يذكر أنها إمّا وقع الاستيلاء عليها و إمّا جاءت كهدية، ويشير حنيفي هلايلي إلى نفس الأمر نقلاً عنه، أما دوفولكس De Voulx فيكتفي بذكر أنها كانت ضمن الأسطول الجزائري لسنة 1751م و أنّ اسمها كان "القلعة"، بينما في تقارير هاميكان نجد تاريخ اغتنامها والخيرات التي وُجدت عليها و تاريخ تسليحها.

- يُنظر: جون. ب. وولف، مرجع سابق، ص 188.

- حنيفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 57.

- A. De Voulx, "La marine de la regence d'Alger", op.cit. , p 400.

⁴ N.A.R.C.D, kommercekollegiet tyske sekretariat, Box 367, doc 20 fevrier 1750.

⁵ N.A.R.C.D, kommercekollegiet tyske sekretariat, Box 367, doc decembre 1750.

⁶ Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, Volume III, Naval Operations including diplomatic background from September 1803 through March

ويمكن أن نضيف كذلك إلى هذه الفئة تقرير 9 نوفمبر للقنصل الدنماركي السابق ذكره حول وصول سفينة من نوع تارتان¹ (Tartan) فرنسي إلى الجزائر وعلى متته 164 بين عرب وأتراك كانوا أسرى في إسبانيا بعد أن تمّ مبادلتهم بأسرى إسبان².

كما تعتبر تقارير قوة الأسطول الجزائري وتسليح سفنه من المواضيع المذكورة أيضا في مراسلات القناصل الأوروبيين، حيث يذكر القنصل الإنجليزي كول في تقريره بتاريخ 4 سبتمبر 1694م أنّ الجزائر تملك 15 سفينة بمجموع 406 مدفع³. ويذكر القنصل السويدي جورج لوجي في 8 جانفي 1730م أن أسطول الجزائر يتكون حاليا من تسعة سفن كبيرة ذات 30 إلى 54 مدفعا، كما تقوم الترسانة حاليا بصنع أربعة سفن جديدة منها واحدة ذات 74 مدفعا، وأربعة أخرى سيتم الشروع في بنائها ما إن يتم الانتهاء من التي في الترسانة، ويضيف أنّ الجزائر تملك مجموعة من سفن القرصنة الصغيرة وزوارق التجديف⁴. وفي بداية سنة 1802م، أرسل القنصل الأمريكي أوبراين إلى وزارة البحرية الأمريكية قائمة دقيقة بأنواع سفن الأسطول الجزائري وأسماء رياسها وعدد مدافعها، مع أعداد الجنود الأتراك، وأعداد البحارة على السفن وأسلحتهم بالنسبة لعدد المدافع، وحول تقاليد ومراسيم رسو السفن الأجنبية في الميناء وكيفية التحية...الخ⁵.

1804, United States Government Printing Office Washington, 1941, Electronically published by American Naval Records Society Bolton Landing, New York 2011, pp 247-249.

(1) مركب وحيد الصّاري.

N.A.R.C.D, kommercekollegiet tyske sekretariat, Box 367, doc 30 novembre 1751.²

J. S. Bromley, op. cit., p 37.³

N.A.R.S.S, Diplomatica Turcica, bihang Algerica, vol IV, Doc 8 january 1730⁴

Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, Volume II, ⁵ op. cit., p 71-73.

خاتمة الفصل:

بدأت العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر العثمانية والدول الغربية منذ القرن 16م عندما سمحت الامتيازات العثمانية للدول الأوروبية بتعيين قناصل مقيمين في الجزائر من أجل السهر على مصالحهم السياسية والاقتصادية. وقد استفادت كل من فرنسا وإنجلترا وهولندا من هذه الامتيازات كونها كانت في حرب مفتوحة مع الاسبان الهابسبورغ، أعداء الدولة العثمانية، وهو ما دفع اسطنبول إلى مساعدتهم بمنحهم مراكز تجارية وقنصلية في موانئها المتوسطية، ومن بينها موانئ الجزائر. وبذلك تشكلت اللبنة الأولى للعلاقات الدبلوماسية بين الدول الغربية والجزائر. غير أن دبلوماسية هذه الأخيرة في القرن 16م لم تكن سوى امتداد لدبلوماسية اسطنبول.

وأمام رفض النخبة الحاكمة في الجزائر الاعتراف بمعاهدات السلطان وامتيازاته الممنوحة للأوروبيين التي تتجاهل مصالح حكومة وقرصنة أجاق الجزائر، التجأت الدول الغربية إلى إبرام اتفاقات ومعاهدات مباشرة مع إيالة الجزائر ترضي مسؤولي هذه الأخيرة، وهو ما مثل تحولا في الدبلوماسية الجزائرية إذ لم تعد تعترف إلا بالمعاهدات التي تعقد رأسا مع الجزائر. وأمام هذا التحدي الذي فرضته هذه الأخيرة، وأمام ازدهار القرصنة الجزائرية التي ساهمت في نقض المعاهدات، اعتمدت الدول الأوروبية على القوة لإجبار الجزائر على احترام معاهدات سلام وتجديدها، فيما يُعرف بدبلوماسية أمراء البحر، التي شهدت ذروتها في النصف الثاني من القرن 17م.

ونتيجة لانشغال القوى الأوروبية بحروبها الإقليمية، وعدم تطويرها لسياسة جماعية ضد القرصنة المغاربية وتفضيلها عوض ذلك شراء السلم بالأموال، ونتيجة لتراجع قوة الجزائر البحرية مقارنة مع الدول الأوروبية البحرية، عرف القرن 18م استقرارا نسبيا في علاقات الجزائر مع الدول الغربية، وهو ما انعكس بدوره على العلاقات دبلوماسية بين الجانبين.

وعلى غرار الدولة العثمانية التي انتقلت من التشريع القيمي في سياستها مع غير المسلمين، إلى التشريع المصلحي، قبلت النخبة الحاكمة في الجزائر إبرام معاهدات سلام مع "الكفار" لمدة غير محدّدة بأجل، رغم أنّ الفقه الإسلامي الكلاسيكي يرفض في غالبه الصلح الأبدي بين المسلمين والكفار. وهو ما يُظهر براغماتية سياسية للنخبة الحاكمة في الجزائر. بل حتى نقض المعاهدات الذي يعتبره بعض المؤرخين الغربيين صفة جزائرية "مقيّنة"، فهو في الواقع من لب السياسة. ذلك أنّ القيم والأخلاق التي تنطبق على عامة الناس لا يمكن للدول تبنيها، خاصة إذا كانت البيئة الدولية فوضوية تغيب فيها سلطة عليا تحتكم إليها الدول في الخلافات التي تطرأ بينها. لذا، فمن حق الجزائر أن تلغي معاهداتها مع الدول الأخرى عندما لا ترى فيها مصلحة لها، وهي السيرة التي لا تزال تطبق في العلاقات الدولية المعاصرة.

وبالإضافة لمعاهدات السلام والتجارة، ومعاهدات الامتيازات الاقتصادية، تعتبر المراسلات والتقارير بين حكام الجزائر ونظرائهم الغربيين من الممارسات الدبلوماسية المتعارف عليها في الجزائر العثمانية، بكل ما تحتويه من مواضيع سياسية، واقتصادية، وعسكرية. كما يمكن إضافة مراسلات القناصل الغربيين مع مسؤوليهم إلى قائمة الممارسات التي عرفت الدبلوماسية الجزائرية، ذلك أنّ وجود هؤلاء وعملهم في الجزائر ما هو إلى امتداد للاتفاقيات السياسية والدبلوماسية التي جمعت الجزائر العثمانية بدول محيطها الخارجي.

خاتمة عامة:

خاتمة عامة:

لم يكن العامل القيمي المتمثل في الدين العامل الأساسي أو الوحيد وراء مقارعة الإخوة بربروس للتوسع الإسباني في منطقة المغرب أوائل القرن 16م، كما لم يكن هذا العامل السبب الوحيد في رغبة سكان مدن المغرب الأوسط الساحلية الانضمام إلى الدولة العثمانية. صحيح أنّ متغير القيم أو الدين بالتحديد قد لعب دورا محوريا في ضم صفوف هؤلاء وتوحيدها تحت غطاء الدولة العثمانية، حيث وقع سكان المغرب الأوسط بين خيارين: الأول أن يتخلوا عن هويتهم وقيمهم بالإضافة لحريتهم السياسية لصالح الإسبان المسيحيين. أما الثاني فكان التخلي على حريتهم السياسية مع الاحتفاظ بالهوية والقيم التي يتشاركونها مع العثمانيين. وبذلك ارتأى الأنا الجزائري ربط مصيره بالآخر العثماني الذي يشاركه نفس القيم، لينصهرا في كتلة واحدة شكلت هوية جزائرية-عثمانية جديدة في مواجهة الآخر المسيحي.

وقد ساهم العامل الاقتصادي كذلك في "صناعة القبول" أو الرضى بالحكم العثماني لدى سكان المدن الذين رحبوا بالإخوة بربروس، حتى ولو أغفلت الدراسات التاريخية هذا العامل. فالقرصنة الأتراك باستقرارهم في منطقة المغرب كانوا قريبين من طرق التجارة البحرية في غرب المتوسط، وهو ما ساعدهم على تكوين ثروات معتبرة من غزواتهم على السفن المسيحية. كما أن سكان المدن الجزائرية الساحلية لمسوا عن قرب ما يمكن لمداخل القرصنة أن تقدّمه لتجارتهم. وبذلك، ساهم المزيج المتكون من الأمن والحفاظ على القيم والرفاه الاقتصادي في اقناع سكان بعض مدن المغرب الأوسط بتسليم مصيرهم السياسي للعثمانيين.

أمّا الدولة العثمانية التي كانت تعيش أوج مراحل توسعها الجغرافي فلم تر مانعا في إضافة أقاليم غرب المتوسط إلى ممتلكاتها الشاسعة، ذلك أنها كانت في حرب مفتوحة مع القوى المسيحية الأوروبية وعلى رأسها آل هابسبورغ في قلب أوروبا. لذا شكلت الجزائر ما يمكن تسميته بالقاعدة المتقدمة للقوات العثمانية لضرب آل هابسبورغ، لاسيما في معقلهم بإسبانيا. كما مثلت الجزائر درعا رادعا لأي محاولات إسبانية للتوسع إلى شرقي المتوسط، ووسيلة لنقل المعارك إلى مناطق

النفوذ الاسبانية في غرب المتوسط، وقاعدة للحفاظ على مستوى عالي من الغزوات البحرية على التجارة والسواحل المسيحية كنوع من حروب الاستنزاف هدفها إنهاء العدو اقتصاديا.

يمكن وصف الجزائر العثمانية ابتداء من القرن 18م بالدولة التي اكتسبت استقلالاً واقعياً عن الدولة العثمانية، وليس استقلالاً قانونياً. ولا نقصد هنا "الدولة ذات السيادة" التي ظهرت في أوروبا بعد مؤتمر واستفاليا سنة 1648م، بل الدولة ذات المواصفات الإسلامية التي تتمتع بهامش من السيادة في سياستها الداخلية والخارجية، غير أنها مجبرة على الخضوع للدولة الإسلامية الشرعية، أو الخلافة. ومع ذلك، فتبعية الجزائر لإسطنبول لم تكن نتيجة حتمية للتبعية الدينية فحسب، بل بدرجة أكبر كنتيجة للعلاقة الإعتمادية المتبادلة التي جمعت الطرفين. ذلك أنّ النخبة الحاكمة في الجزائر من أجل المحافظة على ديمومة نظامها السياسي ارتأت ربط مصيرها بإسطنبول وذلك بالإبقاء على تقليد تجنيد الانكشارية من الأناضول. كما كان الهدف من الحفاظ على الروابط مع الأستانة هو اصباح الشرعية الدينية على نظامهم السياسي الذي أوجدوه في الجزائر وذلك بالظهور كممثلين "للخليفة العثماني" في غرب المتوسط. أمّا الدولة العثمانية، فكثيراً ما استفادت من الأسطول الجزائري وبحارته في حروبها المتكررة. كما ساهم هؤلاء في تدعيم الوجود العثماني في غرب المتوسط، والمساهمة في ضرب تجارة أعداء الدولة العثماني إن اقتضت الضرورة ذلك. لذا، فعلى الرغم من تمتع الجزائر العثمانية بعدة خصال تمتعت بها الدول الأوروبية ذات السيادة، إلا أنها لم تكن دولة ذات سيادة كاملة على غرار نظيراتها في الضفة الشمالية للمتوسط. وإن بدت التبعية للدولة الإسلامية الشرعية انتقاصاً للشرعية من منظور غربي، فهو من منظور إسلامي من الأمور الضرورية للحفاظ على وحدة المسلمين، والتعاون فيما بينهم، في مرحلة تاريخية عرفت انحسار قوة الدول الإسلامية في مقابل صعود واضح للنفوذ السياسي والاقتصادي للدول الغربية.

وقد لعبت المحدّدات من جغرافيا ودين ونظام سياسي وبيئة دولية فوضوية... دوراً مهماً في اختيار إيالة الجزائر لسلوك خارجي يتميز "بالعدائية" اتجاه محيطها، تجسّد هذا السلوك أساساً في القرصنة. وعند وصفنا للسلوك الخارجي الجزائري بالعدائية فهو لا يعني بالضرورة أمراً سلبياً،

فالعدائية ما هي إلا نتيجة حتمية لعوامل داخلية المنشأ كالنظام السياسي، وأخرى خارجية المنشأ كالنظام الدولي الفوضوي. حيث ساهم النظام الدولي الفوضوي مثلاً في نشر الريبة والشك عند الأنا الجزائري من صناع القرار ورعية، وهو ما جعلهم يختارون القرصنة كأداة وواجهة لسياسة خارجية عدائية ذات هدفين: الأول أمني لحماية الجزائر من فواعل البيئة الدولية الفوضوية الذين يتفاعلون فيما بينهم بمنطق صراع القوى من أجل الهيمنة والنفوذ. ثانيها اقتصادي، لتوفير مداخيل قارة من القرصنة والإتاوات المصاحبة لأية عملية سلام مع إيالة الجزائر.

وفيما يخص السلوك الخارجي للجزائر، فيمكن لمس نزعة "براغماتية" واقعية في السياسة الخارجية، خاصة فيما يخص علاقاتها مع القوى الكبرى كفرنسا وإنجلترا. حيث اجتنب حكام إيالة الدخول في صدامات مباشرة مع هاتين الدوليتين البحريتين، خاصة بعد القرن 17م، أي بعد انحصار قوة الأسطول الجزائري. أما الدول الأخرى فيمكن تصنيفها حسب وظيفتها من منظور صناع القرار في الجزائر، حيث مثلت الكيانات السياسية المتوسطة بسواحلها المقابلة للجزائر وسفنها المبحرة جيئة وذهاباً المصدر الأساسي للغنائم والأسرى. أما الدول الشمالية، فقد اعتبرتها النخبة الحاكمة في إيالة الجزائر مصدر المعدات البحرية والعسكرية التي توفرها من خلال معاهدات السلام والتجارة التي عقدتها معها.

ولم يقتصر السلوك الواقعي على العلاقات مع المحيط غير الإسلامي فحسب، حيث يمكن استشعار سلوك واقعي براغماتي أيضاً اتجاه محيط إيالة الجزائر الإسلامي. فقد مارست الجزائر سياسة خارجية ميزتها محاولة فرض الهيمنة على الجارتين تونس وطرابلس الغرب. وقد حاولنا اظهر دور الجغرافيا وعلاقة التبعية التي جمعت هاتين الإيالتين بالجزائر في القرن 16م في تشكيل سلوك جزائري تدخلي هدفه الحفاظ على الأمر الواقع في المنطقة مادامت الجزائر تحصل على هدايا رمزية من تونس، ومادامت آراء الجزائر مسموعة عند نخبة طرابلس الغرب. أما فيما يخص المغرب الأقصى غير العثماني الذي حاول مراراً مراجعة موازين القوى في شمال إفريقيا بالتوسع شرقاً، فقد شرع في المهادنة ابتداء من القرن 18م بعد أن اصطدمت كل محاولاته بالانكسارية الجزائري القوية في القرن 17م. فما كان له إلا محاولة استعمال "القوة الناعمة" كاستمالة الطرق

الصوفية في الجزائر بعد فشل "القوة الصلبة" أو العسكرية في اختراق هذه الأخيرة. هذه السياسة التي تميل إلى المهادنة وجدت نوعاً من الترحاب في الجزائر، ذلك أنها تخدم السلطة الجزائرية التي أرادت الحفاظ على الأمر الواقع في شمال إفريقيا خاصة وأن ميزان القوى كان في صالحها. وقد لعبت القرصنة دور الأداة والوسيلة في سياسة الجزائر الخارجية، غير أن هذه الأداة قد ساهمت من جهة أخرى في عدم تغيير التفكير السياسي والاقتصادي للنخبة الحاكمة. حيث ساهمت في تكريس اقتصاد يعتمد على الغنيمة وما يتصل بها، كما عملت هذه السياسة على إبعاد الجزائر عن التطورات الفكرية والاقتصادية التي بدأت في الظهور في الضفة الشمالية للمتوسط، كأفكار عصر الأنوار وتجارة الشحن البحري... إلخ. فإن استفادت النخبة الجزائرية من الموقع الجغرافي من حيث القرصنة، فإنها لم تستفد منه من حيث نقل الأفكار والتأقلم مع تطورات العصر، وهو حال العالم الإسلامي ككل.

إنّ الفعل الدبلوماسي الجزائري في القرن 16م لم يكن سوى امتداداً للدبلوماسية العثمانية في إطار الامتيازات التي منحتها للقوى الأوروبية البحرية الكبرى (فرنسا، إنجلترا، هولندا). غير أن هذا الأمر تغير في القرن 17م، أي في المرحلة التي وصفت في الفصل الأول بالمرحلة الانتقالية، من التبعية المطلقة إلى التبعية النسبية. حيث شرعت الجزائر في هذه المرحلة في ممارسة جديدة وهي رفض المعاهدات والامتيازات العثمانية التي لا تخدم مصالحها، واشترطت التفاوض حولها في الجزائر. وابتداءً من هذه الفترة بدأت استقلالية السياسة الخارجية والدبلوماسية تلوح في الأفق، خاصة بعد أن غدت كل المعاهدات التي تتعلق بالجزائر تُبرم في ديوانها. غير أن هذا لا يعني بالضرورة أن إيالة الجزائر هي من سعت إلى إبرام السلام، بل العكس، فالسلام في العادة لا يخدم نشاط القرصنة الذي يعتمد على استمرار حالة العداء مع الدول الغربية. بل ما نقصده هنا هو أن المعاهدات التي أصبحت تُعقد في الجزائر يجب أن تقدم البديل عن مداخل القرصنة، تمثل البديل في الإتوات والهدايا. أما دبلوماسية أمراء البحر أو دبلوماسية المدافع يمكن فهمها على أنها محاولة من القوى الغربية لإجبار الجزائر على الخروج من الفكر التقليدي الذي يفيد باستمرار

حالة العداء مع الآخر الكافر، والقبول بمعاهدات سلام تضمن للنخبة في الجزائر تعويضات مالية لمداخل القرصنة، وتسمح للسفن التجارية للدولة المُضمية بالنشاط بحرية، وفق بعض البروتوكولات كجواز السفر البحري.

وقد عرف هذا النوع من الدبلوماسية تراجعاً ابتداءً من القرن 18م نظراً لعدة عوامل كانخفاض نشاط البحرية الجزائرية كنتيجة حتمية لتطور الأساطيل الأوروبية، وتغيّر النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية (الدولة العثمانية وإسبانيا الهابسبورغية) إلى نظام متعدد الأقطاب يشمل عدة قوى كبرى مما أدى بدوره إلى انحصار قوة الدولة العثمانية، الداعم الأساسي للجزائر، وميل الدول الأوروبية إلى التركيز على الحروب الكثيرة التي عرفت أوروبا إبان القرن 18م. هذه العوامل وأخرى أدت بالجزائر إلى القبول بالأمر الواقع والركون إلى المهادنة وقبول العلاقات الدبلوماسية كوسيلة لحل الخلافات، خاصة تلك المتعلقة بالقرصنة.

أما فيما يخص الممارسات الدبلوماسية، وبالتحديد ما يتعلق بالمعاهدات، فقد عرفت الدبلوماسية الجزائرية نوعين من المعاهدات:

أ. **معاهدات السلام والتجارة:** وهي المعاهدات التي تُنهي حالة العداء، والتي تأتي مصحوبة ببند متشابهة تتعلق بالبروتوكولات الدبلوماسية، والقرصنة، والإتاوات، التجارة... إلخ، كما تشمل في بعض الأحيان بنوداً خاصة تتعلق بالظروف السابقة لعقد السلم أو التي أدت لحدوث القطيعة. وما يمكن ملاحظته كذلك فيما يتعلق بمعاهدات السلام بين الجزائر والقوى الغربية أنها لم تكن محددة بزمان معين، على الأقل من وجهة نظر الوثائق العثمانية الأصلية. أما من وجهة نظر المعاهدات المترجمة إلى اللغات الأوروبية، فهي معاهدات سلام أبدية. فإن اعتمدنا على نسخ المعاهدات الغربية، فهذا يعني أنّ الدبلوماسية الجزائرية كانت واقعية، ذلك أنها ابتعدت عن الفقه السياسي الإسلامي التقليدي الذي يمنع معاهدات سلام أبدية مع الكفار، والتي من شأنها أن تعيق عملية الجهاد ضد دار الحرب، خاصة وأنّ إيالة الجزائر كانت تُعتبر قلعة للجهاد. وفي نفس السياق، يمكن النظر إلى معاهدات السلام الأبدية من منظور براغماتي آخر، وهو أنّ النخبة الحاكمة في الجزائر بتفكيرها الواقعي قد أدركت أن موازين القوى قد تغيرت وأن الغلبة أصبحت للدول المسيحية،

لذلك قبلت عن مضمض الدخول معهم في سلام دائم. ونستشف ذلك من أن الجزائر بعد القرن 17م كانت تنقض السلام مرارا وتكرارا مع الدول البحرية من الدرجة الثانية، حتى تجبرها على دفع آتاوات في كل مرة تجدد فيها السلام، أما الدول البحرية القوية على غرار فرنسا وانجلترا فلم تنقض السلام معها كثيرا. ولعل ما يؤكد هذا الطرح هو الغموض في ديباجة المعاهدات باللغة العثمانية التي اطلعنا عليها، حيث لم تستعمل النخبة الجزائرية قط عبارات مباشرة تدل على سلام أبدي، بل استعملت عوض ذلك عبارات مرنة وفضفاضة حتى تتمكن من الإفلات من التزاماتها ونقض المعاهدات إن اقتضت الضرورة ذلك.

وفي هذا الصدد، أتهمت الجزائر كثيرا بنزعتها لنقض المعاهدات، هذه النزعة وإن اعتبرها البعض سمة سيئة إلا أنها أمر عادي من وجهة نظر الدول التي تتبع سياسة خارجية واقعية، خاصة في بيئة فوضوية تشجع الدول على الاهتمام بمصاحها الذاتية من أجل البقاء.

ويمكن ملاحظة تكيف جزائري فيما يخص

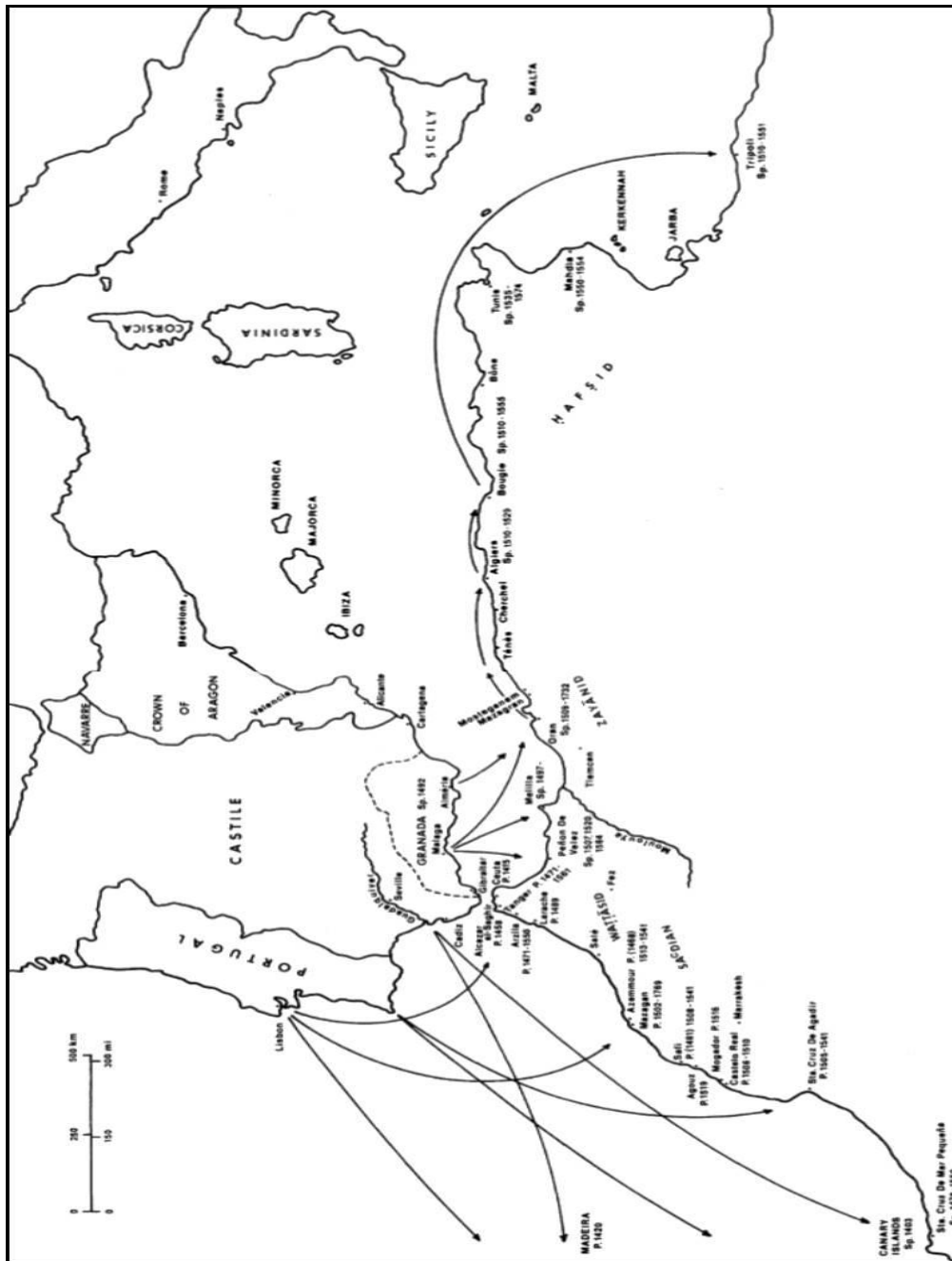
ب. معاهدات الامتيازات والتنازلات الاقتصادية: على عكس معاهدات السلام والتجارة، حضي عدد قليل من الدول بمعاهدات الامتيازات الاقتصادية، تأتي على رأسها فرنسا. إذ حصلت هذه الأخيرة على الحصة الأكبر من الحقوق الاقتصادية عبر معاهدات التنازلات الاقتصادية. ويرجع ذلك إلى الامتيازات العثمانية التي رافقت التقارب السياسية والاقتصادي الذي عرفته الدولتان منذ النصف الأول من القرن 16م، لتتطور هذه الامتيازات وتتوسع بتجدد معاهدات التنازلات بين الجزائر وفرنسا. غير أن ما ميز هذه النوع من المعاهدات أنها كانت لمدة معلومة ومحددة في ديباجة المعاهدة.

ويُعدّ عُرف استقبال القناصل والسماح لرعاياهم بالتحاكم لهم عوض المحاكم المحلية الجزائرية من الممارسات الدبلوماسية التي عرفت الجزائر في الفترة العثمانية. بل تعتبر هذه الممارسة امتدادا لتقاليد الدول الإسلامية، خاصة في منطقة المغرب، التي اعتادت منح حقوق عابرة للحدود للقناصل وتجارهم المقيمون في المدن الساحلية المغربية. وبسيرورة الزمن واستقواء الدول الغربية، تثبتت

حقوق القنصلية والقناصل وتوسعت لتشمل الحصانة الدبلوماسية للقنصلية والقنصل بالإضافة لموظفيه. أما فيما يخص إيالة الجزائر، فلم تسع لتأسيس شبكة من السفراء أو القناصل المقيمين في الدول الغربية ذلك أنها لم تكن دولة ذات مصالح تجارية كبرى لكي تثبت قناصل في الموانئ الأوروبية لحماية تجارتها. كما استعاضت إيالة الجزائر عن دور القنصل المتمثل في جمع المعلومات عن الدولة التي تستضيفه بشبكات تقليدية غير رسمية لجمع المعلومات، كالتجار الأجانب، والبحارة، واليهود والجواسيس. ولحل القضايا الطارئة التي تستدعي مفاوضات مباشرة، استعانت النخبة الحاكمة في الجزائر بالدبلوماسية الوقتية، أي إرسال السفراء والمبعوثين إلى البلاطات الأوروبية من أجل التفاوض، وتوقع عودتهم ما إن تنتهي مهامهم. ومع ذلك، حرصت الجزائر على الاحتفاظ بممثلين ووكلاء مقيمين في بعض المدن العثمانية، على غرار إسطنبول وازمير، من أجل السهر على مصالح الإيالة، والتجنيد الذي يعتبر عاملا حاسما في استمرارية نظام الأوجاق.

أما النوع الثالث من الممارسات الدبلوماسية فيتمثل في المراسلات، خاصة تلك التي تتم بين حكام الجزائر والحكام الأجانب. حيث اعتاد دايات الجزائر على التواصل مع نظرائهم الأجانب إما لحل القضايا الطارئة، أو لتبادل المعلومات، أو للتهنئة في مناسبات متعددة على رأسها تولي الحكم. ويمكن إضافة تقارير ومراسلات القناصل الأجانب إلى هذا النوع من الممارسات الدبلوماسية، ذلك أن عملهم في الجزائر لم يكن سوى نتيجة حتمية للمعاهدات والاتفاقيات الدبلوماسية التي ضمنت الحق لهؤلاء في الإقامة بشكل رسمي في الجزائر والتواصل مع مسؤوليهم. وعلى نفس منوال المراسلات بين الدايات والساسة الأجانب، يمكن استنباط موضوعات مختلفة شملت مراسلات القناصل، تأتي على رأسها قضايا القرصنة وما يتعلق بها من حل لمسائل الأسرى والغنائم وجواز السفر البحري. وتقارير الأحداث المحلية في الجزائر خاصة تلك المتعلقة بالجانبين السياسي والاقتصادي. كما لا يجب إغفال تقارير الأحداث الدولية والإقليمية التي تهم مصالح بلد القنصل.

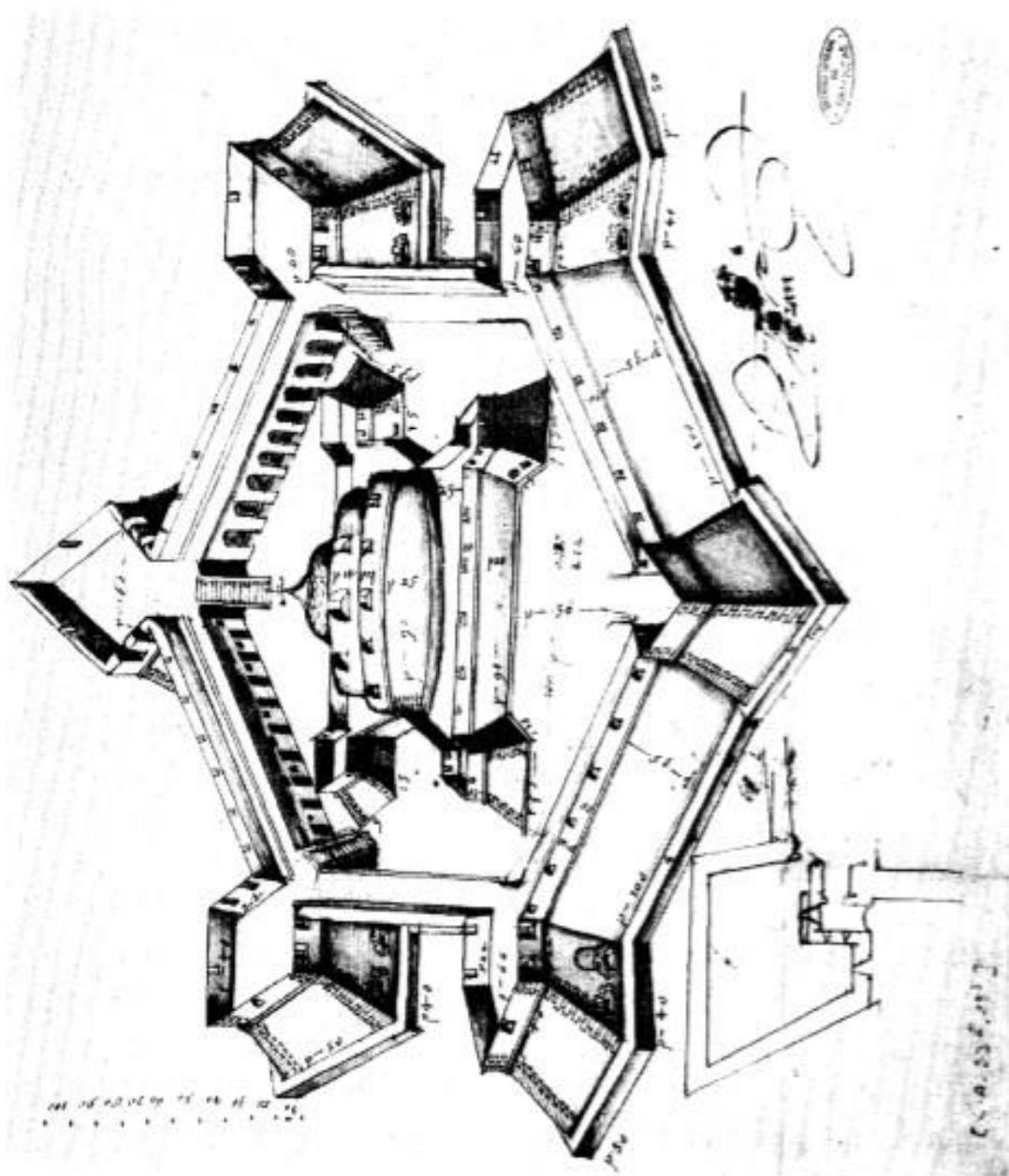
الملاحق:



(الملحق 1.) التوسع البرتغالي-الاسباني في شمال افريقيا (1415-1510م)

المصدر:

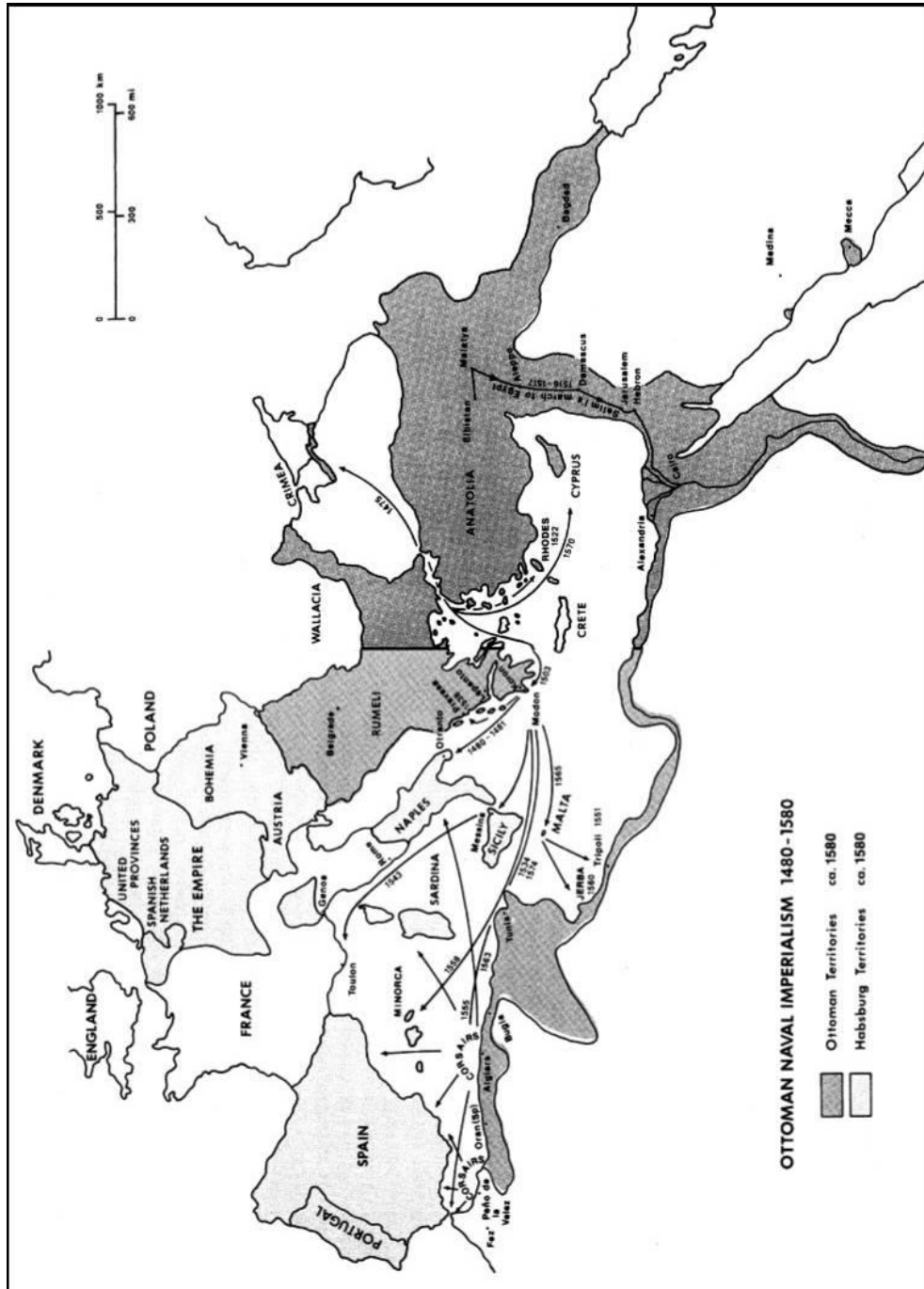
Andrew C. Hess, The forgotten frontier..., op. cit., p 40



(الملحق 2.) رسم اسباني يُظهر مخطط التحصينات الاسبانية لمدينة بجاية.

المصدر:

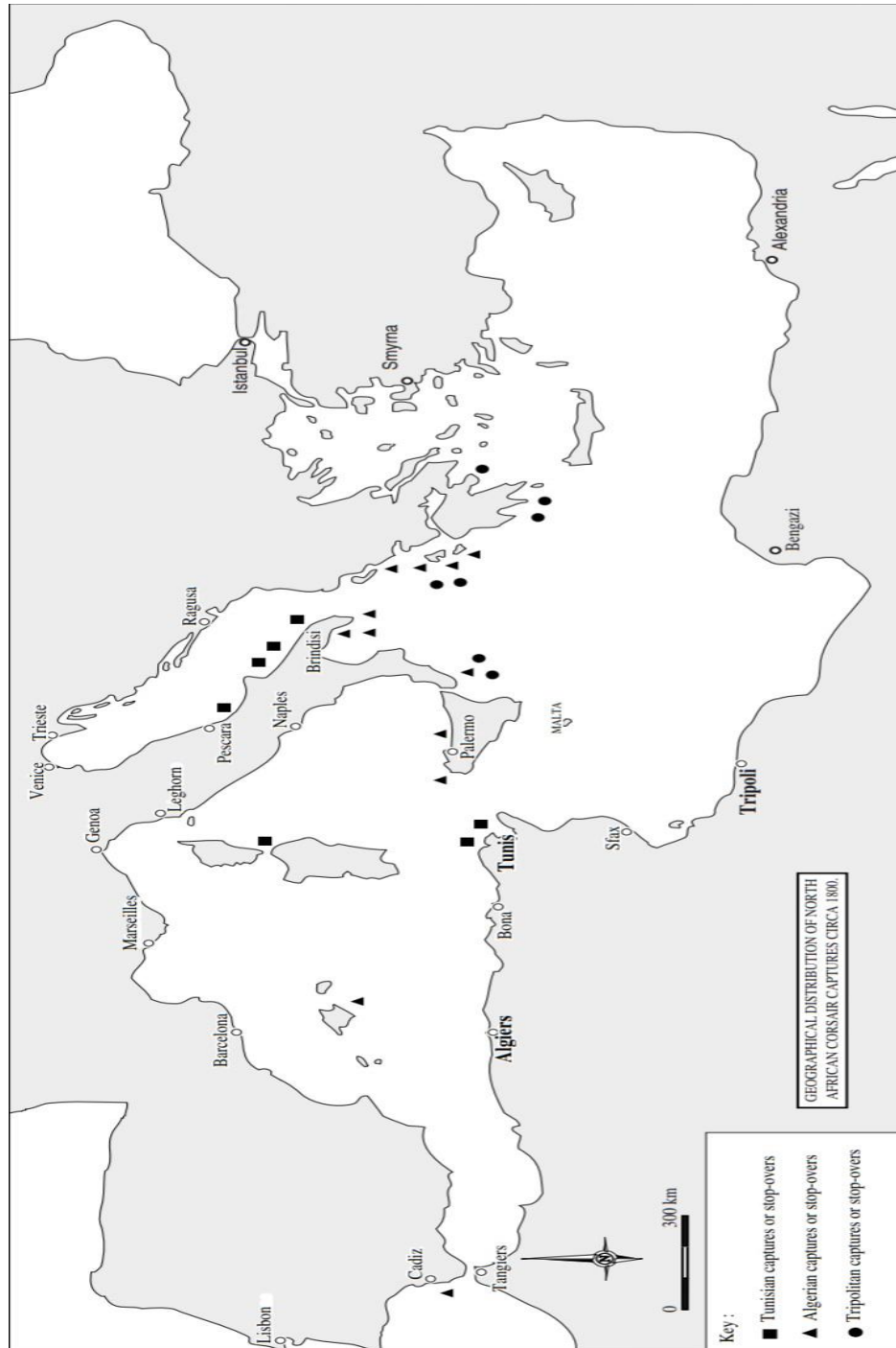
Andrew C. Hess, op. cit., p 83.



(الملحق 3.) الحملات البحرية العثمانية: 1480-1580م.

المصدر:

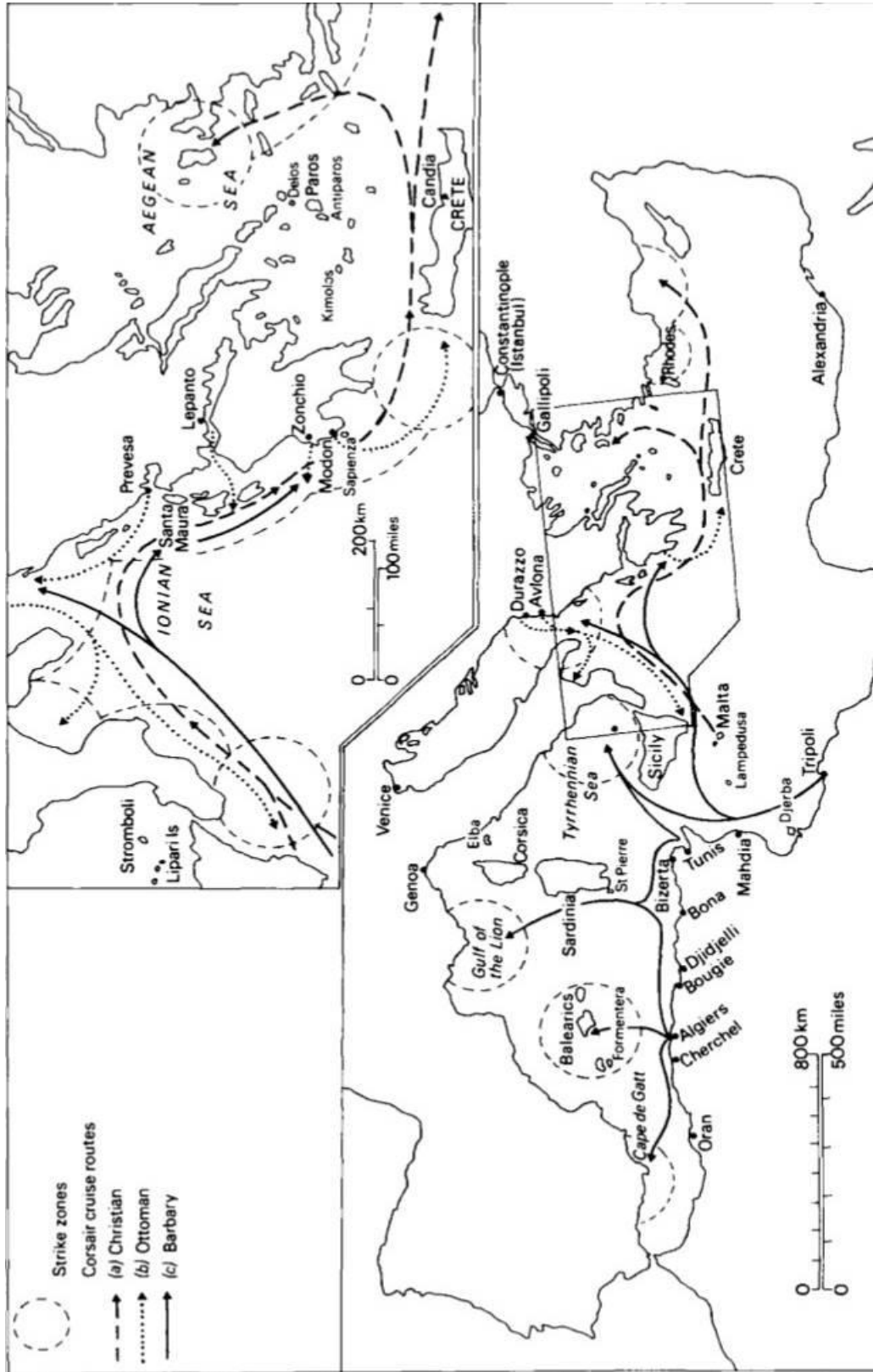
Andrew C. Hess, op. cit., p 80.



(الملحق 4.) التوزيع الجغرافي لغنائم القراصنة الشمال إفريقيين حوالي سنة 1800م.

المصدر:

DANIEL PANZAC, BARBARY CORSAIRS, op. cit., p 86.



توزيع جغرافي لغارات القراصنة المغاربة في المتوسط

المصدر:

JOHN H. PRYOR, Geography, technology, and war, op. cit., p 184

ترجمة الفرمان الذي ارسله السلطان محمود الثاني
لوالي الجزائر الغرب عمر باشا في سنة 1230هـ

امير الامراء الكرام كبير الخبراء الفخام ذو القدر والاحترام صاحب العز والاحتشام المختص بمزيد عناية المملوك
الاعلى عمر الذي كان داعية العرب في اوجاق الجزائر الغرب والاذن وليته باي البوابات في الجزائر الغرب واحسنت
اليه برتبة ميرميران الكرام دام اقباله يكون في معلوماك بعد وصول هذا الرسم الرفيع السعيد اليك
وانه منذ سنين عديدة وسفن القرصان الذين هم من طرف اوجاق الجزائر الغرب ينمرون لسفائن
تجار رعية دولتي العلية الذين يجولون في البحر الأبيض بقصد التجارة وينهبون اموالهم وياخذون بحرياتهم
ويجسونهم مثل الاسارى وكذلك يتجاوزون الشروط والعهود ويتعدون على سفن تجار دول اوربا
الذين هم اجاب مع سلطتي السنية وبأيديهم وامرنا الشريفه المحتوية على تامينهم لما نزم يطلبون اثني
عشر الف محبوب من النامسة يقبضها لهم من البنديك وكلم من مرة والمومي اليه يقدم العروض مقرر عدا التي
الجيلة ويشكولنا من ظلم وجورهم مع اتنا نبسرها عليهمما التنبيه الذي بعد المرة بكف اليد وترك هذه
الافعال فلم ينسروا وبقو مصرين على حرقاتهم وجرائمهم السابقة الى ان التزمنا بصدور الامر من طرفنا
السلطاني في حق اوجاق الجزائر الغرب الى ازمير وسائر المحال بان يمنعوا الاوجاق المذمور من كتابة العسكر
من تلك النواحي وليقبلوا من وكيل الاوجاق روية امور وقد ارسلت الفرمانات بهذه الخصوص الى سائر
المحال الذي يقتضي لها الارسال مع ان سلطتي السنية دائما تنظر الى الاوجاق بعين الرأفة والحنانة من قديم
الزمان لما هو المعلوم وتنبيه عليهم وترشدهم للصلاح ولأجل تنفيذ اوامري السعيدة السلطانية وتفهم

(الملحق 5.) ترجمة الفرمان الذي أرسله السلطان محمود الثاني لوالي الجزائر الغرب عمر باشا في 1230هـ

جيمهم وتلقينهم ارسلت لهم قبل التاريخ احد رؤساء البوايين بدار سعادتي وصوفا فخار الامجاد والذكار
 محمد دام مجده وبمعية امري الشريف واوصيته بما يلزم وفي اثناء تلك المدة مات الحاج علي الذي كان داي في
 الجزائر الغرب وبعد ذلك وصل الرسول المذكور الى الجزائر الغرب بمقتضاء مأموريته وسلم لهم كتابي وبلغ
 الوصاية والتسيير التي امرنا به بتسليمها ومضمونها هو اني خاطبته بقولي له ايها البيرميران ينبغي لك انت وجملة
 الضباط والرؤساء ومحوم عبيدي اهل الدوجاق ان تعملوا بقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
 الامر منكم لأن المأمور من الامر المنيق هو اجراء مراسم الطاعة والالتقاء لأمير المؤمنين وخليفة رب العالمين
 في ارضه وهي الآن بالفعل ذات الملوكة العلية فعليكم بالسمع والطاعة لجميع اوامري السلطانية في كل ان وفيما بعد
 لا تفعلوا شيئا يكون مخالفا لرضائي واجتنبوا من الافعال الذميمة التي وقعت في السنين الماضية والحالية وبالحضرة
 في ايام مصطفى الذي كان داي في الجزائر والذي بعده احمد داي والذي بعده علي داي فهؤلاء كلهم كانوا مخالفين
 رضاء الباري ورضائي السلطاني ولم يحافظوا على حقوق الدوجاق وقواعده فلم من ذنب احد ثوبه وكان
 هو الباعث على اختلاف احوال اوجاق المنصور وانكسار خاطر سلطنتي التي يؤثر فيها هذه الافعال الشنيعة
 على الفور وبسوء احوالهم جازيناهم بما شاهدوه عيانا ثم امرتهم بتخليته سبيل رعيتي المحبوسين عندهم وتسليمهم
 بيده المباشرة الذي ارسلناه من طرفنا بهذه الخصوص وقتلناهم من الكفن فصاعدا لا تتعدوا على سفائن تجار رعيته
 دولتي العلية ولا على سفائن تجار الدول الذين هم احباب مع سلطنتي السنية وبايديهم اوامري العلية المحتوية

على تامينهم والقرصان الذي صوم من طرف الأوجاق لا يتعرض ولا يتعدى على سفائن النامسة والروسية ،
والاثني عشر الف محبوب التي كانوا يطلبونها من الونديات بواسطة النامسة في ايام المتنوفى على داي ،
لا يطلبونها الزيد ويجهدها في كف اليد عن هذه الأمور وقتلهم وان اوجاقكم هذا لم يحصل له النصر والثبات
والشهرة والغلبة على اعداء البحر بمساعدة حضرة اجدادى العظم انار الله تعالى برأيتهم وحسن نظر
دولتى العلية والذين تكون انت ايضا ايها الميرمران وجملة الطبائف والرؤسا الموجودين في اوجاق المنصور
مبذلين مجهودكم في اجراء مراسم اوامر فى السلطانى ولا تخالفوا عن امرى وارادنى الملوكية ونبادروا ،
بالطاعة والانتقاد ليحصل لكم بذلك رضاءى السلطانى ومزيد العتناء باحوالكم ويعون لاهل العفو والصغ
الناس من جانبى الملوكى كما يكون لك انت ايضا حسن التوجيهات السلطانية وعدم الغفلة والنسيان
وفي هذه المرة لما كان الرسول المتقدم ذكره راجعا الى طرفنا رافقه من وياثة احد اعيان اوجاق الجزائر
الغرب وهو قدوة الامثال والاقربان ايها السكة محمود زيد سجده وجميعة مكاتيب من طرفكم وطلب من
مراحم دولتى الجميلة تقديمها لنا فقبلها منه وكلمنا المطلق كريم الشيم قوي الهم وزيرى الصدر الأعظم وهو
قدمها لاعتنائنا الملوكية وبعد ان صار كل ما هو مذكور فيهم في معلوم على السلطانى ورجب علينا الاتفاق
لاوجاق الجزائر الغرب لانه موروث من اجدادى العظم وصار من جملة ممالك السلطانية والبلد الاسلامية ،
ومن قديم الزمان منظور بعين العناية والرافة وكما احسننا الطبائفة ورؤسائه وشجعانه اصحاب الحجة ،
وتعطفنا عليهم من مراحمنا البرهية المرة بعد المرة ومع ذلك وهم يخالفون رضاء البارى ورضاءى السلطانى
ويفعلوا امور منافية لقواعد الاوجاق واصوله ثم يتوبون ويستغفرون ويقولون فيما بعد نسلخوا ،

اللآيات المتقدمين ولا تخالف على المعهود الواقعة وتتعدى على سفائن تجار رعية دولتي العلية
 وسفائن القرصان الذين هم من طرف اوجاق الجزائر العرب لا يتعرضوا لسفائن تجار دول اورپا الذين هم اجاب
 مع سلطنتي السنية وبايديهم وامري الشريف المشتملة على تأمينهم والدرهم المطلوبة من الوندليك بواسطة
 النامسة لا تطلبونها ازيد وعلى حال تبدلوا اجل مجهودكم في تحصيل رضاء السلطاني وتعملوا بموجب فرماني
 ولذا صدر امري الشريف هذا المحتوي على هذه الاحكام والادامر المنيعة ووجهناه لكم مع فلان
 لتكون جميع اطواركم وافعالكم مطابقة للشرع الشريف وموافقة لرضاء المملوكي العفيف فعليكم بالاعتقاد
 في رؤية جميع المصالح المتعلقة بحكومة باي بايات الجزائر العرب على الوجه الواجب الحسن والنوع المطلوب
 المستحسن والحاصل لبدء لكم من الآن فصاعدا لا تتعدوا على سفائن تجار رعية دولتي العلية ولا على سفائن
 تجار دول اورپا الذين هم اجاب مع سلطنتي السنية وبايديهم وامري العلية المشتملة على تأمينهم ولا تستلوا
 عن الدرهم المطلوبة من النامسة لان امرهم منافي للمعهود والشروط ولم يكن ذلك برضاء الشريف قطعا
 والاحسن لكم هو اجراء كلما يقتضيه امر فرماني والمبادرة بالسمع والطاعة وتشتغلوا بالخدمات الممدوحة
 النافعة للدين والدولة وتجتهدوا دائما في تحصيل رضاء الشريف ليكون لك واجاق السلطاني المنصور
 زيادة الالتفات من جانبي المملوكي ونصرف وسع قدرتي في استئصال وسائله فاليكن ذلك في معلوكم
 واعملوا بعقضي ما هو مشروح في هذا فرمان السلطاني الواجب له الطاعة والامتثال وتلقى في مسامع
 الطباف والرؤسا وعموم عبيدي اهل الدوجاق هذا التنبية السلطاني وتعرفهم حق التفهيم ليكونوا
 على الدوام محافظين على رضاء سعادتي لغني سببائهم السابقة ونزيد في حسن الالتفات لهم فلتفهموا

مسلأ الرضا والصدقة وبناء على توبتهم من الجرائم والقبائح وتشبثهم بأذيال العفو وطولهم الاستعطاف
 والعناية فانت ابواب عنايتنا المملوكية مفتوحة في حقهم ولم نفعل عن عفوهم وساعدت في السبب لهم
 اما طلب الاستعفاء والاسترحم الواقع منكم الآن قد صار في حيز القبول لذي مغارم سلطنتي السنيّة
 لانكم من اصحاب الدراية والصدقة والشجاعة والحجة متصفين بحسن السلوك والاستقامة مستحفظين
 على رضا دولتي العلية مبادرين بالسمع والطاعة لا واري المملوكية حسبا استغفنا من حسن شهادة رئيسي
 البوابين المتقدم ذكره وبموجب ذلك صدرت ارادتي السلطانية ذات المواطف اليّ اشرافها على العالم
 بان وليتك باي البايات في الجزائر الغرب واحسنت اليك برتبة ميرمران كما هو مقرر في الخط الشريف
 الصادر من طرف الذات المملوكية ذات المواطف والشمائل المرضية بشرط ان تكون فيما بعده على مقتضا ما
 تعهدت به من حسن السيرة ولا تخالف امرى وارادتي وتجرع عيدي اهل الأوجاق كبير وصغير وانني
 عفوف وصغحت عن جرائمهم السابقة ومن الآن فصاعدا يكون لأوجاق الجزائر الغرب حسن النظر والرأفة
 المملوكية وانت ايضا لما انت كنت من العناية والمغارم بمقتضى ما انت عليه بحول من الصدق والاستقامة
 ينبغي لك ان تصلح احوال الأوجاق وتسد الشغور وتصور البلاد وتجيها وتجرى احكام الشريعة المطهرة
 وتنفذ امرى الجليلة وتعلم اهل اوجاق سلطنتي المنصور ان يجتهدوا في اجراء مراسم الطاعة والانقياد
 لا مركب وذبيك ظاهر وباطن وكذلك يفعلوا مع كل من هو يتولى باي البايات في الجزائر الغرب من طرف
 سلطنتي وانت كل من كان منهم على هذه الصفة تلاحظه وتحسن اليه والذي يتجاسر ويعمل شيئا مخالفا للشريعة
 الغرا لرضاى المملوكي تؤدبه وتربيته وانت ايضا لا تفعل الاساءة وعدم امتثال امرى وطاعتى مثل ما فعلوا

جميعاً في أداء الخدمة النافعة والصدقة والغيرة وفي أي مادة وقعت لا تفعلوا بخلاف المأمول وزيدوا
في البعد والدقة عن الأفعال الدميعة بحسب المكان ولذا حكت بصدور فرماني هذا العالي الشأن
فعند وصوله اليكم فعملوا بموجب الأمر المشروح في هذه فرمان الصادر بالشرف والاحكام الواجب له
الانبات والانتقال واجتنبوا من العمل والحركة بخلاف غاية الاجتناب فاليك ذلك في معلومكم واعلموا على
هذه العلامة الشريفة المحررة في اوائل شهر رمضان المبارك سنة ثلثين ومائتين والفا
بمحرسة القسطنطينية.

المصدر:

أ.م.و، ملف: P. T. الوثيقة رقم 25.

ترجمة فرمان الذي أرسله السلطان محمود الثاني إلى قاضي ازمير وإلى

سائر الحكام الموجودين في تلك الناحية سنة ١٢٣١ هـ

أفضى قضاء المسلمين أوطأ دولة الموحدين معدن الفضل واليقين رافع علم الشريعة والدين وارث علوم
الأنبياء والمرسلين المختص بيزيد عنابة الملك المعين مولانا قاضي ازمير زيات فضائله وافتهار الامجاد والادكار
جامع المحامد والمكارم المختص بيزيد عنابة الملك الدائم احد رؤسا بوابين الباب العالي وحاكم ازمير الحاج محمد
دام محمد ومفاخر الدماثل والافران سائر اعيان الطباط زيات قدرهم يكون في معلوم الجميع بعد وصول هذا الرسم
الرفيع السعيد اليكم وان فرمان اوجاق الجزائر الذي كان يجول في وسط الجزائر العائنة في البحر الأبيض وعلى سواحل البحر
المذكور وياخذ سفائن تجار رعيّة دولتي العلية ويؤسر كل من كان فيهم من الرعيّة وينهب اموالهم خلافا للشرع الشريف
وخالفوا على امرى ولم يعطوا السفائن والمال الذي اخذوه كحمايه بل هم مضمّنين على حركاتهم السابقة وبناء على فعلهم ذلك
صارت قبل التاريخ اوامر الشريعة السلطانية المشتملة على التنبيهات الكبدية بمنع اهل اوجاق الجزائر من اخذهم
العسكر من ازمير وما حولها ومن جميع سواحل دولتي العلية ومنع كل من يروم الذهاب الى الاوجاق المذكور مع سفائنه
وتعطيل وكيهم عن رؤية مصالح الاوجاق والآن حيث ان جميع قطاعات القرصان الذي هو من طرف الجزائر الغرب قد تموا
على فعلهم السابق وخلّوا سبيل السفائن والرعيّة وسلبوا اموالهم المفضوبة والظاهر وانهم فيما بعد لا يجالغوا عن امر
فرمان السلطاني ولا جل مساعدتي السنية لهم على كتابة العسكر من ازمير وسائر المحال كما كانوا سابقا وطلبهم المعفو عن جرائمهم

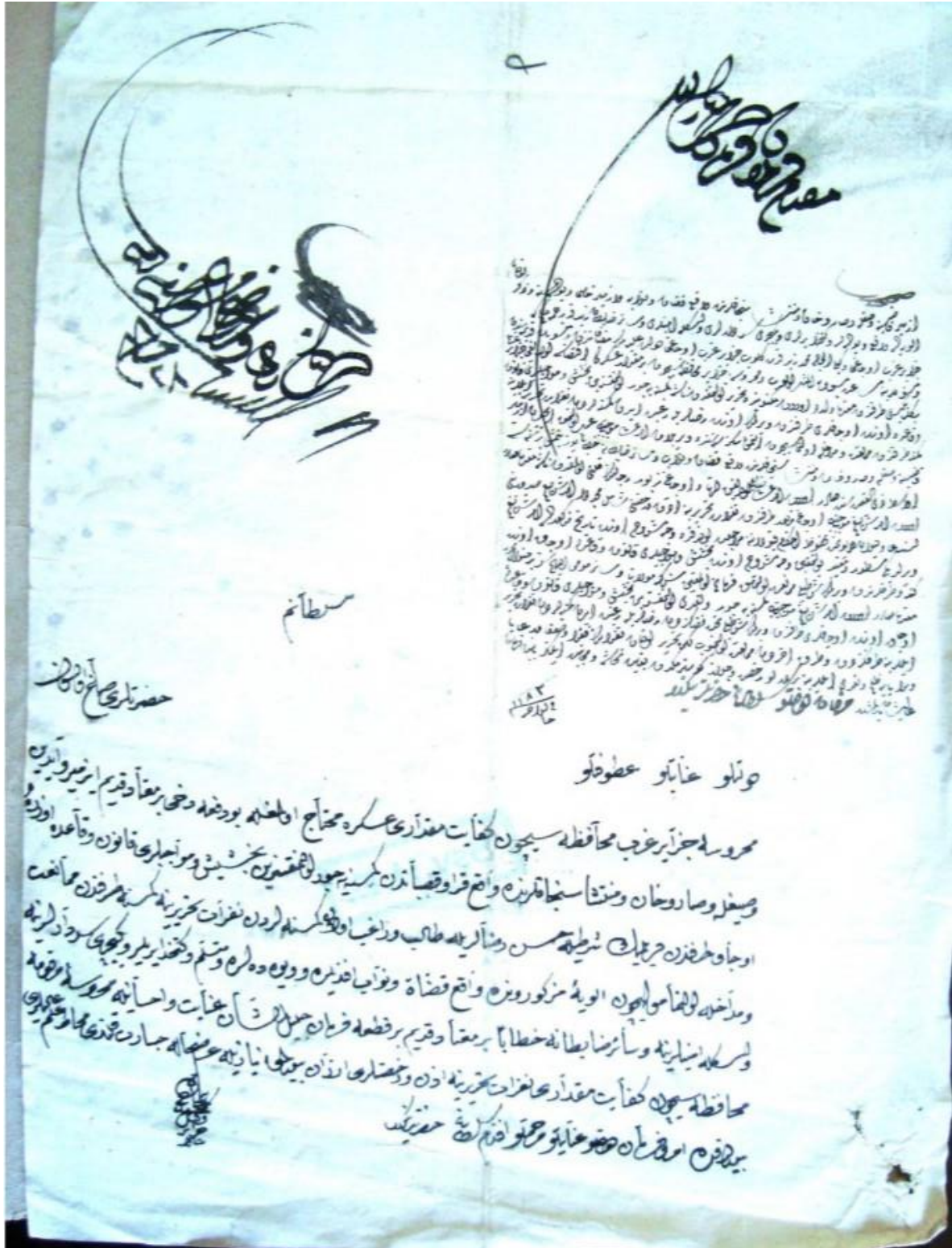
(الملحق 6.) ترجمة فرمان الذي أرسله السلطان محمود الثاني إلى قاضي ازمير وإلى سائر الحكام الموجودين في تلك
الناحية سنة 1231 هـ.

الماضية كتب في هذه المرة باي بايات الجزائر الغرب وهو امير الذمراء الكرام محمد دام اقباله عرض محضر وطلب من مراحمي الملوكة
 على لسانه ولسان اهل الأوجاق المعنوا الاسترحام ورفع الأمر الصادر فيما تقدم بمنهم من كتابة العسكر وصدور امرى العالى
 الشأن المحتوى على الرخصة في كتابة العسكر كما كانوا سابقا وبناء على طلبهم هذا صدر الحظ السعيد هذا المقرون بالرهبة
 والاجل ليجوز بهوجه العمل والحركة على الوجه القديم المعتاد ولذا صدر امرى الشريف هذا المشتمل على الرخصة في كتابة
 العسكر وارسال اليكم مع والذين اذا كانوا اهل اوجاق الجزائر الغرب فيما يجتهدون في كف اليد
 والاحتساب عن هذه الافعال الذميمة ويسمعوا في تحصيل رضى السلطانى فاننا بهذا الشرف ساعدتهم على كتابة العسكر
 من ازمير وسائر المحال على الوجه الذى كانوا عليه من قديم الزمان وان كل من كان يرشاه يريد ان يكتب في زمره العسكر ويذهب
 الى الأوجاق المذكور فله ذلك ووكيلهم له ان ينظر مصالح الأوجاق كما كان سابقا فالين في معلوم جميع الحكام والظباط وانه
 لا يصوح لاحد ان يتعدى عليهم ولا تؤخذ من فقراتهم الرجبية ولا يغيرها وتنبهوا بهذا الحفوض على حاكم ابدين وعلى سائر
 حكام المحال الذى يقتضى لهم التنبيه وانتم ايها الغاضى والحاكم وسائر ملوكيهم لابد لهم من العمل والحركة على مقتضى هذا الأمر
 المشروح ولا بد ان يبادروا بارسال الخبر بلغر سعادتي عن عدد النفوس الذى يكتبون عسكر ويذهبوا الى الأوجاق
 ليجوز ذلك في معلومنا واجتنبوا من العمل بخلاف هذا الأمر ولذا احضرت بصدور هذا فرمان العالى الشأن
 فمعد وصوله اليكم فعملوا بمقتضى الأمر المشروح في هذا فرمان

الصادر بالشرف والأجلال الواجب له التباع والامتنان واجتنابوا من العمل والحركة بخلافه غاية الاجتناب فاليكن
ذلك في معلومكم واعتمدوا على هذه العلامة الشريفة المحررة في اواخر شهر شعبان المعظم سنة احدى
وثلاثين ومائتين والف
بمحرمة القسطنطينية

المصدر:

أ. م. و، ملف: P. T. الوثيقة رقم 29.



(الملحق 7.) حکم و فرمان يتعلق بكتابة (تجنيد) العسكر لصالح أوجاق جزائر الغرب بتاريخ 1182ھ

المصدر:

Seyfullah Aslan, "Akdeniz'de Cezayir Korsanlığı (1770-1830)", yüksek lisans tezi, Istanbul Üniversitesi, sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul, 2012, ss.91-93.

(الملحق 8.) جدول حول الحملات العسكرية الغربية على الجزائر (1501-1830).

البلد المهاجم	تاريخ الحملة العسكرية	طبيعة وأهم جوانب الحملة	التطورات في الجزائر	الأثر على العلاقات الدبلوماسية
البرتغال	1501	محاولة إنزال قوات في وهران	نظم السكان دفاعاتهم مما مكنهم من صد الحملة	
اسبانيا	1518	أرسلها شرلكان للقضاء على إيالة الجزائر الناشئة. تكونت الحملة من 40 سفينة للقضاء على سلطة خير الدين	وقعت ملحمة عنيفة بينهم وبين المدافعين انتهت باندحار الاسبان. واهلكت زوبعة في البحر أسطولهم فانسحبوا تاركين كل مدافعهم وسلاحهم بأيدي الجزائريين	
	1543	حملة تحت قيادة شرلكان بنفسه	انهزم الحملة بعد مقاومة الجزائريين، وانسحاب شركان إلى بجاية	
	1775	حملة بحرية بقيادة ألخاندرو أوريلي		
	1783	حملة بحرية بقيادة أنتونيو برثيلو		
	1784	حملة بحرية بقيادة ألخاندرو أوريلي		
هولندا	1624	قام الأسطول الهولندي بشنق القراصنة الجزائريين المأسورين على صواري السفن الهولندية		انعقاد معاهدة 1726 التي تعتبر تجديدا لمعاهدة 1722
	76-1775	أرسل أسطول إلى جبل طارق، غير أنه فشل في أسر سفن جزائرية	أعلنت الحرب سنة 1793	
انجلترا	1620	هجوم فاشل على مدينة الجزائر	اغتنم السفير الإنجليزي في إسطنبول زيارة باشا الجزائر للأستانة للتفاوض معه حول معاهدة	إبرام أول معاهدة بين الجزائر وانجلترا سنة 1622
	1670	تدمير الغاليات الجزائرية الكبيرة، ومعها أربعة سفن ذوات 44 مدفع وثلاثة سفن أخرى صغيرة		

		الحجم. وتكبد الجزائر خسائر تقدر بـ 2200 ضحية من بينهم عدة رياس بحر.	
1671	تدمير 7 غاليات جزائرية بينما كانت راسية في ميناء بجاية، ومعها عدة ضحايا بشرية	ثورة في الجزائر أدت إلى انتهاء دور الباشا وتعويضه بداي منتخب من طرف الرياس والانكشارية	أمضيت معاهدة 1673 التي جددت معاهدة 1668 السابقة
1686	ظهور اسطول انجليزي قبالة مدينة الجزائر لإعلان وفاة الملك الإنجليزي شارلز الثاني		ابرام معاهدة 1686 التي جددت معاهدة 1682
1816 مع الهولنديين	أطلق الأسطول الإنجليزي الهولندي العنان لمدافعه الأربعمئة لتدمر ميناء الجزائر بعد أن قصفت بـ 47 ألف قذيفة لمدة سبع ساعات متواصلة	اغتيال الداوي عمر باشا (1815-1817)	معاهدة جديدة سنة 1816 أنهت استعباد المسيحيين في الجزائر
1682	أطلق الأسطول الفرنسي زوارق حراقة على ميناء الجزائر مما سبب أضرارا بليغة	اعلان الحرب على فرنسا	
1683	هجوم مدفعي من الأسطول الفرنسي أدى إلى تدمير المئات من المساجد والبيوت، غير أن أعداد الضحايا البشرية كانت قليلة بعد أن غادر السكان المدينة قبل الهجوم.	أطلق الديوان 500 أسير مسيحي، غير أن الأسطول لم يراود مكانه. وهو ما أدى بميزومورتو إلى اعدام الأسرى المسيحيين قذفا من المدافع، بعد أن استولى على السلطة في الجزائر	ابرام معاهدة 1684 التي جددت معاهدة 1666 السابقة.
1688	قنبلة مدينة الجزائر مرة أخرى		تجديد المعاهدة، والحصول على معدات حربية وخبراء من أجل الجزائر
1827	اعلان الحرب على الجزائر وحصار الميناء	اطلاق بطاريات الساحل الجزائرية النار على السفن الفرنسية	
1830	انزال بري على سيدي فرج	انهزام الانكشارية، واستسلام الداوي غير المشروط، ومغادرته باتجاه نابولي	نهاية الحكم العثماني للجزائر
1772	محاولة فاشلة لقنبلة مدينة الجزائر		ابرام معاهدة 1772 التي تعتبر تجديدا

لمعاهدة 1751. وتأكيد الهدايا القنصلية				
ابرام معاهدة 1815م، مع الغاء الاتاوات.		تمكن الاسطول الأمريكي من قتل أميرال البحرية الجزائرية حميدو وأسر سفينته بالإضافة لسفينة جزائرية أخرى.	1815	الولايات المتحدة

المصدر:

معلومات الجدول مستخرجة من المصادر والمراجع المستخدمة في البحث، ومن أطروحة الأستاذة فاطمة معمري:
Fatima Maameri, Ottoman Algeria in Western Diplomatic History., op. cit.. P 141.

المصدر	الاسم بالفرنسية	الاسم بالعربية
A.O.M. 45 nI	BENJAMIN SCUTTO	- بن جامان ساكوتو
	MOISE	- موسى
	ISAAC COUEN	- اسحاق كيان
	SAMUEL HENRIQUEZ	- سموئيل هنريكار
	BARUCH	- باروخ
	SALOMON COEN	- سليمان كيان
	ABRAHAM	- ابراهيم (ابراهيم ؟)
	JOSEPH	- جوزيف
	MOISE COUEN	- موسى كيان
	RUBEN MIANA	- روبان ميانة
	HAMRAN QMAR	- حمران عمر *
	MOISE GABISON	- موسى قابيسن
	SAMUEL VAYT	- سموئيل
	ALUARENGUE	- الوارن غسي
	LOUSSADE	- لوساد
	JACOB MACHIORRE	- يعقوب ماخيور
	AORON DEPAZ	- هارون دي باز
		- الحاج علي بن يوسف
		- محمد أفندي
		- الحاج علي ريس

(الملحق 9.) قائمة ببعض أسماء التجار الجزائريين خلال القرن 17م
(ملاحظة: يرد بعضهم بصيغة تاجر جزائري وبعضهم بصيغة تاجر يهودي).

المصدر:

عائشة غطاس، "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)", مرجع سابق، ص 148.

سبب تحریر عهدنامه صلح سوید ۱۷۲۹ در رمضان ۱۱۴۱

سبب تحریر عهد و امان نامه بود که اشوبیک یوز قرق ریستین مجور
جزایر مغرب و انتهای سرحدای سوید قریب صلح و عقد مصالحه تمام
و ما بین ملزم و دوستی و مودت قوی و لغو محاکمه تمام ایجن مزبور
سوید قریب در ستم طرفین کن . جان فون اوت فال . نام با ترویه
او با غمزه کوب . سعاد تلور و ملو صاحب الدولت اولان عبدی
پاشا یتیم الله مراده و ما یشا حاضر تلرین و دیوان محترم اوراق
اختیار لری اتفاقید و جماعه عسکر منصوره بالله شورتیکه تلرین
مزبور سوید قریب اید صلح و صلح اولوب اشوبیک عهد و امان
تحریر اولدی

(الملحق 10). النص العثماني الأصلي للمعاهدة (عهد نامه) التي جمعت الجزائر بالسويد سنة 1141هـ/1729م.

Art. 1.

Enligt är beslutet af Kongen som
dagen af sedan efter i alla
Tyder skall vara en beständig
Och af minsta anseende den
Rovningliga Rovning af Kongen,
Kong Friedrich den Tiofte
König, Guds och Landets
König, som i sin af Kongen
af Kongen, Degen Adde
Grafen samt Kongen af Souver-
nerer af Riken af Kongen
Själ. Kongen i andra delen,
såsom vil anseende Kongen delat
Kongens af Kongen, så
af Kongen delat Kongen af Kongen
sedan efter i Kongen till Kongen
andra Kongen sedan alla Kongen
Kongden med Kongen Kongen,
Kongden, Kongen Kongen Kongen,
Kongden med Kongen Kongen, sedan
af Kongen.

فصل

ابتداء فصلك قول قرارك اولدك. لست بديك بوزق بشتن. حاليا سويد.
ودعوت. وودندال. ايا الترتيب متصرف اولان. اولود وشتن. ابتدا
فريدريك نام سويد بادشاهي حضرت بديا اوجا غفر محرم جزا غفر ب.
صاحب الدولت سعادتلور ورتلر عدي باشا لست الله تعالاه وانشاء
ديوان حله كوك سوره افعاله و قول كوكه و سوار ارباب
برسلج و صلاحين متين و حكم اولوب ثابت اولشدر. بعد اليوم
سليخه مخالف و مغاير ايدك برسوز و بر سبب قالماسدر.

عمر ١٧ رمضان ١١٤١

فصل
۳
او منی فصلک قول و فراری اولدنه . سون اولدو ستمده کیلری کرک تو صان کرد و باز کانه
و کذلک جناس اولدو صان و باز کانه کیلری کرک تو صان کرد و باز کانه کیلری کرک تو صان کرد و باز کانه
اراسا قند و بر لرین ایتکلن بری اولی و ریاضت ایله و بیعت ایله بر لرین ایتکلن بری اولی و ریاضت ایله و بیعت ایله
یول لرین کتدن کرکه مانع اولیه . و ریاضت ایله و بیعت ایله بر لرین ایتکلن بری اولی و ریاضت ایله و بیعت ایله
یول لرین اولدنه و زلزله قمار و مال لرین و اسباب لرین و هنج و هلد بر لرین خور و زانیان غیر
برقی نیمی المیر و بریه کتور میر و کاندیمیر .

334

5.
 Ingen Commanderande eller
 annan Person på ett ställe
 eller ställe som Republiken
 eller tillkommer, skall någon
 Person få af vara må af
 öfverstått ställe eller ställe
 bortgå af hvar för sig till att
 på något ställe examinera, in-
 ses, förordna eller af protokoll del
 vara må, utfalla, göra nå-
 gon mått eller tortur på må.
 på stället af främmande nation
 af minns den af vara må
 som befinner sig på något ställe.
 Mått af öfverstått eller
 undersökare tillstått ställe
 eller ställe.

فصل

این فصل در بیان اولاد است
 و کلمه اولاد که در
 اینجا آمده است
 به معنی اولاد است
 و در اینجا آمده است
 به معنی اولاد است
 و در اینجا آمده است
 به معنی اولاد است

۱۱۴۱

تحریر ۱۷ رمضان

6.

If full något Rong. Makt. af
 Gussariga alla vägon af det in-
 säsakerna tillförsigt stiga eller
 fastiga stilla Rongerna ut för,
 olunda. yä Algeriska Rong,
 förtett gis afmänd, så stäl-
 det inat givrat till prisa den
 det unnsfag till Rongerna, i
 faller Gussat bosttugat, uten
 af Algeriska innsäskerna stäl-
 yä det fögga lata sig mags-
 lagren uten, at bärja bosttug-
 tillstäl med Gussat, af utaf
 det som den bärja, stäl i
 förtett vägon till alla i fäst.

فصل ٦

التنبی فصلک تور و قاری اولدکه • سوتیلر انک کیلوندن و یا خود آنک حکنده اولان علایسک
 کیلوندن • جزایر که بلد که ملک کیرک یا لیلوندن باشند تره اولوب باره لنس • اصلا و قطعاً
 کند و مالکین و از آنکه من هیچ بر کسی • شایرین آلب یاغنه و غنیمت اقیلر • و بر بود که بویله
 بر این واقع اولور اسیه که مکرر زلفی انیوب و آد مارین خبر راقیه لر • و جزایر که تحت
 حکنده اولان یزده بهمنال اوزده باشند فلهور لیلر اسیه ممکن اولدجه علقه و الطاقه
 بالشوب معاونت ایدوب درست لقی ایدر • و زلفین تور و قاری اولد که ایدر

۱۱۱
 تحریر ۱۷ رمضان

فصل
۷
بدین فصل قول تواری و رد که
هیچ برادر تو کی ندن کو که بیک کو که کجی خیار
سید قلیه و عثمان ملک کون طوائف سید یو
۱۱۴۱
مهر ۱۷ رمضان
اوردیه قور صابان ائمه لره
جزا خانک اندن و اجازت لیه

G.
 J. fall någon Örnst. Hög.
 manst. Hög. ut iugbrast
 pligg. & Hög. af vilka de sam-
 ma försända till Tyskiga, alla
 som vill uti Tien ut Högst
 Engarn med ut iugbrast sam-
 ma af tillfärdade sig del
 samman, af del sig till till
 draga ut sam, iinnas som den
 till den Destinerade samman,
 i alla andra Högst. Engarn,
 i alla de som vara obligerade
 att de som föra Högst. la-
 pörans utgifna attest af för-
 Högst, ut lita de som Högst
 pligg. i Högst. pris för af
 obefrindade för saklinn över
 oss.

فصل

سکونتی فصلان تواری اولدیکه
 وایند درایه قورمانیایدنیز اورسلندن
 وایند شجه برسدیازرکانه اقطاره سین صائیه کرکه
 اولسونیدن بونوالا وزده صائون الدغه تذکره
 قورمانی دست کوریه برکه مذکور اقطاره الان
 بولمکدن مانع اولمیه

۱۱۴۱
 ۱۷ رمضان

Till yppersta mæste
 dessa Artiklar indrullade
 af med indrullade till sin
 bekräftelse. Denna karta uti
 Alger den 17^{de} Ramadan
 uti April Månad, 1741
 var Skälförst Jesu Christi
 följande 8^{de} Tusenda Tusent
 Tingen Nya.

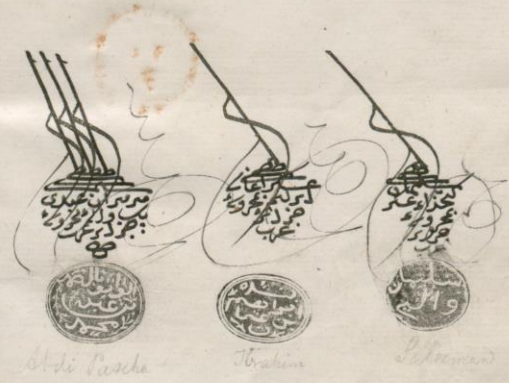
Jean von Utfa



I det härskade originalt finnes inte
 den sista punkten här om den nämna
 blev att Traktaten skes och förses
 med sigill den 17 Ramadan 1141,
 utan angivande av Stället. Det
 med Stället bekräftat efter Stället = 8 April 1741
 den här om den nämna med sigill och
 ena den sista punkten här med sigill blank
 Traktat och Traktat
 med Alger



حق بجانب و تعاود و غایتله صلح
 واستقابول و بشوعه و لما خیر الوقت
 مهر نشد ۱۷۲۲ اردن



Abdi Pascha

Israhim

Schamran

المصدر:

National Archive (RIKSARKIVET), Stockholm, Sweden: Original traktater med främmande
 makter (traktater), Bihang IV: Alger.

فصل
۱۹

فصل ۱۷

[illegible]

1109
55

[illegible]

1101

فصل
۵۱

فصل
۲۱

[illegible]

1109

[illegible]

1109

فصل
۴۴

[illegible]

1109

Articles de Paix entre le Roi de Danemarck et
de Norvegue, et le Dey et la Republique d'
Alger, conclus l'an 1159 le 22. jour Du mois De
Regib, qui repend au 10. D'Aout De l'année
1746. Depuis la Naisance de Jesus Christ

Le 22. jour Du mois De Regib, De l'année 1159, qui est le 10.
Aout 1746. s'est arretee une Paix et Amitie' perpetuelle, entre
Sa Majeste' le Roi Christian. VI. Roi De Danemarck De
Norvegue et autres Pays en dependans d'une part, et le
Serenissime Ibrahim Pacha, Dey et Gouverneur D'Alger et
des Pays qui en dependent, d'autre part, par l'entremise du
Comte Ulrich Adolph De Dannekiold Sansoe, Chambellan,
Commandeur et Plenipotentiaire De Sa Royale Majeste'
Du Conseiller De Commerce Ludolph Hammersen, et Du
Capitaine Lieutenant Gerhard Tivers, en presence Du Divan
et Du Contentement De tous les Grands De ce Royaume,
aux conditions suivantes.

1.

Des a jour, une paix perpetuelle et sincere est arretee et
conclue entre Sa Royale Majeste' De Danemarck et de Nor-
vegue, d'une part, et Ibrahim Pacha Dey de la Republique
d'Alger, d'autre part. Tous les Vaisseaux grands ou petits,
des Puissances sus nommees des a present et en auun-
tems, ne se causeront mutuellement ni Dommage ni preju-
dic ni en paroles ni en actions, mais au contraire, ils
se temoigneront toute forte d'amitie' et de civilite'. Conclu
l'an 1159 le 22. Du mois De Regib, qui est le 10. D'Aout 1746.

2.

Il est arrete en vertu de la presente paix, que tous les
Vaisseaux du Roi, ou de ses sujets, tant grands que petits,
qui iroient à Alger, ou dans quelque autre port De ce Royaume

non obstant qu'il ait été l'usage ancien de payer 10 pour 100 de tous les Effets Des Marchands débarqués pour être vendus, n'en payeront plus de 5. pour 100. ainsi que font les Anglois les François et les Hollandois, et que de toutes les marchandises qu'on n'a pu vendre et qu'on veut faire resoir, il ne s'exigera rien et que lors que les Vaisseaux voudront partir, on ne leur causera ni retardement ni dommage, sous quelque prétexte que ce puisse être, mais de toutes les Marchandises de contrebande, comme munition de guerre, poudre, plomb, fer, soufre, toutes sortes de bois propre pour la construction des Vaisseaux, poix et goudron, les Danois ne payeront aucune douane à Alger. Conclu l'an 1159 le 22. Du mois de Régib, qui est le 10. d' Août 1746.

3.
Lorsque Des Vaisseaux de guerre, ou Marchands des Deux Nations se rencontreront en mer ou ailleurs: au lieu de se causer de la peine, ils se témoigneront reciproquement toutes sortes de civilités et on ne fera aucun mal, à tous ceux qui se trouveront à bord de leurs Vaisseaux, de quelque Nation qu'ils puissent être, soit dans leurs personnes, soit dans leurs biens, et on ne se causera reciproquement aucun retard dans le voyage, encore moins aucun dommage sous quelque prétexte que ce puisse être. Conclu l'an 1159. le 22. Du mois de Régib qui est le 10. d' Août 1746.

II.
Lorsque quelque Capite d'Alger rencontrera quelque Vaisseau appartenant aux sujets de Sa Majesté Royale, il en voyera seulement à bord sa Chaloupe, dans la quelle il ne pourra y avoir que 2. Personnes, outre les rameurs il ne pourra monter à bord du Vaisseau au De la de ces

Deux Personnes, sans la permission Du Capitaine
A Dès que le Capitaine leur aura montré ses passeports,
ils se retireront. Les Vaisseaux Marchands ne pourront
être retardés, mais ils continueront leur Voyage sans em-
pechement; A Lorsqu'un ~~un~~ Vaisseau de guerre Danois
rencontrera quelque Vaisseau de guerre ou Vaisseau
marchand D'Alger, ces Vaisseaux Devront être pourvus
D'un passeport Du Dey ou Du Consul Danois, qui reside
dans le même lieu, cela étant, on permettra à ces mêmes
Vaisseaux de poursuivre leur route sans aucun em-
pechement. Conclu L'an 1159 le 22 Du Mois De Regib
qui est le 10. D'Aout 1746.

5.
Les Capitaines Algériens ne demanderont rien, ni ne
prendront rien D'un Vaisseau Danois, et ne feront aucun
fort à des personnes étrangères qui seront sur le
Vaisseau. Conclu L'an 1159 le 22 Du Mois De Regib
qui est le 10. D'Aout 1746.

6.
Si un ou plusieurs Vaisseaux Danois venoient à faire
ravage sur la côte D'Alger, ou sur les frontières appar-
tenant au même Royaume, on n'en prendra rien
contre leurs Personnes ou les Effets, et en pareille
occasion, on n'exigera d'eux aucun droit; les Personnes
ne pourront point non plus être fait Esclaves, mais
au contraire, les sujets Du Royaume D'Alger, leur feront
toute assistance pour sauver leurs biens. Conclu L'an 1159
le 22 Du Mois De Regib, qui est le 10. D'Aout 1746.

7.
Nul Habitant D'Alger ne vendra, ni ne prêtera aucun

Mais pendant qu'il n'y a ni Dey ni Consul Danois on n'exigera aucun passeport des Vaisseaux Danois.

Vaisseau soit petit soit grand, à aucun État, qui sera en guerre ou en rupture avec le Danemarck pour Courir sur les Vaisseaux Danois. Conclu l'an 1159. le 22. Du mois de Regib, qui est le 10. d'Aout 1746.

8.

Il ne sera permis à aucun Vaisseau d'Alger, grand ou petit, de harigner à la vue de quelque pais ou d'entrer dans quelque Port qui appartient au Danemarck ou à la Norveque, par ce que cela pourroit donner lieu à quelque mésintelligence. Conclu l'an 1159 le 22. Du mois de Regib, qui est le 10. d'Aout 1746.

9.

On ne permettra point que les Tunisiens, Les Tripolitains ou autres Ennemis, vendent à Alger ^{des Vaisseaux,} des hommes ou des marchandises appartenantes aux sujets du Roi. Conclu l'an 1159 Du mois de Regib, qui est le 10. d'Aout 1746.

10.

Si quelque Vaisseau de guerre Danois entre dans quelque port du Royaume d'Alger, avec une prise ou des marchandises, on ne lui causera aucun dommage, mais il en disposera, comme il le jugera à propos, soit qu'il veuille les vendre ou les ramener. Le Vaisseau en question ne sera tenu de payer aucun Droit ou Gabelle, et il lui sera aussi permis d'acheter ses provisions au Marché, suivant le prix dont il pourra convenir. Conclu l'an 1159. Du mois de Regib, qui est le 10. d'Aout 1746.

11.

Quand des Vaisseaux de guerre Danois mouilleront à l'ancre dans la Rade d'Alger, on laissera les presens ordinaires de rafraichissement, et si quelque Esclave passe à la rade sur un tel Vaisseau, il sera d'abord rendu sans

aucune difficulté. Conclu l'an 1159. Du mois de Régib,
qui est le 10. d'Aout 1746.

Art.

Un Marchand ou autre sujet Danois ne pourra être pris,
vendu, ou fait Esclave, dans aucun lieu de la Depen-
dante de l'Empire d'Alger; et en vertu de cette paix
conclue, Personne ne pourra être obligé contre sa volonté
d'acheter quelque Esclave, quand même ce seroit un de ses
Parens, à moins qu'il ne le veuille lui même, et dans ce cas
il en payera le prix dans le terme dont il sera convenu avec
le vendeur. On ne contraindra non plus aucun Patron de
se défaire de son Esclave à un certain prix, mais il en
sera traité à l'amiable et selon ce qui est d'usage ailleurs.
Conclu l'an 1159. le 22. Du mois de Régib, qui est le 10. d'Aout 1746.

Art.

Si il arrivoit que quelque Marchand ou sujet Danois mourût
à Alger, ou dans quelque lieu dépendant d'Alger, le Dey ni
aucune autre Personne ne s'appropriera rien des Effets qu'
il aura laissés, et si le Defunt a constitué un Héritier, ou
un Exécuteur testamentaire, la succession lui sera remise
ou laissée, s'il est présent, il s'en mettra en possession
et fera un exact Inventaire, et un compte pour celui à qu'il
doit revenir, sans que Personne y mette aucun empêche-
ment. Mais au cas qu'un des Dits sujets mourût subite-
ment, sans avoir fait de Testament, et que l'héritier légi-
time ne soit point présent, le Consul Danois, prendra en
garde l'héritage avec l'inventaire requis, jusqu'à ce qu'il
reçoive les ordres de l'héritier légitime. Conclu l'an 1159.
le 22. Du mois de Régib, qui est le 10. d'Aout 1746.

Art.

On ne contraindra aucun sujet Danois dans la Ville d'Alger
ou dans quelque autre endroit de ce Royaume d'acheter

quelques effets malgré lui, ou s'en charger sur son Vaisseau sans sa permission et son consentement. On ne pourra non plus contraindre qui que ce soit à faire quelque voyage contre sa volonté, et si quelque sujet Danois se trouvoit débiteur, au delà de ce qu'il peut payer, on ne pourra pas pour ses dettes attaquer une autre Personne, à moins qu'elle ne fût entrée dans la dette en se rendant caution. Conclu l'an 1159. le 22. Du mois de Regib qui est le 10. d'Aout 1746.

15.

Lorsqu'un sujet Danois aura différent avec un Turc ou More, ou quelque autre Habitant du Pays, l'affaire sera portée devant le Dey et le Divan, mais lorsque le différent sera entre eux la cause sera portée devant le Consul qui en décidera. Conclu l'an 1159. le 22. Du mois de Regib qui est le 10. d'Aout 1746.

16.

Si un sujet Danois en étoit en querelle avec un Turc ou More, et que l'un des uns ou l'autre, le cas sera porté devant la justice ordinaire du Pays; et on satisfera selon l'usage à la partie lésée. Mais en cas qu'un sujet Danois, après avoir tué un Turc ou un More, se sauvera de façon qu'on ne peut pas le rattrapper on ne molestera pour cela ni le Consul ni aucune autre Personne. Conclu l'an 1159. Du mois de Regib, qui est le 10. d'Aout 1746.

17.

Le Consul présent ou à venir, vivra en paix et sûreté sans être molesté, ni pour ce qui regarde sa personne, ni à l'égard de ses effets. Il aura le pouvoir de se choisir un Intéprète et un Courtier, d'aller sur quel Vaisseau qu'il voudra; et de voyager par tout ou il le jugera

à propos. Il lui sera permis aussi d'avoir dans sa maison
un Prêtre pour exercer la Religion Chrétienne, tant
pour son edification que pour celle des autres Danois,
qui pourroient se trouver à Alger, De même il sera permis
à tous les Esclaves de la même Religion, de s'y assembler
pour le Service Divin, dont ils ne pourront être detournés,
ni par leurs Patrons, au cas qu'ils appartiennent à des
Particuliers, ni par l'Admiral Bascha. Conclu l'an 1159. le
22. Du Mois de Regib, qui est le 10. d'Aout 1746

18

Le Consul et les autres sujets Danois qui pourroient se
trouver à Alger, auront la liberté non seulement en tems
de paix, mais même s'il survient quelque différent entre
le Roi. et la République, de s'en aller quand il leur
plaira, et de passer sur un grand ou petit Vaisseau
comme ils le jugeront à propos eux mêmes, et d'em-
mener avec eux au lieu que leur semblera le plus con-
venable, tous leurs effets, leur Famille et leurs Do-
mestiques, sans que qui que ce soit puisse en aucune
manière y mettre empêchement. Conclu l'an 1159. le 22. du
mois de Regib, qui est le 10. d'Aout 1746.

19.

Aucun Des sujets De Dannemarc, allant d'un Port à
l'autre comme Passagers, ne sera molesté ni dans sa
personne, ni dans ses Domestiques, ni dans ses Biens,
quand même il se trouveroit sur le Vaisseau d'une
Nation en guerre avec la République. De même aucun
Algerien ne sera molesté en sa personne, en ses Domesti-
ques et en ses Biens, si on le trouvoit sur le Vaisseau
d'une Nation, qui seroit en guerre avec le Roy de

Danemarc. Conclu l'an 1159. le 22. Du mois de Regib, qui
est le 10. d'Aout 1746.

20
Lorsqu'un Vaisseau de guerre Danois se sera mis à l'ancre
dans la Rade d'Alger, et que le Consul en aura donné
connoissance au Dey, le Dey saluera ce Vaisseau de 21.
coups de Canon du Chateau, à quoi il sera répondu par
le Vaisseau en pareil nombre. Conclu l'an 1159 le 22. Du mois
de Regib, qui est le 10. d'Aout 1746.

21.
Toutes les Provisions, dont le Consul aura besoin pour sa
maison, seront affranchies de tout Droit. Conclu l'an 1159. le
22. Du mois de Regib qui est le 10. d'Aout 1746.

22.
Si de l'un ou de l'autre côté des Deux Parties contractan-
tes, il arrivoit, quelque sujet de mécontentement, on
n'en viendra pas aussitôt aux armes, mais la partie
lesée, cherchera réparation du tort, qui lui aura été fait,
et le Coupable sera puni comme infracteur de la paix &
perturbateur du repos public. Conclu l'an 1159. le 22. Du
mois de Regib, qui est le 10. d'Aout 1746.

Quie soit la Majesté du Dieu très haut, par la bonté
de qui cette Paix a été conclue & signée, l'an de Jesus
Christ 1746. le 10. Aout, et 1159. De l'Hegire le 22. jour
du Mois de Regib.

المصدر:

National Archive (RIGSARKIVET), Copenhagen, Danemark: N.A.R.C.D

البلد	أول معاهدة	المعاهدات المعدلة أو المجددة
فرنسا	1619	1628، 1640، 1661، 1666، 1667، 1670، 1676، 1684، 1689، 1690، 1694، 1698، 1719، 1764، 1790، 1796، 1800، 1801، 1814، 1815، 1818.
الأراضي المنخفضة (هولندا)	1622	1626، 1662، 1679، 1703، 1712، 1726، 1731، 1757، 1760، 1768، 1794، 1816
انجلترا	1622	1660، 1662، 1668، 1673، 1682، 1686، 1700، 1703، 1716، 1729، 1751، 1762، 1765، 1800، 180، 1816، 1816، 1824.
النمسا	1727	1729
السويد	1729	1792
الدانمارك	1746	1751، 1772
توسكانيا	1748	1816
هامبورغ	1751	
البندقية	1763	1767، 1768
اسبانيا	1786 (هدنة)	1791
البرتغال	1793 (هدنة)	1810، 1813
الولايات المتحدة الأمريكية	1795	1815، 1816
نابولي	1799	1812، 1816
بيدمونت	1816	

(الملحق 12.) معاهدات السلام والتجارة بين الجزائر والقوى الأوروبية 1619-1830م.

المصدر:

F. Maameri, op.cit. , p 139.
DANIEL PANZAC, op. cit., p 335.

DE TREVE, D'ALLIANCE, &c.

67

ANS de J. C. 1662. Mercatores, vel alios Navium officiales, aut socios navales inferiores ex navibus suis ad se venire haud cogent, sed quod illi ipsi naviculis suis propriis expeditis appellere ad eas teneantur, ad videndum Navclerorum notitias, perquirendumque, an non navibus, aliorum Mercatorum, quam suarum Praepotentum Celsitudinum aut ipsarum subditorum bona forte iniant, & si notitia illarum haud sufficere putabuntur, Juramento constringentur Nautae & Mercatores, mediante, quo firmet, bona illa ad suarum Praepotentum Ordinum Subditos pertinere, cui Juramento absolutiorie stabunt.

Cum dictum Traſſatum hunc Ordines accepiſſent, di-
verſus reſcribatur, à concepta de eo opinione, propie-
reque ad Dominum de Ruyter ex poſt ſcripto ſcribatur,
ut in nullam omnino viſitationem conſentiret, & libe-
rai navas, libera bona paſſetetur. Accepit igitur
circa menſem Julium hoc mandato, miſſe haſiſſimam
Fianen, & Nobilem Reynoud van Cerverden qui ea
propter peterent continentem, Eorum igitur Propoſi-
tio in Suprema Curia, Dovana, examinata fuit, ſed in-
grata reſcribatur, quandoquidem nec Angli in hoc
Articulo gratificari volebant: Attamen vi inſequen-
tu concluſi hoc ad quatuor menſes uſque indulſerunt.

Cum olim Archithalaſſus de Ruyter & Meppel in
hiſce oris ex Hollandia die ſecundo Aprilis Anno
MDCLXII. appuliſſent, quo cum hoc Statu Pax ad
ſeptem uſque meſes iniretur, quibus durantibus neu-
ter alterum hoſtiliter traſſaret, inſimulque in Senatu
tunc noſtro inter partes concluſum fuiſſet, quod Na-
ves Hollandicae nequaquam viſitentur, nec ulla Natio
alia, prout & nec ulla bona, ex iis tollentur, atque
praedictum ſeptem meſium tempus praeterlapſum fuiſ-
ſet, iidem Archithalaſſi quinto Julii memorati anni ad
haſ oras redierunt, & deſuò Pacem hanc ad tempus
uſque quatuor meſium prolongarunt & confirma-
runt, in tantum, ut concluſum fuit, quod abſine &
à die inde quo haec ſcripta ſunt, per quatuor illos in-
tegras meſes naves decurſorae alieue Algirienſes, Na-
ves Hollandicae nullatenus viſitare, aut mercium ex-
poſitionem praetendere queant, quod nec Hollandicae
contra Algirienſes intentare praſumant, ſed hinc inde
amicitiam mutuum exerceant; & laudati Archithalaſſi
interdum Dominis ſuis Ordinibus ſcribant, redeunt-
que, ad inuicem aſſectores Traſſatus cum ſpes aſſul-
geat, quod ad invicem bene convenire & Pacem bonam
firmam ſtabilire queamus. Cui fini Omnipoten-
s DEUS, id, quod optimum erit, largiatur.

Signatum Signo Devana & Summi Regimini
Algirienſis.

XXVI.

ANS de J. C. 1662. Traité de Paix entre les Etats Généraux des PROVINCES-UNIES, & ceux d'ALGER, fait le 22. Novembre, 1626. Aitzema Affaires d'Etat & de Guerre. Tom. X. pag. 475.

L'An mille ſeptante & trois le deuxieme jour de
Lune de Kabia il At le ſecond Ather de la part
des Seigneurs Eſtats Generaux pour raiſon de la
paix avec nous autres par l'envoyement leurs General
Ruyter avec onze vaiſſeaux en Arger ou il a donné
fonds, & nous a envoyé quelques hommes pour le
Traité de paix, & nous ont fait ſçavoir vos intentions :
Et nous autres de noſtre part avons tenu Conſeil Gene-
ral dans le logis du Roy avec toutes nos Capitaines tant
de Mer que de Terre, ou les Lettres qui ont eſté en-
voyées des Seigneurs Eſtats Generaux après les avoir mi-
ſts en langue Turqueſque, les avons fait lire, & après
nous avoir fait beaucoup de recommandations, & beau-
coup de ſollicitations, nous avons déjà fait ci deſſus pag. 40.

coup des teſtimonjages d'amitié, ont dit qu'ils voule-
ient faire avec nous une bonne & ferme paix pour ja-
mais, ſans intention de la rompre, ſi vous vouliez re-
cevoir quelques conditions, & en nous les octroyant ;
nous ferons ailleurez telles qui ſuivent.

ARTICLE I. Dont la premiere de nos conditions
eſt, que ſi vos vaiſſeaux de guerre rencontrent nos vaiſ-
ſeaux marchands, qu'ils ne leur faiſſent aucun mal :
mais qu'ils laiſſent paſſer librement & ſans empêchement
tous leurs biens & perſonnes de quelque Nation qu'ils
puiſſent eſtre : mais pour cognoître ſi les vaiſſeaux ſont
des Seigneurs Eſtats ou non, qu'ils mettent leurs Bar-
que à la Mer, & qu'ils envoient à bord des vaiſſeaux
marchands & regardent leurs paſſeports, pour lors eſtant
reconnus pour tels, ils ne faiſſent aucun mal.

II. En apres & outre tout autant ſujets des Seigneurs
Eſtats ou autres qui ont eſté prins ſous leurs Bandiere
qu'il y aura Eſclaves, nous les racheptons au prix
qu'ils auront eſté vendus au Baptiſtan.

III. De plus que vos vaiſſeaux de guerre s'ils ſont
quelque priſes, ils ne les portent point à noſtre pays,
par ce que nous ſommes ainſi en paix avec tous les au-
tres Princes, Rois & Potentats nos circonvoſins : que
s'ils viennent dans nos ports, nous leur pourrions pren-
dre tous les Chreſtiens qu'ils auront ſans payer aucun ra-
chapt, & cela pourroit eſtre cauſe de rompre la paix :
mais tout ce que vous aurez beſoin de noſtre pays, on
vous le pourra envoyer avec nos vaiſſeaux marchands.

IV. Et de plus nos vaiſſeaux marchands tout ce
qu'ils porteront des marchandſes en Arger ne paye-
ront autre droit ſi non que de celles qu'ils vendront ; &
de celles qu'ils ne vendront point ne payeront aucun
droit.

V. Que ſi quelques vaiſſeaux des Seigneurs Eſtats ve-
noient à ſ'eſchouer à terre d'Alger par quelque fortune,
que les perſonnes & marchandſes ne ſoyent pas pri-
ſes, mais les biens ſauvés doivent eſtre rendus à leurs
proprietaires.

VI. Que ſi quelque Marchand des Seigneurs Eſtats
venoient à contracter quelque dette avec quelque perſon-
ne d'Arger, que pour cela on n'en demande ni recher-
che aucunement le Conſul, ſi ce n'eſt qu'il en eut pa-
pier particulier ſigné de la main du Seigneur Conſul.

VII. De plus que ſi vos vaiſſeaux ſont rencontre de
quelque vaiſſeau, que ledit vaiſſeau arbore une autre
Bandiere Eſtrangere que celle des Seigneurs Eſtats ſi
par combat apres ledit vaiſſeau eſtoit prins, les perſon-
nes dudit vaiſſeau venoient à dire qu'ils ſont ſujets des
Seigneurs Eſtats, vous ne prendrez pas leurs paroles ;
mais les ferez Eſclaves.

VIII. Que ſ'il arrive quelque procès entre quel-
ques ſujets deſdits Seigneurs Eſtats & quelque perſon-
nes d'Arger, le Conſeil d'Arger en fera droit & ju-
ſtice.

IX. Que ſ'il arrive quelque procès entre deux ſujets
des Seigneurs Eſtats, ou que ſ'ils ſe fachent ou tuent
l'un l'autre, que le Conſul de ladite Nation en fera Ju-
ſtice.

X. Si quelques vaiſſeaux d'Arger prend en Mer,
quelques vaiſſeaux Ennemis Marchands, ſ'il ſ'y ren-
contrent quelques perſonnes des Seigneurs Eſtats,
qu'elle ne ſoyent pas vendues, mais rendues à l'heure
meſme libres entre les mains du Seigneur Conſul.

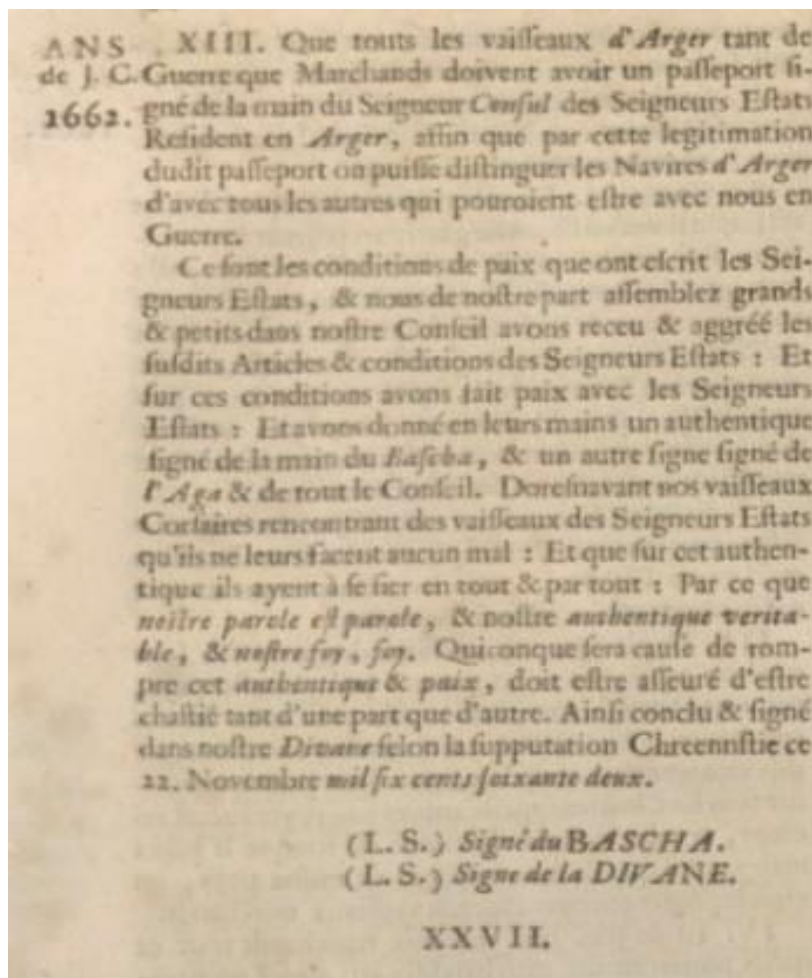
XI. Que ſ'il ſe rencontre dans quelque Vaiſſeau de
Guerre Ennemie d'Arger quelque ſujets des Seigneurs
Eſtats, qu'il ſoit vendu.

XII. Que ſi quelque Chreſtien à la rage ou au-
trement venoit à fuir dans quelque vaiſſeau des Sei-
gneurs Eſtats, ſon Patron en donne avis prompte-
ment au Seigneur Conſul, & ledit Seigneur Conſul faiſ-
ſe ſortir ledit Chreſtien du vaiſſeau. Mais que ſi ledit
vaiſſeau avoit fait voile, eſtant certain que ledit Chreſ-
tien eſt dedans ledit vaiſſeau, ledit Seigneur Conſul
ſera obligé de le payer au prix qu'il a eſté vendu au
Marché.

I =

XIII.

(الملحق 13.) معاهدة 1626م بين الجزائر وهولندا.



المصدر:

Recueil des traitez de paix, de trêve, de neutralité, de suspension d'armes, de confédération, d'alliance, de commerce, de garantie, et d'autres actes publics... Le tout redigé par ordre chronologique, & accompagné de notes, de tables chronologiques & alphabétiques, & des noms des auteurs dont on s'est servi. Tome 4. 1700. P 67.

<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k9774625k/f620.image.r=trait%C3%A9s%20france%20alger?rk=257512;0>

From the State of the present Secu-
lity, there shall subsist a firm and
Sincere Peace and Amity between
the President and Citizens of the
United States of North America
and Hapson Barkham Bey of Algiers
his Heirs and Subjects the People
and Subjects of both Nations re-
spectively treating each other
with Civility Honor and respect

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰



All Subjects belonging to the Citizens
 of the United States of North Amer-
 ica shall be permitted to enter
 the different ports of the Legency to
 trade with our Subjects or any
 other persons residing within our
 Jurisdiction on paying the usual
 duties at our Custom House that
 is paid by all Nations at Peace
 with this Legency observing that
 all Goods disembarked and not
 sold here shall be permitted
 to be re-embarked without paying
 any duty whatever either for dis-
 embarking or re-embarking. All
 naval & military Stores such as
 Gun Powder Iron Plates
 Sulphur Limber for building Tor-
 pedes Iron Turpentine on a any
 other Goods denominated Naval
 or a military Store shall be
 permitted to be sold in this re-
 gency without paying any duties
 whatever at the Custom House
 of this Legency

[illegible]

The Algerines are not on any pretence what ever to give or sell any Vessel of War to any Nation at War with the United States of North America or any Vessel capable of cruising to the Detriment of the Commerce of the United States.

Confirmation of the Treaty
by Hodge & Ellis, Bachman
March 8th 1809

فضل
 قول و قراری اولد که
 جبارنه قلمنه اذن و ایجاز نیله
 قلم و قورصا نغای اتمیه
 ۱۲۴۴
 ۲۱
 ۲۱

Any Citizens of the United States
of North America having ~~been~~
any Prize condemned by the
Alemans shall not be again
captured by the Cruisers of the
Viceroy then at Sea altho they
have not a pass-port, a certi-
ficate from the Consul resident
being deemed sufficient until
such time they can procure
such pass-port.

[illegible]

Any Vessel belonging to the United States of North America when at War with any other Nation shall be permitted to send their Prizes into the Ports of the Enemy have leave to dispose of them without paying any duties on Sale them - of all Vessels wanting Prizes or Equipments shall be permitted to buy them at Market Price

[illegible]

All Ships of War belonging to the
United States of North America
on Anchoring in the Ports of the
Venezuey shall receive the
Usual presents of Provisions &
Refreshments gratis should
any Slaves of this Venezuey
make their Escape on board
said Vessel, they shall be
immediately returned & no
Excuse shall be made that
they have hid themselves
amongst the People and can
not be found or any other
Equivocation

[illegible]

32 Dec

Article 13.

Should any of the Citizens of
the United States of North Amer-
ica die within the limits of this
Viceroy the Bay & his Subjects
shall not interfere with the pro-
perty of the deceased but I shall
be wth in the immediate suc-
cession of the Consul unless other-
wise disposed of by will Should
there be no Consul the effects
shall be deposited in the
hands of some Person worthy
of trust until the Party shall
appear who is a Credit to deliver
them when they shall render
an Account of the Papers &c.
This shall the Bay or Deput
give his assent to the exe-
cution of any will that may
appear

[illegible]

348

Article 14.

No Citizen of the United States
of North America shall be
obliged to purchase any goods
against his will but on the
contrary shall be allowed
to purchase whatever he shall
wish. The Consul of the United
States of North America or
any other Citizen shall not
be accountable for debts con-
tracted by any one of their
own Nation unless previously
they have given a written
obligation so to do. Should
the Bey want to furnish any
American Vessel that may
be in the Agency or Turkey
said Vessel not being engaged
in consequence of the friendship
subsisting between the two Nations
he expects to have the prefer-
ence given him or paying
the same freight offered by
any other Nations



فصل ۱۴
فصل اول در باره خرید و فروش
هیچ شهروندی از ایالات متحده
ایالات شمالی آمریکا مجبور نیست
که بخواهد چیزی را بخرد مگر آنکه
او بخواهد. اما او مجاز است که
هر چیزی را بخرد که بخواهد. کنسول
ایالات متحده ایالات شمالی آمریکا
یا هر شهروندی دیگر مسئولیتی
ندارد بابت بدهی‌هایی که
بوسیله یکی از شهروندان خود
در صورتی که قبلاً تعهد
نکرده باشد.



Should any Citizen of the
United States of North America
Kill wound or Strike a Sub-
ject of this Exoncy he shall
be punished in the Same man-
ner as a Turk and not with
more Severity than a any
Citizen of the United States of
North America in the above
Indicement escape from
the Consul State and become
Annexable for him

[illegible]

The Consul of the United States
of North America shall not be
required to Pay duty for any
things he brings from a foreign
Country for the Use of his
House & family

[illegible]

[5 September 1795–7 March 1796]

Algiers—Treaty

[NOTE.—In "Treaties and other International Acts of the United States of America" by Hunter Miller, Volume 2, is printed the Treaty between Algiers and the United States. The following is copied from above publication:

"Treaty of Peace and Amity, signed at Algiers September 5, 1795 (21 Safar, A. H. 1210). Original in Turkish.

"Submitted to the Senate February 15, 1796. Resolution of advice and consent March 2, 1796. Ratified by the United States March 7, 1796."]

TRANSLATION

ARTICLE 1st

From the date of the Present Treaty there shall subsist a firm and Sincere Peace and Amity between the President and Citizens of the United States of North America and Hassan Bashaw Dey of Algiers his Divan and Subjects the Vessels and Subjects of both Nations reciprocally treating each other with Civility Honor and Respect

ARTICLE YE 2^d

All Vessels belonging to the Citizens of the United States of North America Shall be permitted to enter the Different ports of the Regency to trade with our Subjects or any other Persons residing within our Jurisdiction on paying the usual duties at our Custom-House that is paid by all nations at Peace with this Regency observing that all Goods disembarked and not Sold here shall be permitted to

النسخة الأمريكية لأول معاهدة سلام وتجارة بين الولايات المتحدة والجزائر 1210هـ / 1795م.

be re embarked without paying any duty whatever either for disembarking or embarking all naval & Military Stores Such as Gun-Powder Lead Iron Plank Sulphur Timber for building Tar pitch Rosin Turpentine and any other Goods denominated Naval and Military Stores Shall be permitted to be Sold in this Regency without paying any duties whatever at the Custom House of this Regency

ARTICLE 3^d

The Vessels of both Nations shall pass each other without any impediment or Molestation and all Goods monies or Passengers of whatsoever Nation that may be on board of the Vessels belonging to either Party Shall be considered as inviolable and shall be allowed to pass unmolested

ARTICLE 4th

All Ships of War belonging to this regency on meeting with Merchant Vessels belonging to Citizens of the United States shall be allowed to Visit them with two persons only beside the rowers these two only permitted to go on board said vessel without obtaining express leave from the commander of said Vessel who shall compare the Pass-port and immediately permit said Vessel to proceed on her Voyage unmolested All Ships of War belonging to the United States of North America on meeting with an Algerine Cruiser and Shall have seen her pass port and Certificate from the Consul of the United States of North America resident in this Regency shall be permitted to proceed on her cruise unmolested no Pass-port to be Issued to any Ships but such as are Absolutely the Property of Citizens of the United States and Eighteen Months Shall be the term allowed for furnishing the Ships of the United States with Pass-ports

ARTICLE 5th

No Commander of any Cruiser belonging to this Regency shall be allowed to take any person of whatever Nation or denomination out of any Vessel belonging to the United States of North America in order to Examine them or under pretence of making them confess any thing desired neither shall they inflict any corporal punishment or any way else molest them

ARTICLE 6th

If any Vessel belonging to the United States of North America shall be Stranded on the Coast of this Regency they shall receive every possible Assistance from the Subjects of this Regency all goods saved from the wreck shall be Permitted to be Re embarked on board of any other Vessel without Paying any Duties at the Custom House

ARTICLE 7th

The Algerines are not on any pretence whatever to give or Sell any Vessel of War to any Nation at War with the United States of North America or any Vessel capable of cruising to the detriment of the Commerce of the United States

ARTICLE YE 8th

Any Citizen of the United States of North America having bought any Prize condemned by the Algerines shall not be again captured by the Cruisers of the Regency then at Sea altho they have not a Pass-Port a Certificate from the Consul resident being deemed Sufficient untill such time they can procure such Pass-Port

ARTICLE YE 9th

If any of the Barbary States at War with the United States of North America shall capture any American Vessel & bring her into any of the Ports of this Regency they shall not be Permitted to sell her but Shall depart the Port on Procuring the Requisite Supplies of Provision

ARTICLE YE 10th

Any Vessel belonging to the United States of North America, when at War with any other Nation shall be permitted to send their Prizes into the Ports of the Regency have leave to Dispose of them with out Paying any duties on Sale thereof All Vessels wanting Provisions or refreshments Shall be permitted to buy them at Market Price

ARTICLE YE 11th

ments Gratis should any of the Slaves of this Regency make their Escape on board said Vessels they shall be immediately returned no excuse shall be made that they have hid themselves amongst the People and cannot be found or any other Equivocation

ARTICLE YE 12th

No Citizen of y^e United States of North America shall be Oblidged to Redeem any Slave against his Will even Should he be his Brother neither shall the owner of A Slave be forced to Sell him against his Will but All Such agreements must be made by Consent of Parties. Should Any American Citizen be taken on board an Enemy-Ship by the Cruisers of this Regency having a Regular pass-port Specifying they are Citizens of the United States they shall be immediately Sett at Liberty. on the Contrary they having no Passport they and their Property shall be considered lawfull Prize as this Regency Know their friends by their Passports

ARTICLE YE 13th

Should any of the Citizens of the United States of North America Die within the Limits of this Regency the Dey & his Subjects shall not Interfere with the Property of the Deceased but it Shall be under the immediate Direction of the Consul unless otherwise disposed of by will Should their be no Consul, the Effects Shall be deposited in the hands of Some Person worthy of trust untill the Party Shall Appear who has a Right to demand them, when they Shall Render an Account of the Property neither Shall the Dey or Divan Give hinderence in the Execution of any Will that may Appear

ARTICLE 14th

No Citizen of the United States of North America Shall be obliged to purchase any Goods against his will but on the contrary shall be allowed to purchase whatever it Pleaseth him. the Consul of the United States of North America or any other Citizen shall not be answerable for debts contracted by any one of their own Nation unless previously they have Given a written Obligation so to do. Shou'd the Dey want to freight any American Vessel that may be in the Regency or Turkey said Vessel not being engaged, in consequence of the friendship subsisting between the two Nations he expects to have the preference given him on his paying the Same freight offered by any other Nation

ARTICLE YE 15th

Any disputes or Suits at Law that may take Place between the Subjects of the Regency and the Citizens of the United States of North America Shall be decided by the Dey in person and no other, any disputes that may arise between the Citizens of the United States, Shall be decided by the Consul as they are in Such Cases not Subject to the Laws of this Regency

ARTICLE YE 16th

Should any Citizen of the United States of North America Kill, wound or Strike a Subject of this Regency he Shall be punished in the Same manner as a Turk and not with more Severity should any Citizen of the United States of North America in the above predicament escape Prison the Consul Shall not become answerable for him

ARTICLE YE 17th

The Consul of the United States of North America Shall have every personal Security given him and his household he Shall have Liberty to Exercise his Religion in his own House all Slaves of the Same Religion shall not be impeded in going to Said Consul's House at hours of Prayer the Consul shall have liberty & Personal Security given him to Travil where ever he pleases within the Regency. he Shall have free licence to go on board any Vessel Lying in our Roads when ever he Shall think fitt. the Consul Shall have leave to Appoint his own Drogaman & Broker

ARTICLE YE 18th

Should a War break out between the two Nations the Consul of the United States of North America and all Citizens of Said States Shall have leave to Embark themselves and property unmolested on board of what Vessel or Vessels they Shall think Proper

ARTICLE YE 11th

All Ships of War belonging to the United States of North America on Anchoring in the Ports of y^e Regency shall receive the Usual presents of Provisions & Refresh-

ARTICLE YE 19th

Should the Cruisers of Algiers capture any Vessel having Citizens of the United States of North America on board they having papers to Prove they are Really so they and their property Shall be immediately discharged and Shou'd the Vessels of the United States capture any Vessels of Nations at War with them having Subjects of this Regency on board they shall be treated in like Manner

ARTICLE YE 20th

On a Vessel of War belonging to the United States of North America Anchoring in our Ports the Consul is to inform the Dey of her arrival and She shall be Saluted with twenty one Guns which she is to return in the Same Quanty or Number and the Dey will Send fresh Provisions on board as is Customary, Gratis

ARTICLE YE 21st

The Consul of y^e United States of North America shall not be required to Pay duty for any thing he brings from a foreign Country for the Use of his House & family

ARTICLE YE 22^d

Should any disturbance take place between the Citizens of y^e United States & the Subjects of this Regency or break any Article of this Treaty War shall not be Declared immediately but every thing shall be Searched into regularly. the Party Injured shall be made Reparation

On the 21st of y^e Luna of Safer 1210 corrsponding with the 5th September 1795 Joseph Donaldson Jun^r on the Part of the United States of North America agreed with Hassan Bashaw Dey of Algiers to Keep the Articles Contained in this Treaty Sacred and inviolable which we the Dey & Divan Promise to Observe on Consideration of the United States Paying annually the Value of twelve thousand Algerine Sequins¹ in Maritime Stores Should the United States forward a Larger Quantity the Over-Plus Shall be Paid for in Money by the Dey & Regency any Vessel that may be Captured from the Date of this Treaty of Peace & Amity shall immediately be deliver'd up on her Arrival in Algiers

Sign'd VIZIR HASSAN BASHAW
JOSEPH DONALDSON JUN

To all to whom these Presents shall come or be made known.

Whereas the Underwritten David Humphreys hath been duly appointed Commissioner Plenipotentiary, by Letters Patent under the Signature of the President and Seal of the United States of America, dated the 30th of March 1795, for negotiating & concluding a Treaty of Peace with the Dey and Governors of Algiers; Whereas by Instructions given to him on the part of the Executive, dated the 28th of March & 4th of April 1795, he hath been farther authorised to employ Joseph Donaldson Junior on an Agency in the said business; whereas by a Writing under his hand and seal, dated the 21st of May 1795, he did constitute & appoint Joseph Donaldson Junior Agent in the business aforesaid; and the said Joseph Donaldson Junior did, on the 5th of September 1795, agree with Hassan Bashaw Dey of Algiers, to keep the Articles of the preceding Treaty sacred and inviolable.

Now Know ye, that I David Humphreys, Commissioner Plenipotentiary aforesaid, do approve & conclude the said Treaty, and every article and clause therein contained, reserving the same nevertheless for the final Ratification of the President of the United States of America, by and with the advice and consent of the Senate of the said United States.

In testimony whereof I have signed the same with my hand and seal, at the City of Lisbon this 28th of November 1795.

[Seal] DAVID HUMPHREYS.

المصدر:

Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, Volume I, Naval Operations including diplomatic background from 1785 through 1801, United States Government Printing Office Washington, 1939, Electronically published by American Naval Records Society Bolton Landing, New York 2011, pp 107-116.

بعون وعناية من الله سبحانه وتعالى، تم التفاوض وعقدت معاهدة في أوائل شهر محرم الحرام سنة ألف ومائتين وستة (سبتمبر 1791) مع الدون مكايل دولاريا القائم بالأعمال وممثل قنصلية سعادة الدون كارلوس الرابع ملك إسبانيا، ونظرا لإقامته بينا ووساطته في القضايا المتعلقة بقلعة وهران والشروط المحددة بشأنها، فإنه يتعين الأخذ بما يلي:

- البند الأول:

في بداية شهر محرم الحرام من عام ألف ومائتين وستة، تحت حكم دولة أفندينا حسن باشا أمير ولاية الجزائر، وطبقا لرغبات سعادة ملك إسبانيا، فإن قلعة وهران التي كانت في السابق تحت حكم الجزائر والتي هي الآن في حوزة إسبانيا، يتم الانسحاب منها وتركها عن رغبة واختيار من ملك إسبانيا وذلك بدافع الصداقة لدولة أفندينا حسن باشا.

- البند الثاني:

إن الإسبانين سيقومون بهدم كل الأبراج التي أقاموها أو بنوها بقلعة وهران السالفة الذكر منذ الاستيلاء عليها من طرف ملك إسبانيا (1732) وسوف يأخذون منها كل المدافع ومدافع الهاون «المهاريس» التي كانوا قد نصبوها بها، باستثناء ما سوف يقدمونه منها برغبة من ملك إسبانيا كهدية لدولة حسن باشا، هذا ومنذ قيامهم بنقل ذلك وحتى يتمكنوا من الانتهاء من إخلاء المدينة من كل تلك الأشياء، فإنه لا يسمح لأي عربي أو أجنبي الإقتراب أو الدخول لقلعة وهران السالفة الذكر، كما لا يعطي لهم إذن بذلك.

- البند الثالث:

نزولا عند رغبة أفندينا حسن باشا فإن ملك إسبانيا سوف يترك المرسى الكبير كما فعل بالنسبة لقلعة وهران ويتخلى عنها بشرط أن يشيد في المرسى الكبير وقلعة وهران بأمر من أفندينا حسن باشا أمير وطن الجزائر وحسب رغبة الإسبانين بعض

(الملحق 15). معاهدة السلام بين الجزائر وإسبانيا 1791م.

المخازن والمساكن لإقامة التجار الإسبان، وذلك حتى يتمكنوا من القيام بعمليات البيع والشراء وحتى يستطيعوا السكن والإقامة بها.

- البند الرابع :

إن داي الجزائر المحروسة يمنح مقابل استرجاع وهران والمرسى الكبير باختيار ورضا سعادة ملك إسبانيا لطائفة الإسبان بيع وشراء القمح والشعير والقول والحمص والمواشي والأبقار ومتوجات أخرى كالشمع والجلد والصوف، وأن داي الجزائر لا يسمح لأي شخص من الطوائف الأخرى (من غير الإسبان) بالتجارة ولا لأي سفينة أن تقوم بالشحن والتفريغ في الأماكن المذكورة سلفا.

- البند الخامس :

على باي الوطن «باي الغرب» أن يوفر للدار الكريمة 10.000 قيمة قح و 100 قنطار عسل كما أشير إلى ذلك سلفا كما له الحق في بيعها بموافقة الباشا لمن يراه مناسباً وعندما يحل فصل التجارة من كل سنة فإن الباي يعلم الإسبانين بذلك، فإن أرادوا الشراء ورغبوا فيه فستكون لهم الأفضلية إن عرضوا سعرا يساوي ما قدمه غيرهم، فإذا قدم غيرهم سعرا أكثر كانت التجارة من نصيب هؤلاء الآخرين من غير الإسبان.

- البند السادس :

اتفق الطرفان (الجزائري والإسباني) على تعويض عوائد الجمارك والرسوم المستحقة بفرض قيمة معينة على التجار الإسبانين، بحيث يدفعون مبلغا معينا كل سنة للدار الكريمة يقدر بـ 1.000 قطعة ذهب جزائري عندما يقومون بالشراء في قلعة وهران والمرسى الكبير، مع عدم إلزامهم عند المغادرة بدفع أي ضريبة أو رسم مستحدث على الأموال والارزاق والمتاع، إضافة إلى أن أفندينا الباشا سبيع لهم 10.000 قيمة قح سنويا. وأن السفن التي تأتي لنقل هذه الحمولة المشار إليها، تعفى من دفع المبلغ المالي المتوجب على غيرها من السفن والمقدر بخمسين ريال صغيرا أو ما يقدر بست قطع ذهبية جزائرية وريال واحد، هذا وعندما يتم بيع هذه الحمولة

المقدرة بـ 10 آلاف قيسة في السوق بدون تدخل من باي الوطن فإن التجار الإسبان سوف يشترونها بنفس الطريقة.

ـ البند السابع :

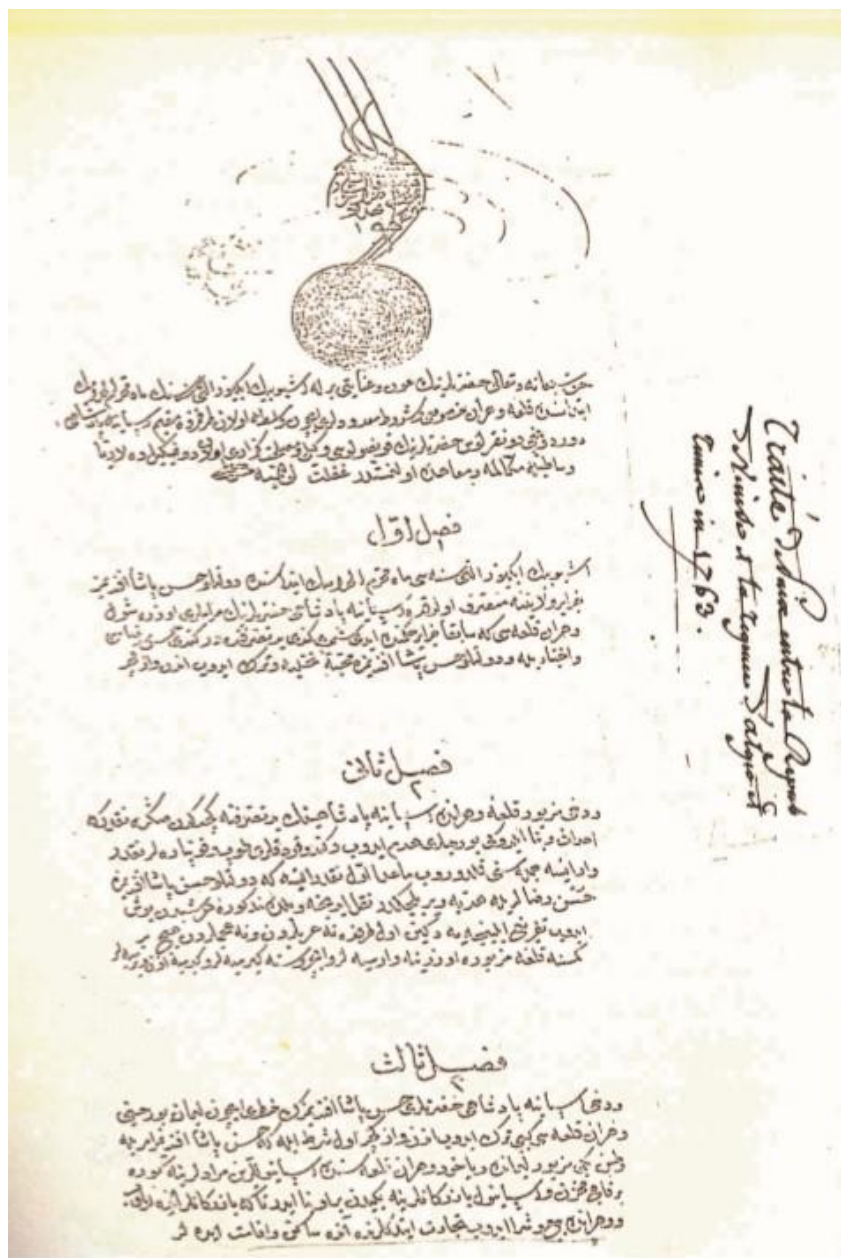
إبتداء من هذا اليوم فإن سفن الإسبان سواء الحرية منها أو التجارية يحق لها أن تدخل إلى موانئنا أو تغادرها بلا ترخيص وبدون إذن عندما تضطر إلى ذلك ، هذا وأن الشروط المتعلقة بحالة دخول هذه السفن بلا إذن الواردة في الفصل الثاني والعشرين من المعاهدة القديمة (1786) تعتبر ملغاة ولا يمكن العمل بها.

ـ البند الثامن :

أثناء هذه المدة القصيرة يجب السعي لنقل الأموال والأمتعة وإخلاء وهران والمرسى الكبير في الفترة الفاصلة بين تاريخ الاتفاق ويوم الانسحاب ، بحيث لا يتعرض الإسبان للمزاحمة أو يمنعوا من القيام بمهمتهم مع التأكيد على عدم السماح بأي تجاوز في هذا الشأن.

ـ البند التاسع :

ينبغي عدم التعرض للتجار الإسبان المقيمين هنا (أي وهران والمرسى الكبير) بأي أذى بغير وجه شرعي ، كما لا يجب المساس بتجارهم وينطبق ذلك حتى على الجهات والموانئ الأخرى من الجزائر بحيث يكونون في مأمن من الجور والاعتداء بلا سبب أو مبرر من أي طرف كان.



المصدر:

ناصر الدين سعيدوني، "المعاهدة الجزائرية الاسبانية 1791"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 7، 1993، ص 86.

اسم المبعوث	المهمة
* كينان آغا روزان باي .	كلفهما الديوان بالتفاوض بعد قطيعة 1608 . تمكنا من إبرام معاهدة 1619 . تم اغتيالهما ببرسيلية بعد ما انتهيا من المفاوضات في 14 مارس 1620 . بقيت معاهدة 1619 بذلك حبرا على ورق .
* الحاج جعفر (سفير)	جاءت هذه السفارة بعد معاهدة 1684 . تشكلت أساسا من الحاج جعفر آغا وشاطر باشا . كان وصولها الى مدينة باريس في 29 جوان 1684 . وتحادثت بقصر فرساي مع الملك لويس الرابع عشر . يسجل على المبعوث الجزاء بنري اللوحة الصارمة التي خاطبها ملك فرنسا . أتاحت هذه الزيارة لأفراد البعثة التعرف على أشهر الأماكن بباريس . كما التقى الحاج جعفر بالميرة كونتي . دامت إقامة هذه السفارة عدة أشهر من نهاية يونيو الى نهاية سبتمبر .
* الحاج محمد (سفير)	- كلف من طرف الداوي الحاج حسين لاسترجاع الأسرى الجزائريين الذين تأخرت فرنسا عن إطلاق سراحهم . - رافقه ابنه محمد شلبي .
* محمد الأمين (مفاوض)	عمد اليه بعد قنبلة دستري لمينة الجزائر 1688 ، بالتفاوض حول شروط السلم . وهو الذي وضع شروط المعاهدة انظر نعر المعاهدة .

(الملحق 16.) قائمة ببعض أسماء المبعوثين الجزائريين إلى فرنسا في القرن 17م.

المصدر:

عائشة غطاس، "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)"، مرجع سابق، ص 197.

الببليوگرافيا:

1. الوثائق الأرشيفية:

1. 1. أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية:

- ملف P. T.، الوثيقة رقم 03، ترجمة فرمان العالي الذي أرسله السلطان عثمان الثالث إلى والي الجزائر على داي في 1168هـ.
- ملف P. T.، الوثيقة رقم 04، ترجمة فرمان العالي الذي أرسله السلطان عثمان الثالث إلى والي الجزائر على داي في 1170هـ.
- ملف P. T.، الوثيقة رقم 06، ترجمة فرمان العالي الذي أرسله السلطان عثمان الثالث إلى والي الجزائر على داي في 1172هـ.
- ملف P. T.، الوثيقة رقم 08، ترجمة فرمان العالي الذي أرسله السلطان عثمان خان الثالث إلى والي الجزائر في 1175هـ.
- ملف P. T.، الوثيقة رقم 11، ترجمة فرمان العالي الذي أرسله السلطان مصطفى الثالث إلى والي الجزائر الغرب علي داي في 1177هـ.
- ملف P. T.، الوثيقة رقم 12، ترجمة فرمان العالي الذي أرسله السلطان مصطفى الثالث إلى والي الجزائر الغرب محمد باشا في 1180هـ.
- ملف P. T.، الوثيقة رقم 17، ترجمة فرمان العالي الذي أرسله السلطان مصطفى الثالث إلى والي الجزائر الغرب محمد باشا يأمره بأن يرسل له خمسين نفر من الطوبجية وذلك في 1183هـ.
- ملف P. T.، وثيقة رقم 21، ترجمة فرمان أرسله السلطان سليم الثالث إلى والي الجزائر الغرب وذلك في 1215هـ.
- ملف P. T.، الوثيقة رقم 25، ترجمة فرمان العالي الذي أرسله السلطان محمود الثاني لوالي الجزائر الغرب عمر باشا في 1230هـ.
- ملف P. T.، الوثيقة رقم 28، ترجمة فرمان العالي الذي أرسله السلطان محمود الثاني إلى والي الجزائر الغرب سنة 1231هـ.

- ملف P. T.، الوثيقة رقم 29، ترجمة الفرمان الذي أرسله السلطان محمود الثاني إلى قاضي ازمير وإلى سائر الحكام الموجودين في تلك الناحية سنة 1231هـ.
- ملف P. T.، الوثيقة رقم 36، ترجمة الفرمان الذي أرسله السلطان محمود خان الثاني لمصطفى قبطان أحد قباطين أوجاق الجزائر الغرب 1240هـ.
- ملف P. T.، الوثيقة رقم 37، ترجمة نظير الفرمان الذي أرسله السلطان الى وزيره قبطان البحر محمد عزّت باشا في 1242هـ.
- المجموعة رقم 3190، وثيقة رقم 16، أواخر رجب 1183هـ.

1. 2. National Archive (RIKSARKIVET), Stockholm, Sweden:

N.A.R.S.S

- Original traktater med främmande makter.

Diplomatica Turcica, bihang Algerica, vol I:

- Doc 30 novembre 1728.

Diplomatica Turcica, bihang Algerica, vol IV:

- Doc 8 january 1730

Diplomatica Algerica, vol 15:

- Doc 21 Avril 1742
- Doc 18 Mai 1746.
- Doc 21

1. 3. National Archive (RIGSARKIVET), Copenhagen, Denmark: N.A.R.C.D

N.A.R.C.D, kommercekollegiet tyske sekretariat, Box 367:

- Doc 31 aout 1748
- Doc 8 octobre 1748
- Doc 22 octobre 1748.
- Doc 31 mai 1749.

- Doc 8 octobre 1749
- Doc 31 mai 1749.
- Doc 20 fevrier 1750
- Doc December 1750
- Doc 24 février 1751.
- Doc 30 novembre 1751

2. مواقع الكترونية:

<https://en.oxforddictionaries.com>

<https://www.etymonline.com>

<https://www.britannica.com>

<https://islamqa.info>

<http://lugatim.com>

3. المصادر:

3. 1. العربية:

- بفايفر سيمون، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تقديم وتعريب: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
- بنحادة عبد الرحمن، سفير مغربي في مدريد في نهاية القرن السابع عشر، معهد الأبحاث في لغات وثقافات آسيا وإفريقيا، طوكيو، 2005.
- بن جماعة بدر الدين، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تحقيق ودراسة وتعليق: فؤاد عبد المنعم أحمد، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، 1985م.
- دراج محمد، مذكرات خير الدين بربروس، ترجمة محمد دراج، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2010.

- الراشدي أحمد بن محمد بن علي بن سحنون، الثغر الجمانى في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم الشيخ المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2013.
- الزياني محمد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق وتقديم: الشيخ المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة والنشر، الجزائر، 2013.
- شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، تعريب وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1982.
- كاتكارت جيمس ليندر، مذكرات قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- مؤلف مجهول، سيرة المجاهد خير الجين بربروس في الجزائر، تحقيق وتقديم وتعليق، عبد الله حمادي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.
- المدني أحمد توفيق، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- المدني أحمد توفيق، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر 1168-1246هـ/1754-1830م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

3. 2. المصادر باللغات الأجنبية:

- Dan Pierre, HISTOIRE DE BARBARIE ET DE SES CORSAIRES DES ROYAUMES, & DES VILLES D'ALGER, DE TUNIS, de Salé, & de Tripoli, seconde édition, Paris, 1646.
- D'Arvieux Chevalier, Memoires du chevalier d'Arvieux, Charles-Jean-Baptiste Delespine, Paris, M.DCC.XXXV, T 5^{eme}.
- DE TASSY LAUGIER, HISTOIRE du royaume d'Alger, HENRI DU SAUZET, AMSTERDAM, M. DCC. XXV (1725).

- DEVOULX ALBERT, LE RAÏS HAMIDOU, TYPOGRAPHIE ADOLPHE JOURDAN, ALGER, 1859.
- DeVoulx Albert, Tachrifat, IMPRIMERIE DU GOUVERNEMENT, Alger, 1852.
- Hobbes of Malmesbury Thomas, Leviathan or the Matter, Forme, & Power of a Common-wealth Ecclesiastical and Civil, printed for Andrew Crooke, at the Green Dragon in St. Pauls Church-yard, London, 1651.
- Ibn Muhammad Al-Tilimsani Muhammad, El-Zohrat El_Nayerat Chroniques de la Régence d'Alger, traduction par : Alphonse Rousseau, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1841.
- Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, Volume I, Naval Operations including diplomatic background from 1785 through 1801, United States Government Printing Office Washington, 1939, Electronically published by American Naval Records Society Bolton Landing, New York 2011.
- Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, Volume II, Naval Operations including diplomatic background from january 1802 through August1803, United States Government Printing Office Washington, 1940, Electronically published by American Naval Records Society Bolton Landing, New York 2011.
- Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, Volume III, Naval Operations including diplomatic background from September 1803 through March 1804, United States Government Printing Office Washington, 1941, Electronically published by American Naval Records Society Bolton Landing, New York 2011.
- Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, Volume IV, Naval Operations including diplomatic background from April to September 6, 1804, United States Government Printing Office Washington, 1942, Electronically published by American Naval Records Society Bolton Landing, New York 2011.

- Naval Documents related to the United States Wars with the Barbary Powers, Volume V, Naval Operations including diplomatic background from September 7, 1804 through April 1805, United States Government Printing Office Washington, 1944, Electronically published by American Naval Records Society Bolton Landing, New York 2011.
- Odegaard Torbjorn, Niels Moss un norvégien a Alger 1769-1772. Moklegaards Trykkeri, Fredrikstad, 2007.
- OSMANLI BELGELERİNDE CEZAYİR, T.C. BAŞBAKANLIK, DEVLET ARŞİVLERİ GENEL MÜDÜRLÜĞÜ, Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı, Yayın Nu: 115, Ankara, 2010.
- PLANTET EUGÈNE, correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France 1579-1833, T2, Paris, 1889.
- Recueil des traitez de paix, de trêve, de neutralité, de suspension d'armes, de confédération, d'alliance, de commerce, de garantie, et d'autres actes publics... Le tout redigé par ordre chronologique, & accompagné de notes, de tables chronologiques & alphabétiques, & des noms des auteurs dont on s'est servi. Tome 4. 1700.
<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k9774625k/f620.image.r=trait%C3%A9s%20france%20alger?rk=257512;0>
- Renaudot M., Alger, Tableau du royaume de la ville d'Alger et de ses environs, Librairie Universelle de P. Mongie Ainé, Paris, 1830, p 79.
- Shaw, Voyage dans la régence d'Alger, Traduction J. Mc Carthy, Marlin Editeur, Paris, 1830.

4. المراجع

4. 1. العربية:

- بن أشنهو عبد الحميد بن أبي زيان، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، الجزائر، 1972.

- إتر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، ترجمة علي عامر، دار النهضة العربية، لبنان، 1989.
- ايفانوف نيقولا، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574م، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، دار الفرابي، بيروت، 1988.
- بوعزيز يحيى، المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780-1798م)، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- بوعزيز يحيى، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، الجزائر.
- تابليت علي، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، منشورات خمسينية جامعة الجزائر، ج1، الجزائر، 2012.
- التازي عبد الهادي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، المجلد التاسع، ج 1، المغرب، 1988.
- التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي تونس-الجزائر-ليبيا من 1816 إلى 1871، الدار التونسية للنشر، 1972.
- الجابري محمد عابد، العقل السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 2000.
- الجابري محمد عابد، فكر ابن خلدون العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط6، أفريل 1994.
- الجميل سيار، زعماء وأفندية الباشاوات العثمانيون والنهضوبون العرب البنية التاريخية للعراق الحديث (الموصل نموذجا)، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999.
- حماش خليفة، كشاف ووثائق تاريخ الجزائر في العهد الثماني، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1432هـ/ 2012م.

- ديسوا جيرارد، دراسة في العلاقات الدولية، العلاقات البيدولالية، ترجمة قاسم المقداد، ج2، دار نينوى، دمشق، 2015.
- سبنسر ولیم، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب و تقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة، الجزائر، 2006.
- السرخسي محمد بن أحمد، شرح كتاب السير الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى 189هـ، تحقيق: أبي عبد الله محمد حس محمد حس إسماعيل الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، المجلد الخامس، بيروت، 1997.
- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1.
- السيد محمد السليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 2، 1998.
- سعيدوني ناصر الدين و البوعبدلي الشيخ المهدي، الجزائر في التاريخ: العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، الجزائر.
- الشتيوي منصور عمر، حرب القرصنة بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة الامريكية، مؤسسة الفرجاني، طرابلس-ليبيا، 1970.
- صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية العثمانية، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسلة الثالثة (43)، الرياض، 1421هـ / 2000م.
- عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة، الجزائر، 2012.
- العبيكان عبد العزيز بن ناصر بن عبد الرحمن، الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والفنصلية في القانون الدولي، مكتبة العبيكان، 2007.
- العقاد صالح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 6، مصر، 1993.
- غطاس عائشة، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

- الفتلاوي سهيل حسين، الدبلوماسية الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الدولي، دار الثقافة للنشر، عمان، 2005.
- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994.
- قنان جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، طبعة وزارة المجاهدين، 2007.
- المدني أحمد توفيق، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1968.
- محرز أمين، الجزائر في عهد الآغاوات (1659-1671)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- النعيمي أحمد نوري، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- هلايلي حنيفي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2007.
- هيرمن كندر و هيلغيمن فسرر، أطلس تاريخ العالم، ترجمة إلياس عبدو، دار المكتبة الشرقية، ط2، لبنان، 2007.
- وولف جون بابتيس، الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

4. 2. باللغات الأجنبية:

- Abu-lughod Janet L., Before European Hegemony the World System A.D. 1250-1350, Oxford University Press, New York-Oxford, 1989.
- Ágoston Gábor and Masters Bruce, Encyclopedia of the OTTOMAN empire, Facts On File Inc., New York, 2009.

- Baylis John, Steve Smith, and Patricia Owens, *The Globalization of World Politics; An Introduction to International Relations*, oxford university press, 2014.
- Belhamissi Moulay, *Marine et marins d'Alger (1518-1830)*, T 1, Bibliotheque Nationale d'Algerie, 1996.
- Berridge G. R. and James Alan, *A Dictionary of Diplomacy*, PALGRAVE, UK, 2001.
- Black Antony, *The History of Islamic Political Thought From the Prophet to the Present*, Edinburgh University Press, Second Edition, 2011.
- Black Jeremy, *A history of diplomacy*, Breaktion Books, London UK, 2010.
- Bromley J. S., *Corsairs and Navies 1660-1760*, The Hambledon press, London, 1987.
- Burchill Scott, Linklater Andrew, Devetak Richard, Donnelly Jack, Paterson Matthew, Reus-Smit Christian and True Jacqui, *Theories of International Relations*, PALGRAVE MACMILLAN, third edition, 2005.
- Buttigieg Emanuel, *THE SOVEREIGN MILITARY HOSPITALLER ORDER OF ST. JOHN OF JERUSALEM OF RHODES AND OF MALTA – A GENERAL HISTORY OF THE ORDER OF MALTA*.
- Chapman Tim, *THE CONGRESS OF VIENNA; Origins, processes and results*, Routledge, New York, 1998.
- Cohen Saul Bernard, *Geopolitics; The Geography of International Relations*, ROWMAN & LITTLEFIELD, Third Edition, 2015.
- COOPER J. P. Et al., *THE NEW CAMBRIDGE MODERN HISTORY; THE DECLINE OF SPAIN AND THE THIRTY YEARS WAR 1609-48/59, VOLUME IV*, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 1971.

- Davison Roderic H., *Essays in Ottoman and Turkish History 1774-1923*, UNIVERSITY OF TEXAS PRESS, AUSTIN, 1990.
- DE CARD E. ROUARD, *Traité de la France Avec les pays De l'Afrique du Nord Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc*, A. PÉDONE, Éditeur, Paris, 1906.
- De Grammont H. D, *Histoire d'Alger sous la domination Turque (1515-1830)*, ERNEST LEROUX Editeur, Paris, 1887.
- DE LA MALLE DUREAU, *ALGÉRIE HISTOIRE DES GUERRES DES ROMAINS, DES BYZANTINS ET DES VANDALES*, LIBRAIRIE DE FIRMIN DIDOT: FRÈRES, Paris, 1852.
- De Larivière Claire Judde, *Naviguer commercer gouverner Économie maritime et pouvoirs à Venise (XVe–XVIe siècles)*, Brill, LEIDEN-BOSTON, 2008.
- De Mas Latrie L., *Traité de paix et de commerce et documents divers concernant les relations des chrétiens avec les Arabes de l'Afrique septentrionale au moyen-âge / recueillis par ordre de l'empereur et publiés avec une introduction historique*, Henri Plon Imprimeur-Editeur, France, 1866.
- De Paradis Venture, *Alger au XIII^E siècle*, Typographie Adolf Jourdon, Alger, 1898.
- De Testa Le Baron I., *Recueil de traites de la Porte Ottmane avec les puissances Etrangères depuis le premier traité conclu, en 1536, entre Suleymen I et François I jusqu'à nos jours*, T1, AMYOT Editeur des Archives Diplomatiques, Paris, MDCCCLXIV (1864).
- De Testa Le Baron I., *Recueil de traites de la Porte Ottmane avec les puissances Etrangères depuis le premier traité conclu, en 1536, entre Suleymen I et François I jusqu'à nos jours*, T9, AMYOT Editeur des Archives Diplomatiques, Paris, MDCCCLXIV (1864).
- Dull Jonathan R., *The French Navy and the Seven Years' War*, University of Nebraska Press Lincoln & London, 2005.

- Erbaş Fatih, Doğu akdeniz’de güç mücadelesi 19. Yüzyılda donanmalar, Türkiye iş bankası kültür yayınları, İstanbul.
- Faroqhi Suraiya, The Ottoman Empire and the World Around It, I.B. Tauris, 2004.
- Fontenay Michel, La Méditerranée entre la Croix et le Croissant ; Navigation, commerce, course et piraterie (xv1e-x1xe siècle), ÉDITIONS CLASSIQUES GARNIER, Paris, 2010.
- Fremont-Barnes G., The wars of the Barbary pirates, Osprey publishing, England, 2006.
- Jackson Robert, Classical and Modern Thought on International Relations; From Anarchy to Cosmopolis, PALGRAVE MACMILLAN, England, 2005.
- James Patrick and Brecher Michael, Stability and Polarity: New Paths for Inquiry, Journal of Peace Research, Vol. 25, No, 1, 1988.
- Jamieson Alan G., lords of the sea; a history of the Barbary corsairs, reaction books, London, 2012.
- Jarrett Mark, THE CONGRESS OF VIENNA AND ITS LEGACY; War and Great Power Diplomacy after Napoleon, I.B.Tauris, New York.
- Jönsson Christer and Hall Martin, Essence of Diplomacy, PALGRAVE MACMILLAN, GB, 2005.
- Hatmann Anja V. and Heuser Beatrice, War peace and world orders in European History, Routledge, London, 2001.
- Hess Andrew C., The forgotten frontier; a history of the Sixteenth-Century Ibero-African Frontier, Center for Middle Eastern Studies, Number 10, The University of Chicago press, 1978.
- HODGSON MARSHALL G. S., The Venture of Islam; Conscience and History in a World Civilization, VOLUME THREE, THE UNIVERSITY OF CHICAGO PRESS, 1974.

- HOLT Peter Malcolm, EARLY MAMLUK DIPLOMACY (1260-1290); Treaties of Baybars and Qalāwūn with Christian Rulers, E.J. BRILL, Leiden, 1995.
- Hopkins Terence K., Immanuel Wallerstein, world-systems analysis; theory and methodology, Exploration in the World-Economy: publications of the Fernard Braudel Center, volume 1, SAGE publications, 1982.
- İnalçık Halil, Essays in Ottoman history, EREN yayincilik, Istanbul, 1998.
- İnalçık Halil, Islamic caliphate Turkey and Muslims in India, in: Shariah, Ummah and Khalifah, edited by: Yusuf Abbas Hashimi, University of Karachi.
- İnalçık Halil, Osmanlı idare ve ekonomi tarihi, İsam yayınları, 2. Edition, March 2017.
- İnalçık Halil, The Ottoman Empire and Europe; the Ottoman Empire and its place in European history, Kronik books, Istanbul, 2017.
- Gibb Hamilton A. R., Studies on the Civilization of Islam, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1982.
- Gürkan Emrah Safa, Sultanın kursanları; Osmanlı akdeniz’de gaza yağma ve esaret 1500-1700, kronik kitap, İstanbul, Ekim 2018.
- Kayaoğlu Turan, Legal Imperialism: Sovereignty and extraterritoriality in Japan, The Ottoman Empire, and China, Cambridge University Press, New York, 2010.
- Konstam Agnus, Lepanto 1571 the greatest naval battle of the renaissance, Osprey Publishing Ltd, United Kingdom, 2003.
- Leos Müller, Consuls corsairs and commerce; the Swedish consular service and long-distance shipping 1720-1815, Elanders gotab, Stockholm, Sweden, 2004.
- LEWIS BERNARD, from Babel to Dragomans interpreting the Middle East, Oxford University Press, 2004.

- LEWIS BERNARD, The multiple identities of the Middle East, Schocken Books, USA, 1998.
- MASSON Paul, HISTOIRE DES ÉTABLISSEMENTS ET DU COMMERCE FRANÇAIS DANS L'AFRIQUE BARBARESQUE (1560-1793), LIBRAIRIE HACHETTE & Cie, Paris, 1903.
- Matar Nabil, Britain and Barbary 1589–1689, University Press of Florida, 2005.
- Mercier Ernest, Histoire de l'Afrique septentrionale, ERNEST LEROUX ÉDITEUR, Paris, 1868, T 3.
- Mintz Alex and DeRouen Karl Jr., Understanding Foreign Policy Decision Making, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 2010.
- Moalla Asma, THE REGENCY OF TUNIS AND THE OTTOMAN PORTE, 1777–1814, RoutledgeCurzon, New York, 2004.
- Morgenthau Hans J., Politics among nations; the struggle for power and peace, Alfred A. Knopf, New York, 1948.
- Nicolle David, Mamluk 'Askari 1250-1517, Osprey Publishing Ltd, New York, 2014.
- NIETZSCHE FRIEDRICH, on the Advantage and Disadvantage of History for life, translated by: Peter Preuss, HACKETT PUBLISHING COMPANY, INC., Indianapolis-Cambridge, 1980.
- NYE JOSEPH S. JR., soft power the means to success in world politics, PUBLIC AFFAIRS, New York, 2004.
- Ødegaard Torbjørn, Une paix et amitié perpétuelle, SINAS, Fredrikstad, 2013.
- O Tuathail Gearoid, Critical Geopolitics; The Politics of Writing Global Space, Routledge, London, 1996.
- Özey Ramazan, Jeopolitik tanımlar, teoriler ve Değişimler, Pagem akademi, Ankara, 2017.
- PANZAC DANIEL, BARBARY CORSAIRS The End of a Legend 1800-1820, BRILL LEIDEN-BOSTON, 2005.

- PRYOR JOHN H., Geography, technology, and war Studies in the maritime history of the Mediterranean 649—1571, CAMBRIDGE university press, 1988.
- QUATAERT DONALD, The Ottoman Empire; 1700–1922, Cambridge University Press, Second Edition, 2005.
- Reus-Smit Christian and Snidal Duncan, the Oxford handbook of international relations, Oxford press university, 2008.
- Robert H. Jackson, The Global Covenant; Human Conduct in a World of States, Oxford University Press, 2000.
- Rosenau James N., The Study of World Politics, Volume 1: theoretical and methodological challenges, Routledge, 2006.
- SHAW STANFORD, HISTORY OF THE OTTOMAN EMPIRE AND MODERN TURKEY, Volume I: Empire of the Gazis: The Rise and Decline of the Ottoman Empire, 1280-1808, Cambridge University Press, 1976.
- Scholvin Sören, GEOPOLITICS; AN OVERVIEW OF CONCEPTS AND EMPIRICAL EXAMPLES FROM INTERNATIONAL RELATIONS, The Finnish Institute of International Affairs, 2016.
- Schonberg Karl K., Constructing 21st Century U.S. Foreign Policy Identity, Ideology, and America's World Role in a New Era, Palgrave Macmillan, 2009.
- Sutch Peter and Elias Juanita, INTERNATIONAL RELATIONS THE BASICS, Routledge, 2007.
- Theotokis Georgios, Yıldız Aysel, A Military History of the Mediterranean Sea; Aspects of War, Diplomacy, and Military Elites, volume 118, Leiden; Boston: Brill, 2018.
- Van Den Boogert Maurits H., The capitulations and the Ottoman legal system *Qadis, Consuls and Beratlis in the 18th century*, Brill, Leiden, 2005.

- VAN KRIEKEN GÉRARD, Corsaires et Marchands LES RELATIONS ENTRE ALGER ET LES PAYS-BAS 1604-1830, Editions Bouchene, 2002.
- VICK BRIAN E., The Congress of Vienna; power and politics after Napoleon, Harvard University press, London, 2014.
- Wallerstein Immanuel, World-System Analysis; An introduction, Duke University Press, Durham and London, 2004.
- Waltz Kenneth N., theory of international politics, Addison-Wesley publishing company, 1979.
- Watson Adam, THE EVOLUTION OF INTERNATIONAL SOCIETY; A comparative historical analysis, Routledge, New York, 1992.
- Weeramantry C. G., Islamic Jurisprudence; an International Perspective, THE MACMILLAN PRESS LTD, London, 1988.
- Yılmaz Hüseyin, Caliphate Redefined the Mystical turn in Ottoman political thought, Princeton University Press, UK, 2018.
- Zehfuss Maja, Constructivism in International Relations; The politics of reality, Combridge university press, 2004.

5. المقالات والدوريات:

5. 1. باللغة العربية:

- أيت حبوش حميد، "معالم الدولة الجزائرية الحديثة في ظل السلطة العثمانية"، مجلة عصور، العدد 33/32، جانفي-مارس 2017، الجزائر.
- بلبروات بن عتو، "سلاطين مملكة تلمسان الزيانية في مواجهة الاخوة بربروس 1517-1546"، مجلة عصور الجديدة، العدد 2- عدد خاص بتلمسان عاصمة الثقافة العربية 2011م/1432هـ.

- بلحميسي مولاي، "موقف المؤرخين الفرنسيين من تاريخ الجزائر في العهد العثماني"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 5، 1988.
- تابليت علي، "مذكرة سدني سميث ضد النشاط البحري لدول الغرب"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 07، 1993.
- تومسون آن، "بلاد البربر في عصر الأنوار"، تقديم وعرض: أبو القاسم سعد الله، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، 1997.
- بن حفري شكيب، "العلاقات الإسبانية الجزائرية في القرن الثامن عشر الميلادي من خلال مخطوط عثمانى"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الأول، محرّم 2002/1423.
- حنفي هلايلي و بوجلال مسعودة، "قضايا البحر الأبيض المتوسط بين الجهاد والصليبية من خلال كتابات فرناند بروديل"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 8/ رقم 1، مارس 2017.
- خاطر مايا، "الإطار القانوني لجريمة القرصنة البحرية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد 4، 2011.
- دادة محمد، "جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليهود الجزائر في الفترة العثمانية"، مجلة عصور الجديدة، العدد 10/ جويلية 2013، الجزائر.
- دحماني توفيق وهادي العبيدي صباح نوري، "إيالة الجزائر العثمانية: بين موارد البحر والضرائب"، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، المجلد 4، العدد 10، السنة الرابعة/تشرين الثاني 2017.
- زغيدي محمد لحسن، "نظرة في الفكر السياسي عند ميكافيلي"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 6، 1992.
- زهرة زكية، "الأميرال سيدني سميث والتحالف الأوروبي-المسيحي ضدّ الجزائر عام 1814"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 15-16، 2012-2013.

- سعد الله أبو القاسم، "وثائق عن الجزائر في مكتبة منيسوتا (أمريكا)"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 04، 1988.
- سعيدوني ناصر الدين، "صفحات من ماضي الجزائر المجيد البحرية الجزائرية: ظروف نشأتها وعوامل تطورها وأسباب ضعفها"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، 1997.
- سعيدوني ناصر الدين، "المعاهدة الجزائرية الاسبانية 1791"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 7، 1993.
- سعيدوني ناصر الدين، "معركة نافارين 1827"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 6، 1992.
- سعيدون إبراهيم، "تأثيرات الوجود العثماني في بعض مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 19، 2015.
- شترة خير الدين، "النشاط البحري للأسطول الجزائري خلال العهد العثماني"، أعمال الملتقى الدولي الموانئ الجزائرية عبر العصور، جامعة الجزائر، 07-08 ديسمبر 2009، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط.
- شطاب غانية، "محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 8، جانفي 2016.
- شويتام أرزقي، "مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي للجزائر"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 6، 1992.
- صحراوي عبد القادر و جميلة عائشة، "التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرمانات العثمانية"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 16/15، مارس 2017.
- ضميرية عثمان بن جمعة، المعاهدات الدولية في فقه الإمام محمد بن حسن الشيباني، دعوة الحق: كتاب شهري يصدر عن رابطة العالم الإسلامي، العدد 177، السنة 15، رمضان 1417هـ/1997م.

- عبد الكريم سيد الحسيني، "ظاهرة القرصنة البحرية في البحر الأحمر وآثارها الأمنية على دول المنطقة".
- عمارة علاوة و موساوي زينب، "مدينة الجزائر في العصر الوسيط"، مجلة انسانيات، عدد مزدوج 44-45، سبتمبر 2009، الجزائر.
- بن عمر الحاج موسى، "محطات تاريخية حول الانتقال السياسي للجزائر من الحكم الزياني إلى النظام العثماني"، مجلة الباحث، المجلد 8/ رقم 16، الجزائر.
- بن عمر علال، "قسنطينة في العهد الحفصي؛ محور صراع وتنافس بين دول المغرب الإسلامي"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 3.
- غالي العربي، "ثورة ابن الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري إبان القرن التاسع عشر"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، 1997.
- غطاس عائشة، "المعاهدة الجزائرية-البندقية 7 محرم 1177هـ - 18 يوليو 1763م"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 7، 1993.
- غطاس عائشة، "نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 05، 1988.
- فكاير عبد القادر، "معاهدتا الجزائر مع إسبانيا 1786 و 1791 ظروفهما وانعكاساتهما على العلاقات بين البلدين"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 10، الجزائر.
- قراج بلقاسم، "تاريخ الجزائر العثمانية من خلال الكتابات الإنجليزية"، مجلة عصور الجديدة، العدد 11-12، فيفري 2013/2014.
- القشاعي فلة، "النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837"، العدد 7، 1993.
- محمدي رزيقة، "العلاقات التونسية المغاربية في عهد حمودة باشا 1782-1814"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 4/ رقم 8.

- مخفي مختار، "ركائز الحكم العثماني في الجزائر بين 1520-1830"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، المجلد 1/ رقم 1.
- بن معمر محمد، "علاقة بني جلاب سلاطين تقرت بالسلطة العثمانية في الجزائر"، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد 9/ رقم 12، الجزائر.
- مكرزل بيار، "ملاحظات على ترجمة نصوص المعاهدات المعقودة بين السلاطين المماليك والمدن الإيطالية"، مجلة أسطور التاريخية، العدد 11، جانفي 2020، قطر.
- المهداوي مثني علي، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد"، مجلة العلوم السياسية، العددان 38-39، بغداد.
- هلايلي حنيفي، "بابا عروج وبدايات تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة"، مجلة عصور، العدد 32-33، جانفي-مارس 2017.
- هلايلي حنيفي، "القضية الموريسكية في الفضاء العثماني الجزائري على ضوء الفرمانات العثمانية 1492-1614"، مجلة الحوار المتوسطي، عدد 6، سبتمبر 2018.
- هواري مختار، "الدولة الجزائرية في الفترة العثمانية: بين آراء النفي والإثبات"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27/ ديسمبر 2016، الجزائر.

5. 2. باللغات الأجنبية:

- Abou-El-Haj Rifa'at Ali, "Ottoman diplomacy at Karlowitz", in: Ottoman Diplomacy Conventional or Unconventional? , edited by: A. Nuri Yurdusev, PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2004.
- Aksan Virginia, "War and peace", in: THE CAMBRIDGE HISTORY OF TURKEY, VOLUME 3: The Later Ottoman Empire 1603-1839, edited by: SURAIYA N. FAROQHI, Cambridge University Press, 2006.
- Allee Todd L. and Huth Paul K., "When Are Governments Able to Reach Negotiated Settlement Agreements? An Analysis of Dispute

Resolution in Territorial Disputes 1919–1995”, in: APPROACHES, LEVELS, AND METHODS OF ANALYSIS IN INTERNATIONAL POLITICS CROSSING BOUNDARIES, Edited by Harvey Starr, PALGRAVE MACMILLAN, 2006.

- Anderson Dan H., « Le traite de paix Dano-Algerien 1446 et la reaction du consul Anglais », in : Les correspondences de Ludolf Hammeken le premier consul Dano-Norvegien a Alger 1746-1751, edited by : Torbjorn Odegaard, ENAG Editions, Alger, 2016.

- Andersen Dan H. and Voth H. J., "the grapes of war neutrality and Mediterranean shipping under Danish flag 1750-1807", discussion papers in Economic and Social history, University of Oxford, N° 18, sep. 1997.

- Ari Bülent, “Early Ottoman Diplomacy: Ad Hoc Period”; in: Ottoman Diplomacy Conventional or Unconventional? , edited by: A. Nuri Yurdusev, PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2004.

- AYDIN MUSTAFA, The Determinants of Turkish Foreign Policy and Turkey’s European Vocation, in: ANALYZING MIDDLE EAST FOREIGN POLICIES AND THE RELATIONSHIP WITH EUROPE, edit by: Gerd Nonneman, Routledge, 2005.

- Bardoux, " La vie d'un consul auprès de la régence d'Alger" in: R.A, N° 65, 1924.

- Berbrugger Adrien, « des frontieres de l’Algerie », In : R.A, N° 04, 1860.

- Berbrugger Adrien, «Mers el-Kebir; traduction de Suarez », in : Revue Africaine, volume 09, 1865.

- Berbrugger Adrien, “Notes relatives à la révolte de Ben Sakhri”, la revue Africaine, T 10, 1866.

- Berbrugger Adrien, “Sir Harry Neal- Guerre de 1824 entre Alger et l’Angleterre”, in: Revue Africaine, volume 08, 1864.

- Bono Salvatore, “SLAVE HISTORIES AND MEMOIRS IN THE MEDITERRANEAN WORLD A Study of the Sources (Sixteenth-

Eighteenth Centuries)”, in: TRADE AND CULTURAL EXCHANGE IN THE EARLY MODERN MEDITERRANEAN BRAUDEL’S MARITIME LEGACY, edited by: MARIA FUSARO, COLIN HEYWOOD and MOHAMED-SALAH OMRI, I.B.Tauris Publishers, LONDON-NEW YORK, 2010.

- Boyer Pierre, « Le problème Kouloughli dans la régence d'Alger ». In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°8, 1970. unica.

- Buzpinar Ş. Tufan, “The question of Caliphate under the last Ottoman Sultans”, in: Ottoman reform and Muslim Regeneration, Edited by: Itzhak Weismann and Fruma Zachs, Library of Ottoman Studies 8, I. B. Tauris, London, 2005.

- COX ROBERT W., Towards a post-hegemonic conceptualization of world order: reflections on the relevancy of Ibn Khaldun, in: GOVERNANCE WITHOUT GOVERNMENT: ORDER AND CHANGE IN WORLD POLITICS, edited by: JAMES N. ROSENAU and ERNST-OTTO CZEMPIEL, Cambridge University Press, 1992.

- Daly Robert W., "Diplomatic Relations of the United States with the Barbary Coast, 1790-1801". Master's Theses, Loyola University, Chicago, 1940.

- De la primaudaie F. Elier, « Le commerce et la navigation de L’Algerie », Revue Algerienne et coloniale, Juin 1860.

- De Paradis Venture, "Alger au XVIII^e siècle", in: R.A, N° 41, 1897.

- De Voulx Albert, "La marine de la régence d'Alger", in: R.A, N° 13, 1869.

- Dugis Vinsensio, “Analysing Foreign Policy”, p 113, in:

https://www.researchgate.net/publication/287269388_Analysing_Foreign_Policy?enrichId=rgreq-516d3c682b56286e4eac54dd1d968ee3-XXX&enrichSource=Y292ZXJQYWdlOzI4NzI2OTM4ODtBUzozMDgyNjM0NzA0NjMjBAMTQ1MDUwNzE0NjMxNA%3D%3D&el=1_x_2&esc=publicationCoverPdf

- Eldem Edhem, “Capitulations and Western trade”, in: THE CAMBRIDGE HISTORY OF TURKEY, VOLUME 3: The Later Ottoman Empire 1603–1839, edited by: SURAIYA N. FAROQHI, Cambridge University Press, 2006.
- Feroud Charles, "Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination turque à Alger de 1775 à 1805", in: R.A, N° 18, 1874.
- Fubini Riccardo, “Diplomacy and government in the Italian city-states of the fifteenth century (Florence and Venice)”, in: Politics and diplomacy in early modern Italy; the structure of diplomatic practice 1450-1800, Edited by: Daniela Frigo, translated by: Adrian Belton, Cambridge University Press, UK, 2000.
- Hathaway Jane, “The Evlad-i ‘Arab (Sons of the Arabs) in Ottoman Egypt: A rereading”, in: Frontiers of Ottoman Studies: State, Province, and the West, Edited by: Colin Imber, Keiko Kiyotaki, Rhoads Murphey, Volume I, I.B. Tauris, London-New York.
- Hobson John M. and Lawson George, “What is History in International Relations?”, Millennium - journal of international studies, 37 (2), 2008.
- Gallardo Bárbara Boloix, “Diplomatic Correspondence between Nasrid Granada and Mamluk Cairo: the Last Hope for al-Andalus”, in: Mamluk Cairo a Crossroads for Embassies, edited by: Frédéric Bauden and Malika Dekkiche, Koninklijke Brill NV, Leiden, 2009.
- Khoury Dina Rizk, “The Ottoman centre versus provincial power-holders: an analysis of the historiography”, in: THE CAMBRIDGE HISTORY OF TURKEY, VOLUME 3: The Later Ottoman Empire, 1603–1839, edited by: SURAIYA N. FAROQHI, Cambridge University Press, 2006.
- Kitromilides Paschalis, ”The Encounter of History with the Social Sciences”, in: THE NEW WAYS OF HISTORY Developments in Historiography, edited by: Gelina Harlaftis, Nikos Karapidakis, Kostas Sbonias, Vaios Vaiopoulos, I.B.Tauris Publishers, LONDON-NEW YORK, 2010.

- KODAMAN Timuçin ve AKÇAY Ekrem Yaşar, “Kuruluştan Yıkılışa Kadar Osmanlı Diplomasi Tarihi ve Türkiye’ye Bıraktığı Miras”, SDÜ Fen Edebiyat Fakültesi, Sosyal Bilimler Dergisi, Aralık 2010, Sayı:22.
- Gobel Erik, "The Danish Algerian sea passes 1747-1838", in: Historical Social Research, N° 134, Vol 35, 2010.
- Greene Molly, “VICTIMS OF PIRACY? Ottoman Lawsuits in Malta (1602-1687) and the Changing Course of Mediterranean Maritime History”, in: TRADE AND CULTURAL EXCHANGE IN THE EARLY MODERN MEDITERRANEAN BRAUDEL’S MARITIME LEGACY, edited by: MARIA FUSARO, COLIN HEYWOOD and MOHAMED-SALAH OMRI, I.B.Tauris Publishers, LONDON-NEW YORK, 2010.
- Kurkcuoglu Omer, “The Adoption and use of permanent Diplomacy”, in: Ottoman Diplomacy Conventional or Unconventional? , edited by: A. Nuri Yurdusev, PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2004.
- Loualich Fatiha, “IN THE REGENCY OF ALGIERS The Human Side of the Algerine Corso”, in: TRADE AND CULTURAL EXCHANGE IN THE EARLY MODERN MEDITERRANEAN BRAUDEL’S MARITIME LEGACY, edited by: MARIA FUSARO, COLIN HEYWOOD and MOHAMED-SALAH OMRI, I.B.Tauris Publishers, LONDON-NEW YORK, 2010.
- Masters Bruce, “Semi-autonomous forces in the Arab provinces”, in: THE CAMBRIDGE HISTORY OF TURKEY, VOLUME 3: The Later Ottoman Empire 1603–1839, edited by: SURAIYA N. FAROQHI, Cambridge University Press, 2006.
- Matar Nabil, “THE MAGHARIBA AND THE SEA Maritime Decline in North Africa in the Early Modern Period”, in: TRADE AND CULTURAL EXCHANGE IN THE EARLY MODERN MEDITERRANEAN BRAUDEL’S MARITIME LEGACY, edited by:

MARIA FUSARO, COLIN HEYWOOD and MOHAMED-SALAH OMRI, I.B.Tauris Publishers, LONDON-NEW YORK, 2010.

- Moukarzel Pierre, "The European Embassies to the Court of the Mamluk Sultans in Cairo", in: Mamluk Cairo a Crossroads for Embassies, edited by: Frédéric Bauden and Malika Dekkiche, Koninklijke Brill NV, Leiden, 2009.
- Müller Leos, "Swedish shipping in southern Europe and peace treaties with North African States; an Economic security perspective", in: Historical Social Research, N° 134, Vol 35, 2010.
- Munir Muhammad, "Islamic International Law (Siyar): An Introduction", Hamdard Islamiscus, Vol. XXXX, Iss. No. 4, 2012.
- Nye Joseph S. Jr. "Get Smart: Combining Hard and Soft Power", Foreign Affairs. Vol. 88, No. 4 (July/August 2009).
- Osiander Andreas, "sovereignty, international relations, and the Westphalian Myth", international organization, MIT press, Vol. 55, No. 2 (spring, 2001).
- Östlund Joachim, "Swedes in Barbary captivity: the political culture of human security; CIRCA 1660-1760", in: Historical Social Research, N° 134, Vol 35, 2010.
- Özcan Azmi, "Attempts to use the Ottoman Caliphate as the legitimator of British rule in India", in: Islamic Legitimacy in a Plural Asia, edited by: Anthony Reid and Michael Gilsenan, Routledge, 2007.
- Panzac Daniel, "PLAGUE AND SEAFARING in The Ottoman Mediterranean in the Eighteenth Century", in: TRADE AND CULTURAL EXCHANGE IN THE EARLY MODERN MEDITERRANEAN BRAUDEL'S MARITIME LEGACY, edited by: MARIA FUSARO, COLIN HEYWOOD and MOHAMED-SALAH OMRI, I.B.Tauris Publishers, LONDON-NEW YORK, 2010.
- Magnus Ressel, "The peace between Hamburg and Algiers (Feb. 1751-Nov. 1752)", in: Portal Militärgeschichte. <http://portal-militaergeschichte.de/node/1543>

- Rinn Louis, "le royaume d'Alger sous le dernier Dey". In : RA, N° 41, 1897.
- Sagerdoti A., "Venise et les regencies d'Alger, Tunis et Tripoli (1699-1760)", traduction de Mlle M. Despois, in: revue africaine, N° 101, 1957.
- Stein Arthur A., Constraints and Determinants: Structure, Purpose, and Process in the Analysis of Foreign Policy, in: APPROACHES, LEVELS, AND METHODS OF ANALYSIS IN INTERNATIONAL POLITICS, "Edit" by Harvey Starr, PALGRAVE MACMILLAN, 2006.
- Shuval Tal, « Remettre l'Algérie à l'heure ottomane. Questions d'historiographie », Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée [En ligne], 95-98 | avril 2002, Paragraphe 22, mis en ligne le 12 mai 2009, consulté le 22 mai 2018. URL : <http://journals.openedition.org/remmm/244>
- Swiecicka Elzbieta, "Ottoman manuscripts in Europe: the collection of Ottoman-Turkish Documents in Sweden", in: Frontiers of Ottoman Studies: State, Province, and the West, Edited by: Colin Imber, Keiko Kiyotaki, Rhoads Murphey, Volume II, I.B. Tauris, London-New York.
- Tablit Ali, "The United States and Algeria 1776-1800", مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، 1997.
- TÜTÜNCÜ Mehmet, "CEZAYİR BEKÇİSİ VELİ DEDE Barbaros Kardeşlerin Cezayir'e Çıkışlarının 500. Yılı Hatırasına", INTERNATIONAL JOURNAL OF TURKOLOGY, N 01, 2020.
- Mehmet Tütüncü, "Grand Dutch Admiral Michiel Adriaenszoon de Ruyter's Mediterranean expedition and the Peace treaties Between the Dutch Nation and the Ottoman Algeria in 1662", in: FOUR CENTURIES of DIPLOMATIC and ECONOMIC RELATIONS BETWEEN TURKEY and the NETHERLANDS (1612-2012), Edited by: Bülent Arı and Levent Kırval, Panteia, Istanbul, 2012.

- Vatin Nicolas, "Arabes et Turcs au Maghreb dans les années 1513-1520 d'après les Ġazavât-ı Ĥayrũ-d-dĩn Pařa », Osmanlı Arařtırmaları / The Journal of Ottoman Studies, XL (2012).
- Yurdusev A. Nuri, "The Ottoman Attitude toward Diplomacy", in: Ottoman Diplomacy Conventional or Unconventional? , edited by: A. Nuri Yurdusev, PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2004.
- Yurdusev Esin, "Studying Ottoman Diplomacy: a review of the sources", in: Ottoman Diplomacy Conventional or Unconventional?, edited by: A. Nuri Yurdusev, PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2004.

6. الأطروحات والرسائل الجامعية:

6. 1. بالعربية:

- الإمام رشاد، "سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814م"، رسالة قدّمت إلى دائرة التاريخ في الجامعة الأمريكية في بيروت للحصول على درجة دكتوراه في الفلسفة.
- الحق احسان، "الحيلة وأثرها على الاحكام الشرعية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بشاور، قسم دراسات العلوم الإسلامية، باكستان، 2009.
- حماش خليفة، "الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني"، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث، جامعة منتوري . قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، 1427هـ/2006م.
- بن خروف عمار، "العلاقات بين الجزائر والمغرب 923-1069هـ/1517-1659م"، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، جامعة دمشق، قسم التاريخ، 1983م.
- زعيتري يوسف، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية 2011/2016"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية: تخصص تحليل السياسة الخارجية، جامعة مزيان عاشور، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية: 2016/2017.

- زهرة زكية، "التنافس الفرنسي الإنجليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه"، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، السنة الجامعية 1996-1997.
- سالمي عبد الهادي رجائي، "العلاقات الجزائرية الإسكندنافية في الفترة العثمانية 1142-1206هـ / 1729-1792م"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، 2014-2015.
- حسام صورية، "العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، قسم التاريخ والآثار، السنة الجامعية 2012/2013.
- عائشة محمد، "الأسرى الأوروبيون في مدينة الجزائر ودورهم في العلاقات بين الجزائر ودول الحوض الغربي للمتوسط خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر للميلاد"، مذكرة محاضرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2011-2012.
- بن عامر هجيرة، "الصحراء الجزائرية من خلال رحلتي محمد الكبير وصالح باي خلال القرن 12هـ/18م (دراسة مقارنة)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، السنة الجامعية 2017-2018م.
- عطالي محمد الأمين، "نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي بغرداية، قسم التاريخ، 2011-2012.
- غطاس عائشة، "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، السنة الجامعية 1984-1985.

- فلوح عبد القادر، "العلاقات الجزائرية-العثمانية في الفترة (1233-1246هـ الموافق لـ 1818-1830م) على ضوء وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية 2009-2010.

- لدغش رحيمة، "سيادة الدولة وحققها في التمثيل الدبلوماسي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، كلية الحقوق، قسم القانون العام، السنة الجامعية 2013-2014.

- معاشي جميلة، "الانكشارية والمجتمع ببابلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني"، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2008.

- معمر شكري رشيدة، "العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1671-1830م)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2005-2006م.

- مقصودة محمد، "الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2014.

- مقيرش محمد، "إدارة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية في ظل القانون الدولي والممارسة الجزائرية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون: فرع القانون الدبلوماسي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2004/2005.

6. 2. باللغات الأجنبية:

- Aslan Seyfullah, "Akdeniz'de Cezayir Korsanlığı (1770-1830)", yüksek lisans tezi, İstanbul Üniversitesi, sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul, 2012.

- ERÜLKER CEM, “UNDERSTANDING THE REFORM PROCESS OF THE OTTOMAN DIPLOMACY: A CASE OF MODERNIZATION?”, MASTER OF SCIENCE’ thesis, EAST TECHNICAL UNIVERSITY, DECEMBER 2015.

- Jahja Muharem, “Lutfi paşa’nın (893\1488-970\1562) Halasü’l-Ümme fi Ma’rifeti’l-E’imme Risalesinin Tahkik, Tahlil ve Tercümesi”, Yüksek Lisans Tezi, Marmara Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul, 2003.

- Gökakın Behice özlem, “The Ottoman Empire and European International society: A theoretical – historical analysis”, A Ph.D. Dissertation, The institute of Economics and Social Sciences, Department of International relations, Bilkent University, Ankara, January 2010.

- Maameri Fatima, “Ottoman Algeria in Western Diplomatic History with Particular Emphasis on Relations with the United States of America, 1776-1816”, These de doctorat d'Etat, University of mentouri, decembre 2008.

- Masri Ahmed Mohammed, “The classical conceptions of treaty, Alliance and Neutrality in Sunni Islam”, Ph.D. Thesis, Department of Politics, University of Newcastle, June 1998.

- Seyfullah Aslan, “Akdeniz’de Cezayir Korsanlığı (1770-1830)”, yüksek lisans tezi, İstanbul Üniversitesi, sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul, 2012.

- Ünver Mustafa, “18. Yüzyılda osmanlı-İsveç diplomatik ilişkileri”, yüksek lisans tezi, Karamanoğlu Mehmetbey Üniversitesi, Sosyal bilimler Enstitüsü, 2018.

فهرس المواضيع:

1.....	مقدمة
17.....	الفصل الأول: واقع الجزائر السياسي بعد الانضمام للدولة العثمانية
	المبحث الأول: التجاذبات السياسية في الجزائر قبيل وبعد الانضمام للدولة العثمانية
19.....	1. الظروف الدولية في البحر المتوسط والمنطقة المغاربية قبيل الانضمام
21.....	2. الوضع السياسي في المغرب الأوسط
22.....	3. الإخوة بربروس وأعمالهم البحرية في غرب المتوسط
	4. التدخل العثماني في الجزائر، بين مساعدة الاخوة في الدين وتوسيع الهيمنة العثمانية
39.....	5. البايلىر بايات وتشبيت الحكم العثماني في الجزائر
46.....	المبحث الثاني: المرحلة الانتقالية: من التبعية المطلقة إلى التبعية النسبية
	1. مرحلة الباشاوات (1588-1659): الصراع على النفوذ بين ممثلي السلطان (الباشاوات) وممثلي الجزائر (الانكشارية والرياس)
56.....	1. 1. أسباب تسلط الانكشارية وتغير نظام الباشاوات
57.....	2. مرحلة الآغوات (1659-1671): استئثار الانكشارية بالسلطة
65.....	المبحث الثالث: إيالة تابعة للدولة العثمانية أم دولة ذات سيادة؟
66.....	1. تاريخ الدولة ذات السيادة

69.....	1. 1. السيادة الداخلية.
71.....	1. 2. اقليم معلوم وحدود الثابتة.
73.....	1. 3. الاعتراف الدولي.
75.....	1. 4. الاستقلالية على الساحة الدولية.
77.....	2. الدولة في الإسلام.
84.....	3. مرحلة الدايات.
101.....	خاتمة الفصل الأول.
103.....	الفصل الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية في الفترة العثمانية.
105.....	المبحث الأول: مُحدّدات السياسة الخارجية الجزائرية.
106.....	1. النظام السياسي.
110.....	2. العوامل الفردية (الشخصية).
115.....	3. النظام الدولي الفوضوي.
118.....	4. الجغرافيا.
124.....	5. الدين.
126.....	المبحث الثاني: واقعية السياسة الخارجية الجزائرية.
126.....	1. السياسة الخارجية اتجاه الدول الغربية.
126.....	1. 1. السياسة الخارجية اتجاه القوى الكبرى: فرنسا وبريطانيا.
132.....	1. 2. الدول المتوسطية: مصدر الدخل الأساسي لنشاط القرصنة.
137.....	1. 3. الدول الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية: مَوْرِدُ المعدات البحرية.
140.....	2. السياسة الخارجية اتجاه المحيط الإسلامي.

140.....1. 2. السياسة الخارجية اتجاه إسطنبول

150.....2. 2. السياسة الخارجية اتجاه الجيران

151.....2. 2. 1. اتجاه الجيران العثمانيين: تونس وطرابلس الغرب

157.....2. 2. 2. اتجاه الجار المسلم غير العثماني: المغرب الأقصى

163.....المبحث الثالث: القرصنة كأداة في السلوك الخارجي

163.....1. بين القرصنة ولصوصية البحر

167.....2. جهاد بحري؟

179.....3. تداعيات اتخاذ القرصنة كأداة في السلوك الخارجي

179.....3. 1. خلفيات التجاء أوجاق الغرب إلى القرصنة واتخاذها أداة في السلوك

179.....الخارجي

188.....3. 2. مساهمة القرصنة في ابعاد الجزائر عن النظام الدولي الذي بدأ في التشكل في

193.....القرن 18م

193.....خاتمة الفصل الثاني

196.....الفصل الثالث: دبلوماسية الجزائر في الفترة العثمانية

198.....المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية وتطورها التاريخي

198.....1. تعريف الدبلوماسية

198.....1. 1. الأصل الاصطلاحي لكلمة دبلوماسية

200.....1. 2. التعريفات المختلفة للدبلوماسية

202.....2. تطور الدبلوماسية عبر العصور

203.....2. 1. من الممالك الإيطالية إلى القرن 18م

206.....2. 2. تطور الدبلوماسية بعد مؤتمر فيينا 1815م

207..... 2. 3. الدبلوماسية من منظور إسلامي

210..... 2. 4. الدبلوماسية العثمانية

المبحث الثاني: السياقات التاريخية للدبلوماسية الجزائرية..... 219

219..... 1. السياق التاريخي لدبلوماسية المعاهدات

220..... 1. 1. دبلوماسية تابعة للسياسة الخارجية العثمانية (غير مستقلة)

227..... 1. 2. دبلوماسية مستقلة

227..... 1. 2. 1. مرحلة الصدام ومواجهة دبلوماسية أمراء البحر

230..... 1. 2. 2. دبلوماسية القرن 18م، الاستقرار النسبي

231..... 2. نسق إبرام المعاهدات

235..... 3. معاهدات السلام بين كفتي القيم والمصالح

251..... 4. نقض المعاهدات

253..... 5. الأطراف المتدخلة في الفعل الدبلوماسي الجزائري

253..... 5. 1. الديوان

256..... 5. 2. وكيل الحرج

258..... 5. 3. القوى الخارجية

المبحث الثالث: الممارسات الدبلوماسية الجزائرية..... 261

261..... 1. المعاهدات

261..... 1. 1. معاهدات السلام والتجارة

262..... 1. 1. 1. معاهدات السلام والتجارة مع فرنسا

265..... 1. 1. 2. معاهدات السلام والتجارة مع هولندا

268..... 1. 1. 3. معاهدات السلام والتجارة مع إنجلترا

1. 1. 4. معاهدات السلام والتجارة مع امبراطورية النمسا.....270
1. 1. 5. معاهدات السلام والتجارة مع السويد.....271
1. 1. 6. معاهدات السلام والتجارة مع الدانمارك.....272
1. 1. 7. معاهدة السلام والتجارة مع توسكانيا.....273
1. 1. 8. معاهدة السلام والتجارة مع هامبورغ.....274
1. 2. 9. معاهدات السلام والتجارة مع البندقية.....275
1. 1. 10. معاهدات السلام والتجارة مع الولايات المتحدة الامريكية.....276
1. 1. 11. معاهدة السلام والتجارة مع صقلية.....277
1. 1. 12. اتفاق الهدنة ومعاهدة السلام والتجارة مع اسبانيا.....278
1. 1. 13. الهدنة مع البرتغال.....280
1. 2. معاهدات الامتيازات والتنازلات الاقتصادية.....282
1. 2. 1. فرنسا.....282
1. 2. 2. جنوة.....283
1. 2. 3. اسبانيا.....284
1. 2. 4. إنجلترا.....284
2. ارسال واستقبال البعثات الدبلوماسية.....285
2. 1. ارسال السفراء والمبعوثين إلى الخارج.....285
2. 2. استقبال قناصل الدول الأجنبية.....288
3. المراسلات الدبلوماسية.....291

291.....	3. 1. المراسلات بين حكام الجزائر والحكام الأجانب
291.....	3. 1. 1. المراسلات الدورية
293.....	3. 1. 2. مراسلات القضايا الطارئة
294.....	3. 2. مراسلات القناصل الغربيين مع مسؤوليهم
295.....	3. 2. 1. تقارير الأحداث السياسية المحلية
296.....	3. 2. 2. تقارير الأحداث الدولية
298.....	3. 2. 3. التقارير الخاصة بنشاط القرصنة الجزائرية
300.....	خاتمة الفصل الثالث
302.....	خاتمة عامة
310.....	الملاحق
387.....	البibliوغرافيا
418.....	فهرس المواضيع